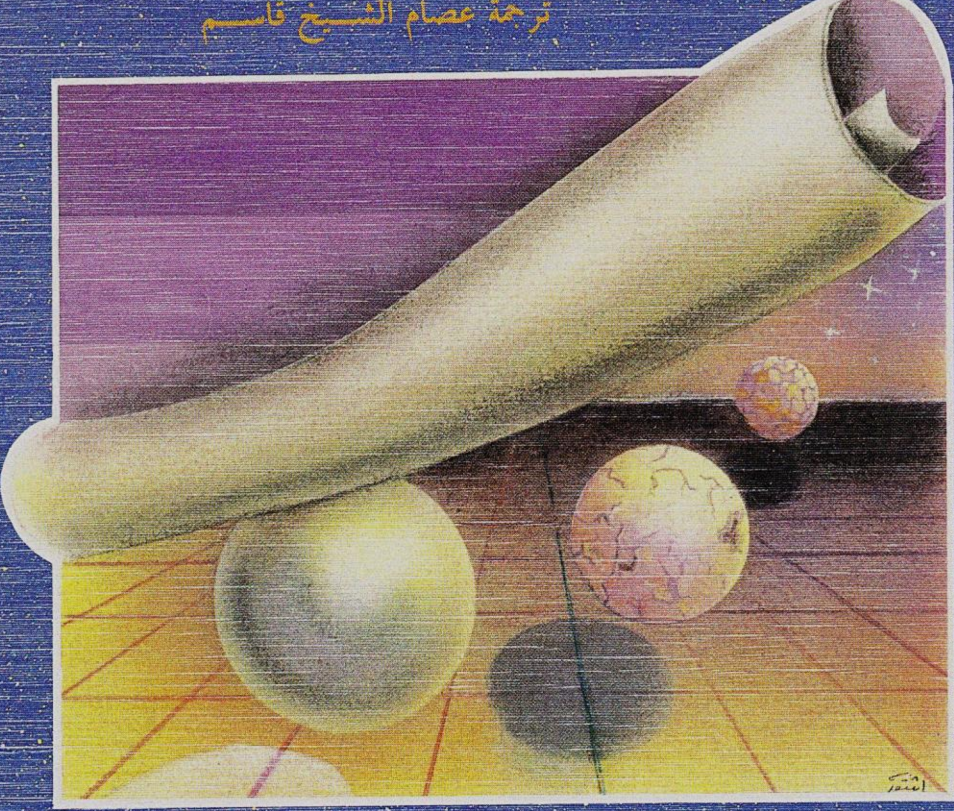
حضارة.. الموجة الثالثة

ألفن توفلر

ترجمة عصام الشيخ قاسم



الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان

حضـارة ..
الموجة الثالثة.

حضارة..
الموجة الثالثة.

الفن توفلر

ترجمة عصام الشيخ قاسم

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

الطبعـــــــــــــة

الأولى

1990

الكمية | 3000 نسخة

رقم الايداع | 933 ـ 1990

دار الكتب الوطنية ـ بنغازي

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان
مصراتة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

ص.ب: 17459 . ـــ مبرق (تلكس) 30098 . «مطبوعات»

مقدمة المترجم

شهدت ميادين الفكر الحديث في العقود الأخيرة اهتماماً واسعاً بعلم المستقبليات Futurelogy الذي ـ باختصار شديد ـ يتكهن بما سيكون المستقبل عليه بناء على معطيات حالية وممكنة ذات أبعاد منهجية ومنمَّطة.

والموجة الثالثة هو من أولى ثمرات هذا العلم، ومكملاً لكتاب آخر، للمؤلف نفسه، هو «صدمة المستقبل» الذي أثار حين نشر في أوائل السبعينات ضجة واسعة في الغرب لما ورد فيه من نظريات احتمالية مثيرة للجدل تنتقد المجتمعات الرأسمالية الغربية الصناعية.

لكن للموجة الثالثة نكهة خاصة؛ إذ، كما الجرّاح الماهر، شرَّح الحضارة السائدة تشريحاً دقيقاً، مبيناً الأساس الفاسد العفن والبذور المتآكلة لهذه الحضارة، الصناعية المنطلق، والتي تقودها الإيديولوجيا الغربية الرأسمالية والإيديولوجيا الشيوعية، ووضّح اتفاق هاتين الإيديولوجيتين على الهدف: استغلال الأسواق العالمية والإقتصاد الدولي وفرض الهيمنة، ترغيباً تارة وترهيباً تارة أخرى، على الشعوب المستعبدة والمغلوبة على أمرها والمتخلفة تقنياً وعلمياً وعسكرياً والتي تحاول النهوض بذاتها وبإمكاناتها المتاحة.

وبعد مرور حوالي عقد على صدور الكتاب (صدر سنة 1980) يمكننا أن نستشف من خلال التطورات الأخيرة التي شهدها العالم؛ مثل سقوط الفكر الشيوعي في أوروبا الشرقية وأتباعه في مختلف أنحاء العالم، وتوجه دول العالم إلى

التكتل، وتحلُّل الفكر الرأسمالي وثبات لا إنسانيته، نستشف أن الحضارة الحديثة بمفاهيمها المختلفة قد تعرضت لضغوطات جماهيرية تخلصاً من نيرها واستغلالاتها اللامحدودة، وتوظيفها لإمكانات جبارة خدمةً لها في استعباد شعوبها وشعوب ما يسمى، عسفاً، بالعالم الثالث المنهوبة خيراته وثرواته. فضلاً عن تدميرها للبيئة البيولوجية المحيطة كالبحار والمحيطات والغابات وما تبع ذلك من حدوث ثقوب في طبقة الأزون وسقوط الأمطار الحمضية، وتقلبات المناخ غير الطبيعية.

لقد تحول العالم وتغير وهذه هي البداية فقط، بناءً على ارهاصات جماهيرية بعد المراجعات السياسية والفكرية وسقوط الإيديولوجيات الكبرى.

وقد لخص روجيه جارودي، الفيلسوف الفرنسي الذي كفر بالشيوعية وبالتحجر الديني الكاثوليكي والليبرالية الغربية واتخذ المنهج الإسلامي طريقاً وحيداً صحيحاً، النهاية التراجيدية للنظامين الرأسمالي والإشتراكي على النحو التالي: [1]

«. . ومن المعلوم أن السياسة في الغرب منذ عصر النهضة ومنذ ميكيافيللي، قد فازت باستقلالها الذاتي بالتحرر من أسر نظريات الحكم الديني القديمة التي كانت تزعم استنباط نظام المجتمعات من حقائق مطلقة ومن الأوامر الإلهية المنزلة. هذا التحرر يمثل مرحلة مهمة جداً في الاستقلال الذاتي للإنسان وفي إبداع الإنسان ذاته إبداعاً موصولاً. ولكن إنطلاق الفردية والنزعة العقلية الوحيدة الجانب من عقالها قد أدى، بعد ثلاثة قرون إلى تصور ذي منزع وضعي مطرّد للسياسة باعتبارها منذئذٍ «تقنية الوصول إلى سدة الحكم وسبيل للبقاء فيها»؛ إنها لم تكن مجرد علمنة للسياسة بل انتزاع سمتها الإنسانية وتحويلها إلى إنخلاع بجعلها خارجية وغريبة عن الأفراد الذين تزعم تحريرهم؛ لقد انتقلنا باسم «علم السياسة البرجوازي»، بل باسم «الاشتراكية العلمية» من سياسة «دون

(1) روجيه جارودي: حوار الحضارات. منشورات عويدات، بيروت (1982) ص. 216.

آله» إلى سياسة «دون إنسان» مثلما انتقلنا من أبهة «موت الله» الذي نادى به «نيتشـــة» إلى الإعـلان عن تمجيـد الإنســـان ثم إلى «مــوت الإنســـان» في تكنوقراطية تافهة ذات نزعة وضعية مقنعة بقناع البنيوية». . .

عصام الشيخ قاسم

دمشق 1989

مقدمة

في كل صباح نحدق في أخبار الصحف الرئيسية بقلوب واجفة. الأحداث الدموية في كل مكان؛ أسعار العملات تتذبذب وسط شائعات عن حرب عالمية ثالثة؛ السفارات تلتهب؛ القوات العسكرية تدنس بأحذيتها أراضي الغير، سعر الذهب - هذا الميزان الحساس مصدر الذعر - يكسر كل الأرقام القياسية؛ المصارف تهتز، التضخم يخرج عن زمام السيطرة، حكومات العالم إما مشلولة أو ذات سلطة مطلقة. رجل الشارع يقول بأن العالم قد «جُنَّ»، وتوقعات الخبراء تنذر بكارثة تلوح في الأفق.

هذا الكتاب يقدم وجهة نظر مختلفة.

إنه يؤكد بأن العالم لم ينحرف عن جادة الصواب، فتحت فوضى الأحداث هذه ومشاداتها يكمن نمطٌ مثير واحتمال منعش للآمال. وهذا الكتاب يدور حول هذا النمط وذلك الأمل. وكتاب «الموجة الثالثة» موجه لهؤلاء الذين يؤمنون بأن القصة الإنسانية قد بدأت الآن. هذه «الموجة» تيار قوي يتدفق الآن إلى معظم دول العالم. مبدعاً محيطاً جديداً وغريباً فيه سنمارس أعمالنا ونتزوج ونربي أطفالنا ونتقاعد.

في هذا التيار المذهل يسبح رجل الأعمال ضد مجريات اقتصادية شاذة، بينما يرى رجال السياسة تقديراتهم تتذبذب، ذات اليمين وذات الشمال، أما الجامعات والمستشفيات والمؤسسات الأخرى فإنها تكافح يائسة ضد التضخم. وتتمزق نظم القيم وتتحطم بينها تتقاذف الأمواج قوارب نجاة الأسرة والدين والدولة.

قد نعتبر هذه التغيرات العنيفة، إذا نظرنا إليها مباشرة، دلائل منعزلة سببها عدم الاستقرار والإنهيار والكارثة. وإذا نظرنا إليها من أفق أوسع فستتضح أمور عدة كانت تجري سابقاً بدون ملاحظتها.

إن العديد من التحولات الحالية ليست مستقلة عن الأخرى ومنعزلة عنها ولا حتى هي عشوائية. على سبيل المثال، فإن تفسخ الأسرة النووية، وأزمة الطاقة العالمية، وانتشار الفرق الدينية، والتلفزيون المحوري وبروز الوقت المرن وانبثاق الحركات الانفصالية من كويبيك حتى كورسيكا، تبدو كلها أحداثاً منفصلة عن بعضها. إلا أن العكس هو الصحيح. فهذه الأحداث أو النزاعات المنفصلة هي متداخلة ومترابطة مع بعضها. وهي في الواقع أجزاء من ظاهرة أكبر: موت الحركة الصناعية ونشوء حضارة جديدة.

وطالما أننا نعتقد بأن هذه الأحداث منعزلة وأن نخطأ في هذه الدلالة الكبيرة فإننا لن نقدر على تصميم جواب متماسك وفعال. وكأفراد، ستبقى قراراتنا الشخصية لا هدفية ولاغية للذات. أما على مستوى الحكومات فإننا سنتعثر من حالة الأزمة إلى برنامج التصادم، وسنسير إلى المستقبل بدون خطة، بدون أمل، بدون رؤيا.

إننا نفتقر إلى إطار تصنيفي لكي نفهم تضارب القوى في عالم اليوم، مثلنا كمثل طاقم سفينة يحاول الإبحار بها وسط صخور الشاطىء المدببة بدون بوصلة وبدون خرائط. ووسط المعطيات المجزأة والتحليل الدقيق في الحقول الاختصاصية فإن التركيبية والتأليفية ليستا مفيدتين وحسب، بل حاسمتين.

ولهذا السبب فإن «الموجة الثالثة» تأليف وتركيب واسع المدى. إنه يصف الحضارة القديمة التي نشأ بعضنا فيها ثم يقدم صورة شاملة وحذرة لحضارة جديدة ناشئة بيننا. هذه الحضارة الجديدة تتحدى بعمقها الثوري كل الفرضيات وأساليب التفكير والمعادلات والايديولوجيات القديمة التي لم تعد تناسب الحقائق الجديدة بغض النظر عن فعاليتها في الماضي.

إن العالم الذي ينبثق بسرعة من حطام القيم الجديدة والتقنيات الحديثة

والعلاقات الجيوسياسية يطالب بأفكار ومشابهات وتصنيفات ومفاهيم كلها جديدة من أجل أساليبه الحياتية والاتصالية الجديدة. إننا لا نستطيع اقتحام عالم المستقبل الجنيني بمفاهيم الأمس التقليدية ومواقفه وأمزجته.

لذا وكما يوضح وصف هذه الحضارة عبر القادم من الصفحات، فإننا سنجد السبب الذي يتحدى أخلاقيات التشاؤم السائدة اليوم. وسيطلع هذا الكتاب باستنتاج مفاده أن اليأس، الذي ساد الحضارة لعقد أو يزيد، خطيئة (كما وضعها س. ب. سنو Snow) غير قابلة للتبرير. انني لست تحت تأثير أوهام مفرطة التفاؤل. لكنه من الضروري التوسع في المخاطر الحقيقية التي تواجهنا ـ من الفناء النووي والكارثة البيئية إلى العصبية الراديكالية والعنف الإقليمي. لقد كتبت عن هذه المخاطر في الماضي، وها أنا اكتب عنها مرة أخرى. الحرب والانهيار الاقتصادي والكارثة التكنولوجية الواسعة النطاق ـ أي من هذه تستطيع تحويل تاريخ المستقبل بالأساليب الكارثية؟ وعندما نسبر العلاقات الجديدة الناشئة ـ من انماط الطاقة البديلة إلى الأشكال الأسرية الجديدة أو بين طرق الإنتاج المتقدمة إلى حركات الاعتماد على النفس، نكتشف فجأة أن الظروف نفسها التي أفرزت أخطار اليوم تفتح أيضاً احتمالات كامنة مدهشة وجديدة.

«الموجة الثالثة» يظهر لنا هذه الكوامن الجديدة، ويبرهن أنه بمقدورنا، وسط الدمار والذبول. أن نجد دلائل مفاجئة للولادة والحياة. وهو يظهر بوضوح أن الحضارة الجديدة، بالذكاء وقليل من الحظ، ستصبح أكثر عقلانية ووعياً، وأكثر أمداً في البقاء، وأكثر تهذيباً وديمقراطية من أية حضارة عرفناها. خلال السنوات القليلة الماضية التي كنت أنجز بها هذا الكتاب، كان جمهور المحاضرات يسألني باستمرار عن الاختلاف بين كتابي هذا وكتابي السابق «صدمة المستقبل». إن المؤلف والقارىء لا يريان نفس الأمور في الكتاب تماماً. فأنا انظر إلى «الموجة الثالثة» باختلافه الجذري عن «صدمة المستقبل» من حيث الشكل والموضوع المطروح. فهو يغطي مدى أوسع زمانياً الماضي والمستقبل ـ وهو أكثر منظورية في هندسته وبنائه (سيجد القارىء المدرك بأن بنيته تعكس صورته المجازية المركزية ـ حطام الأمواج). وبينما دعا «صدمة المستقبل» إلى تحقيق تحولات معينة إلا أنه

شدد على التكاليف الفردية والاجتماعية للتحول. أما «الموجة الثالثة» الذي يأخذ بعين الاعتبار صعوبات التكيف فقد أكد على التكاليف المساوية في عدم تحويل أشياء معينة بسرعة كافية. فضلاً عن ذلك، فبينما كتبت في «صدمة المستقبل» عن وصول المستقبل قبل الأوان، إلا أنني لم أحاول وضع رسوم أولية لمجتمع المستقبل بأية طريقة تصنيفية أو شاملة. فبؤرة الكتاب كانت عن عمليات التحول لا اتجاهاته. في هذا الكتاب عُكست العدسات. فقد ركزت قليلاً على التسريع وكثيراً على الاتجاهات المستقبلية. إذن، فقد ركز أحد كتابيّ على العمليات والآخر على البنية. لقد صمما ليكمّل أحدهما الآخر لا كمنبع فنتيجة بل كأجزاء استتمامية للكل الأكبر. كلٌ مختلف بطبيعته، ولكن كل منهما يلقي ضوءاً على الآخر.

كان ضرورياً في محاولة التأليف والتركيب الشامل هذه اللجوء إلى التبسيط والتصميم والتكثيف. (فبدون اللجوء لهذا المنهج يستحيل تغطية أرضية واسعة في كتاب واحد). وكنتيجة، فقد يعترض بعض المؤرخين على طريقة الكتاب في تقسيم الحضارة إلى احقاب ثلاثة فقط ـ الطور الزراعي للموجة الأولى، والطور الصناعي للموجة الثانية وطور بدايات الموجة الثالثة. من السهل الإشارة إلى أن الحضارة الزراعية تشكلت من ثقافات مختلفة، وأن الثورة الصناعية ذاتها قد مرت بمراحل متعاقبة وعديدة من التطور. وبدون أدنى شك، فبوسع المرء أن يقسّم الماضي (والمستقبل) إلى 12 أو 38 أو 157 قطعة. لكن هذا سيؤدي إلى فقدان الرؤيا لتقسيمات أكبر في خضم فوضى التقسيمات الثانوية. أو قد نتطلب مكتبة كاملة لا كتاباً واحداً لتغطية المنطقة نفسها. ولأهداف تتعلق بنا فإن التمييزات والفروق الأبسط هي الأكثر فائدة حتى لو كانت عامة وكثيفة. وقد تطلبت منطقة الكتاب الواسعة استخدام طرقٍ مختصرة أخرى. لذلك كنت أجسد الحضارة نفسها مادياً قائلاً إن حضارة الموجة الأولى أو حضارة الموجة الثانية «فعلت» هذا وذاك. وبالطبع فالجميع يدرك بأن الحضارات لا تفعل شيئاً بل هم الناس. لكن عزو هذا الأمر أو ذاك إلى حضارة الآن وفيما بعد يوفر وقتاً. وبصورة مشابهة فإن القارىء النجيب يدرك أن أحداً لا «يعرف» أو يستطيع أن «يعرف» المستقبل سواء أكان مؤرخاً أو مخططاً أو مستقبلياً أو منجماً أو مبشراً. وعندما أقول بأن شيئاً

«سيحدث» فأنا افترض بأن القارىء سيمتلك من الشك رصيداً مناسباً.

ولو لجأت إلى غير هذا الاسلوب لَثَقُلَ الكتاب بـالتحفظات غـير المستساغـة للقراءة. فضلاً عن ذلك، فإن التكهنات الاجتماعية لا تتصف بالعلمية أو بالقيمة مهما بُرمجت المعـطيات المستخـدمة. فـ«المـوجة الثـالثة» ليس نبـوءة موضـوعية ولا يدعي بتملكه للبرهان العلمي. ولا ألمح هنـا أن أفكار الكتـاب غريبـة الأطوار أو غير نُظُمية. في الواقع، وكما سيتضح، فإن أساس هذا الكتاب قائم عـلى ما يمكن تسميته بالنموذج شبه النظمي للحضارة وعلاقتنا به. إنه يصف الحضارة الصناعية من خـلال المجـال التكنـولـوجي والمجـال الاجتـماعي والمجـال الإعـلامي ومجـال السلطة. ثم ينـطلق ليبين معـاناه كـل هذه المجـالات من تحولات ثـورية في عـالم اليوم. ويحاول أن يـظهر عـلاقة هـذه المجالات مـع بعضها بـالإضافـة إلى المجال البيولوجي والمجال السيكولوجي ـ تلك البنية المؤلفـة من العلاقـات السيكولـو... والشخصية التي من خلالها تأتي التغـيرات القادمـة من المحيط الخارجي لتؤثـر ... أكثر الأمور خصوصية في حياتنا. ويؤمن «الموجة الثـالثة» بـأن كل حضـارة تسـ... من أعمال ومبادىء معينة وأنها تطور من ايديولوجيتها العليـا لتفسير الـواقع وتـبرير وجودها. وما إن نفهم كيفية تداخل هذه الأجزاء والعمليات والمبادىء مـع بعضها البعض، وكيف تحول إحداهـا الأخرى في وصفهـا لمجريـات التحول القـوية حتى نحصل على فهم أوضح لموجة التحول العملاقة التي تضرب حياتنا اليوم.

أمــا الصـورة البيــانيـة الكــبرى في هـذا الكتــاب فهي أمـواج التحــول المتضاربة. لكن هذه الصورة ليست مبتكـرة. فقد أشـار نوربـرت الياس Elias في كتـابه «عمليـة التحضر» Civilizing Process إلى «مـوجـة من التـوجـه والتكـامـل المتطورين تسود بلاداً عديدة». وفي عام 1737وصف كاتبٌ إستيطان الأمـيريكيين في الغرب بتعبير «الموجات» المتعـاقبة ـ الأولى هم الـرواد ثم المزارعـون والمصالـح التجارية ثم «الموجة الثـالثة» وهم المهـاجرون. وفي عـام 1898 أشار فـريدريـك جاكسون تيرنر Turner إلى ذات قياس التمثيل وطبقه في مقاله الكلاسيكي «أهمية التخـوم في التاريـخ الأمريكي». إذاً، فـالصورة البيـانية ليست بـالجـديـدة إلا أن الجديد هو تطبيقها في التحول الحضاري اليوم.

ومن منطلق اعتقادي بأن السؤال الصحيح هو أهم من الجواب الصحيح للسؤال الخطأ فإنني آمل بأن يطرح «الموجة الثالثة» أسئلة طلقة جديدة في نفس الوقت الذي يزود فيه القراء بالاجابات. والإدراك بعدم وجود معرفة كاملة أو صورة بيانية كلية هو من الطبيعة البشرية وهذا بحد ذاته يضاد ويبطل التعصبية. إنه يمنح للخصوم احتمالية الحقيقة الجزئية وللفرد احتمالية الخطأ. وتحضر هذه الاحتمالية في التأليف والتركيب الواسع النطاق. مع ذلك وكما كتب الناقد جورج شتاينر STEINER : «أن تطرح أسئلة كبيرة مخاطرة بأن تحصل على أشياء مغلوطة. وعدم طرحها على الاطلاق تقييد لحياة التفاهم وكبح لها».

وفي زمن التحولات بتجزؤ الحياة الفردية وتقوض النسق الاجتماعي والاسلوب المثير للحياة الجديدة ـ فإن طرح أسئلة ضخمة حول المستقبل ليس مجرد مسألة فضول فكري. إنها مسأل وجود وبقاء.

الباب الاول

تضارب الامواج

الفصل الأول

الصراع الجبار

تبزغ في حياتنا حضارة جديدة يحاول البعض إجهاضها. إنها تجلب معها أساليب أسرية جديدة؛ أساليب عمل متغيرة؛ اقتصاداً جديداً؛ صراعات سياسية جديدة؛ ووعياً متغيراً. وظهرت إلى الوجود أجزاء من هذه الحضارة، وبدأ ملايين من الناس مناغمة حياتهم مع ايقاع المستقبل. ويحاول آخرون ترميم العالم المتحضر الذي يمنحهم الحياة في هروب يائس غير ذي جدوى. ان فجر هذه الحضارة الجديدة هو الحقيقة الوحيدة الأكثر ثوراناً في حياتنا. وهي الحدث الرئيسي الذي سنفهم من خلاله السنوات القادمة مباشرة. وهي حديثة، وعميقة عمق موجة التحول الأولى التي أطلقت عنانها قبل عشرة آلاف سنة باكتشاف الزراعة، أو زلزال موجة التحول الثانية الذي سبّبته الثورة الصناعية ونحن أطفال التحول التالي، الموجة الثالثة.

إننا نتلمس الكلمات التي تصف قوة ومدى هذا التحول الهائل. بعضهم يتحدث عن العصر الفضائي وعصر المعلومات والحقبة الالكترونية والقرية العالمية. وقد قال زبغنو برزيزنسكي Brzezinski «إننا نواجه عصراً تكنولوجيا».

أما العالم السيوسيولوجي دانييل بيل Bell فيصف قدوم «ما بعد المجتمع الصناعي». ويتحدث العلماء السوفييت عن «الثورة التكنولوجية ـ العلمية». حتى هذه التعابير غير وافية. فبعضها يركز على عامل واحد ضيق، وبعضها ساكن يضمّن بأن المجتمع الجديد سيقتحم علينا حياتنا بهدوء بدون ضغط أو صراع.

إن الإنسانية تواجه قفزة كمية نحو الأمام. إنها تواجه الجيشان الإجتماعي الأعمق لبناء بنية جديدة وتنظيمها بصورة أوضح. وقد مرت البشرية حتى الآن بموجتين عظيمتين من التحول محت كل منها ثقافات وحضارات الأولى وحلت أساليب حياتية جديدة محلها لم يكن يتخيلها أحد من قبل. وبالنسبة للموجة الأولى ـ الثورة الزراعية ـ فقد استغرق انجازها آلافاً من السنين. أما الموجة الثانية ـ نشوء الثورة الصناعية ـ فقد استغرقت ثلاثمائة عام. ومن المرجح أن تكتمل الموجة الثالثة خلال عدة عقود فقط حيث يسير التاريخ بتسارع كبير في عصرنا هذا. هذه الموجة ستؤثر على كل فردٍ منا فالأسرة مجزأة والاقتصاد محطم والأنظمة السياسية مشلولة والقيم تضرب بعرض الحائط. وهي تتحدى علاقات القوى السابقة وامتيازات النُّخَب المعرضة للخطر، وتقدم الأرضية التي ستتصارع عليها قوى المستقبل.

وكل شيء في هذه الحضارة الجديدة يتناقض ويتعارض مع الحضارة الصناعية التقليدية القديمة. وهي في نفس الوقت ذات تكنولوجيا متقدمة مناهضة للحركة الصناعية.

وأسلوب حياة الموجة الثالثة مقام على أسس من مصادر الطاقة المتنوعة والقابلة للتجديد؛ وعلى نهج انتاجي يقضي على معظم خطوط التجميع في المصنع؛ وعلى أُسر جديدة لا نووية؛ وعلى مؤسسة جديدة يمكن تسميتها بـ«الكوخ الالكتروني»؛ وعلى مدارس ذات بنية مختلفة جذرياً. وللحضارة الجديدة رموز سلوكية جديدة تتجاوز المعايرة والمزامنة والمركزية أو تتجاوز أيضاً التركيز على الطاقة والمال والسلطة.

وستطيح هذه الحضارة الجديدة في تحديها للحضارة القديمة بالبيروقراطيات بتقليص دور الدولة القومية. وستساعد على نشوء نظم اقتصادية شبه مستقلة في عالم ما بعد مرحلة الإمبريالية. وهي ستتطلب حكومات أبسط وأكثر فاعلية وديمقراطية من أية حكومة نعرفها اليوم. إنها حضارة لها استشرافها العالمي المميز وطرقها الخاصة في التعامل مع الزمان والمكان والمنطق وقانون السببية.

فضلاً عن ذلك، وكما سنرى فيما بعد، فستبدأ حضارة الموجة الثالثة بمعالجة الصرع التاريخي بين المنتج والمستهلك وما سينتج عن هذه المعالجة من بروز لاقتصاد «المُنْتهلِك»[1] Prosumer المستقبلي. اذن فقد تصبح هذه الحضارة أول حضارة بشرية حقيقية في سجلات التاريخ.

المقدمة الثورية:

تستحوذ صورة المستقبل على خيال الناس اليوم على الرغم من التباين والتضارب في وصف هذه الصورة. فبعض الناس يفترض بأن صورة المستقبل هي استمرار لصورة العالم التي يعرفونها، وبعضهم يعجز عن تخيل طريقة مختلفة واقعية للحياة تقود إلى حضارة جديدة كلياً. وهم يلاحظون التحولات التي تجري حولهم، ولكنهم يزعمون أن تحولات اليوم ستغفلهم بطريقة ما، وأنها لن تهز ولو قيد شعرة الإطار الاقتصادي التقليدي أو البنية السياسية. أن المستقبل استمرار للحاضر عندهم.

هذا التفكير يقود إلى عدة استنتاجات. فمن مستوىً أول، يبدو هذا التفكير كافتراض غير مجرب يكمن وراء قرارات رجال الأعمال والسياسيين ورجال الدين والمعلمين ومن مستوى أكثر تعقيداً، يأتي هذا التفكير متلبساً بالثوابت والمعطيات المبرمجة واصطلاحات المتكهنين. وفي كلا الحالين فهذا يضيف إلى رؤيا العالم المستقبلي المتميز جوهرياً «بالشبه الشديد» فالحركة الصناعية. أساس الموجة الثانية، منتشرة في كل زوايا العالم تقريباً.

إلا أن الاحداث الأخيرة هزت هذه النظرة الواثقة هزاً عنيفاً. فبتوالي الأزمات وراء بعضها كالثورة الإيرانية وارتفاع أسعار للنفط وخلع صفة التأليه للزعيم الصيني «ماو» وانتشار التضخم واتساعه والإرهاب وعجز الحكومات عن

---

(1) لقد دمجت كلمتي (المنتج/ المستهلك) في هذه الكلمة الجديدة «المنتهلك» Prosumer لتتماشى مع المصطلح الانجليزي الذي دمج كلمتي «Producer» منتج و «Consumer» مستهلك في نحت واحد؛ وسيأتي وصف لمعنى هذا المصطلح ووظيفته في الفصل العشرين من هذا الكتاب (المترجم).

الحد منه [والحرب العراقية ـ الإيرانية وأزمة الخليج]، كلها جعلت الرؤيا المستقبلية أكثر كآبة بصورة مطردة. ولهذا فأعداد كبيرة من الناس التي تتغذى يومياً بوجبة من الأنباء السيئة وأفلام الكوارث وسيناريوهات الكوابيس. تزداد قناعة بأن مجتمع اليوم لا يمكن أن يكون مشروعاً للمستقبل فالمستقبل لن يأتي أبداً! والبشرية تتجه نحو الكارثة النهائية.

وتبدو هاتان الرؤيتان حول المستقبل مختلفتين مع ذلك فلكلتيهما التأثير النفسي والسياسي الواحد الذي يقود إلى شلل الخيال والإرادة. وإذا كان مجتمع الغد نسخة مكبرة ودرامية عن مجتمع الحاضر. فإننا بحاجة إلى قليل من الفعل للاستعداد له. من ناحية أخرى، إذا قُدِّر للمجتمع التقويض الذاتي فإننا سنعجز عن فعل أي شيء حيال هذا. باختصار فإن كلا الرؤيتين نحو ماهية المستقبل تفرزان الذاتانية والسلبية. وكلتاهما تجمد الفرد في اللا فعالية.

ولكن من أجل فهم ما يدور حولنا علينا ألا نحصر أنفسنا في تينك الرؤيتين؛ المعركة الفاصلة أو كل شيء سيبقى على حاله. فهنالك طرق عديدة أخرى واضحة وبناءة في التفكير بالمستقبل ـ وهي الطرق التي تقودنا للمستقبل وتساعدنا على تغيير الحاضر.

إن قاعدة هذا الكتاب هي ما دعوته «المقدمة الثورية». هذه المقدمة تقول بأننا لن ندمر حاضرنا نهائياً رغم ما يلوح في العقود القادمة من ثورات وعنف واسع النطاق وشغب، وتفترض أيضاً بأن التحولات الصادقة التي تخضع لها الآن ليست فوضوية أو عشوائية بل إنها تشكل نموذجاً قابلاً للإدراك. وهي تفترض أيضاً بين هذه التحولات تراكمية ـ أي أن هذه التحولات تضيف إلى التحول العملاق الأسلوب الحياتي والعملي والفكري، وأن المستقبل العاقل احتمال ممكن. باختصار. فإن ما يستتبع المقدمة الثورية. أي ما يحدث الآن. ما هو إلا ثورة عالمية وقفزة كمية في التاريخ. بتعبير آخر، ينبع هذا الكتاب من الفكرة الافتراضية التي تقول بأننا آخر جيل من الحضارة القديمة وأول جيل من الحضارة الجديدة. وأن معظم الارتباك والفوضى والهم والتضليل الذي نعاني منه ما هو إلا

صراع باطني في دواخلنا وفي داخل المؤسسات السياسية بين حضارة الموجة الثانية المتحضرة وبين حضارة الموجة الثالثة التي تقتحم كل شيء بقوة. ما إن ندرك هذا في النهاية حتى تنفك مغالق الأحداث وتتضح معانيها فجأة ويعود أمر البقاء ممكناً ومعقولاً مرة أخرى. أن المقدمة الثورية تحرر الفكر والإرادة.

الطرف المرشد:

لن يكفي القول بأن التحولات تتصف بالثورية. فقبل أن نقدر على السيطرة عليها وتوجيهها، سنحتاج إلى طرائق جديدة لتعريفها وتحليلها، وبدون ذلك فنحن ضائعون لا محالة.

أولى هذه الطرائق هي ما يمكن تسميته بتحليل الجبهة الموجية الاجتماعية Sacial «Wave-Front» Analysis تنظر هذه الطريقة إلى التاريخ على أنه تتابع متدفق لموجات التحول وتسأل إلى أين يحملنا الطرف المرشد لكل موجة وهي لا تركز الانتباه كثيراً على استمراريات التاريخ (أي أهميتها بماهيتها) بل على انفصالياته ـ الابتكارات ونقاط التحول الفاصلة. وهي تميز أنماط التحول بكيفية انبثاقها حتى نتمكن من التأثير عليها.

ولنبدأ بأبسط فكرة. فقد كان اكتشاف الزراعة أول نقطة تحول في التطور الاجتماعي الإنساني. أما الثورة الصناعية فكانت ثاني تحول عظيم. إلا أن تلك الطريقة لا تعتبر كلا التحولين حادثين منفصلين لكل ذاتيته الزمنية. بل على أنهما موجة تحول تتحرك بسرعة محددة.

كان معظم الناس قبل الموجة الأولى يعيشون في جماعات صغيرة متنقلة غالباً، تتغذى بالبحث عن الطعام والصيد البري والمائي أو برعاية قطعان الماشية. وفي نقطة معينة في الألف العاشر تقريباً بدأت الثورة الزراعية التي زحفت ببطء في أرجاء المعمورة، تنشر القرى والمستوطنات والأرض المحروثة وأسلوباً جديداً للحياة. وبنهاية القرن السابع عشر عندما بدأت الثورة الصناعية بالزحف عبر أوربا مطلقة العنان لموجة التحول الثانية لم تكن موجة التحول الأولى قد استنزفت

بعد. إلا أن الخطوة العملية الجديدة ـ التصنيع ـ كانت تتحرك بسرعة كبيرة عبر الأمم والدول. إذاً، فعمليتان منفصلتان وواضحتان كانتا تغزوان الأرض طولاً وعرضاً في تزامن واحد وبسرعات مختلفة.

أما اليوم فقد خمدت الموجة الأولى أخيراً على الرغم من وجود جماعات قبلية صغيرة في أميركا الجنوبية وغينيا الجديدة على سبيل المثال لا الحصر ما تزال زراعية جداً. إلا أن قوة الموجة الأولى قد نفذت تماماً. في الأثناء فإن الموجة الثانية، التي ثوّرت الحياة في أوربا وأميركا الشمالية وأجزاء أخرى من العالم في بضعة قرون. ما تزال مستمرة في البلاد الزراعيةالتي تزاحمت لبناء مصانع الفولاذ والمعامل الآلية ومصانع الأقمشة، وشبكات الطرق ومصانع المعالجة والمعاملة. فالموجة الثانية لم تنفق قوتها بعد طالما أن زخم التصنيع ما يزال قائماً. ولكن، مع استمرار هذه العملية، انطلقت عملية أخرى تفوقها أهمية. بالنسبة لنا فقد وصل تيار الحركة الصناعية إلى ذروته بعد الحرب العالمية الثانية في الوقت الذي بدأت فيه موجة ثالثة بالإندفاع مغيرة كل شيء تصل إليه. وتشعر بعض البلدان بمضمون متزامن لموجتين أو ثلاثة أمواج مختلفة ولأغراض تتعلق بهذا الكتاب، فسنعتبر أن حقبة الموجة الأولى قد بدأت عام 8000 ق.م تقريباً، وسيطرت على الأرض بدون تحديات حتى 1650 ـ 1750م تقريباً حيث بدأت هذه الموجة بفقدان زخمها. أما الحضارة الصناعية، حصيلة الموجة الثانية. فقد سيطرت على الأرض حتى بلغت ذروتها أيضاً. وقد وصلت نقطة التحول التاريخية هذه إلى الولايات المتحدة الأميركية خلال عقد بدأ عام 1955 ـ وهو العقد الذي فاق فيه عدد أصحاب الياقات البيضاء عدد عمال الياقات الزرقاء لأول مرة في التاريخ. وهو العقد الذي شهد دخول الكمبيوتر على نطاق واسع، والرحلات التجارية النفاثة، وحبوب منع الحمل وابتكارات أخرى عالمية التأثير. وهو العقد الذي بدأت فيه الموجة الثالثة بجمع شتات قواها في الولايات المتحدة. ومنذ ذلك الحين وصلت هذه الموجة في تواريخ متباينة بصورة طفيفة إلى معظم الدول الصناعية الأخرى كبريطانيا وفرنسا والسويد وألمانيا والإتحاد السوفييتي واليابان. وحول التصادم بين الموجة الثالثة وبين الاقتصاد والمؤسسات المهترئة المحاطة بالموجة الثانية تدور

الأفكار العالية التقنية، وفهم هذا السر يقود إلى إدراك واستيعاب الكثير من الصراعات السياسية والاجتماعية القائمة حالياً.

أمواج المستقبل:

من السهل نسبياً تمييز نمط التطور المستقبلي في أي مجتمع ما يتعرض لموجة من موجات التحول. إذ أن هدف الكتاب والفنانين والصحفيين وغيرهم ينحصر غالباً في كشف «موجة المستقبل». لقد استوعب المفكرون والسياسيون واقطاب العمل والتجارة في أوربا خلال القرن التاسع عشر صورة المستقبل بشكل واضح وصحيح. لقد فهموا أن التاريخ يترك لإحراز النصر الفاصل للحركة الصناعية على الزراعة البدائية غير الممكنة، وكذلك تكهنوا بدقة متناهية بعديد من التغييرات التي ستجلبها الموجة الثانية كالتقنيات القوية والمدن الكبيرة والمواصلات السريعة والتعليم العام وهلم جرا. ووضوح الرؤية هذا قاد إلى توجيه المؤثرات السياسية. فقد أصبحت الأحزاب والحركات السياسية قادرة على التثليث في علاقتها بالمستقبل.

أما المصالح الزراعية فقد نظمت جهداً تعويقياً لصد الحركة الصناعية المتعدية. ولصد «الأعمال التجارية الكبيرة». ولصد «زعماء النقابات»، وضد «المدن التي تعيث فساداً». وتصارعت طبقة العمال مع الإدارة من أجل السيطرة على الدعائم الرئيسية للمجتمع الصناعي الناشيء. أما الأقليات العرقية فقد طالبت بدور متقدم في العالم الصناعي بدءاً بحرية اختيار الوظائف والمراكز العليا في الشركات والتوطين الحضري والأجور المناسبة والتعليم الجماهيري الخ.

وقد كان لهذه الرؤية الصناعية للمستقبل آثار نفسية أيضاً. فالتورط في صراع حاد وأحياناً دموي أقلق الناس، وقد تمزق اوقات الإحباط العصبية وأوقات الازدهار الدورية حياتهم. لقد أعطت الصورة المشتركة للمستقبل الصناعي الناس عدة خيارات مدركة لا تدور عن ماهيتهم في الحاضر وحسب، بل عند ماهيتهم في المستقبل أيضاً. ولهذا فهي تمنح نوعاً ما من الاستقرار والإحساس بالذات حتى

في وسط التحول الاجتماعي الحاد. وبالمقارنة، فعندما يواجه المجتمع موجتين أو أكثر من التحولات العملاقة بدون هيمنة واضحة لأي منها، عندها تتكسر صورة المستقبل وتنهار، ويصبح من العسير جداً افراز معنى التحولات والصراعات التي بدأت تظهر. إن تضارب جبهات الموجة يخلق محيطاً هائجاً، يعج بتيارات متصادمة وبدوامات واضطرابات عظيمة تلغي وتمحو التيارات الأعمق والأهم تاريخياً.

إن تضارب الموجة الأولى مع الموجة الثانية في الولايات المتحدة وفي عدة بلدان أخرى، يخلق توترات اجتماعية وصراعات خطيرة وجبهات موجية سياسية غريبة تتجاوز التقسيمات الطبيعية للطبقة والسلالة والجنس والحزب. ويخلق هذا التضارب أيضاً مجازر من المفردات السياسية التقليدية تجعل من الصعب تمييز التقدميين من الرجعيين والاصدقاء من الأعداء وتتصدع كافة الائتلافات والاستقطابات القديمة. ويتحد أصحاب العمل والنقابات رغم تباين آرائهم في معركة واحدة ضد المنادين للمحافظة على البيئة. السود واليهود الذين اتحدوا مرة في معركتهم ضد التمييز العنصري اصبحوا اليوم أعداءً. وفي العديد من البلدان نجد بأن طبقة العمال التي كانت تؤيد بصورة تقليدية السياسات التنموية «التقدمية»، مثل اعادة توزيع الدخل، نراها الآن تتمسك بالمواقع «الرجعية» التي تناهض تحقيق حقوق المرأة، ودستور الأسرة، والهجرة والتفرقة، والاقليمية. أما «جناح اليسار المؤيد للمركزية تقليدياً فقد أصبح ذا نزعة قومية عالية، ومعادٍ للبيئيين Antienvironmentalists. وفي نفس الوقت نرى بعض السياسيين يتخذون مواقف «محافظة» في الاقتصاد، ومواقف «ليبرالية» تجاه الفن والاخلاقية الجنسية وحقوق المرأة والضوابط البيئية. فلا عجب إذن والحالة هذه أن يرتبك الناس ويتركون فهم عالمهم لأحد غيرهم.

في الأثناء، تقوم وسائل الاعلام ببث تقارير لا تنتهي عن الاختراعات والانقلابات والحوادث الغريبة والاغتيالات وعمليات الخطف واطلاق السفن الفضائية والنكسات الحكومية والفضائح والغارات العسكرية. والتي تبدو جميعها غير مترابطة أبداً. إن اللاترابط الظاهري للحياة السياسية ينعكس في تفسخ الفرد

الذي جعل منه الاطباء النفسيون والمعلمون الروحيون تجارة مزدهرة. ويطوف الناس بلا هدف بين طرق المعالجة البدائية أو المتقدمة، أو ينسلّون إلى طوائف دينية وتجمعات للسحرة، أو إلى الوحدانية المرضية مقتنعين بأن الواقع مناف للعقل.. لا معنى له.. مجنون.

قد تكون الحياة منافية للعقل في معنى كبير شامل كهذا، ولكن هذا لا يبرهن على عدمية النمط في الاحداث اليومية. في الواقع هناك ترتيب واضح قابل للاستبيان طالما نميز تحولات الموجة الثالثة من تحولات الموجة الثانية المتلاشية.

إن تفهم الصراعات التي أفرزتها جبهات الموج المتضاربة لا يعطينا صورة واضحة عن المستقبل الذي يزيد وحسب، بل أيضاً صورة عن القوى الاجتماعية والسياسية التي تعمل بناء ويقدم لنا تبصراً لأدوارنا نحن كأفراد في عملية صنع التاريخ، فلكل واحد منا جزء صحي من التاريخ.

الذهب والقتلة:

إن الصراع بين تقنيات الموجة الثانية والثالثة هو في الواقع التوتر السياسي المركزي الذي يمزق مجتمعاتنا. ورغم تنظيرات الأحزاب والمرشحون، فإن النزاع الوحشي بينهم يتصاعد على مستوى من سيجني منافع أكثر من بقايا النظام الصناعي الآفل. بتعبير آخر، إن شجارهم يدور حول من سيجلس على كراسي الشهرة على متن السفينة «التيتانيك» الغارقة.

إن المشكل السياسي الأساسي، وكما سنرى، ليس من يتحكم بأيام المجتمع الصناعي الأخيرة، بل من يشكل ويصوغ الحضارة الجديدة. وبينما ترهق المناوشات السياحية القصيرة القوى والانتباه، تجري تحت السطح الآن تفاعلات معركة أكثر عمقاً. في الجانب الأول يقف مشايعي الماضي الصناعي. وفي الجانب الآخر تقف ملايين متزايدة من الناس تدرك بأن أكثر مشاكل العالم إلحاحاً - الغذاء والطاقة وسباق التسلح والسكان والفقر والمصادر والبيئة والمناخ ومشاكل

الشيخوخة وانهيار مجتمع المدينة والحاجة إلى عمل منتج ومجزي ـ لا يمكن معالجتها ضمن إطار النسف الصناعي.

إذن، فالصراع هو «صراع جبار» من أجل الغد. وتجري هذه المواجهة بين مصالح الموجة الثانية الثابتة والراسخة وبين مناصري الموجة الثالثة كتيار كهربائي في الحياة السياسية في كل بلد. وحتى البلدان غير الصناعية فقد اعيد رسم كل خطوط المعارك القديمة بوصول الموجة الثالثة؛ لقد أخذت المعركة القديمة بين المصالح الزراعية الاقطاعية،وبين الصفوة الصناعية،الاشتراكية أو الرأسمالية، بعداً جديداً على ضوء زوال الحركة الصناعية. إن حضارة الموجة الثالثة تتضمن التحرر من الاستعمارية الجديدة والفقر. وتحطم قيود التبعية الدائمة. بهذه الخلفية الواسعة النطاق نستطيع أن نضم الأحداث الجارية، ونجد الأولويات من أجل تشكيل استراتيجيات معقولة للسيطرة على التحولات الجارية في حياتنا.

وأنا اكتب هذا، تتسارع هستيريا الأنباء في الصحف عن الرهائن المحتجزين في ايران؛ الاغتيالات في كوريا الجنوبية؛ المضاربة المتقلبة بالذهب؛ المناوشات بين السود واليهود في الولايات المتحدة؛ الزيادات الكبيرة على الانفاق العسكري في ألمانيا الغربية؛ الصراعات القائمة بين الدول الفقيرة والدول الغنية للسيطرة على موجات الراديو؛ موجات الأصولية المفلسة في ليبيا وسوريا والولايات المتحدة؛ التعصب الفاشي الجديد في فرنسا ضد الأقليات. هذه الأنباء الموجزة اللامترابطة تتطلب التركيب والتوحيد في إطار واحد.

في الفصول القادمة سنقوم بتشخيص موجتا التحول الأولى والثانية كتمهيد لسبر أغوار الموجة الثالثة. وسنرى بأن حضارة الموجة الثانية لم تكن مزجاً عشوائياً للعوامل التي كونتها، بل كانت «نظاماً» ذا أجزاء تفاعلت بمنهج متوقع تقريباً ـ وأن الانماط الأساسية للحياة الصناعية كانت هي نفسها من بلد إلى آخر، بغض النظر عن التراث الثقافي أو التباينات السياسية.

هذه هي الحضارة التي يقاتل ضدها «رجعيو» اليوم اليمينيون منهم

واليساريون للحفاظ على مكتسباتهم في هذا العـالم الذي تكتسحـه موجـة التحول الحضاري الثالثة.

الباب الثاني

الموجة الثانية

الفصل الثاني

بناء حضارة

قبل حوالي ثلاثمائة عام وقع انفجار هائل أرسل بموجاته الصادمة بتسارع هائل على طول الأرض وعرضها، مهدماً المجتمعات القديمة، منشئاً حضارة جديدة تماماً. هذا الانفجار كان، بالطبع، الثورة الصناعية. وقبلها، ولآلاف من السنين، كان سكان العالم يقسمون إلى صنفين: «البدائيين» و«المتحضرين». أما البدائيون فهم الذين تغاضت عنهم الثورة الزراعية فاستمروا في الاجتماع في قبائل صغيرة، تعيش على جمع الطعام أو الصيد. والمتحضرون هم من عمل في الزراعة، فحيث قامت الزراعة، نهضت الحضارة. كانت الأرض بالنسبة لهم أساس الاقتصاد والحياة والثقافة والأسرة والبنية والسياسة. وعندهم كانت الحياة تنتظم حول القرية، ونشأت نتيجة للتقسيم البسيط للعمل طبقات وتقسيمات قليلة وواضحة: طبقة النبلاء ورجال الدين والمحاربين والعبيد والاقنان. وكان مركز المرء في الحياة يتقرر بشكل عام بالولادة. أما اقتصادهم فكان لا مركزياً أي ان كل جماعة تنتج حاجاتها الضرورية.

وكان هناك استثناءات. فقد قامت حضارات تجارية أبحرت سفنها في المحيطات والبحار، وكذلك ممالك بنت نظم ري ضخمة تركزت حولها. ورغم الفروق، فلدينا المبرر لكي نعتبر هذه الحضارات الاستثنائية حالات خاصة لظاهرة واحدة، أي الحضارة الزراعية. وخلال فترة هيمنتها برزت إلماحات عشوائية تعتمد على الصدفة تشير إلى أشياء ستأتي. كانت هناك مصانع الانتاج الجملي البدائية في اليونان القديم وروما. وظهر البترول في احدى الجزر اليونانية

عام 400 ق.م وفي بورما عام 100 ق.م. وازدهرت البيروقراطيات الواسعة في بابل ومصر. وقامت المدن المركزية في آسيا وأمريكا الجنوبية. وكان هناك مال ومقايضة، واجتازت الطرق التجارية الصحاري والمحيطات والجبال من كاثاي شرقاً حتى كاليه غرباً. وقامت الشركات والقوميات البدائية، حتى أنه كان للإسكندرية سبق مثير للمحرك البخاري. ومع ذلك، فلا يمكننا الإشارة لا من قريب أو من بعيد إلى حضارة صناعية بالمعنى المفهوم. إذ أن ومضات المستقبل تلك كانت أموراً غريبة في التاريخ تبعثرت في أماكن مختلفة. ولم تجمع ضمن نظام متماسك، ولا كان ممكنا فعل هذا. لقد هيمنت الحضارة الزراعية في أرجاء العالم حتى الفترة 1650 ـ 1750م، رغم رقع البدائية وومضات المستقبل، وكان الجميع يعتقد بأن هذه الحضارة ستستمر هكذا إلى ما لا نهاية.

كان هذا العالم هو المرتع الذي ثارت فيه الثورة الصناعية التي اطلقت العنان للموجة الثانية والحضارة المضادة والقوية والحيوية. كانت الثورة الصناعية أكثر من مجرد مداخن ومصانع. لقد كانت نظاماً اجتماعياً غنياً، متعدد الجوانب، لمس كل مظهر من مظاهر الحياة الإنسانية، وحارب كل ظاهرة من ظواهر الموجة الأولى. هذه الثورة لم تبرز للوجود مصنع ويلورن Willow Run الكبير في ديترويت وحسب، بل أنتجت الجرار في الحقل، والآلة الطابعة في المكتب، والثلاجة في المطبخ. لقد انتجت الصحيفة اليومية ودار السينما والقطار الكهربائي النفقي والطائرات العملاقة. لقد جعلت ساعة المعصم عالمية الانتشار. وكذلك صناديق الاقتراع. والأكثر أهمية من هذا وذاك، هو أنها ربطت هذه الاشياء في رابطة واحدة ـ كآلة واحدة ـ لتشكل اقوى نظام اجتماعي في التماسك والالتحام والأكثر تكلفة من أي نظام آخر عرفه العالم: حضارة الموجة الثانية.

الحل العنيف

ما إن تحركت الموجة الثانية عبر المجتمعات المختلفة حتى فجرت حرباً دموية طويلة بين المدافعين عن الماضي الزراعي ومناصري المستقبل الصناعي. وتصارعت قوى الموجة الأولى مع قوى الموجة الثانية بلا مبالاة بالشعوب «البدائية»

وحتى تدميرها، هذه الشعوب التي كانت طرفاً لا ذنب له في هذا الصراع.

بدأ هذا التضارب في الولايات المتحدة بوصول الأوربيين المصممين على بناء حضارة زراعية. واندفع المد الزراعي الأبيض نحو الغرب من البلاد بدون شفقة أو اعتبار لأراضي الهنود الحمر وما رافق ذلك من مذابح، وتدشين للمزارع الواسعة والقرى حتى ساحل الهادي. ولكن، وفي أعقاب المزارعين. جاء الصناعيون الأولون: عملاء موجة المستقبل الثانية. وبدأت المدن والمصانع بالانتشار في انجلترا الجديدة في منتصف القرن التاسع عشر، أصبح للشمال الشرقي من الولايات المتحدة قطاع صناعي متقدم، ينتج الأسلحة النارية والساعات والآلات الزراعية والأقمشة وآلات الخياطة وسلعاً أخرى، بينما كانت بقية القارة محكومة بالمصالح الزراعية حتى عام 1861 بدأت التوترات الاقتصادية والاجتماعية بين قوى الموجة الأولى والثانية بالتكاثف ثم تحولت إلى عنف مسلح. لم يتم خوض الحرب الأهلية بصورة شاملة، كما قد يتبادر لذهن البعض، لأسباب تتعلق بالمسائل الاخلاقية للعبيد أو مسائل اقتصادية ضيقة كمسألة التعريفة الجمركية: لقد كان السبب الأكبر بهذا الصراع هو: من سيحكم القارة الجديدة الغنية أهُم الصناعيون أم الزراعيون، قوى الموجة الأولى أم الموجة الثانية؟. ماذا سيكون مستقبل المجتمع الأميركي، صناعياً، أم زراعياً؟ وعندما كسبت قوى الشمال الحرب، أصبحت الولايات المتحدة في حكم الدول الصناعية، وأصبحت الزراعة في انزواء مستمر في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

ثار نفس التضارب في اماكن أخرى أيضاً. في اليابان، وضع أساس الصراع بين الماضي الزراعي والمستقبل الصناعي إبّان عصر احياء الميجي Meiji Restoration الذي بدأ عام: 1868. لقد كان القضاء على النظام الإقطاعي 1876، وتمرد جماعة «ساتسوما» سنة 1877، ثم تبني الاسلوب الدستوري الغربي سنة 1889 انعكاسات لتصادمات الموجتين الأولى والثانية في اليابان، هذه التصادمات التي مهدت الطريق لبروز اليابان كقوة صناعية أولى.

وثارت في روسيا أيضاً هذه التضاربات بين الموجتين الأولى والثانية. فقد كانت ثورة 1917 النسخة الروسية للحرب الأهلية الأميركية. ولم يكن هدفها الرئيسي، كما يبدو للبعض، نصرة الشيوعية، بل مسألة التصنيع. وعندما دك البلاشفة آخر آثار مملكة القنانة والإقطاعية، دفعوا بالزراعة إلى الوراء، وتسارعوا نحو التصنيع بتخطيط واعٍ، وأصبحوا حزب الموجة الثانية.

واندلعت هذه التصادمات من بلد إلى آخر مسببة موجات من الازمات السياسية والثورات والاضطرابات والانقلابات والحروب، حتى تحطمت قوى الموجة الأولى وسادت حضارة الموجة الثانية في حوالي منتصف القرن العشرين. ويحيط الحزام الصناعي الآن بالأرض بين خطي العرض 25 ـ 65 من نصف الكرة الشمالي. ويعيش في أمريكا الشمالية اليوم حوالي 250 مليون فرد بأسلوب الحياة الصناعية. وفي أوربا الغربية، من شبه الجزيرة الإسكندناڤية شمالاً حتى ايطاليا جنوباً، يعيش حوالي ربع بليون فرد تحت إطار التصنيع. وتقع شرقاً المنطقة الصناعية «الاوراسية» ـ أوربا الشرقية والقسم الغربي من الاتحاد السوڤيتي ـ حيث يعيش حوالي ربع بليون فرد أيضاً في مجتمعات صناعية. وأخيراً تأتي إلى المنطقة الصناعية الآسيوية التي تتألف من اليابان وهونغ كونغ وسنغافورة وتايوان واستراليا ونيوزيلنده وأجزاء من كوريا الجنوبية والبر الرئيسي من الصين، وهنا يعيش أيضاً حوالي ربع بليون فرد صناعي. فالحضارة الصناعية تضم أدلة، حوالي بليون فرد، أي ربع سكان العالم(*).

رغم الاختلافات اللغوية والثقافية والتاريخية والسياسية، فإن مجتمعات الموجة الثانية جميعها تتقاسم مظاهر مشتركة. فوراء هذه الاختلافات المعروفة يكمن أساس وطيد ومحجوب من التشابهات. ومن أجل فهم أمواج التحول

* لأهداف هذا الكتاب، فإنني سأميز النظام الصناعي العالمي (بمعايير سنة 1979م) بتكونه من: اميركا الشمالية، اسكندناڤيا، بريطانيا وايرلندة. اوربا الشرقية والغربية (عدا البرتغال واسبانيا والبانيا واليونان وبلغاريا). والاتحاد السوڤييتي، اليابان، تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة، استراليا، نيوزيلندة، وهناك بلدان أخرى يمكن اضافتها للقائمة، بالإضافة إلى عقد صناعية في بلدان ليست صناعية أساساً: مونتيري، مكسيكو سيتي (في المكسيك) وبومباي (الهند)، وعُقد أخرى.

المتضاربة حالياً، علينا أن نميز بوضوح البنى المتوازية للأمم الصناعية في الإطار الخفي لحضارة الموجة الثانية. فهو الإطار الصناعي نفسه الذي يتناثر الآن.

المدخرات الحية:

إن الشرط المسبق لكل حضارة قديمة أو حديثة، هو الطاقة. لقد اشتقت مجتمعات الموجة الأولى الطاقة من «المدخرات الحية» - القوة العضلية البشرية أو الحيوانية - أو من الشمس والريح والماء. وقطعت الغابات للاستفادة من خشبها في التدفئة والطهي. وأصبحت النواعير، التي استغل بعضها قوة المد والجزر، أحجار رحي لطحن الحبوب، وانتشرت طواحين الهواء في الحقول. أما الحيوانات فقد كانت تجر المحاريث وراءها حتى قيام الثورة، وحسب التقديرات، فقد كانت أوربا تعتمد على طاقة حوالي 14 مليون حصان و24 مليون ثور. لقد استغلت مجتمعات الموجة الأولى كافة الطاقات القابلة للتجديد. فقد كانت الطبيعة تستكمن الغابات المقطوعة، وكذلك الرياح التي سيّرت السفن والانهار التي أدارت النواعير. حتى الحيوانات والبشر لم يكن لينضبوا، «فعبيد الطاقة» كانوا موجودين على الدوام.

بالمقارنة، فقد اعتمدت مجتمعات الموجة الثانية على الطاقة المستخرجة من الفحم الحجري والغاز والبترول - الطاقة التي لن تعوض. هذا التحول الثوري الذي وقع بعد اختراع نيوكمن للمحرك البخاري عام 1712، كان يعني ان الحضارة تلتهم رأسمال الطبيعة لا الفوائد. إلاّ أن هذا الاستغلال لمخزونات الأرض من الطاقة أعان على تسريع النمو الاقتصادي بصورة لا مثيل لها، ومنذ ذلك الحين، وأينما مرت الموجة الثانية، قامت الأمم ببناء الأسس الاقتصادية والتكنولوجية بالافتراض أن الطاقة الرخيصة ستتوفر إلى أبد الآبدين. هذا التحول كان واضحاً سواء في المجتمعات الرأسمالية أو الشيوعية. في الشرق أو في الغرب؛ التحول من طاقة متبددة إلى طاقة مركزة. من طاقة قابلة للتجديد إلى طاقة ستنضب، من مصادر وطاقات متنوعة إلى قليل منها. لقد شكل وقود المستحدثات قاعدة مجتمعات الموجة الثانية جميعها.

الرّحم التكنولوجي:

كانت القفزة إلى نظام الطاقة الجديد هذا متماشية مع التقدم التكنولوجي الكبير. لقد اعتمدت مجتمعات الموجة الأولى على ما دعاه «فيتروفيوس» Vitruvius قبل الفي عام «بالاختراعات الضرورية». فتلك الأدوات البدائية، كالدوافع والأسافين والمنجنيقات ومعاصر العنب والعتلات، كانت تستخدم بصورة رئيسية لتضخيم ومساعدة القدرات البشرية والحيوانية. لكن الموجة الثانية دفعت بالتكنولوجيا إلى مستوى آخر. فالآلات الجديدة لها وظيفة تتعدى مجرد تحسين قوة العضلات الخام. لقد أفرزت الحضارة الصناعية الأعضاء الحسية الالكترونية التي بمقدروها أن تسمع وترى وتلمس بدقة أعظم من اعضاء الكائن البشري. وابتكرت آلات تصمم آلات جديدة إلى ما لا نهاية، وجمعت الآلات في نظم المرابطة تحت سقف واحد لتشكل المصنع، وخط التجميع ضمن المصنع. وبهذه القاعدة التكنولوجية، قامت صناعات كثيرة لتعطي حضارة الموجة الثانية سمتها المميزة. أولاً، كانت هنالك صناعة استخراج الفحم، فصناعة النسيج فالطرق الحديدية فصناعة الفولاذ ثم الصناعة الاتوماتيكية والألمنيوم والمواد الكيماوية والأدوات والأجهزة. وتخصصت مدن بأكملها في صناعة معينة: «ليل» و«مانشستر» للصناعات النسيجية، و«ديترويت» لصناعة السيارات، «ايسن» و«ماغنتوغورسك» للفولاذ.. ومئات من المدنُ الأخرى.

من هذه المراكز الصناعية. انهمرت ملايين السلع، كالقمصان والأحذية والسيارات والساعات والألعاب والصابون وآلات التصوير والأسلحة والمحركات الالكترونية. لقد فتحت هذه التكنولوجيا الجديدة، بسبب نظام الطاقة الجديد، الباب للانتاج الجملي الواسع.

المعبد البوذي القرمزي:

كان الانتاح الجملي عقيماً لو لم تحدث تحولات موازية في نظام التوزيع. كانت البضائع في مجتمعات الموجة الأولى تصنع يدوياً، ويخضع تصنيعها لنظام الضرائب الجمركية، وكذلك توزيعها. لكننا لا ننكر قيام بعض الشركات

التجارية الكبيرة في الغرب خلال حقبة الطاقة القديمة. وأنها قد نظمت الطرق والخطوط التجارية حول العالم بتسيير قوافل السفن والجمال لبيع منتوجاتها من الزجاج والورق والحرير والشاي وجوز الطيب والخمور والصوف والقضبان الشائكة. كانت معظم هذه السلع تصلع المستهلكين عن طريق المخازن الصغيرة أو عربات الباعة المتجولين في الأرياف. إلا أن وسائل الاتصال والمواصلات حدت من انتشار السوق، وغالباً ما كان الباعة ينتظرون أشهراً وحتى سنوات للحصول على سلعة مفقودة.

وبوصول الموجة الثانية وتحولاتها، فقد دخلت تحسينات جذرية على نظام التوزيع المهترىء ذاك، مثلما دخلت التحسينات على نظام الانتاج، إذ أتاحت الطرق الحديدية والبرية والاقنية البحرية اكتشاف مناطق نائية أصبحت بقدوم الحركة الصناعية «قصوراً تجارية»، وبرز إلى الوجود الوكلاء التجاريون وشبكات السماسرة وبائعو الجملة وممثلو أصحاب المصانع. في عام 1871 أحدث جورج هارتفورد، الذي كان يملك مخزناً قرمزياً في نيويورك ويتميز في داخله بقفص المحاسب المبني على طريقة المعبد الصيني، ثورة في نظام التوزيع تعادل ثورة هنري فورد في الانتاج أهمية. لقد طورها ررتفورد نظام التوزيع بابتكاره لأول نظام كبير من المخازن السلسلية Mamoth System لشركته «شركة الشاي الباسيفكية والأطلسية الكبرى»، ومهد التوزيع بالتجزئة الطريق إلى التوزيع الجملي. وترويج السلع الجملي الذي أصبح عاملاً مركزياً مألوفاً في المجتمعات الصناعية.

ما نراه إذن، بتآلف كافة هذه الأمور، هو تحول إلى ما يسمى «بالمجال التقني» Techno-Sphere. إن كافة المجتمعات سواء كانت بدائية أو زراعية أو صناعية تستخدم الطاقة وتنتج السلع وتوزعها. وتتداخل فيها نظم الطاقة والانتاج والتوزيع في كل أكبر. هذا النظام الأكبر هو المجال التقني، وله شكل مميز في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي.

لقد حل المجال التقني الصناعي محل المجال التقني الزراعي في حقبة الموجة الثانية. فتم ابتداع نظام الإنتاج الجملي للاستفادة قدر الإمكان من الطاقة القابلة للنفاذ، وانتجت البضائع التي وزعت في نظام جملي متطور.

الأسرة الإنسيابية:

لقد احتاج المجال التقني للموجة الثانية إلى مجال اجتماعي Socio-Sphene معادل له في الثورية، وذو صيغ جديدة وجذرية من التنظيم الاجتماعي.تباينت الاشكال الأسرية قبل الثورة الصناعية من مكان لآخر.
وحيث كانت الزراعة، كان الناس يعيشون في بيوت كبيرة تضم أجيالاً كثيرة من الأعمام والعمات والأخوال والخالات والأصهر والأجداد وما شابه، كلهم يعيشون تحت سقف واحد، ويعملون سوياً كوحدة انتاج اقتصادية. كانت الأسرة ثابتة المكان، متجذرة بالأرض بدءاً بالأسرة المشتركة الهندية مروراً بالأسرة «الزادروجية» Zadruga البلقانية حتى الأسرة الواسعة الأوربية.

عندما اقتحمت الموجة الثانية مجتمعات الموجة الأولى، شعر الجميع بوطأة التحول. ففي داخل كل بيت تجسدت اشكال الصراع الناتجة عن تصادم الموجتين. من هجوم على السلطة الأبوية، وتشكيل علاقات جديدة بين الأولاد والأبوين. وأفكار جديدة عن الأدب واللياقة. ولم تعد الأسرة تعمل كوحدة مشتركة بسبب تحول الانتاج الاقتصادي من الأرض إلى المصنع. وكذلك تحولت وظائف كثيرة للأسرة إلى مؤسسات متخصصة. فتعليم الطفل أصبح من وظيفة المؤسسة المدرسية، وتحولت العناية بالمسنين إلى بيوت البر أو مراكز العناية بهم. وتطلب المجتمع الجديد التحول من الثبات إلى الانتقال سعياً وراء العمل. لم يكن بإمكان الأسرة الواسعة ممارسة ذلك الانتقال بسبب وجود قريب مسن أو مريض أو مشلول ضمنه، فبدأت بنية الأسرة بالتغير تدريجياً رغم ما استتبع ذلك من آلام. وخلصت الأسرة نفسها من الأقرباء «الثقلاء» لتهاجر إلى المدينة أو بسبب تعرضها لعصفات اقتصادية، فأصبحت أصغر بنياناً، وأكثر قابلية للتحرك والانتقال الأمر الملائم لاحتياجات المجال التقني الجديد. واصبحت الأسرة النووية Nuclear Family ـ المتكونة من الأب والأم وبضع أولاد ـ النموذج الذي يحتذى اجتماعياً، فهو «النموذج العصرى» في المجتمعات الصناعية الرأسمالية والاشتراكية. وحتى في اليابان، حيث أعطت ديانة الأسلاف دوراً استثنائياً

للشيوخ، بدأت الأسر التي تضم عدة أجيال من الأقرباء بالانهيار بدخول الموجة الثانية في حياتهم اليومية. باختصار، أصبحت العائلة النووية مظهراً مميزاً لمجتمعات الموجة الثانية المختلفة عن مجتمعات الموجة الأولى في الطاقة وأفران الصهر والمتاجر المتسلسلة والأسرة.

المنهاج المقنَّع:

كان على الأطفال أيضاً، الاستعداد لحياة المصنع بسبب تحول العمل من الأرض إليه. فقد اكتشف أصحاب المناجم والمصانع في أوائل أيام انجلترة الصناعية، وكما كتب أندرو أور Ure عام 1835، أنه «من المستحيل امتلاك سواعد ماهرة في المصنع من هؤلاء الذين نشؤوا في الريف أو في محيط الصناعة اليدوية» فإن تم تأهيل الشباب للنظام الصناعي، سيسهل عندها تذليل مشاكل الصقل المهني والانضباط. وكانت النتيجة بنية مركزية أخرى في مجتمعات الموجة الثانية: التعليم الجماهيري.

كان المصنع هو النموذج الأساسي لبنية التعليم الجماهيري الذي تألف من تعليم القراءة والحساب وقليل من التاريخ ومواد أخرى. كان هذا المنهاج الدراسي المعلن الذي كمن تحته منهاج مقنع أساسي. هذا المنهاج المقنع كان يتألف ـ وما يزال في معظم البلدان الصناعية ـ من مناهج ثلاثة: التزام المواعيد، الطاعة، العمل المستمر والصَّم. أن العمل في المصنع يتطلب عمالاً يلتزمون بمواعيد العمل الثابتة، وخاصة سواعد خطوط التجميع ويتطلب عمالاً يتلقون الأوامر من الهرم الإداري بدون اعتراضات، ويتطلب أيضاً عمالاً مستعدين ليكونوا عبيد الآلة أو المكتب والقيام بعمليات مكررة، مملة. ومنذ منتصف القرن التاسع عشر يجد المرء تقدماً تعليماً لا يرحم: إذ يدخل الأطفال المدرسة في سن مبكرة جداً؛ ليعملوا خلال سنة دراسية ازدادت فترتها الزمنية كثيراً (قفزت السنة الدراسية في الولايات المتحدة نسبة 35٪ بين الأعوام 1878 ـ 1956)، وازدادت سنوات التعليم الإلزامي.

كان التعليم الجماهيري خطوة انسانية نحو الأمام، فقد صرحت مجموعة من العمال التقنيين في نيويورك سنة 1829 بالقول: «إننا نعتبر التعليم، كالحياة والحرية، أعظم نعمة منحت للكائن البشري».

مع ذلك، فقد جعلت مدارس الموجة الثانية من الشباب آلاتٍ لا أكثر ولا أقل، وقوة عمل لينة العريكة مجندة للخدمة في المصانع، وهو النموذج الذي تحتاجه التقنية الألكتروميكانيكة وخطوط التجميع. هذه الأمور سوية شكلت جزءاً من نظام متكامل واحد لتجهيز الشباب لأدوار في المجتمع الصناعي، ولا يختلف الأمر في مجتمعات الموجة الثانية الرأسمالية أو الشيوعية، الشمالية أو الجنوبية.

كائنات سرمدية:

نشأت في مجتمعات الموجة الثانية مؤسسة ثالثة تجاوزت في تحكمها الاجتماعي المؤسستين الأولى والثانية وعرف هذا الابتكار باسم الشركة. قبل قدوم الموجة الثانية، كانت مشاريع العمل التقليدية بيد الأفراد أو الأسرة أو شراكة بين عدة أفراد، أما الشركات الكبيرة فكانت نادرة. وحتى قيام الثورة الأمركية، ونسبة إلى المؤرخ التجاري آثر ديونج Dewing «لم يستطع أحد أن يتهكن بأن الشركة ـ وليس الشراكة أو الملكية الفردية ـ ستصبح النموذج التنظيمي الرئيسي». حتى عام 1800، لم يتجاوز عدد الشركات في الولايات المتحدة 335 شركة انحصرت نشاطات معظمها في مشاريع شبه عامة كبناء القنوات والطرق الرئيسة. إلا أن بروز الانتاج الجملي غير كل هذا، إذ تطلبت تقنيات الموجة الثانية رؤوس أموال ضخمة هي فوق طاقة فرد واحد أو مجموعة صغيرة. وقد كان الاستثمار في المشاريع التجارية مغامرة ومخاطرة، وبتشجيع الاستثمار تم إدخال مبدأ المسئولية القانوينة المحدودة. فإذا أفلست الشركة يخسر المستثمر المبلغ المستثمر فقط. هذا المبدأ فتح أبواب الاستثمار على مصراعيها. وفوق ذلك فقد عاملت المحاكم هذه الشركات «ككائنات سرمدية»ـ وهذا يعني أنها تعمر أكثر مما يعمره المستثمرون الأصليون فيها. وهذا يعني أيضاً قدرتها على وضع خطط طويلة الأمد، وأن تتحمل مشاق مشاريع أكبر مما كان سابقاً.

بحلول عام 1901، كانت شركة «الولايات المتحدة للفولاذ» أول شركة يبلغ رأسمالها بليون دولار في العالم، وهو أمر لم يكن حتى متخيلاً من قبل. وحتى عام 1919 كان هنالك حوالي ست شركات عملاقة من ذلك النوع. وأصبحت هذه الشركات أمراً أساسياً في الحياة الاقتصادية للدول الصناعية الاشتراكية منها والرأسمالية حيث يختلف الشكل، ولكن يبقى المضمون واحداً إلى حد كبير.

عبر عالم الموجة الثانية، في اليابان كما في سويسرا وبريطانيا وبولندا والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، يتبع معظم الناس مساراً نموذجياً في حياتهم: التنشئة في العائلة النووية ثم الدخول في المدارس ذات النموذج المَصنعي. فالعمل في شركات كبيرة خاصة أو عامة. لقد هيمنت المؤسسة الرئيسية للموجة الثانية على كل أطوار أسلوب الحياة.

مصنع الموسيقى:

قامت حول تلك المؤسسات الثلاثة منظمات عديدة أخرى كالوزارات والنوادي الرياضية والفرق التجارية والنقابات والمنظمات المتخصصة الأحزاب السياسية والمكتبات والاتحادات العرقية، وجمعيات الاستجمام، وآلاف أخرى تعيش في تكافل بيئي منظم ومعقد. تنسق كل جماعة مع الأخرى وتتوازن معها. وللوهلة الأولى، يبدو تنوع هذه الجماعات عشوائياً وفوضوياً. لكن نظرة عن كثب تكشف نمطاً متخفياً. ففي بلاد الموجة الثانية يحاول المبدعون الاجتماعيون المؤمنون بنمطية المصنع المتقدمة تجسيد مبادئه في مؤسسات أخرى كالمدارس والسجون والمستشفيات والبيروقراطيات الحكومية ومنظمات أخرى التي تبنت العديد من الخصائص المصنع كتقسيم العمل والبنية الهرمية والتجرد. حتى في الفنون نجد بعض خصائص المصنع. فخلال حقبة الحضارة الزراعية الطويلة كانت الفنون تصب في أقنية النصير أو الراعي. بعد الثورة الصناعية أصبح الفنانون من موسيقيين ورسامين وأدباء تحت رحمة السوق، حتى استحالوا «منتجات» للمستهلكين المجهولين، وتغيرت بنية الانتاج الفني ذاته. والموسيقا مثال صارخ على هذا التغير. فما إن حلت الموجة الثانية حتى انتشرت فجأة قاعات

الرقص في لندن وڤيينا وبارس ومدن أخرى. وجاء معها «شباك التذاكر» «والامبريساريو»- ممول الانتاج الفني ومتعهد بيع التذاكر لمستهلكي الثقافة. كان كلما باع تذاكر أكثر، كلما جنى مالاً وربحاً اضافياً، وبالتالي مضاعفة مقاعد المسرح لتلبية حاجات المستهلكين. هذا أدى إلى الحاجة لبناء قاعات الرقص الكبرى التي تتطلب سماع الألحان في كل أرجائها وزواياها ـ فكانت النتيجة هي التحول من موسيقا الحجرة إلى الموسيقا السيمفونية.

يقول كوت ساخس Sachs في كتابه «تاريخ الآلات الموسيقية»: «كان التحول من الثقافة الارستقراطية إلى الثقافة الديمقراطية في القرن الثامن عشر قد استبدل القاعات الصغيرة بقاعات الرقص الكبرى التي تطلبت صوتاً أعظم. ولانتاج الصوت المطلوب أضيفت اعداد جديدة من العازفين والآلات الموسيقية لكون التقنية لم تكن قد تطورت بعد. وكانت النتيجة ظهور الاوركسترا السيمفونية الحديثة التي ألف لأجلها بيتهوڤن وميندلسون وشوبرت وبرامز سمفونياتهم الرائعة».

وقد عكست الاوركسترا أيضاً مظاهر معينة للمصنع في بنائها التحتي. ففي البداية، كانت السمفونية تعزف بدون قيادة، أو كانت القيادة اعتباطية بين العازفين. وفيما بعد، كما حدث مع العمال في المصنع أو في المكتب البيروقراطي، فقد قسم العازفون إلى دوائر (شعب الآلات الموسويقية)، كل منها يسهم بدور في المحصلة الكلية للموسيقا، وتنسق مع بعضها هرمياً بقيادة قائد الفرقة الموسيقية فرئيس العازفين المساعد حتى أسفل الهرم الإداري (وهو عازف الكمان الأول أو رئيس الشعبة). وباعت المؤسسة نتاجها للسوق الواسعة، وتطورت حتى ظهر الأسطوانات. هكذا ولد مصنع الموسيقا. ان تاريخ الاوركسترا مجرد نموذج واحد في تجسيد نشوء اسلوب المجال الاجتماعي للموجة الثانية. هذه الموجة، بمؤسساتها الثلاث الرئيسية وبآلاف المنظمات المختلفة، التي تكيفت مع حاجات وأساليب المجال التقني الصناعي. لكن الحضارة ليست مجرد مجالات تقنية واجتماعية، بل مجالاً اعلامياً أيضاً لانتاج المعلومات وتوزيعها.

المحيط الإعلامي:

كانت الجماعات البشرية منذ الاحقاب البدائية حتى اليوم تعتمد على الاتصال المباشر بين الافراد حتى برزت الحاجة إلى أجهزة جديدة لارسال المعلومات عبر الوسائل. ويقال بإن الفرس أنشأوا أبراجاً خاصة على أبعاد متساوية فيها رجال ذوو أصوات قوية ينادون بالتتالي من برج لآخر حتى يصل إلى المصدر بسرعة معقولة. أي بما يدعى «بالبريد الصوتي». أما الرومان فقد أرسلوا السعاة عبر أراضيهم لنقل الأنباء. وبين عام 1305-1800م، قامت «دار الضرائب» بتسيير الأفراس السريعة للخدمة البريدية عبر أرجاء أوروبة، وبحلول عام 1628 كان عدد موظفي الدار قد بلغ عشرون ألف رجلًا، وكانوا يرتدون زياً أزرق وفضياً ويحملون الرسائل المبهمة إلى الأمراء والقادة العسكريين والتجار والدائنين. كانت هذه الأقنية البريدية خلال حضارة الموجة الأولى حكراً للأغنياء وذوي السلطة دون الناس العاديين. وقد أشار المؤرخ لاورين زيلياكوس Ziliacus بأن «المحاولات الراقية لبعث الرسائل بوسائل أخرى كانت موضع شك وخطر من قبل السلطات».

باختصار، فبينما كان الاتصال المباشر بين الافراد مفتوحاً للجميع. أصبحت نظم حمل المعلومات الجديدة مغلقة أمام السواد الأعظم من الناس، واستخدمت لأهداف السيطرة الإجتماعية والسياسية. وكسلاح فعال في يد النخبة.
إلا أن الموجة الثانية حطمت بوصولها احتكار النخبة للاتصالات، حيث تطلبت تقنيات الموجة الثانية والانتاج الجملي للمصانع تحركات «كثيفة» للمعلومات التي لم تعد الأقنية القديمة تستوعبها. لقد كانت المعلومات التي كان الانتاج الاقتصادي بحاجة إليها خلال حقبة الموجة الأولى، وحتى عند المجتمعات البدائية، بسيطة ومتوفرة عن طريق الأفراد القريبين، وكانت في معظمها شفهية أو ايمائية. إلا أن اقتصاد الموجة الثانية تطلب التنسيق المترابط للعمل المنتج في عدة مواقع، ليس للمواد الخام وحسب، بل للكميات الهائلة من المعلومات المنتجة والموزعة.

وما إن حققت الموجة الثانية زخمها، حتى تسارع كل بلد لبناء الخدمات

البريدية الضرورية. لقد كان مكتب البريد ابتكاراً اجتماعياً هاماً مثلما لمحلجة القطن ولعجلات غزل الخيوط دورها الهام في النشاط الاقتصادي ـ الاجتماعي. حتى أن الخطيب الأميركي «ادوارد ايفريت» قال بحماس عظيم «انني اعتبر مكتب البريد قريباً في عظمته لديننا المسيحي، فهو الساعد الأيمن لحضارتنا الحديثة». لقد أصبح مكتب البريد أول قناة واسعة للاتصالات في الحقبة الصناعية، فبحلول عام 1837، حمل مكتب البريد البريطاني لأكثر من 88 مليون رسالة سنوياً ـ وذلك كان مقياساً هائلاً حينذاك. وبحلول عام 1960 حيث بلغت الحقبة الصناعية أوجها وبدأت الموجة الثالثة بالظهور، وصل ذلك الرقم إلى 10 بليون رسالة. وفي نفس العام كان مكتب البريد الأميركي يوزع 355 رسالة لكل فرد في الولايات المتحدة(*). ويشير هذا السيل العارم من الرسائل البريدية إلى حجم المعلومات الحقيقي الذي رافق الثورة الصناعية، ومع ذلك فهنالك رسائل وخطابات لا تصل عبر قنوات الاتصالات العامة، إذ تم ابتكار «النظم البريدية الميكروية» للتعامل البريدي بين المؤسسات الكبرى. وفي عام 1955 الذي بلغت فيه الولايات المتحدة أوج الموجة الثانية، قامت «لجنة هوفر» بالاطلاع خلسة على ملفات ثلاثة شركات كبرى، واكتشفت أن للأولى 34 ألف وثيقة ومذكرة وللثانية 56 ألف والثالثة 64 ألف في ملف كل مستخدم وموظف فيها!!.

وجاء اختراع الهاتف والبرق في القرن التاسع عشر ليساعد على تحمل عبء الاتصالات، فكان لدى الأميركيين عام 1960 حوالي 256 مليون مكالمة هاتفية يومياً (أكثر من 93 بليون مكالمة سنوياً). كانت كل تلك النظم تسلم المعلومات من المرسل إلى المستقبل. إلا أن المجتمع الذي يعمل للانتاج الجملي والاستهلاك الجملي يحتاج إلى طرق لإرسال المعلومات جملياً أيضاً إرسال المعلومات من المرسل إلى عدة مستقبلين في وقت واحد. وهنالك فرق بين صاحب العمل الصناعي

* ان لمقدار البريد الموزع أهمية في الإشارة إلى مستوى التصنيع التقليدي في أي بلد بالنسبة لمجتمعات الموجة الثالثة كان المتوسط 141 رسالة للفرد سنة 1960. وبالمقارنة مع مجتمعات الموجة الأولى، فقد كان الرقم يصل الى 1/10 من الرقم السابق تقريباً: 12 رسالة للفرد سنوياً في ماليزيا أو غانا، وأربع رسائل سنوياً للفرد في كولومبيا مثلاً.

وصاحب العمل ما قبل الصناعي في مجال الاتصال مع العمال. إذ كان باستطاعة صاحب العمل ما قبل الصناعي الاتصال بعماله فرداً فرداً حتى في بيوتهم إذا لزم الامر، لكن هذا لم يعد ممكناً لصاحب العمل الصناعي. وما يزال مروج السلع قادراً، إلى حدٍ ما، على الاتصال بالزبائن فرداً فرداً. لذلك كان على مجتمع الموجة الثانية ايجاد الوسائل القوية لارسال نفس المعلومات للعديد من الناس فوراً، بتكلفة أقل، وبسرعة أكبر. بإمكان البريد حمل نفس المعلومات إلى الملايين ولكن ليس بالسرعة المطلوبة، وقد تحمل الهواتف المعلومات بسرعة، ولكن ليس لملايين الناس في وقت واحد. فجاءت وسائل الاعلام الجماهيرية لسّد الثغرة لقد أصبحت الصحيفة أو المجلة الواسعة الانتشار جزءاً من الحياة اليومية في كل أمة صناعية حتى أصبحت من المسلمات، أن ظهور هذه المطبوعات على المستوى القومي يعكس التطور المتقارب للعديد من التقنيات الصناعية الحديثة وللأشكال الاجتماعية. وقد قال جان لويس سرفان شيرايبر، Servan-Schreiber «أصبح نشر المطبوعات أمراً ممكناً بوجود القطارات التي تنقلها إلى كافة أرجاء البلاد في يوم واحد وبوجود المطابع الدورانية القادرة على انتاج ملايين النسخ في ساعات عدة، وكذلك شبكات البرق والهاتف. . وفوق كل ذلك، وجود الجمهور الذي تعلم القراءة والكتابة عن طريق التعليم الإلزامي، ووجود الصناعات التي تحتاج لتوزيع جماهيري لمنتوجاتها».

في الإعلام الجماهيري من الصحف والراديو والأفلام إلى التلفزيون، نجد، مرة أخرى، تضميناً لمبدأ المصنع الأساسي. فكلها ترسل معلومات مماثلة لملايين العقول: «حقائق» موحدة قياسياً، ومصنعة جملياً، ونسخاً لمنتجات موحدة قياسياً ومصنعة جملياً تصب إلى ملايين المستهلكين من صورة المصنع المركزة. لذلك، فقد نشأت في المجتمعات الصناعية الرأسمالية والاشتراكية، قنوات اتصال للمجال الإعلامي يتم عبرها توزيع المعلومات الفردية والمعلومات الجماهيرية بفعالية كبيرة، كما يتم توزيع السلع والمواد الخام. وتداخل المجال الاعلامي هذا مع المجال التقني والاجتماعي، وساعد على تكامل الانتاج الاقتصادي والسلوك الفردي.

وباختصار، فإن ما رأيناه وهو البنى العامة لبلدان الموجة الثانية، بغض النظر

عن اختلافاتها الثقافية أو المناخية، وبغض النظر عن تراثها العرقي أو الديني، وبغض النظر عمن يدعون أنفسهم بالرأسماليين أو بالاشتراكيين. إننا نجد هذه البنى في الاتحاد السوفياتي وهنغاريا كما نراها في ألمانيا الغربية وكندا وفرنسا رغم التباينات السياسية والاجتماعية والثقافية. لقد جلبت الموجة الثانية معها امتداداً رائعاً للأمل الإنساني، فلأول مرة يتجاسر الرجل وتتجاسر المرأة على اعلان ايمانهما بامكانية القضاء على الفقر والجوع والمرض وحكم الطغيان. ورأى الكتاب والفلاسفة الطوباويون، من آب مورلي وروبرت أوين، إلى سان سيمون وفورييه وبرودون ولويس بلانك وادوارد بيلامي وكثيرون، في الحضارة الصناعية الجديدة أملاً لبث السلام والتوازن وتشغيل الجميع والمساواة في توزيع الثروة والفرص ونهاية الامتياز القائم على الولادة والنسب، ونهاية كل تلك الظروف التي بدت ثابتة وأبدية خلال مئات الآلاف من السنين من العصر البدائي وآلاف من السنين للحضارة الزراعية. وإذا بدت حضارة اليوم الصناعية أدنى من «اليوتوبيا» وأنها جائرة وموحشة ذات بيئة غير مستقرة، تميل للحروب وتخضع الفرد للقمع النفسي، فينبغي البحث عن الأسباب. وسنجد السبب إذا بحثنا في الإسفين الخفي الذي قسم سيكولوجية الموجة الثانية إلى قسمين متصارعين.

الفصل الثالث

الإسفين الخفي

أوجدت الموجة الثانية نظاماً اجتماعياً فعالاً له تقنياته المميزة، ومؤسساته الاجتماعية، وقنواته الاعلامية التي ارتبطت مع بعضها بقوة. لكنها من ناحية أخرى، مزقت الوحدة التحتية للمجتمع مما أدى إلى خلق نمط حياتي حافل بالتوتر الاقتصادي والصراع الاجتماعي والقلق النفسي. ولو أدركنا كيف شكل هذا الإسفين الخفي حياتنا خلال حقبة الموجة الثانية. فسيمكننا حينها تقدير كوامن الموجة الثالثة ومضامينها التي بدأت بتشكيل مجتمع جديد اليوم.

هذان النصفان اللذان فصمت الموجة الثانية عراهما في الحياة البشرية هما، الإنتاج والاستهلاك. نحن معتادون على التفكير بأنفسنا إما منتجين أو مستهلكين، هذا التقسيم لم يكن واقعياً دائماً. فحتى الثورة الصناعية، كان المنتجون أنفسهم يستهلكون معظم السلع الغذائية والخدمات التي ينتجها الناس. وكانت الأغلبية العظمى من الناس في المجتمعات الزراعية من الفلاحين الذين تجمعوا في مجتمعات صغيرة شبه منعزلة. هذه المجتمعات كانت تعيش على ما تنتجه من الرزق من أجل البقاء، ومن أجل إدخال السرور إلى نفوس أسيادهم. وكانت هذه المجتمعات تفتقر إلى وسائل حفظ الطعام لفترات طويلة وإلى الطرق والمواصلات الضرورية لنقل منتجاتها إلى الأسواق البعيدة. وكانت تدرك أن أي زيادة إنتاجية سيستولي عليها مباشرة الإقطاعي أو صاحب الرقيق. ولهذه الأسباب جميعها لم يكن لديها الحافز القوي لزيادة الإنتاج أو لتطوير الطرق التقنية اللازمة في الزراعة.

ثم ظهرت التجارة. كان التجار المغامرون يحملون بضائعهم آلاف الأميال على الجمال أو المركبات أو متن السفن. وظهرت المدن التي يعتمد بقاؤها على ما يمده الريف لها من الغذاء. في عام 1519، عندما وصل الإسبان إلى المكسيك، فوجئوا بآلاف الناس في «تلاتيلوكو» منشغلين ببيع وشراء المجوهرات والمعادن النفيسة والعبيد وخشب الصندل والأقمشة والكاكاو والحبال والجلود والديوك الرومية والخضار والأرانب والكلاب والخزفيات. ويصف أحد التجار الأوربيين في رسالة له من «كوشين» الهندية محاولاته هو وزملاءه لشراء البهارات من أجل نقلها على سفنه الخمس إلى أوربة. هذه المحاولات تطلبت «حماساً عظيماً ومثابرة ودأباً مستمرين».

ولأن البهارات «تجارة ناجحة ورابحة» فقد شحن الثوم وجوزة الطيب والقرفة والتوابل والأعشاب الطبية إلى السوق الأوربية. كل ما سبق من الأمثلة، يمثل عنصراً أثرياً في التاريخ مقارنةً مع التوسع الانتاجي لسد حاجات الاستهلاك المباشر. وحتى بحلول القرن السادس عشر، كان حوض المتوسط بدوله المطلة عليه يضم، نسبة إلى المؤرخ فيرناند براوديل Braudel، حوالي 60 ـ 70 مليون نسمة، 90٪ منهم مزارعون لا يتاجرون إلا بقليل من انتاجهم. ويقول براوديل: «إن 60٪ إلى 70٪ من الانتاج الكلي لحوض المتوسط لم يدخل الاقتصاد التسويقي». فإذا كانت هذه حالة حوض المتوسط، فما بالك بأوربا الشمالية حيث التربة الصخرية والشتاء البارد الطويل، هل كان بإمكان الفلاحين هناك انتاج فائض زراعي؟

إننا سنفهم الموجة الثالثة فيما لو أدركنا بأن اقتصاد الموجة الأولى، أي ما قبل الثورة الصناعية، كان يتألف من قطاعين. القطاع (آ) حيث ينتج الناس حاجاتهم الشخصية، والقطاع (ب) حيث يكرس الانتاج للتجارة والمقايضة. كان القطاع (آ) واسعاً جداً بينما القطاع (ب) ضيقاً ومحصوراً. اذن، كان الانتاج والاستهلاك مندمجين في وظيفة معيشية واحدة بالنسبة لأغلبية الناس. هذا الاندماج كان من التكامل بحيث لم يميز اليونانيون والأوربيون في العصر الوسيط بين الاثنين، بل كانت مفرداتهم تفتقر لكلمة «مستهلك». وخلال حقبة الموجة الأولى كانت شريحة صغيرة من الناس تعتمد على السوق، ومعظم الناس كانوا خارج إطار السوق،

وبتعبير المؤرخ تاوني Tawney : «كانت الصفقات المالية هدَّابية في عالم الاقتصاد الطبيعي».

غيرت الموجة الثانية هذا الموضع بعنف. فبدلاً من المجتمعات ذات الاكتفاء الذاتي الأساسي، أوجدت الوجة الثانية وللمرة الأولى في التاريخ وضعاً جعل كافة السلع والخدمات والمنتجات الغذائية تخضع للبيع والتجارة والمقايضة ثم قضت نهائياً على انتاج البضائع المعدة لاستهلاك المرء الذاتي لاستخدامها من قبل المنتج الأصلي وعائلته - وخلقت حضارة لا يتحقق لأحد فيها، ولا حتى المزارعين، الاكتفاء الذاتي. لقد أصبح الجميع يعتمد كلياً على ما ينتجه الآخرون من غذاء وسلع وخدمات.

وباختصار، فقد حطمت الحركة الصناعية وحدة الانتاج والاستهلاك وفصلت المنتج عن المستهلك. وتحول الاقتصاد المتوحد للموجة الأولى إلى اقتصاد منفصل في الموجة الثانية.

معنى السوق:

كانت تبعات الانفصام والانقسام الاقتصادي في منتهى الخطورة، فقد تحول السوق إلى دوامة الحياة نفسها، بعد أن كان ظاهرة سطحية بعيدة عن مركز الحياة، وتحول الاقتصاد إلى ظاهرة «مسوّقة». لقد حدث هذا في الاقتصاد الصناعي الرأسمالي والاشتراكي.

مال الاقتصاد الغربي إلى اعتبار السوق حقيقة رأسمالية مجردة في الحياة، واستخدم هذا التعبير كمرادف «للاقتصاد الربحي». ومع ذلك في كل ما نعرفه من التاريخ، فقد نشأ نظام التبادل أو المقايضة Exchange - وفيما بعد«السوق» - قبل اعتبارية الكسب، وبشكل مستقل عنه. ولأن السوق ليست أكثر من مجرد شبكة تبادل، يتم من خلالها تسويق البضائع والخدمات، كالبريد مثلاً، إلى أهدافها وأغراضها الملائمة، فهي ليست رأسمالية بالوراثة. فهي من ضروريات المجتمعات

سواء كانت اشتراكية أو رأسمالية تسعى للربح(*). فسواء ضربت الموجة الثانية هدف الانتاج، محولة إياه من الاستخدام المباشر إلى التبادل، كان لا بد من وجود آلية يتم عن طريقها اجراء التبادل. كان لا بد من وجود السوق. إلا أن السوق لم تكن سلبية. ويوضح لنا المؤرخ الاقتصادي «كارل بولانية» Polanyi كيف أن السوق، التي كانت خاضعة، لأغراض المجتمعات الأولى الاجتماعية أو الثقافية الدينية، جاءت لترسم أهداف المجتمعات الصناعية. فانشغل الجميع تقريباً في النظام المالي، واصبحت القيم التجارية أساسية ومركزية، وأصبح النمو الاقتصادي (الذي يقاس بحجم السوق) هدف الحكومات الرئيسي الاشتراكية منها والرأسمالية. وقد قاد وجود السوق إلى تقسيم واسع للعمل وبالتالي إلى زيادة انتاجية حادة، واطلق عنان عملية التضخم الذاتي.

ساهم التوسع الهائل للسوق في نشوء نماذج حياتية لم تكن مألوفة من قبل. ففي السياسة، وجدت حكومات الموجة الثانية نفسها وسط صراع جديد يمزقها نشأ نتيجة انفصام الانتاج والاستهلاك. إن فكرة ماركس عن الصراع الطبقي حجبت من الناحية التصنيفية صراعاً أكبر وأعمق يتجسد في مطالبة المنتجين (العمال وأصحاب العمل) لأجور أكبر وأرباح أكثر، والتي يوازيها مطالبة المستهلكين (بما فيهم نفس أولئك الناس) لأسعار منخفضة. فكانت كل السجالات السياسية الاقتصادية تتمركز على هذا الصراع الأخير.

---

* فالسوق ظاهرة حتمية سواء أقيمت التجارة على أساس مالي أو تبادلي، أو كان الربح هدفها أولاً. وهي حتمية سواء تبعت الأسعار قانون العرض والطلب أو كانت معروضة من قبل الحكومة. وسواء كان النظام مخططاً أو غير مخطط، وسواء كانت وسائل الانتاج خاصة أو للشعب. وهي حتمية حتى في الاقتصاد الافتراضي أو في الشركات الصناعية الذاتية الأدارة التي يحدد العمال فيها أجورهم بأعلى حد ممكن لإلغاء هدف الربح. وكثيراً ما تم تجنب أو أهمال هذه الحقيقة الجوهرية. إذ غالباً ما تعرف السوق بواحد من تنوعاتها الكثيرة (حيث الربح هو الهدف، نموذج الأملاك الخاصة، التي يتم تعريض الأسعار فيه للعرض والطلب)، ولايوجد في التعابير الاقتصادية التقليدية مصطلح يعبر عن التعددية في أشكال السوق. أما عبر هذه الصفحات فيستخدم مصطلح «السوق» بمعناه العام الكامل وليس بالمعنى المحدود والتقليدي، وبدون الدخول في متاهات المصطلحات يبقى القصد الأساسي: إذ لابد من آلية معينة للتوسط في طلاق المنتج والمستهلك. تلك الآلية، مهما كان شكلها، هي ما أدعوها بالسوق.

ونمو الحركة الاستهلاكية في الولايات المتحدة. وأحداث بولندا الرامية ضد زيادات الاسعار من قبل الحكومة، والمداولات الحادة التي لا تنتهي في بريطانيا حول سياسة الاسعار والأجور، والصراعات الايديولوجية في الاتحاد السوفييتي حول مقام الصناعة الثقيلة والصناعة الاستهلاكية في الأولويات؛ كلها مظاهر الصراع الذي ينتج عن الفصم بين الانتاج والاستهلاك.

هذا الانفصام أنتج أيضاً حضارة مادية التفكير، جشعة تحسب بالأرقام قبل كل شيء.. حضارة لم يكن لها مثيل في التاريخ. لقد اتهم البيان الشيوعي الشهير هذا المجتمع الجديد بأنه «لم يترك وراءه أية رابطة أخرى بين الانسان واخيه الانسان سوى المصلحة الذاتية العارية وامتلاك المال». وأصبحت العلاقات الشخصية والروابط الأسرية والحب والصداقة والروابط الاجتماعية مصالح ذاتية تجارية. كان ماركس مصيباً في تمييز مسألة الحط من القدر الإنساني للعلاقات والروابط الشخصية المتداخلة. لكنه أخطأ في نسب ذلك إلى الرأسمالية، فقد عبر عن نظرياته في وقت كان المجتمع الصناعي الوحيد الذي رصده رأسمالي الشكل، واليوم، وبعد أكثر من نصف قرن من التجارب مع المجتمعات الصناعية الاشتراكية، أو اشتراكية الدولة على الأقل، نجد بأن الاكتسابية العدوانية والفساد المادي وانكماش العلاقات الإنسانية إلى صيغ اقتصادية جامدة ليست حكراً على النظام الربحي الرأسمالي. أن هذا الأمر انعكاس لدور السوق الرئيس في كافة المجتمعات التي انفصم فيها الانتاج عن الاستهلاك. والتي يعتمد الجميع فيها على السوق لا على مهاراتهم الانتاجية لتأمين ضرورات المعيشة. في مثل هذه المجتمعات، بغض النظر عن بنيتها السياسية، لا يتم شراء وتبادل وتسويق السلع وحسب، بل كذلك العمل والفكر والفن والحياة أيضاً. فالفنان الفرنسي أو البريطاني أو الأميركي الذي يكتب أو يرسم لقاء المال فقط لا يختلف أمره عن الأديب أو الرسام البولندي أو التشيكي أو السوفييتي الذي يبيع حريته الإبداعية مقابل مكتسبات معينة.

طلاق الانتاج والاستهلاك الذي أصبح علاقة مميزة لمجتمعات الموجة الثانية الصناعية، أثر أيضاً على العقول والنفسيات ومبادىء الشخصية. إذ أصبح السلوك

جهازاً لعقد الصفقات، وبدل المجتمع القائم على دعائم الصداقة والقرابة والتحالفات العشائرية أو الاقطاعية، قامت في نهضة الموجة الثانية حضارة أساسها الروابط التعاقدية الضمنية أو الظاهرية. وحتى الازواج يتكلمون اليوم عن العقود المادية. هذا الصرع القائم بين دوري المنتج والمستهلك أدى إلى ظهور الشخصية الإزدواجية. فالفرد نفسه (في دور المنتج) تعلم عن طريق الأسرة والمدرسة والمدير الإذعان والإنضباط وضبط النفس والطاعة والقناعة والتعاون مع فريق متكامل، وتعلم في ذات الوقت (في دور المستهلك) السعي لارضاء حاجاته واشباعها، والمتعة، والتخلي عن الانضباط والتهذيب وراء مباهج الحياة. وفي الغرب بشكل خاص، تم اخضاع المستهلك لأقصى اغراءات الاعلانات التي تحثه على الاقتراض والشراء لإرضاء دافع عنده على مبدأ «اشتر الآن وادفع فيما بعد»، وبهذا فهو يؤدي «واجباً وطنياً» إذ يحافظ على دوران عجلات الاقتصاد نحو الأمام.

الفصم الجنسي:

بالإضافة إلى فصم المنتج عن المستهلك في مجتمعات الموجة الثانية، فقد اخترق ذلك الاسفين أيضاً العمل وفصله إلى نوعين. كان لذلك تأثير كبير على الحياة الأسرية والأدوار الجنسية والحياة الداخلية. وتشيع في المجتمعات الصناعية مقولات أشهرها يعرف الرجال «كموضوعيين» في التوجيه والتكيف، أما النساء فيتسمن «بالذاتية» Subjective. هذه الحقيقة الشائعة لا تكمن في بعض الحقائق البيولوجية الثابتة في التأثيرات النفسية لذلك الفصم الجنسي.

كانت الأسرة في مجتمعات الموجة الأولى تعمل في البيت أو الأرض كوحدة اقتصادية متكاملة، ثم يوجه الانتاج ليستهلك في القرية أو الاقطاعية، فكانت حياة البيت منصهرة مع حياة العمل ومتضافرة. ولم يكن نجاح الفلاح يعتمد على ما يحدث في مكان آخر بعيد عن مكانه بسبب وجود الاكتفاء الذاتي لكل قرية. وحتى ضمن الوحدة الانتاجية كان معظم العاملين يمارسون ادواراً متنوعة حيث، يتم تبادل الأدوار أما بسبب المرض أو بالاختيار أو لطبيعة الفصل. كان تقسيم

العمل بدائياً قبل المرحلة الصناعية. لذلك فقد تميز العمل في مجتمعات الموجة الأولى بمستوى منخفض من الاتكالية المتبادلة.

ثم جاءت الموجة الثانية التي حولت العمل من الأرض إلى المصنع. هذا العمل الذي تميز بمستوى عال من الاتكالية المتبادلة، فالعمل أصبح جهداً جماعياً وتقسيماً له وتنسيقاً للمهارات والفعاليات المختلفة. واعتمد أيضاً على السلوك التعاوني المبرمج لآلاف العمال المنتشرين. وكان هذا مدروساً، إذ أن فشل مصنع صهر الفولاذ أو صناعة الزجاج في تسليم الطلبيات الضرورية لمصنع السيارات قد يؤدي تحت ظروف معينة إلى حدوث مضاعفات في صناعات بأكملها أو في اقتصاد اقليمي ما.

هذا التضارب في العمل والاتكالية المتبادلة المنخفضة والمرتفعة أفرز صراعات حادة على الأدوار والمسؤوليات، كان أوائل ملّاك المصانع على سبيل المثال، يتذمرون من استهتار عمالهم، إذا لم يهتموا بنشاط المصنع، فبعضهم يذهب ليصطاد السمك، في الاوقات الضرورية، أو يثمل البعض الآخر بسبب تعاطي الخمرة خلال وقت العمل. وفي الواقع، كان معظم العمال في بداية الفترة الصناعية ريفيين اعتادوا على العمل ذي مستوى الاتكالية المتبادلة المنخفض، فلا يستوعبون دورهم في عملية الانتاج الكاملة أو دورهم في الفشل والقصور الذي صدف وحدث بسبب «استهتارهم». وفوق هذا، كانت اجورهم ضئيلة قتلت الحافز عندهم.

ثم انتقل بعض من الانتاج من المصنع إلى المكتب، وبدأت القرى تخلو من مكانها، وأصبح ملايين العمال جزءاً من شبكات الاتكالية المتبادلة العالية. وقضى شكل العمل الجديد على الشكل المتخلف القديم المرتبط بالموجة الأولى. لكن انتصار الاتكالية المتبادلة لم يتم بصورة كاملة أبداً. إذ استمر نمط العمل القديم في مركز واحد فقط، هو البيت. والبيت يبقى وحدة لا مركزية هدفها التناسل البيولوجي والبث الثقافي. وإذا فشل بيت في انجاب الاطفال أو أساء في تنشئتهم أو قصر في بث الاستعداد عندهم لنظام العمل، فلن يعرض هذا الفشل

بالضرورة بيتاً آخر مجاوراً لخطره وقصوره. بتعبير آخر، يبقى العمل المنزلي نشاطاً للاتكالية المتبادلة المنخفضة. وكالعادة، استمرت ربة المنزل في اداء وظائفها الاقتصادية. إنها «تنتج». لكنها تنتج للقطاع (آ) لتستفيد العائلة فقط ـ وليس للسوق. وعندما ذهب الزوج لأداء العمل الاقتصادي المباشر، بقيت الزوجة في الخلف تؤدي نمطاً غير مباشر، أكثر تطوراً. أخذ الرجل مسؤولية نمط العمل المتطور تاريخياً؛ وبقيت المرأة في الخلف لأداء دورها في العمل القديم والمتخلف. لقد تحرك الرجل إلى المستقبل، وبقيت المرأة أسيرة الماضي.

أفرز هذا التقسيم انفصاماً في الشخصية والحياة الداخلية. وأدت الطبيعة الجماعية في المصنع والمكتب، وكذلك الحاجز إلى التنسيق والتضافر في العمل إلى التأكيد على التحليل الموضوعي والعلاقات الموضوعية. لقد تأهل الرجل منذ صغره للإنطلاق إلى عالم الإتكالية المتبادلة، وبالتالي ليكون «موضوعياً» في المستقبل. أما المرأة، باستعدادها الاجتماعي منذ الصغر لأداء مهام الإنجاب وتربية الأطفال والعمل المنزلي الشاق، وهو الأداء الذي تمارسه في عزلة اجتماعية، فقد تأهلت لتصبح «ذاتية»، الأمر الذي أدى إلى اعتبارها عاجزة عن التفكير العقلي والتحليلي الذي كان من صفات الرجل «الموضوعي».

أما النساء اللواتي التحقن بالانتاج الاتكالي المتبادل، وتركن العزلة النسبية المحيطة ببيوتهن فقد اتهمن بتجاوز خط أنوثتهن والحط من قدرها، حيث ازدادت برودتهن وخشونتهن والصفة الموضوعية عنهدهن. باختصار، فإن اضطهاد المرأة كان قبل انتشار الموجة الثانية بعصور طويلة، إلا أن «صراع الجنسين» الحديث هو نتيجة الصراع بين اسلوبي عمل، ووراء ذلك أيضاً، الطلاق الذي فصل الانتاج والاستهلاك. هذا الاقتصاد المنفصل عمق من الانفصال الجنسي أيضاً.

والآن. سنعرف كيف كان عالم الموجة الثانية يفكر، وسنكتشف رموزه السلوكية التي صنعت حضارة الموجة الثانية.

الفصل الرابع

رموز الحضارة الصناعية

لكل حضارة رموز أو «شيفرة» معقدة. هذه الشيفرة هي مجموعة القواعد أو المبادىء التي تسود كافة نشاطاتها وفعالياتها كتصميم مكرر. وما إن اندفعت الحركة الصناعية في العالم حتى توضح تصميمها الفريد للعيان، وبدت أسسها التحتية. وتألف هذا التصميم من مجموعة مبادىء جنسانية متداخلة، تبرمج سلوك ملايين الناس. تلك المبادىء التي نشأت عن طلاق الانتاج والاستهلاك وأثرت على كل مظاهر الحياة من الجنس والرياضة إلى العمل والحروب؛ فهي سبب معظم الصراعات الدائرة في المدارس وأماكن العمل والحكومات.

التوحيد القياسي Standardization

وهو أحد أوسع مبادىء الموجة الثانية. فقد انتجت الموجة الثانية ملايين السلع المتشابهة، وهذا أمر يعلمه ويدركه الجميع. ولكن قليل منا يلحظ أن السوق لم تعاير زجاجات الكوكاكولا، والمصابيح الكهربائية والمرسلات الآلية وحسب، بل طبقت المبدأ ذاته على أمور كثيرة أخرى. ومن أهمها تلك التي جعل بها «تيوردو ڤايل» في بواكير هذا القرن شركة الهاتف والبرق الأمريكية «I.T&T» شركة عملاقة. كان «ڤايل» عاملاً في مصلحة البريد، وقد لاحظ في أواخر عام 1860 بأن الرسائل لا تحمل إلى وجهتها حتى ولو كانت بنفس الطريق. فكانت جعب البريد تروح جيئة وذهاباً. فيستغرق وصولها إلى وجهتها أسابيع وأشهراً. لذلك ابتكر «ڤايل» طريقة التسيير المعاير Standardized routig - كل الرسائل

ذات الوجهة الواحدة تحمل على ذات الطريق المؤدي لتلك الوجهة. كان ذلك ثورة في عالم البريد. وفيما بعد عندما أسس «ڤايل» شركته «آي. تي أند تي»، بدأ بمشروع احداث هاتف موحد في كل بيت أمريكي. لم يعاير «ڤايل» جهاز الهاتف الموحد فقط، بل عاير أيضاً العاملين في شركته وادارته أيضاً.

في عام 1908، علل «ڤايل» شراءه لشركات الهاتف الصغيرة قائلاً: «إن السبب لذلك هو ايجاد التوحيد القياسي للهاتف الذي يوفر التكلفة في بناء الأجهزة والخطوط والأقنية. وكذلك في طرق التشغيل والشؤون القانونية، ناهيك عن توحيد التشغيل والمحاسبة». إن ما لاحظه «ڤايل» هو أن النجاح في محيط الموجة الثانية، ينبغي معايرة «البرامج» - أي الأعمال الاجرائية والنيابية الروتينية - مع العمل الانتاجي. كان ڤايل من عظماء المعايرين الذي صاغوا المجتمع الصناعي.

أما «فريدريك وينسلوتيلور»، الذي كان ميكانيكياً، فقد اعتقد بأن العمل ذا المنهج العلمي ممكن إذا تمَّ معايرة كل خطوة يؤديها كل عامل في العقود الأولى من هذا القرن، وجد «تيلور» طريقة معيارية واحدة لتأدية كل جزء من العمل، المتآلفة مع أفضل أداة «متعايرة» لأداء العمل بزمن «متعاير» مشروط لإنجاز العمل. لقد أصبح تيلور في زمنه يقارن بفرويد وفرانكلين وماركس. ولم يكن أصحاب العمل الرأسماليون التواقون لاستنزاف كل طاقات عمالهم الانتاجية، هم الوحيدون المعجبون بالنظرية التيلورية، بخبرائها الفعالين، وبخطط العمل الانتاجي بالتجزئة، وبالانتكاسات الدورية المطبقة في النظرية الانتاجية. بل شاطرهم الاشتراكيون ذلك الحماس. فقد حث لينين على ضرورة تبني النظرية التيلورية في الانتاج الاشتراكي. كان لينين مؤمناً بالتوحيد القياسي ومتحمساً له.

وفي مجتمعات الموجة الثانية تم معايرة اجراءات الاستخدام والعمل أيضاً إلى حد كبير. فكانت فحوص الاستخدام المتعايرة تستخدم لتعريف المتقدم، والتخلص من غير الملائم أو المعارض، خاصة في الخدمة المدنية. وتعرض سلم الأجور للمعايرة في كافة أنواع الصناعات، مع معايرة الحوافز الثانوية وساعات

الغذاء والعطل واجراءات التظلم. وكذلك تم تصميم مناهج تعليمية متعايرة لإعداد الشباب لسوق العمل. واستنبط «بينيت» Binet وتيرمان Terman اختبارات الذكاء المتعايرة. في الاثناء، كانت وسائل الاعلام الجماهيري تنشر الصورة المتعايرة، فأصبح الملايين من الناس يقرؤون الاعلانات نفسها، والأنباء نفسها والقصص القصيرة نفسها. وأدى قمع لغات الأقليات من قبل الحكومات المركزية، الذي رافقه انتشار وسائل الاتصال الجماهيري، إلى اختفاء كلي لبعض اللغات من الوجود كالويلزية والألزاسية Alsatian. وحلت اللهجات محل الفصحى الأمريكية والانجليزية والفرنسية والروسية، إلخ... وصارت الأجزاء المتنوعة في البلد الواحد تشبه لوحات الإعلانات، مثلها مثل محطات الوقود المتعايرة. لقد دخل مبدأ التوحيد القياسي كل مظهر من مظاهر الحياة اليومية.

ومن مستوىً أعمق، احتاجت الحضارة الصناعية لمقاييس ولأوزان واحدة. ولم يكن صدفة بأن تكون أول اجراءات الثورة الفرنسية، التي أدخلت فرنسا عصر التصنيع، محاولة إبدال الوحدات القياسية المختلفة التي سادت أوربا قبل العصر الصناعي بالنظام المتري ووضع تقويم زمني جديد. وانتشرت المقاييس الموحدة في معظم أنحاء العالم بفضل الموجة الثانية.

فإذا تطلب الانتاج الجملي التوحيد القياسي للآلات والسلع والعمليات الانتاجية، فالسوق الواسعة تطلبت أيضاً توحيداً قياسيداً مشابهاً للنقود، وفي بعض الأحيان للأسعار.

من الناحية التاريخية، كان الملوك والأفراد والمصارف هم من يصدر النقود لمعاملاتهم الخاصة. وحتى القرن التاسع عشر، كانت النقود المصكوكة للمعاملات الخاصة ما تزال تستخدم في أجزاء من الولايات المتحدة. وظل هذا الاجراء معمولاً به في كندا حتى عام 1935. وبالتدريج، بدأت الأمم الصناعية بحظر العملات اللاحكومية وفرضت في أراضيها عملة متعايرة للتعامل.

وحى القرن التاسع عشر. كان مألوفاً للشراة والباعة في البلاد الصناعية الخوض في المساومات عند التعامل على غرار ما كان يجري في الأسواق الشرقية،

وخاصة المصرية. في عام 1825، وصل مهاجر ايرلندي شاب يدعى أ. ت. ستيوارت إلى مدينة نيويورك، وفتح محلاً لبيع الأقمشة. فاجأ ستيوارت الزبائن والمنافسين ادخاله مبدأ السعر المحدود لكل سلعة. هذه المعايرة السعرية جعلت ستيوارت واحداً من أقطاب التجار في زمانه، وأزاح عن طريقه، واحدة من العوائق الرئيسية في تطوير التوزيع الواسع.

التخصص Specializatian

ساد مبدأ كبير ثانٍ في مجتمعات الموجة الثانية وهو مبدأ التخصص. إن التخلص من الاختلافات في اللغة وأوقات الفراغ والأساليب الحياتية، أدى للحاجة إلى التنوع في مجال العمل. وأدى تقسيم العمل في الموجة الثانية إلى زوال «صاحب الصنائع السبع»، وظهور المتخصص الدقيق. والعامل الذي يقوم بمهمة واحدة فقط على الطراز التيلوري. في عام 1720، أشار تقرير بريطاني حول «الفرص التجارية في الهند الشرقية»، إلى أن التخصص في العمل يؤدي إلى «أقل هدر ممكن في الوقت والعمل». وفي عام 1776، قال آدم سميث في كتابه «ثروة الأمم» بأن «تقدم القوى الإنتاجية في العمل يرجع إلى التأثير الناتج عن تقسيم العمل».

وفي أحد الفصول الخالدة، يصف آدم سميث عملية صناعة الدبوس. فالعامل الذي يخضع للخط الانتاجي القديم والذي يؤدي كافة العمليات الانتاجية بنفسه يمكنه انتاج قبضة واحدة من الدبابيس يومياً لا تزيد عن عشرين دبوساً. بالمقارنة، فقد زار سميث مصنعاً تتم فيه 18 عملية مختلفة لإنتاج الدبوس، يؤديها عشرة من العمال المتخصصين. كلٌ يؤدي خطوة واحدة أو عدة خطوات. وكانوا، كوحدة كاملة، ينتجون أكثر من 48 ألف دبوس يومياً، أي أكثر من 148 دبوساً لكل عامل.

وقصة الدبوس تكررت على نطاق أوسع بحلول القرن الثامن عشر حيث انتشرت المصانع. فتصاعدت، وفقاً لذلك، التكاليف البشرية للتخصص. أما

منتقدو التصنيع فقد ألقوا باللائمة على المصنع لأنه يجرد العامل من إنسانيته بتأديته العمل المتخصص التكراري.

في الوقت الذي بدأ فيه هنري فورد يتضيع سيارته «موديل تي» عام 1908، بلغ مجموع العمليات التخصصية المختلفة لإنتاج سيارة واحدة 7882 عملية. وقد أثار فورد في سيرته الذاتية بأن من الـ7882 عمية تخصصية، كانت 949 عملية تتطلب «شخصاً قوي البنية ورجالاً ذوي بنية جسدية كاملة». وتحتاج 3338 عملية إلى رجال من القوة البدنية «العادية»، أما معظم العمليات المتبقية فيمكن أداؤها من قبل «النساء والأطفال البالغين». ويستمر فورد بهدوء قائلاً، «لقد وجدنا أن المعاقين في الساق يمكنهم أداء 670 عملية، وذوي الساق الواحدة لهم 2637. أما المبتوري الذراعين فيمكنهم أداء عمليتين فقط». باختصار؛ لم يتطلب العمل التخصصي رجلاً كامل البنية، بل جزءًا منها.

إن طلاق الانتاج والاستهلاك لعب دوراً هاماً في ظهور التخصصية الحادة في العمل عند مجتمعات الموجة الثانية. فالاتحاد السوفييتي وبولندا وألمانيا الشرقية كما اليابان أو أميركا، لا يستطيعون تسيير مصانعهم بدون تخصص واسع ومعقد. وفي عام 1977، أصدرت دائرة العمل الأمريكية قائمة تضم عشرين ألف عمل مختلف. وقد ترافق التخصص تيار متزايد من النزعة الاحترافية Pro-fessionalization في الدول الصناعية الاشتراكية والرأسمالية. فحيث ظهرت الفرصة بمجموعة من المتخصصين لاحتكار معرفة خاصة أو سرية بإبعاد القادمين الجدد عنها، تنشأ الإحترافية. وما إن تقدمت الموجة الثانية حتى تدخلت السوق بين حامل تلك المعرفة وبين الزبون، فقسمتها إلى منتج ومستهلك. لذلك، نجد بأن الصحة في مجتمعات الموجة الثانية، أصبحت من معرفة الطبيب والبيروقراطية الصحية، وليست من المعرفة الضرورية للعناية الصحية الذاتية. وأصبح التعليم في المدرسة من «انتاج» المعلم الذي يتلقفه التلميذ «للإستهلاك».

أما الآن، ونسبة إلى «ميشيل بيرتشك»، رئيس وكالة التجارة الفدرالية الأمريكية، فقد هيمن على الحضارة المحترفون الذين يدعوننا «زبائن» ويوفرون لنا «حاجاتنا».

في مجتمعات الموجة الأولى كان ينظر إلى الاحتجاج السياسي أيضاً على أنه إحتراف. لذلك أكد لينين بأن الجماهير لا تصنع الثورة بدون مساعدة احترافية. وقال بضرورة وجود «منظمة من الثوريين، تقتصر في عضويتها على المحترفين الثوريين».

لقد أنتجت الموجة الثانية العقلية التي تتوجه لتقسيم العمل ليصبح أكثر معقولية. هذه العقلية التي تمثلت في مقولة الأمير ألبرت في معرض القصر البلوري الكبير عام 1851 في أن التخصص هو «القوة المحركة للحضارة».

المزامنة Synchronization

لقد أرغم التصدع القائم بين الإنتاج والإستهلاك إلى تحول الناس في الموجة الثانية في طريقة تعاملهم مع الوقت. ففي نظام السوق، سواء كان مخططاً أو حراً، فإن الوقت يعادل المال. ولا يسمح للآلات الباهظة التكاليف أن تتوقف عن أداء عملها بإيقاعها الخاص. هذا أفرز مبدأ الحضارة الصناعية الثالث: المزامنة.

كان العمل في المجتمعات البدائية ينتظم بدقة مع الوقت. فكان المحاربون يعملون بتناغم محدد للإيقاع بعدوهم وكان صائدو السمك ينسقون عملهم سواء في التجذيف أو في عملية سحب الشباك. وقد كشف جورج طومسون Tomson قبل عدة سنوات، بأن الأغاني المرافقة للعمل تعكس متطلباته وشروطه. فبالنسبة للمجذفين، كان يحدد الوقت بصوت بسيط ذي مقطعين مثل أو ـ اوب!، O.OP إذ يشير المقطع الثاني إلى لحظة الجهد الأقصى، بينما يشير المقطع الأول إلى زمن الإستعداد. أما تغيير وجهة القارب فقد كان عملاً أصعب من التجذيف، لذلك كانت فترات الجهد تعطي فواصلاً أطول. ومثال على ذلك صيحة تغيير وجهة القارب الآيرلندية الأصل: هو ـ لي ـ هو ـ هوب! HO-Li-ho-hop حيث نجد استعداداً أطول للجهد الختامي.

لقد كان هذا التزمين للجهد طبيعياً وعضوياً مصدره ايقاع فصول السنة والعمليات البيولوجية ودوران الأرض ونبضات القلب. إلا أن مجتمعات الموجة

الثانية انتقلت إلى خفقات الآلة وضرباتها. وبسبب انتشار الانتاج في المصانع وارتفاع تكاليف الآلات وبروز الاتكالية المتبادلة للعمل. كان لا بد من صقل المزامنة وتشذيبها. فلو تأخرت مجموعة من العمال في المصنع في انجاز المهمة الموكلة إليها، فهذا سيؤدي إلى زيادة التأخير عند العمال في آخر الخط الإنتاجي. لذلك برزت أهميته الإلتزام بالمواعيد الزمنية التي لم تكن هامة أبداً في المجتمعات الزراعية، هذا الإلتزام الذي أصبح ضرورة اجتماعية، وبوشر بإنتاج الساعات من كافة الأنواع، حتى أصبحت الساعة في بريطانيا بحلول عام 1790 أمراً عادياً. ويقول المؤرخ البريطاني ي. ب. طومسون، «لقد انتشرت الساعة في الوقت المناسب الذي تطلبت فيه الثورة الصناعة مزامنة أكبر في العمل».

إذن، فليس صدفة أن الاطفال كان يتعلمون قراءة الوقت في سن مبكرة في مناهج الأمم الصناعية. وكان على التلاميذ أن يصلوا المدرسة عندما يقرع الجرس، حتى يتعلموا منذ هذه السن الوصول إلى أعمالهم مستقبلاً في المصنع أو المكتب عندما تطلق الصفارة. وتم تزمين الوظائف وتقسيمها إلى سلاسل تقاس بأجزاء الثانية، وأصبح الزمن المحدد من التاسعة صباحاً حتى الخامسة مساءً، هو الإطار الزماني الواحد لملايين من العمال.

لم تكن حياة العمل هي التي تزامنت فقط. لقد أصبحت الحياة الاجتماعية في مجتمعات الموجة الثانية تعتمد على الزمن، وتكيفت مع متطلبات الآلة. إذ تحدد ساعات معينة لوقت الراحة، وأيام الإجازة والعطل. ويدخل الأطفال المدرسة في وقت واحد، وكذلك عندما يخرجون منها، أما المشافي فتوقظ روادها لتناول الفطور في وقت واحد. أما وسائط النقل فتترنح في مواعيد عاجلة، ويعرف المذيعون الأوقات الخاصة لبث برامجهم الممتعة. وأصبح لكل عمل ساعات الأوج الخاصة به أو فصوله المتزامنة مع ساعات أوج المرسل أو المستقبل. وظهر للوجود المتخصصون في المزامنة: مسرعو العمليات الإنتاجية في المصانع وواضعو البرامج الزمنية وشرطة المرور ودارسو الوقت.. إلخ.

وقد رفض البعض نظام الوقت الصناعي. وهنا بدأت الفروقات الجنسانية

بالبروز، فأصبح الرجال ـ وهم الذين ساهموا في بناء الحضارة الصناعية ـ الأكثر ارتباطاً بالوقت والساعة. وأصبح الرجل يتذمر من زوجته دائماً لعدم احترامها لقيمة الوقت، فتهدر الساعات في اللبس والتزين والتأخر عن المواعيد.

إن المرأة، التي ارتبطت في العمل المنزلي الذي لا يتسم، بالإتكالية المتبادلة، كانت تعمل بإيقاعات آلية منخفضة. ولهذه الأسباب ذاتها، كان سكان المدن يحتقرون الريفيين لكونهم بطيئو السرعة ولا يعول عليهم. ويعزى هذا مباشرة للإختلاف القائم بين العمل في الموجة الأولى والعمل في الموجة الثانية المتسم بالإتكالية المتبادلة العالية.

التركز Concentration

أدى نشوء السوق إلى ظهور قاعدة أخرى لحضارة الموجة الثانية ـ مبدأ التركز.

فبينما استغلت مجتمعات الموجة الأولى الطاقات من مصادرها المتشتتة، عمدت مجتمعات الموجة الثانية إلى الاعتماد كلياً على مكامن الطاقة العالية التركز تحت سطح الأرض. إلا أن الموجة الثانية ركزت أموراً غير الطاقة، فقد عمدت أيضاً إلى تركيز الناس في المدن الكبيرة بعد تجريد الأرياف منهم، بل إنها ركزت العلم أيضاً. فبينما كان العمل في مجتمعات الموجة الأولى يمارس في كل مكان ـ البيت والقرية والحقل ـ، أصبح معظم هذا العمل يمارس في المصانع حيث يحتشد آلاف العمال تحت سقف واحد.

وقد أشار «ستان كوهن» في المجلة البريطانية للعلوم الإجتماعية «نيوسوسايتي» بأن «الفقراء، قبل المرحلة الصناعية، كانوا يبقون في بيوتهم أو مع أقربائهم. أما المجرمون فقد كان يتم القبض عليهم ثم يجلدون أو يتم نفيهم إلى احدى المستعمرات. وبالنسبة للمتخلف عقلياً، فقد بقي مع اسرته، أما المعوز فكان المجتمع يساعده». باختصار، كانت كل هذه الجماعات مشتتة في المجتمع. إلا أن الحركة الصناعية احدثت ثورة في هذا الوضع. ففي بدايات القرن التاسع عشر ظهر ما دعى بالحجز الكبير Great Inconcentration ـ حيث تم تركيز المجرمين

في السجون، وتم جمع شتات المتخلفون عقلياً وركزوا في مشافي الأمراض العقلية. وجمع شتات الأطفال وركزوا في المدارس مثلما رُكِّز العمال في المصانع. وحدث التركز أيضاً تدفق الرأسمال المالي فولدت الشركات العملاقة والتروستات. في واسط الستينات، أنتجت أكبر ثلاث شركات لانتاج السيارات في الولايات المتحدة حوالي 94٪ من مجموع السيارات الأمريكية. .في ألمانيا الإتحادية قامت أربع شركات كبرى فيها ـ فولكسفاجن ودايملر ـ بينز واوبل وفورد ـ فيركه ـ بإنتاج 91٪ من الانتاج الكلي. وأنتجت شركات رينو وستروين وسيمكا وبيجو في فرنسا حوالي 100٪ من الإنتاج. وفي إيطاليا، احتكرت شركة فيات 90٪ من مجموع السيارات.

وبصورة مشابهة، فقد أنتجت في الولايات المتحدة أربع شركات أو خمس في كل حقل 90٪ من الألمنيوم والبيرة والسجائر والأغذية. وفي ألمانيا الاتحادية. تنتج أربع شركات أو أقل في كل حقل 98٪ من أفلام التصوير و 91٪ من ماكينات الخياطة الصناعية و 92٪ من الألواح الجصية.

وقد اقتنع المدراء الاشتراكيون بأن تركيز الانتاج كان «فعالاً». وقد رحب العديد من أتباع الفكر الماركسي في البلاد الرأسمالية بالتركز المتنامي للصناعة، واعتبروه خطوة هامة نحو التركز الكلي للصناعة تحت اشراف الدولة. وتحدث لينين عن، تحويل كافة المواطنين إلى عمال في نقابة ضخمة واحدة ـ الدولة». وبعد حوالي نصف قرن، كتب العالم الاقتصادي السوفيتي ن. ليليوخينا في مجلة «فوبروزي ايكونوميكا» «أن للاتحاد السوفيتي أكبر صناعة مركزة في العالم».

الحد الإنتاجي الأقصى Maximization

لقد خلق فصم الإنتاج عن الاستهلاك حالة من «الماكروفيليا» الاستحواذية ـ وهو ضرب من الخبل يؤدي إلى الإفتنان بالضخامة والنمو ـ في كافة مجتمعات الموجة الثانية. وإذا كانت جولات الانتاج الطويلة في المصنع ستنتج سلعاً بتكاليف أقل، فإن الزيادات في المقياس ستنتج توفيرات في نشاطات أخرى أيضاً. لقد أصبحت كلمة «كبير» مرادفة لـ«فعال»، وأصبح الحد الأقصى للإنتاج المبدأ الرئيسي الخامس.

تفاخر الدول والمدن بامتلاكها أعلى ناطحات السحاب، وأضخم السدود، وأطول الانفاق وما شابه، فطالما أن «الضخامة» نتيجة للنمو، لذلك سارعت الحكومات الصناعية والشركات ومؤسسات أخرى إلى نموذج النمو بشكل مسعور، ففي شركة «ماتسوشيتا» اليابانية، ينشد العاملون والمدراء صباح كل يوم هذا النشيد:

. . . سنفعل ما بوسعنا لزيادة الإنتاج.
ونرسل بضائعنا إلى شعوب العالم،
طول الزمن.
أنمِ يا صناعتنا..
أنمِ كالماء المتفجر والمتدفق من الجبال.
أنمِ..
بتناغم واخلاص!.

في عام 1960، عندما وصلت الولايات المتحدة إلى ذروة التصنيع التقليدي، وبدأت تشعر بأول تأثيرات الموجة الثالثة للتحول، كانت كل شركة من شركاتها الخمسين الكبرى توظف 80,000 فرداً. وكانت شركة «جنرال موتورز» وحدها توظف 595 ألفاً عاملاً وموظف. أما شركة البرق والهاتف «أي تي أند تي» فقد وظفت 736 ألف فرد. وهذا يعني بأن أكثر من مليوني فرد، إذا افترضنا أن حجم عائلة العامل هي 3,3 في ذلك العام، كانوا يعتمدون على شيكات هاتين الشركتين، وهي نسبة تعادل 1,5٪ من سكان البلاد في زمن هاملتون وجورج واشنطن. (منذ ذلك الحين، ابتلعت شركة أي. تي أند تي حصص الأسد. فبحلول عام 1970 كان يعمل لديها 956,000 موظف، إذ التحق بالعمل لديها 136,000 موظف في فترة (12) شهراً فقط).

كانت أي. تي أند تي حالة خاصة، فالأمريكيون يتميزون بعشقهم للضخامة والعظمة، لكن هذه الماكروفيليا لم تكن حكراً على الأمريكيين. ففي فرنسا، وفي سنة 1963 كانت 114 شركة، أي 25٪ من مجموع الشركات، تضم 38٪ من القوة العاملة الفرنسية. وقد شجعت الحكومات الألمانية والبريطانية وغيرها على

إندماج الشركات حتى يخلق هذا ظهور المؤسسات الضخمة لمجاراة المؤسسات الأمريكية العملاقة.

ولم يكن الحد الأقصى للسلم انعكاس للحد الأقصي للربح. لقد ربط ماركس «الحد المتزايد للمؤسسات الصناعية» مع «التطور الأوسع لقواها المادية». وقال لينين بأن «المشاريع الكبرى والتروستات أوصلت تقنية الإنتاج الجملي لأعلى مستوى لديها من التطور». وكان أول شيء انجزه لينين بعد الثورة الروسية دمجه الحياة الاقتصادية الروسية بأقل عدد ممكن من أكبر الوحدات. ودفع ستالين بمقاييس الحد الأقصى إلى أكبر مستوى، وأنشأ وحدات ضخمة جداً مثل مجمع الفولاذ ماجنيتو جروست، وآخر في زابورو زاستال ومصنع لصهر النحاس في بلخاش، ومصانع الجرارات في خاركوف وستالينغراد. وفي موضوع المؤسسات الضخمة وعقيدتها في التخطيط الاقتصادي السوفيتي، كتب الدكتور ليون م. هيرمان: «تورط الساسة المحليون في مختلف مناطق الاتحاد السوفيتي في سباق جذب «اضخم المشروعات العالمية»، وفي عام 1938، حذر الحزب الشيوعي من مرض الضخامة أو التعملق، لكنه لم يتخذ اجراءات مؤثرة». وحتى اليوم. فإن القادة السوفييت، والقيادات الاشتراكية في أوربا الشرقية هم ضحايا ما دعاه هيرمان «بإدمان الضخامة». إلا أن ماكروفيليا التصنيع تخطت حدود المصانع، فانعكست في تجميع أنواع مختلفة للمعطيات ضمن اداة احصائية تعرف بإسم اجمالي الناتج القومي GNP. وهو المقياس الذي يحصي قيمة السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما ولهذا المقياس ثغرات وعيوب عدة في اقتصاد الموجة الثانية. فمن وجهة نظر اجمالي الناتج القومي لا يهم نوع الانتاج سواء كان غذاءً أو تعليماً أو خدمات صحية أو اعتدة حربية؛ فاستئجار عمال لبناء بيت أو هدمه يضافان إلى مقياس الاجمالي في الناتج القومي. فهو يقيس نشاط السوق وتبادلاتها فقط. وأبعد عن نشاطه قطاعاً حيوياً بأكمله من الاقتصاد القائم على الانتاج اللامدفوع الأجر: كتربية الأطفال والعمل المنزلي مثلاً، برغم هذه العيوب، فإن حكومات الموجة الثانية تتسابق لزيادة الناتج القومي بكل الجهود والتكاليف. واضعة نصب عينيها تحقيق الحد الأقصى من النمو بغض النظر عن المحاذير البيئية والاجتماعية وكوارثها.

المركزية | Centralization

لقد أدركت الكنيسة، وكذلك الملوك والحكام الأوائل كيف يمركزون سلطاتهم. ولكنهم تعاملوا مع مجتمعات أقل تعقيداً من المجتمعات الحالية، وكانوا هواةً غير بارعين في ذلك، بالمقارنة مع رجال ونساء مركزوا المجتمعات الصناعية قلباً وقالباً. ان كل المجتمعات المركبة تتطلب مزيجاً من العمليات المركزية واللامركزية. إلا أن التحول من اقتصاد الموجة الأولى اللامركزي، حيث يفترض بأن ينتج كل موقع حاجاته الضرورية، إلى الاقتصاد القومي المتكامل للموجة الثانية قاد إلى اسلوب جديد في مركزة السلطة. وكان هذا أولاً على مستوى الشركات الخاصة فالصناعات فالاقتصاد، والسكك الحديدية الأولى مثال تقليدي.

كانت شركات الخطوط الحديدية هي الأضخم في عصرها. ففي عام 1850، كان يوجد في الولايات المتحدة 41 شركة رأسمالها 250 ألف دولار أو يزيد لكل شركة. بالمقارنة، فقد بلغ رأسمال شركة الخطوط الحديدية المركزية النيويوركية حوالي 30 مليون دولار عام 1860. وكان لا بد من اجراء طرق ادارية حديثة لإدارة تلك المشاريع الضخمة. فكان على مدراء الخطوط الحديدية الأوائل استنباط تقنيات جديدة.

لقد عايروا التكنولوجيا والأجور وبرامج العمل، وزامنوا العمليات لمئات الأميال، وأوجدوا أعمالاً تخصصية ودوائر جديدة، وركزوا رأس المال والطاقة والناس. وتصارعوا لتحقيق الحد الأقصى لشبكاتهم. ولإدارة هذا كله أوجدوا أشكالاً تنظيمية جديدة قائمة على مركزية القيادة والمعلومات.

فقسم المستخدمون إلى عمال وموظفين. وكانت التقارير ترد يومياً عن حركات القاطرات وحمولاتها والأضرار والشحن المفقود والصيانة والمسافات المقطوعة. . إلخ. كانت كل هذه المعلومات تصعد إلى سلسلة مركزية قيادية حتى تصل إلى المدير الذي يضع القرار ويرسل بأوامره عن طريق التسلسل أيضاً. وقد

أشار المؤرخ التجاري «الفريد شاندلير» بأن الخطوط الحديدية أصبحت بسرعة كبيرة نموذجاً لتنظيمات أكبر، وأصبحت الإدارة المركزية تعتبر أداة متقدمة ومعقدة في أمم الموجة الثانية.

وشجعت الموجة الثانية السياسة أيضاً لتبني مبدأ المركزية. في اوائل سنة 1780، كان هذا ممثلاً في الولايات المتحدة بالصراع حول احلال الدستور المركزي محل بنود الفيدرالية اللامركزية. وبصورة عامة، فقد قاومت مصالح الموجة الأولى الريفية مركزية السلطة في الحكومة القومية، بينما رأت مصالح الموجة الثانية التجارية التي قادها هاملتون، أن الحكومة المركزية القومية ضرورة لا لأسباب تتعلق بالجيش والسياحة الخارجية، بل من أجل النمو الاقتصادي أيضاً. كان دستور 1787 تسوية غير ذكية. فقد حافظ الدستور على السلطات الهامة للولايات بدل اخضاعها لحكومة المركزية، إذ كانت قوى الموجة الأولى ما تزال قوية. ودعا الدستور أيضاً إلى تقسيم فريد للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، لمنع التسلط المركزي المطلق. لكنه احتوى أيضاً على أحكام مرنة تسمح بإعطاء سلطات خاصة للحكومة الفيدرالية في ظروف معينة.

وبدفع الحركة الصناعية للنظام السياسي إلى المركزية، فقد استحوذت حكومة واشنطن على سلطات عديدة ومسؤوليات متزايدة أدى إلى احتكارها لمراكز اتخاذ القرار في المركز. وفي فترة «نيكسون» الرئاسية، هاجم المؤرخ «آرثر شليسنجر» (الذي كان من دعاة المركزية المتحمسين مرة) ما وصفه «بالرئاسية الامبريالية».

كانت الضغوط نحو المركزية السياسية أقوى وأشد خارج الولايات المتحدة. إذ أن نظرة خاطفة إلى السويد أو اليابان أو بريطانيا أو فرنسا، تكفي لجعل النظام الأمريكي يبدو لا مركزياً بالمقارنة. وأشار «جان فرانسوا ريفيل» Revel في كتابه «لا ماركس ولا المسيح» إلى هذه النقطة في وصفة لكيفية استجابة الحكومات للاحتجاجات السياسية: «عندما يصدر أمر في فرنسا بحظر مظاهرة ما، يدرك الجميع مصدر ذلك الأمر. فإذا تعلق الأمر بمظاهرة سياسية كبرى، فالأمر صادر

عن الحكومة [المركزية] لا محالة. أما في الولايات المتحدة، فعندما تحظر مظاهرة ما، يتساءل الناس، من منعها؟.. ويقصد ريفيل من ذلك الإشارة إلى السلطات المحلية الأمريكية التي تعمل باستقلالية عن الحكومة المركزية.

ونجد هذه التطرفات المركزية السياسية عند الأمم الصناعية الشيوعية أيضاً. فقد دعا ماركس سنة 1850 إلى «مركزية حاسمة للسلطة بيد الدولة». وهاجم انجلز وهاملتون الاتحادات الكونفدرالية اللامركزية ووصفت بأنها «خطوة كبيرة نحو الخلف». وفيما بعد، ولأجل التسريع بعملية التصنيع، شرع السوفييت أكثر البنى الاقتصادية والسياسية مركزية، والتي تخضع حتى أصغر القرارات الإنتاجية لسيطرة وتحكم المخططين المركزيين.

لقد ساعد ابتكار «البنك المركزي» على المركزة التدريجية للاقتصاد، الذي كان لا مركزياً من قبل. في سنة 1694، عندما كان «نيوكمين» ما يزال يفكر باختراع المحرك البخاري، أسس «وليام بيترسون» بنك انجلترا England Bank والذي أصبح نموذجاً لمؤسسات مركزية مشابهة في بلاد الموجة الثانية. إذ لا بد لكل بلد ليكمل تطوره إلى الموجة الثانية من بناء آلة السيطرة المركزية تلك للمال والأرصدة. وقد باع بنك بيترسون السندات الحكومة، وأصدر عملة تدعمها الحكومة، ثم بدأ في تنظيم اجراءات القروض للبنوك الأخرى، وفيما بعد تولى بنك انجلترا الوظيفة الرئيسية التي تؤديها كافة البنوك المركزية حالياً: السيطرة المركزية على التوريد المالي.

في عام 1800، تم تأسيس «بنك دوفرانس» لنفس الأغراض، ثم «بنك ألمانيا» Reichsbank عام 1875. أما في الولايات المتحدة فقد كان الصراع على أشده بين قوى الموجة الأولى والموجة الثانية حول مسألة المصرفية المركزية بعيد تبني الدستور. إذ طالب هاملتون، المؤيد لسياسات الموجة الثانية، بتبني مصرف وطني على غرار النموذج الانجليزي. إلّا أن الجنوب والغرب الزراعيين عارضا ذلك المطلب. لكن دعم الشمال الشرقي الصناعي أرغم الهيئات التشريعية على تأسيس «بنك الولايات المتحدة» الذي خلف الجهاز الاحتياطي الفدرالي.

لقد وظفت الحكومات تلك المصارف المركزية لتنظيم معدلات ومستويات نشاطات السوق من وراء الكواليس، ولتؤدي بعضاً من التخطيط القصير المدى غير الرسمي للاقتصاد الرأسمالي. وأدى هذا إلى تدفق الأموال من الشرايين التي تجري في مجتمعات الموجة الثانية الرأسمالية والإشتراكية، التي كانت بحاجة إلى محطة وقود مركزية للأموال. لقد أفرزت تلك المبادىء الست التي عرضناها أكبر وأقوى وأقسى التنظيمات البيروقراطية في التاريخ، والتي جعلت الفرد تائها في عوالم «كافكا» الغامضة والكابوسية. وما شعورنا بالاحباط والعجز إلا نتيجة لتلك الرموز التي برمجت حضارة الموجة الثانية. ولكن، وكما سيعرض فيما بعد، ستتعرض هذه المبادىء إلى هجوم عنيف من قبل قوى الموجة الثالثة، ومعها أيضاً نخب الموجة الثانية التي ما تزال تطبق هذه المبادىء في التجارة والعمليات المصرفية وعلاقات العمل في التنظيمات الحكومية والتعليم ووسائل الإعلام.

ولكن علينا أولاً أن نعرف من يدير الدفة حالياً، لنتكهن بمن سيديرها في المستقبل عندما تسود الموجة الثالثة.

الفصل الخامس

السلطة التكنوقراطية

«من يدير الأمور؟» هو سؤال الموجة الثانية التقليدي. ولكن لم يكن هناك مبرراً لطرقه قبل الثورة الصناعية. فالجميع كان يعرف من يمتلك زمام السلطة عليهم سواء كان الحاكم ملكاً أو كاهناً أو من أمراء الحرب أو آلهة الشمس أو القديسين. وكان الفلاح يرى وهو في حقله القصر أو الدير يلوح بالٍ في الأفق، فلم يكن له حاجة إلى عالم سياسي أو ناقد صحفي ليحل له لغز السلطة.

وبوصول الموجة الثانية، برزت سلطة من نوع جديد، انتشرت تحت ستار خفي. وأصبح من السلطة مجهولاً يشار لهم بـ«هم». من كان اولئك الـ«هُمْ»؟.

المداجون:

كما رأينا، فقد قسمت الحركة الصناعية، المجتمع إلى الاف من الأجزاء المتشابكة، من مصانع وكنائس ومدارس ونقابات وسجون ومشافي وما شابه. وكذلك قسمت خط القيادة بين الدين والدولة والفرد، وقسمت المعرفة إلى فروع متخصصة، والعمل إلى أجزاء، والعائلة إلى وحدة أصغر. فتشتت بذلك الحياتين الاجتماعية والثقافية، ولإعادة الاوضاع إلى عهدها السابق، ولكن بصيغ مختلفة، برزت أنواع جديدة من المتخصصين، مهمتهم الرئيسية الدمج والتوحيد. فكان لهم في كل حقل مكان، وفي كل شريحة اجتماعية منصب، وتباينت صفاتهم من نواب إلى رؤساء وتنفيذيين ومفوضين ومنسقين ومدراء.. إلخ. لقد كان هؤلاء

«المداجون» Integrators حاجة ضرورية للمجتمع الجديد لا يستغني عنها.

لقد وضع هؤلاء المداجون القواعد التي على التنظيمات المختلفة أن تتفاعل معها. فقد قاموا بصقل الأدوار، وتقسيم الأعمال، وتقرير من يستحق الحوافز، ووضع الخطط والمعايير، وربط الانتاج والتوزيع والنقل والاتصالات، فبدونهم ما كان لنظام الموجة الثانية أن يتحرك.

في منتصف القرن التاسع عشر، ظن ماركس بأن من يمتلك الأدوات الانتاجية والتقنية «وسائل الانتاج» فسيسيطر على المجتمع. وحجته في ذلك قدرة العمال على التحكم بالعملية الانتاجية وبوسائل الانتاج بسبب طبيعة العمل الاتكالي المتبادل. وبتملك العمال لوسائل الانتاج، فسيحكمون المجتمع طبقاً لذلك. ومع ذلك، فقد احتال عليه التاريخ. فتلك الاتكالية المتبادلة كانت فرصة وفائدة لطبقة جديدة، وهم اولئك الذين دمجوا النظام وناسقوه. وأصبح المتداجون بذلك هم السلطة، وليس مالكي لوسائل الانتاج أو حتى العمال. إن ملكية «وسائل الانتاج» لا تعني الحصول على السلطة، ولكن السيطرة على «وسائل الدمج والتوحيد» تقود إلى السلطة. ولنرى ما يعنيه ذلك.

ففي العمل، كان مالكو المصانع هم أول المداجون. وكذلك كان المقاولون والحدادون وأصحاب الطواحين، وبالتدريج، لم يعد بإمكان المالك وبعض من مساعديه تنسيق العمل لعدد متزايد من «الأيدي» غير المتدربة، أو دمج المصنع في حقل اقتصادي أكبر. ومنذ ذلك الحين، أصبح المالك والمدامج وجهان لعملة واحدة، وهذا الذي قاد ماركس للخلط بين الإثنين واعطاء الملكية الدور الأكبر. وقد أدى نمو الإنتاج وبروز العمل المتخصص حتى في المجال الواحد إلى تكاثر غير طبيعي للخبراء والمدراء التنفيذيين، الذين كانوا في منتصف الطريق بين رئيس العمل وعماله، وأصبح للمتخصصين سلطات تخولهم اعادة النظر في قرارات المالك وتشذيبها بهدف تنسيق النظام، فبرزت بذلك نخبة تنفيذية جديدة تتمركز سلطتها في السيطرة على عملية الدمج والتكامل.

بقدر ما ازدادت سيطرة المدير، بقدر ما تقلصت أهمية وسيطرة صاحب

رأس المال الموظف في الأسهم، والذي لا يعرف معظم عمليات العمل الحقيقية. بالتدريج، كان على شركاء رأس المال الاعتماد على مدراء مستأجرين لإدارة شؤون الشركة اليومية، ولوضع استراتيجياتها وأهدافها البعيدة المدى. وخير تعبير عن سلطة المداجين الجديدة جاء في كلام «مايكل بلومنثال» وزير المالية الأمريكية الأسبق، والذي كان يترأس مؤسسة «بندكس» قبل تسلمه الحقيبة الوزارية. وقد سئل «بلومنثال» يوماً عن مدى رغبته بامتلاك مؤسسة بندكس، فأجاب، «ليست الملكية هي المعيار، بل السيطرة. وبصفتي المدير التنفيذي فهذا أقصى ما أتمناه! وفي الأسبوع المقبل سيعقد اجتماع لأصحاب الرساميل المستثمرة، وأملك 79٪ من الاصوات، مع أنني لا «أملك» سوى ثمانية آلاف سهم. السيطرة هي المهمة عندي... ما أريده هو السيطرة على هذا الوحش الهائل، واستغلاله بأسلوب بناء، لا أن أقوم بأشياء تافهة يطلب الآخرين مني تنفيذها».

إذن، كان المدراء المستأجرون يضعون، وبصورة متصاعدة، سياسات العمل في المصنع أو الشركة بدلاً عن أصحاب الرساميل الأصليين أو العمال؛ فقد تولى المدمجون المسئولية بصورة شبه كاملة. وكل هذا له موازيات معينة في الدول الإشتراكية. ففي عام 1921، قام «لينين» بشجب البيروقراطية السوفيتية والتي أقامها هو بنفسه. أما «تروتسكي»، الذي نفي عام1930، فاستنكر وجود عدد يتراوح من خمس إلى ست ملايين مدير في مراكز « لا ترتبط بالعمل الانتاجي مباشرة، بل مجرد مدراء وأوامر وسيطرة وأعذار وعقوبات». وتابع قائلاً بطريقة هجومية «صحيح أن الدولة تمتلك وسائل الانتاج، لكن البيروقراطية.. «تمتلك» الدولة» وفي عام 1950 هاجم «ميلوفان دييلاس» Djilas في «الطبقة الجديدة» السيطرة المتنامية للنخب الإدارية في يوغوسلافيا. وتذمر جوزيف بروز تيتو من «التكنوقراطية والبيروقراطية». وكان الخوف من المدرائية Managerialism الموضوع الرئيسي للصين في عهد ماو(*).

(*) كان ماو Mao، زعيم أكبر أمة عالمية من الموجة الأولى، يحذر باستمرار من ظهور نخبة المدراء، ورأى أن هذا لازمة خطيرة للصناعية التقليدية.

المحرك التكاملي:

كما رأينا، فقد طور المجتمع الصناعي الحديث مجموعة من التنظيمات، كالنقابات والشركات والمدارس والعيادات والكنائس وما إليها. يعمل كل منها ضمن إطار من القواعد الموضوعة، والقوانين الضرورية. وفوق كل شيء كان لابد من دمج المجالات الاعلامي والتقني والاجتماعي. ومن هذه الحاجة الملحة للتوحيد والدمج في حضارة الموجة الثانية، برز المنسق الأكبر والمحرك التكاملي للنظام أي: الحكومة الواسعة. لقد أصبح الهدف الأسمى لكل حكومة من حكومات الموجة الثانية، بناء الحضارة الصناعية والحفاظ عليها. وكان هذا الهدف ضمنياً ومتفقاً عليه بين الأحزاب السياسية التي تختلف على قضايا أخرى؛ ولأن المجتمعات الصناعية اعتمدت على الحكومة لأداء مهام تكاملية ضرورية فقد كان الحفاظ على الحكومة الواسعة جزءًا من برنامج الأحزاب غير المعلن، بغض النظر عما يظهروه. وبتعبير الصحفي السياسي «لايتون فريتشي». لم تتوقف حكومة الولايات المتحدة الفدرالية عن النمو أبداً برغم مرور ثلاث ادارات تابعة للحزب الديمقراطي على حكمها، «وهذا يعود لسبب بسيط، فحتى هاوديني Haudini يستطيع تفكيكها بدون تبعات خطيرة ومدمرة».

كان مؤيدو السوق الحرة يأخذون على الحكومة تدخلها في شؤون العمل التجاري، وستكون الحركة الصناعية وئيدة الخطى فيما لو سمحت الحكومة قيام المشاريع الفردية وحسب، هذا إذا تحركت الحركة الصناعية فعلاً. إلا أن الحكومات استأنفت المهام المتداجة والتكاملية على كل مستوى، عجز الآخرون أو رفضوا تأديتها. فهي التي سرعت من تطوير الخطوط الحديدية، وشيدت الموانىء والطرق والقنوات المائية. وأوجدت الخدمات البريدية والتلغرافية والهاتفية وأنظمة الارسال، وتبنت الرموز التجارية، ومعايرة الأصناف. ثم أنها طبقت الضغوط في السياسة الخارجية لمساعدة الصناعة فيها، وساقت الفلاحين من أراضيهم إلى العمل الصناعي، وقدمت الإعانات المالية لتوفير الطاقة ودعم التقدم التكنولوجي، وغالباً عبر القنوات العسكرية. لقد كانت الحكومة المسارع الأكبر،

فاستطاعت القيام بمهام تعجز المشاريع الفردية والخاصة عند أخذها على عاتقها. وكيف لا وللحكومة تلك السلطة الصارمة وعائدات الضرائب الضخمة. بإقامة الحكومات لنظم التعليم الجماهيري، ساعد ذلك على برمجة الشباب لأدوارهم المستقبلية في قوى العمل الصناعي (فالحكومة هي التي تدعم الصناعة مالياً)؛ ليس ذلك وحسب، بل شجع ذلك على انتشار نموذج العائلة النووية. فبتخليص الأسرة من وظائفها التعليمة والأخرى التقليدية، سرعت الحكومات من تكييف البنية الأسرية لحاجات المجتمع الصناعي.

لقد أدى ازدياد أهمية الدمج والتكامل إلى تغيير دور الحكومة في الأسلوب والمضمون. على سبيل المثال، لاحظ الرؤساء ورؤساء الوزارات أنهم قد أصبحوا مجرد مدراء، لا قادة سياسيين أو اجتماعيين خلاقين. وأصبح دورهم قابلا للتبادل في الشخصية والأسلوب، مع الذين يديرون الشركات الكبيرة والمشاريع الانتاجية. وتختفي وراء أكاذيب زعماء العالم الصناعي عن الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ادارات لا تختلف كثيراً عن الادارات في الشركات الصناعية الكبيرة.

إذن، فقد انبثق في كلا النظامين الاشتراكي والرأسمالي نمط واحد من الشركات الكبيرة أو المنظمات الإنتاجية وآلة حكومية ضخمة. وبدلاً من سيطرة العمال على وسائل الانتاج، كما تنبأ ماركس، أو احتفاظ الرأسماليين بالسلطة، كما فضل ذلك اتباع «آدم سميث»، نشأت قوة جديدة تحدت الإثنين. لقد سيطر تكنوقراطيو السلطة على «وسائل الدمج والتوحيد»، وبالتالي على وسائط التحكم الاجتماعي والثقافي والسياسي والاجتماعي.

أهرامات السلطة:

كان تكنوقراطيو السلطة ينتظمون في هرم نخبوي، وتحت نخبوي، قائم في كل فرع من الفروع الصناعية والحكومية. ويصبح لكل مؤسسة دينيه ورياضية وتعليمية. وو. هرمها السلطوي. وقامت المؤسسات العلمية والدفاعية والثقافية، إفقسمت السلطة إلى هؤلاء النخب أو الطلائع المتخصصة.

هـذه النخب التخصصية بـدورها، وحـدت ودُمجت من قبـل نخب لا تخصصية حيث تتجاوز عضويتها كل التخصصات.على سبيل المثال، كان للحـزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية، أعضاء في كـل الحقول، سـواء في الطيران أو الموسيقا أو صناعة الفولاذ. فأعضاء الحـزب الشيوعي مصـدر سري للمعلومات التي تنقل من نخبة ثانوية إلى نخبة ثانـوية أخـرى. ولتملكها لمـداخل المعلومات، كان لها سلطة كبيرة في تنظيم ما«تحت الطليعية» المتخصصة.

في البلاد الرأسمالية، كان رجال الأعمال وكبار المحامين، المنتـدبون في لجـان وهيئـات مـدينـة، يؤدون نفس الـوظـائف بـأسلوب أقـل رسميـة منـه في البـلاد الشيـوعية. مـا نراه اذن، قيـام جماعـات متخصصة من المـدمجين والبـيروقراطيـين والمتنفـذين في كل أمم المـوجة الثـانية، وهم أنفسـه مدمجـون وموحـدون من قبـل مدمجين لا اختصاصين.

كبرى النخب:

أخيراً، وعلى أعلى المستويات، ظهرت نتيجة لعملية التدامج والتوحيد نخبة مسؤولـة عن مواقـع الاستثمار، وهي «كـبرى النخب». قامت كـبرى النخب هذه بصنع مواقع الاستثمار الضخمـة في المجتمعات الصنـاعية، ورسمت الحـدود التي ينبغي حتى على المدمجين أنفسهم ممارسـة دور محدد. ومـا إن يؤخذ قـرار استثماري هائل وحقيقي سواء في مينابـوليس أو موسكـو، حتى يؤدي إلى الحد من خيـارات المستقبل. فالمرء عاجز عن ايقاف أفران صهر الفولاذ أو معامـل تقطير البـترول أو خطوط التجميع عن العمل حتى يتم استهلاك تكاليفها. إن وضع ذلك الـرأسمالي نصب الأعـين، يثبت المقاييس التي تحـد من مستقبل المـديـرين والمـدمجـين. لقـد شكلت هذه الجماعات المسيطرة على مواقع الاستثمار والمتحكمة باصدار القرارات، «كبرى النخب» في كافة المجتمعات الصناعية.

وبالنتيجة، فقد ظهرت في كل مجتمعات الموجة الثانية هندسة مـوازية لبنـاء تلك النخب، وكـان ذلـك الهـرم السلطوي الخفي يلد بعـد كـل أزمـة أو ثـورة

سياسية، حسب التنوع الاقليمي. قد تتغير الشعارات والاسماء ومرشحو الأحزاب، والثورات تشتعل وتخبو، وقد تطل وجوه جديدة من وراء المكاتب الخشبية الفاخرة: ولكن يبقى ذلك البناء الأساسي للسلطة لا متغيراً.

لقد حاول المصلحون الثوريون خلال الثلاثمائة سنة الماضية من عمر الحقبة الصناعية العصف بجدران السلطة القائمة، وبناء مجتمع جديد قائم على أساس العدالة الاجتماعية والمساواة السياسية. وكانت دعوات تلك الحركات تأخذ بألباب الملايين من الناس بما تطلقه من وعود للحرية، ولكن حتى فترة مؤقتة، فالنتيجة المطلقة بقيت كما هي. إذ تنضوي تحت لواء تلك الحركات الثورية تراكيب مشابهة لما تحت النخبة والنخبة، وكبرى النخب أو أعلاها؛ فمن ضرورات وجود حضارة الموجة الثانية ظهور البنية التدامجية التي يقوم بالسيطرة عليها تكنوقراطيون، هم للحركة الصناعية بمثابة المصانع والطاقة والأسرة النووية. في الواقع، كان التنافر واضحاً بين الحركة الصناعية والديمقراطية الكاملة التي وعدت بها.

إن المؤشرات التي تدل على وقوع ثورة قادمة في النظام السياسي كثيرة، كالدعوة المستمرة للاشتراك في الإدارة لاتخاذ قرارات مشتركة للعامل والمستهلك، وكذلك الدعوة إلى ديمقراطية تشاركية بين السلطة والمواطن. وتبرز الآن، أيضاً، منهجيات حديثة نحو ادارة أقل هرمية والاعتماد على المنهج الاختصاصي في الصناعات المتطورة. وتتكاثف كذلك الدعوات إلى اللامركزية في السلطة. ناهيك عن اعتماد المدراء بصورة متزايدة على المعلومات من البث التحتي.

ولكن قبل الخوض في الاحتمالات القادمة لاصلاح المؤسسات السياسية والاجتماعية، لا بد من تحليل دقيق وواضح للنظام السياسي القائم الذي أكل عليه الدهر وشرب. هذا النظام الذي تكيف مع إطار حضارة الموجة الثانية، وقام بخدمة النسق التصنيعي ونخبه المستفيدة. وسندرك بعدها الأسباب الداعية للتخلص منه.

الفصل السادس

مشروع العمل السري

لا شيء محير للفرنسي أكثر من المشاهد التي يراها خلال حملات الرئاسة الأمريكية: التهام شطائر «الهوت دوج»، وصفع الأرداف وتقبيل الأطفال والانتخابات الأولية ثم الاجتماعات التي يتبعها مس جنون لرفع الاعتمادات المالية والجولات الانتخابية في الولايات والقاء الخطب الحماسية وعرض الاعلانات التلفزيونية؛ كل ذلك برسم الديمقراطية. أما الأمريكيون فلا يقتنعون باسلوب الفرنسيين في اختيار قادتهم، وقد يهتمون بالانتخابات البريطانية الوديعة، أو قد يفهمون الطريقة الهولندية الداعية إلى «الزعامة للجميع» المفتوحة لبضعة وعشرين حزباً هولندياً أو نظام التصويت التفضيلي في استراليا.

ولكن الأكثر بهماً لهم، انتخابات الحزب الواحد التي تجري في الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية. عندما نتطرق للسياسة لا نجد تشابهاً بين بلد صناعي وآخر. ولكن عندما نغوص في الأعماق، نجد مجموعة من الموازيات الكامنة تحت تلك الاختلافات السطحية، وكأن جميع دول الموجة الثانية قد أقامت أنظمتها السياسية على أساس سري واحد.

ففي البدايات، عندما خطط المفكرون الثوريون للموجة الثانية للاطاحة بالطلائع النخبوية في فرنسا والولايات المتحدة وروسيا واليابان، ودولاً أخرى، واجهتهم الحاجة إلى كتابة الدساتير واقامة حكومات جديدة وتصميم مؤسسات سياسية جديدة. فناقشوا أفكاراً وبنى جديدة، وتنازعوا حول طبيعة التمثيل.

ينبغي أن يمثل من؟ هل يلقن الشعب ممثليه كيفية التصويت، أم يرجع الممثلين ذلك لحكمهم الخاص؟ وما الدور الذي يجب أن تلعبه الأحزاب؟.

وظهرت في كل بلد من تلك البلدان، بنية سياسية جديدة من تلك التساؤلات والتنظيرات. أن نظرة عن كثب إلى هذه البنى تكشف أنها قد بنيت من اتحاد بين فرضيات الموجة الأولى، والأفكار الجديدة التي برزت في العهد الصناعي.

كان صعباً لمؤسسي نظم الموجة الثانية السياسية، وبعد آلاف من السنين من العصر الزراعي، تخيل اقتصاد قائم على العمل ورأس المال والطاقة والمواد الخام، بدلاً عن الأرض التي كانت مركز الحياة ذاتها. ليس مفاجئاً بالتالي أن نجد العامل الجغرافي كامن بعمق في نظمنا التصويتية المختلفة. لذلك ما يزال انتخاب رجال الكونغرس، وما يقابلهم في بريطانيا ودول صناعية أخرى، غير خاضع لرغبة طبقة اجتماعية أو مهنية أو عرقية أو طائفية ما، بل يتم انتخابهم كممثلين عن سكان بقعة معينة من الأرض، أي عن مقاطعة جغرافية. لقد كان من الطبيعي لمهندسي النظم السياسية للحقبة الصناعية، نتيجة الطبيعة الاستقرارية لسكان الموجة الأولى أن يفترضوا بأن هذا الوضع الاستقراري سيستمر، وهذا هو السبب الذي جعل نظام التصويت حتى اليوم خاضع لمطالب المقر الجغرافي للمرشحين.

لقد كان التقدم خلال الموجة الأولى وئيداً، فالاتصالات بدائية لدرجة أن نقل رسالة من الكونجرس إلى فيلادلفيا كان يستغرق اسبوعاً كاملاً. وكان لا بد لجورج واشنطن أن ينتظر أسابيعاً وأشهراً حتى يصل خطابه إلى المواقع والمدن الانتخابية. وحتى عام 1865، لم تعلم لندن بأمر اغتيال «لنكولن» إلا بعد اسبوع من الحادثة، والدليل على ذلك التقدم الوئيد هو اعتبار مؤسسات التمثيل في ذلك الوقت، كالكونغرس الأمريكي والبرلمان البريطاني، مؤسسات «تداولية»، وهذا كناية عما كان يلزمهم من وقت لمناقشة المشاكل والتفكير بأمرها.

وكان مفترضاً أيضاً أن الممثلين، وخاصة إذا كانوا من الشريحة المثقفة،

سيصنعون قرارات «ذكية» لا يقدر جمهور المصوتين على صنعها، خاصة ومعظمهم كان أمياً وجاهلاً.

وقد عكس البناء الذي شيده ثوريو الموجة الثانية بعض الافكار التقنية الحديثة في عصرهم، لأن ذلك الافتراض قد كمن في عمق المؤسسات السياسية وجعلهم يستبصرون المستقبل.

عقلية الآلية:

أذهلت الآلة أصحاب العمل والمفكرين في أوائل الحقبة الصناعية، وبهرتهم المحركات البخارية والساعات والمضخات والأنوال الآلية والمكابس، وبنوا مشابهات لا تنتهي، أقيمت على أساس أبسط التقنيات الآلية في عصرهم. ولم تكن صدفة أن رجالاً كبنيامين فرانكلين، وتوماس جيفرسون كانوا علماء ومخترعين قبل أن يكونوا زعماء سياسيين. فقد نشؤوا في دورة الافكار الناشئة عن اكتشافات نيوتن العظيمة. لقد بحث نيوتن في المادة، وخلص إلى القول بإن الكون يعمل كساعة عظيمة ذات نظامية آلية دقيقة. أما «لوميتريه» Le Møttrie ، الطبيب والفيلسوف الفرنسي، فقد أعلن عام 1848 بأن الإنسان ذاته آلة. ووسع «آدم سميث» فيما بعد من صورة الآلة، فألبسها ثوب الاقتصاد، قائلاً بإن الاقتصاد نظامٌ، وأن النظم، في العديد من مناحيها، تشبه الآلات.

وتحدث جيمس ماديسون Madison، في وصفة للجدالات التي قادت إلى وضع الدستور الأمريكي، عن الحاجة إلى إعادة صياغة «النظام»، وتغيير «البنية» التي تقوم عليها السلطة السياسية، واختيار الموظفين الرسميين من خلال «تصفيات متكررة». والدستور ذاته كان يعج بالضوابط والموازنات التي تشبه «الأجزاء الداخلية لساعة ضخمة». أما جيفرسون فتحدث عن «آلية الدولة».

وفي بريطانيا، في القرن التاسع عشر، أعد اللورد كرومر تصوراته عن الحكومة الاستعمارية التي «ستضمن العمل المتناسق للأجزاء المختلفة للآلة».

لم تكن هذه العقلية الآلية من صفات الرأسمالية فقط. فقد وصف لينين الدولة بأنها «ليست سوى آلة يستخدمها الرأسماليون لاخضاع العمال واضطهادهم». وتحدث تروتسكي عن «العجلات واللوالب الآلية التي تخدم الطبقة الاجتماعية البرجوازية». ثم مضى إلى وصف وظيفة الحزب الثوري بتعابير الآلة، ووصفه بأنه «جهاز قوي». وأشار بأن هذا الجهاز هو «بحد ذاته ساكن مهما كانت آليته... فحركة الجماهير ستغلب... عطالته الميتة، لهذا.. يجب ان تغلب قوة البخار الحية الآلة قبل أن تكون قادرة على اطلاق ميكانيكيتها الحركية».

ليس مفاجئاً إذن أن هؤلاء المفكرين الثوريين، المشبعين بملك العقلية الآلية، قد استنبطوا مؤسسات اجتماعية، تشترك في العديد من خصائصها بالآلات الصناعية الأولى.

عدة المنتخب:

كانت البنى التي أطلقها المفكرون مقامة على أساس الفكرة الأولية من التمثيل الشعبي. واستفادوا، في كل بلد من البلدان الصناعية من أجزاء قياسية معينة. وكانت المكونات هي حصيلة ما يسمى تهكماً بعدة المنتخَب الشاملة. وهذه المكونات هي:

1 ـ الافراد أصحاب التصويت.
2 ـ أحزاب لجمع الاصوات.
3 ـ المرشحون الذين يتحولون بعد كسب الاصوات إلى ممثلين للمصوتين.
4 ـ المشرعون (كالبرلمانات، والمجالس التشريعية، والكونجرس، والبندشتاغ)، الذين يرسمون القوانين بعد انتخابهم.
5 ـ المنفذون (كالرؤساء، ورؤساء الوزارة، وأمناء الأحزاب)، الذين يضعون سياسة تنفيذ القوانين.

وتباينت أجزاء هذه العدة من مكان لآخر. ففي بعض الدول يحق لكل فرد

بلغ سن الحادية والعشرين بأن يمارس حق الاقتراع. وفي دول أخرى لا يحق الاقتراع إلا للسكان البيض، والذكور منهم. أما في بلد آخر فلا تعدو العملية كلها سوى واجهة للسيطرة يتحكم المخرج بها. ونجد حزبين في تلك الدولة، وعدة اخراب في أخرى، وفي دولة أخرى لا يوجد سوى حزب واحد. بالتالي، فإن النمط التاريخي واضح، ومهما عدلت أجزاء العدة أو شوِّهت، فقد استخدمت في بناء الآلية السياسية الرسمية في البلاد الصناعية.

ورغم هجوم الفكر الشيوعي باستمرار على «الديمقراطية البرجوازية» و«البرلماناتية» Parliamentarianism لكونها أقنعة للامتياز، تحولها الطبقة الرأسمالية لخدمة أغراضها الخاصة، فقد نصبت جميع الدول الصناعية الاشتراكية نفس هذه الآلات التمثيلية قدر ما استطاعت. وقد اعتمدت على «المؤسسات التمثيلية الاشتراكية» حتى حين ظهور «الدمقراطية المباشرة» في فترة ما بعد التمثيل.

وفي دراسة لهذه المؤسسات، كتب المفكر الشيوعي الهنغاري «أوتوبيهاري» Bihari قائلاً: «تتمثل إرادة الشعب العامل في عملية الانتخاب في احيائها للأعضاء العضوية الحكومية من خلال التصويت». أما ف. ج. أفاناسييف، مدير تحرير صحيفة «البرافدا»، فقد عرّف «المركزية الديمقراطية» في كتابه «الإدارة العلمية للمجتمع» بأنها «السلطة العليا للشعب العام... وانتخاب الأعضاء الحاكمين والقادة ومسؤولياتهم أمام الشعب».

وكلما كان المصنع يرمز للمجال التقني الصناعي، فقد أصبحت الحكومة التمثيلية (مهما كانت مشوهة) الرمز الأساسي «الأعلى» في كل أمة «متقدمة». واندفعت بعض الأمم اللاصناعية، بدافع من التقليد الأعمى وبضغط من الاستعمار، إلى تبني الآلية الرسمية بذاتها، واستخدمت العدة الانتخابية الشاملة نفسها.

مصنع القانون العالمي:

لم تكن «آلات الديمقراطية» هذه حصراً بالمستوى القومي فقط. فقد تم

تركيبها على مستوى الدولة والأقاليم، والمستوى المحلي أيضاً. وطالت حتى مجالس البلدة أو القرى. وحالياً، يوجد في الولايات المتحدة وحدها 500 ألف موظف رسمي منتخب وكذلك 25869 وحدة حكومية محلية في المناطق المتروبوليتانية. وتصخب هذه الآلات التمثيلية بالآلاف في المناطق اللاعاصمية، وبعشرات الآلاف في مناطق العالم الأخرى. وترى المرشحون في الكانتونات السويسرية والدوائر الفرنسية والمقاطعات البريطانية والأقاليم الكندية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي، وفي سنغافورة وحيفا واوزاكا واوسلو، يتراكضون نحو المناصب، وبقدرة قادر يتحولون إلى «ممثلين».

ويمكننا القول بإنه أكثر من مئة ألف من هذه الآلات تقوم بصنع القوانين والمراسيم والأنظمة والقواعد في بلاد الموجة الثانية وحدها.(*)

كما أن كل كائن بشري وكل صوت كان نظرياً وحدة أساسية متميزة، كذلك اعتبرت هذه الوحدات السياسية (القومية والاقليمية والمحلية)، وحدات أساسية متميزة. وكل منها يمتلك نطاق سلطوي مدروس وحقوق وواجبات معينة. وربطت هذه الوحدات ببعضها، بنظام هرمي، يمتد من سلطة الأمة إلى الدولة إلى المنطقة إلى الإدارة المحلية. ولكن، ما إن نضجت الحركة الصناعية، وتصاعد الدمج الاقتصادي، امتد نفوذ هذه الوحدات السياسية خارج النطاق المضروب حولها، مما أدى إلى ظهور هيئات سياسية أخرى لتستجيب لردود الافعال تلك. وبحلول منتصف القرن العشرين، كانت عشرات الآلاف من السلطات العليا والمستقلة سياسياً بشكل ظاهري ترتبط بعضها ببعض على نطاق عالمي من خلال الدوائر الاقتصادية ووسائل التنقل المتطورة، وعملت الهجرة ووسائل الاتصال على تنشيط واستثارة هذه السلطات وتفاعلها مع بعضها.

(*) بغض النظر عن وظيفة الحكومات في ممارسة هذا الدور، فقد أدت الأحزاب السياسية في البلاد الصناعية من أقصاها إلى أقصاها الدور التقليدي في اختيار زعمائها عن طريق التصويت. وحتى الصراعات الزعامية، حتى على مستوى دائرة انتخابية، أو قيادة خلية محلية، كانت تتطلب عادة صيغة انتخابية ما. ويأتي التصديق على الاختيارات من السلطات العليا. لقد أصبحت هذه الطقوس الإنتخابية في العديد من الدول، جزءاً متعايرا للحياة في كل أنواع المنظمات الأخرى، من النقابات والكنائس حتى جماعات الكشافة. لقد أصبح الإقتراع جزءاً من اسلوب الحياة الصناعية.

وبعد أن رأينا شكل هذا المصنع العالمي للقوانين، يتحتم علينا أن نكشف عمن يدير هذا النظام العالمي.

شعائر الطمأنة:

كانت الحكومة التمثيلية ثورة حقيقية على نظم السلطة البدائية الأولى، ونصراً تكنولوجياً أهم بكثير من المحرك البخاري أو الطائرة. فهي قد قضت على الدكتاتورية المتوارثة، فأصبحت السلطة بذلك تعاقباً مرتباً ومنظماً، وساعدت على فتح قنوات التغذية الاسترجاعية Feedback بين القمة والقاعدة في المجتمع، وقدمت المجال اللازم لفرض السلام بين الجماعات المختلفة في المجتمع الواحد.

وكان انتشار الحكومة التمثيلية نصراً تاريخياً للإنسان لأسباب كثيرة، فهي قد ارتبطت بقاعدة الأغلبية، وبعقيدة «رجل واحد، صوت واحد»، مما مكن الفقراء والضعفاء من الإفادة من تكنوقراطيي السلطة الذين يسيرون محركات المجتمع المتداجة. مع ذلك كانت وعودها منذ البداية قصيرة المدى، فهي لم تخضع أبداً لسيطرة الشعب، بغض النظر عن أهدافها وشعاراتها المعلنة. وعجزت في كل مكان من الأمم الصناعية عن تغيير بنية السلطة التحتية. إلا أن هذه الآلية الرسمية للتمثيل أصبحت من أحد الرسائل الرئيسية لعملية الدمج والتدامج، وبذلك تضاعفت وسائل السيطرة عند نخبة المدراء، وحافظت على مكانها في السلطة بدعم من لكل الوسائل.

لذلك أدت عمليات الإنتخاب وظيفة ثقافية قوية لصالح النخب، وعززت من وهم المساواة بدعوتها لحق الاقتراع للجميع. وأصبح التصويت نوعاً من شعائر بث الاطمئنان في قلوب الجماهير. إذ توصي عملية التصويت للناس بأن الخيارات قد وضعت نظائمياً وعقلانياً، وتؤكد لهم رمزياً بأنهم قادرون، نظرياً، على الأقل على فرض سلطتهم وحقهم في عدم انتخاب ما لا يرضونه قائداً لهم.

لقد ثبت في البلاد الرأسمالية والاشتراكية أن شعائر بث الطمأنينة تلك هي أكثر أهمية من نتائج فعلية لانتخابات عديدة.

لقد استخدمت هذه الشعائر الانتخابية، أو شعائر المهزلة كما يحلو للبعض وصفها، في كل مكان رغم أن النخب التي تقوم بعمية التدامج برمجت الآلية السياسية بصورة مختلفة من مكان لآخر، وذلك بسيطرتها على الأحزاب أو معالجة التأهيل التصويتي Voting eligibility. وتوحي حقيقة الانتخابات السوفييتية والأوروبية الشرقية ذات النتائج الروتينية والسحرية (من 90٪ إلى 100٪ من مجموع الأصوات)، أن الحاجة إلى بث الطمأنينة بقيت قوية على الأقل في المجتمعات ذات التخطيط المركزي، كما هي في «العالم الحر». لقد أفرغت الانتخابات البخار المتكاثف في القاعدة.

فضلاً عن ذلك، ورغم جهود المصلحين الديمقراطيين والراديكاليين، فقد حصلت النخب التدامجية على سيطرة دائمة على نظم حكومات التمثيل، ونتيجة لذلك ظهرت نظريات عديدة تفسر السبب، تجاهل بعض منها طبيعة النظام الميكانيكية.

إذا نظرنا إلى النظم السياسية للموجة الثانية، وركزنا على المهندس الصناعي لا العالم السياسي، نفاجأ بحقيقة أساسية غير ملحوظة. يميز المهندس الصناعي عادة بين صنفين مختلفين من الآلية بصورة أساسية: تلك التي تعمل بتقطع، وتعرف بآلة الإنتاج دفعة واحدة Batch-Processing، وتلك التي تعمل بلا انقطاع وتعرف بآلات الدفق المستمر Continoues Flow. ومثال على الأولى مكبس التخريم، إذ يحضر العامل دفعة من الألواح المعدنية ويغذيها للآلة لوحاً لوحاً أو عدة ألواح في زمن واحد ليشكلها بالصورة المطلوبة. وعندما تنتهي الوجبة أو الدفعة تتوقف الآلة عن العمل حتى يجلب لها دفعة أخرى.

ومثال على الثانية مصفاة النفط التي لا تتوقف عن العمل، وتعمل 24 ساعة يومياً طالما أن النفط يتدفق في أنابيبها وقنواتها وغرفها.

وإذا نظرنا إلى مصنع القانون العالمي مع انتخاباته التقطعية نجد أنفسنا أمام آلة الانتاج الدفعية التقليدية. إذ يسمح للشعب أن يختار المرشحين في أوقات مشروطة تتوقف «الآلة الديمقراطية» بعد ذلك عن العمل ثانية. من ناحية أخرى،

نجد مثالاً على آلة الدفق المستمر التي تعمل 24 ساعة يومياً عند منظمات مختلفة ذات مصالح مختلفة وعند جماعات الضغط وبائعي السلطة المتجولين من الشركات والوكالات الحكومية والدوائر والوزراء الذين يحملون المعلومات باستمرار والتي ستؤثر بالتالي على عملية صنع القرار. باختصار، لقد خلقت النخب آلة دفق دائم قوية لتعمل مع (وغالباً ضد) أهداف المعامل الدفعي الديمقراطي. وعندما نرى هاتين الآلتين جنباً إلى جنب، عندها سنفهم كيف مارس مصنع القرار العالمي سلطة الدولة. وطالما أن هذه الآلات تلعب خدمة التمثيل، فللشعب في أفضل الحالات، فرصٌ متقطعة من خلال عملية الاقتراع في التغذية الخلفية للموافقة أو للاعتراض على الحكومة وممارساتها. بالتباين، فإن تكنوقراطيي السلطة يؤثرون على هذه الممارسات باستمرار.

أخيراً، تم بناء أداة فعالة للسيطرة الاجتماعية قامت على نفس مبدأ التمثيل. ان اختيار بعض الأفراد ليمثلوا جماعة من الأفراد أدخل أعضاءً جدداً للنخب، فمثلاً، عندما طالب العمال بحق تنظيم نقابات لهم، سُحقوا وحوكموا بتهمة التآمر أو أوسعتهم الشرطة ضرباً، أو اغتالت بعضهم فرقاً وشراذم مستأجرة. فقد كانوا طفيليين غير ممثلين أو ممثلين بصورة غير وافية في النظام. وعندما تأسست النقابات، سبب هذا بروز جماعة جديدة من المتدامجين، مؤسسة العمال - التي يقوم اعضاؤها بالتوسط، لا تمثيل، بين العمال وبين النخب في العمل أو الحكومة. وبذلك أصبح أشهر النقابيين في العالم كجورج مينيس Meanys وجورج سيجويه Ségues من الأعضاء الرئيسيين في النخب التدامجية. ولم يكن القادة النقابيون في الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية سوى من تكنوقراطيي السلطة.

لقد كانت حكومة التمثيل باختصار - والتي تعلمنا أن ندعوها بالحكومة الديمقراطية - تكنولوجية صناعية لتأكيد اللامساواة، لقد كانت التمثيل الزائف بحد ذاته.

فإذا كانت بنى الموجة الثانية السياسية غير صالحة لهذا الزمن وغير قادرة على استيعاب العقد الحالية، فجزء من هذه المشكلة، كما سنرى، يكمن في مؤسسة حاسمة للموجة الثانية وهي: الدولة القومية.

الفصل السابع

جنون أمم

جزيرة أباكو جزء من أرخبيل البهاماس المقابل لشواطىء فلوريدا ويبلغ عدد سكانها 6500 نسمة. وقبل عدة سنوات وجدت مجموعة من رجال الأعمال الأمريكيين وتجار الأسلحة والايديولوجيين ومعهم عميل مخابرات أسود وعضو من مجلس اللوردات البريطاني، بأن الوقت قد حان لتعلن أباكو استقلالها. وكانت خطتهم تقوم على اقناع الجزيرة بالانفصال عن حكومة البهاماس مقابل منح كل مواطن من الجزيرة هكتاراً من الأرض مجاناً بعد الثورة. (وهذا سيترك أكثر من ربع مليون هكتار من أراضي الجزيرة ليستغلها المستفيدون من وراء ذلك المشروع). وكان الحلم الأكبر تأسيس يوتوبيا لاضرائبية في أباكو سيهاجر إليها رجال الأعمال الأثرياء المرتعدون من قيامة اشتراكية.

ولكن هل يستطيع سكان الجزيرة الـ 6500، بدعم من رجال الأعمال الغريبي الأطوار، أم لا، في تشكيل أمة؟ وإذا كانت سنغافورة بسكانها البالغ عددهم 2,3 مليون نسمة دولة وأمة، فلماذا لا تكون نيويورك بسكانها الثمانية ملايين أمة كذلك؟ ولكنها تحمل في طياتها مغزى هاماً سيتجلى عندما تسحق الموجة الثالثة مؤسسات حضارة الموجة الثانية، حيث الدولة القومية تشكل إحدى تلك المؤسسات.

جياد التبديل:

كانت معظم مناطق العالم قبل وصول الموجة الثانية إلى أوربا خليطا من

القبائل والعشائر والدوقيات والإمارات والممالك ووحدات محلية أخرى، فلم تكن قد اندمجت في صيفة الأمة بعد. ويقول س. ي. فاينر Finer . المختص في العلوم السياسية: «كان الملوك والأمراء يحكمون حتى بالنقط والصغائر، فلم تكن حدودهم محددة، وكانت الحقوق المدنية مشوشة، ولم يكن قد تم وضع المعايير الخاصة لسلطة الدولة بعد» ويقول فاينر بأن السلطة كانت في قرية ما تبلغ إلى حد جمع المكوس وحسب، وفي أخرى إلى جبي الضرائب من الفلاحين. وفي مكان آخر إلى تعيين رئيس لدير الرهبان. وكان الفرد ذو الأملاك يتحالف مع الأسياد الآخرين في الغالب. وحتى أعظم الأباطرة كان يحكم خليطاً من مجتمعات صغيرة محكومة محلياً. ولم تكن السيطرة السياسية قد توحدت بعد، واختصر ڤولتير كل هذا بقوله؛ «عندما أسافر عبر الأراضي الأوربية كان علي أن أغير من التزامي بالقوانين من مكان لآخر كما أغير جيادي». هذه الملاحظة الساخرة تعكس مستوى المواصلات البدائية التي كانت تؤثر على سيطرة وتأثير الحاكم. فكلما كان الحاكم قريباً من مناطق نفوذه، كلما كان تأثيره أقوى من المناطق البعيدة عن العاصمة. لقد كان الدمج الاقتصادي مستحيلاً بدون الدمج السياسي. فبدون ذلك ما كان لتقنيات الموجة الثانية الباهظة أن تستهلك ديونها لو حصرت نشاطها في السوق المحلية التي كان لا بد أن تندمج في سوق قومية واحدة لتجني الأرباح وتقضي على التباينات في القوانين والضرائب وأنظمة العمل والعملات الموجودة في كل مكان. كان ذلك الدمج يعني أيضاً تقسيم العمل القومي وايجاد أسواق قومية للاستيعاب ورؤوس الأموال، وتطلب هذا دمجاً سياسياً قومياً أيضاً. لقد قاد نمو الوحدات الاقتصادية للموجة الثانية إلى قيام الوحدة السياسية.

ما إن بدأت مجتمعات الموجة الثانية ببناء الاقتصاد القومي، حتى اتضح التحول الجوهري في الوعي العام. فقد كان الانتاج المحلي الضيق المدى قد أفرز مجموعة عالية التمركز الإقليمي اهتمت بالتعامل مع الجوار والقرى القريبة. ولم يكن سوى لبضع من النبلاء والقساوسة والتجار والفنانين والعلماء والمرتزقة، مصالح تمتد وراء حدود القرية أو المدينة. إلا أن تقنيات الموجة الثانية، المعتمدة على البخار والفحم والكهرباء، أقحمت الناس في عالم المغامرات التجارية، إذ

مكنت منتج الملابس في فرانكفورت والساعات في جنيف والأقمشة في مانشستر، أن ينتج كل منهم وحدات سلعية تفوق حاجة السوق المحلية. هذا قاد إلى طلب المزيد من المواد الخام من الخارج واتسعت الآفاق النفسية بالتدريج، وأدى ظهور وسائل الاعلام الجماهيري إلى زيادة كم المعلومات القادمة من الاصقاع البعيدة، فتلاشت تحت هذه الضغوط الجديدة النزعة الاقليمية العتيدة، واستثارت الوعي القومي عند الناس.

بعد الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية، وما تلاهما خلال القرن التاسع عشر، انتشر جنون الأممية عبر الجزء الصناعي من العالم. فتجمع ألمانيا التي كانت مجزأة إلى 150 دويلة متصارعة في سوق قومية واحدة das Vaterland واتحدت إيطاليا المجزأة إلى دويلات صغيرة يتولى حكمها السافويون والفاتيكان والنمسا والاسبان. ورفع الشعراء من شأن الروح القومية، أما المؤرخون فقد اكتشفوا أبطالاً وأدباً وفلكلوراً يعيد اللحمة القومية إلى الشعوب المجزأة؛ كل ذلك كان من تدبير الحركة الصناعية التي احتاجت إلى النظرية القومية لصالحها فحاجة الحركة الصناعية للتدامج والتكامل يكشف لنا معنى الدولة القومية إن الأمة ليست «اتحاداً روحياً» على حد تعبير شبنغلر، أو «ذخائر عقلية» أو «روحاً اجتماعية». وهي ليست «تراثاً غنياً من الذكريات» كما قال رينان، أو «صورة مشتركة للمستقبل» كما أصر اورتيغا مع ذلك.

إن الأمة الحديثة ظاهرة من مظاهر الموجة الثانية. انها سلطة سياسية مدمجة، منصهرة واقتصاد موحَّد وواحد. فلا تقوم أمة على مجموعة من النظم الاقتصادية الاقليمية ذات الاكتفاء الذاتي، وكذلك ليس كل نظام سياسي متحد هو أمة حديثة إذا أقيم على خليط سائب من النظم الاقتصادية المحلية. فالتحام العاملين واتحادهما هو الذي كون الأمة الحديثة. لقد كانت الثورات القومية التي أشعلت الثورة الصناعية فتيلها في الولايات المتحد: وفرنسا وألمانيا وبقية أرجاء أوربا، احدى الجهود الرامية إلى توحيد مستوى الدمج السياسي مع المستوى المتصاعد للدمج الاقتصادي والذي رافق الموجة الثانية. فلم يكن الشعر أو

التأثيرات الصوفية هي التي قسّمت العالم إلى وحدات قومية متميزة، بل كانت تلك الجهود المستورة.

المسمار الذهبي:

كانت كل حكومة تسعى إلى توسيع سوقها وسلطتها السياسية تصطدم بالحدود الخارجية المتمثلة بالاختلافات اللغوية والحواجز الثقافية والاجتماعية والجغرافية والاستراتيجية، وكذلك النقل المتوفر والاتصالات وموارد الطاقة والانتاجية وتقنياتها. كل ذلك وضع الحدود التي ترسم مدى امكانية حكم كل منطقة ببنية سياسية واحدة، واخضاع تعقيدات الاجراءات وضوابط الميزانية وتقنيات الادارة لتحقيق الدمج السياسي. وضمن هذه الحدود تعاونت نخب الدمج الاقتصادي مع السياسيين من أجل التوسع. فتوسع السوق الاقتصادية يضاعف من ثرواتهم ويقوي من نفوذهم وسلطاتهم. وعندما وصلت خطوط التوسع إلى أقصاها، كان لا بد من اختراق حدود الأمم المجاورة، واستخدمت نخب الدمج لهذا الاختراق تقنية متقدمة جداً في عصرهم، تضاهي الآن «السباق إلى الفضاء»، تلك التقنية كانت الخطوط الحديدية.

أسس أول خط حديدي سنة 1825 وكان قد ربط بين «ستوكتون» و«دار لنغتون» في بريطانيا. وفي أيار/مايو 1835 ربطت بروكسل بمدينة مالينيه، وفي أيلول/ سبتمبر نفس العام دشن خط نورمبرغ - فورث في باڤاريا، ثم باريس وسان جيرمان. في ابريل/ نيسان سنة 1838 ربطت تساركو بخط حديدي مع سان بطرسبرغ في روسيا القيصرية. وفي خلال ثلاثة عقود كانت الشبكات الحديدية تربط المدن والدول مع بعضها.

يقول المؤرخ الفرنسي شارل مورازيه Morazé: «بقدوم السكك الحديدية، تم دمج البلاد التي كانت موحدة تقريباً عام 1830 بشكل نهائي... لقد أصبح الأمر وكأن كل أمة تتسارع لإعلان حقها في الوجود ببناء الخطوط الحديدية تشد

بها أطرافها حتى يتم الاعتراف بها كأمة. وقد حدد نظام النقل هذا من الحدود السياسية في أوربا لأكثر من قرن».

وفي الولايات المتحدة منحت الحكومة أراضي شاسعة لشركات النقل الحديدي الخاصة، ويقول المؤرخ بروس مازليش Maslish أن هذا يعود لاعتقاد الحكومة بأن «الطرق عبر القارية سوف تقوي من روابط الاتحاد بين الشواطىء الأطلسية والباسيفكية». لقد فتح تدشين أول خط حديدي عبر قاري في الولايات المتحدة عدة أفاق أهمها السوق القومية الحقيقية المدمجة بالمقياس القاري. وكذلك وسع من السيطرة الحقيقية للحكومة القومية بعد ان كانت سيطرة اسمية، واستطاعت واشنطن أن تسيّر قواتها عبر القارة بسرعة لتعزيز سلطتها.

وبعد، لم تنته حملة الدمج التي رأيناها عند حدود الدولة القومية، إذ كان لا بد للحضارة الصناعية أن تتغذى من الخارج، ولم تكن لتحيا إذا لم توحد العالم في نظام مالي، وتسيطر على هذا النظام لمصلحتها الخاصة. أن أي فهم واستيعاب للعالم الذي ستتخلفه الموجة الثالثة يعتمد على الكيفية التي مارست الحضارة الصناعية تلك السيطرة.

الفصل الثامن

الحملة الاستعمارية

لا تكبر حضارة بدون صراعات وحروب. إذ سرعان ما شنت حضارة الموجة الثانية هجوماً مكثفاً على عالم الموجة الأولى وانتصرت وفرضت ارادتها على البلايين من البشر. وقبل زمن طويل من قدوم الموجة الثانية أي منذ القرن السادس عشر فصاعداً، بدأ الأوربيون بتشكيل امبراطوريات استعمارية واسعة. فانتشر عبر الكرة الأرضية القساوسة والفاتحون الاسبان، والصيادون الفرنسيون والمغامرون من الانجليز والهولنديين والبرتغاليين والطليان. فاستعبدوا أو قضوا على شعوب بأكملها، وسيطروا على أراض واسعة، وبعثوا بالاتاوات إلى ملوكهم في أوطانهم. كل هذا كان تافهاً بالمقارنة بما سيأتي.

هذه الثروات التي أتت من المغامرات الأولى والفتوحات، كانت غنائم شخصية في البلد الذي ارسلت إليه. لقد مولت الحروب والثروات الفردية ـ القصور الشتوية. والمواكب الزاهية، وحياة لهو عاطلة عن العمل للبلاط. وهي لم تؤثر أبداً على الاقتصاد الذي كان ما يزال يعتمد على الاكتفاء الذاتي في البلد المستعمر. خارج النظام المالي واقتصاد السوق، لم يكن للاقنان والذين يعملون في الأراضي الحارقة في اسبانيا أو في المروج الضبابية الانجليزية، واللذين بالكاد يكسبون عيشهم، أية زيادة انتاجية لتصدر إلى الخارج، إذ كانوا ينتجون للاستهلاك المحلي فقط. ولم يعتمدوا أبداً على المواد الخام المسروقة أو المشتراة من الخارج. فبالنسبة لهم، استمرت الحياة بطريقة أو بأخرى. أما ثمار فتح ما وراء البحار فقد زادت من غنى الطبقة الحاكمة والمدن واستبعدت الناس العاديين

والفلاحين. ولهذا كانت الحملة الاستعمارية للموجة الأولى ما تزال فارغة المعنى، فلم تكن قد اندمجت بالاقتصاد بعد.

الموجة الثانية حولت هذه السرقات الصغيرة والضيقة المدى نسبياً إلى مشروع كبير. لقد حولت الإمبريالية التافهة إلى امبريالية ضخمة. هذه الامبريالية الجديدة لم تهدف إلى جلب شحنات من الذهب والزمرد والبهارات والحرائر. هذه الامبريالية جلبت معها سفناً وأساطيل محملة بالنترات والقطن وزيت النخيل والقصدير والمطاط والبوكسيت والتنجستين. وحفرت المناجم المنتجة للنحاس في الكونغو وزرعت آلات التنقيب عن البترول في شبه الجزيرة العربية. وهي التي ابتلعت المواد الخام من المستعمرات وصنعتها ثم صدرتها إلى المستعمرات ذاتها بربح فاحش. باختصار، لم تعد هذه الامبريالية محيطية بل متداخلة مع البنية الاقتصادية الأساسية للأمة الصناعية، اعتمد عليها ملايين العمال العاديون في الأعمال والوظائف.

واحتاجت أوربا إلى كميات متزايدة من الأغذية أيضاً. إذ أن تحول أمم الموجة الثانية إلى التصنيع، وبالتالي تخلي الفلاحين عن أراضيهم للعمل في المصانع، أرغم هذه الأمم على استيراد معظم حاجاتها الغذائية من الخارج كلحوم الابقار والاغنام والحبوب والقهوة والشاي والسكر من الهند والصين وأفريقيا وأمريكا الوسطى. وزادت كميات الانتاج بصورة هائلة فاحتاجت النخب الصناعية إلى أسواق جديدة لتصريف السلع ولزيادة الاستثمار. وكان السياسيون الأوربيون في القرن التاسع عشر، وخاصة في الثمانينات والتسعينات منه، صريحين حتى الوقاحة في اعلان أهدافهم. فالسياسي البريطاني جوزيف تشامبرلاين قال بأن «الامبراطورية هي التجارة». أما رئيس الوزراء الفرنسي جوليه ڤيري فقد كان أكثر صراحة: فما تحتاجه فرنسا هو «المنافذ من أجل صناعاتنا وتوريداتنا ورؤوس أموالنا». وكان القادة الأوربيون يتخوفون دائماً من توقف التوسع الاستعماري حيث ستسود البطالة ولا يستبعد من قيام ثورات مسلحة ضدهم. اذن، فإن جذور الحملة الاستعمارية كانت أكثر من اقتصادية. فقد لعبت الاعتبارات الاستراتيجية والحماسة الدينية والمثاليات والمغامرة دورها في قيادة هذه الحملات،

ناهيك عن النزعة العرقية التي تزعم تفوق الأوربي على العالمين. حتى أن البعض اعتبر الفتح الاستعماري بمثابة مسؤولية مقدسة أمر الله بها. ويوجز تعبير كبلينج Kipling «واجب الرجل الأبيض»، الحماسة التبشيرية الأوربية لنشر المسيحية و«الحضارة»، أي حضارة الموجة الثانية، إذا اعتبر المستعمرون حضارة الموجة الأولى، متخلفة وبدائية.

وكان الفلاحون بالنسبة لهم، وخاصة إذا كانوا داكني البشرة، أولاداً، و«مخادعين وغير أمناء». وهم «غير قابلين للتغيير» و«لا يقدرون الحياة». هذه المواقف يسرت لقوى الموجة الثانية سبل تبرير القضاء على من يقف في وجه المد الحضاري.

في «التاريخ الاجتماعي للمدفع الرشاش» يظهر جون ايليس Ellis كيف استخدم هذا السلاح. الذي استكمل في القرن التاسع عشر، بصورة نظامية ضد السكان «الأصليين». وليس ضد الأوربيين البيض، فهذا لم يكن من الشيم الأخلاقية!.

لقد اعتبر المستعمرون أن القتل فناً من فنون الصيد وليس من فنون الحرب، فطبقت نتيجة لذلك مقاييس جديدة، ويقول ايليس «لقد اعتبر حصد أرواح شعب الماتابيل أو الدراويش أو التبتيين عملية قتل من النوع الخطير أكثر منها عملية عسكرية حقيقية». وعرضت هذه التكنولوجيا المتقدمة بتأثير مقرف في أم درمان المقابلة للخرطوم في الطرف الآخر من النيل سنة 1898 عندما هزمت القوات البريطانية، المجهزة بستة مدافع رشاشة من طراز «ماكسيم»، المحاربين السودانيين الدراويش بقيادة زعيمهم المهدي. وقد قال شاهد عيان: «لقد كان آخر أيام الحركة المهدية وأعظمها... فهي لم تكن معركة، بل اعداماً». في تلك المعركة قتل 28 بريطانياً و11 ألفاً من السودانيين، أي نسبة 292 سوداني لكل بريطاني قتيل. ويقول ايليس: «أصبح ذلك مثالاً آخراً لانتصار الروح البريطانية، ولتفوق الرجل الأبيض».

ووراء المواقف العنصرية والدينية وتبريرات أخرى لتوسع الانجليز

والفرنسيين والهولنديين والألمان وغيرهم في العالم، برزت حقيقة واحدة. هذه الحقيقة هي أن حضارة الموجة الثانية ما كانت لتستمر في وجودها في عزلة عن العالم بأسرة. إذ كانت تتطلب باستمرار الموارد الرخيصة من الخارج. واحتاجت، فضلاً عن ذلك، إلى سوق تداجية عالمية تصرف من خلالها ما تنتجه من هذه الموارد.

المنافسة الناقصة:

كان الاندفاع إلى خلق السوق العالمية المتكاملة قد عبر عنه «ديفيد ريكاردو» أفضل تعبير بقوله أن تقسيم العمل يجب أن يطبق على الأمم كما طبق أصلاً على عمال المصانع. وأشار في مقال شهير له أن تخصص البريطانيين بصناعة النسيج والبرتغاليين بصناعة النبيذ قد وفر لكل منهما ربحاً مادياً وافراً، وحسن من نوعية انتاجها فكان «تقسيم العمل الدولي» عاملاً للربح لكل بلد يقوم بأدوار تخصصية.

وكرس هذا الاعتقاد حتى أصبح عقيدة سائدة منذ أجيال حتى اليوم، رغم عدم وضوح معانيه الضمنية. في أي نظام اقتصادي، يؤدي تقسيم العمل إلى خلق حاجة قوية للتدامج وإلى بروز التحية المتدامجة المستفيدة. بالتالي، فإن تقسيم العمل الدولي يتطلب تدامجاً على المستوى العالمي، ثم إلى نشوء نخبة عالمية تتمثل في مجموعة صغيرة من دول الموجة الثانية التي اتخذت ادواراً معينة لأغراض عملية، تهيمن من خلالها على اجزاء واسعة من العالم.

ويمكن قياس هذه الحملة لايجاد السوق العالمية، بالنمو الكبير للتجارة العالمية منذ عبرت الموجة الثانية أرجاء أوربا. فقد قدر أنه بين الأعوام 1750 حتى 1914 تضاعفت التجارة العالمية أكثر من خمسين مرة، فقفزت من مستوى 700 مليون دولار حتى 40 بليون دولار تقريباً. فإذا كان ريكاردو مصيباً، فإن مكاسب هذه التجارة الدولية تراكمت تقريباً عند كل الاطراف. وفي الواقع كان المبدأ القائل بأن التخصص سيفيد الجميع قد أقيم على وهم المنافسة العادلة. وافترضت النظرية أن الاستغلال الفعال والكامل سيكون للعمل وللمصادر، وأن الصفقات

والمعاملات لن تلوثها تهديدات سياسية أو عسكرية، وسيتم العدل والنزاهة في اعطاء فرص متساوية للمساومين. باختصار، لم تغفل النظرية شيئاً، اللهم إلا واقع الحياة.

فقد كانت المفاوضات بين تجار الموجة الثانية وشعوب الموجة الأولى حول السكر والنحاس والكاكاو ومواد أخرى تتصف دائماً بأنها منكفئة. إذ يجلس في طرف الأوربي الداهية ومعه الأموال أو التجار الأمريكيون الذين تدعمهم شركات ضخمة وشبكات مصرفية واسعة وتكنولوجيا متقدمة قوية وحكومات قومية جبارة. وفي الطرف الآخر قد تجد سيداً محلياً، أو زعيم قبيلة عرف النظام النقدي حديثاً، لا يعرف من الاقتصاد إلى ما تمارسه الجماعة من زراعة بسيطة أو صناعات حرفية ريفية، فالطرف الأول عميل من عملاء حضارة أجنبية مندفعة، متقدمة ميكانيكياً، مقتنعة بتفوقها، ومستعدة لاستخدام المدافع الرشاشة لتثبت ذلك. أما الطرف الثاني فليسوا إلا ممثلي قبائل ما قبل القومية، أو ممثلي إمارات صغيرة مسلحة بالنبل والرماح.

كان الغربيون يبتزون الحكام المحليين أو المقاولين، ويتلقون منهم الرشاوى والمكاسب الشخصية مقابل ارهاق قوى العمل المحلية، واخماد المقاومة، أو لإعادة صياغة القوانين المحلية بشكل يتلاءم ومصلحة الدخلاء. وما أن تقوم قوة استعمارية بغزو احدى المستعمرات، حتى تبادر إلى وضع أسعار تفضيلية لرجال أعمالها، وتزرع الحواجز أمام تجار من دول منافسة لها يعرضون أسعاراً أعلى. في ظل هذه الظروف، لم يكن مفاجئاً أن يحصل العالم الصناعي على المواد الخام أو موارد الطاقة بأسعار أقل من أسعار السوق العادلة. ناهيك عن تخفيض الأسعار غالباً لمصلحة المشتري تحت مبدأ ما يسمى «قانون العرض الأول». كان هذا النهب ناتجاً عن قناعة المستعمرين بأن الافريقيين ليسوا بحاجة إلى معدن الكروم، وأن العرب لن يستفيدوا من الذهب الأسود الكامن تحت رمال صحاريهم. وحيث إنه لا يوجد تاريخ سابق لتجارة سلعة ما، كان السعر المعروض في الصفقة الأولى حاسماً. ونادراً ما كان يوضع هذا السعر على أساس عوامل اقتصادية مثل التكلفة والربح والمنافسة، **فالقوة العسكرية والسياسية كانت تحدد ذلك، وكذلك غياب**

المنافسة. وكان أي سعر مقبولاً للسيد أو زعيم القبيلة الذي يعتبر مواردة المحلية عديمة القيمة، ويجد نفسه مواجهاً بفوج من العسكر المسلحين بالبنادق.

إن وضع سعر السلعة الأولي، وبأدنى مستوى ممكن، كان ينزل كافة الأسعار اللاحقة. وما إن تسحق هذه المادة الأولية إلى الأمم الصناعية وتدمج في سلع جاهزة، حتى كان السعر الأولي المنخفض يجمد في مستواه(*).

وأخيراً، عندما صار لكل سلعة سعر عالمي استفادت الأمم الصناعية من حقيقة أن السعر الأولي كان وضع على مستوى منخفض «تنافسي». إذن ولأسباب مختلفة، ورغم الكلام الاستعماري الكثير عن فضائل التجارة الحرة، ربحت الأمم الصناعية كثيراً مما كان يدعي بتعبير دبلوماسي «بالمنافسة الناقصة» وإذا أزحنا كلمات ريكاردو جانباً، فإن أرباح هذه التجارة المتوسعة لم تكن حتى لتقتسم؛ فهذه الأرباح تدفقت بصورة رئيسية من عالم الموجة الأولى ليستفيد عالم الموجة الثانية منها.

مزرعة المرجرين:

عملت القوى الصناعية جاهدة من أجل توسيع ودمج السوق العالمية ليتسنى تيسير ذلك التدفق الحيوي، وعندما عبرت التجارة الحدود القومية، أصبحت كل سوق قومية جزءاً من مجموعة أكبر من الأسواق المترابطة القطرية أو القارية، وفيما بعد، جزءاً عن نظام تجاري واحد تصوره النخب التداجية التي سيرت حضارة الموجة الثانية. ونسجت شبكته نقدية واحدة حول العالم، وعمدت كذلك إلى اجراء تحولات جذرية في الحياة الاجتماعية للشعوب اللا صناعية في

(*) مثال: افرض أن الشركة (آ) ابتاعت مادة خام من «كولونيا» بسعر دولارين للباوند الواحد ثم استخدمتها لصناعة سلعة بسعر دولارين للوحدة. ان أية شركة أخرى تسعى لدخول سوق السلع ستستخدم كل وسيلة ممكنة ليحافظ سعر مادتها الخام على مستواه أو أدنى من مستواه من سعر الشركة (آ). وفي حالة عدم وجود تقنية أفضل، لن تستطيع هذه الشركة أن تتحمل دفع سعر أعلى ثمن مادتها الخام وان تظل سلعتها تباع بسعر منافس. لذا، أصبح السعر «الأولي» للمادة الخام قاعدة كل المفاوضات التالية، حتى ولو عقد تحت ظلال السلاح.

العالم، معتبرة مـواردها ملكـاً خاصـاً لها لـلاستغلال. انغمست هـذه الشعوب، شاءت أم أبت، في نظام التجارة العالمي، واجبرت على المتاجرة وإما الهلاك، بعد أن بقيت تعتمد لآلاف السنين على الاكتفاء الـذاتي في انتاج حـاجاتها الغذائيـة. وفجأة، ارتبطت مقـاييس الحياة للشعـوب في بوليفيـا والملاوي وغـيرهما بمتـطلبات النظم الاقتصادية الصناعية البعيدة جداً عنا عندما نشأت مناجم القصدير ومـزارع المطاط لتطعم المعدة الصناعية النهمة، وتتجلى أمامنـا سلعة «المـرجرين» أو السمن النباتي المستخدمة في المنازل، كحالة مثيرة في هذا السياق.

كـان المـرجـرين يصنع في أوربـا من مـواد محليـة، حتى زادت الحـاجـة الاستهلاكية لهذه المادة، ولم تعد تلك المواد تفي لحاجة الانتاج. وفي سنة 1907، اكتشف الباحثون امكانية صنع المرجرين من جوزة الهنـد وزيت النخيل، فكـانت نتيجة هذا الاكتشـاف الأوربي ثورة في اسلوب معيشـة شعوب أفـريقيا الغربية. يقول ماجنوس بايك الرئيس السابق للمعهد البريطاني لعلوم وتكنولوجيـا الغذاء: «كانت الأرض في المناطق الرئيسية الواقعة غرب افريقيـا حيث كان زيت النخيـل المحصول التقليدي تعتبر مشاعاً للجميع. وكان أعراف وقوانين معقدة تحكم كيفية استغـلال أشجار النخيـل، فكان الـرجل الـذي زرع شجرة ينـاط به استغـلالها ورعايتها طوال حياته. وفي اماكن اخرى، سنت للمرأة حقوق خاصة تتعلق بتلك الشجرة. وعندما أتى التاجر الغربي الذي نظم الانتاج الواسع لزيت النخيـل بغية استخدامه لصناعة المرجزين كمادة غذائية «ملائمة» للمستهلك الصناعي في أوربـا وأمريكا، فقد دمر بذلك النظام الاجتماعي المعقد للأفـريكان الـلاصناعيـين». إذ أنشـأت المزراع الضخمـة في الكونغـو البلجيكي ونيجيريـا والكامـيرون وشـاطىء الذهب، فحصل الغرب على المـرجرين. وأصبـح الأفريقيـون شبه عبيـد في تلك المزارع الضخمة.

والمطاط مثال آخر. ففي فجر هذا القرن، أدت صنـاعة السيـارات المنتشرة الى زيادة الطلب على المطاط لصنـاعة العجلات وبعض الأجزاء الـداخلية، فقـام التجار باستعباد الهنود الأمازونيين من أجل إنتاجه.

وقد قال كيزمنت، القنصل البريطاني في ريودي جانيرو: «أدى إنتاج أربعة آلاف طن من المطاط في بوتوماي بين الأعوام 1900و1911 إلى وفاة أكثر من ثلاثين ألف هندي».

قد يقال بأن هذه حالات «مفرطة ومتطرفة»، لم تكن صورة نموذجية للحركة الاستعمارية. ولعله ليس من الانصاف تصوير مجتمعات ما قبل الاستعمار تصويراً رومانسياً، ووضع اللوم كلياً على الاستعمار لما آلت اليه حالة الشعوب اللاصناعية اليوم من الفقر. فالمناخ السائد والفساد المحلي والطغيان والجهل وعقدة التفوق الأجنبي كلها عوامل متضافرة. وقبل وصول الأوربيين كان هنالك بؤس واضطهاد وظلم. مع ذلك، انقادت شعوب الموجة الأولى وراء التبعية الاقتصادية لسوق يعجزون عن التأثير عليها بعد أن تمزق نظام الاكتفاء الذاتي لديها، وأعيد تنظيم بناها الاجتماعية لتتماشى والأدوار الانتاجية التي أجبرهم الاستعمار على ممارستها. وغالباً ما كانت زعامات تلك الشعوب تتلقى الرشاوى والمكتسبات، وانحطت ثقافاتها، وطمست لغاتها القومية. فضلاً عن ذلك، عملت القوى الامبريالية على نشر وعي عميق من الدونية السيكولوجية للشعوب التي تحتلها؛ هذه الدونية التي ما تزال حتى اليوم عائقاً أمام التطور الاقتصادي والاجتماعي.

لقد جنت الحركة الاستعمارية من وراء توسعها أرباحاً وفوائد عظيمة، ويقول المؤرخ الاقتصادي وليام وودرف Woodruff: «كان استغلال تلك المناطق مع التجارة المتنامية هو ما أعطى الأسرة الأوربية ثروات لم يكن يتصور أحد مداها». وكانت الحاجة إلى المصادر من أسس التركيبة الاقتصادية للموجة الثانية. فأصبح لازماً زج الامبريالية العسكرية في حملات التوسع في العالم. في عام 1492 . عندما نزل كولومبوس أول مرة إلى العالم الجديد، كان الأوربيون يسيطرون على 9٪ من العالم فقط، وفي عام 1801 أصبحوا يحكمون ثلثه، وثلثيه عام 1880، وبحلول عام 1935، كان الأوربيون يسيطرون سياسياً على 85٪ من سطح الكرة الأرضية، وعلى 70٪ من سكان العالم.

فقسم العالم بذلك، كما قسم مجتمع الموجة الثانية من قبل، إلى دامج ومدموج.

الدمج الأميركي:

لم يكن كل الدامجين متساوين، ولذلك شنت أمم الموجة الثانية معارك دموية متصاعدة بين بعضها البعض للسيطرة على النظام الاقتصادي العالمي الفاشن. ففي الحرب العالمية الأولى تحدت الصناعة الألمانية الجبارة هيمنة الانجليز والفرنسيين. إلا أن الدمار الذي خلفته الحرب، بالإضافة إلى التضخم والكساد اللذين تبعاها، فضلاً عن الثورة الروسية، كل ذلك ساعد على هز السوق الصناعية العالمية.

وأدت كل تلك المضاعفات إلى تباطؤ شديد وعنيف في نسبة النمو للتجارة العالمية، وانخفض الحجم الحقيقي في تجارة السلع الدولية رغم اشتراك دول كثيرة في النظام التجاري.

بنهاية الحرب العالمية الثانية، قبعت أوربة في حطام ودمار كاملين. فتقلصت ألمانيا إلى قوة مهزومة شر هزيمة، وعانى الاتحاد السوفييتي من دمار بشري وطبيعي لا يوصف، وتشتت الصناعة اليابانية. وبذلك وجدت الولايات المتحدة نفسها من بين جميع القوى الصناعية، الوحيدة التي لم تتضرر اقتصادياً. كان الاقتصاد العالمي بين الأعوام 1946ـ1950 في فوضى قائمة. بحيث كانت التجارة العالمية في أدنى مستوى لها منذ عام 1913. فضلاً عن ذلك، بدأت المستعمرات الواحدة تلو الأخرى تطالب بالاستقلال السياسي بعد أن ضربت القوى الأوربية في الحرب ووهنت. وشق القادة الوطنيون المعادون للاستعمار مثل غاندي وهوشه منه وكنياتا الحملات لطرد المستعمر من بلادهم. وكان واضحاً، حتى قبل وقف نيران البنادق، أن الاقتصاد العالمي برمته بحاجة إلى بناء على أسس جديدة بعد الحرب. أخذت أمتان على عاتقهما مهمة تنظيم واعادة دمج نظام الموجة الثانية: الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية.

حتى ذلك الوقت، لعبت الولايات المتحدة دوراً محدوداً في الحملة الاستعمارية الكبيرة. فقد عمل المستوطنون الجدد عند التوسع غرباً على إفناء الأمريكيين الأصليين وحصر ما تبقى منهم في محميات بعيدة. وقلد الأمريكيون في

المكسيك وكوبا وبورتوريكو والفلبين «التكتيك» الاستعماري الذي مارسه البريطانيون والفرنسيون والألمان. وساعدت «سياسة الدولار» التي مارستها أمريكا في أمريكا الوسطى في العقود الأولى من هذا القرن على إقامة شركات مثل «الفواكه المتحدة»، وشركات أخرى، ضمنت لها أسعاراً مخفضة للسكر والموز والقهوة والنحاس وسلع أخرى. مع ذلك، كانت الولايات المتحدة، مقارنة مع الأوربيين، شريكاً صغيراً في الحملة الصليبية الاستعمارية الكبرى.

بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الولايات المتحدة أكبر أمة دائنة في العالم، وامتلكت أكبر تكنولوجية متقدمة، وأكثر البنى السياسية استقراراً. ورأت أمامها فرصة لا تعوض ولا تقاوم لملء السلطة الخاوية التي تركها متنافسون متبعثرون وراءهم عندما أرغموا على الانسحاب من المستعمرات. في عام 1941 بدأت الولايات المتحدة بوضع استراتيجياتها المالية مخططة لإعادة دمج الاقتصاد العالمي لمرحلة ما بعد الحرب، بحيث يكون في صالح الولايات المتحدة دائماً. وعند عقد مؤتمر بريتون وودز Bretton Woods عام 1944 تحت قيادة الولايات المتحدة، وافقت 44 دولة على إقامة بيئتي دمج اساسيتين وهما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

أرغم الصندوق الدول الأعضاء فيه على تثبيت عملاتها على أساس الدولار الأمريكي أو الذهب ـ الذي كانت الولايات المتحدة تمتلك معظمه، إذ بحلول سنة 1948 كان لديها 72٪ من احتياطي الذهب العالمي. وبذلك ثبت الصندوق المؤشرات الرئيسية للعملات العالمية الكبرى.

أما البنك الدولي، الذي أقيم أصلاً لتقديم المساعدات إلى الدول الأوربية المتضررة بالحرب لإعادة بنائها، فقد بدأ تدريجياً بتقديم القروض إلى الدول اللاصناعية أيضاً. وكانت هذه القروض غالباً من أجل انشاء الطرق والموانىء و«مشاريع تحتية» أخرى لتسهيل نقل المواد الأولية وتصدير السلع الزراعية إلى أمم الموجة الثانية.

وسرعان ما أضيف إلى النظام الجديد هذا عنصر آخر: الاتفاقية العامة

للتعريفات الجمركية والتجارة (جات)، GATT. وقد طورت الولايات المتحدة هذه الاتفاقية من أجل مبدأ حرية التجارة، فكان لها أعظم التأثير على الدول الفقيرة والمتخلفة تكنولوجياً حيث عجزت عن حماية صناعاتها الصغيرة. وقد ربطت هذه البنى الثلاث ببعضها، إذ يمتنع البنك الدولي عن منح القروض لأي دولة ترفض الانضمام لصندوق النقد الدولي أو لا تلتزم بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة. هذا النظام جعل دائني الولايات المتحدة يفون بالتزاماتهم من خلال التلاعب بالعملة أو التعريفات، وهذا عزز من حدة التنافس في الصناعة الأمريكية بالأسواق العالمية، ومنح للقوى الصناعية وخاصة الولايات المتحدة تأثيراً قوياً على التخطيط الاقتصادي في العديد من دول الموجة الأولى حتى بعد أن حصلت على استقلالها السياسي. لقد شكلت الوكالات الثلاث المترابطة بنية مندمجة واحدة من التجارة العالمية، ومنذ عام 1944 وحتى بداية السبعينات، سيطرة الولايات المتحدة على هذا النظام وهيمنت.

الإمبريالية الاشتراكية:

كان بروز الاتحاد السوفييتي يتحدى باستمرار القيادة الأمريكية لدول الموجة الثانية، إذ نصب الاتحاد السوفييتي نفسه ومعه ثمان من الدول الاشتراكية صديقاً للشعوب المستعمرة التي تناهض الامبريالية في العالم. في عام 1916، وقبل عام من تسلمه للسلطة. شق «لينين» هجوماً حاداً على الأمم الرأسمالية بسبب سياسيتها الاستعمارية، وأصبح كتابه «الإمبريالية» أكثر الكتب تأثيراً في هذا القرن، وما زال يشكل عقيدة مئات الملايين من الناس في العالم. إلا أن لينين وجد بأن الإمبريالية ظاهرة رأسمالية صرفة، فقد اضطهدت الأمم الرأسمالية أمماً أخرى واستعمرتها ليس نتيجة الاختيار بل نتيجة للضرورة. ويقول ماركس بإن الأرباح في الاقتصاد الرأسمالي ستظهر نزعة انخفاضية حتمية بمرور الزمن، ولهذا استنتج لينين أن الأمم الرأسمالية ستجبر في مراحلها النهائية على السعي وراء «أرباح لا تقارن» في الخارج لتعوض من أرباحها المتدنية في عقر دورها. فالاشتراكية وحسب هي التي ستحرر الشعوب المستعمرة من الاضطهاد والبؤس، لأن الاشتراكية تمتلك ديناميية

داخلية تتطلب الاستغلال الاقتصادي. لكن ما تغاضى لينين عنه هو أن عوامل شبيهة عملت في الأمم الصناعية الإشتراكية لتلك التي قادت الأمم الصناعية الرأسمالية. لقد كانت الأمم الصناعية الاشتراكية أيضاً جزءاً من نظام النقد العالمي، واقتصادها قائم على أساس طلاق الانتاج والاستهلاك، واحتاجت أيضاً إلى السوق لربط المنتج والمستهلك (وإن لم يكن هدف السوق هو الربح). واحتاجت أيضاً إلى المواد الأولية من الخارج لتغذية آلاتها الصناعية، وإلى نظام اقتصادي عالمي موحد تحصل من خلاله على حاجاتها الضرورية وتبيع منتجاتها في الخارج.

وفي الوقت الذي هاجم لينين فيه الإمبريالية، تحدث أيضاً عن الهدف الاشتراكي «لا ضم الأمم، بل توحيدها أيضاً». وكما كتب المحلل السوفييتي «م. سينين» في مجلة «التكامل الاشتراكي» فقد كان لينين سنة 1920 «يعتبر توحيد الأمم عملية موضوعية ستقود في النهاية إلى خلق اقتصاد عالمي واحد تنظمه.. خطة عامة» وكذلك كانت الرؤية الصناعية الشاملة.

وكان للأمم الاشتراكية الصناعية حاجات أيضاً اعتبرت أساسية كالقطن والقهوة والنيكل والسكر والقمح وغيرها لتغذي مصانعهم السريعة، وتفي بحاجات سكان المدن فيها. ومع امتلاك الاتحاد السوفييتي لاحتياطي هائل من الموارد الطبيعية كالمنغنيز والرصاص والزنك والفحم والفوسفات والذهب، فإن هذا لم يمنعه، كما لم يمنع الولايات المتحدة، من السعي لشراء الموارد الطبيعية من الآخرين بأرخص الأسعار.

ومنذ البداية أصبح الاتحاد السوفييتي جزءاً من نظام النقد العالمي. وما من امة تدخل هذا النظام إلا وتتقبل الاساليب «العادية» في التجارة والعمل مهما كانت التعريفات التي تطرحها من الفعالية والانتاجية، فهي ترغم على قبول مبادىء اقتصادية تقليدية وتصنيفات وتعاريف ومناهج المحاسبة ووحدات القياس السائدة. وقد وجد الاشتراكيون، ومن قبلهم الرأسماليون أن شراء مادة خام معينة من السوق العالمية سيكون أرخص من محاولة انتاجها في السوق المحلية، وهكذا كان العملاء

السوڤييت ينتشرون في السوق العالمية ليشتروا هذه المواد الخام بأسعار كانت سابقاً قد خفضت إلى مستوى متدن من قبل التجار الرأسماليين. فأصبحت الشاحنات السوڤييتية تمشي على عجلات مصنعة من المطاط المشترى بأسعار كان التجار الانجليز قد حددوها منذ البداية في مالايو. وحيث إن للسوڤييت قوات عسكرية في غينيا (سابقاً) فقد كانوا يدفعون ست دولارات لكل طن من البوكسيت، بينما كان الأمريكيون يشترونه بـ23 دولاراً.

واندفع الاتحاد السوڤييتي إلى سياسيات امبريالية أيضاً لاعتبارات استراتيجية. فقد كان يواجه القدرة العسكرية الجبارة لألمانيا النازية عندما استعمر السوڤييت دول البلطيق، وشنوا حرباً في فنلندة. وبعد الحرب العالمية الثانية، عمل السوڤييت على تنصيب الأنظمة السياسية «الصديقة» في دول شرقي أوربا وحافظوا عليها. وكان السوڤييت يقومون على فترات متقطعة «بجلب» هذه الدول الاكثر تقدماً من الناحية الصناعية من الاتحاد السوڤييتي ذاته، مبررين ذلك بوصفها مستعمرات أو «تـوابع» لهم.

يقول هوارد شيرمان Sherman ، العالم الاقتصادي للماركسية الجديدة: «لا يرقى شك أنه في السنوات التي تبعت الحرب العالمية الثانية مباشرة، قام الاتحاد السوڤييتي بنقل كميات معينة من المصادر الطبيعية من أوربة الشرقية دون اعطائها مصادر مساوية بالمقابل.. كان هنالك السلب المباشر والتعويضات العسكرية والشركات المشتركة التي أقيمت بسيطرة سوڤييتية واستغلال سوڤييتي للأرباح من هذه البلاد. وكان هناك أيضاً معاهدات تجارية غير متكافئة إطلاقاً».

وفي الوقت الحاضر لا يوجد ذلك السلب المباشر. واختفت الشركات المشتركة، ولكن يضيف شيرمان «هناك دليل واضح بأن معظم التبادلات التجارية بين الاتحاد السوڤييتي ومعظم بلاد شرق أوربا ما تزال غير متكافئة، حيث يهيمن الاتحاد السوڤييتي عليها جميعاً». ويصعب تحديد «الأرباح» التي تحصد بهذه الطرق لعدم كفاية أو توفر الاحصائيات السوڤييتية. ولكن قد تكون تكاليف حفظ القوات السوڤييتية في أوربا الشرقية تفوق تلك الأرباح الاقتصادية إلا أن الحقائق واحدة بلا جدال.

بينما أنشأ الأميركيون صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، عمد السوفييت إلى تحويل حلم لينين المتمثل بإيجاد لنظام اقتصادي عالمي موحد إلى أولى خطوات الواقع بإنشاء «مجلس المساعدات الاقتصادية المتبادلة» الكوميكون COMECON ، وأرغموا دول أوربة الشرقية على الانضمام إليه ليس لإقامة التبادل التجاري مع تلك الدول والاتحاد السوفييتي وحسب، بل لإخضاع خططها الاقتصادية التنموية لاشراف موسكو مباشرة، والتي بدورها عينت لكل نظام اقتصادي من تلك النظم دوراً تخصصياً. فكانت بذلك كالقوى الامبريالية القديمة التي وضعت ادواراً اقتصادية تخصصية للآسيويون والافارقة وشعوب أمريكا اللاتينية.

باختصار، في الوقت الذي تزعمت فيه الولايات المتحدة الدول الصناعية الرأسمالية، وبنت لنفسها ميكانيكيتها الخاصة بخدمتها لتوحيد نظم الاقتصاد العالمية بنسق جديد بعد الحرب العالمية الثانية، أيضاً كان للسوفييت نظير لذلك النظام في الجزء الذي يسيطرون عليه من العالم.

إن الامبريالية ظاهرة واسعة ومعقدة ومتحولة أكثر من أية ظاهرة أخرى. فتأثيراتها على الدين والثقافة والصحة والأدب والفن، وعلى المواقف المتطرفة والبنية السيكولوجية للشعوب، وتأثيراتها المباشرة على الاقتصاد بشكل رئيسي، لم تزل كلها غير محلولة عند المؤرخين. ولا يجب المغالاة في تأكيد دور الامبريالية في نشوء حضارة الموجة الثانية، فهي لم تسهم إلا في تسريع التطور الصناعي في عالم الموجة الثانية هل كان الاتحاد السوفييتي أو الولايات المتحدة أو أوربة الغربية أو اليابان قادرين جميعاً على التصنيع بدون الاعتماد على جلب الغذاء والطاقة والمواد الأولية من الخارج؟ ماذا لو كانت أسعار عشرات السلع كالبوكسيت والمغنيز والقصدير والفاناديوم والنحاس أعلى من الأسعار السائدة بنسبة 30٪ أو 50٪ في فترة من الفترات؟ عندها سيرتفع سعر آلاف السلع الجاهزة إلى الحد الذي يستحيل فيه الاستهلاك وما صدمة ارتفاع أسعار النفط في أوائل السبعينات إلا لمحة بسيطة عن التأثيرات الممكنة وحتى لو توفرت البدائل المحلية فإن النمو الاقتصادي لأمم الموجة الثانية سيواجه تقزماً

مخيفاً. فبدون الموارد المستوردة من الخارج عن طريق الإمبريالية الرأسمالية والاشتراكية لكانت حضارة الموجة الثانية الآن متأخرة حتى سنة 1920 أو 1930.

إلا أن الحركة الصناعية المنتشرة كانت أكثر من مجرد نظام اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي، كانت أيضاً أسلوب حياة وأسلوب تفكير، فأفرزت عقلية الموجة الثانية، هذه العقلية التي تقف اليوم كحجر عثرة رئيسي أمام سبيل حضارة الموجة الثالثة.

الفصل التاسع

الواقعية الصناعية

لم تكن لحضارة الموجة الثانية تحولات تكنولوجية وتجارية وحسب، إذ بتصادمها مع حضارة الموجة الأولى انبجس اسلوب جديد في التفكير الواقعي أثار بتصادمه مع القيم والمبادىء والاخلاق والأساطير التي لازمت المجتمع الزراعي أفكاراً جديدة عن الله والعدالة والحب والقوة والجمال. واندحرت النظريات القديمة عن الزمن والمكان والمادة ومبدأ السببية أو العلة وحلت محلها نظريات جديدة، وبرزت أفكار عالمية قوية ومتماسكة فسرت وبررت واقعية الموجة الثانية، وأفضل مايمكن تسمية هذه الافكار هو «الواقعية الصناعية» Indust-reality.

كانت الواقعية الصناعية مجموعة فوق أولية من الافكار والفرضيات التي من خلالها يمكن فهم العالم الجديد، فكانت أفضل سلاح وظفته حضارة الموجة الثانية بأيدي علمائها وقادتها ورجالها السياسيين وفلاسفتها. كان هناك بالطبع معارضون لهذه الواقعية الصناعية. إلا اننا مهتمون هنا بالمجرى الرئيسي لفكر الموجة الثانية لا مجاريها الجانبية.

لم يكن على السطح أبداً تيار رئيسي مهمين، بل كان هناك صراع بين تيارين فكريين قويين. ففي منتصف القرن التاسع عشر كان لكل دولة صناعية جناحان هما جناح اليمين وجناح اليسار، فالأول كان يدعو إلى المذهب الفردي والتجارة الحرة، والثاني إلى الجماعية والاشتراكية. وسرعان ما انتشر هذا الصراع الايديولوجي في كافة أنحاء العالم عندما كان يقتصر في البداية على الدول الصناعية وحدها. فبعد

نجاح الثورة السوفييتية عام 1917، وبتنظيم آلة دعائية عالمية مباشرة ومركزية، أصبح الصراع الايديولوجي أشد كثافة. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما، حاول الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة إعادة دمج السوق العالمية ـ أو أجزاء كبيرة منها ـ كلٌ حسب شروطه، كان كل جانب ينفق أموالاً طائلة لنشر معتقداته بين شعوب العالم اللاصناعي. في جانب كانت النظم الاستبدادية، وفي الجانب الآخر كان ما يدعى بالديمقراطيات الليبرالية. وفي كلا الجانبين كانت البنادق والقنابل جاهزة حالما يصل النقاش العقلاني إلى سبيل مسدود. وقد لا يلاحظ البعض أنه في وسط حمى الحرب الدعائية تلك حيث رفع كل جانب من شأن «ايديولوجيته»، كان للطرفين نفس «الايديولوجية» الأسمى والأعلى ونفس الأهداف في البرامج الاقتصادية والعقائد السياسية التي تختلف ظاهرياً بصورة جذرية متطرفة، ولكن الفرضيات الأولى تتشابه إلى حدٍ كبير، ومثل البعثات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستانتية التي تشبثت بتراجم الإنجيل ومواعظ المسيح رغم اختلافاتها المذهبية، كذلك سار الماركسيون والمعادون لهم، وسار الرأسماليون والمعادون لهم نحو أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية ـ المناطق اللاصناعية في العالم ـ كلٌ يحمل مجموعة من المقدمات الرئيسية ذاتها، ويعظ بتفوق الحضارة الصناعية على كل الحضارات الأخرى.

مبدأ التطور:

فسرت الواقعية الصناعية العالم بثلاثة معتقدات متضافرة، وهي المعتقدات التي وحدت أمم الموجة الثانية وميزتها عن بقية العالم. أولى هذه المعتقدات الأساسية يتعلق بالطبيعة، فقد لا يتفق الاشتراكيون والرأسماليون حول كيفية اقتسام ثمارها، لكنهما كليهما نظرا إلى الطبيعة من الزاوية ذاتها. وهي أنها شيء يجب استغلاله.

كانت أولى الأفكار التي دفعت الإنسان إلى الهيمنة على الطبيعة قد وردت في «سفر التكوين»، وبالطبع كانت هذه وجهة نظر الأقلية حتى قيام الثورة الصناعية. وكانت معظم الحضارات الأولى قد أكدت على قبول الفقر وتعايش

الإنسان مع البيئة الطبيعية المحيطة به. لم تكن هذه الحضارات الأولى لطيفة مع الطبيعة بشكل خاص، فقد حصدوها وأحرقوها وأطلقوا القطعان للرعي فوقها وقطَّعُوا الغابات للاستفادة من اخشابها للتدفئة. إلا أن الضرر كان طفيفاً، إذ لم يكن لهم تأثير قوي على الأرض، أو حاجة إلى ايديولوجية واضحة تبرر الضرر الذي الحقوه بها.

ومع حضارة الموجة الثانية جاء الصناعيون الرأسماليون الذين شرعوا في ابتزاز الموارد الطبيعية على نطاق واسع. وأدى هذا إلى بث السموم بشكل كثيف في الأجواء. لاهثين وراء الكسب المادي، اقتلع هؤلاء غابات بأكملها بدون تفكير من جانبهم بما سيؤديه ذلك من تأثيرات جانبية مباشرة أو التأثيرات على المدى الطويل. فالطبيعة للاستغلال كانت الفكرة السائدة التي عقلنت الأنانية وقصر النظر.

ولم يكن الرأسماليون هم الوحيدون على الساحة، فأينما حلَّ المصنعون الماركسيون كانوا يتصرفون بنفس الأسلوب (رغم معتقدهم أن الكسب هو جذر كل الشرور). وقد صور الفكر الشيوعي الصراع مع الطبيعة حتى في كتاباته، فالشعوب البدائية في كتاباته لا تتعايش هارمونياً مع الطبيعة بل تعيش في صراع الحياة أو الموت معها. وعندما ظهر المجتمع الطبقي تحولت حرب الانسان - الطبيعة إلى حرب الانسان - الإنسان، لذا فإن هدف المجتمع اللاطبقي الشيوعي هو السماح للإنسانية للعودة إلى النسق الأول من العمل مرة أخرى: حرب الإنسان - الطبيعة.

وعلى جانبي التقييم الايديولوجي يجد المرء نفس الصورة البشرية التي تقف في مواجهة الطبيعية للسيطرة عليها، هذه الصورة التي كانت عاملاً رئيسياً في الواقعية الصناعية التي اشتق منها الرأسماليون والمراكسيون فرضياتهم.

وظهرت كذلك فكرة أخرى ذات علاقة تبادلت مع الفكرة السابقة، وهي التي حملت النقاش إلى مستوى آخر. لم يكن الانسان مسؤولاً عن الطبيعة وحسب، بل اعتبر ذروةً لعملية تطور دامت طويلاً. وكان داروين، الذي نشأ

في أكبر أمة صناعية متقدمة في منتصف القرن التاسع عشر. الأول الذي قدم أساساً تحتياً علمياً لوجهة نظره رغم أن نظريات أخرى للتطور كانت قد سبقته.

لقد تحدث «داروين» عن الممارسات العمياء لعملية «الاصطفاء الطبيعي»؛ وهي العملية الحتمية التي تخلصت بعنف من أشكال الحياة اللافاعلة والضعيفة، وحافظت على السلالات التي بقيت الأفضل والأنسب. كان داروين مهتماً بصورة رئيسية، بالتطور الأحيائي أو البيولوجي، إلا أن هذا الاهتمام حمل معه معاني أخرى اجتماعية وسياسية مميزة. إذ يرى أتباع الداروينية الاجتماعية أن مبدأ الاصطفاء الاجتماعي كان له تأثيره ضمن المجتمع أيضاً؛ وكان الأقوى والأغنى من الناس بطبيعة الحال هم الأنسب والأفضل ومن تجوز لهم الأولوية. كان ذلك قريباً قاب قوسين أو أدنى من أن مجتمعات بأكملها تتطور وفقاً لقوانين الاصطفاء. وبهذا المنطق، كانت الحضارة الصناعية هي أعلى مرحلة من مراحل التطور الثقافي لم تصلها بعد الثقافات اللاصناعية التي تحيط بالحضارة الصناعية، وتفوقت حضارة الموجة الثانية على جميع الحضارات المحيطة.

وكما عَقْلَنَتْ الداروينية الاجتماعية النظام الرأسمالي وبررت وجوده، فقد عقلن هذا التغطرس الثقافي الامبريالية وبرر ممارساتها. لقد احتاج النسق الصناعي المتسع من أجل استمراره إلى المصادر والموارد الرخيصة، وخلق التبرير الأخلاقي الذي يسوغ له الحصول عليها بأسعار متدنية، ويسوغ له حتى طمس ومحو المجتمعات الزراعية، وكذلك ما يسمونه بالمجتمعات البدائية. فكانت فكرة التطور الاجتماعي التبرير الفكري والاخلاقي لمعاملة الشعوب اللاصناعية معاملة الدونية ـ وبالتالي غير مناسبة للبقاء.

وقد كتب داروين بنفسه عن مذبحة مورست ضد السكان الأصليين في تسمانيا، فتنبأ في غمرة حماسته لهذه الإبادة الجماعية عن «فترة ما مستقبلاً، تبيد فيها سلالات الإنسان المتحضر كافة السلالات المتوحشة في العالم وتحل محلها»!.

وبينما انتقد «ماركس» الرأسمالية والامبريالية، إلا أنه اعتبر الحضارة الصناعية أكثر الاشكال الاجتماعية تقدماً والمرحلة التي ستصل إليها حتماً كافة المجتمعات الأخرى.

كان مبدأ التطور أو التقدم Progress القائل بـأن التاريـخ يتجه لا عكسيـاً نحو حياة أفضل للبشرية، المعتقد الثالث الأساسي للواقعية الصناعية التي ربـطت الطبيعة ونظرية الارتقـاء Evolution سويـاً، كان لهـذا المبدأ سـوابق عديـدة قبل الحركة الصناعية، إلا أنه تفتح وترعرع في ظلها بشكل كامل. وفجـأة عم التفاؤل الكوني مفكري أوربة نتيجة لبروز ذلك المبـدأ، وكان هؤلاء مثـل لايبـتز وتـورجو وكـوندرسيـة وكانط وليسنـنج وجـون ستيـوارت ميـل وهيغـل ومـاركس وداروين وآخـرين يناقشـون في تأمـلاتهم حقيقة التـطور الحتمية ومـدى حاجتهـا إلى العون البشري، وما هي الحياة الأفضـل، وهل سيـدوم التطور إلى مـا لا نهاية أم هنـاك مرحلة قصوى. ورغم اختلاف النتائج، كانوا جميعهم متفقين على فكرة التـطور. فأصبح التطور يبرر انحطاط الطبيعة وغزو الحضارات «الأقل تطوراً».

ومرة أخرى ظهرت هذه الفكرة عند كـل من آدم سميث وكارل مـاركس. وقد أشار «روبرت هايلبرونر» بأن سميث كان «مؤمناً بالتـطور.. وفي كتابـه «ثورة الأمم» لم يعد التطور هدفاً مثالياً للبشرية بل قدراً تسير إليـه.. ونتيجة لـلأهداف الاقتصـاديـة الخـاصـة». وبـالنسبـة إلى مـاركس، فقـد أنتجت هـذه الأهـداف الاقتصادية الخاصة النظام الرأسمالي، وانتجت معها أيضـاً بذور دمـاره. لكن هذه الحادثة بـالذات كـانت جزءاً من امتـداد تاريخي واسـع يحمل البشريـة قدمـاً نحو الاشتراكية والشيوعية وما وراءهما. ثلاث مبادىء رئيسية، اذن، وهي الحرب ضد الطبيعة وأهمية الارتقاء ومبدأ التطور، سـادت حضارة الموجة الثـانية واستخـدمها عملاء الحضارة الصناعية في تفسير العالم وتبرير ممارسات هذه الحضارة.

وتكمن تحت هذه المعتقدات فـرضيات أخـرى حول الحقيقـة ـ مجموعـة من المعتقدات المكتومة عن أوليات الخبرة الإنسانية ذاتها. وينبغي عـلى كل انسـان أن يتعامل مع هذه الأوليات، ولكل حضارة طريقتها في وصفها. وكذلك ينبغي عـلى كل حضارة أن تعلم أبناءها التشبث بمفهومي الزمان والمكان، وتـظهر لهم ـ سـواء من خلال الأسطورة أو النظرية العلمية ـ كيف تعمل الـطبيعة، وتجيب عن سببيـة حدوث الأشياء.

لذا، وضعت حضارة الموجة الثانية صورة جديدة تماماً عن الحقيقة، مبنيـة

على فرضياتها المميزة حول ما يتعلق بالزمان والمكان والمادة والعلّية، وعملت على التقاط شذرات من الماضي، ثم جمعتها بطرائق جديدة بتطبيق التجارب والاختبارات، محولة الاسلوب التقليدي للإنسان في رؤيته للعالم من حوله، وكيفية تصرفه في الحياة اليومية.

برنامج الزمن:

رأينا في فصل سابق، كيف اعتمد انتشار الحضارة الصناعية على تزمين السلوك الإنساني مع ايقاعات الآلة؛ فأصبح مبدأ المزامنة من المبادىء الأساسية المرشدة لحضارة الموجة الثانية. وبهدف تحقيق وعي جديد عن الزمن وانجاز مبدأ المزامنة، كان لا بد من تحويل الفرضيات الأساسية عن الزمن عند الإنسان؛ أي تحويل تصوراته العقلية عنه. وأصبح من الضرورة الحتمية وضع برنامج جديد للزمن.

كان السكان الزراعيون قد طوروا مقاييس دقيقة ورائعة للفترات الزمنية الطويلة ليتمكنوا من معرفة مواعيد الزراعة والحصاد؛ وبسبب عدم الحاجة إلى المزامنة القريبة للعمل البشري فقد كانوا نادراً ما يستخدمون وحدات دقيقة لقياس الفترات القصيرة. وقسموا الزمن إلى وحدات غير ثابتة وغير دقيقة من الأجزاء التي تمثل الطول الزمني اللازم لأداء مهمة منزلية ما، فلم تكن الوحدات الثابتة كالساعات والدقائق قد طورت بعد. فقد يشير مزارع إلى فاصل زمني كالزمن اللازم «لحلب البقرة» مثلاً. وفي مدغشقر، كانت تستخدم وحدة زمنية تدعى «طبخة الرّز»؛ وكانت تعرف الدقيقة بـ«طيران الجرادة»؛ وتحدث الانجليزية عن «الزمن اللازم للصلاة» كوحدة زمنية، وكذلك عن «لحظة التبول»!.

كانت هذه الوحدات تتباين من مكان لآخر ومن فصل لآخر بسبب قلة التبادل بين مجتمع وآخر أو قرية وأخرى ولعدم حاجة العلم إليها. وقد قسم النهار إلى ساعات متساوية في أوربا الشمالية خلال العصور الوسطى؛ ولكن، بسبب

تباين الفترة الفاصلة بين الفجر والغروب من يوم لآخر، كانت «الساعة» في ديسمبر أقصر منها في مارس أو يوليو.

وعندما جاءت الحضارة الصناعية برزت الحاجة إلى وحدات زمنية دقيقة جداً، كالساعة والدقيقة والثانية بدلاً عن الفواصل الغامضة، كفاصل الصلاة عند الانجليز، وكان لا بد من التوحيد القياسي لهذه الوحدات، وأن يتم تبادلها من فصل لآخر ومن مجتمع لآخر أيضاً.

ويقدم ملايين الناس الساعة أو يؤخرونها دورياً بشكل انسجامي، ومهما كان ادراكنا الداخلي والموضوعي للأشياء يشعرنا بأن الوقت يسير بإملال أو بسرعة كبيرة، تبقى الساعة الآن الوحدة الزمنية الوحيدة المتبادلة والموحدة.

لم تقسم حضارة الموجة الثانية الزمن إلى أجزاء موحدة وحسب، بل وضعت هذه الأجزاء في خط مستقين لا منته يتجه نحو الماضي والمستقبل. لقد جعلت الزمن خطياً Linear. والتصق مفهوم الزمن الذي يسير كخط مستقيم بعمق في أفكارنا حتى أنه يستحيل على من نشأ في حضارة الموجة الثانية أنه يتصور خياراً آخراً. مع ذلك، ترى العديد من المجتمعات ما قبل الصناعية ومجتمعات الموجة الأولى، وحتى اليوم، أن الزمن دائري لا مستقيم. فالمايا والبوذيون والهندوس يرون الزمن دائرياً متكرراً؛ فالتاريخ يعيد نفسه إلى ما لا نهاية، وكذلك الحياة تعيد نفسها وتكررها من خلال عملية التقمص. عند الهندوس معتقد بأن الزمن دائرة كبيرة وواسعة جداً، ويتواتر مرة كل 400 مليون سنة، وتسمى هذه الدورة عندهم «كالباس» Kalbas ، وكلٌ منها تمثل يوماً براهمياً[1] واحداً يبدأ بخلق جديد وينتهي بالانحلال والفناء، ثم يبدأ ثانية.

ونجد فكرة الزمن الدائري عند افلاطون وأرسطو ويوديموس Eudemus الذي صور نفسه حياً في خلال اللحظة ذاتها، وثانية عندما تعيد الدائرة نفسها. أما جوزيف نيدهام فيقول في كتابه «الزمن والإنسان الشرقي» بأن الزمن كان

(1) البراهما هي الذات العليا والعلة الأولى وروح الكون العليا وجوهره في الفلسفة الهندوسية «المترجم».

بالنسبة للهندو ـ هيليني دائرياً وأبدياً، وكانت هذه الفكرة سائدة بين فلاسفة المذهب الطاوي Taoist».

في أوربة أيضاً، وخلال القرون التي سبقت التصنيع، كانت هذه الوجهات النظرية الخيارية تتعايش سوياً. ويقول العالم الرياضي ج. ج. ويترو Whitrow: «خلال العصر الوسيط، كان المفهوم الخطي والمفهوم الدائري في صراع. فقد كانت الطبقة التجارية تشجع المفهوم الخطي وترعاه، ولكن بسبب تركز السلطة بأيدي الاقطاعيين، كان الشعور بأن الزمن مثمر وارتبط بدورة التربة الثابتة».

ثم أصبح الزمن الخطي الفكرة المسيطرة في كل المجتمعات الصناعية بعد انتصار الثورة الصناعية، واستحال إلى طريق يتجه من الماضي السحيق مروراً بالحاضر نحو المستقبل. وصار مبدأ الزمن هذا الغريب عند بلايين الناس الذين عاشوا قبل الحضارة الصناعية، هو القاعدة الأساسية في كل تخطيط اقتصادي أو علمي أو سياسي، سواء عند الطاقم التنفيذي في شركة آي. بي. إم أو وكالة التخطيط الاقتصادي اليابانية أو الأكاديمية السوفييتية. وكان الزمن الخطي شرطاً أساسياً لنظريات الواقعية الصناعية حول النشوء والارتقاء والتطور، وأصبحت به افكاراً معقولة. فلو كان الزمن دائرياً لا مستقيماً، أي أن الحوادث تتطابق، لا تتحرك في اتجاه واحد، لأصبحت نظرية الارتقاء والتطور مجرد أوهام وظلال على جدار الزمن.

لقد أثرت مبادىء المزامنة والتوحيد القياسي والخطّانية Linearization على أسس الحضارة الافتراضية، وجلبت معها تحولات كثيفة في كيفية التعامل مع الزمن، هذه التحولات التي أعادت تشكيل مفهوم «المكان» أيضاً ليتلاءم والواقعية الصناعية الجديدة.

تجديد المكان:

كان أجدادنا البدائيون قبل وقت طويل من فجر الموجة الثانية يتنقلون بانتظام بحثاً عن الطعام وسعياً للبقاء بالاعتماد على الصيد والرعي. فاعتبروا

بـذلك من «كثيري التنقل» بـالنسبـة إلى غـيرهم، حيث كـانـوا يتنقلون بخفـة، متجنبين أي تراكم للأشياء والبضائع المرهقة في حملها أو للمتلكات، ويـطوفون في مدى جغرافي واسـع. ويطلق جغـرافيو اليـوم على هـذا النوع من الحيـاة البدائيـة المتنقلة بـ«الحيّزية الواسعة».

أمـا حضـارة المـوجـة الأولى فقـد افـرزت مـا يـدعى «ببخـلاء الحيّـز» Spacemisers. فقـد حلت الزراعـة محل البـداوة والتنقـل، واستقـرت القـوافـل المترحلة في الحقول الزراعية والمستـوطنات الـدائمة. وهكـذا بقي المزارع وعـائلته يعملون في رقعتهم الصغيرة من الأرض ضمن مجال أوسع من الحيّز - وهـو المجال الذي يتقزم الفرد فيه بضخامته.

في الفـترة التي سبقت مباشرة ولادة الحضـارة الصنـاعيـة، كـانت الحقـول الواسعة المفتوحة تضم أكـوام أكواخ الفـلاحين. وبـاستثناء بعض التجـار والعلماء والجنـود، كـان معـظم النـاس يعيشـون حيـاتهم في مجـال فضـائي ضيق جـداً، يستيقظون صباحـاً للذهاب إلى الحقـل، ويعودون للكـوخ مع هبـوط الليل، وفي مناسبات نادرة كانوا يذهبون إلى القرى المجـاورة بعربـة الثيران التي تبعـد ست أو سبع أميال. ونسبة إلى المؤرخ ج.ر. هيل Hale «فيجب ألا نخـطىء كثيراً في أن الـزراعة أفـرزت حضارة ضيقـة المكان، فقـد كان متـوسط أطول رحلة يقـوم بها معظم الناس خلال حياتهم لا تتجاوز 15 ميلاً».

وبهبوب العاصفة الصناعية على أوربا في القرن الثامن عشر استعادت ثقـافة «الامتداد المكاني» انتشارها، ولكن عـلى نطاق الكـرة الأرضية بـرمتها. فصُـدِّرت السلع والأفكار إلى أماكن تبعـد آلاف الأميال، وهـاجر النـاس بأعـداد هائلة إلى بلاد بعيدة سعياً وراء العمل. وتركز الانتاج في المدن بعد ما كان متبدداً في الحقـل على نطاق واسـع، فذبلت القـرى القديمـة وماتت، وتـركزت أعـداد ضخمة من الناس في عقد مركزة ومكثفـة مربـوطة بـإحكام. وقـد تطلبت الصيـاغة الجـديدة للأرض تنسيقاً معقداً بين الريف والمدينـة، فكان لا بـد للغذاء والـطاقة والنـاس والمـواد الأولية أن تتـدفق إلى العقد الحضري في المـدن، حيث البضائـع الجـاهـزة

والأزياء والأفكار والقرارات المالية، وبذلك سار التياران باندماج وتناسق في الزمان والمكان. وضمن المدن نفسها كان من الضروري ايجاد اشكال مكانية أكثر تنوعاً.

كانت هذه الأشكال خلال النظام الزراعي القديم تتألف من بنى مادية أساسية كالكنيسة وقصر النبلاء وبعض الأكواخ الحقيرة وحانة عرضية أو دير. ولكن بسبب تقسيم العمل الواسع في حضارة الموجة الثانية برزت الحاجة إلى أنواع أكثر تخصصية من المكان. لذلك سرعان ما ظهرت المكاتب التجارية والمصارف ومخافر الشرطة والمعامل ومحطات السكك الحديدية والمخازن والسجون ومراكز الاطفاء ومشافي الأمراض العقلية والمسارح، وكان ينبغي أن يتم الانسجام والتلاؤم بين هذه الأمكنة جميعها بأساليب وظيفية منطقية. هذا التنسيق المدهش لأمكنة التخصص الذي يسَّر وضع الرجل المناسب في المكان المناسب في اللحظة المناسبة، كان النظير المكاني للمزامنة الوقتية، وبذلك وضعت المزامنة المكانية. فحتى تقوم المجتمعات الصناعية بوظائفها، كان لا بد من التنسيق الدقيق والملائم للزمان والمكان.

قبل الثورة الصناعية عندما كان الزمن ما يزال مقسماً إلى وحدات بسيطة كزمن «فاصل الصلاة»، كذلك كانت الوحدات المكانية متمازجة وغير موحدة أيضاً. ففي انجلترا خلال العصور الوسطى كان «الرود» (مقياس للأراضي يساوي ربع هكتار) يتراوح ما بين 16,5 قدماً وحتى 24 قدماً. وخلال القرن السادس عشر كانت أفضل طريقة لقياس «الرود» هي اختيار ستة عشر رجلاً بشكل عشوائي عندما يخرجون من الكنيسة، ثم جعلهم يصطفون على شكل رتلٍ بحيث تكون كل قدمٍ يسرى خلف قدم الآخر، وأخيراً يتم قياس المسافة الناتجة. وكانت تشيع مقاييس غامضة التعابير مثل «سفر يوم واحد»، و«مشية ساعة» و«خبب نصف ساعة».

لم يعد التعامل بهذه المقاييس المشوشة أمراً عملياً، وخاصة عندما بدأت الموجة الثانية بتغيير أنماط العمل وبتوسيع السوق بصورة مستمرة. وعمدت

الحكومات إلى تقديم جوائز كبيرة لمن يستنبط أساليب جديدة تحافظ بها السفن التجارية المبحرة إلى أقاصي الأرض على مساراتها الملاحية ذهاباً وإياباً. ثم أدخلت على اليابسة أيضاً مقاييس وواحدات أكثر دقة. كان لا بد من تنظيف وعقلنة الفوضى والتشوش والتناقض في التقاليد والقوانين والممارسات التجارية المحلية السائدة خلال حضارة الموجة الأولى، فقد كان الافتقار إلى مقاييس ومعايير دقيقة الهاجس المتفاقم للمصنعين وطبقة التجار.

وهذا بحد ذاته يظهر حماسة الثورة الفرنسية إلى تبني التوحيد القياسي للمسافات من خلال النظام المتري، وللزمن من خلال تطبيق تقويم جديد. وكان ذلك من الأمور الهامة والمتدارسة بصورة جديدة حتى تم اعتمادها قبل اعلان الميثاق الوطني لقيام الجمهورية الفرنسية.

وجلبت الموجة الثانية معها أيضاً تعددية الحدود المكانية وصقلاً لها. فقد كانت حدود الامبراطوريات حتى القرن الثامن عشر غير دقيقة بسبب وجود مساحات واسعة خالية من السكان. وعندما بدأ عدد السكان يزداد بصورة كبيرة، وانتشرت المصانع الأولى في أوربة واتسعت التجارة، شرعت بعض الحكومات بوضع خرائط نظامية لحدودها. فرسمت المراكز الجمركية الحدودية ووصفت بدقة متناهية، وعُيِّنت الممتلكات المحلية والفردية وحُدِّدت ثم سُجِّلت، فأضحت الخرائط مفصلة وشاملة وموحدة قياسياً. وظهر كذلك تصور جديد عن المكان يطابق التصور الجديد لمفهوم الزمان الخطِّاني. فقد كان السفر بخط مستقيم سواء في البر أو البحر في المجتمعات ما قبل الصناعية من الأمور الشاذة والغريبة. ولذلك كان درب الفلاح وممر البقرة وطريق القافلة يتصف جميعها بخط متعرج طبقاً لموقع الأرض؛ وشيدت الأسوار بشكل منحنٍ أو ناتىء وبزوايا غير منتظمة. واتصفت الشوارع في المدن خلال العصر الوسيط بالالتفاف والتعرج والانحناء والانعطاف المفرط.

ثم جاءت الموجة الثانية التي سيّرت السفن في خطوط مستقيمة، وبنت السكك الحديدة التي سارت عليها العربات بخطوط متوازية تمتد على مدى

البصر. وقد أشار المصمم الأمريكي «جرادي كلاي» بأن هذه الخطوط الحديدية أصبحت المحور في بناء المدن بالمخططات المتسامتة والمتصالبة التي أعطت المنظور المكاني نظامية متميزة وخطوطية آلية وتزاوياً قائماً. وحتى الآن يجد المرء في الأجزاء القديمة من المدن الشوارع غير المنتظمة وساحات ودوائر معقدة؛ لكنه سيجد التصالب الدقيق في الأجزاء التي شيدت في الفترات المتقدمة من العصر الصناعي. وهذا ينطبق أيضاً على بلاد برمتها.

حتى الأرض الزراعية لم تخلُ من الأنماط الخطوطية بعد ادخال المكننة الصناعية إليها. فقد اعتاد الفلاح في العصور التي سبقت التصنيع على حراثة أرضه مستعيناً بالثيران، مخلفاً أثلاماً متعرجة وغير منتظمة، على شكل حرف (S) اللاتيني. أما الآن فإن المرء سيرى حقولاً مربعة الشكل ذات خطوط حرثية مستقيمة فيما لو نظر اليها من الطائرة.

ولم ينعكس اندماج الخطوط المستقيمة والزوايا القائمة على هندسة الأرض والشوارع وحسب، بل انعكس أيضاً في الغرفة، وهي أكثر الأماكن خصوصية للناس. ونادراً ما نجد في هندسة العصر الصناعي جدراناً منحنية وزوايا عشوائية. لكنها جاءت بالمهاجع المستطيلة الدقيقة، وبالمباني المرتفعة باستقامة نحو السماء ذات النوافذ الخطية أو المتسامتة المطلة على شوارع مستقيمة حديثة. لقد أصبح المستقيم ثابتاً ثقافياً أساسياً للواقعية الصناعية الجديدة.

مادة الواقعية:

جاءت كل حضارة بأساطيرها وصورها الخاصة التي حاولت معرفة وتصيير ماهية الأشياء. فكان الكون لبعضها «كلٌ» متوحد، حيث الإنسان جزء من الطبيعة، مرتبط بحياة أسلافه بوشائج واحدة وبالعالم الطبيعي ليقتسم «الوجود» مع الحيوانات والأشجار والصخور والأنهار. وفي العديد من المجتمعات، كان الأفراد رجالاً ونساءً لا يتصورون أنفسهم في كينونة واستقلالية فردية، بل كأفراد في وحدة عضوية أكبر هي العائلة أو العشيرة أو القبيلة أو المجتمع.

وهناك مجتمعات ركزت على تشعبات الكون لا كلانيته؛ فالواقعية لديها ليست كينونة مندمجة بل بنية هي حصيلة أجزاء فردانية متعددة. وقبل ألفي عام من نشوء الحركة الصناعية قدم «ديموكريتوس» Democritus نظرية فريدة حينئذٍ اعتبرت الكون لا كُلّانياً متصلاً بل متألفاً من جسيمات منفصلة. وأطلق ديموكريتوس على هذه الجسيمات اسم الذرات Atoms ووصفها بأنها لا تتلف أبد الدهر، لا مرئية، وغير قابلة للانقاص أو الشطر. وبعد زمن قصير من ظهور نظرية ديموكريتوس، عرِّفت «النقطة» في الصين بأنها عبارة عن خط مستقيم شطر إلى أجزاء صغيرة جداً حتى لم يعد بالامكان الاستمرار في شطره. وفي الهند برزت نظرية الذرة أو الوِحْدة التي لا يمكن تقليصها واقعياً عند حدٍ معين وذلك في القرون الأولى بعد ميلاد السيد المسيح. أما في روما القديمة فقد قام الشاعر لكريتوس Lucretius بتفسير فلسفة الذرة. ورغم كل ذلك بقيت هذه النظرية عند ماهية المادة مهملة حتى جفت واختفت.

أصبحت النظرية الذرية فكرة سائدة منذ فجر عصر الموجة الثانية عندما التقت عندها عدة تيارات ثوَّرت التصورات القائمة حول المادة. ففي منتصف القرن السابع عشر، خرج الراهب الفرنسي بيير جازيندي Gassendi والذي كان فيلسوفاً وفلكياً في الكلية الملكية في باريس، بنظرية تقول بأن المادة تتألف حتماً من جسيمات تحت دقيقة Ultra-Small، متأثراً بلكريتوس في أفكاره حول الفكرة الذرية. عبرت هذه النظرية القنال الانجليزي وتأثر بها العالم الشاب روبرت بويل Boyle الذي كان يختبر امكانية انضغاط الغازات، واعتمد بويل على التجريب بدلاً عن التأمل المجرد في إثبات صحة هذا النظرية إذ استنتج أخيراً بأن الهواء أيضاً يتركب من جسيمات تحت دقيقة. وبعد ست سنوات من وفاة جيزاندي، نشر بويل بحثاً قال فيه بأن أي مادة ـ كالتراب مثلاً قابلة للتجزىء إلى مواد أبسط لا يمكن أن تكون من العناصر. وخلال ذلك أكد رينيه ديكارت امكانية فهم الحقيقة فيما لو جزئت إلى وحدات أصغر. وبذلك سارت نظرية الفلسفة الذرية جنباً إلى جنبٍ مع نظرية الفيزياء الذرية.

كان جوهر هذه النظريات الهجوم على فكرة الوحدانية في الكون؛ هذا

الهجوم الذي شارك فيه علماء ورياضيون وفلاسفة جزؤوا الكون إلى شظايا أصغر وخرجوا بنتائج مدهشة. وعندما نشر ديكارت كتابه «خطاب في المنهج»، كان عالم الأحياء المجهرية رينيه دوبو Dubo مندهشاً حسب قوله «بالاكتشافات التي لا تعد ولا تحصى التي انبثقت مباشرة من تطبيقات النظرية في الطب». وقد أدى اندماج النظرية الذرية مع المنهج الديكارتي للذرة إلى نتائج وفتوحات علمية مذهلة في الكيمياء وحقول علمية أخرى. فأصبحت النظرية التي تؤكد أن الكون يتركب من أجزاء منفصلة ومستقلة وشبه أجزاء من البديهيات وجزء من الواقعية الصناعية الناشئة منذ منتصف عام 1700م.

وبذلك أخذ المجتمع الصناعي في بدايات تشكله جذاذات أفكار قديمة يعاد تصويرها وتشكيلها حسب تصوراته الجديدة عن العالم والكون؛ وهذا ما ساعده على التحرك نحو الانتاج الجملي للسلع بواسطة خطوط التجميع في المصانع. وكان هناك أسباب سياسية واجتماعية دعت إلى تقبل النموذج الذري للحقائق، وأن الكون المؤلف من عناصر منفصلة هو كون مركب. فعندما حطمت الموجة الثانية المؤسسات التقليدية للموجة الأولى برزت حاجاتها إلى اضعاف صلة الفرد بأسرته الواسعة وبالكنيسة القوية وكذلك بالنظام الملكي. فكان هذا الأساس العقلاني الذي بنت عليه الرأسمالية الصناعية مبدأ الفردانية الذي كانت طبقات التجار الناشئة تطالب به مستغلة انحطاط الحضارة الزراعية القديمة بتكاثر المدن وتوسع النشاط التجاري في أقل من قرنين من بدء الثورة الصناعية. كل ذلك قاد إلى بروز مبدأ وتصور جديدين للفرد ـ الفرد بصفته ذرة.

لم يعد الفرد مجرد تابع سلبي الوظيفة للقبيلة والعشرية، بل أصبح الفرد الحر والمستقل الذي له الحق أن يتملك السلع والبضائع ويتعامل بها حسب أهدافه الخاصة سواء أدى ذلك إلى ازدهار أو تجويع الآخرين وأن يختار عقيدته الدينية التي يريد أو أن يلهث وراء ملذاته الشخصية. لقد اعطت الواقعية الصناعية دفعاً جديداً لمبدأ الفرد بصفته الذرة الأساسية التي لا تتلف ولا تنشطر.

وظهر موضوع المفهوم الذري في السياسة أيضاً كما رأينا، إذ أصبح

التصويت هو الجسيم الأساسي والمطلق، وكذلك ظهر هذا المفهوم في مبادىء العلاقات والشؤون الدولية والتي تتألف من وحدات مستقلة غير قابلة للإختراق والتي تتمتع بالاكتفاء الذاتي؛ هذه الوحدات دعيت بالدول أو الأمم.

السببية المطلقة:

إذالم يكن للحضارة، أي حضارة، تفسيراً سببياً لحدوث الأشياء فلن تستطيع حينئذ برمجة الحياة بشكل تأثيري وعندما يقوم الناس بتنفيذ بعض لوازم حضارتهم وثقافتهم، تراهم بحاجة إلى بعض الضمان بأن نتائج ملموسة ستنتج عن سلوكهم. ولذلك جاءت حضارة الموجة الثانية بنظرية قوية ظهرت بمظهر القادرة على تفسير كل شيء. عندما يسقط حجر صغير في بركة ماء ينتج عن أثر السقطة موجات متتابعة، تتشعب عبر سطح البركة، لماذا؟ ما سبب حدوث هذه الظاهرة؟ قد يجيب أحد أطفال العصر الصناعي: «لأن أحدهم رمى بالصخرة» وقد تكون بحوزة مثقف أوربي من القرن الثالث عشر افكار تختلف عن أفكارنا نحن، فقد يعتمد على فلسفة أرسطو ويبحث عن علة مادية وعلة منهجية وعلة فعالة وعلة نهائية؛ وليست كل علة من هذه العلات قادرة على تفسير كل شيء بمفردها. وقد يفسر صيني من العصر الوسيط تلك الظاهرة بإرجاعها إلى قوى الين واليانج؛ أو إلى حقل قوي التأثيرات الذي يؤثر على حدوث كافة الظواهر وجدت حضارة الموجة الثانية أجوبتها في متاهات السببية باكتشاف نيوتن لقوانين الجاذبية الكونية. كانت المسببات بالنسبة إلى نيوتن هي «القوى التي دفعت الأجسام كلها لتولد فيها الحركة». ومثال على ذلك كرات البليارد التي تضرب بعضها فتتحرك بناء على استجابة كل واحدة. كانت هذه الفكرة التحولية التي ركزت بصورة شاملة على القوى الخارجية المعروفة والقابلة للقياس، في منتهى التأثير الذي تعشّق بشكل تام مع أفكار الواقعية الصناعية عن الزمان والمكان الخطاني. إن تبني الثورة الصناعية التي انتشرت في أوربة للسببية النيوتينية أو الميكانيكية دفع الواقعية الصناعية نحو فضاء محكم الاغلاق.

وإذا كان العالم مؤلفاً من جسيمات منفصلة ـ كرات بليارد صغيرة جداً ـ

عنـدئذ ستحـدث كل العلل والاسبـاب نتيجة لتفـاعل هـذه الـكرات مـع بعضها فيضرب كـل جسيم ذري الآخـر؛ بـالنتيجـة يعتـبر الجسيم الأول هـو «السبب» ليحرك الكرة التالية. تلك الحركة هي «نتيجـة» لحركـة الكرة الأولى. فـلا يوجـد حدث بدون حركة في الحيز، ويستحيل وجـود ذرة في أكثر من مكـان واحد في آن واحد.

فالكون الذي كان للقدماء معقداً، ركامـاً غامضـاً وفوضـوياً لا يمكن التنبؤ بظواهره، أضحى مرتباً مربوطـاً ببعضه. وكـل ظاهـرة من الذرات سـواء حدثت داخل خلية بشرية أو في أبعد نجم في الكون هي مادة في حالة حركة، وكل ذرة أو جسم تنشط من الأخرى وترغمهـا على الحـركة في رقص لا منتـهٍ للكينونـة. كـانت هذه النـظرية للملحـدين هي التفسـير لمعنى الحيـاة. وكـما قـال لابـلاس Laplace، فإن هذه النظرية جعلت فرضية وجود الله غير ضرورية. أما للمؤمنين بوجود الله، فقد دافعت هذه النظرية عن وجـوده باعتبـاره المحرك الأعـظم الذي يستخدم عصا البليارد مسبباً تحرك الكرات في اتجاهات مختلفة.

أحـد الفلاسفـة الراديكـاليين الـذين هياؤا الأجـواء للثورة الفـرنسيـة وهـو البارون دولباش D'Holbach قال بإن «الكون، ذلك المـركب الواسـع جداً لكـل الموجودات، يقـدم مـادة وحـركـة وحسب؛ والكـل لا يقـدم لأفكـارنـا وتـأمـلاتنـا سـوى تعاقب كثيف ولا منقطع من الأسباب والنتائج».

فـالكـون حقيقـة مـركبـة من أجـزاء منفصلـة ضُمَّتْ لبعضهـا بعضـاً في «تـركيب واحد»، والمادة تفهم من زاوية واحدة من الحالات هي حالة الحركة عبر الفـراغ. وتجـري الأحداث في تتـابع [خـطاني]، وعرضـانيـة الأحـداث تتحـرك تحت خط «الزمن». ويتابع دولباش بأن العواطف الإنسانية كالكراهية والأنانية والحب يمكن معارضتها إلى القوى الفيزيائية كالتنافـر والعطالـة والاحتكاك. وكـما تكون الـدولة السيـاسيـة ذات القيـادة الحكيمـة هي أولاً وآخـراً للصـالـح العـام، كـذلـك يمكن للعلم تحويل دنيا المادة الفيزيائية للصالح العام.

ذلك كله يعني بأن صورة الواقعية الصناعية للكون وتصوراتها الفكرية عنـه

قد أثرت على أنماط سلوكنا الشخصي والاجتماعي والسياسي، وأن الكون والطبيعة والمجتمع يخضعون لقوانين ثابتة قابلة للتكهن بها. وفي الواقع كان أعظم مفكري الموجة الثانية هم الذين جادلوا بقوة ومنطقية اعتماداً على قوانينية الكون. فاكتشف نيوتن القوانين التي برمجت سير الكون، وعرف داروين القوانين التي برمجت النشوء والتطور الاجتماعي، أما فرويد فقد عزّى القوانين التي برمجت العقل والنفس. وما يزال آخرون من علماء ومنهدسين وعلماء اجتماع ونفسانيين يسعون وراء قوانين مجهولة.

لقد أخضعت حضارة الموجة الثانية لها نظرية السببية التي تبدو اعجازية بقوّتها التطبيقية على مجالات واسعة، فأكثر الأمور المعقدة في الطبيعة أصبحت بتلك النظرية معادلة تفسيرية بسيطة. لم تكن هذه القوانين والقواعد لتلاقي القبول بسهولة لأن نيوتن أو ماركس قد وضعها، فهي خضعت للتجربة والإختبار، وتم التحقق من صحتها وثبوتها. وبتطبيقها أمكن بناء الجسور وارسال موجات الراديو إلى مسافات بعيدة والتكهن بالتحولات البيولوجية، وكذلك معالجة الاقتصاد وتنظيم الحركات السياسية والآلات. بل حتى التنبؤ بسلوك الفرد وتشكيله.

لقد كانت الحاجة تتمثل في العثور على المتغيّر الحرج Critical Variable لشرح وتفسير أية ظاهرة. فبه نستطيع انجاز وبلوغ أي شيء لو عثرنا فقط على «كرة البليارد» الصحيحة وضربها من الزاوية الأفضل. وحررت هذه السببية الجديدة، بالتصورات الحديثة عن الزمان والمكان والمادة، الإنسان من استبداد الآلهة المرعبة والمجهولة، ومكنته من تحقيق انجازات باهرة في العلم والتكنولوجية ومعجزات المفاهيمية Conceptualization والانجازات العملية، وتحدت الفكر الفاشستي وحررت العقل من جمود أصابه لآلاف السنين.

لكن الواقعية الصناعية خلقت أيضاً سجنها الخاص بتجاهلها ما لا يمكن قياسه بالحط من قدره، وأعلت من شأن الدقة العالية للنقد وعاقبت الخيال وقلصت الإنسان إلى وحدة بروتوبلازمية مفرطة في التبسيط، والتي سعت إلى

الحلول الهندسية المطلقة لكل مشكلة، ولم تكن الواقعية الصناعية حيادية أخلاقياً كما أدعت. لقد كانت، كما رأينا، الايديولوجية الكبرى المقاتلة لحضارة الموجة الثانية فانبثقت منها موارد التبرير الذاتي الذي اتصفت به أفكار أجنحة اليمين واليسار في العصر الصناعي. وشكلت أيضاً أقوى نظام ثقافي في التاريخ بأفكارها وتصوراتها وفرضياتها والقياسيات التي نبعت منها. وأخيراً، ناغمت الواقعية الصناعية، كوجه ثقافي للحضارة الصناعية، المجتمع الذي ساعدت على بنائه فهي ساعدت على خلق المجتمع الذي يتصف بمنظماته الكبيرة وبمدنه الضخمة وبالبيروقراطيات المركزية وبسوقه الواسعة الشيوعية منها والرأسمالية. وتداخلت بتعشيق مذهل مع النظم الاقتصادية والتكنولوجيا والطاقة ونظم الأسرة النظم السياسية ونظم القيم التي شكلت جميعها حضارة الموجة الثانية وهي تلك الحضارة التي تتفسخ وتنحل بكل مؤسساتها وتقنياتها وثقافاتها تحت انهيار التحولات التي تجلبها الموجة الثالثة منها.

إننا نحيا في أزمة نهائية يتعذر معالجتها تعاني منها الحضارة الصناعية. وفي الوقت الذي ينتقل فيه العصر الصناعي إلى غياهب التاريخ.. يلد عصر جديد.

الفصل العاشر

الفيضان المفاجىء

فصل ختامي:

كانت الحركة الصناعية فيضاناً مفاجئاً في التاريخ استمر ثلاثة قرون قصيرة ضاعت في كثافة الزمن. ما الذي سبب قيام الثورة الصناعية؟ ما الذي جعل الموجة الثانية تسود؟.

لقد نبعت عدة تيارات في آن واحد لتشكل نقطة التقاء واحدة. فقد أدى اكتشاف العالم الجديد إلى بث نبضات قوية في الثقافة والاقتصاد الأوربيين قبل قيام الثورة الصناعية بوقت قصير، وشجع النمو السكاني الانتقال والهجرة إلى المدن، أما استغلال الغابات البريطانية فقد حث على استغلال الفحم الحجري. ثم اخترع المحرك البخاري لاستخدامه في المضخات لافراغ مناجم الفحم من المياه بدلاً من استخدام المضخة التي يسيرها الحصان. وقد أدى النشر التدريجي لأفكار الواقعية الصناعية إلى تحدي الكنيسة والسلطة السياسية، وكذلك فعل انتشار التعليم بين الناس وتطوير وسائل النقل الطرق. فلم تكن الثورة الصناعية نتاج سبب واحد مسيطر؛ فالتقنية وحدها ليست قوة موجهة في التاريخ ولا حتى الأفكار والقيم أو صراع الطبقات. وليس التاريخ مجرد سجل للتحولات البنيوية والنزعات الديموغرافية أو ابتكارات وسائل الاتصال؛ فلا يوجد هناك «متغيّر مستقل» تعتمد عليه كافة المتغيرات الأخرى. هنالك فقط متغيرات منفصلة غير مترابطة، لا حدود لتعقيداتها.

وعندما نواجه المتاهة في المؤشرات العرضية ونعجز عن تتبع كل تفاعلاتها، فإن أقصى ما نستطيع التركيز عليه هو تلك الأمور الأكثر استكشافاً لأهدافنا وأن نلحظ الكوامن المتضمنة في الخيارات. من هذا المنطلق، فإن القوى التي انبثقت سوياً لتشكل حضارة الموجة الثانية، يمكننا رد نتائج قليلة إلى التقسيم الواسع بين المنتج والمستهلك وإلى نمو شبكة التبادل التي ندعوها بالسوق سواء كانت اشتراكية أو رأسمالية في الشكل. كلما عظم الطلاق بين المنتج والمستهلك ـ في الزمان والمكان والبعد الاجتماعي والنفسي ـ ازدادت سيطرة وهيمنة السوق، بكل تعقيداتها المدهشة وقيمها وصورها الضمنية وفرضياتها المستترة، على الحقيقة والواقع الاجتماعيين.

وكما رأينا، فقد أفرز هذا الاسفين الخفي النظام المالي الجديد بمؤسساته المصرفية المركزية وتبادلاته السهمية وتجارته العالمية ومخططيه البيروقراطيين وروحه الكمية والحسابية وأخلاقه العقدية وأجهزته الحسابية القوية وتحيزه المادي ومقياسه الضيق للنجاح وانظمته الحافزية الصارمة، والتي نستخف نحن بأهميته الثقافية. ومن هذا الطلاق بين المنتج والمستهلك برزت ضغوطات عدة لايجاد مبادىء المعايرة والتخصصية والمزامنة والمركزية. ومنه جاءت الاختلافات في الدور الجنسي.

اذن، مهما قدرنا أهمية القوى العديدة التي أطلقت عنان الموجة الثانية، فلا بد أن شطر الذرة القديمة (الانتاج ⇄ الاستهلاك) قد ولَّد أولى هذه القوى، إذ ما تزال موجات الصدمة الناتجة عن ذلك الشطر ماثلة حتى اليوم.

لم تتمثل التحولات التي سببتها حضارة الموجة الثانية في التكنولوجيا والطبيعة والثقافة، بل تعدتها إلى تحولات في شخصية الفرد. فأنتجت شخصية اجتماعية جديدة. وفي الواقع فقد شكل النساء والاطفال حضارة الموجة الثانية وتشكلوا بها. ولكن بسبب انغماس الرجال أكثر في رحم السوق وفي نماذج العمل الجديدة، فقد اكتسبوا صفاتٍ صناعية أكثر أهمية من الصفات التي اكتسبتها النساء. وقد

يعذرني جمهور القراء من النساء في استخدام مصطلح الـرجل الصنـاعي لتلخيص هذه الصفات الجديدة.

لقد اختلف الرجل الصناعي عن كل اسلافه، فقد كان سيد «عبيد الطاقة» التي ضخمت من قـوته التـافهة إلى حـد كبير. وقضى معـظم حياتـه في محيط شبه مصنعي في احتكـاك واتصال مـع الآلة والمنـظومـات التي قـزمت من دور الفـرد. وتعلم منذ طفولته أن البقاء يعتمد، كما لم يكن من قبل، على المال. ونشأ في أسرة نووية، وتعلم في مدرسة هي نموذج للمصنع، ثم اكتسب تصـوراته الـرئيسية عن العالم من خلال وسائل الاعلام. وعمل فيما بعد في مؤسسـة كبيرة أو وكـالة عـامة تمثل منظمات اجتماعية عـديـدة حيث اجتزأ من كـل منها قسـماً من ذاته المنقسمـة. واندمج بشكل تدريجي مع قريته أن مدينته بدلاً أن ينـدمج مـع أمته ككل؛ ووجد نفسه يحارب الطبيعة في استغلاله لها بشكل يومي من موقع عمله. ومع ذلك تراه ينـدفع لـزيارتهـا في عطلات الاسبـوع بشكل مثـير للتنافض. (وفي الـواقـع فكلما توحش على الـطبيعة ازدادت عنـده النزعـة الرومـانسية تجـاهها وبجلهـا بالكلمات والأشعار).

وقد تعلم اعتبار ذاته جزءاً من نظم سياسية واجتماعية واقتصادية ذات البنية الاتكـالية المتبـادلة والـواسعة لاحـدود لتعقيداتهـا. ولادراكه لهـذه الحقائق حـاول التمـرد لكنه مني بـالفشل الـذريع، وكـافح بـاستماتـة ليحصل عـلى لقمة عيشـه، واكتسب تلقينياً أدواراً فرضها المجتمع عليـه الذي طـالما شعـر بالمقت تجـاهه لأنـه أصبح ضحية النظام ذاته الذي رسم له مقيـاسه النمـوذجي للحياة. وشعـر أيضاً بالزمن الخطاني يحمله إلى المستقبل بـلا انتظار حيث القـبر المنتظر؛ وعنـدما يـواجه الموت، وتتوقف ساعته عن دقاتها يدرك بأن الأرض وما عليها كانت مجرد جزء من آلة كونية أعظم منتظمة الحركات، قاسية.

لقد احتل الرجل الصناعي محيطاً كان لعدة اعتبارات غير ملحوظ لأسلافه، وحتى الاشارات الحسية الأولية كانت مختلفة.

حولت الموجـة الثانيـة المشهد الصـوتي أيضاً للحيـاة اليوميـة فطغت صـافرة

المصنع على صياح الديك، وصوت العجلات على زقزقة الجدجد. وأضاءت الموجة الثانية ظلامات الليل فتوسعت بذلك ساعات الوعي. وظهرت خلالها صور مرئية لم ترها عين من قبل كصورة الأرض من الفضاء، أو المونتاج السريالي في السينما، أو الاشكال البيولوجية التي كشفت عنها مجاهر قوية جداً. وحلت روائح البنزين ونتانة حامض الكربوليك محل رائحة التربة الرطبة في الليل، حتى مذاق اللحوم والخضار قد تغير.

الجسم البشري أيضاً كان عرضة لتغيرات معينة؛ فقد واصل نموه حتى وصل إلى ما نعتبره الآن الطول الكامل والطبيعي. إذ كانت الأجيال المتعاقبة تنمو بطول أكبر من آبائها. وكذلك تغيرت المواقف السلوكية نحو الجسد؛ يقول لنا «نوربرت الياس» Elias في كتابه «عملية التمدن» إن التعري الكامل كان شيئاً اعتيادياً حتى القرن السادس عشر في ألمانيا وأماكن أخرى في أوربة؛ وعندما تم اللجوء إلى استخدام الألبسة الخاصة بالنوم خلال فترة انتشار الموجة الثانية تغير السلوك داخل غرفة النوم. وتم أيضاً مكننة تناول الطعام مع انتشار استخدام أدوات المائدة المختلفة.

حدثت تغيرات جذرية في كل مظهر من مظاهر العلاقات البشرية في الزواج وعلاقة الأب وأبنائه، وتسلق السلم الاجتماعي، حيث ازداد الاحساس بالذات بشكل مفرط. ويجفل العقل فيما يواجهه من هذه التطورات والتغيرات النفسية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حتى نحتار في المعيار الذي سنحكم به على حضارة برمتها. هل يكون في حدود تأثيراتها على الشعوب التي بقيت على أعتابها؟ أم من خلال المقاييس المادية التي تحققت لشعوب هذه الحضارة؟ هل يكون بتأثيراتها الهائلة على البيئة أم بعظمة فنونها وانجازاتها العلمية أم بحرية الفرد؟.

رغم الانتكاسات الاقتصادية التي منيت بها حضارة الموجة الثانية، والفناء المرعب للناس، إلا أنها حسنت من المقياس المادي للحياة للفرد العادي. في وصفهم لحالة الطبقة العاملة في بريطانيا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كان منتقدو الحضارة الصناعية يصفون الماضي التليد للموجة الأولى بصورة

رومانسية تحن إلى الريف الدافىء والاجتماعي الحميم والمستقر والمنظم بقيم روحية أكثر منها مادية. مع ذلك، يكشف التاريخ لنا ما لقيته هذه المجتمعات الريفية من مرض وفقر وسوء تغذية وتشرد واستبداد وعجز أمام الجوع والبرد وسياط الأسياد الإقطاعيين. ويشير الكاتب البريطاني جون ڤايزي Vaizy أن «صورة الفلاح الريفي الذي يملك أرضاً ليزرعها كانت صورة مبالغاً فيها»، فبالنسبة لأعداد كبيرة من الناس، كان انتقالهم إلى الاحياء الفقيرة في المدينة يمثل «قفزة نوعية في المقياس المعيشي، وتحسناً في ظروف السكن المادية وتطوراً في أنواع الأغذية والأطعمة».

وفيما يتعلق بالواقع الصحي ينبغي قراءة كتاب «عصر الآلام» لجاي وليافر أو كتاب « الموت والمرض والمجاعة في انجلترا قبل العصر الصناعي» لكلاركسون، حتى تتضح الصورة الحقيقية التي رفع من شأنها البعض على حساب حضارة الموجة الثانية. تقول كريستينا لارمز في عرض لهذين الكتابين «لقد ألقى المؤرخون الاجتماعيون والديمجرافيون الضوء على الانتشار الفظيع للمرض والألم والموت في الأرياف والمدن. فكان معدل الأعمار في القرن السادس عشر لا يتجاوز الأربعين عاماً. ثم انخفض إلى الخامسة والثلاثين في القرن السابع عشر الذي اجتاحته الأوبئة، وعاد وارتفع إلى أوائل الأربعينات في القرن الثامن عشر. وكان من النادر استمرار الزوجين طويلاً فغالباً ما كان الموت يداهم أحدهما أو يقضي على الأطفال. أما الطب فقد كان يؤكد قبل الثورة الصناعية على اراقة الدم واجراء الجراحة بدون تخدير. ومن الأمراض الرئيسية المسببة للموت كان الطاعون والتيفوس والأنفلونزا والزحار والجدري والسل التي سبب انتشارها في العصور ما قبل الصناعية القضاء على الصغار والكبار بدون تمييز. بعد الاقتصاد والصحة نتجه نحو الفن والفكر، هل كانت الصناعية، بالنسبة إلى فكرها المادي الضيق أكثر تسفيهاً واستخفافاً بالعقل من المجتمعات الاقطاعية التي سبقتها؟ وهي كانت الميكانيكية المادية أو الواقعية الصناعية أقل انفتاحاً على الافكار الجديدة من انفتاح كنيسة العصر الوسيط أو ملوكه؟ وبكل ما ينقض من البيروقراطيات الحديثة العملاقة، هل هي أشد قساوة من البيروقراطية الصينية قبل عدة قرون أو الهيئات الكهنوتية في مصر القديمة؟ هل كانت الروايات والاشعار واللوحات الفنية في

الغرب خلال الثلاثمائة عام المنصرمة أقل نبضاً بالحياة أو عمقاً وكشفاً وتعقيداً من أعمال فترات أبعد؟.

إن الجانب المظلم ماثل أيضاً. فقد كان لمحاولات حضارة الموجة الثانية تحسين أحوال أبنائها نتائج سلبية غير متوقعة. منها الدمار الذي ما يزال منتشراً في المحيط البيئي للأرض والذي قد يستحيل ارجاعه إلى ما كان عليه. ويعود سبب هذا التدمير للبيئة الذي لم يشهده أي عصر مضى إلى عوامل عدة، منها تحامل الواقعية الصناعية على الطبيعة، والتزايد السكاني والتكنولوجيا البهيمية وتوسعها المستمر. لكن التلوث ليس وليد العصور الحديثة فقد لوث شوارع المدن القديمة روث الخيول ومياه المجاري؛ فالمجتمع الصناعي زاد من الطين بلة في تفاقم مشاكل التلوث البيئي باستخدام واستغلال الموارد بصورة متطرفة إلى حد جعل مشاكل الماضي نقطة في بحر من مشاكل البيئة في الحاضر. إن هذه الحضارة تملكت وسائل التدمير البيئي التي لم تتملكها حضارة إنسانية من قبل؛ إذ تتعرض المحيطات للتسمم على نطاق واسع. ونتيجة لطمع الانسان وجشعه وإهماله تنقرض سلالات حية برمتها واستنزفت المناجم بصورة وحشية حتى المناخ الأرضي تتهدده الكيماويات المنبعثة من المصانع والتلوث الحراري الذي يعرض طبقة الاوزون للخطر.

ومسألة الامبريالية تشابه، ولكن بشكل أكثر تعقيداً، مسؤولية المجتمع الصناعي عن التلوث البيئي، إذ استعبدت الهنود الحمر لحفر المناجم في أمريكا الجنوبية وأدخلت مزارع المحاصيل الصناعية في أجزاء واسعة من آسيا وأفريقيا، وشوهت عن عمدٍ اقتصاد المستعمرات لتناسب حاجات الأمم الصناعية. كل ذلك أدى إلى الجوع والألم والمرض وانحطاط مستوى التعليم وافراز العنصرية والدمج القسري للاقتصاد الضيق والاكتفاء الذاتي في نظام التجارة العالمي وما تلى ذلك من جروح لم تندمل بعد.

وعلى كل حال فإنه ليس من الصواب الافتتان بذلك الاقتصاد الرزقي البدائي، فحتى الآن نجد أن سكان المناطق اللاصناعية في العالم هم أشد فقراً مما

كانوا عليه قبل ثلاثمائة عام، ويعانون بؤساً لا يوصف. إذ من الاساءة لهم فعلاً تلفيق ماضٍ رومانسي مزيف في عجالتنا للحكم على واقع الحاضر، فالطريق إلى المستقبل لا يكون بالرجوع إلى ماضٍ أكثر بؤساً.

ولأن حضارة الموجة الثانية لم تكن وليدة مسبب واحد، لذلك لن يكون هناك تقييم وحيد لها. لقد حاولت تقديم صورة لحضارة الموجة الثانية وتقصيراتها، فإذا ظهرتُ بمظهر المعادي لهذه الحضارة تارة والمؤيد لها تارة أخرى فهذا يعود لكون الاحكام البسيطة هي احكام مضللة. انني امقت الاسلوب الذي اتبعته الحضارة الصناعية للقضاء على حضارة الموجة الأولى والشعوب البدائية. ولا أقدر على نسيان المخترعات التدميرية التي تكثفت خلال الحروب، والنجاح في شطر الذرة لصنع الجحيم في هيروشيما؛ وما أشد خجلي من العجرفة والغطرسة الثقافية لهذه الحضارة ونهبها شعوب العالم المختلفة.

إن الكراهية اللامنطقية للتاريخ والشعب لأفضل أساس لبناء المستقبل. هل كانت الحضارة الصناعية هي الأرض اليباب؟ وهل كانت عالم «الرؤية الواحدة» كما يدعي أعداء العلم والتكنولوجيا؟ لا شك بهذا؛ لكنها كانت أيضاً كالحياة، حدثاً حلواً ـ مراً في السرمدية.

مهما اختلفنا في تقييم هذا الحاضر المتبدد، إلا أن هناك حقيقة واحدة مفادها أن لعبة الحضارة الصناعية قد انتهت، وتلاشت طاقتها، وبدأت قوتها تتباهت في كل مكان تسير فيه موجة التغيير الجديدة. وهناك تحولان يجعلان الاستمرار «الطبيعي» للحضارة الصناعية مستحيلاً. أولهما أن الحضارة قد وصلت إلى نقطة فاصلة في «حربها ضد الطبيعة»، إذ لم يعد بامكان البيئة الحياتية التسامح في استمرار الهجوم الصناعي عليها. وثانيهما ان هذه الحضارة لن تستمر في الاعتماد على طاقة ناضبة إلى ما لا نهاية؛ هذه الطاقة التي ما تزال المورد الرئيسي للتطور الصناعي.

هذه الحقائق لا تعني بالضرورة أفول المجتمع التكنولوجي والطاقة، لكنها تعني أن التطور التكنولوجي المستقبلي سيحاط بقيود بيئية ومحيطية جديدة. وتعني

أيضاً أن الأمم الصناعية ستعاني أعراضاً متكررة ورجوعاً قاسياً نحو الوراء حتى تجد مصادر الطاقة البديلة بعد أن تفقد الطاقة الرخيصة التي كانت واحداً من مورديها الأساسيين. وهناك مورد آخر يتراجع تدريجياً الآن وهو المواد الخام الرخيصة. فبسبب مواجهتها لنهاية الحملات الاستعمارية والامبريالية الجديدة، ستعود الأمم الصناعية إلى البدائل والحضارة الموجودة فيها حيث تتبادل كل دولة صناعية مع الأخرى وتقلل بالتدريج روابطها الاقتصادية مع الدول اللاصناعية، أو ستستمر بشراء المواد الخام من الدول اللاصناعية ولكن تحت شروط تجارية جديدة. وبكلا الحالين، سترتفع تكاليف التصنيع بصورة كبيرة، وستتحول القاعدة المصدرية الأساسية للحضارة بتحول قاعدة الطاقة.

هذه الضغوط الخارجية على المجتمع الصناعي تزامنت وتلاءمت مع الضغوط التفككية داخل النظام؛ سواء كان النظام الأسري في الولايات المتحدة، أو النظام الهاتفي في فرنسا (وهو اليوم أسوأ من الأنظمة الموجودة في جمهوريات الموز)، أو نظام النقل الحديدي في طوكيو (وهو من السوء بدرجة دفعت بعض الركاب إلى احتجاز بعض موظفي الخطوط الحديدية كرهائن احتجاجاً على الوضع المتردي لها).

إن نظم الموجة الثانية في أزمة نجدها في نظام الرفاهية الاجتماعية وفي نظم المساعدات الصحية وفي نظم المدن وفي النظام المالي العالمي. الدولة القومية بحد ذاتها في أزمة أو نظام الموجة الثانية القيمي في أزمة، وحتى نظام الوظيفة أو الدور الذي دمج الحضارة الصناعية هو في أزمة. وهذا ما نراه في النضال لإعادة تعريف الأدوار الجنسية؛ في حركة المرأة؛ في المطالبة بالاعتراف الشرعي والقانوني بالشذوذية الجنسية؛ في انتشار الأزياء الموحدة للجنسين، وكذلك في الانهيار الاجتماعي الواسع لبنية الوظائفية التي اعتمدت عليها الحضارة الصناعية.

وخلق انهيار حضارة الموجة الثانية أزمة في الشخصية. أعداد كبيرة من الناس تبحث بيأس عن ظلالها وتلتهم الأفلام والروايات ووسائل اللهو وكتب المساعدة الذاتية مهما كانت غامضة فهي تعدهم بإطلاق مكنونات عقولهم وطاقات

أرواحهم. وفي الولايات المتحدة نجد كم هي غريبة أزمات الشخصية. فضحايا هذه الأزمات يلتحقون بجلسات المعالجة الجماعية والنوادي الصوفية، ويتلهفون للتغيير وترتعد فرائصهم له. كونهم يرغبون بترك حياتهم الحالية ويقفزن، بطريقة ما، إلى حياة جديدة ليكونوا ما ليسوا هم. يريدون تغيير أعمالهم وأزواجهم وأدوارهم الاجتماعية ومسؤولياتهم، ورجال الأعمال الأمريكيون ليسوا استثناءًا لهذه القاعدة من عدم الرضا رغم ما يظهرونه من قناعة ورضا.

وفي احصاء أخير لإتحاد الإدارة الأمريكية A.M.A وجد بأن 40٪ من المدراء المتوسطين هم غير سعداء في عملهم ويرغب أكثر من ثلثهم في الانتقال إلى وظيفة أخرى. ويعاني هؤلاء وغيرهم من عقدة ذنب لا ضرورة لها نتج عن الضغوط والبحث في جذور ذواتهم عن سبب هذه المعاناة، ويبدو أنهم غير مدركين أن هذا يعود إلى انعكاس ذاتي لأزمة موضوعية: انهم يقومون بتمثيل مسرحية لا متعمدة ضمن إطار مسرحية أكبر.

إذن، لا بد من فهم حقيقة جوهرية واحدة ينبغي أن يدركها جيلنا هذا، وهي احتضار الحضارة الصناعية، وبذلك سنبدأ البحث عن دلالات التحول الجديدة لا الصناعية في الموجة الثالثة التي ستحيط حياتنا القادمة بكل مظاهرها التحولية. فينبغي ادراك مبتكرات الموجة الثالثة والمساهمة في ابداعها إذا كان العبور من الحضارة المتحضرة إلى الحضارة الجديدة ضرورة، وإذا كان علينا أن نحافظ على روح الذات وقدرتها على الاحاطة بالأزمات القادمة والتغلب عليها. وإذا كان الاصغاء مرهفاً فلا بد أن يتهادى إلى السمع هدير الموجة الثالثة على الشواطىء البعيدة.

الباب الثالث

الموجة الثالثة

الفصل الحادي عشر

التركيبة الجديدة

يناير 1950 . شاب طويل ونحيل في الثانية والعشرين من عمره يحمل دبلوماً جامعياً، كان يشق طريقه نحو ما اعتبره الحقيقة المركزية في عصرنا. كان برفقته صديقته، وحقيبة مليئة بالكتب وضعها تحت مقعد الباص. كان الطريق طويلاً خاصة في الليل، حتى لاحت تباشير الفجر في الأفق الرمادي الداكن، وظهرت المصانع الأميركية بتتابع لا نهائي عبر النافذة التي انزلقت عليها زخات المطر.

كانت أمريكا قلب العالم النابض، وكانت المنطقة التي تحيط بالبحيرات الكبرى هي قلب الصناعة الأميركية، أما المصنع فقد كان النواة الأساسية. أميال امتدت من هذه الأبنية الداكنة التي تصنع الفولاذ والألمنيوم والأدوات والأصبغة ومصافي البترول والسيارات، تهتز فيها آلات ضخمة لسحب وثقب المعادن ثم ثنيها ولحامها ووضعها في قوالب. كان المصنع رمز الحقبة الصناعية. أما بالنسبة إلى طفل نشأ في بيت شبه مريح ينتمي لأدنى الطبقة الوسطى، وغاص سنوات أربع في أفلاطون و ت. س. اليوت وتاريخ الفنون والنظرية الاجتماعية المجردة، فقد كان العالم له غريباً، موحشاً مثل طشقند أو تييرا ديل فوجو. لقد قضى خمس سنوات في تلك المصانع، لا موظفاً أو مساعداً، بل كيد تنتج على خط التجميع، فتعلمت معنى كسب العيش في العصر الصناعي. بلعت الأتربة والدخان. وتمزقت أذناي من هدير البخار وصليل السلاسل المعدنية وأزيز الآلات الفولاذية، وشعرت بالجحيم عندما أصب الفولاذ الأبيض المنصهر. وما زالت قدماي حتى

اليوم تحمل علامات حروق بسبب تطاير شرارات غاز الأستيلين عليهما. كنت أنتج آلاف القطع عند كل نوبة لي على المكبس، أكرر حركات متطابقة حتى جن عقلي. ومرة هرعت لمساعدة عجوز عمرها 65 عاماً كانت احدى الآلات قد التهمت أربعاً من أصابعها، وما زال صراخها يرن في اذني وهي تبكي: «**يا عيسى بن مريم! لن أكون قادرة على العمل ثانية**».

واليوم، ما تزال المصانع تُشاد ثم تنتج رغم أن الحضارة التي قدست المصنع تنازع الموت؛ بينما يسير إلى قلب حضارة الموجة الثالثة أجيال من الناس ينقبون عن مكامن الغد. ولكن أين هو هذا المستقبل؟ كيف نعد خرائطنا؟ يسهل قول إن المستقبل يبدأ من الحاضر. أين هو الحاضر، أي حاضر! ان حاضرنا يتفجر بالتناقضات. فأطفالنا منغمسون في المخدرات والجنس والرحلات الفضائية، وبعضهم يعرف الكمبيوتر أكثر مما يعرفون آباءهم. ومع ذلك يهبط مستوى الخيار التعليمي بشكل مطرد، وترتفع معدلات الطلاق، وينهض معارضو تحرر المرأة لمطالبة بتجريد المرأة حق حقوقها بعد أن صادقوا عليها.

أما التضخم فقد ضيق خناقه على دول الموجة الثانية، والبطالة تتفشى كالنار في الهشيم رغم كل نظريات الازدهار الكلاسيكية. وفي تحدٍ لمنطق العرض والطلب، يطالب ملايين الناس بعمل يتصف بأنه خلاق، مشبع نفسياً، وهام على المستوى الاجتماعي. . . وتتضاعف التناقضات الاقتصادية أيضاً. وفي السياسة، تفقد الأحزاب أصوات مؤيديها في الخطة الحاسمة التي أصبحت فيه القضايا الرئيسية - كالتكنولوجيا - مسيَّسة أكثر من أي وقت مضى. وتتعرض الدولة القومية الرأسمالية والشيوعية لهجوم مكثف باسم العالمية Globalism والوعي العالمي. أمام هذه التناقضات، كيف لنا أن نرى «ما وراء» الاتجاهات والاتجاهات المضادة؟ رغم البيانات الكمبيوترية والجداول الاحصائية والنماذج الحسابية، لا تزال محاولاتنا لتبصر المستقبل - أو حتى لنفهم الحاضر - فناً أكثر منها علماً.

لقد أكدت الموجة الثانية على ضرورة تجزىء المشكلة إلى عناصرها الأولية،

فأصبح معظم الناس أكثر مهارة في التحليل منه إلى التأليف والتركيب، من المنظور لثقافي. وهذا أحد الأسباب الذي يعطي لتصوراتنا عن المستقبل وعن أنفسنا ذلك التجزيء والتشظي والاعتباطية والخطأ في التقدير. لذلك سيكون عملنا هنا لتفكير كمعممين لا كاختصاصيين. واعتقد بأننا نقف اليوم على حافة عصر جديد من التأليف والتركيب في كافة الحقول الفكرية من العلوم البحتة حتى سوسيولوجيا وعلم النفس والاقتصاد ـ وخاصة الاقتصاد ـ فنحن نعود إلى سلوب التفكير الشامل وإلى النظرية العامة.

إن هدفنا، خلال هذا الكتاب، سيكون البحث عن تيارات التحول كشف الروابط التحتية بينها ليكون في وسعنا فهم موجة التغيير الكبرى: الموجة لثالثة، مثل ذلك الشاب الذي شرع في منتصف هذا القرن في البحث عن قلب لحاضر، سنبدأ نحن الآن في البحث عن المستقبل.

الفصل الثاني عشر

الثورة التكنولوجية المضادة

في الثامن من اغسطس /آب سنة 1960، اتخذ المهندس الكيميائي «مونرو روثبون» قراراً من مكتبه المطل على ساحة روكفلر في مانهاتن، قد يعتبره المؤرخون في المستقبل رمزاً لنهاية حقبة الموجة الثانية. لم يمر أحد انتباهاً لقرار روثبون، المدير الرئيسي لشركة ايكسون Exxon الضخمة، الذي أعلن من خلاله تخفيف الضرائب التي تدفعها شكرته للبلدان المنتجة للنفط. قراره هذا، رغم تجاهل وسائل الإعلام الغربية له، نزل كالصاعقة على حكومات تلك البلاد التي كانت تعتمد على مدفوعات شركات البترول في الحصول على مواردها. بعد أيام عدة اتخذت شركة بترولية كبرى أخرى خطوات شركة ايكسون. وبعد شهر، وفي التاسع من سبتمبر/ أيلول، اجتمعت في بغداد البلاد المتحضرة من ذلك القرار لعقد مؤتمر طارىء وشكلوا لجنة لهم من الحكومات المصدرة للنفط. ظل اسم هذه اللجنة ونشاطاتها مغموراً وحتى متجاهلاً في مجالات صناعة النفط القليلة لمدة ثلاثة عشر يوماً؛ وعندما اندلعت حرب اكتوبر سنة 1973 خرجت منظمة البلدان المصدرة للنفط من الظل، فجأة، إذ كان لها تأثير فعال، في ضرب اقتصاد الموجة الثانية بعد حظر تصدير النفط. ان ما قامت به اوبيك، ناهيك عن مضاعفة دخولها النفطية أربع مرات، كان تسريع ثورة، قد تخمرت أصلاً، ستندلع في المحيط التكنولوجي للموجة الثانية.

الشمس وما وراءها:

بعد أزمة الطاقة التي كانت نتيجة للخطر الذي اتخذته أوبيك، ظهرت

خطط ومقترحات وجدالات كثيرة تبحث عن البديـل، حتى أضحى من الصعب، وسط هـذا الصخب، اتخاذ خيـار عقلاني أربـك حكومـات الـدول الغـربيـة أيما اربــاك. كـان المخـرج من هـذه الأزمــة هـو النـظر إلى مـا وراء السيـاسـات والتكنـولوجيـات الفرديـة إلى حيث تكمن المبـادىء الأسـاسيـة، وبـذلـك كـانت العـروض والمقترحـات في معظمهـا قد وضعت للمحـافظة عـلى الطاقـة التقليديـة للموجة الثانية أو تـوسيع قـاعدتهـا، بينما ارتكـزت مقترحـات أخرى عـلى مبادىء جديدة. فكانت النتيجة استيضاح متطرف لمسألة الطاقة.

كما رأينا سابقاً، فقد اعتمدت قاعدة الطاقة في المـوجــة الثانيـة على مقـدمة أساسية هي أن الطاقة لا متجددة وأنها تستخرج من مكامن مركزة جداً ومستنـزفة بواسطة تقنيات باهظة التكاليف ومركزة بثقـل عالٍ. وهي لا متنـوعة تستنـد على مصادر قليلة نسبياً. كـانت هذه السـمات أساس قـاعدة الـطاقة للمـوجة الثـانية خـلال الحقبة الصناعية. ويمكننا من خلال استعراض المقترحات البـديلة للطاقة أن نتبـين منها ما هو مجرد امتـداد للطاقة التقليـدية، ومـا هو الجـديد منهـا. فليست المسألـة برميل نفط يباع بأربعين دولاراً، أو مجرد انشاء مفاعل نووي، بـل تبقى في العثور على قاعدة الطاقة المناسبة للمجتمع الصنـاعي المقامـة على أسـاس مبادىء المـوجة الثانية، وعندها هل سنجد مخرجاً؟.

خـلال نصف القـرن المنصرم أصبح النفط والغـاز يشكــلان ثلثي مخـزون الطاقة العالمي، إلا أن معظم الخـبراء يتفق أن هذا الإتكـال على النفط لن يستمـر إلى ما لا نهاية مهما عثر على حقول جديدة. ورغم تباين الاحصائيات حول الـزمن الباقي للمخزون النفـطي وما تبـع ذلك من خـلافات، تبـدو تكهنات المـاضي في منتهى السخف الآن. ان الحقيقة النفطيـة تحتضر سواء كـانت النهايـة على شكـل فـائض مؤقت أو ـ وكما هـو مرجـح ـ نقص تـدريجي متـذبـذب. الإيـرانيـون يعـرفـون هذا، والكويتيون والنيجريون والفنزويليـون يعرفـون هذا، والسعـوديون يعـرفون هـذا. ولذلـك يتسارعـون إلى بناء اقتصـاد قـائم عـلى غـير الـدخـول النفـطيـة. والشركات البترولية تعرف هذا، ولذلك تتدافع لتنويع أعمالها بالاضـافة إلى النفط

(لقد أسر لي أحد رؤساء الشركات البترولية بأن هذه المؤسسات النفطية العملاقة ستصبح، خلال سنوات لا عقود، ديناصورات صناعية). ورغم أن الأسعار وليس حجم المخزونات الطبيعية هي التي تملك التأثير المباشر والواضح في فترات الفائض النفطي أو النقص والحاجة، تبقى النتيجة، وكما تشير كافة الدلالات والحقائق، هي نفسها. من الممكن أيضاً في العقود القادمة أن تصبح الطاقة فائضة ورخيصة مرة أخرى نتيجة للفتوحات التكنولوجية أو للنشاط الاقتصادي. ومهما سيحدث، سيبقى السعر النسبي للنفط مستمراً في الارتفاع، وستزداد مشاريع التنقيب عن النفط في المناطق النائية. وكذلك حدة المنافسة بين أعداد متزايدة من المستوردين للنفط. وقد حدثت نقطة تحول تاريخية خلال السنوات الخمس الماضية: بالرغم من الاكتشافات النفطية الكثيرة (كما في المكسيك مثلاً). ورغم ارتفاع الأسعار فقد تقلصت الاحتياطات الحقيقية وانخفضت العائدات النفطية على عكس ما كان سائداً خلال عدة عقود.

إذا كانت الحقبة البترولية على وشك الانتهاء فهناك مصدر آخر يشكل معظم الثلث المتبقي من مجمل الطاقة في العالم: وهو الفحم الحجري. وتعتبر مخزونات الفحم الحجري من المخزونات الوافرة جداً رغم أنها قابلة للاستنزاف نهائياً أيضاً. إلا أن التوسع في استخدامه سيؤدي إلى تلوث خطير للجو واحداث تغيرات في المناخ العالمي (بزيادة نسبة غاز ثاني اوكسيد الكربون في الجو)، وتخريب للتربة. وحتى لو استخدم الفحم على نطاق واسع في العقود القادمة، فإنه لن يكون مناسباً لسيارة مثلاً أو لأشياء أخرى تعتمد حالياً على النفط والغاز. وستكون المعامل الخاصة لتجميع الفحم أو جعله غازياً مكلفة جداً وتحتاج إلى المياه (الذي تحتاجه الزراعة أكثر منها)، وهي غير فعالة على الاطلاق. أما التكنولوجيا النووية فلها مشاكل مخيفة في مراحلها الحالية. فهي تعتمد على اليورانيوم؛ وهو وقود مستنزف أيضاً وتحمل مفاعلاتها التقلدية عدة مخاطر تنفق أموال طائلة من أجل اجراءات الأمان فيها. ولم يعثر بعد على حل لمشكلة النفايات النووية، وتكاليف الطاقة النووية مكلفة جداً بحيث لا يمكن الاستغناء عن المساعدات الحكومية لدعمها كمصدر منافس بعيد المدى للمصادر الأخرى.

ويزعم المؤيدون للطاقة النووية أن المفاعلات آلات حركة لا تتوقف أبداً، فما تنتجه من البلوتونيوم يمكن استخدامه كوقود لها. ولكن يبقى اليورانيوم هو الوقود الأساسي لها، ومخزوناته في العالم قليلة وغير قابلة للتجديد. وليست المفاعلات عالية التمركز، وباهظة التكاليف ومتفجرة وخطيرة فحسب، لكنها تصعد من مخاطر نشوب حرب نووية واستيلاء الارهابيين على المواد النووية.

ورغم كل ما ورد، فلا يعني هذا أن نعود أدراجنا إلى العصور الوسطى أو أن النمو الاقتصادي في المستقبل خرافة. بل يعني وصولنا إلى خط النهاية من التطور وان علينا الشروع بمرحلة أخرى من التطور لا تعتمد على طاقة الموجة الثانية.

لا بد إذاً من التحول إلى قاعدة جديدة وجذرية للطاقة التي ينبغي أن تتلاءم مع المستوى التكنولوجي للمجتمع سواء في قاعدة الطاقة القروية أو في الاقتصاد الصناعي. وينبغي أن تتلاءم أيضاً مع طبيعة الانتاج وتوزع الاسواق والسكان وعوامل أخرى عديدة. لقد ارتبط نشوء قاعدة الطاقة في الموجة الثانية مع التقدم الاجتماعي نحو مرحلة جديدة من التقدم التكنولوجي؛ فكان لها الأثر الأكبر في عملية تسريع النمو التكنولوجي وفي الانعكاس الذي ولدته. إذ أن التعطش للطاقة وللتقدم التقني استحث الاستغلال السريع للوقود المستخرج من الأرض. فمثلاً، أدى تطور صناعة السيارات إلى التوسع اللا معقول في تجارة النفط التي أصبحت العماد الرئيسي للصناعة في ديترويت. وحسب تعبير دونالدكار، مدير الأبحاث السابق في احدى شركات النفط ومؤلف كتاب «الطاقة وآلة الأرض»، أصبحت الصناعة النفطية «عبداً لشكل واحد من محرك الاحتراق الداخلي».

واليوم ونحن على حافة قفزة تكنولوجية تاريخية، فإن نظام الانتاج الجديد الذي ينبثق الآن يتطلب ترميماً جذرياً لشئون الطاقة - حتى لو طوت اوبيك خيمتها وانسلت بعيداً، وهناك حقيقة يتجاهلها الجميع، وهي أن أزمة الطاقة ليست أزمة كمية، انها مشكلة بيئية أيضاً. اننا لا نحتاج إلى «قدر» معين من

الطاقة، ولكن إلى طاقة نتناولها بأشكال أخرى متباينة وفي مواقع متغيرة وفي أوقات مختلفة من الليل والنهار وخلال السنة ولأغراض يعجز الخيال عنها عن تصورها.

وهذا ما يفسر حاجة العالم وواجبه للبحث عن بدائل الطاقة وتحويل تطويراتها للحد من الأزمة بدلاً من القاء اللوم على الأسعار التي تقرها الأوبيك. ويبدو مستحيلاً في هذه المرحلة معرفة التقنيات اللازمة لتوليد أفضل أنواع الطاقة، هذه التقنيات، التي أصبحت معقولة تجارياً نسبة إلى ارتفاع أسعار النفط، تتراوح بين الخلايا الكهروضوئية التي تحول أشعة الشمس إلى طاقة كهربائية (تقنية تقوم بتطويرها الآن عدة شركات مثل «سولاريكس»، «نحساس انستروفيتس»، و«انيرجي كونفيرجن ديفايسيس»، وشركات أخرى)، وبين الخطة السوفييتية الرامية إلى تثبيت بالونات هوائية في طبقة التروبوز ـ تقع أعلى طبقة التروبوسفير ـ لاطلاق الأشعة الكهربائية إلى الأرض عبر الكابلات. ومن الخيارات الأخرى بناء معامل خاصة لإنتاج الطاقة من حرق النفايات أو من بقايا جوز الهند وتسعى نيويورك وجزر الفلبين للاستفادة من هذه المصادر للحصول على الكهرباء. وتقوم إيطاليا وآيسلندة ونيوزلندة الآن بتطوير توليد الكهرباء من المصادر الحرارية الأرضية؛ بينما يقوم الرصيف العائم الذي يزن خمسمائة طن التابع لجزيرة هونشو اليابانية بتوليد الكهرباء من طاقة الأمواج. وقد انتشرت وحدات التسخين الشمسي على أسقف المنازل في أرجاء العالم، وأنشأت شركة «اديسون» في جنوبي كاليفورنيا برج الطاقة Power-Tower الذي يلتقط الطاقة الشمسية بمرايا موجهة بواسطة الكمبيوتر، ثم يركزها على برج يحتوي على مرجل بخاري فتتولد الكهرباء وتوزع على زبائن منتظمين. وفي شتوتغارت بألمانيا الغربية سارت عبر شوارع المدينة حافلة تسير بالهيدروجين قامت بتطويرها شركة ديملر ـ بنز، بينما يعكف المهندسون في شركة لوكهيد ـ كاليفورنيا على بناء طائرة تعمل بالهيدروجين أيضاً. اذن، فقد اكتشفت مصادر جديدة كثيرة بديلة ومن المستحيل تصنيفها في هذا المجال الضيق.

وما تزال بعض هذه التكنولوجيات تمر بمراحلها الأولى من التطوير، وبدون

شك سيثبت عدم جدوى بعضها، بينما سيتم تطبيق بعضها أيضاً على نطاق تجاري خلال عقد أو عقدين. لكن الأهم يبقى حقيقة أن التقنيات المتقدمة لا تأتي عادة من تطبيق حقيقي منعزل، بل من دمج عدة تقنيات سوياً. إذ يمكن أن نشهد استخدام الخلايا الكهروضوئية الشمسية لانتاج الكهرباء، والتي ستستخدم بدورها لاطلاق الهيدروجين من الماء كوقود للسيارات. نحن ما نزال حالياً في مراحل الاستعداد، فما ان يتم دمج مجموعة من التقنيات الجديدة حتى تزداد الخيارات بتوالٍ هندسي، وبالتالي المساهمة في تسريع بناء قاعدة الطاقة للموجة الثالثة. ستكون لهذه القاعدة الجديدة صفات متباينة عن قاعدة الموجة الثانية سواء من حيث مخزونه الذي سيكون متجدداً لا مستنزفاً، أو من حيث الاعتماد على مصادر الطاقة المتناثرة لا العالية التركيز. وبدلاً من الاعتماد على تقنيات شديدة المركزية، ستضم هذه القاعدة وسائل انتاج الطاقة المركزية واللامركزية.

وباختصار، فإننا نشهد للمرة الأولى الخطوط العريضة لقاعدة الطاقة المختلفة تماماً من حيث المبادىء عن قاعدة الطاقة للموجة الثانية التي دامت ثلاثمائة عام. ومن الواضح أيضاً أن هذه القاعدة الجديدة للطاقة لن تبرز للوجود دون كفاح مرير.

في صراع الأفكار الجديدة والتحويل الذي يأخذ مجراه في الأمم المتطورة تقنياً، يبرز أعداء ثلاثة. فهناك أصحاب المصالح الراسخة الذين يستفيدون من قاعدة الطاقة التقليدية للموجة الثانية، وهم يدعون إلى الاعتماد كلياً على مصادر الطاقة التقليدية وتقنياتها ـ من فحم وبترول وغاز وطاقة نووية، ويستميتون لنشر الحالة الراهنة للموجة الثانية عن طريقة تأثيرهم ونفوذهم في شركات النفط والوكالات النووية وشركات المناجم ونفايات التجارة المتعلقة بها.

من ناحية أخرى، يبدو أنصار قاعدة الطاقة الجديدة للموجة الثالثة ـ من مستهلكين وعلماء البيئة والمقاولين في الصناعات الجديدة التي تعتمد على تطبيقات الطاقة المستحدثة ـ مبعثرين، ينقصهم التمويل اللازم لمتابعة انشطتهم، ويفتقرون

إلى البراعة السياسية. بينما يصورهم مروجو الموجة الثانية بأنهم سذج لا يبالون بحقائق الدولار، تسحرهم تقنيات الفضاء الخيالية. والأسوأ من ذلك، يواجه الداعين للموجة الثالثة قوى الموجة الأولى أيضاً التي تنادي بالارتداد إلى الماضي ما قبل الصناعي وتحارب التقدم نحو قاعدة الطاقة الجديدة الأكثر تنوعاً وعلميةً وذكاءً. وبصورة متطرفة، فإن هذه السياسات ستزيل معظم التقنيات وتحد من الانتقالية، وتسبب ذبول المدن وموتها وتفرض ثقافة تنسكية باسم التقنية المحافظة. وبتكتل هاتان المجموعتان في تحالف واحد، فسوف يعمق لوبي الموجة الثانية والسياسيين وخبراء العلاقات العامة من الارتباك والتشوش فتبقى قوى الموجة الثالثة في موقف الدفاع. مع ذلك فلن يربح في النهاية لا أنصار الموجة الأولى ولا محافظو الموجة الثانية فهم يكرسون أنفسهم لخلق «فانتازيا» مندثرة، ويحاولون الحفاظ على قاعدة الطاقة التقليدية التي يستحيل التخلص من مشاكلها.

وتعمل التكاليف المرتفعة لمصادر الموجة الثانية من الطاقة ضد مصالح الموجة الثانية بقوة. ولان الأساليب الانتاجية للموجة الثانية تتطلب قدراً هائلاً من الطاقة التقليدية وظهور المخاطر النووية والدعوات العالمية لايقاف العمل في المفاعلات النووية ومعامل التوليد العملاقة؛ كل ذلك يعمل ضد مصالح الموجة الثانية. باختصار، رغم أن المفاعلات النووية أو مصانع تحويل الفحم إلى طاقة وغيرها قد «تبدو» متطورة أو مستقبلية، وبالتالي استمرارية، إلا أنها في الواقع نتاجات صنعية من ماضي الموجة الثانية تحمل في طياتها تناقضات هائلة. قد يكون بعضها ضرورياً لمرحلة مؤقتة، لكنها، جوهراً، انتكاسية. وبصورة مشابهة، رغم أن قوى الموجة الثانية تبدو في مركز القوة، وقوى الموجة الثالثة في موقف ضعيف، لكن سيكون من الغباء الرهان على الماضي.

إن المسألة ليست امكانية التخلص من قاعدة الطاقة الصناعية وتركيب قاعدة جديدة، بل مسألة وقت. لأن الصراع على الطاقة يتضافر مع تحول آخر معادل له؛ التخلص من تقنية الموجة الثانية.

أدوات الغد:

الفحم والسكك الحديدية والفولاذ والسيارات والمطاط وصناعة الآلات الصناعية ـ هذه كانت الصناعات التقليدية للموجة الثانية. وقد أقيمت هذه الصناعات على مبادىء الكتروميكانيكية بسيطة، واستخدمت مكامن الطاقة العالية التركيز، ولفظت إلى المحيط الخارجي النفايات وأسباب التلوث، واتصفت كذلك بدورات نتاجية طويلة ومهارات منخفضة وأعمال تكرارية وانتاج سلع متعايرة، بالإضافة إلى تحكمات مركزيةثقيلة. ومنذ أواسط الخمسينات، أصبح واضحاً بصورة مطردة تخلف هذه الصناعات وتضاؤلها في الأمم الصناعية. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال ارتفعت القوة العاملة بمعدل 21٪ بين الأعوام 1965و1974، كان نصيب وظائف صناعة النسيج من الارتفاع 6٪ فقط، بينما انخفضت نسبة العمل في حقول صناعة الفولاذ والحديد إلى 10٪ فعلياً. كان هذا النمط واضح أيضاً في السويد وتشيكوسلوفاكيا واليابان وأمم أخرى من الموجة الثانية.

عندما بدأت هذه الصناعات القديمة الطراز تنتقل إلى ما يسمى بالدول «النامية»، حيث العمالة الرخيصة وتخلف التطور التقني، ظهرت مجموعة من الصناعات الجديدة وانقرضت التأثيرات الاجتماعية لتلك الصناعات التقليدية. وقد تميزت الصناعات الجديدة عن أسلافها بتخطيها الأساس الألكتروميكانيكي والأساس العلمي التقليدي للموجة الثانية. واعتمدت على التقدم التقني المتسارع للفروع العلمية جميعها التي كانت بدائية أو حتى غير موجودة قبل ربع قرن من الآن مثل الألكترونيات الكمية ونظرية المعلومات والبيولوجيا الجزئية وعلوم المحيطات والنوويات وعلوم البيئة ـ الايكولوجيا ـ وعلوم الفضاء. لقد ساعدت هذه العلوم الإنسان على الوصول إلى ما وراء الزمان والمكان، واهتمت بها صناعات الموجة الثانية لمعالجة «بتعبير الفيزيائي السوفييتي كوزينتسوف»: مناطق مكانية في منتهى الصغر قد تصل إلى نصف قطر النواة الذرية أي 10^{-13} سنتميتراً، وفواصل زمانية تبلغ 10^{-23} ثانية. من هذه العلوم نشأت الصناعات الجديدة

وترعرعت: الكمبيوتر ومعالجة المعطيات والفضاء الجوي والبتروكيمياويات المعقدة وشبه الموصلات ووسائل الاتصال المتقدمة وعشرات أخرى منها. وفي الولايات المتحدة - التي شهدت التحول إلى الموجة الثالثة في أواسط الخمسينات - غرقت مناطق قديمة مثل «وادي ميريماك» في نيوانجلند إلى مرتبة المناطق الكاسدة بعد ازدهار، بينما برزت مناطق مغمورة مثل «روت 128» قرب وسطن أو «وادي سيليكون» في كاليفورنيا إلى قمة الانتعاش.

ويمكن للمرء أن يعزو تحول طبيعة الوظائف إلى التحول التقني الأخير؛ لذا فقد قامت ولايات ما سمي «بولايات الحزام الشمسي» Sun-belt States ببناء قاعدة تكنولوجية متقدمة في ذات الوقت الذي أصاب المناطق الصناعية القديمة في الشمال الشرقي وحول منطقة البحيرات الكبرى كساد اقتصادي ويكاد الافلاس يضربها. وما الأزمة المالية الطويلة الأمد لنيويورك إلا انعكاساً واضحاً لذلك الدفق التكنولوجي. وكان السبب أيضاً في ركود اللورين، مركز فرنسا في صناعة الفولاذ. ومن ناحية أخرى أدى هذا الدفق إلى سقوط الاشتراكية البريطانية؛ ففي نهاية الحرب لعالمية الثانية أعلنت حكومة العمال عن نيتها بالاستيلاء على «مراكز القيادة» الصناعية، وحققت ما تريد. إلا أن مراكز القيادة الصناعية التي أممتها أصبحت فحماً وسكك حديد وفولاذاً أي تلك الصناعات التي لم تلحق بالثورة التكنولوجية.

لقد بدأت مرحلة ما فوق التحول بمخاض صعب، لذلك تلجأ العديد من الحكومات اليوم إلى تسريع هذا التحول البنيوي لتقليص ما يمكن تقليصه من آلام المرحلة الانتقالية. وبالتالي يدرس المخططون اليابانيون في وزارة التجارة والصناعة الدولية تقنيات جديدة تدعم صناعة الخدمات المستقبلية. وكان مستشار ألمانيا الغربية هيلموت شميدت ومساعدوه قد تحدثوا عن «بنية سياسية» Struk-turpolitik تتحد وبنك الاستثمار الأوربي لتسهيل الانتقال من صناعات الانتاج الجملي التقليدية.

ومن المرجح لأربع من الصناعات أن تصبح الصناعات الهيكلية لحقبة

الموجة الثالثة بالاضافة إلى التحولات الكبرى التي ستحدثها في القوة الاقتصادية وفي المستويات السياسية والاجتماعية. وتشكل صناعتا الكمبيوتر والالكترونيات أهم التيارات الصناعية في المستقبل.

صناعة الالكترونيات قادم جديد نسبياً إلى الساحة العالمية، تبلغ مبيعاتها حالياً أكثر من 100 بليون دولار سنوياً، ومن المتوقع أن تصل إلى ما بين 325ـ400 بليون دولار سنوياً في أواخر الثمانينات. هذا سيجعلها من الصناعات الأربع الكبرى في العالم بعد الفولاذ والسيارات والكيماويات.

إن السرعة التي انتشر بها الكمبيوتر قصة معروفة لا داعي للتوسع فيها هنا. فقد انخفضت التكلفة إلى حد كبير وزادت القدرة الاستيعابية له إلى حدود مذهلة. ونسبة إلى مجلة «كومبيوتر وورلد»: إذا وصلت صناعة السيارات إلى ما حققته صناعة الكمبيوتر خلال الثلاثين عاماً الماضية، لأصبحت تكلفة سيارة الرولز رويس 2,50 دولاراً، ولسارت مليوني ميل بالجالون الواحد». وتغزو أجهزة الميني ـ كمبيوتر اليوم البيت الأميركي، وتعمل الكثير من الشركات الضخمة مثل «تكساس انسترومانتس» على اضافة أجهزة الكمبيوتر للأدوات المنزلية. إن ارتباط هذه الأجهزة بالمصارف والمخازن التجارية والمكاتب الحكومية وأماكن العمل وحتى بيوت الجيران سيؤدي إلى إعادة تشكيل العمل من الانتاج إلى البيع بالتجزئة وطبيعته أيضاً وكذلك سيعد تشكيل بنية الأسرة.

وهنالك صناعة الالكترونيات التي ترتبط صناعة الكمبيوتر بها ارتباطاً عضوياً. سرعان ما انتشرت منتجات هذه الصناعة بين المستهلكين مثل الحاسبات الصغيرة والساعات الألكترونية وألعاب الڤيديو. وظهر لها تطبيقات أخرى في مجال الزراعة فظهرت مجسات التربة والمناخ الصغيرة الحجم! وفي المجال الطبي أنتجت الوسائط الطبية المتناهية الصغر والتي تبيّت في الملابس العادية لتنظم ضربات القلب أو مستويات الإجهاد كاملها؛ هذا بالإضافة إلى أضعاف أخرى من التطبيقات الأخرى في الألكترونيات تكمن في المستقبل.

إن أزمة الطاقة تلعب دوراً كبيراً في عملية تسريع صناعات الموجة الثالثة

لتي ستتميز بحاجاتها الضئيلة من الطاقة التقليدية. وقد كانت شبكات الهاتف لموجة الثانية على سبيل المثال تتطلب حفر انفاق منجمية تحت شوارع المدينة تستوعب أميالاً لا نهائية من الكابلات النحاسية والأقنية والمُرحِّلات ومفاتيح لتشغيل. أما الآن فنحن على وشك التحول إلى منظومات الألياف البصرية، التي تبلغ دقة أليافها، قطر شعرة الرأس وخفتها، بهدف إرسال المكالمات الهاتفية.

لهذا التحول تضمينات مذهلة للطاقة: فالأمر يتطلب 1/1000 من الطاقة لصناعة ألياف بصرية، واللازمة لطرق وصهر ومعالجة طول مساوي من سلك نحاسي. ويصبح طن الفحم اللازم لانتاج 90 ميلاً من خطوط النحاس منتجاً لـ 80,000 ميل من الألياف! ويلاحظ أن التحول إلى فيزياء اللاصمامات في الألكترونيات يتحرك في عين الاتجاه؛ فكل خطوة إلى الأمام تنتج مركبات لا تتطلب إلا قدراً ضئيلاً من الطاقة. وتوحي هذه الثورة الالكترونية بكل خصائصها أن صناعات الموجة الثانية للطاقة ستتحول نحو أقوى الاستراتيجيات الاقتصادية العالية التقنية المنخفضة الطاقة. وعموماً، كانت مجلة «ساينس» محقة عندما أفادت أن نشاط الدول الاقتصادي سيتغير جذرياً بسبب «الانفجار الألكتروني»؛ وحقاً يبدو أن الواقع سيبُز الخيال في معدل ظهور التطبيقات الجديدة واللا متوقعة في مجال الألكترونيات».

آلات في المدار:

معظم ما ورد آنفاً يمكن قياسه على مغامراتنا في الفضاء الخارجي والبحار والمحيطات، فالقفزة وراء التقنيات التقليدية هي الأعجب. وتشكل صناعة الفضاء الهيكلية الثانية في الأساس التقني الجديد للموجة الثالثة. وستقوم خمس من مكوكات الفضاء قريباً بنقل البشر والحمولات إلى الفضاء الخارجي جيئة وذهاباً في برنامج اسبوعي منظم. وما يزال هذا التحول لا يلقى حقه عند الناس، إلا أن عدة شركات في الولايات المتحدة وأوربة اعتبرت «التخوم العليا» High Frontiers مصدراً لثورة قادمة في التقنية المتقدمة. وتعمل شركتا جرومان Grumman وبوينغ الآن على توليد الطاقة بواسطة الأقمار الصناعية والأرصفة

الفضائية. ونسبة إلى مجلة «بيزنس ويك»، فإن مجموعة أخرى من الصناعات بدأت الآن في إدراك ما يعني المداري Orbitor بالنسبة لها - وهم مصنعون ومعالجون تتراوح منتوجاتهم بين أشباه الموصلات والتجارب الطبية. . وبين مواد عالية التقنية تتطلب معالجة دقيقة ومستحكمة وانفلاتاً من الجاذبية الأرضية؛ فلا حاجة إلى أنابيب المختبر، ولا خشية من الآثار الضارة في معالجة السموم أو المواد الشديدة التفاعل. وهنالك أيضاً، في الفضاء، مخزون لا ينتهي من الفراغ، فضلاً عن درجات حرارية مرتفعة جداً أو منخفضة جداً. نتيجة لذلك، أصبحت «صناعة الفضاء» موضوعاً ساخناً يدور بين المهندسين والعلماء ومديري التكنولوجيا المتقدمة. فشركة «ماكدونالد دوجلاس» تقدم للشركات الصيدلانية وسيلة تجري على متن مكوك الفضاء، يتم خلالها فصل الانزيمات النادرة من الخلايا البشرية. وصانعو المواد الزجاجية يتطلعون إلى وسائط صنع المواد من أشعة الليزر والألياف البصرية. وأشباه الموصلات الأحادية البلور المصنعة في الفضاء، ستجعل النماذج المصنوعة على الأرض تبدو بدائية جداً. أما جهاز «اليوروكيناز» الذي يفكك التخثرات الدموية، والذي يحتاج إليه مرضى يعانون من أمراض دموية معينة وتكلفهم الجرعة الواحدة 2500 دولار، فيمكن تصنيعه في الفضاء بأقل من خمس ذلك المبلغ أو ذلك نسبة إلى يسكوفون بوتكامر، مدير دراسات التصنيع الفضائي في ناسا.

والأكثر أهمية من ذلك هي المنتجات الجديدة تماماً لا يمكن تصنيعها على الأرض مهما كلف الثمن. وقد أحصت شركة TRW للفضاء والألكترونيات، أكثر من أربعمائة من الخلائط المعدنية التي نعجز عن صنعها في الأرض بسبب الجاذبية، وفي هذه الأثناء، شرعت شركة جزال اليكتريك بتصميم أول فرن فضائي للمواد المعدنية. وتقول «بيزنس ويك» لقرائها أن مثل هذه التكهنات ليست خيالاً علمياً، فالعدد المتزايد للشركات المهتمة لدليل جدي على هذا.

ويعادل ذلك جدية واتقاداً في الحماس أنصار نظرية الدكتور جيرالد أونيل لصناعة وبناء مدن فضائية. كان أونيل، العالم الفيزيائي من جامعة برنستون،

يشير دائماً إلى امكـانية بنـاء مجتمعات كـاملة وواسعة جـداً في الفضاء ـ أرصفـة أو جزر يسكنها آلاف الناس وحاز على دعم حماسي من وكالة الفضاء الأميركيـة ومن حاكم ولاية كاليفورنيا ـ إذ يعتمد اقتصاد ولايته عـلى الفضاء ـ وأيضـاً على جماعة سابقة من الهبيين(!) بزعـامة ســتيـوارت برانـد صاحب كتـاب «البيان المفهـرس للأرض».

وفكرة أونيل تقوم على بناء مدينة في الفضاء قطعة فقطعة من مواد تستخرج من مناجم القمر أو من أي مكان آخر في الفضاء. وقد عقدت ندوات منتـظمة في جامعة برنستون ضمت خبراء من ناسا وجنرال اليكتريك ووكالة الـطاقة الأمـيركية وجمـاعات مهتمـة تم فيها تبـادل أبحاث تقنيـة حلول المعـالجـة الكيـماويـة للقمـر وتعدينات فضائية أخرى، وحول تصميم وبناء مستوطنـات فضائيـة وأنظمـة بيئية مغلقة

إن انضمام الالكترونيات المتقدمة وبرنامج الفضاء يحمل المجال التكنولـوجي إلى مرحلة جديدة لم تعد محصورة باعتبارات الموجة الثانية.

نحو الأعماق:

إن الإندفاع نحـو أعماق البحـار تشبه تلك الحملة نحو الفضاء الخـارجي، وتؤسس القـاعدة الهيكلية الثالثـة للصنـاعـات التي ستشكـل القسم الأعـظم من المجال التقني الجديد. لقد جاءت موجـة التحول الاجتـماعي التاريخيـة الأولى على الأرض عندما توقف أجدادنا عن الاعتماد على الصيد وجمع الطعام، وبدؤوا عوضاً عن ذلك في تربية الحيوانات والزراعة. ونحن الآن في هذه المرحلة تماماً في علاقتنا مع البحر. في عالم يتضور جوعاً، يستطيع المحيط أن يكسر ظهـر مشكلة الغذاء؛ فمن الممكن اسـتزراعه، وجعله مـزارع ضخمـة تقـدم لنـا مخـزونـاً لا ينضب من البروتين الضروري. ان اصـطياد الأسـماك التجاري حـالياً، الـذي يعتبر صنـاعياً جداً ـ حيث تمسح سفن معملية يابانية وسوفياتية البحار طولاً وعرضـاً ـ يؤدي إلى مغالاة في قتل لا يرحم يهدد بانقراض جماعي للعديد من اشكال الحيـاة البحريـة.

بالمقارنة، فقد تؤدي «الزراعة المائية» Equaculture ـ مزارع سمكية مع حصاد نباتي ـ إلى القضاء أو تخفيف أزمة الغذاء العالمية دون تدمير المجال البيولوجي اهش الذي تعتمد حياتنا عليه. وفي الأثناء، حجبت الإندفاعة إلى التنقيب عن البترول في الأعماق امكانية اللجوء إلى تقنية «النفط النامي» Growing Oil في البحر. ويقول الدكتور لورانس ريموند من معهد باتيك أنه من الممكن انتاج اشنيات غنية بالنفط، وما تزال الجهود مستمرة لجعل العملية اقتصادية. وتقدم المحيطات ايضا معيناً غامراً من المعادن، كالنحاس والزنك والقصدير والفضة والذهب والبلاتينيوم فضلاً عن خامات الفوسفات الضرورية لتخصيب الأراضي الزراعية. وتعني شركات التعدين إلى استغلال مياه البحر الأحمر الحارة الذي يحتوي على ما يقدر بـ 3,4 بليون دولار من الزنك والفضة والنحاس والرصاص والذهب: وتستعد حوالي مئة شركة، بما فيها بعض أضخم الشركات العالمية، للتنقيب عن عقيدات المنغنيز في قعر البحر (وهذه العقيدات مصدر قابل للتجديد، وتشكل نسبة 6ـ10 مليون طن سنوياً في حزام محدد يقع إلى الجنوب من جزر هاواي). وفي أواسط الثمانينات ستبدأ أربع اتحادات رأسمالية دولية بالتنقيب في المحيطات بتمويل يبلغ بلايين الدولارات ويضم الاتحاد الأول 23 شركة يابانية ومجموعة ألمانية غربية تدعى AMR وشركة أميركية تابعة هي النيكل الدولية. والثاني يضم يونيون مينير وشركة بلجيكية مع شركة ستيل أندصن الأميركية. ويضم المغامر الثالث نوراندا الكندية مع ميتسوبيشي اليابانية وزنك ريونتو وجولد فيلدز الإنكليزية. الإتحاد الرابع يضم لوكهيد مع مجموعة رويال دتش/شيل. وتقول الفانينشال تايمز أن هذه الجهود «من المتوقع أن تثوِّر نشاط التنجيم العالمي للمعادن المصطفاة». بالإضافة إلى ذلك، كانت شركة هو فماز لاروشيه الصيدلانية تجوس البحار بهدوء بحثاً عن عقاقير جديدة مثل العوامل المضادة للفطريات، وقاتل الآلام والمعينات التشخيصية وعقاقير وقف النزيف.

بتطوير هذه التقنيات، من المرجع أن نشهد بناء «قرى مائية» Equavillage مغمورة أو شبه مغمورة ومصانع عائمة تنافس تلك المشادة على اليابسة وتستمد طاقتها من مصادر المحيط كالرياح والتيارات الحارة والمد والجزر. وتقول مجلة

«مارين بوليسي» المتخصصة أو «تكنولوجيا الرصيف المحيطي العائم» رخيصة التكاليف وبسيطة يمكن لمعظم دول العالم أن تتكفلها، بالإضافة إلى انها ستكون بمتناول شركات عديدة وجماعات خاصة. في الوقت الحالي يبدو مرجحاً أن بناء أولى المدن العائمة سيكون للمجتمعات الصناعية المزدحمة بهدف الإسكان البحري. . . ويمكن للشركات المتعددة الجنسية أن ترى فيها محطات متنقلة لنشاطاتها التجارية أو سفناً معملية. وقد تبني الشركات الغذائية مدناً عائمة لتنفيذ عمليات الإستزراع البحري. . وقد تراها الشركات فرصة للهروب من الضرائب، وقد يبني المغامرون مدناً عائمة ويعلنونها دولاً جديدة! وقد تحصل المدن العائمة على اعتراف دبلوماسي رسمي. . أو تصبح وسيلة للأقليات العرقية حتى تحصل على استقلالها من كل ما ورد نجد أن الأسباب التجارية للانتقال إلى البحر رشيقة كثيراً. لدرجة ـ والكلام للخبير الاقتصادي د.م. لايبتنريجر ـ أن عدة شركات كبيرة تنتظر دورها حتى اعلان طلقة البداية لاطلاق يدها على مناطق واسعة من سطح المحيط. هذا يظهر أيضاً كفاح البلاد اللاصناعية للاعتراف أن مصادر المحيطات ملك عام للسلالة البشرية، وليست حكراً للأمم الغنية.

إذا نظرنا إلى هذه التطورات، لا كعوامل منفصلة، بل عوامل متصلة ومترابطة، نجد أن كل تقدم تقني أو علمي يسرع الآخر، وأننا لم نعد نتعامل مع نفس المستوى التقني الذي أقيم عليه أساس الموجة الثانية. إننا في الطريق إلى نظام طاقة ونظام تكنولوجي جذريين. إلا أن هذه الأمثلة تتضاءل أمام زلزلة تقنية تدوي في مختبرات البيولوجيا الجزئية. ستشكل الصناعة البيولوجية الهيكل الرابع لصناعات الغد، وربما يكون لها أعظم التأثير[1].

---

(1) في كتابي «صدمة المستقبل»، حيث عالجت بعض هذه المسائل قبل عدة سنوات، افترضت أننا في النهاية سنكون قادرين على «التصميم المسبق» Pre-design للجسم البشري، وصناعة «آلات النمو»، والبرمجة الكيماوية للعقل، وصنع نسخ تشبهنا من خلال الإنتاج اللاجنسي، وخلق أشكال حياة جديدة وخطيرة. وطرحت تساؤلا «من الذي سيتحكم بهذه الأبحاث، وكيف سيتم تطبيق هذه الاكتشافات الجديدة. ألا يسعنا إطلاق تخوفات لا يعرف الإنسان عنها شيئاً»؟. بعض القراء اعتبر هذا التنبؤ مستحيل التحقق. لقد كان ذلك قبل عام 1973، وقبل اكتشاف عملية الـ د.ن. أ لإعادة الضم. واليوم يطرح هذه التساؤلات المكربة المعارضون من الناس ولجان منبثقة عن الكونجرس والعلماء أنفسهم، في الوقت الذي تسير فيه الثورة البيولوجية بسرعة كبيرة.

صناعة المورثات (الجينات):

قالت مجلة «نيوسانيتست» ان «الهندسة الورائية تسير في طور البناء والتجهيز الأساسيين، وهي الآن مستعدة للعمل». ويفيد المعلق العلمي الشهير لورد ريتشي كالدر أنه «كما عالجنا اللدائن والمعادن، فنحن نصنّع الآن المواد الحية». ان السباق محموم بين الشركات الكبيرة سعياً وراء التطبيقات التجارية للبيولوجيا الجديدة. وتحلم هذه الشركات بوضع انزيمات في السيارات لترشد العادم، وتبث المعطيات حول التلوث إلى معامل مصغر والذي ينظم المحرك بعد تلقيه للمعطيات وتتكلم عن ما أسمته النيويورك تايمز، بالميكروبات الجائعة للمعادن التي يمكن استغلالها في البحث عن مناجم المعادن الثمينة في أعماق المحيطات. وقد طالبت وحصلت على حقوق تسجيل براءات الاختراع لأشكال جديدة من الحياة. وتشترك في هذا السباق شركات إليليلي، هوفمان لاروشيه، ج. د. سيرل، أبجسن، ميرك، فضلاً عن جنرال اليكتريك.

إن بعض المنتقدين العصبيين، بما فيهم بعض العلماء، قلقون من وجود مثل هذا السباق، ويستحضرون تصورات لا عن اللعنات النفطية، بل عن «لعنات الميكروب» التي يمكن أن تنشر الأوبئة وتفني شعوباً بأكملها عن بكرة أبيها.

ويتحدث علماء «محترفون» عن احتمالات تصعق الخيالات؛ أينبغي علينا انتاج نسل من البشر لهم معدات بقرية قادرة على هضم العشب والعلف ـ وبالتالي تخفيف مشكلة الغذاء بتعديل أدنى سلسلة غذائية؟ هل ينبغي تحويل العمال بيولوجياً ليتناسبوا ومتطلبات العمل ـ مثل انتاج طيارين لهم ردود فعل زمانية سريعة جداً، أو عمال لخطوط التجميع لهم أجهزة عصبية تتحمل الأعمال الرتيبة أكثر من الإنسان العادي؟ هل نحاول إزالة «الدونيين»، وننتج «سلالة متفوقة»؟ (لقد حاول هتلر هذا ولكن بدون اللجوء إلى سلاح بيولوجي، وهو الذي سيصدر قريباً في مختبراتنا). هل ننتج لا جنسياً جنوداً يتولون القتال في معاركنا؟ هل نستغل التنبؤ البيولوجي للتخلص المسبق من الأجنة «غير مناسبة»؟ هل ينبغي

علينـا تنمية أعضـاء احتياطيـة لأنفسنا ـ حيث يملك كـل منا «بنـك إدخار» مليء بالكلي والأكباد والرئات؟.

لهذه الأفكار الغريبة أنصـار (وخصوم) في المجتمـع العلمي، بالإضـافة إلى تطبيقاتها التجارية المذهلة. وقـد قال كـل من جيرمي رفكن وتيـدهاوارد منتقـدين الهندسة الوراثية في كتابهما: «من يلعب دور الله؟»: «قد تدخل الهندسـة الوراثيـة إلى أمـيركـا بنـطاق واسـع، كـما فعلت من قبلهـا خـطوط التجميـع والسيـارات واللقـاحات وأجهـزة الكمبيوتـر وكل التقنيـات الأخرى. وعنـدما يصبـح التقـدم الـوراثي أمراً عمليـاً وتجاريـاً. . ستُستغل كـل حاجـة مستهلك، وستوجـد سوق جديدة للتقنية الجديدة». والتطبيقات الممكنة لهذه الصناعة لا تعد ولا تحصى.

قد تحمل البيولوجيا الجديدة معها مثلاً، امكانية حل مشكلة الطاقة. ويدرس العلماء الآن فكرة الاستفادة من بكتريا قادرة على تحويل الأشعة الشمسية إلى طاقة كهروكيماوية. ويتحدثون عن خلايا شمسية بيولوجية. هل نستطيع إنتاج اشكال حية تحل محل معامل الطاقة النووية؟ وإذا تحقق ذلك، هل نبدل خـطر التسرب الاشعاعي بخطر التسرب البيولوجي؟.

في حقل الصحة، سيتم، بالتأكيـد، الاستشفاء من أمـراض، مستعصية أو الحد من خطرها، وستظهر أمراض جديدة لسبب الإهمال أو حتى بسبب الحقن أو الأذى العمد (فكر مثلاً بشركة تربح من وراء الجوع، والذي يمكنك القيام بـه إذا طورت هذه الشركة ونشرت سراً بعض الأمراض الجديدة تملك ترياقها هي فقط. وحتى المـرض المزمن والاعتـلال الجسدي الهـادىء قد يخلق سـوقاً هـائلة للعـلاج المناسب والمحتكر). ونسبة إلى مديـر شركة سيتـوس المعروفـة باخصـائيي الجينات لديها والمشهورين عالمياً، فإن «البيولوجيا ستحل محل الكيمياء من حيث الأهمية في الثلاثين عاماً القادمة». وفي مـوسكو، حث تصريـح رسمي حكومي عـلى تسريع «الإستغلال الأوسع للأحياء العضوية الدقيقة في الاقتصاد القومي. . .».

إن البيـولـوجيـا الجـديـدة ستقلص الحـاجـة إلى النفط في انتـاج اللدائن والمخصبـات والثياب والـطلاء والمبيـدات وآلاف من السلع الأخـرى. وستضرب

التحول الحاد في صناعة الخشب والصوف وسلعاً «طبيعية» أخرى، وسيكون لشركات مثل «يو. إس. ستيل» وفيات وهيتاشي و آي. بي. إم تقسيماتها البيولوجية عندما تبدأ بالتحول من التصنيع إلى «التصنيع البيولوجي» biofacture متيحة المجال لظهور سلع يعجز الخيال عن تصورها الآن. في الزراعة، ستكون الهندسة الوراثية رافداً هاماً لزيادة مخزون الغذاء العالمي. لقد كانت الثورة الخضراء في الستينات والتي بُولغَ في نشر دعايتها، شركاً هائلاً لمزارعي عالم الموجة الأولى. إذ تطلبت هذه الثورة امكانيات هائلة من المخصبات البترولية الأسس التي تشترى من الخارج. أما الثورة الزراعية البيولوجية الثانية فتهدف إلى تقليص ذلك الاعتماد على المخصبات الاصطناعية. وتشير الهندسة الوراثية إلى المحاصيل العالية الغلال والتي تنمو في تربة رملية أو ملحية، وتقاوم الحشرات الضارة والأمراض. وتسعى أيضاً إلى ابتكار أغذية لم توجد من قبل مع طرق بسيطة ورخيصة لحفظ الطاقة من أجل تخزين ومعاملة الأغذية. ورغم مخاطر الهندسة الوراثية فإنها تحمل معها امكانية حد شر المجاعات المنتشرة.

وينبغي علينا أن نبقى في ارتياب من هذه الوعود الحارة والحماسية. فإذا كان بعض الداعين إلى الزراعة الوراثية نصف محقين، لا بد أن تأثيراتها على الزراعة ستكون هائلة، وستحول بصورة مطلقة العلاقات بين الدول الفقيرة والدول الغنية. لقد جعلت الثورة الخضراء الفقراء أكثر اعتماداً على الأغنياء، وقد تفعل ثورة الزراعة البيولوجية العكس.

إنه لمن السابق لأوانه رسم خطة تطور التقنية البيولوجية، إلا أن الأوان قد فات للعودة إلى نقطة الصفر. فنحن لا نستطيع عدم اكتشاف ما نعرفه. لكننا نستطيع السيطرة على تطبيقاتها، ومنع الاستغلال، وان تتجاوز الحدود القومية، وتخفيض التنافس إلى أدنى حد ممكن، سواء كان مشتركاً أو قومياً أو بَيْنَعِلمي، قبل فوات الأوان.

هنالك أمر واحد ثابت هو أننا لم نعد أسرى الاطار الكهروميكانيكي الذي

يعتبر التقنية التقليدية للموجة الثانية منذ ثلاثمائة عام، وهذا الأمر حقيقة تاريخية هامة. فنحن نبني الآن مجالاً تقنياً جديداً لحضارة الموجة الثالثة.

المتمردون على التقنية:

إن الزخم والحجم الهائلين لهذا التقدم - وأهميتها لمستقبل التطور ذاته - يحتمان علينا والحالة كذلك أن نبدأ بتوجيهه. ولن يفيدنا مبدأ عدم التدخل، فصب اللعنات لن يفرز سوى هلاكنا وهلاك أطفالنا. وما زالت كوارث «ثري مايل آيلاند»، وحوادث تحطم طائرات دي. سي. 10، وبقع النفط الهائلة قرب ساحل خليج مكسيكو ومئات أخرى من كوارث الرعب التقني ماثلة في الاذهان. بمواجهتنا لهذه الكوارث، هل نسمح لتطور وتوحيد تقنيات المستقبل القوية أن تسيطر عليها معايير قصيرة النظر، أنانية، كالتي سادت حقبة الموجة الثانية؟.

لقد كانت الأسئلة الأساسية التي طرحت خلال الثلاثمائة عام الماضية، في كلا العالمين الرأسمالي والاشتراكي، بسيطة للغاية: هل تسهم التقنيات الجديدة في الربح الاقتصادي أو التفوق العسكري؟ هذه المعايير الثنائية لم تعد كافية ووافية، إذ ينبغي أن تمر التقنيات الجديدة باختبارات أقسى - بيئية واجتماعية واقتصادية واستراتيجية. وعندما ننظر عن كثب إلى ما أسماه تقرير أميركي مقدم إلى المؤسسة العلمية القومية الأميركية بـ«الصدمة التقنية والاجتماعية» - عبارة عن بيان بالكوارث والفواجع التكنولوجية التي وقعت في السنوات الأخيرة - نكتشف أن معظمها مرتبط بالموجة الثانية، لا بتقنيات الموجة الثالثة، والسبب جلي: ان تقنيات الموجة الثالثة لم تنتشر على نطاق واسع بعد، وما تزال في معظمها في مرحلة مبكرة. مع ذلك نستطيع أن نلمح إلى الدخان الألكتروني، والتلوث المعلوماتي، ومعارك الفضاء الخارجي، والتسرب الجيني، والتدخل المناخي، وما يمكن أن يدعى بالحرب البيئية - مثل إحداث مقصود للزلازل مثلاً عن طريق اطلاق اهتزازات عن بعد. ووراء ذلك تكمن جملة من المخاطر الأخرى المرتبطة بتطور القاعدة التقنية الجديدة.

تحت ظل هذه الظروف، لم يكن مستغرباً أن تشهد السنوات السابقة مقاومة شعبية كبيرة للتقنية الجديدة. لقد شهدت الفترة الأولى للموجة الثانية محاولات مماثلة لاعتراض التكنولوجيا الجديدة ففي سنة 1663 حطم العمال في لندن المناشر الآلية التي هددت لقمة عيشهم، وفي سنة 1676 حطم العمال آلاتهم في مصنع لانتاج الأقمشة. واحتج مثيرو الشغب سنة 1710 على ماكينات لصنع الجوارب كانت قد ادخلت حديثاً إلى خطوط الانتاج. وفيما بعد شاهد جون كي Kay مخترع المكوك الطائر المستخدم في مصانع النسيج، منزله محطماً من قبل بعض الرعاع فغادر انجلترا نهائياً. وأشهر الأمثلة كان ما حدث سنة 1811 عندما سحق محطمو الآلات Machine Wreckers، ويطلقون على أنفسهم جماعة اللوديت Luddite، ماكينات النسيج التي يعملون عليها في نوتنجهام. لقد كانت هذه العدائية المبكرة للآلة متقطعة وعفوية، وكما أشار أحد المؤرخين: «لم تكن هذه الأعمال نتيجة لعدائية متوحشة ضد الآلة بحد ذاتها، بل وسيلة للضغط على صاحب العمل البغيض». فقد وجد الفقراء والأميون والبائسون من العمال والعاملات في الآلة تهديداً لبقائهم الفردي.

والتمرد على التقنية حالياً أمر يختلف. إذ أن المتمردين أو المعارضين ليسوا فقراء أو أميين بالضرورة. ولاهم ضد التقنية أو النمو الاقتصادي. إنهم من يرى في الهجوم التقني الاعتباطي تهديداً لهم وللبقاء العالمي. ولو سنحت فرصة لبعض المتطرفين منهم لنهجوا مسلك اللوديت؛ كأن يتم تفجير قاعدة للحواسب الألكترونية أو مخبراً للهندسة الوراثية أو مفاعل نووي قيد الإنشاء. أو حدوث كارثة تقنية بشعة تثير السخط والغضب ضد الخوارج والمنشقين من العلماء الذين «كانوا السبب في كل ما حدث».

من ناحية أخرى، نجد أن بعض المعارضين اليوم للتقنية ليسوا برماة قنابل، ولا هم من جماعة الوديت. إنهم آلاف من الناس، والذين هم بحد ذاتهم مهندسون نوويون، ومهندسون بيولوجيون وفيزيائيون وأطباء ومهندسون وراثيون، فضلاً عن ملايين المواطنين العاديين. ويختلفون عن اللوديت بالتنظيم الجيد

والارتباط، وينشرون مجلاتهم التخصصية ومنشوراتهم. ويرفعون القضايا القانونية، ويطرحون مشروعات القوانين، بالاضافة إلى تنظيم الاضرابات والمظاهرات.

هذه الحركة التي تهاجم عادة وتوسم بالحركة الرجعية، هي جزء حيوي للموجة الثالثة ـ لأن أعضاءها هم رأس الجسر المستقبلي لمعركة سياسية واقتصادية ثلاثية المحاور تشبه، في حقل التكنولوجيا، الصراع على الطاقة. هنا أيضاً نرى قوى الموجة الثانية في طرف، والسلفيين في طرف آخر يمثلون الموجة الأولى، وتناوشهما من طرف آخر قوى الموجة الثالثة. ان قوى الموجة الثانية التي تحابي القديم تنتهج مسلكاً لا عقلانياً في استغلال التقنية: «إذا نجحت أنتجها، وإذا بيعت أنتجها، وإذا جعلتنا أقوياء أنتجها». ونفر غير قليل من أنصار الموجة الثانية وماضيها، والذين قد تشربوا أفكار التقدم القاسية والواقعية الصناعية، لهم مصالح راسخة في التطبيق اللامسؤول للتكنولوجيا، ولا يبالون بالمخاطر التي قد تنجم عن ذلك.

في الجانب الآخر، نجد مرة أخرى هدابة صغيرة وصوتية من متطرفين رومانسيين معادين لكل شيء إلا تقنيات الموجة الأولى البدائية جداً، ويدعون إلى العودة لحرف العصور الوسطى والأعمال اليدوية. وبين هذين التيارين المتطرفين، يزداد عدد الناس من كل البلاد الذين يشكلون نواة المتمردين على التقنية، وبدون معرفة منهم، يعتبرون عملاء الموجة الثالثة، وهم لايناقشون التقنية بحد ذاتها ومشاكلها، بل أي مجتمع نريد في المستقبل. ويدركون أننا نملك فرصاً تكنولوجية عديدة لا نستطيع بعد الآن تمويلها وتطويرها وتطبيقها. لذلك يطرحون مبدأ اصطفاء بعض تلك الفرص بكل حرص والتي تتلاءم والأهداف الاجتماعية والبيئية البعيدة المدى. وبدلاً من جعل التكنولوجيا ترسم لنا أهدافنا، يؤكد هؤلاء على ضرورة السيطرة الاجتماعية على الاتجاهات الكبرى للاندفاعة التكنولوجية.

يبدأ المتمردون على التقنية من مقدمة مفادها أن المجال البيولوجي لكوكب الأرض، مجال هش، فكلما قويت تقنيات الإنسان، كلما ازدادت مخاطرة احداث

ضرر لا تحمد عقباه في الكوكب. لذلك يطالبون باخضاع كل التقنيات لاختبارات تعرض آثارها الضارة والمناوئة الممكنة، حتى يصار إلى إعادة تصميم أو تنسيق الخطر منها. وباختصار، فإن تقنيات المستقبل ستتعرض لقيود بيئية، أكثر من تلك التي كانت خلال حقبة الموجة الثانية. بالنتيجة، إما أن نسيطر على التكنولوجيا أو تسيطر علينا ـ و«نحن» (الضمير الغائب) لن تكون بعد الآن تلك النتيجة الصغيرة من العلماء والمهندسين والسياسيين ورجال الأعمال. وما الحملات المناهضة للنووية التي ثارت في المانيا الغربية والسويد وفرنسا واليابان والولايات المتحدة، أو المعركة ضد مشروع الكونكورد، أو المطالب المتزايدة لتنظيم الأبحاث الوراثية، إلا انعكاساً لمطلب جامح لدمقرطة democratization القرار التكنولوجي.

ويجادل المتمردون على التقنية مشكلة ضخامتها وتكاليفها الباهظة، فيجدون أن ذلك لا يعني أنها «متطورة ومعقدة»، لقد بدت تقنيات الموجة الثانية الثقيلة أكثر فعالية مما كانت عليه في الواقع، لأن الشركات والمشاريع الاشتراكية بررت التكاليف الباهظة ـ التي نقلت إلى المجتمع ككل ـ في الحد من التلوث وتنظيفه، باهتمامها بمشكلة البطالة، والتعامل مع تحويل ملكية العمل. وعندما تعتبر تلك تكاليف انتاجية، يصبح العديد من الآلات الفعالة ظاهرياً، العكس تماماً. لذلك يفضل المتمردون تصميم جيل كامل من «التقنيات الملائمة» المعدة لإنجاز وظائف بشرية، وتجنب التلوث، وتوفير البيئة، وان تنتج للاستغلال الشخصي أو المحلي لا للأسواق القومية والعالمية وحسب.

لقد أطلق التمرد التقني آلافاً من التجارب في طول الأرض وعرضها، بتقنيات ضيقة النطاق مثل مزارع السمك ومعاملة الغذاء وانتاج الطاقة، وتجديد دورة النفايات، والبناء الرخيص والنقل البسيط، وتبدو بعض هذه التجارب ساذجة في حنينها إلى الماضي الأسطوري، أما بعضها الآخر فأكثر مرونة من حيث اعتمادها على آخر ما ابتدع من مواد وأدوات علمية، ومن ثم تركيبها بتقنيات قديمة بطرق جديدة. فمثلاً بنى جان جمبل Gimble ، مؤرخ تقنيات العصور

الـوسطى، نمـاذجاً رائعـة لأدوات بسيـطة يمكن استخـدامهـا في البلدان النـاميـة اللاصناعية. وموجة الاهتمام بالمنطاد مثـال آخر ـ حيث يتم اعـادة استغلال تقنيـة مهملة من خلال تصنيعها من ألياف متطورة تعطيها قدرة حمولـة أكبر. إن المنـاطيد مناسبة للاستخدام من الناحية البيئية رغم سرعتها البطيئة بـين المناطق التي تفتقـر إلى الطرق كالبرازيل أو نيجيريا.

والمتمـردون على التقنيـة، قلقـون أيضـاً من الخلل الجـذري الـذي أصـاب حقول العلم والتكنولوجيا في العالم. فلا تمتلك البلدان التي تضم 75٪ من مكـان العـالم إلا 3٪ من مجموع العلماء. يحبـذون تطبيقـاً أوسع نـطاقاً للتكنـولوجيـا على حاجات فقراء العالم، وتوزيعاً أكثر عدلاً لمصادر الفضاء والمحيـطات. ويلاحـظون أن التراث العام ليس المحيطات والفضاء وحسب، بل وكذلك التقنية بحد ذاتها. فهي لم تكن لتـوجد لـولا المساهمـات التاريخيـة لكثير من الشعـوب وخاصـة الهنود والعرب والصينيين القدماء. وهم يدعون إلى الانتقـال نحو المـوجة الثـالثة خـطوةً خـطوة من خـلال التخلص من نفـايـات المصـــادر Resource-Wasteful ونـظام الإنتاج المسبب للتلوث الشائع استخدامها خلال حقبة الموجة الثانية، والدخول في نظام أيضي Metabolic تنتفي فيه مسببات التلوث والنفايـات، وذلك بـالتأكـد أن كل زائد ومنتوج ثانوي من صناعة ما هما المدخل للصناعـة التاليـة. وهذا النـظام يقلص، لا بل يزيل الآثار الضارة على المجال الحيوي، ولكنه ليس أكثر فعالية من الناحية الإنتاجية.

وبشكل عام، يقدم برنامج المتمـردين على التقنيـة الأسس لأنسنة الانـدفاع التكنولوجي. وفي الوقت الذي تجري فيه التحولات على المحيط التقني، تتصـاعد ثورة أخرى في المحيط الإعلامي.

الفصل الثالث عشر

لا جماهيرية وسائل الاعلام

يعتبر عميل التجسس من أحد أقوى الصور حضوراً في عصرنا، إذ لم تعلق بخيالنا المعاصر صورة أنجح من هذه، فمئات الأفلام تمجد العميل 007 ومن شابهه من المتهورين الخياليين في التلفزيون والكتب الرخيصة التي تتمخض عن صور لا تنتهي للجاسوس الجسور، الشاعري والبطل. في الأثناء، تنفق الحكومات بلايين الدولارات لتمويل عمليات الجاسوسية، فينتقل عملاء الكي. جي. بي والسي. آي. إي، ووكالات تجسس أخرى بخطى رشيقة من برلين إلى بيروت ومن ماكاو إلى مكسيكو.

في موسكو، توجه اتهامات التجسس إلى المراسلين الغربيين. وفي بون، يسقط المستشارون من الحكم لأن الجواسيس ينخرون وزاراتهم. أما في واشنطن، فيكشف الكونجرس عن أخطاء العملاء السريين الأميركيين والكوريين، بينما تمخر كبد السماء مئات الأقمار الصناعية التجسسية التي تلتقط صوراً دقيقة لكل شيء على الأرض. والجاسوس ليس بدعة جديدة في التاريخ. لذا يستحق الأمر أن نسأل، لماذا يسيطر موضوع التجسس الآن على الذاكرة الشعبية ؟ ولماذا توارت صور العيون السرية والشرطة ورعاة البقر؟.

عندما نطرح التساؤل، نلاحظ اختلافاً هاماً بين الجاسوس وأولئك الأبطال الثقافيون: فبينما يعتمد الشرطي أو راعي البقر الخيالي على المسدسات والقبضات العادية، يأتي الجاسوس مجهزاً بآخر مبتكرات التكنولوجيا وأغربها ـ كالأجهزة

الالكترونية وبنوك المعلومات وآلات التصوير ما تحت الحمراء، وسيارات تطير وتسبح، وطوافات تغوص في البحار والأشعة القاتلة وما شابه.

من ناحية أخرى، هنالك سبب أعمق لنشوء الجاسوس. فرعاة البقر والعيون السرية والمغامرون والمستكشفون ـ الأبطال التقليديون للأشرطة السينمائية والمطبوعات ـ يسعون وراء الملموس والمادي؛ انهم يريدون أرضاً لقطعانهم، يريدون مالاً أو القبض على مجرم أو فتاة. أما الجاسوس فيختلف تماماً. إن عمل الجاسوس الأساسي هو الحصول على المعلومات، وربما أصحبت المعلومات اليوم هي الأكثر نمواً والأكثر أهمية في العالم. فالجاسوس رمز حي لثورة تكتسح المحيط الاعلامي الآن.

مستودع الصُّور:

القنبلة الاعلامية تنفجر من بين ظهرانينا، وتمطرنا بوابل من شظايا صور؛ وتغير بحدة الأسلوب الحياتي الذي يمارسه كل منا ويدركه في عالمه الخاص. وفي التحول من المحيط الإعلامي للموجة الثانية إلى المحيط الإعلامي للموجة الثالثة، تتحول عقولنا أيضاً بذاتها. إن كل امرىء منا يخلق في ذهنه واقعاً عقلياً معيناً ـ مستودعاً للصور والافكار، بعضها يكون مرئياً، وبعضها سمعياً أو حتى ملموساً، وبعضها الآخر مدركات حسية ـ وهي آثار معلومات تتعلق بمحيطنا، مثل ومضة من السماء الزرقاء ترى من زاوية العين. والأخرى مدركات ربطية، والتي تحد العلاقات مثل كلمتي «أم» و«طفل»؛ بعضها بسيط، وبعضها الآخر مركب ومفاهيمي، مثل فكرة «الأجور المرتفعة تؤدي إلى التضخم».

هذه الصور والمفاهيم والمدركات تضيف المعلومات عن تصورنا للعالم ـ تضعنا في موقع المكان والزمان وشبكة العلاقات الشخصية حولنا. وهذه الصور لا تنشأ من لا شيء، فهي تتشكل بطرق لا نستوعبها من المدلولات والمعلومات التي تصل إلينا من المحيط. وبما أن محيطنا يهتز ويتشنج باستمرار ـ كصدمة الموجة

الثالثة التي تغير من مفاهيم العمل والبيت والكنيسة والمدرسة والاتفاقيات السياسية ـ كذلك يتغير بحر المعلومات الذي يحيط بنا.

قبل تطور وسائل الاعلام الجماهيرية، كان ينشأ طفل الموجة الأولى في قرية بطيئة التحول، ويبني نموذجه الواقعي من الصور التي يلتقطها من حفنة بسيطة من المصادر ـ المعلم والكاهن والموظف، فضلاً عن الأسرة. ويقول العالم النفساني هيربرت جيرجوي Gerjouy المهتم بالمستقبليات: «لم يكن ثمة مذياع أو تلفاز في البيت، يعطي الطفل فرصة الالتقاء بأنواع مختلفة من الغرباء في مسارات الحياة المختلفة. أو حتى في بلدان مختلفة. . . فقليل من الناس هم من شاهد مدينة اجنبية. والنتيجة، لم يكن للإنسان إلا نفر قليل من الناس ليقلدهم».

إذن، كانت الصورة التي كونها الطفل عن العالم ضيقة المدى جداً. أما الخطابات التي تلقاها فكانت اسهابية على الأقل بمعنين: انها تأتي عادة بصيغة الحديث العرضي الزاخر بالتكرارات والتوقفات القصيرة، أو تأتي بصيغة «خيوط» مترابطة من الأفكار، مدعومة بمصدرين مختلفين للمعلومات. ويسمع الطفل ذات الأمر «عليك ألا . .» في الكنيسة والمدرسة، وكلاهما يدعمان الخطابات التي تبثها الأسرة والدولة. وتمارس على الطفل ضغوط قوية للانسجام مع المجتمع عن طريق مبدأ الاجماع، حتى يبلغ السلوك والتصورات المقبولة.

ضاعفت الموجة الثانية من القنوات التي يشق منها الفرد صورة الواقع. فلم يعد الطفل يتلقى التخيلات من الطبيعة والناس وحسب، بل تعداها إلى الصحف والمجلات والاذاعة، والتلفزيون فيما بعد. والجزء الأعظمي تابعته الكنيسة والدولة والبيت والمدرسة في التحدث عن الانسجام والتكافل. لكن وسائل الاعلام الجماهيرية أصبحت الآن مكبر صوت عملاق، تستخدم قواها في الجبهات الاقليمية والعرقية والقبلية واللغوية لتوحيد الصور المندفقة إلى تيار المجتمع العقلي. صور مرئية معينة مثلاً، وزعت جماهيرياً وترسخت في أذهان ملايين الناس، لدرجة أنها تحولت إلى أيقونات صنمية كصورة لينين واليهودي الذي يندفع منتصراً تحت راية حمراء مرفرفة التي أصبحت ايقونات ملايين الناس

كصورة المسيح على الصليب. أو صورة شارلي شابلن وعكازه وقبعته المستديرة التقليدية، أو هتلر وهو غاضب حانق في نورمبرغ، وصورة الجثث المكدسة كأكوام الحطب في بوشينفالد، وصورة تشرشل يرسم علامة النصر أو روزفلت الذي يرتدي شالاً أسوداً على كتفيه، وصورة مارلين مونرو وتنورتها التي تطير مع الهواء، وصورة مئات من نجوم الاعلام وآلاف مختلفة من السلع الصناعية المشهورة عالمياً - مثل صابون «آيفوري» في الولايات المتحدة، وشوكولا «مورينـاجا» ونبيذ «بيير» الفرنسي. . - التي أصبحت كلها أجزاء قياسية لملف الصور العالمي.

هذا بالتأكيد أنتج تخيلات، حقنت «العقل الجماهيري» Mass Mind بوسائل الاعلام، ساعدت على افراز السلوك المتواحد المتطلب من قبل نظام الانتاج الصناعي. واليوم تحول الموجة الثالثة كل ذلك بشكل جذري. وبتسارع التحول في المجتمع، يتم قيام تسارع مواز قسري في داخلنا نحن. فتصل إلينا معلومات جديدة، ونرغم على تنقيح وتعديل ملف صورنا باستمرار وبمعدل تسارعي. لذلك يجب استبدال الصور القديمة القائمة على أساس الواقع الماضي، إلا إذا أخفينا المعاصرة عليها، وإذا لم نفعل ذلك تصبح تصرفاتنا بعيدة عن الواقع، وأقل تأهيلاً وكفاءة واستيعاباً.

إعلام لا جماهيري:

خلال حقبة الموجة الثانية، أصبحت وسائل الاعلام أقوى نفوذاً، بينما تعاني اليوم من تحولات مجفلة لها. وفي حيت تقترب الموجة الثالثة بهديرها، تصبح وسائل الاعلام فجأة مساهمة في صنع تلك الموجة. هذه الوسائل تتعرض للموت في الخلف وعلى عدة جبهات في آن واحد من خلال ما أدعوه بـ«وسائل الاعلام اللاجماهيرية» The demassified Media . والصحف اسطع مثال، فلأنها أقدم وسائل الاعلام للموجة الثانية، تفقد الصحف المزيد من قرائها. في عام 1973، وصلت الصحف الأميركية إلى انتشار اجمالي متحد بلغ 63 مليون صحيفة يومياً. ومنذ عام 1973 وبدلاً من زيادة الانتشار والتوزيع، بدأت المؤشرات بالهبوط،

حتى بلغت 62 مليون نسخة عام 1978. وهبطت النسبة المئوية للأمريكيين الذين يقرؤون صحيفة يومية من 69٪ سمة 1972 إلى 62٪ سنة 1977. وتلقت أقوى الصحف في الولايات المتحدة صفعات قوية، إذ خسرت الصحف الثلاثة الكبرى في نيويورك مجتمعة 550 ألف قارىء بين عامي 1970 و 1976. وفقدت لوس أنجلوس تايمز التي بلغت أوجها سنة 1973، 80 ألفاً من قرائها بحلول 1976. وفقدت أكبر صحيفتين في فيلادلفيا 150 ألف قارىء، وأكبر صحيفتين في كليفلاند فقدتا 90 ألف قارىء، وكذلك صحيفتا سان فرنسيسكو اللتان فقدتا أكثر من 80 ألفاً.

وفي الوقت الذي تبرز فيه صحف صغيرة في أنحاء مختلفة من الولايات المتحدة، تسقط وتتهاوى اليوميات الأميركية الكبرى مثل كليفلاندنيوز، هارتفورد تايمز، ديترويت تايمز، شيكاجو توداي، لونغ آيلاند بريس وغيرها. وتبرز مؤشرات مشابهة في بريطانيا، إذ فقدت الصحف اليومية القومية 8٪ من نسبة انتشارها بين الأعوام 1965 ـ 1975. ولم يكن ظهور التلفزيون سبب هذه الخسائر بصورة أساسية. إذ تواجه الصحف اليومية الواسعة الانتشار منافسة متزايدة من حشد ينتشر بسرعة من الصحف الاسبوعية المحدودة التوزيع أو التي تصدر كل اسبوعين وتدعى «المتسوّق» Shopper، والتي تلائم المدينة الواسعة وتخوماً معينة والمجتمعات التي ضمنها، وتعتمد، بصورة أساسية على الأخبار والاعلانات المحلية. وتعاني الصحيفة اليومية الواسعة الانتشار في المدن الكبرى من مأزق خطير، لكونها وصلت إلى حد حد الاشباع، ولكن وسائل الاعلام اللاجماهيرية تعضها من أعقابها[1].

---

(1) بعض الناشرين لا يعتبر الصحف من وسائل الإعلام الجماهيرية، إذ أن العديد منها قليلة الانتشار وتخدم تجمعات صغيرة. لكن معظم الصحف على الأقل في الولايات المتحدة تزخر «بالمفرقعات» المنتجة وطنياً ـ أنباء الخطوط UPI.AP، والمسلسلات الهزلية، والكلمات المتقاطعة والأزياء والمقالات الخاصة ـ التي تتشابه إلى حد كبير من مدينة لأخرى. وحتى تنافس وسائل الإعلام الأصغر والأكثر محلية»، تلجأ الصحف الكبرى إلى زيادة التغطية المحلية وتنوع من أبواب الإهتمامات الخاصة. أن الصحف اليومية التي ستبقى في الثمانينات والتسعينات ستتجزأ بقسوة بتجزؤ جمهور القراء.

والمجلات الجماهيرية مثال آخر. فمنذ منتصف الخمسينيات وحتى الآن، لا يكاد يمر عام دون موت مجلة كبرى في الولايات المتحدة مثل لايف، لوك، سترداي ايفننج بوست، ثم تبعث فيها بعد من جديد ولكن مثل شبح متهالك يحاول استعادة الأمجاد عبثاً. بين الأعوام 1970 و1977، ورغم ارتفاع سكان الولايات المتحدة 14 مليوناً، تناقص التوزيع الاجمالي للمجلات الخمسة والعشرين الكبرى أربعة ملايين. وفي الوقت ذاته، شهدت الولايات المتحدة «انفجاراً سكانياً» من المجلات الميني Mini-Magazine أو المجيلات التي تهدف إلى أسواق تخصصية صغيرة، إقليمية أو حتى محلية. ويستطيع المهتم بالملاحة والطيران اليوم أن يختار عشرات المجلات الفصلية المنشورة خصيصاً لهذا الغرض. وللمراهقين والغواصين والمتقاعدين ولاعبات الرياضة، وجامعي آلات التصوير القديمة وعشاق التنس والمظليين كل له صحافته الخاصة. وتتكاثر المجلات الاقليمية بسرعة مثل نيويورك ونيوويست ودي في دالاس وبطرسبورجر. وبعضها يعرض للسوق بصورة ممتازة الاهتمامات المحلية والخاصة - مثل كنتاكي بيزنس ليدجر وويسترن فارمر. وتستطيع كل منظمة وجماعة اجتماعية وطائفة سياسية أو دينية اليوم أن تطبع منشوراتها الخاصة بظهور المطابع السريعة والرخيصة. وحتى الجماعات الصغيرة تنشر فصلياتها الخاصة على آلات النسخ التي أصبحت موجودة في كافة المكاتب. لقد فقدت المجلات الجماهيرية نفوذها وتأثيرها القويين على الحياة القومية، وتأخذ المجلة الميني اللاجماهيرية مكانها بسرعة. إلا أن تأثير الموجة الثالثة في الاتصالات لا ينحصر في وسائل الاعلام المطبوعة.

بين الأعوام 1950 - 1970، تزايد عدد محطات الراديو في الولايات المتحدة من 2363 محطة إلى 5359 محطة في فترة ازداد عدد السكان فيها 35٪ فقط وازدادت محطات الراديو بنسبة 129٪، وهذا يعني أنه عوضاً عن وجود محطة واحدة لكل 65 ألف أميركي، هنالك الآن محطة لكل 38 ألف شخص، أي أن للمستمع خيارات هائلة من البرامج. فتجزأ الجمهور الواسع بين كثير من المحطات. وازداد تنوع العروض بشكل حاد بازدياد محطات تهتم بجمهور متخصص بدلاً من الجمهور الواسع. إذ تهدف محطات الأنباء المتنوعة All-News Stations

إلى تثقيف شبان وفتيان الطبقة الوسطى، وتهدف محطات الهاردروك، والسوفت روك والبانكروك والكنتري روك إلى قطاع مختلف من جمهور الشباب. وتتوجه المحطات التي تبث الموسيقا الروحية Spirit Music إلى الأميركيين السود. أما محطات الموسيقا الكلاسيكية فتتوجه إلى شبان الطبقات العليا. وهنالك محطات للغات الأجنبية التي تبث برامجها إلى الجماعات العرقية المختلفة من برتغاليين في نيوانجلند إلى الطليان والاسبان واليابانيين واليهود. وكتب صاحب العمود السياسي ريتشارد ريفز في صحيفة نيودورت بولاية رود آيلاند: «عندما أدير ابرة المذياع على موجة AM صباحاً، أجد 38 محطة «ثلاث منها دينية، واثنتين موجهتين للسود وأخرى تبث بالبرتغالية».

وخلال عقد الستينات، انتشرت آلات التسجيل الصغيرة والرخيصة كالنار في الهشيم بين الشباب. ورغم الاعتقادات الخاطئة، فإن فتيان اليوم لا ينفقون وقتاً كثيراً في الاستماع إلى محطات الراديو، كما كانت الحال في الستينات. فقد هبط متوسط الاستماع الاذاعي من 4,8 ساعات في المتوسط عام 1967 إلى 2,8 ساعات عام 1977. ثم جاء راديو موجة المواطنين Citizens Band Radio الذي يختلف عن راديو البث الأحادي الاتجاه (المستمع لا يستطيع أن يتحدث مع المذيع مباشرة)، والذي جعل من الممكن للسائقين الاتصال مع بعضهم البعض في مدى يتراوح بين 5-15 ميل. وقد تم استخدام مليون جهاز راديو C.B بين الأعوام 1959 و1974 في أميركا. ثم، والكلام لموظف في وكالة الاتصالات الفدرالية، تم تسجيل المليون الثاني خلال مدة ثمانية أشهر، والمليون الثالث من الأجهزة في فترة ثلاثة أشهر. أحدث جهاز الراديو C.B ضجة هائلة، فبحلول سنة 1977، استخدم حوالي 25 مليون جهاز C.B ملأت الموجات بثرثرات مختلفة - من تحذيرات تقول أن السموكيز (الشرطة) تلتقط السرعات الزائدة للسيارات، إلى إغواء بائعات الهوى... - لقد انتهت هذه البدعة الآن، لكن تأثيراتها ما زالت ماثلة، إذ أن مديري المحطات الاذاعية غاضبون بسبب انخفاض موارد الاعلانات، ويعزون هذا إلى إن أجهزة C.B لفتت انتباه الجمهور الاذاعي. لكن وكالات الاعلان تشك بهذا، إذ قامت واحدة منها، وهي

شركـة مارستيلر لـلاعلان، بـإجراء استبيـان في نيـويـورك ووجـدت أن 45٪ من أصحـاب الـ C.B لم يسقطوا الاستـماع إلى محـطات الإذاعـة العـاديـة إلا بنسبـة 10ـ15٪ منهم. وجـد الاستبيـان أن اكـثر من نصف مستخـدمي جهـاز C.B يستمعـون في نفس الوقت إلى أجهـزة الراديـو في سياراتهم. عـلى أية حـال، فـإن التحول نحو التنـويع في مجـال المطبـوعات يـوازي ذلك التحـول في المسموعـات، وأصبح المشهد الصوتي لا جماهيرياً، جنباً إلى جنب مع المشهد الطباعي.

ولم يصل عام 1977 حتى عانت وسائل الاعلام في المـوجة الثـانية هـزيمتها المـروعة والهـامة. كـان التلفزيـون لجيـل كـامـل من أكـثر وسـائـل الاعـلام قـوة وجماهيرية. وعام 1977، بدأ بالخفوت والإندثـار. كتبت مجلة التايم: «كـل شيء قـد هـوى. . . والمسؤولـون في التلفـزيـون والاعـلانـات يختلسـون النـظر إلى المؤشرات. . لم يصدقوا ما يرون. . فلأول مرة في التاريخ يشـير التلفزيـون أنه في إندثار». ويقول أحد المعلقين دهشاً: «لم يفترض أحد أبداً أن مشاهـدة التلفزيـون ستنخفض». ان الشبكـة المركـزية القـوية التي تسيـطر على انتـاج «الصور» تبهت وتضعف يـومـاً بعـد يـوم. وقـد اتهم مـديـر سـابق لشبكـة N.B.C، الشبكـات التلفزيونية الأميركية الثلاثة «بالغباء» الاستراتيجي. وتكهن أن حصتهـا من جمهور المشاهدين ستنخفض بنسبـة 50٪ في أواخر الثـمانينات. فـوسائـل الموجـة الثالثـة للاتصالات تـدمر وتهـدم هيمنة وسـائل إعـلام الموجـة الثانيـة على نـطاق واسع. واليـوم، وصل التلفـزيون المحـوري Cable T.V. إلى حوالي 14,5 مليـون بيت أمـيركي، ومن المرجـح أن ينتشر بقوة أوائـل الثمانينـات. أما الخـبراء الصناعيـون فيتنبؤون بـوصول طلبـات اشتراك تـتراوح من 20ـ30 مليون طلب في نهايـة عـام 1981، بقدرة كابليـة تصل حتى 50٪ من البيـوت الأميركيـة. وستتحرك الأمـور بسرعة أكبر عندما تستبـدل الأسلاك النحـاسية بـالألياف البصريـة الرخيصـة التي ترسل نبضات ضوئية عبر ألياف قطرها لا يتجاوز قطر شعرة الـرأس. والتلفزيـون المحـوري يقلل أيضاً قـاعدة الجمهـور الواسـع، إذ يقسمه إلى جمـاعات متعـددة الاهتمامات، وفضلاً عن ذلك، يمكن تصميم هذه الأنظمـة المحوريـة للاتصـال الثـنائي البث والاتجاه، فيشـاهد المشـتركون الـبرامج، ويـطلبون مـا يرغبـونه من

خدمات مختلفة. وفي اليابان، سترتبط مدن بأكملها بمحور الموجة الضوئية Light-Wave Cable، حيث سيتمكن المشترك من تغذية طلباته عبره للبرامج والصور الفوتغرافية والمعلومات وحجوزات المسرح أو عرض لمواد الصحف والمجلات. وستعمل أجهزة الانذار ضد الحريق والسطو عبر هذا النظام. وقد تم اجراء مقابلة معي في ايكوما، احدى ضواحي اوسكا، اليابان، عبر التلفزيون على نظام هاي ـ أوڤيس Hi-Ovis التجريبي، حيث يتم وضع الميكروفون والكاميرا التلفزيونية فوق جهاز التلفزيون في البيت لكل مشترك، فيصبح بامكان المشاهدين أن يصبحوا مراسلين أيضاً. وأثناء المقابلة، كانت السيدة ساكاتومو الشهيرة تشاهد البرنامج من حجرة نومها، فأدارت الجهاز التجريبي وبدأنا نتحادث سوياً. وقد شاهدتها أنا والمشاهدين على الشاشة، ورأينا ابنها الصغير وهو يمرح في أرجاء الغرفة، وهي ترحب بي في ايكوما.

ويمتلك نظام هاي ـ اوڤيس بنكاً من أشرطة الڤيديو تحتوي على كل شيء من الموسيقى إلى الطبخ والتعليم والتثقيف. ويستطيع المشترك ادارة الرقم الرمز، ليطلب من الكمبيوتر أن يدير له شريطاً معيناً على شاشته في أي وقت يرغب. ورغم أن ذلك النظام لم يدخل سوى 160 بيتاً، فإن تجربة هاي ـ اوڤيس تلقى الدعم من الحكومة اليابانية وعدة شركات أخرى مثل فيوجيتسو وسوميتومو الكتريك وماتسوشيتا؛ انه نظام متطور جداً قائم على تقنية الألياف البصرية.

وفي كولومبوس، ولاية اوهايو، قمت بزيارة نظام كيوب Qube الجديد والتابع لشركة وارنركبل. يزود هذا النظام المشترك بثلاثين قناة تلفزيونية (مقابل أربع محطات بث منتظمة)، ويقدم برامج متخصصة لأي فرد سواء أكان طفل الحضانة أوطبيباً أومحامياً أو جمهور «الشباب فقط». ولكل مشترك جهاز يشبه الآلة الحاسبة الصغيرة تسمح له بالاتصال بالمحطة بضغطة زر. ويستطيع المشاهد استخدام «الأزرار الساخنة» للاتصال باستديو كيوب وحاسوبه الألكتروني. وفي معرض وصفها لهذا النظام وآثاره الايجابية، أشارت مجلة التايم إلى امكانية قيام المشترك «بالتصويت في القضايا السياسية المحلية، والاشتراك في سوق المزادات

وعرض أسعاره» وبضغطة زر يصبح بامكان أي مواطن في «كولومبوس» أن يختبر أحد السياسيين، أو أن يدير اصبعاً الكترونياً في برنامج للهواة الموهوبين».

رغم ذلك، فالتلفزيون المحوري ليس المشكلة الوحيدة التي تواجه الشبكات. إذ أصبحت ألعاب الڤيديو سلعة ساخنة في الأسواق، وأغرم ملايين الأميركيين بتلك الأجهزة التي تحول شاشة التلفزيون إلى كرة الطاولة وصالة تزلج الهوكي أو ملعب تنس. قد يبدو هذا التطور مبتذلاً لا علاقة له بالتحليل السياسي والاجتماعي السليم. ومع ذلك، فهذا التطور ابراز لموجة التعليم الاجتماعي والتدريب الأولي للحياة في المحيط الالكتروني المستقبلي. ليست ألعاب الڤيديو أكثر التقنيات التي تسبب لا جماهيرية الإعلام، ولكن من خلال تلك الوسائل التى عرض لها، والبريئة ظاهرياً، يتعلم ملايين الناس اللعب مع التلفزيون والتحدث مباشرة والتفاعل معه. وبالتالي فهم يتحولون من مستقبلين سلبيين إلى مرسلين للخطاب: إنهم يعالجون الجهاز بدلاً من ترك الجهاز يعالجهم. وتتوفر في بريطانيا الآن الخدمات الاعلامية المغذاة من خلال شاشة التلفزيون، وبامكان المشاهد المزود بوحدة اتصال أن يختار ما يشاء من الخدمات المختلفة ـ الأخبار، الطقس، الأسواق المالية، الأنباء الرياضية وهلم جرا ـ وتتحرك هذه المعطيات عبر شاشة التلفزيون وكأنها تتحرك على شريط تلغرافي. ومرة أخرى هنالك خيار واسع أكثر من أي وقت مضى. إذ تنتشر أجهزة الڤيديو والتسجيل بسرعة أيضاً. ويتوقع أصحاب السوق أن يتم استخدام ملايين الوحدات في الولايات المتحدة سنة 1981. وهذه الأجهزة لا تمكن المشاهد من تسجيل مباراة الاثنين حتى يشاهدها السبت مثلاً، بل تقيم الأساس لبيع الافلام والأحداث الرياضية المسجلة على شريط (العرب ليسوا بغافلين عن هذا التحول الهام، إذ يتوفر فيلم «الرسالة» الذي تدور أحداثه حول حياة محمد [ﷺ] في أشرطة معلبة مذهّبة الحروف). وتتوافر أيضاً أفلام عالية الاختصاص مسجلة على أشرطة الڤيديو تحتوي على تعليمات طبية مثلاً، أو تظهر للمستهلك كيف يتم تفكيك أثاث وتجميعه أو كيف يجهز محمصة الخبز بأسلاك جديدة.

وأخيراً، فإن الأقمار الصناعية المحلية تجعل من الممكن للمحطات

التلفزيونية الفردية أن تشكل شبكات مصغرة ومؤقتة لبث البرامج المتخصصة، وذلك بارتداد الاشارات من مكان لآخر بتكلفة رخيصة، وتنتهي بذلك الشبكات التقليدية القائمة. في أواخر سنة 1981 سيكون للتلفزيون المحوري ألف محطة أرضية لالتقاط إشارات الأقمار الصناعية. ويصرح وليام. ج. دونيللي، نائب رئيس وسائل الإعلام الألكترونية في شركة يونغ وروبيكان العملاقة للإعلان، أن القمر الصناعي يعني «جمهوراً أصغر، وتنوعاً أكبر في البرامج على المستوى القومي».

وتشترك كل هذه التطورات العملاقة في هدف واحد: تقسيم جمهور التلفزيون الواسع إلى أجزاء، ولا تزيد كل شريحة من تنوعنا الثقافي وحسب، بل إنها تقطع بعمق قوة الشبكات التي سيطرت وهيمنت حتى الآن على خيالاتنا. وما يظهر لنا وكأنه مجموعة أحداث لا مترابطة، يصبح موجة من التحولات المتداخلة المترابطة، تكتسح أفق وسائل الاعلام من الصحف ومحطات الراديو من جانب، إلى المجلات والتلفزيون من جانب آخر. وتهاجم وسائل الاعلام الجماهيرية في الوقت الذي تتكاثر فيه وسائل الإعلام اللاجماهيرية وتتحدى الأولى التي هيمنت على مجتمعات الموجة الثانية.

ثقافة الصورة الإنعكاسية:

انعكست عملية لا جماهيرية وسائل الإعلام على العقول أيضاً. وخلال حقبة الموجة الثانية، كانت وسائل الإعلام تمارس دورها في حقن ما يدعوه النقاد «العقل الجماهيري» بالخيالات والصور الموحدة والمتواحدة. أما الآن، فعوضاً عن تلقي الجماهير الواسعة خطابات واحدة، تتلقى مجموعات لا جماهيرية وترسل كميات كبيرة من خيالاتها إلى الآخرين. وفي حين يتحول مجتمع بأسره إلى تنوعات الموجة الثالثة، تسرع وسائل الإعلام الجديدة هذه العملية وتعكسها. هذا بدوره يفسر أسباب انتكاس الآراء الجماعية في كل شيء، من موسيقى البوب وحتى الشؤون السياسية، فقد تحطم الاجماع وتبعثر.

وعلى المستوى الفردي، يتعرض، كل فرد منا للهجوم الخاطف والحصار من قبل شظايا خيالات متناقضة غير مترابطة، تهز أفكارنا القديمة عن عروشها وتطلق النار علينا على شكل «الصور الإنعكاسية» المحطمة والمشوشة؛ ونحن في الواقع نعيش في «ثقافة الصورة الانعكاسية»Blip Culture. ويقول الناقد جيفري وولفWoolf متذمراً: «ان الأدب القصصي يزيل باستمرار أجزاءً أصغر من المنطقة على الدوام، وكل روائي يدرك الصورة الكبيرة بتناقص مستمر». ويكتب دانيل لاسكين في نقده لأعمال مرجعية شهيرة وغير أدبية مثل «تقويم الناس» و«كتاب الفهارس»، أن فكرة التأليف والتركيب الشامل تبدو واهية في الدفاع عنها، فيتعذر ذلك، والبديل هو جمع العالم عشوائياً، وخاصة اجزاؤه الممتعة». لكن من الصعب حصر تجزؤ الصور إلى منعكسات متفرقة على الكتب أو الأدب. حتى أنها أكثر وضوحاً في الصحافة ووسائل الإعلام الألكترونية. بهذا النوع الجديد من الثقافة ذات الصور الإنعكاسية الممزقة والتحولية، نبدأ بإدراك الصدع الواسع بين المتابعين لوسائل اعلام الموجة الثانية، ومن هم في الموجة الثالثة. فترى أفراد الموجة الثانية التواقون إلى حقائق الماضي الجاهزة، الأخلاقية والعقائدية، تراهم قلقين، ضائعين في حرب المعلومات الخاطفة.Information Blitz وهم يحنون إلى مذياع الثلاثينات وبرامجه، وأفلام الأربعينات، وهذا لا يعود فقط إلى أن ما يسمعوه هو مزعج ومهدد لهم، بل وكذلك عدم انسجامهم مع المعلومات الجديدة التي تتصف بالتجزيئية. فالخيال الجديد يرفض التصنيف ويقاومه. ربما بسبب وقوعه دائماً خارج الادراك الفئوي، أو لصياغته الغريبة العابرة والمشتقة. وبينما يشعر إنسان الموجة الثانية بالسخط والغيظ المقموعين في وسائل الإعلام، فإن إنسان الموجة الثالثة، بالمقارنة، هو أكثر أمناً وراحة عندما يكون وسط الصورة الإنعكاسية المدمرة ـ أخبار التسعون ثانية السريعة التي يتخللها إعلان مدته 30 ثانية مقطع من أغنية وقصيدة غنائية، موجز أنباء، فيلم كرتوني، بند رسالة الأنباء، ختام.

والقراء النهمون للكتب والمجلات الاختصاصية يتجرعون كماً كبيراً من المعلومات في وقت قصير، ولكنهم يرون المفاهيم أو المجازات الجديدة التي تلخص أو تنظم الصور الإنعكاسية، في مجموعات كلية أكبر. وعوضاً عن محاولة حشو

المعطيات الجديدة المعدلة في تصنيفات وأطر الموجة الثانية، يتعلم هؤلاء كيف يشكلون «خيوطهم» الخاصة من المادة المنعكسة للصور والتي أطلقت يدهم فيها وسائل الإعلام الجديدة. لم تعد وظيفتنا تلقي نموذجنا العقلي للواقع وحسب، فنحن الآن مرغمون على استنباطه بشكل متجدد ومستمر. ولا بد أن كاهل ذلك علينا لثقيل، إلا أنه يقودنا إلى فردانية أوسع، وشخصية لا تراكمية فضلاً عن الثقافة، وبعضنا سينهار تحت الضغوط الجديدة أو سينسحب إلى حيث اللامبالاة أو الغضب.

فوق كل ذلك، تجلب عملية الحضارة اللاجماهيرية، التي تعمل وسائل الإعلام على عكسها وتكثيفها، معها أفقاً واسعاً في حجم المعلومات المتبادلة، وهذا هو السبب الذي جعل مجتمعاتنا تدعى «بمجتمعات المعلومات». فكلما تنوعت الحضارة، باختلاف التقانة وأشكال الطاقة والناس ـ ازداد دفق المعلومات بين أجزائها المقومة حتى يظل الكل مترابطاً خاصة تحت ضغوطات التحول الكبير. ويجب أن تكون كل منظومة قادرة على التنبؤ التقريبي باستجابات المنظومات التحولية الأخرى إذا كان عليها أن تخطط تحركاتها الخاصة بعقلانية ونفس الشيء ينطبق على الأفراد. فبقدر ما كنا تناسخيين، قلت الحاجة إلى معلومات عن بعضنا للتنبؤ بسلوك كل فرد. وفي حين يزداد الناس حولنا فردانية ولاجماهيرية، تحتاج للمزيد من المعلومات ـ دلالات وحلول ـ للتنبؤ ـ وحتى التقريبي ـ بسلوك وتصرفات الأفراد حولنا ونحونا. وإذا فشلنا في التنبؤ، عجزنا عن العمل والتعايش. وكنتيجة، فإن الناس والمنظومات تلتمس باستمرار المزيد من المعلومات، وبدأ النظام برمته ينبض بدفقات من المعطيات الكثيرة. إن كم المعلومات الضرورية لتماسك النظام الإجتماعي، والسرعة التي يجب أن يتم تبادلها، يحطم المحيط الإعلامي القاسي والمثقل للموجة الثانية، وتبني الموجة الثالثة محيطاً جديداً مكانه.

الفصل الرابع عشر

البيئة الذكية

كانت عدة شعوب مختلفة تؤمن ـ وما يزال بعضها كذلك ـ أن أرواحاً تكمن وراء الحقيقة المادية المباشرة؛ أي أن الأشياء الميتة، كالصخور والتراب، تحمل قوة حية ضمنها وهي المانا Mana . ويدعوها شعب سيوكس Sioux قوة الواكان Wakan ، أما هنود الألجونكيان Algonkian فيدعونها مانيتو Manito.

واليوم، ونحن نبني محيطاً اعلامياً جديداً للموجة الثالثة، فإنا نهب المحيط «الميت» حولنا الحياة والعقلانية، والمدخل إلى هذا التطور بالطبع هو الكمبيوتر. كان الكمبيوتر في أوائل الخمسينات مجرد فضول علمي. إلا أنه بدأ بين الأعوام 1955 و1965، وهو العقد الذي اندفعت فيه الموجة الثالثة إلى الولايات المتحدة، بالتسرب إلى عالم الأعمال ببطء. وكان في بداياته وحدات مستقلة بقدرات متواضعة، يوظف بصورة أساسية للعمليات المالية. وسرعان ما بدأت الحاسبات ذات القدرات الهائلة بتأدية مهام مختلفة في المؤسسات التجارية الضخمة. ويقول هارفي بوبيل، نائب رئيس شركة بوزآلين وهاملتون للاستشارات الإدارية: «كنا في الأعوام 1965 حتى 1977 ندخل حقبة الكمبيوتر المركزي الضخم، وهي تمثل خلاصة التجسيد المطلق لتفكير عصر الآلة، وانجازه التتويجي ـ وهو كمبيوتر هائل القدرات يكمن في عمق يبلغ مئات الأقدام، في مركز صامد للقنابل.. ومحيط مانع للعفونة.. ومحاطاً بمجموعة من التكنوقراطيين البارعين». كانت هذه العمالقة المركزة بالغة التأثير، لدرجة أنها

أصبحت جزءًا معيارياً من الميثولوجيا الاجتماعية. خلال تلك الحقبة استخدم صانعو الأفلام والرسوم المتحركة وقصص الخيال العلمي الكمبيوتر للرمز إلى المستقبل، وهو الدماغ الكلي القدرة الذي يفوق الذكاء البشري ذكاءً.

خلال السبعينات، أخرج الواقع الفارس من السباق، تاركاً وراءه خيارات متطرفة. فتقدم الصناعات المصغّرة بسرعة ضوئية، وازدياد القدرة الاستيعابية للكمبيوتر وانخفاض سعره وفقاً للوظيفة. أتاح الفرصة لأجهزة الكمبيوتر الصغيرة والرخيصة والقوية للظهور في كل مكان ومجال. فأصبح الجهاز الضروري في المصانع والمختبرات ومكاتب المبيعات والدوائر الهندسية. ولم تعد «القدرة الدماغية» للكمبيوتر تركز على هدف واحد: لقد «وزعت».

ويسير توزيع ذكاء الكمبيوتر قدماً بسرعة كبيرة الآن. كان الانفاق عام 1977 على ما يدعى الآن بمعالجة المعطيات المتوزعة Distributed data Proces-sing أو الـ DDP، قد بلغ حوالي 300 مليون دولار في الولايات المتحدة. ونسبة إلى شركة المعلومات الدولية، وهي شركة أبحاث رائدة في هذا الحقل. سيصل هذا الرقم إلى 3 بليون دولار عام 1982. اذن، ستصبح الآلات الصغيرة والرخيصة قريباً في كل مكان، كالآلة الكاتبة. إننا ننشط ذكاء محيطنا. خارج حدود الصناعة والحكومة، سيصبح الكمبيوتر المنزلي واسع الانتشار. قبل خمس سنوات، كانت أجهزة الكمبيوتر المنزلية أو الشخصية عدداً تافهاً، أما اليوم فيقدر عددها بـ300 ألف جهاز تئز وتطن في غرف الجلوس والمطابخ، في طول الولايات المتحدة وعرضها. وهذا قبل أن تباشر شركات كبرى مثل IBM و Texas Instru-ments حملاتها لبيع منتوجاتها. وسيصبح ثمن الكمبيوتر المنزلي قريباً أرخص من جهاز التلفزيون.

وتستخدم هذه الأجهزة الذكية لعمل كل شيء، من انجاز للضرائب المفروضة على الأسرة، إلى استخدام الطاقة المرشدة في المنزل وممارسة الألعاب، وحفظ ملفات الوصفات الطبية، وتذكير أصحابها بالمواعيد، والعمل كآلات كاتبة ذكية. وهذا ليس كل شيء لديها، بل ومضة ضئيلة عن امكانياتها المحتملة. وقد

انتجت شركة .Tele-Computing Of America Co برنامجاً يدعى «المصدر» Source، يؤمن لصاحب جهاز الكمبيوتر، وبتكاليف بخسة، مدخلاً فورياً إلى شبكة أنباء الصحافة الدولية المتحدة؛ وهنالك أيضاً برنامجاً واسعاً لمعطيات السوق المالية؛ وبرامج تعليمية للاطفال، تزيد من معارفهم في الحساب والقراءة وتعلم الفرنسية والايطالية والألمانية؛ وأيضاً العضوية في نادي المتسوقين المستفيدين من الحسم المبرمج؛ والحجوزات الفورية في الفنادق والرحلات وخطوط الطيران.

ويتيح برنامج «المصدر» لكل فرد أن يتصل بواسطة الكمبيوتر الطرفي الرخيص الثمن، بأي فرد آخر يملك نفس النظام. فيستطيع بذلك لاعب البريدج أو الشطرنج أو النرد أن يشارك لاعب آخر ولو كان على بعد ألف ميل. ويمكن لمستخدم النظام استعمال رسائل خاصة مع شخص آخر أو مجموعة كبيرة من الناس دفعة واحدة، وتخزين المراسلات في ذاكرة الكترونية. وييسر «المصدر» ايجاد ما قد يسمى «المجتمعات الألكترونية»- مجموعة من الناس ذات اهتمامات مشتركة. فيجتمع عشرات المهتمين بالتصوير المتوزعين في عشرات المدن عن طريق «المصدر» الألكتروني، ويتحادثون بما يسرهم ويغبطهم عن آلات التصوير والتجهيزات وتقنيات التحميض والضوء والأفلام الملونة. ويمكنهم بعد شهر من ذلك استرداد تعليقاتهم من ذاكرة «المصدر» الالكترونية بواسطة فهرس المواضيع أو التاريخ أو أي تصنيف آخر. إن انتشار أجهزة الكمبيوتر إلى المنازل، فضلاً عن مرابطاتها مع شبكات متشعبة ذات صلة، يبرز تقدماً آخراً نحو بناء المحيط العاقل الذكي. مع ذلك، فهذا ليس كل شيء.

إذ يصل انتشار ذكاء الآلة إلى مستوى آخر مع ظهور المعالجات المصغرة وأجهزة الكمبيوتر المصغرة أيضاً. وستصبح رقائق Chips الذكاء المتخثرة، كما يبدو، جزءًا من جميع الأشياء التي نصنعها ونستخدمها. وفضلاً عن تطبيقاتها في المعالجات والعمليات الصناعية والتجارية بشكل عام، ستدخل رقائق الذكاء تلك في كل شيء، من مكيفات الهواء والسيارات، إلى آلات الخياطة والموازين. وكذلك سترشد استخدام الطاقة وتقلص هدرها في المنزل. وتنظم أيضاً كمية المادة المنظفة وحرارة المياه في كل وجبة للغسالات المنزلية، وتشير إلى كميات الوقود في السيارة أو إلى أي خلل فيها بحاجة إلى

الصيانة، وسيكون لها تطبيقات في منبهات الساعة ومحمصة الخبز وصانعة القهوة، والدوش الصباحي، وتدفىء الكراج المنزلي وتغلق الأبواب، بالإضافة إلى آلاف الأعمال الأخرى الوضيعة وغير الوضيعة.

إن الحياة في هذا المحيط العاقل تطرح أسئلة فلسفية مثبطة. فهل تتولى الآلات السلطة والأمور؟ هل تستطيع الآلات الذكية، وخاصة أنها متصلة مع بعضها البعض بشبكات الاتصال المتبادل، تخطي وتجاوز قدراتنا على فهمها والسيطرة عليها؟ هل سيكون «الأخ الأكبر» في يوم من الأيام قادراً على نقر كل شيء، من هواتفنا وأجهزتنا التلفزيونية والمطبخية، إلى كل حركة ومزاج فينا؟ هل ينبغي علينا الاعتماد كلياً على الكمبيوتر والدقائق؟ فإذا يحصل لو انقطع تيار الطاقة عنها فجأة؟ هل سنكون بعد ممتلكين للقدرات الأساسية والضرورية للبقاء؟ ان لكل سؤال عدد لا يحصى من الأسئلة المضادة. هل يستطيع الأخ الأكبر متابعة النقر على محمصة الخبز وجهاز التلفزيون ومحرك السيارة واستعمالات المطبخ؟ وعندما يوزع الذكاء على المحيط كله بشكل واسع، وينشّط من قبل مستخدميه في ألف مكان بوقت واحد، ويتمكن مستخدمو الكمبيوتر من الاتصال مع بعضهم بدون اللجوء إلى الكمبيوتر المركزي (كما يفعلون الآن في عديد من الشبكات الموزعة)، هل سيسيطر الأخ الأكبر بعد ذلك عى كل شيء؟ فبدلاً من تعزيز سلطة الدولة الاستبدادية، يمكن للذكاء اللامركزي، في الواقع، أن يضعفها. وبصورة خيارية، ألن نكون في مستوى من الذكاء، يفوق الحكومة حيلة ودهاء؟.

في «فارس موجة الصدمة»، وهي رواية رائعة ومعقدة لجون برونر، تقوم الشخصية الرئيسية في الرواية بصورة ناجحة، بتخريب جهود الدولة في اقحام سيطرتها على الفكر من خلال شبكة كمبيوترية. هل يجب أن تضمر العقول؟ كما سنرى بعد قليل، قد يكون خلق محيط عاقل تأثير معاكس تماماً. هل نستطيع عند تصميم هذه الآلات أن نبرمجها مثلما تمت برمجة «روبي» في رواية اسحاق عظيموف الكلاسيكية «أنا، الرجل الآلي، لن أؤذي بشراً»؟.

إن الحكم على هذا ليس بجاهز بعد، وبينما سيكون من اللامبالاة واللامسؤولية تجاهل هذا الأمر، سيكون من السذاجة والبلاهة الافتراض أن

الأوراق كلها متراكمة للنيل من السلالة البشرية. انه لدينا خيالاً وذكاءً لم نبدأ باستغلالهما بعد، والأمر الذي لا يمكن تجاوزه واضح، مهما كان موقفنا منه، وهو أننا نحول محيطنا الإعلامي تحويلاً جذرياً. إننا لا نعمل على تحويل وسائل الإعلام إلى اللاجماهيرية، بل نضيف أطواراً جديدة من الاتصالات إلى النظام الاجتماعي. ان المحيط الاعلامي المنبثق عن الموجة الثالثة يجعل محيط حقبة الموجة الثانية - الذي هيمنت عليه وسائل الاعلام الجماهيرية ومكاتب البريد والهاتف - بدائياً حتى العجز خلال المقارنة.

تعزيز العقل:

إذ يتم تحويل المحيط الاعلامي بهذا العمق الكبير، فنحن نتجه إلى تحويل عقولنا أيضاً - في الطريقة التي ننظر بها إلى مشاكلنا؛ في الطريقة التي نؤلف فيها المعلومات ونركب؛ في الطريقة التي نشارك فيها نتائج أفعالنا. ومن المرجح أن نحول دور معرفة القراءة والكتابة في حياتنا. بل أننا قد نحول التركيب الكيميائي لعقولنا. أما امكانية التحدث مع أجهزة الكمبيوتر فيما بعد، فليس بالأمر المستبعد أبداً. وحالياً يوجد أجهزة كمبيوتر تعمل بالمعطيات الصوتية Voice Data Entry قادرة على التعرف والاستجابة لمفردات من ألف كلمة. وجميع الشركات، سواء العملاقة مثل IBM و نبتون اليكتريك أو الصغيرة مثل شركة هريستكس، الآن في سباق محموم لتوسيع حجم المفردات وتبسيط التكنولوجيا. وتقول التكهنات أن الزمن اللازم الذي ستكون فيه أجهزة الكمبيوتر متكلمة بصورة طبيعية يتراوح ما بين الخمس سنوات إلى العشرين سنة. أما آثار هذا التطور على الاقتصاد والثقافة فستكون هائلة. واليوم يبعد ملايين الناس عن سوق العمل لأنهم، وظيفياً، أميون. إذ أن أبسط الأعمال تتطلب القادرين على قراءة الصيغ ومعرفة ماهرة بلوحة التشغيل وتعليمات العمل وما شابه.

في عالم الموجة الثانية، كانت القدرة على القراءة هي المهارة الأكثر أولوية التي تتعلق بمكتب الاستخدام. إلا أن الأمية ليست معادلة للبناء. فنحن نعلم أن

الأميين في العالم كله يبرعون في مهارات معقدة جداً تتعلق بالزراعة والبناء والصيد والموسيقا. وهنالك أميون يتمتعون بذاكرات مدهشة، ويستطيعون تكلم عدة لغات بطلاقة وهذا أمر لا يستطيع معظم خريجي الجامعات الأميركية عمله. إذن، إن الأميين في مجتمعات الموجة الثانية قد أهلكوا اقتصادياً، من ناحية أخرى، فإن معرفة القراءة والكتابة هي أكثر من مهارة عمل. إنها الباب إلى عالم رائع من الخيال والسعادة، مع ذلك، تصبح في المحيط الذكي حيث تبرمج الآلات والأجهزة وحتى الجدران لتتكلم، أقل ارتباطاً مما كانت عليه في الثلاثمائة عام الأخيرة. إذ يمكن لموظف الحجز في الخطوط الجوية أو الموظف المصرفي وعامل الآلات والصيانة أن يمارس وظيفته على أكمل وجه بالاصغاء أكثر منها بالقراءة، وذلك عندما يتلقى صوتاً من الآلة يخبره بالتدريج ما الذي ينبغي عليه عمله بعد ذلك، أو كيف يستبدل جزءاً معطلاً.

إن الكمبيوتر ليس بالإنسان الخارق، فهو يتعطل ويرتكب الأخطاء ـ وأحياناً الأخطاء الخطيرة. فلا هالة سحرية تحيط به، وهو ليس بالتأكيد «روحاً» أو «شيطاناً» في محيطنا. ومع ذلك يبقى بكل مؤهلاته أعظم انجاز بشري وأكثرها إقلاقاً، فهو يعزز من قوة عقولنا، كما عززت تكنولوجيا الموجة الثانية من قدرتنا العضلية، ولا نعرف إلى أين ستقودنا عقولنا أخيراً. وحتى نصبح أكثر انسجاماً مع المحيط الذكي، ونتعلم التحدث معه، سنبدأ باستخدام الكمبيوتر بطبيعية ورشاقة، بطريقة يصعب تخيلها اليوم، ويقدم المساعدة للجميع، وليس لنفر قليل من التكنوقراطيين فقط، من أجل فهم وتفكير أعمق بأنفسنا وبالعالم.

واليوم، وعندما تواجهنا مشكلة ما، نسعى مباشرة إلى البحث عن جذور مسبباتها، مع ذلك، فقد كان أكثر المفكرين المتبصرين يحاولون تفسير الأشياء بمجموعة قليلة نسبياً من القوى العرضية والصدفية. وهذا يعود إلى أن العقول البشرية يصعب عليها التفكير بمتغيرات عدة ومعالجتها في آن واحد[1]. بالنتيجة،

---

(1) وبينما نستطيع التعامل مع عدة عوامل في آن واحد في مستوى اللاوعي أو المستوى الحدسي، فإن التفكير المنظوم والواعي حول عدة متغيرات كبيرة هو في منتهى الصعوبة. والمجرب يدرك هذا تماماً.

عندما نواجه مشكلة حقيقية معقدة، مثل مسببات اهمال وتقصير الطفل، أو لماذا يحطم التضخم الاقتصاد، أو كيف يؤثر التمدن على بيئة نهر مجاور، نميل إلى التركيز على عاملين أو ثلاثة عوامل، ونتجاهل عوامل عديدة أخرى أكثر أهميته. والأسوأ من ذلك كله، أن كل مجموعة من الخبراء تعطي الأهمية العليا لعواملها «الخاصة» وإلى استثناء الأخرى. إننا عندما نواجه مشكلة الإنحلال في المدن، نجد خبير الإسكان يعزوها إلى الازدحام وذبول الرأسمال الإسكاني. بينما يشير خبير المواصلات إلى الإفتقار للنقل الجملي. ويظهر خبير الرفاه الإجتماعي عدم كفاية الأجهزة والأدوات الضرورية في مراكز العناية بالأطفال أو العمل الاجتماعي. أما خبير الجريمة فيشير إلى عدم انتظام دوريات الشرطة. والخبير الاقتصادي يرى أن الضرائب المرتفعة استثمار تجاري غير مشجع.. وهلم جرا. أن كل خبير من هؤلاء يوافق بتفهم كبير أن كل هذه المشاكل هي بشكل ما، مترابطة ـ والتي تشكل بنفسها نظام الدعم الذاتي. لكننا لا نجد أحداً منهم يأخذ بعين الإعتبار هذه التعقيدات العديدة خلال محاولته البحث عن حل المشكلة.

إن انحلال المدن واحد من عدد كبير مما دعاه بيتر ريتنر Ritner في كتابه «مجتمع الفضاء» بـ«إشكالات النسج»، وحذر من امكانية مواجهتنا لأزمات لم تكن على البال تتطلب تحليلاً استقلالياً متبادلاً، لا لعشرات العناصر اليسيرة التفكيك، بل لمئات من المؤثرات المتعاونة جاءت من عشرات المنابع المستقلة والمتشابكة.

ولقدرته على تذكر وإقامة العلاقات المتبادلة مع أعداد كبيرة من القوى العرضية، سيساعدنا الكمبيوتر على تفهم واستيعاب هذه المشاكل بمستوى أعمق لا مألوف. ان للكمبيوتر قدرة على تمحيص كميات واسعة من المعلومات وعلى جمع «الصور الانعكاسية التجزيئية» في صورة كليانية ذات معنى. ويستطيع أن يستقصي نتائج وعواقب القرارات البديلة عندما يغذي بمجموعة فرضيات ونموذجات، ثم يجعلها أكثر نظائمية واتمامية من أي فرد يتولى الأمر. ويستطيع أن يقترح أيضاً حلولاً تخيلية لمشاكل معينة، وذلك بتطبيق روائي أو ربط علاقات غير ملحوظة حتى الآن بين الناس والمصادر.

ولا خشية على الذكاء والخيال والحدس البشري في السنين القادمة التي يتوقع أن تكون أكثر وأبعد أهمية من الآلة. مع ذلك، من المتوقع أن تعمق أجهزة الكمبيوتر من النظرة الثقافية العامة للسببية، وتعلي من تفهمنا للعلاقات المتبادلة بين الأشياء، وتساعدنا على تركيب «كليات» ذات معنى من المعلومات اللامترابطة التي تدوّم حولنا. فالكمبيوتر أحد العلاجات المتوقعة لثقافة الصورة المنعكسة الناقصة.

وأخيراً، يمكن للمحيط الذكي أن يبدأ بالتحول، ليس بالأسلوب الذي حللنا فيه المشاكل والمعلومات المدمجة، بل وحتى بتحويل التركيب الكيميائي للعقل البشري. لقد أظهرت التجارب التي أجراها ديفيد كراش Krach وماريان دياموند Diamond ومارك روزنترفايغ Rosenzweig وآخرن أن الحيوانات المعرضة لمحيط مخصب لها قشرة دماغية أكثف وخلايا أكبر وأكثر من عصبية وغيرها، وتكون مرسلاتها العصبية أكثر فعالية، ولها كميات أكبر من الدم المندفق إلى الدماغ، منها للحيوانات العادية الخاضعة للمراقبة. هل يعني ذلك قدرتنا على جعل أنفسنا أكثر ذكاءً وذلك بجعل المحيط أكثر تعقيداً وذكاءً؟ يقول الدكتور دونالد ف. كلاين، مدير البحوث في معهد نيويورك للطب النفسي، وأحد الرواد العالميين في مجالات الطب النفسي ـ العصبي: «ان تجربة كراش توحي أن التخصيب والاستجابة للمحيط أو البيئة هما من المتغيرات التي تؤثر على الذكاء. فالأطفال الذين ينشؤون في ما يسمى بالبيئة «الغبية» ـ حيث الخمول والفقر والسلبية ـ سرعان ما يتعلمون عدم اغتنام الفرص. ولكن هناك حيز صغير من الخطأ؛ في الواقع هذا الحيز يدفعه لأن يكون حذراً، محافظاً، غير محب للبحث، وسلبياً صرفاً، وهذه الصفات لا تصنع الأعاجيب للعقل. من ناحية أخرى، فإن الأطفال الذين ينشؤون في محيط ذكي وفعال، الغني بالدوافع والتعقيدات، يتمكنون من تطوير مجموعة مختلفة من المهارات. وإذا استطاع الأطفال الطلب من البيئة تلبية رغبات لهم، فسيصبحونّ أقل اعتماداً على آبائهم في سن مبكرة، وهذا ما يمكنهم من اكتساب نوع من البراعة والتأهيلية والجدارة، تجعلهم في مصاف المستكشفين، وتزيدهم خصباً في الخيال، وتدعهم إلى سبر وحل معضلات الحياة.

كل ذلك قد يرقي العقل نفسه ويطوره. من هذا المنطلق، كل ما نقدر عليه هو التخمين. إلا أنه ليس من المستحيل أن يقودنا المحيط الذكي إلى تطوير كروموسومات اقترانية جديدة أو قشرة دماغية أكبر. ان المحيط الأذكى قد يصنع إنساناً اذكى».

كل ذلك، اذن، يشير إلى أهمية التغيرات والتحولات التي يجلبها المحيط الإعلامي الجديد معه، لأن لا جماهيرية وسائل الإعلام وما صاحبها من بروز للكمبيوتر قد غيّرا ذاكرتنا الاجتماعية.

الذاكرة الاجتماعية:

يمكن تقسيم الذاكرات إلى، ذاكرات شخصية محضة، وذاكرات مشتركة أو اجتماعية. أما الذاكرة الشخصية فتموت بموت صاحبها، وتبقى الذاكرة الاجتماعية حية باقية. ان قدرتنا على تخزين الذكريات المشتركة واستردادها هو سر نجاح التطور الذي أصاب الإنسان. وقد أثار الكائن البشري ثورة في ذاكرته الاجتماعية مرتين في التاريخ، ونحن اليوم في بنائنا للمحيط الإعلامي الجديد على شفير تحول مماثل آخر.

بادىء ذي بدء، كانت الجماعات البشرية مرغمة على تخزين ذكرياتها المشتركة في نفس المكان الذي تحفظ فيه الذكريات الخاصة ـ أي في عقول الأفراد. وكان شيوخ القبائل والحكماء وآخرون يحملون هذه الذكريات معهم على صورة تاريخ وأساطير وخرافات ومعارف، ثم ينقلونها إلى أولادهم من بعدهم من خلال الأحاديث والأغاني والأناشيد والأمثال.

وكانت كل الخبرات المتراكمة للجماعة ـ مثل كيفية ايقاد النيران، وصيد الطيور، وشد الطوف بالحبال، وسحق الأطعمة، وشحذ عصا الحراثة أو العناية بالثيران ـ تخزن في الخلايا العصبية وكروموسومات الكائنات البشرية. لذلك كان حجم الذاكرة الإجتماعية محدود جداً. ومهما كانت ذاكرة الشيوخ صالحة وجيدة، ومهما بولغ في حفظ الأناشيد أو الدروس، كان الحفظ أمراً شاقاً.

وجاءت الموجة الثانية، وحطمت حاجز الذاكرة، فنشرت التعليم من قراءة وكتابة بين الناس، وحفظت سجلات العمل النظامية، وشيدت صروح آلاف المكتبات والمتاحف، وابتكرت غرف الملفات. باختصار، فقد نقلت الذاكرة الاجتماعية من الجمجمة ووجدت سبلاً جديدة لحفظها، وبالتالي وسعت من حدودها الواضحة. وبازدياد حفظ المعرفة التراكمية، سرعت الموجة الثانية من عمليات الاختراع والتحول الاجتماعي، معطية للحضارة أسرع تطور وتحول ثقافي عرفه التاريخ. واليوم، فنحن على اعتاب مرحلة جديدة تماماً من مراحل الذاكرة الإجتماعية.

إن لا جماهيرية وسائل الإعلام، وابتكار وسائل إعلام جديدة، ورسم خرائط الأرض بواسطة الأقمار الصناعية، وتوجيه مرضى المشافي بمشعرات الكترونية، وحفظ ملفات الشركات في أجهزة الكمبيوتر، يعني أننا نسجل جميع نشاطات الحضارة وفعالياتها في تفاصيل دقيقة جداً. وستملك حضارة الموجة الثالثة تحت تصرفها المزيد من المعلومات، والمزيد من تنظيمها الدقيق حولها، لدرجة لم تكن متصورة حتى قبل ربع قرن. والتحول إلى ذاكرة اجتماعية خاصة بالموجة الثالثة هو أكثر من مجرد تحول كمي. فنحن أيضاً نمنح الحياة لذاكرتنا. وعندما كانت الذاكرة الاجتماعية متضمنة في العقل البشري، كانت باستمرار تتعرض للتآكل والتنشيط والإضافة. كانت ديناميكية أو فعالة، وبالمعنى الحرفي، ذاكرة حيه. هذه الذاكرة، وبعد أن نقلت الموجة الثانية معظمها خارج العقل البشري، أصبحت مموضعة ومطمورة في نتاجات اصطناعية، كالكتب والجداول والصحف والصور والأفلام. فعندما يطبع رمز ما في صفحة، أو يطبع في فيلم، أو ينشر في صحيفة، يبقى هذا الرمز سلبياً وساكناً. هذا الرمز، عندما يحقن في الدماغ البشري ثانية، يرجع إلى الحياة بطرق جديدة من المعالجة والضم. اذن، فبينما وسعت حضارة الموجة الثانية من أفق الذاكرة الإجتماعية بصورة جذرية، ساهمت أيضاً في تجميدها.

إن ما يجعل القفز إلى المحيط الإعلامي للموجة الثالثة أمر مثير تاريخياً، ليس توسيعه من أفقها وحسب، بل في بعثها من موتها وجمودها. والكمبيوتر، في

معالجته للمعلومات المخزنة فيه، يخلق حالة جديدة تاريخياً: في جعله الذاكرة الإجتماعية شاملة وفعالة في آنٍ معاً. وهذا الضم سيثبت بأنه دُفعي، حيث سيطلق تنشيط هذه الذاكرة الموسعة الطاقات الثقافية. فالكمبيوتر يساعدنا في تأليف حقيقة متماسكة لا متجزأة، وفي تجاوز حدود الممكن، إذ لا يوجد مكتبة أو غرفة ملفات تستطيع التفكير؛ تفكر في طراز غير تقليدي. وبالمقارنة فإن الكمبيوتر يتلقى منا الطلب للتفكير بغير الوارد، والذي لم يخطر ببال قط. فيبتكر فيضاً من النظريات الجديدة والأفكار والايديولوجيات والتبصرات الفنية والتطويرات التقنية، وابتكارات سياسية واقتصادية كانت قبل الآن عصيّة على التصور وجموح الخيال. وبهذه الطريقة، يسرع الكمبيوتر من التحول التاريخي، ويزود التنوع الاجتماعي للموجة الثالثة بالوقود اللازم.

وفي كل المجتمعات السابقة، زود المحيط الإعلامي بوسائل الاتصال بين البشر. أما الموجة الثالثة فقد ضاعفت من هذه الوسائل، ووضعت تسهيلات قوية. ولأول مرة في التاريخ يتم الاتصال بين آلة وأخرى، والتحادث بين الإنسان والمحيط العاقل حوله. وعندما نرجع إلى الوراء وننظر إلى الصورة الأكبر، يتضح أن الثورة في المحيط الإعلامي ثورة دراماتيكية كتلك التي حدثت في المحيط التقني - في نظام الطاقة والقاعدة والتكنولوجية للمجتمع.

الفصل الخامس عشر

ما وراء الانتاج الجملي

في يوم ليس ببعيد عن الذاكرة، كنت أقود سيارة مستأجرة عبر جبال «الروكي» التي تكسوها الثلوج، متجهاً عبر السهول المرتفعة إلى السفوح الشرقية. هناك، قرب منابع الكولورادو، وتحت صفحة السماء الصافية، وصلت إلى مجمع أبنية مستطيل ومنخفض، قد قزمته القمم التي تلوح من خلفي. وأنا ألج البناء، عدت بذاكرتي إلى المصانع التي عملت فيها، بكل ضجيجها وزئيرها، قذاراتها ودخانها، وغضبها المكبوت.

منذ تركنا العمل اليدوي، وكنت وزوجتي «نختلس النظر إلى المصانع». فخلال رحلاتنا عبر العالم، لم نلتفت إلى الآثار والمنتجعات السياحية، بل كنا ندرس طرق العمل عند الشعوب؛ فهي المنبع الرئيسي لنا لنستوعب ثقافاتها. والآن، ها أنا ذا زائر لمصنع جديد. إذ كنت قد علمت بأنه أحد أكثر المصانع تطوراً في العالم من حيث التسهيلات والخدمات. وسرعان ما وضح السبب وبطل العجب، فقد رأيت في هذا المصنع آخر ما توصل إليه العلم من تقنيات، وأكثر نظم المعلومات تقدماً. إن مجمع هيوليت ـ باكارد هذا يجني حوالي 100 مليون دولار سنوياً من صناعاته للأجهزة الألكترونية ـ كأنابيب الأشعة الكاثودية المستخدمة في الأجهزة التلفزيونية، والتجهيزات الطبية، وأجهزة الذبذبات، والمحللات المنطقية للإختبارات، وأجهزة سرية أخرى. ويعمل في هذا المجمع (1700) مستخدم، 40٪ منهم مهندسين ومبرمجين وتقنيين وموظفين إداريين، يمارسون وظائفهم في مكان مفتوح كبير عالي السقف، تطل نوافذه على منظر

مهيب لقمة جبل «بايكس». أما الجدران الأخرى فهي مطلية باللونين الأصفر اللامع والأبيض، بينما الأرض فاتحة الألوان، تضاهي في نظافتها أرقى المستشفيات. أما العاملون في المجمع، من مختصي الكمبيوتر حتى المدراء والمجمعين والمفتشين، فليسوا منفصلين، كلٌ في مكان، بل يعمل الجميع سوياً في فسحات مفتوحة تتخللها أعمدة.

وترى العمال لا يصرخون على بعضهم بين ضجيج الآلات، بل يتحدثون بنفحات كلامية عادية، والكل يرتدي ثياب الشارع العادية، فلا تمييز هنا بين رئيس ومرؤوس أو مرتبة وأخرى. ويجلس عمال الانتاج على مقاعدهم الطويلة أو وراء مكاتبهم التقليدية التي يزين بعضها اللبلاب المتعرش والزهور، وتظهر بعض الزوايا هنا وهناك وكأنها قطع من حديقة خضراء.

وبينما كنت أمشي بالخطو السريع عبر المصنع، كنت أفكر كم سيكون الموقف مؤثراً لو قدرت بسحر ساحر أن أرفع بعض رفاقي القدامى من خط التجميع في مصنع السيارات، ومن بين الجلبة والقذارة والعمل اليدوي المؤلم الصعب، ومن النظام الاستبدادي القاسي الذي صاحب كل ذلك، ثم أضعهم في محيط العمل هذا، ذي الأسلوب الجديد والحديث. أعتقدهم سيحدقون فاغري الفاه، لا يصدقون ما يرونه. ان الشك لا يساورني في أن هذا المصنع هو فردوس العمال. لكن أصدقائي ذوي الياقات الزرقاء لن ينخدعوا بسهولة، إذ سيطالبون بمعرفة برامج الدفع والأجور، والحوافز وإجراءات الشكاوي - ان وجدت - بالتفصيل. وسيتساءلون عن مدى سلامة المواد الجديدة الغريبة التي يتعاملون معها، ومدى وجود مخاطر بيئية على صحتهم. وسوف يفترضون، بصورة صحيحة، أن هنالك أناساً يصدرون الأوامر وآخرون يتلقونها، رغم مظاهر العلاقات الاتفاقية. مع ذلك، فسوف تأخذ عيون أصدقائي الداهية الأمر على أنه صورة مختلفة جذرياً عن المصانع التي يعرفونها.

سيلاحظون مثلاً أنه بدلاً عن وصول جميع عمال المصنع في وقت موحد، والمسارعة إلى مواقع عملهم الاعتيادية، فإنهم قادرون - ضمن حدود معينة - على

اختيار ساعات عملهم؛ كل عامل حسب مشيئته. ولا يرغمون على البقاء في موقع عمل واحد، بل يمكنهم التجول إن أرادوا، وكما يحلو لهم. قد يعجب أصدقائي القدامى من حرية عمال هذا المصنع في تحديد سرعة عملهم ـ وضمن حدود أيضاً ـ والتحدث إلى المدراء أو المهندسين بدون حرج أو تكلف، وأن يرتدوا الملابس التي يشاؤون. باختصار، أن يكونوا بشراً على سجيتهم.

في الواقع، سيجد أصدقائي الذين يرتدون الأحذية المستدقة الفولاذية الحواف، والملابس الرثة الوسخة والخوذ الصلبة، ان هذا المكان ليس مصنعاً على الإطلاق. وإذا اعتبرنا المصنع بيت انتاج جملي، فسنكون صائبين في تقديرنا. فالإنتاج «الجملي» ليس الهم الرئيسي لهذا المصنع؛ فنحن الآن في مرحلة ما وراء الانتاج الجملي.

حليب الفأر والتي شيرت:

من المعروف أن النسبة المئوية للعمال المستخدمين في مصانع الدول «المتطورة» قد انخفضت خلال السنوات العشر الماضية (يوجد في الولايات المتحدة حالياً 9٪ من مجموع السكان ـ حوالي 20 مليون عامل ـ يصنعون سلعاً لحوالي 220 مليون نسمة. أما الـ 65 مليون عامل الباقين فيعملون في الخدمات ومعالجة الرموز). وفي حين تتقلص فيه التسارعية التصنيعية في العالم الصناعي، يتم تصدير معظم الصناعات التقليدية إلى ما يسمى بالدول النامية، من الجزائر مروراً بالمكسيك وحتى تايلاند، إذن ، فإن معظم صناعات الموجة الثانية المتخلفة تصدر من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، كما يتم التخلص من السيارات المستعملة الصدئة.

ولأهداف استراتيجية واقتصادية، فإن الدول الغنية لن تصدر كل صناعاتها، ولن تصبح أمثلة مجردة عن «مجتمعات الصنعات الخدماتية» أو « الاقتصاد المعلوماتي». أما التصور القائل بأن الدول الغنية تحيا بالإنتاج اللامادي بينما ينشغل العالم الباقي بمردودات السلع المادية، فهو تصور مغالي

التبسيط. فالدول الغنية مازالت مستمرة في انتاج السلع الأساسية ـ لكن العملية الانتاجية تحتاج إلى عدد قليل من العمال، فقد تحولت طرق تصنيع السلع بحد ذاتها. كان جوهر صناعات الموجة الثانية انتاج ملايين السلع المتشابهة في خط الجولات الطويلة. وبالمقارنة، فإن جوهر صناعات الموجة الثالثة انتاج سلع جزئية أو جاهزة وفقاً لطلب الزبون في خط الجولات القصيرة. لكن الناس ما يزالون يعتقدون أن الصناعة هي خط الجولات الطويلة، وفعلاً مازال هناك تصنيع السجائر بالبلايين، والأقمشة ببلايين الياردات، والمصابيح الكهربائية وأعواد الثقاب وشمعة الاشعال بأرقام فلكية. دون شك سنستمر بهذا بعض الوقت، مع ذلك فهذه الصناعات المتخلفة لا تشكل إلا 5٪ من نسبة التصنيع المتطور.

وقد أشار أحد المحللين في مجلة «كريتيك» للدراسات السوفيتية أن «الدول الأقل تطوراً» ـ التي تتراوح فيها الناتج القومي الإجمالي ما بين 1000 ـ 2000 دولار سنوياً للفرد ـ ما زالت تركز على تصنيع الانتاج «الجملي». أما الدول المتطورة جداً فتركز على تصدير السلع المصنعة بخط الجولات القصيرة، التي تتطلب مهارات عالية جداً. . وتكاليف ضخمة للأبحاث، مثل أجهزة الكمبيوتر والآلات التخصصية، والطائرات ونظم الانتاج الاتوماتيكية، والمنتجات الصيدلانية واللدائن والبوليمرات ومئات السلع التكنولوجية الأخرى». وفي اليابان وألمانيا الغربية والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، نجد نزعة للاتجاه نحو اللاجملية المتطورة في الصناعات الكهربائية والكيماوية والفضائية، والالكترونيات والأجهزة التخصصية والاتصالات وما شابه. ومثال ذلك أن العمال في مصنع متطور جداً هو Western Electrics الذي يقع شمالي ولاية الليونيز، يصنعون ما يزيد عن 400 مجموعة دارات مختلفة بمعدل يتراوح ما بين ألفي دارة شهرياً كحد أقصى ودارتين شهرياً كحد أدنى. وفي مجمع هيوليت ـ باكارد في منابع الكولورادو يجري انتاج كميات صغيرة تتراوح بين خمسين ومئة وحدة. ويلاحظ هذا التحول نحو خطوط الجولات الإنتاجية القصيرة وحسب طلب الزبون في الشركات الكبرى مثل آي. بي. إم وبولارويد، وماكدونالد دوجلاس و ويستنجهاوس وجنرال اليكتريك في الولايات المتحدة، وعند شركات بليسي و آي. تي. تي

البريطانية، وسيمنس الألمانية وايريكسن السويدية.

وفي النرويج، تحولت مؤسسة آكر Aker التي كانت تصنع 45٪ من حقول السفن النرويجية إلى صناعات تجهيزات التنقيب البحري عن البترول. فكانت النتيجة تحولاً من الانتاج التسلسلي للسفن إلى «تفصيل» الأجهزة البحرية. أما في الصناعات الكيماوية، ونسبة إلى المدير التنفيذي لشكرة ايكسون الرائدة في هذا المجال، فإن الانتاج يتحرك نحو المعدلات القصيرة في السلع الجاهزة - لدائن البوليبروبيلين والبوليثين لتصنيع الأنابيب، والألواح الجدارية والأسقف والأسطح، الخ. ويقول: «بعض الجولات الانتاجية قصيرة جداً، حتى أننا ندعوها بمعدلات حليب الفأر». وما يزال معظمنا يتصور أن الانتاج العسكري هو انتاج جملي، إلا أنه في الواقع انتاج «لا جملي». إذ أن ملايين البذلات الموحدة في الجيش والخوذ والبنادق ليست بالمعيار، فما تحتاجه مؤسسة عسكرية حديثة على نطاق واسع ليس بالسلع الجميلة على الاطلاق. إن الطائرات النفاثة المقاتلة تنتج بمعدلات صغيرة بمعدل عشر وحدات إلى خمسين وحدة في كل جولة، وتختلف كل طائرة عن الأخرى في نفس الخط الانتاجي بصورة طفيفة، تبعاً للهدف ونوع الخدمة. وبهذه المعدلات الصغيرة، تنتج أجزاء واسعة تدخل في الطائرة بمعدلات صغيرة أيضاً. ونجد في تحليل دقيق لمشتريات وزارة الدفاع الأميركية - البنتاجون - من السلع الجاهزة نجد أنه من الميزانية البالغة 1 , 9 بليون دولار للاتفاق على شراء السلع الجاهزة، تم تخصيص 78٪ منها (1 , 7 بليون دولار) لشراء سلع منتجة بكميات أقل من مائة وحدة!.

وحتى في الصناعات التي ما تزال تنتج العناصر الأساسية جملياً بكميات هائلة - وما تزال الحال كذلك في بعض الصناعات العالية التقنية - يتم تشكيل القطع والعناصر الأساسية لتناسب منتجات جاهزة مختلفة، وينتج كلٌ منها بدورها بمعدلات صغيرة أو بجولات قصيرة. وما سوق السيارات التي كانت صناعةموحدة قياسياً في وقت من الأوقات إلا نموذج عن هذا التشريح السلعي إلى أجزاء متباينة نسبياً الذي أرغم شركات السيارات العملاقة إلى العودة تدريجياً إلى الصناعة الزبائنية Customrization - إن صح التعبير - إن صانعي السيارات في أوربة

وأمريكا واليابان يصنعون الأجزاء الرئيسية والتجميعات الفرعية بالطريقة الجملية في الانتاج، ثم تدمج جميعاً بآلاف الطرق والأشكال.

من مستوى آخر، أنظر إلى قميص «تي ـ شيرت» المتواضع. تصنع هذه القمصان بالانتاج الجملي، إلا أن المطابع الحديثة الرخيصة، والحرارية السريعة تجعل الأمر اقتصادياً للغاية بطبع تصميات وشعارات عليها في دفعات صغيرة جداً. والنتيجة هي ازدهار واسع لصناعة هذا النوع من القمصان التي تظهر على وجهها أن مرتديها مغرم بموسيقا بيتهوفن أو بجرع البيرة أو بالنجوم في عالم الفن والرياضة.

إن نموذج السيارات والقمصان يعرض لمرحلة متوسطة بين التصنيع الجملي والتصنيع اللاجملي أو التجزيئي. والتي سيتلوها بالطبع الصناعة الكاملة غير الجاهزة، أو الزبائنية ـ أو لكل سلعة منتجة عدد قليل من المستهلكي. وربما يكون من الأفضل ترميز مرحلة التحول إلى الزبائنية بظهور آلة جديدة في صناعة الملابس هي القاطعة الليزرية المبرمجة بالكمبيوتر. قبل ظهور الإنتاج الجملي خلال حقبة الموجة الثانية كان الرجل الذي يحتاج للملابس يلجأ إلى الخياطة أو زوجته لتفصيل قماشه، فكان العمل يدوياً يعتمد على مقاساته الشخصية. بعد وصول الموجة الثانية ، بدأنا بتصنيع الملابس المتطابقة على قاعدة الإنتاج الجملي. بهذا النظام كان العامل يكدس القطع القماشية فوق بعضها واضعاً النموذج في القمة. ثم يبدأ، وبمساعدة القاطعة الكهربائية، بقص القماش حول أطراف النموذج، فينتج ألبسة متطابقة مضاعفة من القماش واحدة القياس والشكل واللون. لكن آلة الليزر الجديدة تعمل بمبدأ مختلف جذرياً. فهي لا تقطع خمسين أو مئة أو حتى خمسمائة قميص في آن واحد. إنها تقطع قميصاً «واحداً» في وقت واحد. وفي الواقع فهي تقطع بشكل أرخص وأسرع من طرق الإنتاج الجملي المطبقة حتى الآن. لهذا الأسباب، ونسبة إلى رئيس شركة «جينزكو»، أضخم شركات صنع الملابس في الولايات المتحدة، فإن بالامكان برمجة القاطعة الليزرية لتلقي طلبات صنع ثوب واحد بطريقة اقتصادية، وهذا يوحي أن المقاسات الموحدة قد تختفي في يوم من الأيام. وقد يغدو ممكناً أن يملي المرء مقاساته على الهاتف، أو يوجه كاميرا ڤيديو عليه فيغذي الكمبيوتر

مباشرة بالمعلومات الذي سيملي بدوره على القاطعة الليزرية أن تصنع الثوب المطلوب، فتبدأ بقص القماش حسب الأبعاد الشخصية للفرد وحده فقط.

ما نراه في الواقع هو الخياطة الزبائنية على أسس تكنولوجية متطورة، ورجوع للنظام الانتاجي الذي ازدهر قبل الثورة الصناعية ـ ولكن المقام الآن على الأسس التكنولوجية المتطورة والمعقدة.

المفعول السريع:

إن العديد من التطورات غير العادية تحول من الأساليب الانتاجية في الصناعة، ففي حين تتحرك فيه الصناعات من الانتاج الجملي إلى انتاج الدفعات الصغيرة، هنالك صناعات أخرى تتحرك وراء هذا النظام نحو الزبائنية الكاملة على قاعدة التدفق المستمر. هذا يعني أنه بدلاً من التوقف عن الانتاج عند انتهاء الجولات الانتاجية القصيرة ومن ثم متابعة العملية عند ابتدائها، يتم تقدم الانتاج إلى الحد الذي تمارس فيه الآلات العملية نفسها باستمرار. أي أننا، باختصار، نتسارع نحو قاعدة زبائنية الآلة المستمرة على مدار الساعة. وهنالك تحول هام آخر، كما سنرى بعد قليل، يجلب الزبون مباشرة، أكثر من أي وقت مضى، إلى عملية التصنيع.

لقد تحركنا في بعض الصناعات إلى المدى الذي تحمل فيه الشركة ـ الزبون (المستهلك) المواصفات المطلوبة إلى أجهزة الكمبيوتر التي تسيطر على خط الانتاج. وعندما ينتشر هذا الأسلوب، سيصبح الزبون متكاملاً ومدمجاً مع العملية الانتاجية حتى يصعب علينا التمييز بين المنتج والمستهلك. وأخيراً، فبينما كان التصنيع في الموجة الثانية ديكارتياً، بمعنى أن المنتوجات كانت تقسم إلى أجزاء ثم تجمع بالجهد، نجد التصنيع في الموجة الثالثة يتصف بما بعد الديكارتية، أو «الكلاّنية» Wholistic . وهذا يمثل ما حدث لمنتوجات مصنعة مثل ساعة اليد.

كان للساعة فيما مضى مئات الأجزاء المتحركة، أما الآن فهنالك الساعات المصمطة Solid-State الأكثر دقة واعتماداً عليها والتي لا تحوي أجزاءً متحركة على

الاطـلاق. وبصورة مشـابهة، فـإن جهاز «بـاناسـونيك» التلفـزيوني يحـوي نصف الأجزاء التي كانت للأجهزة التلفزيونية قبل عشر سنوات. أما المعـاملات الـدقيقة Microprocessors تلك الدقائق العجيبة، فإنها تظهر في عدد متزايد من السلع، وتحل محل أعداد هائلة من الأجزاء الأساسية التقليدية. وعليه، فقد قدمت شركـة ايكسـون آلة كـاتبة جـديدة طـراز QYX تحمـل عـدداً قليـلاً جـداً من الأجـزاء المتحركة التي تحويها آلة كاتبة تصنعها أي.بي.إم سيلكـتريك مثـلاً. وكذلـك فإن آلة التصوير الشهيرة كـانون AE-1 عيـار 35مم تُصنع الآن بـالاستغناء عن 300 جزء كان في طراز سابق، وقد أدخل فيها رقاقة الكترونية لتقوم بعمـل 175 جزءاً من تلك الأجزاء. فبالدخول في مستوى الجزئيـات وباستخـدام تصاميم بمسـاعدة الكمبيوتر أو أدوات تصنيعية متقدمة، نعمل عـلى دمج وظـائف متزايـدة في أجزاء متصـاغرة بـاستمرار، واستبـدال المكونـات والأجزاء الكثـيرة المتنـاثـرة «بكليـات» تجمعها. ويمكن مقارنة هذا بالتطورات التي لحقت بالتصوير في الفنون المـرئية ـ إذ بدلاً عن صنع صورة ببقع ولطخ لا تحصى من الأصبغة على القماش، يقوم المصور «بصنـع» الصورة كـاملة في الحال بـالضغط على زر. إننـا نشهد بـدايـة «المفعـول السريع» أو الفوري في العملية الصناعية.

لقـد أصبح المسـار واضحـاً الآن. فقـد التقت تحـولات واسعـة في المحيط الاعـلامي والمحيط التقني لتغير الأسلوب الـذي نصنـع بـه السلع، حتى أصبحنـا نتحـرك بسرعة وراء الانتـاج الجملي التقليـدي نحو مـزيج معقـد من المنتـوجـات الجملية واللاجملية. والهدف المـطلق لذلـك هو الاتجـاه نحو سلع زبـائنية كـاملة، صنعت بعمليـات كلاّنيـة متواصلة، وتحت السيـطرة المباشرة من قبـل الـزبـون أو المستهلك. باختصار، هنالك ثـورة الآن تجري في البيئـة العميقة لـلانتاج وتـرسل كل تيارات التحول نحو كل طبقات المجتمع. مع ذلك فإن هذا التحول، الـذي سيؤثر على الطالب المخطط لمهنة ما، وعلى رجل الأعـمال الذي يـدرس استثماراتـه مستقبـلاً، وعلى الـدولة المخـططة لاستراتيجيـة تنمويـة، لا يمكن فهمه بمعزل عن تحولات أخرى. فهنالك عـلاقة مبـاشرة بينه وبـين ثورة أخـرى أيضاً ـ هـذه المرة تحدث في المكتب.

موت السكرتيرة؟

في حين ينخرط العديد من العمال في البلاد الغنية بالانتاج الذي يتطلب جهداً جسدياً أو فيزيائياً، فلا بد من وجود آخرين «لانتاج» الأفكار وتسجيل الاختراعات ووضع المعادلات العلمية والحسابات والخطط التنظيمية وحفظ الملفات والمستندات والبحث السوقي، وممثلي المبيعات، والرسائل، والرسوم البيانية والمذكرات القانونية، والمواصفات الهندسية وبرامج الكمبيوتر، وآلاف أخرى من أشكال المعلومات والمردودات الرمزية. كان هذا البروز، التقني والتمثيلي، في نشاط ذوي الياقات البيضاء، يتفشى ويوثّق في الكثير من البلدان بشكل واسع لدرجة أننا نستغني عن الاحصائيات ها هنا لايضاح الفكرة. وبالفعل، فقد أشار بعض علماء الاجتماع إلى التجريد المتصاعد في الانتاج كدليل على انتقال المجتمع إلى مرحلة «ما بعد التصنيع». لكن هذا الحقيقة معقدة قليلاً. فيمكن فهم هذا البروز في قوة عمل ذوي الياقات البيضاء على أنه امتداد للصناعية - كآخر جَيَشان للموجة الثانية - وليس بقفزة نحو نظام جديد. وصحيح أن العمل قد أضحى أكثر تجريداً وأقل مادية، إلا أن المكتب الذي يمارس فيه ذلك العمل يتنمذج مباشرة بنموذج مصنع الموجة الثانية، حيث العمل بحد ذاته مقسماً ومكرراً ومملاً ومجرداً من الإنسانية.

وحتى الآن، لا تزال محاولة تجديد التنظيم الوظيفي عاجزة عن تجاوز تركيب المكتب - المصنع. في هذا «المصنع الترميزي» أوجدت حضارة الموجة الثانية أيضاً نظام الطبقة المنغلقة شبه المصنعية. إذ أن قوى العمل في المصنع تقسم إلى عمال يدويين وعمال غير يدويين، وكذلك يقسم المكتب إلى موظفين «تجـ يد مرتفع» و«تجريد منخفض». فمن ناحية، نرى الموظف المرتفع التجريد، ويتمثل في النخبة التكنوقراطية والعلماء والمهندسين والمدراء، يمضي معظم وقته في الاجتماعات والمؤتمرات وحول موائد العمل أو في الاملاء وتسويد المذكرات والرد على المكالمات الهاتفية وتبادل المعلومات. وتقول احدى الاحصائيات الحديثة أن 80٪ من وقت المدراء يذهب في تبادل 150 - 300 من «الاجراءات المعلوماتية» يومياً، من ناحية

أخرى، نجد الموظف المنخفض التجريد ـ ممثل بروليتاريا الياقات البيضاء ـ يؤدي عملاً روتينياً مرهقاً كما كان عمال المصانع خلال حقبة الموجة الثانية. هذه المجموعة التي يتكون معظمها من نساء غير مصنفات في نقابات معينة ستهزأ من كلام علماء الاجتماع عن مرحلة «ما بعد الصناعية»؛ فهي قوى العمل الصناعية في المكتب.

واليوم، فقد بدأ المكتب أيضاً في التحرك نحو الموجة الثالثة، مخلفاً وراءه نظام الطبقة المنغلقة الصناعي، طامحاً لتعديل هرمه الوظيفي وبنيته القديمة الطراز. أما ثورة الموجة الثالثة في المكتب فتعود إلى تضافر عدة قوى متصارعة إذ كبرت الحاجة إلى المعلومات بشكل واسع، حتى أن جيشاً من الموظفين والطابعين وعاملي السكرتيريا مهما عظم لن يستوعب ذلك الزخم الهائل. فضلاً عن ذلك، فقد ارتفعت تكاليف الأعمال الكتابية حتى لم يعد من الممكن السيطرة عليها وكبح جماحها (تصل هذه التكاليف إلى حوالي 40ـ50٪ من اجمالي مدفوعات بعض الشركات، ويقدر الخبراء أن تكلفة تجهيز رسالة عمل واحدة قد تصل إلى ما يتراوح بين 14 ـ 18 دولاراً).

وبينما يستفيد العامل المتوسط في مصانع الولايات المتحدة بما يساوي 250 ألف دولار من التكنولوجيا، نجد أن موظف المكتب يعمل ـ كما وضعها أحد تجار آلات النسخ الالكترونية ـ بما يساوي 500 ـ 1000 دولار من الآلات الكاتبة القديمة والآلات الجمعية الأخرى، لذا فمن المحتمل أن يكون أقل العمال انتاجاً في العالم». وكذلك فإن الانتاجية المكتبية في البلدان الأخرى أكثر صرامة وحزماً. قارن هذا بالانخفاض المستمر في تكلفة أجهزة الكمبيوتر قياساً مع حجم الوظائف المؤداة. ويقدر أن مردود الكمبيوتر قد ارتفع عشرة آلاف ضعف خلال الخمسة عشر سنة الماضية، وأن تكلفة كل وظيفة منه حالياً هي أقل بمائة ألف ضعف. لذلك فإن تضافر التكاليف المتزايدة والانتاجية الراكدة من ناحية، والتطورات الحاصلة في الكمبيوتر من ناحية أخرى يؤديان إلى نتيجة مثيرة لن تقل عن وقوع «هزة لفظية» Wordquake

إن الرمز الأساسي لهذه الهزة أو الثورة، وسيلة الكترونية تدعى بالمعالجة اللفظية Wordprocessor حيث تعمل حوالي ربع مليون وحدة منها الآن في مكاتب الولايات المتحدة. وتستعد شركات عملاقة الآن أدخلت هذه الوسائل أول مرة مثل آي. بي. إم وايكسون إلى سباق التنافس في سوق سيدر عشرة بلايين دولار سنوياً. هذه الوسيلة، التي تدعى أحياناً بالطابعة الذكية أو المحررة النصيّة، نغير جذرياً من دفعة المعلومات في المكتب، وبنية العمل فيه. من ناحية أخرى، فهذه الوسيلة واحدة من عائلة تكنولوجية عظيمة على وشك أنْ تطغي على عالم الياقات البيضاء. وفي شهر يونيو/حزيران 1979، أقيم في مدينة شيكاغو معرض أمّه حوالي 20 ألف زائر طافوا أرجاءه يتفحصون مجموعة حديثة من الآلات المستقبلية تتضمن ماسحات بصرية وطابعات فائقة السرعة وأدوات تصوير دقيقة وناسخات وأجهزة كمبيوتر وما شابه، فقد كانوا يشاهدون ما يمكن أن يسمى «بالمكتب الخالي الأوراق»، مكتب المستقبل. أما في واشنطن، فقد جمعت شركة استشارية هي «ميكرونت انكوربوريشن» 17 منتوجاً مختلفاً في مكتب مدمج يحظر فيه استخدام الورق، حيث يتم حفظ الوثائق المرسلة إلى المكتب في ميكروفيلم يطلب من الكمبيوتر عند الحاجة. ويدمج مكتب العرض والتدريب هذا الأجهزة الاملائية والميكروفيلم والماسحات البصرية ووحدات الڤيديو والكمبيوتر في نظام وظيفي. والهدف من هذا، كما يقول لاري ستوكيت رئيس الشركة، هو تأسيس مكتب المستقبل حيث لا تفقد فيه الملفات، وتتجهز فيه معلومات التسويق والمبيعات والحسابات والأبحاث خلال لحظات، ثم يعاد انتاج هذه المعلومات وتوزع في مكان الآلاف من الأوراق كل ساعة بتكلفة لا تتجاوز سنتاً واحدةً للصفحة، ويتم تحويل المعلومات من الإعلام الطباعي إلى الإعلام الرقمي إلى التصويري عندما تكون الحاجة. أما المدخل إلى هذا المكتب المستقبلي فهو المراسلات التقليدية.

في مكتب الموجة الثانية كان المدير يستدعي وسيطاً ـ غالباً السكرتيرة ـ عندما يريد املاء رسالة أو مذكرة على عجل ومهمة هذا الوسيط كتابة كلمات المدير على الورق، كدفتر الملاحظات أو مسودة طباعية والخطوة الثانية تصحيح الرسالة من

الأخطاء، وقد تطبع عدة مرات للوصول إلى الرسالة المثالية، وبعد ذلك تكون جاهزة للطباعة. ثم تنسخ الكترونياً أو على ورق الكربون، وترسل النسخة الأصلية إلى هدفها عبر مكتب البريد. أما النسخة فتحفظ في الملفات. اذن، وبدون الأخذ بالحسبان الخطوة الابتدائية لإنشاء الرسالة، هنالك خمس خطوات مختلفة لانجاز وحفظ الرسالة. أما اليوم، فتكثف هذه الآلات الحديثة من الخطوات الخمس إلى خطوة واحدة في وقت واحد.

إلا أن انجاز نسخ مكتوبة هو استغلال بدائي لهذه الآلات ينتهك مضمونها بحد ذاته. فالجمال المطلق للمكتب الألكتروني لا يكمن في عمل خطوات السكرتيريا في الطباعة وتصحيح الرسائل وحسب، بل يتعداها إلى حفظها اتوماتيكياً على شكل أجزاء الكترونية على شريط أو اسطوانة بعد تمريرها عبر قاموس الكتروني مهمته تصحيح الأخطاء الاملائية اتوماتيكياً. ثم تقوم السكرتيريا فوراً ببث الرسالة، عبر خطوط الهاتف، إلى الطابعة أو الشاشة المتلقية. اذن، فقد زدادت سرعة انجاز العمل وانخفضت التكاليف وتكثفت العمليات الخمس في عملية واحدة. وتمتد آثار هذا التكثيف إلى مدى أبعد من المكتب. فإذا ربطت هذه الأجهزة بالاقمار الصناعية والموجة القصيرة وأجهزة الاتصال عن بعد، ستكون عندها نهاية مؤسسة تقليدية في الموجة الثانية عرفت بالارهاق والتقصير، وهي مؤسسة البريد.

لقد أدى انتشار المكننة البريدية ـ والمعالجة اللفظية أحد مظاهرها الأولية ـ إلى ربط هذه الخدمة بنظام «البريد الألكتروني» الذي أخذ دور ساعي البريد وحقيبته الثقيلة. وفي الولايات المتحدة حالياً يبلغ حجم التقارير الاجزائية البريدية حوالي 35٪ من حجم البريد الاجمالي. تتألف هذه النسبة من فواتير وايصالات وطلبات المبيعات والكمبيالات وكشوفات مصرفية وصكوك مالية وما إليها. مع ذلك، فهذا الدفق البريدي يسير بين المنظمات والمؤسسات أكثر منه بين الأفراد. وقد سعت عدة شركات، بسبب تعمق الأزمة البريدية. إلى بدائل النظام البريدي للموجة الثانية، وبدأت بتأسيس أجزاء من نظام الموجة الثالثة البريدي. هذا النظام البريدي الالكتروني الذي تأسس على طابعات عن بعد، والنسخ الألكتروني

وأجهزة المعالجة اللفظية والكمبيوتر. بدأ ينتشر بسرعة كبيرة خاصة بين الصناعات المتطورة، وسيكون له زخماً هائلاً عند ربطة بأنظمة الأقمار الصناعية. وقد بدأت عدة شركات هي آي. بي. إم وايتنا وكومسات (وكالة الأقمار الصناعية للاتصالات، شبه الحكومية) بتأسيس شركة مشتركة هي «شركة أنظمة العمل عبر الأقمار الصناعية» هدفها تقديم خدمات اعلامية مدمجة للشركات الأخرى. أما شركة إس. بي. إس فتخطط لاطلاق أقمار صناعية مخصصة لزبائنها من الشركات كجنرال موتورز أو توشيبا أو هوشست، حتى يتسنى لكل شركة أن يكون لها نظامها الخاص من البريد الألكتروني الملتقط عبر محطات أرضية تقع ضمن الشركات المشتركة، فتتجنب بذلك الخدمات البريدية العامة. ولن يحمل النظام الجديد الأوراق من المرسل إلى المرسل إليه، بل الرسائل التي تتكون من نبضات الكترونية تحمل دفق المعاملات والمعلومات.

أما مسألة المدة المتبقية لاستخدام الورق في المطبوعات فهذه ما تزال مثيرة للجدل. إلا أن أجهزة الكمبيوتر الطرفية تستخدم الآن في كل مكتب وكل شركة لتحمل فيض المعلومات عبر هذا النظام إلى الأقمار الصناعية، ومنها إلى أي جهاز آخر في أي بقعة من الأرض. وأجهزة الكمبيوتر هذه لها مداخل مشتركة مع ملفات الشركات الأخرى عند الضرورة، وبإمكان مدير الشركة أن يستدعي المعلومات المخزنة في مئات بنوك المعلومات الخارجية، مثل بنك نيويورك تايمز للمعلومات عبر جهازه.

وتبقى صورة مكتب المستقبل أنيقة وهادئة، ولن يمضي وقت طويل حتى تتجسد صورة حقيقية رغم الرؤى التصورية. وحتى التحول الجزئي نحو المكتب الألكتروني سيكون كافياً ليحدث ثورة في تبعاته الاقتصادية والنفسية والاجتماعية. فالثورة اللفظية القادمة ليست مجرد مجموعة آلات. إنها تبشر بإعادة بناء العلاقات الإنسانية وأدوار العمل في المكتب أيضاً. وكبداية، فإنها ستزيل العديد من وظائف السكرتيريا، وستبقى الطباعة ضرورة لالتقاط الرسائل ووضعها في شكل جاهز للبث. وفي مرحلة قادمة، فإن أجهزة الاملاء التي تتعرف على نبرة مميزة لكل فرد ستحول الأصوات إلى كلمات، فنتجنب بذلك عملية الطباعة المرهقة.

وسيأتي اليوم الذي سيساهم فيه المدير بالعمل الطباعي كما يتصور خبراء المعالجة اللفظية وتزول السكرتيرة الضرورية الآن، وذلك حتى تختفي فيه الطباعة نهائياً.

وعندما القيت كلمة لي في المؤتمر الدولي للمعالجة اللفظية سألني العديد من الناس كم من موظفي السكرتيريا يستخدمون الأجهزة الضرورية لأعمالي. فأجبت أنني قد طبعت مسوداتي بنفسي، وفي الواقع، نادراً ما تقترب سكرتيرتي من جهاز الكمبيوتر المتخصص بالمعالجة اللفظية الخاص بي، عندها علت الهتافات ودوى التصفيق في أرجاء القاعة. هؤلاء الخبراء يحلمون باليوم الذي يظهر في صفحة الاعلانات المبوبة في الصحف هذا الاعلان:

مطلوب:

نائب رئيس شركة.
المؤهلات المطلوبة: تنسيق الموارد المالية، تسويق.
تطوير خط الانتاج في عدة أقسام. خبرة في تطبيق تحكم الإدارة الصوتي.
الرجاء الكتابة إلى الشركة الدولية...
إتقان الطباعة ضروري.

بالمقارنة، فقد يرفض المدراء تلطيخ رؤوس أصابعهم بهذه الأعمال، كما رفضوا تجهيز أباريق قهوتهم. وهم يعرفون أن جهاز التمييز الصوتي هو حجر الزاوية، وهذا ما سيمكنهم من جعل الجهاز يطبع ما يملونه عليه، إلا أنهم سيرفضون تعلم كيفية التعامل مع لوحة المفاتيح. وسواء قنعوا بذلك أم رفضوه، تبقى الحقيقة التي لا مناص منها أن عملية الانتاج المنطلقة من مكتب الموجة الثالثة الذي يصطدم بنظم الموجة الثانية، ستفرز صراعاً وقلقاً للبعض، وستكون للبعض الآخر ولادة جديدة وفرص أوفر. هذه النظم الجديدة ستتحدى جميع طبقات المدراء العليا والقديمة، وكل اجراءات التسلسل الهرمي وتقسيمات العمل المقامة على النوع الجنسي. لكن الآراء قد انقسمت، لبروز مخاوف عدة، بشكل حاد بين هؤلاء المتمسكين برأيهم القائل إن ملايين الوظائف ستتلاشى (أو أن

موظفي السكرتيريا سيتحولون إلى عبيد للآلات)، وبين مجموعة متفائلين من خبراء المعالجة اللفظية ومنهم راندي جولد فيلد، رئيسة شركة استشارية. ونسبة إليها فإن موظفي السكريتريا سيتحولون إلى شبه مدراء وليس إلى معالجين يتسمون بالتكرارية وجمود العقل. وبذلك سيساهمون في جزء من العمل المهني واتخاذ القرارات الذي لم يكن لهم فيه أي دور حتى الآن.

ويرجّح أن نشهد تقسيماً حاداً بين ذوي الياقات البيضاء أنفسهم، فمنهم من سينتقل إلى مراكز أكثر مسؤولية، ومنهم من سينقل نحو الأسفل ـ ومن ثم إلى الخارج. ماذا سيحدث عندئذٍ لهؤلاء الناس، وللاقتصاد بشكل عام؟ خلال أواخر الخمسينات وبداية الستينات، عندما بدأت عملية المكننة الذاتية بالظهور، تنبأ عدد كبير من علماء الاقتصاد والنقابيين بأزمة بطالة كبيرة. إلا أن التوظيف اتسع في البلاد المتطورة تكنولوجياً، إذ تقلص القطاع التصنيعي، وتوسع قطاع الخدمات والياقات البيضاء. ولكن إذا استمر قطاع التصنيع في التقلص والانكماش في الوقت الذي يعاني فيه الاستخدام في الشركات من أزمة، فمن أين ستأتي وظائف المستقبل؟ لا أحد يدري. ورغم الدراسات المتواصلة والتطمينات الحماسية، نرى تناقضاً بين التكهن والدليل العملي. وأظهرت المحاولات الرامية إلى ربط الاستثمارات في المكننة والمكننة الذاتية بمستويات التوظيف التصنيعي ما دعته صحيفة الفانينشال تايمز اللندنية «الافتقار التام تقريباً لهذا الربط». فبين الأعوام 1963ـ1973 كان لليابان أضخم الاستثمارات في التكنولوجيا الجديدة من بين الدول الصناعية السبعة وكان لديها أيضاً أعلى نمو في التوظيف. أما بريطانيا التي كان لها أدنى الاستثمارات في عملية المكننة الذاتية فقد أظهرت أكبر فقدان للوظائف. والخبرة الأمريكية توازي التجربة اليابانية تقريباً ـ تزايد التكنولوجيا والوظائف الجديدة، بينما ظهرت في ألمانيا الغربية والسويد وفرنسا وإيطاليا أنماط فردية واضحة. إذن، ليس مستوى التوظيف مجرد انعكاس للتقدم التقني، يزداد بارتفاعه وينخفض بفشله. فالمستوى الوظيفي نتيجة نهائية لعدة سياسات متصلة.

وقد يزداد الضغط على سوق الوظائف بشكل مثير في السنوات القادمة، إلا

أنه من السذاجة اتهام الكمبيوتر بأنه سبب ذلك. وما هو أكيد أن ثورة تغيير ستحدث في المصنع والمكتب خلال العقود القادمة. ولن تضيف الثورتين القادمتين في قطاع الياقات البيضاء والتصنيع سوى طريقاً جديدة تماماً للانتاج في المجتمعات، والتي ستكون قفزة نوعية وعملاقة لبني البشر. وتحمل هذه القفزة معها آثاراً معقدة لن تؤثر على مستوى التوظيف أو بنية الصناعة حسب، بل تتعداها أيضاً إلى توزيع القوى السياسة والاقتصادية، وحجم الوحدات التي نعمل بها، والتقسيم الدولي للعمل ودور المرأة في العملية الاقتصادية وطبيعة العمل، وانفصال الانتاج عن الاستهلاك. وستحول حقيقة بسيطة جداً هي «مكان» العمل أيضاً.

الفصل السادس عشر

الكوخ الالكتروني

يكمن في تقدمنا نحو نظام انتاجي جديـد احتمالية تحول اجتماعي متسارع لن يرغب كثير منا بمواجهة معناه، وسبب ذلك أننا على اعتاب ثورة جديدة في البيت، وبيعداً عن وحدات العمل الصغيرة، وعن لا مركزية الانتاج في المناطق الحضرية، وبعيداً عن تحويل الشخصية الحقيقية للعمل، يستطيع نظام الانتاج الجديد تحويل ملايين الوظائف من المصنع والمكتب إلى المكان الأصلي التي انطلقت منها خلال حقبة الموجة الثانية، أي البيت، إذا ما وقع ذلك، سيتغير مفهوم المؤسسات التي نعرفها. كالأسرة والمدرسة والشركة.

قبل ثلاثمائة عام عندما كانت جماهير الفلاحين تمارس الزراعة، لم يتوقع أحد أن يأتي وقت وتهجر فيه الحقول من أصحابها الذين زحفوا إلى مصانع المدينة لكسب العيش. واليوم يحتاج المرء أن يستجمع شجاعته ليقول «ستصبح أكبر مصانعنا وشركاتنا نصف فارغة في السنوات القادمة، ولن تصلح إلا مستودعات شجية أو تتحول إلى أماكن اقامة هذا هو منظور نظام الانتاج الجديد الذي يجعل عودة الانتاج في الكوخ أو المنزل ممكنة، ولكنها ستكون مقامة على أسس وقواعد الكترونية متقدمة. وبالتالي فهنالك تأكيد جديد على أن البيت هو مركز المجتمع إلا أن الإيحاء بأن معظم الناس سيمضون سحابة وقتهم في بيوتهم بدلاً من الذهاب للمصنع أو للمكتب يثير عاصفة من الاعتراضات. فهنالك العديد من الأسباب المنطقية التي تثير ارتياب المرتابين: إن الناس لا يرغبون بالعمل في بيوتهم حتى لو استطاعوا لذلك سبيلاً. . انظر إلى المرأة كيف تكافح «لتخرج» من البيت

إلى الوظيفة! «كيف ستؤدي عملاً والاطفال يلهون من حولك». «لن يكون عند الناس حافز للعمل ما لم يشعروا بوجود رئيس عمل يشرف عليهم». والناس يحتاجون إلى احتكاك مباشر مع بعضهم لتطوير الثقة والثقة بالنفس الضروريين للعمل الجماعي. «إن الهندسة المعمارية للبيت ليست مناسبة لذلك». «ولكن ماذا تعني بالعمل في المنزل ـ وهو الموقد الانفجاري في كل أساس؟». ستقتل النقابات هذه الفكرة. «ماذا عن جابي الضرائب..؟». وتبقى العقبة الرئيسة للجميع «ماذا؟ أتريدني أن الزم البيت طوال اليوم مع زوجتي؟!» حتى كارل ماركس كان ليكشر معترضاً. إذ قال إن العمل في البيت كان شكلاً رجعياً من أشكال الانتاج لأن «التكتل» في مُحتَرف واحد كان «شرطاً ضرورياً لتقسيم العمل في المجتمع». وباختصار، كانت هناك، وما تزال، الكثير من الأسباب (والمبررات الزائفة) التي تعتبر أن الفكرة جملة وتفصيلاً سخيفة وغير معقولة.

أداء العمل المنزلي:

بالرغم من ذلك، كانت هناك أسباب مساوية لتلك التي ذكرت، وذلك قبل ثلاثمائة عام، تعتقد أن الناس لن يتركوا أكواخهم وأراضيهم الزراعية قبل عشرة آلاف عام، وليس ثلاثمائة عام. إذ كانت البيئة الكلية للحياة الأسرية وعملية تربية الاطفال وتكوين الشخصية، ونظام الملكية والسلطة والثقافة والصراع اليومي من أجل البقاء كلها مكبلة بالبيت والأرض بآلاف من القيود اللامرئية. ومع ذلك، فقد تحطمت هذه القيود بمجرد ظهور نظام انتاجي جديد، وهذا ما يحدث اليوم مرة أخرى. فهنالك قوى بأكملها من اجتماعية واقتصادية تريد الآن تحويل موقع العمل. ولنبدأ بالتحولات في التصنيع من الموجة الثانية إلى الموجة الثالثة. كما ورد سابقاً، فقد قلَّص تصنيع الموجة الثانية المتطور من عدد العمال الذين يعول عليهم فعلياً معالجة السلع المادية. هذا يعني أن مقداراً متصاعداً من العمل في القطاع التصنيعي يمكن إنجازه ـ بمساعدة وسائل الاتصالات عن بعد والكمبيوتر ـ في أي مكان، حتى في غرفة الجلوس، وليس هذا فانتازيا الخيال العلمي. فعندما تحولت ويسترن اليكتريك من التجهيزات

الميكانيكية ـ الكهربائية، جرى تحول آخر في القوة العاملة في معملها الصناعي المتطور الواقع شمال ولاية ايليونيز. قبل ذلك، كان عمال الانتاج يفوقون ذوي الياقات البيضاء عدداً بنسبة 3ـ1. أما النسبة حالياً فتبلغ 1ـ1؛ هذا يعني أن نصف عدد الألفي عامل يتعاملون الآن بالمعطيات والمعلومات بدلاً من السلع المادية، ويمكن أداء معظم عملهم في المنزل. وهذا أمر يسير بالنسبة إلى دوم كيومو، المدير الهندسي في مصنع شمالي ايليونيز، إذ يقول: «بالاضافة للمهندسين، فإن نسبة 10ـ25٪ من العمل المؤدى هنا يمكن إنجازه في البيوت باستخدام التكنولوجيا». ويذهب جيرالد ميتشل، مدير شركة هندسية، إلى أبعد من ذلك:

«مع كل ما قيل فإن حوالي 600ـ700 من مجموع الموظفين البالغ ألفي موظف قادرون «الآن» ـ باستخدام تقنية ممتعة ـ على العمل في البيت. وسنكون متقدمون أكثر من ذلك خلال السنوات الخمس القادمة». هذه التقديرات المعلنة تشبه إلى حد كبير تلك التي أعلنها «دار هاوارد»، مدير التصنيع في شركة هيويلت باكارد:

«لدينا ألفاً يعملون في التصنيع الفعلي. وتكنولوجياً، فإنه بإمكان 250 منهم العمل في المنزل. وفي مجال أجهزة الكمبيوتر فإن 1/5 إلى 3/4 يستطيعون العمل ضمن المنزل. وقد تكون هذه الطريقة بالغة التعقيد فيما يتعلق بالسّوْقيات، لكن التجهيزات الأدواتية والكبيرة لن تعيق هذا». في هذه الشركة سيتمكن 350ـ520 عاملاً إضافياً من ممارسة وظائفهم بهذه الطريقة. هذا يعني أن 35ـ50٪ من قوة العمل الاجمالية في هذا المركز الصناعي المتطور قادرون الآن على تأدية معظم عملهم، إن لم يكن كله، في البيت، شريطة أن يختار العامل تنظيم الانتاج بتلك الطريقة. إن عملية التصنيع في حضارة الموجة الثالثة لا تتطلب، على الرغم من آراء ماركس، تمركز 100٪ من القوة العاملة في المصنع. ونسبة إلى «بيتر تاتل، نائب رئيس شركة اورثو للصناعات الصيدلانية في كندا، فإن هذه التقديرات لا تطبق في الصناعية الالكترونية أو الشركات الضخمة فقط، والمسألة ليست عدد الذين يسمح لهم العمل في البيت، بل كم عدد الذين يجب أن يعملوا في المكتب أو المصنع. ويقول: «إن 75٪ يستطيعون العمل في منازلهم فيما لو زودناهم بتكنولوجيا الاتصالات الضرورية». وواضح أن ما ينطبق على الألكترونيات

والصيدلانيات، ينطبق أيضاً على صناعات متقدمة أخرى. وإذا ما تم تحويل عدد هام من المستخدمين في قطاع التصنيع إلى البيوت الآن، فمن المأمول لشريحة هامة من قطاع الياقات البيضاء ـ التي لا تتعامل بالانتاج المباشر ـ أن تنجح في الانتقال. وحقاً فإن نسبة لا تقاس ـ ولكن يمكن تقديرها من الأعمال تؤدى من المنزل حالياً مثل أعمال المبيعات التي تنجز بواسطة الهاتف والزيارات، ونادراً ما يتصل الموظف أو الموظفة بالقاعدة، أي المكتب. وهنالك أيضاً المهندسون والمصححون وأعداد ضخمة تعمل في حقل الخدمات الإنسانية كالأطباء النفسانيين والأخصائيين، ومدرسون للغات والموسيقا، والمتعاملون بالفنون والاستشارات الاستثمارية، ووكالات التأمين، والمحامون، والباحثون الأكاديميون، والمهنيون. وعندما تتوفر التقنيات اللازمة التي تأخذ دور «قاعدة العمل» بتكاليف منخفضة، وتنتشر في أي بيت، مثل الطابعات «الذكية» والناسخات الالكترونية وأجهزة كمبيوتر وأجهزة تكنولوجية أخرى، ستتسع احتمالات العمل في المنزل بصورة جذرية.

ولكن عند الوصول لتلك المرحلة، من سيكون الأولى في الانتقال من العمل المركزي إلى «الكوخ الألكتروني»؟ في حين نخطىء التقدير بشأن الحاجة إلى الاحتكاك المباشر في العمل، هنالك أيضاً أعمالاً معينة لا تتطلب احتكاكاً يؤدي معظم الأحيان مهاماً ـ مثل ادخال معطيات، استعادة معطيات، جمع الأرقام، اعداد الفواتير وما شابه ـ لا تتطلب كثيراً من الاحتكاك المباشر أو لا تتطلبه على الاطلاق. قد يكون هؤلاء، بالنتيجة، هم الأوفى ملاءمة للانتقال إلى الكوخ الألكتروني. من ناحية أخرى نجد أن الموظف «المرتفع التجريد» أو«فوق المرتفع» ـ كالباحث والاقتصادي والسياسي والمخطط والمصمم التنظيمي ـ يتطلب احتكاكاً مرتفع الكثافة مع نظيره وزميله وأوقات عمل خاصة به. فهنالك أوقات يحتاجها حتى السماسرة لتأدية «وظائفهم المنزلية».

ويؤكد ناثنيل صموئيل، مدير استشاري في البنك الاستثماري «ليمان برذرز كون ليوب»، الذي يعمل فعلياً من 50ـ75 يوماً في منزله سنوياً. على هذا ويقول: «ستزيد تكنولوجيا المستقبل من حجم «العمل المنزلي». وهنالك العديد

من الشركات تبدي رغبتها في نقل بعض الأعمال من مكاتبها إلى المنازل. فعندما طلبت شركة ويرهاوزر، احدى الشركات الضخمة في الصناعات الخشبية، بحثاً موجزاً عن سلوك موظفيها ومستخدميها خلال مدة قصيرة، اجتمع ر. ل. سيفل نائب رئيس الشركة وثلاثة من مساعديه في بيته مدة أسبوع تقريباً وضعوا خلاله مسودة البحث. ويقول «سيفل»: شعرنا بالحاجة للخروج من «المكتب» لتجنب الإرتباك، والعمل في المنزل ينسجم وتحولنا إلى نظام الساعات المرنة في العمل، والشيء الهام هو أداء العمل كاملاً، فنادراً ما يتم تحقيق ذلك.

ونسبة لصحيفة «وول ستريت جورنال» ليست شركة ويرهاوزر الوحيدة في هذا المضمار، وتمضي فتقول: هنالك شركات عدة من بينها «يونايتد ايرلاينز» سمح فيها مدير العلاقات العامة لموظفيه تأدية ما يعادل عشرون يوماً سنوياً من العمل في منازلهم. ولكن، هل نحتاج إلى مكتب عمل على الاطلاق؟ يقول صاحب التساؤل هارڤي بوبيل رئيس شركة بوزآلين أندهملتون في تصور له غير منشور: «في التسعينات، ستكون مقدرة الاتصالات الثنائية كافية لتعزيز أداء العمل في البيوت بشكل واسع». ويتفق الكثير من الباحثين مثل روبرت لاتهام خبير الدراسات البعيدة المدى في شركة بيل ـ كندا بمونتريال، مع وجهة النظر تلك. يقول لاتهام: «عندما تكثر وظائف المعلومات وتتطور وسائل الاتصالات، سيزداد عدد الناس الذين يعملون في البيوت أو في مراكز عمل محلية بشكل كبير». ويؤكد «هوليس ڤايل»، المستشار الاداري في وزارة الداخلية الأمريكية، أنه في منتصف الثمانينات «ستتواجد مراكز المعالجة اللفظية المستقبلية في كل بيت». وفي سيناريو له، يصف ڤايل سكرتيرة تدعى جين آدامز تعمل في شركة «آفجر»، وكيف أنها قادرة على العمل في منزلها، ولا تجتمع مع رئيسها إلا بصورة دورية «للتحدث مع رئيسها وطبعاً لحضور حفلات الشركة». ويشارك «معهد المستقبل» رأي هؤلاء الخبراء، إذ قام سنة 1971 بوضع احصائية لـ 150 خبيراً يعملون في شركات رائدة تنحصر وظائفهم في التقنيات المعلوماتية، ويؤدون خمسة أنواع مختلفة من العمل يمكن انجازها في بيوتهم. ووجدت الاحصائية أنه باستغلال الأجهزة الضرورية يمكن أداء الواجبات الحالية للسكرتيريا في البيوت بالاضافة إلى مكتب

العمل. هذا النظام سيزيد من الارباح عند السماح للسكرتيرات المتزوجات اللائي يرعين أطفالهن في البيت من استئناف عملهن... إذ لا يوجد سبب يمنع السكرتيرة من العمل في بيتها لانجاز الاملاء في البيت وطبعه على الكمبيوتر المنزلي وارساله كاملاً إلى منزل المؤلف أو مكتب العمل، وتضيف دراسة المعهد أن «العديد من المهام الملقاة على عاتق المهندسين والمخططين وآخرين من ذوي الياقات البيضاء يمكن أداءها في البيت بالصورة التي تؤدي فيها في مكتب العمل مع سرعة أكبر».

على سبيل المثال، توجد احدى «بذور المستقبل» حالياً في بريطانيا متمثلة بشركة انترناشيونال لمتد التي استخدمت 400 مبرمجاً لأجهزة الكمبيوتر يعملون نصف دوام، يؤدي معظمهم العمل في بيوتهم، وقد انتشرت فروع للشركة التي تقدم خبراءً في البرمجة الصناعية، في هولندة والدول الاسكندناقية، ومن زبائنها شركات عملاقة مثل بريتش ستيل وشل ويونيلفر. وكتبت صحيفة الغارديان أن «برمجة الكمبيوتر في البيت هي صناعة الثمانينات المنزلية». أي باختصار وفي الوقت الذي تندفع فيه الموجة الثالثة عبر المجتمعات. نجد الكثير من الشركات توصف بأنها «مجموعة من الناس الرابضين حول الكمبيوتر» على حد قول أحد الباحثين. إن وظائف ذوو الياقات البيضاء في الموجة الثالثة، كما صناعات الموجة الثالثة، لن تتطلب تركزا كاملاً للقوى العاملة في أماكن العمل. وعلى المرء ألا يُبخس من قدر الصعوبات التي سنواجه خلال نقل العمل من مواقع الموجة الثانية إلى مواقعه الجديدة في الموجة الثالثة أي إلى البيت. هذا التحول سيكون طويلاً ومؤلما بسبب بروز عدة إشكالات، كمشكل الحافز والادارة في الشركات والمنظمات الاجتماعية، ولا يمكن أن تصبح بجميع أشكال الاحتكاك والاتصال بدائلية، فبعض الأعمال - خاصة تلك المستلزمة للابداع الخالية من القرارات الروتينية - ستتطلب المزيد من الاحتكاك المباشر.

التنقل بالاتصالات:

مع ذلك، تلتقي قوى كبيرة عند هدف واحد هو تطوير الكوخ الألكتروني.

وأكثر القوى ظهوراً بصورة مباشرة التناوب الاقتصادي بين النقل والاتصالات عن بعد. وتمر معظم نظم النقل الجماهيري التكنولوجية المتطورة بأزمة تتعرض فيها لوهن واجهاد شديدين، حيث الشوارع والطرق السريعة مزدحمة جداً، وأماكن وقوف السيارات قليلة، والتلوث أصبح اشكالاً خطيراً، والأعطال روتينية، والتكاليف مرتفعة. ويتحمل العاملون ارتفاع التكاليف في طرق ووسائل المواصلات. لكنها، وبصورة غير مباشرة، تنقضي عن العامل بارتفاع الأجور أو المطالبة بها، وأسعار سلع أعلى عند المستهلك.

وقد نجح جاك نيلز مع فريق من مؤسسة العلوم القومية الأمريكية في حساب ما يوفره انتقال جوهري لوظائف الياقات البيضاء من مراكز العمل المتركزة في وسط المدن من أموال وطاقة. عوضاً عن فرضية انتقال الأعمال إلى البيت، لجأت مجموعة نيلز إلى ما يسمى بنموذج «بيت منتصف الطريق» halfwayhouse فافترضوا بذلك أن الوظائف سوف تتوزع في مراكز عمل مجاورة لبيوت المستخدمين، وخرجوا بنتائج مذهلة.

وجدت مجموعة نيلز بعد دراسة 2048 موظف يعملون في شركة للتأمينات تقع في لوس أنجلوس، أن كل موظف يقطع 21,4 ميل يومياً في التنقل بين منزله ومكان عمله (ويختلف ذلك عن المتوسط القومي البالغ 18,8 ميل بالنسبة لعمال المدن في الولايات المتحدة). وتزداد مسافة التنقل بارتفاع السلم الوظيفي، إذ تبلغ المسافة التي يقطعها مدير تنفيذي 33,2 ميل يومياً. ويقطع الموظف سنوياً 12,4 مليون ميل في تنقله من وإلى العمل، مستنفذاً ما يساوي نصف قرن من الساعات لانجاز ذلك. وحسب أسعار سنة 1972، فقد كلف ذلك 22 سنتاً للميل الواحد، أو كلفة اجمالية قدرها 2,370000 دولار؛ وهو مبلغ تتحمله بصورة غير مباشرة الشركة والمتعاملين معها، ووجد نيلز أن الشركة كانت تدفع لعامليها في المركز التجاري 250 دولاراً سنوياً بصورة زيادة عن المعدل المتصاعد في المواقع المتناثرة، وهي في الواقع «إعانة مالية لتكاليف النقل». فضلاً عن ذلك تتحمل الشركة أيضاً تكاليف إنشاء مواقف السيارات والخدمات التابعة والتي أصبحت ضرورة. وبفرض أن مستخدماً يكسب 10 آلاف دولار سنوياً، فإن

الغاء تكلفة التنقل له تتيح للشركة استخدام 300 موظف آخر، أو إضافة أرباح ضخمة لها.

والسؤال الرئيسي الآن: متى تنخفض تكاليف ربط وتشغيل وسائل الاتصالات عن بعد عن التكاليف الحالية للتنقل؟ بينما ترتفع تكاليف الوقود ووسائل النقل الأخرى (بما فيها تكاليف التنقل الجماهيري الاختياري بالسيارات) في كل مكان. نجد أن أسعار الاتصالات عن بعد تنخفض إلى حد مثير*. لكن ذلك ليست القوى الوحيدة التي تنقلنا إلى التوزع الجغرافي للانتاج ومن ثم إلى كوخ المستقبل الألكتروني. فقد وجد نيلز أن المتنقل الأمريكي في المدينة يستهلك ما يعادل 46,6 كيلو واط من الطاقة بالمتوسط في تنقله من وإلى عمله (وقد استهلك موظفو التأمين في لوس أنجلوس 73,4 مليون كيلو واط سنوياً للتنقل) بالمقابل، فإن نقل المعلومات يستنزف طاقات أقل، إذ أن الكمبيوتر الطرفي التقليدي يستهلك بين 100ـ125 واط عند تشغيله، ويستهلك خط الهاتف أقل من واط واحد عند استخدامه. وقد وضع نيلز فرضيات عدة حول مدى الحاجة لأجهزة الاتصالات ودوام استخدامها، ووجد أن فرق استهلاك الطاقة النسبي بين التنقل الاتصالاتي والتنقل التقليدي (أي نسبة استهلاك الطاقة في التنقل إلى الاستهلاك في التنقل عند بعد) يبلغ على الأقل (29) إلى (1) عند استخدام السيارة الخاصة و(11) إلى (1) عند استخدام واسطة نقل جماهيرية و(2) إلى (1) لـ100٪ من نظم النقل الواسعة المستغلة. بالنتيجة، تظهر الدراسات أن الولايات المتحدة كانت ستوفر 75 مليون برميل من البنزين سنة 1975 التي استخدم فيها أقل من 12ـ14٪ في التنقل المديني المبدل بالانتقال عن بعد. كان ذلك سيؤدي إلى عدم استيراد البنزين من الخارج، ونتائج هذا كبيرة على توازن المدفوعات الأمريكي والسياسة المتبعة نحو الشرق الأوسط. وفي الوقت الذي

(*) تتخفض تكلفة البث البعيد المدى في الأقمار الصناعية لدرجة أنها تبلغ تقريباً علامة الصفر عن كل إشارة بثيَّة ويتحدث المهندسون الآن عن الاتصالات المستقلة المسافة Distance Independent. لقد تضاعفت قدرات الكمبيوتر بصورة استثنائية وانخفضت الأسعار بصورة دراماتيكية ومدهشة، وستستمر كذلك باستغلال الألياف البصرية وتقنيات أخرى في كل وحدة ذاكرة، وخطوة معاملة، وإشارة بث.

سترتفع فيه أسعار الطاقة بشكل عام خلال العقود القادمة، ستهبط التكاليف المالية واستخدام الطاقة عند تشغيل الطابعات «الذكية» والناسخات المبرقة ووسائل الاتصالات السمعية والتلفزيونية وأجهزة الكمبيوتر المستخدمة في البيوت وأيضاً، سيرافق ذلك ارتفاع لفائدة النسبية في نقل بعض الانتاج على الأقل من المعامل المركزية الكبيرة التي كانت مهيمنة في حقبة الموجة الثانية. كل هذه الضغوط المتصاعدة ستشتد نحو وسائل التنقل عن بعد حين يعاني الناس من نقص حاد في الوقود، ويصطفون في أدوار طويلة للحصول على حصتهم فتتأخر بذلك وسائل التنقل التقليدية عن أداء وظيفتها. فضلاً عن ذلك، فستزداد تكلفة هذه الوسائل على المستويين الاجتماعي والاقتصادي وهذا ما يضيف ضغوطاً أخرى في الإتجاه ذاته. وسيجد أصحاب العمل أن تحويل العمل إلى المنزل ـ أو إلى مراكز عمل مجاورة له أو محلية كمقياس وسطي ـ سينخفض من إنفاق الأموال الضخمة على العقارات. فكلما صغر حجم المكاتب المركزية ومراكز التصنيع، انخفضت الرسوم المترتبة على العقار وتكاليف التدفئة والتكييف والكهرباء والصيانة والتنظيف. وفي حين ترتفع فيه الضرائب المفوضة على العقارات التجارية والصناعية، فإن الأمل في تخفيضها سيساهم في تشغيل مستخدمين آخرين.

ونقل العمل وتقليص التنقل سيقلل من مشكلة التلوث، وهذا بالتالي سيخفف من حدة الرقابة المفروضة لمنع ذلك وتنقية ما تلوث. إذ كلما نجح البيئيون في إجبار الشركات على دفع تعويضات مقابل ما سببته من تلوث، كلما ازداد الدافع للتحول إلى نشاطات منخفضة التلوث، وبالتالي التحول من أماكن العمل المركزية الواسعة إلى مراكز عمل أصغر، أو إلى البيت وهو أفضلها.

واستتباعاً لذلك، تساهم المنظمات البيئية بغير قصد في تعزيز الدعوات لنقل العمل من خلال نشر أفكارهم المعارضة لوسائل النقل ونتائج استخداماتها المدمرة للبيئة، وكذلك معارضتهم إنشاء الطرق السريعة ونجاحهم في منع مرور السيارات إلى مناطق معينة. وما جهودهم إلا تقبلاً لوسائل الاتصالات المنخفضة التكاليف عن وسائل النقل التقليدية المرتفعة التكاليف والتي ترتفع الاصوات ضدها. وعندما يكتشف البيئيون المفارقات البيئية بين هذين الخيارين، في الوقت

الانتماء الاجتماعي، وفي إحياء المنظمات الطوعية في مختلف الصعد الدينية والتحررية والخيرية والشبابية.

الأثر الايكولوجي:

لن يؤدي انتقال العمل أو جزء من إلى البيت إلى تخفيض استهلاك الطاقة، كما أشرنا آنفاً، وحسب بل قد يقود أيضاً إلى لا مركزية الطاقة. إذ أن أماكن العمل المصنعية والمنتشرة عشوائياً تحتاج لطاقة مولدة مرتفعة التمركز، لكن نظام الكوخ الألكتروني سينشر حاجات الطاقة، وبذلك يسهّل من استغلال تكنولوجيا الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح أو البدائل الأخرى. وهذا سيقلل من نسبة التلوث أيضاً لسببين، أولهما هو أن التحول إلى طاقة قابلة للتجديد على أسس قصيرة المدى ينفي الحاجة إلى الوقود المسبب للتلوث. وثانيهما، تقليل من نسبة اطلاق للملوثات المركزة التي تعج البيئة بها في أماكن خطيرة قليلة.

الأثر الاقتصادي:

في هذا النظام ستزدهر صناعات وتخبو صناعات أخرى. ومن الواضح أن الصناعات الألكترونية وأجهزة الكمبيوتر والاتصالات ستقفز لى أعلى القمم، على العكس من الصناعات البترولية والسيارات وتطوير العقارات التجارية التي ستتأذى؛ أما مخازن الكمبيوتر ومراكز الخدمات المعلوماتية فستضرب مراكز الخدمات البريدية، وستنخفض أرباح صناعة الورق. أي أن معظم صناعة الخدمات وصناعات ذوي الياقات البيضاء ستكون المستفيدة. من مستوى أعمق، إذا امتلك الأفراد أجهزة الكمبيوتر والأجهزة الخاصة بهم، فهم في الواقع سيصبحون مقاولين مستقلين لا مستخدمين تقليديين، وهذا يعني تصاعد ملكية «وسائل الانتاج» من قبل العمال. وقد نرى أيضاً مجموعات من العاملين في منازلهم ينظمون أنفسهم في شركات صغيرة للتعاقد على ما يقدمون من خدمات أو لتلك الغاية، يتحدون في تعاونيات تمتلك الآلات جميعها. لقد أضحت كل أنواع العلاقات الجديدة والأشكال التنظيمية ممكنة.

الأثر النفسي:

إن صورة عالم العمل الذي يعتمد بازدياد على الرموز المجردة، تستحضر محيط عمل فوق عقليّ يبدو غريباً لنا وأكثر تجرداً من الحاضر. من ناحية أخرى، يوحي العمل في البيت أنه يعمل على تعميق العلاقات المباشرة والعاطفية في البيت وما يجاوره. وبمقدور المرء أن يفترض وجود عالم مقسم إلى مجموعتين من العلاقات الإنسانية في المستقبل ـ الأولى مجموعة حقيقية والأخرى مصلحيّة ـ لها قواعد وأدوار مختلفة عن عالم العلاقات الإنسانية في المستقبل ـ الأولى مجموعة حقيقية والأخرى مصلحيّة ـ لهما قواعد وأدوار مختلفة عن عالم العلاقات الإنسانية القائم على المصلحة المجردة. ولا شك أننا سنمر بالعديد من التغيرات والمقاييس الجزئية. إذ سيعمل كثير من الناس نصف دوام في البيت وخارجه أيضاً، وستتضاعف مراكز العمل المتوزعة بلا ريب. وبعض الناس سيعمل في البيت شهوراً وسنوات قبل أن ينتقل لعمل خارجه ومن ثم العودة إليه أيضاً. وستتغير حتماً أنماط الإدارة والقيادة. وستبرز الشركات الصغيرة لتتوسط بين خدمات الياقات البيضاء والشركات الكبيرة، ولتتخذ مسؤوليات تخصصية في تنظيم وتدريب وادارة الفرق العاملة في البيوت. وحفاظاً على الاتصال الدائم بين الشركات والأفراد، فقد تنظم هذه الشركات الصغيرة الاحتفالات والمناسبات الاجتماعية والعطلات الجماعية حتى يتسنى لكل عضو التعرف مباشرة على صنوه، وليس فقط عن طريق لوحة المفاتيح.

من المؤكد أن هناك أفراداً لا يستطيعون أو لا يرغبون في العمل ببيوتهم، وسنواجه الاختلافات على سلم الأجور. وماذا سيحدث في مجتمع معظم التفاعلات البشرية في العمل تؤدي خدمات للآخرين، بينما التفاعل المباشر والعاطفي يتكاثف في البيت؟ ماذا في الواقع، بتعابير مثل «البطالة» والعمل في هذا النظام؟ من السذاجة بمكان عدم طرح هذه التساؤلات والاشكالات. ولكن ان كان هناك اسئلة لا أجوبة لها وصعوبات قد تكون مؤلمة، هنالك أيضاً احتمالات عديدة من المرجح أن يحققها الانتقال إلى نظام انتاجي جديد.

الذي يظهر فيه تحويل العمل إلى البيت خياراً حقيقياً، فسيلقون بكل ثقلهم لدعم هذه النقلة اللامركزية العامة إلى حضارة الموجة الثالثة.

وتلعب عوامل اجتماعية أيضاً في تعزيز التحرك نحو الكوخ الالكتروني، ومن المعلوم أنه كلما قصر يوم العمل، طال وقت التنقل. والمستخدم الذي يكره أن يمضي ساعة واحدة في إتجاه ذهاب/ رجوع لمكان عمله ليعمل ثماني ساعات، قد يرفض أيضاً استثمار وقت التنقل ذاته إذا قطعت الساعات التي يمضيها في عمله. إذ كلما ارتفعت نسبة وقت التنقل إلى موعد العمل، أصبحت عملية التنقل المكوكي لا عقلانية سخيفة. وحتى تزداد الضراوة في مقاومة التنقل، سيكون على أصحاب العمل، بصورة غير مباشرة، رفع التعويضات التي تدفع للمستخدمين في مواقع العمل المركزية الكبيرة، بدل أن يكون في المقابل مستخدمون يرغبون بأجر أقل مقابل وقت عمل أقصر يمضي في التنقل والازعاج وزيادة المصروفات.

وبعيداً عن الخاصانية والاغرائية الجديدة في المدينة الصغيرة والحياة الريفية، فإن تغيرات في القيمة تسير في الإتجاه ذاته، إذ نشهد تحولاً أساسياً في المواقف تجاه وحدة الأسرة. فالعائلة النووية Nuclear Family وهي شكل الأسرة السائد اجتماعياً وقياسياً في حقبة الموجة الثانية، تعاني أزمة واضحة. ولكننا سنكشف عائلة المستقبل في الفصل التالي. أما الآن فيكفينا الإشارة إلى أن في الولايات المتحدة أوروبا ـ حيث التحول من العائلة النووية يسير قدماً ـ مطلباً ملحاً للعمل على توحيد الأسرة من جديد. والجدير بالذكر أن العمل المشترك كان من أحد الأشياء التي ربطت عرى الأسرة عبر التاريخ. وحتى هذا اليوم فإن نسبة الطلاق بين الزوجين العاملين هي الأكثر ارتفاعاً؛ لذلك فإن في الكوخ الألكتروني إمكانية كبيرة في جمع شتات الأزواج والزوجات، وربما الأطفال أيضاً، للعمل سوياً كوحدة. وعندما يكتشف منظرو الحياة الأسرية أن الاحتمالات الكامنة وراء تحويل العمل إلى البيت، سترتفع الأصوات تطالب بمقاييس سياسية لتسريع هذه العملية ـ كالحوافز الضريبية ومفاهيم جديدة لحقوق العامل مثلاً.

لقد خاضت الحركة العالمية في بدايات حقبة الموجة الثانية معركة لكسب

«يوم عمل مدته عشر ساعات»، وكان مطلباً غامضاً خلال حقبة الموجة الأولى. وقد نشهد بروز حركات تطالب بوجوب ممارسة كل عمل في البيت إن كان قابلاً لانجازه فيه. وسيلح الكثير من العاملين على هذا كحق من حقوقهم الاختيارية. وسيلقى هذا الحق دعماً من الجماعات السياسية والدينية والثقافية المختلفة لأن إعادة تموقع العمل يعزز من الحياة الأسرية. إن معركة الكوخ الألكتروني جزء من صراع جبار بين ماضي الموجة الثانية ومستقبل الموجة الثالثة، ولن يضم التقنين والشركات اللاهثة وراء استغلال الامكانات التقنية الجديدة وحسب، بل ونطاقاً واسعاً من قوى اخرى كالمنظمات البيئية ومنظري الأسلوب الجديد في العمل وائتلافاً واسعاً من المنظمات، من القوى الدينية المحافظة حتى الحركات النسائية المتطرفة والجماعات السياسية الأخرى التي ترى في ذلك مستقبلاً مرضياً للأسرة.

مجتمع التمركز المنزلي:

إذا قدر للكوخ الألكتروني الانتشار، فسيتأثر المجتمع بسلسلة من النتائج تفسح المجال لخيارات جديدة أمام مقاولية العمل، وهي:

الأثر الاجتماعي:

إن العمل البيتي، باستلزامه جزءاً كبيراً من الناس، قد يعني مزيداً من الاستقرار الاجتماعي، وهو هدف يبدو الآن صعب المنال في مناطق عديدة تتعرض للتحولات بتحقيق ذلك بسبب أداء العاملين بعض عملهم أو كله في بيوتهم فلا يضطرون إلى الانتقال بمجرد تغيير موقع العمل، كما هي الحال اليوم، بل وببساطة يستأنفون العمل على جهاز كمبيوتر آخر. ولهذا أثر أقل قسراً في التنقل، ومساهمة هامة في الحياة الاجتماعية. واليوم، عندما تنتقل الأسرة إلى مجتمع جديد وتتوقع البقاء فيه سنة أو اثنتين، ينفر أفرادها من الانضمام للمنظمات الاجتماعية المجاورة، أو عقد صداقات حميمة أو من الخوض في السياسات المحلية والالتزام بالحياة الاجتماعية عموماً. قد يساعد الكوخ الألكتروني في تجديد معنى

وبدون هذا الانتقال لا يمكن لعديد من المشاكل أن تتفاعل بلا وسط مناسب خلال هذه الحقبة، وأعني بها حقبة الموجة الثانية. على سبيل المثال، لم يكن ممكناً تخفيف حدة البؤس والعمل الشاق اللذين سادا في نظام الاقطاع الزراعي. ولم يتم التخلص منهما بثورات الفلاحين والنبلاء الغيريين، أو رجال الدين الطوباويين، بل ظلا تعاسة الفلاح حتى تحول النظام كلياً إلى نظام المصنع، مع كل سلبياته المختلفة. بالتالي، فإن مشاكل المجتمع الصناعي المميزة - كالبطالة والرتابة الطاحنة في العمل وما فوق التخصص والمعاملة السيئة للفرد والأجور المتدنية - قد تكون مستعصية الحل ضمن إطار نظام الموجة الثانية الانتاجي رغم النوايا والوعود الطنانة التي يطلقها أصحاب العمل والنقابات والأحزاب العمالية الثورية. وبقاء هذه المشاكل قائمة ثلاثمائة عام في النظامين الاشتراكي والرأسمالي دلالة على أنها لازمة لأسلوب الانتاج. لذلك، فإن القفز إلى نظام انتاجي جديد في قطاعي التصنيع والخدمات، فضلاً عن التطور التكنولوجي المحتمل في الكوخ الألكتروني، يعد بتغييرات جذرية في القضايا المثيرة للجدل حالياً.

وحالياً لا نستطيع التسليم بتحقيق الكوخ الألكتروني كنموذج مستقبلي. مع ذلك فإن مجرد قيام 10ـ20٪ من القوة العاملة المعروفة الآن بصنع هذا الانتقال التاريخي خلال الثلاثين سنة القادمة يعني تغييرات هامة في مفاهيم الاقتصاد والمدن والبيئة والبنية الأسرية والقيم والسياسة لا تدرك الآن. لذا فهو احتمال يستحق قليلاً من التأمل والتفكير؛ وقد بدأنا فعلاً بمشاهدة بعض من التحولات إلى الموجة الثالثة، كالتحول إلى نظام طاقة وقاعدة طاقة جديدين ملائمين «للمحيط التقني» الجديد. نشهد هذا في الوقت الذي تنمو فيه ظاهرة وسائل الاعلام اللاجماهيرية، ونشيّد فيه البيئة العاقلة، رموز ثورة «المحيط الاعلامي» الجديد. هذه التحولات تقود إلى تغيير بنية النظام الانتاجي بحد ذاته الذي سينتقل إلى البيت. هذه التحولات التاريخية ليست إلا دلالات حضارة جديدة. وهذا ليس كل شيء، فنحن سنعيد بناء حياتنا الاجتماعية أيضاً بدءاً من الروابط الأسرية والصداقات حتى المدارس وأماكن العمل. أي أننا على وشك ايجاد مجال اجتماعي جديد لحضارة الموجة الثالثة.

الفصل السابع عشر

اسرة المستقبل

خلال الكساد الكبير Great Depression في الثلاثينات أصبح ملايين الناس عاطلين عن العمل مما سبب لهم هذا يأساً عظيماً وشعوراً بالذنب. ولكن، صار للبطالة منظور أكثر معقولية من قبل - فهي ليست نتيجة لكسل فردي أو انهيار أخلاقي، بل نتيجة قوى كبيرة خارج سيطرة الفرد. إن الذي أودى للبطالة أسباب كثيرة منها: سوء توزيع الثروة والاستثمارات الحسيرة والمضاربات المتقلبة والسياسة التجارية الضيقة الأفق والحكومة غير الملائمة؛ فهي ليست نتاج ضعف العمال المسرَّحين، مما أدى بهم - أي هؤلاء العمال - إلى الشعور بالذنب. واليوم مرة أخرى، تتكسر الأنا الجماعية مثلما تتكسر قشرة البيض عند ضربها بعرض الحائط، لكن الشعور بالذنب الحالي لا يرتبط بالاقتصاد بل بتقسيم الأسرة. وفي حين يتسلق ملايين النساء والرجال حطام زواجهم، تترسب عندهم أيضاً آلام نفسية شديدة من لوم الذات. ومرة أخرى فإن الشعور بالذنب ليس في محله. إذ عندما تعاني أقلية ضئيلة من مشكلة انقسام الأسرة يكون هذا انعكاساً لفشل فردي، ولكن عندما يلحق الطلاق والانفصال وأشكال أخرى من الكوارث الأسرية بملايين الناس في وقت واحد في بلاد مختلفة، يصبح من المناف للعقل الظن كل الظن أن أسباب ذلك شخصية محضة.

إن انقسام الأسرة اليوم هو في الواقع جزء من أزمة عامة في صلب الحركة الصناعية - فانقسام المؤسسات من مفرزات الموجة الثانية. وهو جزء من الأساس الذي يبنى عليه المحيط الاجتماعي الجديد للموجة الثالثة. وهو هذه العملية المؤلمة

المنعكسة في حياتنا الفردية والخاصة التي ترمي النظام الأسري إلى ما وراء المدرك.

وكثيراً ما نسمع أن «الأسرة» تتداعى وتنقسم على ذاتها، أو أو «الأسرة» هي المشكلة الرئيسية؛ حتى أن الرئيس السابق جيمي كارتر صرح قائلاً: «من الواضح أنه على الحكومة القومية اتخاذ سياسة مناصرة للأسرة.. فلا يمكن أن تكون هنالك أولوية عاجلة أكثر منها». وكل هذه البيانات تأتي على وتيرة واحدة من الوعاظ ورؤساء الحكومات والصحافة والبيانات والارشادات الدينية. وهم عندما يتحدثون عن «الأسرة»، فإنهم يعنون بذلك نموذج خاص واحد للأسرة:

أسرة الموجة الثانية، ولا يعنون الأسرة بكل تنوعاتها الغنية المحتملة. وما يكون في ذهنهم عادة الأسرة التي تتكون من الزوج الذي يعمل كسباً للرزق، والزوجة ربة البيت وعدد من الاطفال، والتي أصبحت النموذج الأساسي واصطلح على تسميتها بالأسرة النووية Nuclear Family. رفعت الموجة الثانية من شأن الأسرة النووية وجعلتها نموذجاً عاماً نشرته في العالم أجمع فأصبح المقياس المقبول اجتماعياً لملاءمته حاجات مجتمع الانتاج الجملي Mass Production ذو القيم والأساليب الحياتية المشتركة والسلطة الهرمية والبيروقراطية، والذي يفصل حياة المنزل عن حياة العمل. وعندما تحثنا السلطات المسؤولة على «ترميم» بناء الأسرة، فإنها تضع نصب أعينها تلك العائلة النووية. أنها بتفكيرها الضيق الأفق لا تخطأ في تشخيص مجمل المشكلة وحسب، لا بل تكشف سذاجة طفولية عندها حول الخطوات الواجب اتباعها واقعياً لاعادة الأسرة النووية إلى أهميتها السابقة. لذا، تلقي السلطات المسؤولة باللائمة على كل شيء، بدءاً من «البائعين المتجولين البذيئين» حتى موسيقا الروك، والبعض يقول إن معارضة الاجهاض أو القضاء على الثقافة الجنسية أو مقاومة حركات المساواة سوف تؤدي إلى إعادة اللحمة إلى المجتمع ثانية، وهناك من يطالب بفرض مناهج عن «الثقافة الأسرية». أما الخبير الاحصائي الرئيسي في الولايات المتحدة حول الشؤون الأسرية فيطالب «بالتدريب الفعال» لتعليم الناس كيفية الزواج العاقل أو إجراء اختبار مجرَّب علمياً يلائم في اختيار الشريك. ويقول آخرون إن ما نحتاجه هو عدد أكبر من مستشاري الزواج أو حتى علاقات عامة أوسع لاعطاء الأسرة صورة أفضل! إنهم معميون عن

الطرق التي أثرت فينا موجات التغيير التاريخية، لذلك يأتون باقتراحات طيبة القلب، وغالباً ما تكون تافهة تخطىء الهدف تماماً.

حملة مناصرة الأسرة النووية:

إذا أردنا حقاً إعادة الأسرةالنووية إلى هيمنتها السابقة، فهنالك أمور نستطيع القيام بها وما يلي بعض منها:

1 ـ تجميد المرحلة التكنولوجية للموجة الثانية حفاظاً على مجتمع أساسه المصنع والانتاج الجملي، ونبدأ ذلك بتحطيم الكمبيوتر. فالكمبيوتر تهديد كبير لأسرة الموجة الثانية أكثر من كل قوانين الاجهاض وحركات حقوق الشواذ والفن الاباحي. إن الاسرة النووية «تحتاج» نظام الانتاج الجملي لتحتفظ بهيمنتها، والكمبيوتر ينقلها إلى مرحلة ما وراء الانتاج الجملي.

2 ـ تقديم المعونات المالية لقطاع التصنيع واعاقة بروز القطاع الخدماتي في النظام الاقتصادي. إن ذوي الياقات البيضاء والمحترفين والتقنيين أقل تقيداً بالتقاليد وأقل تكيفاً أسرياً وأكثر تقلباً فكرياً ونفسياً من ذوي الياقات الزرقاء. وترتفع معدلات الطلاق مع ارتفاع نسبة أعمال قطاع الخدمات.

3 ـ «حل» مشكلة الطاقة بتطبيق الطاقة النووية وعمليات الطاقة عالية التمركز الأخرى. فالأسرة النووية تتلاءم بصورة أفضل في مجتمع متمركز أكثر من المجتمع اللامركزي. وتؤثر أنظمة الطاقة بشكل كبير على درجة التمركزية السياسية والاجتماعية.

4 ـ حظر وسائل الاعلام اللاجماهيرية المتزايدة، بدءاً بالتلفزيون المحوري دون إهمال المجلات المحلية والاقليمية. تعمل الأسرة النووية بصورة أفضل حيث يكون الاجماع القومي على المعلومات والقيم، وليس في مجتمع قائم على التنوع المفرط. وفي حين يهاجم بعض النقاد بعنف وسائل الاعلام زعماً منهم أنها قوضت الأسرة، لا ننسى أن وسائل الاعلام الجماهيرية هي التي جعلت من الأسرة النووية مثالاً يحتذى منذ البداية.

5 ـ اجبار النساء على العودة إلى المطبخ بالقوة، وتخفيض أجور النساء إلى أدنى حد ممكن ودعم، وليس تخفيف، شروط الأسبقية النقابية للتأكيد أن النساء غير ملائمات في القوة العاملة. فالأسرة النووية لانواة لها إن فقدت كبارها. (وبامكان المرء طبعاً الوصول إلى نفس التأثير بعكس الآية، أي السماح للنساء بالعمل واجبار الرجال على البقاء في المنزل لتربية الأطفال!).

6 ـ تخفيف أجور العمال الصغار لجعلهم أكثر اتكالاً ـ على المدى البعيد ـ على أسرهم وما يؤديه هذا من استقلال نفسي أقل. تصبح الأسرة النووية لا نووية عندما يترك الشباب سيطرة الأبوية ويذهبون للعمل.

7 ـ حظر منع الحمل والبحث في بيولوجيا الانجاب. هذا يجعل من استقلالية المرأة والجنس ما وراء الزوجي انحلالاً تشهيرياً للروابط في الأسرة النووية.

8 ـ قطع مقياس المعيشة لكامل المجتمع إلى مستويات ما قبل 1955. إذ أن الفيض يُمكِّن العُزَّاب والمطلقين والمطلقات والعاملات وأفراداً آخرين لا منتمين من تحقيق النجاح الاقتصادي بمفردهم. والأسرة النووية تحتاج إلى لمسة من الفقر للحفاظ على بقائها.

9 ـ وأخيراً إعادة دمج مجتمعنا الذي يزداد لاجماهيرية وذلك بمقاومة كافة التحولات في السياسة والفن والتعليم والعمل وما إليها ـ والتي تقود نحو التنوعية وحرية التحرك وحرية الأفكار والفردانية. إن الأسرة النووية تبقى سائدة مهيمنة في حالة المجتمع المتوحد.

باختصار، هذا ما يجب أن تسلكه سياسة المناصرة الأسرية، إذا ألححنا على تمييز الأسرة نوويةً. وإذا ابتغينا حقاً ترميم أسرة الموجة الثانية، فمن الأفضل لنا ترميم حضارة الموجة الثانية ككل ـ ليس بتجميد التكنولوجيا وحسب، بل بتجميد التاريخ ذاته. وحيث إن ما نشهده ليس موتاً للأسرة بل التجزيء النهائي لنظام أسرة الموجة الثانية، تنبثق أشكالاً أسرية تأخذ مكان النموذج النووي المثالي

وتنوعه من خلال لاجماهيرية نظام الأسرة في المرحلة الانتقالية إلى حضارة الموجة الثالثة.

أسلوب الحياة اللانووي:

إن مجيء الموجة الثالثة لا يعني بالطبع أفول الأسرة النووية مثلما كان قدوم الموجة الثانية أفولاً للأسرة الواسعة. بل يعني ذلك أن الأسرة النووية لم تعد تلائم نموذج المجتمع المثالي. والفكرة التي يبخس تقديرها، في الولايات المحدة على الأقل حيث الموجة الثالثة أكثر وضوحاً، أن معظمهم «فعلاً» يعيشون خارج شكل الأسرة النووية التقليدي. وإذا عرّفنا الأسرة النووية أنها تتألف من زوج عامل وربة بيت وطفلين وتساءلنا كم عدد الأمريكيين الذين ما يزالون ضمن هذا النموذج لوجدنا جواباً مذهلاً: وهو 7٪ من إجمالي سكان الولايات المتحدة وهذا يعني أن 93٪ من السكان لم يعودوا يتلاءمون مع نموذج الموجة الثانية المثالي هذا. وحتى لو حددنا التعريف ليضم الأسر التي يعمل فيها كلا الزوجين، لوجدنا أن الغالبية العظمى ـ تقدر بثلثي السكان حتى ثلاثة أرباعهم ـ تعيش «خارج» الحالة النووية. فضلاً عن ذلك، تشير جميع الدلائل أن أهل الأسرة النووية (مهما كان تعريفها) ما يزالون يتقلصون في العدد في حين تتكاثر فيه أشكال أسرية جديدة. وأول البدايات أننا نشهد انفجاراً سكانياً في حالات «المنفردين» Solos ـ كل من يعيش خارج الأسرة وحيداً ـ إذ تضاعف عدد الاشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين الرابعة عشرة والرابعة والثلاثين الذي يعيشون لوحدهم تقريباً ثلاث مرات بين الأعوام 1970ـ1978 في الولايات المتحدة ـ مرتفعاً من 1,5 مليون إلى 3,4 مليون شخص. وحالياً، يتألف $\frac{1}{5}$ من أسر الولايات المتحدة من أشخاص منفردين، وليس جميع هؤلاء من الفاشلين أو العازبين المرغمين على حياة الوحدة، فكثير منهم اختار ذلك عمداً لفترة من الزمن على الأقل. وقد قالت مساعدة تشريعية إلى عضوة المجلس النسائي لمدينة «سياتل»: «سأفكر في الزواج لو جاء الشخص المناسب، لكنني لن أتخلى عن عملي من أجل هذا»، وهي تعيش لوحدها كما يعيش جزء من طبقة كبيرة من الشباب الذين يغادرون منازلهم

الأسرية في عمر مبكر ويتزوجون فيها بعد مؤدين إلى الجاد - حسب رأي آرثر نورتون خبير الاحصاء السكاني - «طور انتقالي حي يصبح جزءاً مقبولاً من دورة الحياة الشخصية». وإذا نظرنا إلى الشريحة الأكبر عمراً فإننا نجد عدداً كبيراً من المتزوجين سابقاً يعيشون لوحدهم، وهم في عديد من الحالات راضين عن ذلك. لقد خلق نمو هذه الجماعات ثقافة «وحدانية» مزدهرة، وتكاثراً واسعاً للحانات ومخيمات التزلج والرحلات السياحية وخدمات أخرى مخصصة للفرد المستقل. في نفس الوقت، خرجت صناعة العقارات بشقق مشتركة «للعزّاب فقط»، وبدأت بالاستجابة للحاجة إلى شقق أصغر حجماً بغرف نوم أقل. وحالياً، فإن $\frac{1}{5}$ من مشتري البيوت في الولايات المتحدة هم من العازبين. وكذلك ينمو عدد الذين يعيشون سوياً من الأزواج دون أزعاج أنفسهم بالشكليات القانونية. في الاثناء، تقع المحاكم الأمريكية في تعقيدات قانونية في الملكية برزت مع «طلاق» هؤلاء الأزواج.

ثقافة اللاإنجابية:

برز تحول هام آخر نتيجة نمو عدد الذين يختارون بارادتهم ما أصبح يعرف بأسلوب حياة اللاإنجاب Child-Free . ونسبة إلى جيمس رامي الباحث في مركز بحوث التأمين، فإننا نشهد تحولاً مكثفاً من الأسرة المنجبة للأطفال إلى الأسرة مركزها البالغين. في بداية هذا القرن كان هناك عدد قليل من العازبين في المجتمع، وكان عدد قليل نسبياً من الآباء يعيشون سوياً بعد مغادرة أصغر أطفالهم للبيت. لذا، كانت معظم الأسرة في الواقع تتوجه للإنجاب. وبالمقارنة نجد أن 1 : 3 من البالغين منذ سنة 1970 في الولايات المتحدة يعيشون في بيت بأطفال تحت سن الثامنة عشرة. وتنتشر حالياً في الدول الصناعية منظمات تهدف إلى تحسين حياة من لا أطفال لهم وتزداد المقاومة للانجاب، وفي عام 1960 فقط كانت نسبة 20٪ من الأمريكيان «المتزوجات دائماً» تحت سن الثلاثين بدون أطفال، وقفزت النسبة نسبة 20٪ من الأمريكيات «المتزوجات دائماً» تحت سن

الثلاثين بدون أطفال، وقفزت النسبة سنة 1975 إلى 32٪ ـ 60٪ خلال 15 عاماً.

وليس هذا النفور من إنجاب الأطفال أمارة من أمارات انحطاط الرأسمالية، فهذا موجود أيضاً في الاتحاد السوڤييتي حيث يرفض عديد من الازواج الروس الشبان فكرة الأبوة، وهذه فكرة تقلق القادة السوڤييت نظراً للمعدلات العالية في الولادة بين الأقليات القومية غير الروسية. إذا عدنا إلى الأسر «ذات الاطفال»، نجد أن تعطل الأسرة النووية أكثر وضوحاً في الزيادة المذهلة للأسر ذات الأب الواحد. وقد وقعت حالات كثيرة من الطلاق والانفصال والانقسام في السنوات الأخيرة ـ خاصة بين الأسر النووية ـ لدرجة أن كل طفل من سبعة أمريكيين ينشأ تحت ظل أب واحد ويكبر العدد ليصل إلى طفل من كل أربعة في الضواحي(*). وقد جلب النمو الكبير لهذه الأسر إدراكاً متنامياً أنه، ورغم المشاكل القاسية، تستطيع أسرة مكونة من والد واحد، تحت ظروف معينة، أن تكون أفضل للطفل من اسرة نووية ممزقة. وتقوم الصحف والمنظمات بخدمة الآباء العازبين وترفع من الوعي بمجموعتهم ونفوذهم السياسي. وليست هذه الظاهرة، مرة أخرى، حصراً أمريكية.

ففي بريطانيا يوجد حالياً أسرة واحدة من عشرة أسر يترأسها والد واحد ـ سدسهم من الرجال تقريباً، وقد نشأت في لندن منظمة تدعى «المجلس الوطني لأسر الوالد الواحد» لتدافع عن قضية هذه الحالات. وفي ألمانيا الغربية أنشأ اتحاد سكني في «كولون» وحدة خاصة من الشقق لهذا النوع من الأسر مزودة بوحدة لرعاية الأطفال أثناء قيام الآباء بعملهم. وقد قامت في الدول الاسكندناقية شبكة لحقوق الرفاه اجتماعي تدعم هذه الأسر، فيعطي السويديون مثلاً هذه الأسر تسهيلات ممتازة في التمريض والعناية بالطفل. وفي بعض الأحيان تتمتع الأسرة ذات الوالد الواحد في النرويج والسويد بمقياس مرتفع من المعيشة أكثر من الأسرة النووية التقليدية.

(*) ويغذى المجموع الكلي أيضاً بحساب الولادات التي تقع خارج الزواج وحالات التبني من قبل العزّاب و(بشكل متزايد) من قبل رجال غير متزوجين.

في الأثناء، ينشأ شكل جديد متحدٍ من الأسرة يعكس النسبة العالية من الزواج ثانيةً بعد الطلاق. وقد عرّفت هذا في «صدمة المستقبل» بأنه «الأسرة الاجمالية» Aggregate Family والتي تتألف من مطلقين لكل منهما أطفاله يتفقان على الزواج لتشكيل شكل أسري متسع جديد. ويقدر حالياً أن 25٪ من الأطفال الأمريكيين هم أعضاء في هذه الوحدات الأسرية. ونسبة إلى داڤيداين ميلياس ربما تكون هذه الأسر «المتعددة الأبوين» شكل الأسرة الأساسي في المستقبل. وتقول ميلياس: «إننا سائرون نحو تعددية زوجية اقتصادية»، وتعين بذلك أن الوحدتين الأسريتين المندمجتين ستحول العوائد المالية لدعم الأطفال أو المصاريف الأخرى، وتقول إن انتشار هذا الشكل الأسري قد صاحبه حوادث متزايدة من العلاقات الجنسية بين الآباء والأطفال الذين ليس بينهم صلة دم. وتتقوض الدول المتقدمة صناعياً بالترتيب المذهل للأشكال الأسرية: زيجات شاذة جنسياً، كوميونات مشتركة، مجموعات من الكهول تتجمع لتتشارك المصاريف (والجنس أحياناً)، مجموعات قبلية بين أقليات عرقية معينة، وأشكال أخرى عديدة تتعايش بصورة لم تحدث من قبل. وهنالك الزيجات العقدية والمتسلسلة والعنقودية، وهناك شبكات حميمية ذات مشاركة جنسية أو عدمها، بالإضافة إلى أسر الأبوين فيها يعملان في مدينتين مختلفتين. وحتى هذه الاشكال الأسرية لا تظهر بصراحة ما يزبد تحت السطح. وقد حاول ثلاثة من الأطباء النفسيين ـ كيلام وانسمنجر وترنر ـ رسم «التنوعات الأسروية» الموجودة في حي للسود في مدينة شيكاجو، فوجدوا ما لا يقل عن 86 شكلاً مختلفاً من أسر البالغين، بما في ذلك أشكال كثيرة من أسر «الأم ـ الجدة» وأسر «الأم ـ الخالة» وأسر «الأم ـ زوجها» وأسر «الأم ـ وآخر». في هذه المتاهة الحقيقية من تنظيمات القربى المعقدة كان لا بد من اعتناق وجهة النظر المتطرفة التي تقول بأننا نتحرك خارج عصر الأسرة النووية إلى مجتمع جديد يتميز بتنوع الحياة الأسرية. وبتعبير السوسيولوجي جيسي بيرنارد: «سيكون الجانب الأكثر خصوصية من الزواج في المستقبل ترتيب للخيارات المتوفرة لكثير من الناس يبغون أموراً مختلفة في علاقاتهم كل مع الآخر».

والسؤال المطروح دائماً: «ما هو مستقبل الأسرة»؟ يتضمن عادة أنه طالما

تفقد أسرة الموجة الثانية النووية هيمنتها، سيحل شكل آخر ما محلها، والحصيلة المرجحة أنه خلال الموجة الثالثة لن يكون هنالك غلبة لشكل على آخر، بل سنجد تنوعاً كبيراً في البنى الأسرية. وهذا لا يعني الإزالة التامة للأسرة النووية أو «موتها»، بل يعني فقط أنه من الآن وصاعداً ستكون الأسرة النووية شكلاً واحداً من الأشكال المقبولة اجتماعياً.

العلاقات «الساخنة»:

في ضوء ازدهار تعددية الأشكال الأسرية، من السابق لأوانه التكهن بأكثرها حضوراً وتميزاً في حضارة الموجة الثالثة. هل سيعيش أطفالنا لوحدهم عدة سنوات أو عقود؟ هل سيصبحون بلا أطفال؟ هل سنستقر أخيراً في كوميونات الكهول؟ ماذا عن الاحتمالات الأغرب؟ أسر بعدة أزواج وزوجة واحدة؟ (من المحتمل حدوث هذا إذا جعلنا الاصلاح الجيني نختار مسبقاً جنس المواليد فيكثر عندها اختيار الآباء للمواليد الذكور). ماذا عن الأسرة الشاذة جنسياً التي ستنشأ أطفالاً؟ إن المحاكم حالياً تتداول مثل هذه الحالات. ماذا عن التأثيرات الكامنة وراء الانتاج اللاجنسي؟ التعديلات الممكنة لا تنتهي، ورغم صيحات الاستنكار، ينبغي علينا ألا نعتبر ذلك لا معقولاً. إن عدة قوى تؤثر عى البناء الأسري ـ أنماط الاتصالات، القيم، التغيرات الديموغرافية، الحركات الدينية، وحتى التحولات البيئية ـ لكن الربط بين شكل الأسرة ونظم العمل ربط قوي له جوانبه المؤثرة. فمثلما ارتقت الأسرة النووية من خلال بروز المصنع والوظائف، فإن أي تحول يصيب المصنع والوظيفة سيكون له تأثيره الكبير على الأسرة. ومن المستحيل، في مساحة فصل واحد، إظهار جميع الطرق التي ستغير من حياة الأسرة من خلال تغيراتها القادمة على القوى العاملة وعلى طبيعة العمل. ولكن هناك تحول ثوري ممكن وغريب جداً على تجربتنا يحتاج إلى تركيز أبعد مما هو عليه الآن. هذا التحول بالطبع هو تحول العمل خارج المكتب والمصنع والعودة به إلى المنزل. كيف سيغير العمل في المنزل من صفة العلاقات الشخصية أو من معنى الحب؟ ماذا ستكون عليه الحياة في الكوخ الألكتروني؟ افرض ولو لوهلة أنه بعد 25 سنة

من الآن فإن 15٪ من القوى العاملة ستعمل بنصف دوام أو بدوام كامل في البيت، سواء كانت مهمة العمل في البيت تتناول برمجة الكمبيوتر، اعداد البرامج، توجية عمليات التصنيع عن بعد، تصميم الأبنية، أو طباعة مراسلات الكترونية، فسيتضح على الفور أي نوع من التحولات ستنتج عند ذلك. إن إعادة مَوْقَعة العمل في البيت يعني أن العديد من الأزواج الذين لا يلتقون مع بعضهم إلا في أوقات محددة من اليوم سوف تزداد لديهم فرص التقرب الحميم، والبعض بلا شك سيكرر هذا التقرب المطلوب. أخرون سيجدون أن هذا سينقذ زواجهم باغتناء علاقاتهم بالخبرة المشتركة.

دعونا نزور بعض هذه الأكواخ الألكترونية لنرى مدى تكيف الناس مع هذا التغير الجوهري في المجتمع، وستكشف هذه الجولة تنوعاً واسعاً من تنظيمات الحياة والعمل. في بعض البيوت، وربما معظمها، قد نجد أزواجاً يوزعون العمل بصورة تقليدية فيما بينهم، إذ يؤدي أحدهما «العمل الوظيفي» بينما يدير الآخر شؤون المنزل ـ ربما يكتب هو برامج الكمبيوتر بينما تعتني هي بالأطفال. إن مجرد وجود العمل في المنزل، من ناحية أخرى، سيشجع على تقاسم العمل الوظيفي وتدبير المنزل. ونتيجة لذلك، قد نجد عدة منازل يقوم الزوجان فيها بأداء وظيفة معينة بدوام كامل. مثلاً، قد نجدهما كليهما يتناوبان على توجيه عملية تصنيع معقدة في مجمع انتاجي من خلال الكمبيوتر لمدة أربع ساعات لكل مناوبة. في منزل آخر، بالمقارنة، يحتمل أن نجد زوجين لا يؤديان عملاً مشتركاً بل عملين مختلفين كلياً حيث يعمل كل زوج بمعزل عن الآخر. ولكن من المرجح أن يتشارك ذوو المهن المتباينة في مساعدة بعضهم البعض، فيتعلم كل من الزوجين مفردات ومصطلحات عمل الآخر إذ يستحيل تحت ظل هذه الظروف في حياة العمل أن يعمل كل فرد بمعزل كلي عن الآخر وحياته الشخصية، وبذات الأمارة، يقرب من المستحيل أن يجمد الفرد رفيقه في بُعد وجوده الكلي.

من الجائز جداً أن نجد عند الجيران (ونحن ما نزال في جولتنا) زوجين يقومان بعملتين مختلفتين، ولكن يشترك كلاهما في عمل الآخر، فيعمل الزوج، مثلاً، مخطط تأمين، ونصف دوام مساعد مهندس، مع الزوجة التي تقوم بالعملين

نفسيهما في المناوبة، هذا الترتيب قد يؤدي إلى القيام بعمل أكثر تنوعاً وبالتالي أكثر امتاعاً لكلا الزوجين. في مثل هذه البيوت، سواء تم تقاسم عمل واحد أو عدة أعمال، بتعلم الشريك لمهنته الآخر والمساهمة في حل المعضلات والانشغال في التبادل المعقد، لن يؤدي هذا إلا لتعميق الألفة والمودة. لكن هذا التقرب القسري لا يضمن السعادة. فالوحدات الأسرية الواسعة في حقبة الموجة الأولى التي كانت أيضاً وحدات اقتصادية انتاجية، بالكاد كانت أنماط من التبادل الاحساسي بين الأفراد ذات دعم نفسي متبادل. لهذه الأسر مشاكلها وضغوطاتها الخاصة، ولكن ما أقل العلاقات التي كانت لا إلتزامية أو«فاترة». إن العمل المشترك يضمن علاقات شخصية «ساخنة» معقدة ومترابطة ـ وهو التزام يحسد عليه من ينجح فيه في الوقت الحاضر.

باختصار، ان انتشار العمل في المنزل على نطاق واسع لا يؤثر على البيئة الأسرية وحسب، بل يتعداه إلى تحويل نمط العلاقات بين الأسرة ذاتها. فهذا النوع من العمل قادر على تقديم مجموعة خبرات عامة وعلى جمع شركاء الزوجية لفتح الحوار مع بعضهم. إنه قادر على تحويل هذه العلاقات من الطيف «البارد» إلى الطيف «الساخن»، ويؤدي إلى إعادة تعريف العاطفة وتقديم مفهوم «العاطفة الايجابية».

العاطفة الإيجابية:

بتقدم الموجة الثانية وجدنا كيف تحولت بعض وظائف الأسرة إلى مؤسسات أخرى، فانتقل التعليم إلى المدرسة، والعناية بالمريض إلى المشفى وهلم جرا. وقد صاحب هذا التجريد لوظائف الوحدة الأسرية بروز الحب الرومانطيقي. إذ كان الباحث عن شريك الزوجية في حقبة الموجة الأولى يسأل: «هل زوجي المتقدم لي عامل ماهر؟ مطبب متقن بارع؟ معلم جيد لأطفالنا؟ هل نستطيع العمل سوياً بانسجام؟ هل هو (أو هي) سيحمل عبئاً كاملاً أم أنه سيتهرب من المسؤولية؟ وكانت الأسرة الفلاحية تطرح في الواقع أسئلة مثل: «هل هي قوية قادرة على انجاز الأعمال الشاقة، أم هي دائمة المرض ضعيفة؟». تغيرت هذه الأسئلة خلال

حقبة الموجة الثانية باختفاء وظائف الأسرة دون سابق انذار. فلم تعد الأسرة فريقاً انتاجياً أو مدرسة ومشفى ميداني أو بيت للتمريض. لقد أصبحت وظائفها النفسية أكثر أهمية. كان الزواج في السابق عبارة عن شراكة وجنس ودفء ومؤازرة، لكن تحول وظائف الأسرة انعكس على معايير جديدة لاختيار الشريك، وكثفت واختصرت في كلمة واحدة هي «الحب». لقد كان الحب، والثقافة العامة تؤكد هذا، السبب الرئيسي في استمرار العالم.

بالطبع، نادراً ما تسلك الحياة الواقعية طرق الخيال الرومانسي، فما زالت الطبقة الاجتماعية والمركز والدخل أسباباً تلعب دوراً هاماً في اختيار الشريك. ولكن هل كان من المفترض أن تكون هذه الأسباب ثانوية بالنسبة إلى عامل الحب؟ أن بروز الكوخ الألكتروني في المستقبل قد يتجنب هذا المنطق الموطد العزم. فهؤلاء الذين يأملون في العمل مع أزواجهم في المنزل بدلاً من تضييع الجزء الرئيسي من حياتهم بعيدين عنهم سيأخذون بعين الاعتبار معاييراً تتجاوز الاشباع الجنسي أو السيكولوجي أو المركز الاجتماعي فيما يتعلق بتلك المسألة. انهم سيسعون للعاطفة الايجابية ـ الاشباع الجنسي والنفسي بالاضافة للمقدرة العقلية (مثلما كان أجدادهم يفضلون القدرة العضلية) والشعور بالمسؤولية والضبط الذاتي وفضائل أخرى مرتبطة بالعمل. ولربما ـ من يدري ـ نسمع جون دينفر آخر في المستقبل يدندن قصيدة غنائية مثل:

أحب عيناك ولماك الكرزية
الحب الذي يتوانى دائماً،
وأسلوبك في قول الكلام، والصور العشوائية..
وأناملك الكمبيوترية الماهرة.

وأكثر جدية، بامكان المرء تصور بعض أسر المستقبل تأخذ على عاتقها وظائفاً إضافية لتصبح وحدة متعددة الأهداف لا أن تظل وحدة اجتماعية ضيقة التخصص. في هذا التحول، ستتغير معايير الزواج والحب بحد ذاتها أيضاً.

حملة تشغيل الطفل:

من المــرجـح أن الاطفــال سينشــأون بصــورة مختلفـة أيضــاً في الكــوخ الألكتروني، وليس من سبب آخر لذلك إلا أنهم سيرون فعلياً طريقة أداء العمـل أمامهم. لقد رأى أطفال الموجة الأولى منذ نعومة أظفـارهم آباءهم وهم يعملون، وبالمقارنـة، فإن أطفـال الموجـة الثانيـة - على الأقـل الأجيال الأخـيرة - انعزلـوا في المدارس وابتعدوا عن حيـاة العمل الحقيقيـة. معظم هؤلاء الأطفـال اليوم لـديهم فكرة ضبابية جداً عن عمل آبائهم وطريقة حياتهم هناك. وهنـالك قصـة واحدة، مشكوك في صحتها، تفي بالغرض: إذ قرر مدير أن يحضر معه ابنه إلى المكتب في أحد الأيام ثم يصحبه معه لتناول الغداء. شاهد الصبي المكتب المكسـو بالسجـاد ذي الـزئبر، والاضـاءة غير المبـاشرة، وغرفـة الاستقبال الأنيقـة. وشاهـد المطعم الفاخر الجميل بنادليه الخنوعين والأسعار الباهظة. وأخيراً، وكان قـد تصور بيتهم ولم يعد قادراً على كبح جماح نفسه، قال الصبي بدون تفكـير: «يا أبي، كيف أنت غني جداً ونحن فقراء؟». وفي الواقع، فإن أطفال اليـوم - خاصـة الأغنياء منهم - مطلقون اليوم تماماً عن أهم الأبعاد في حياة آبائهم.

إن أطفال الكوخ الألكتروني لن يرقبـوا العمل وحسب، لا بـل قد يشغلون أنفسهم به أيضاً بعد سن معينة. ولقد كانت حـدود الموجـة الثانيـة بالنسبـة لعمل الطفل - التي كانت أصلاً حسنة النية وضروريـة، لكنها الآن تنـطوي على مفـارقة تاريخية لتبقي الصغار خارج سوق العمل المكتظ - قد أصبحت من الصعوبة بمكان فـرضها في محيط البيت. وهنـالك أشكـال معينة من العمـل قد تكـون مصححـة خصيصاً للصغار وحتى أنها مدمجة في حياتهم التعليمية (ومن لايقدّر قدرة الصغـار على فهم واستيعاب العمـل المعقد فـإنه لم يلتق أطفـالاً في الرابعـة عشر والخامسـة عشر من العمر يعملون، ربما بشكل غير قانوني، «بائعين» في مخازن الكمبيوتـر في كاليفورنيا)، إن اغتراب الشباب اليوم ينبع إلى حد كبـير من كونهم مـرغمين عـلى قبول دوراً لا إنتاجياً خلال فترة المراهقة المطولة إلى اللانهاية.

إن الكـوخ الألكتروني يبـطل هذا الـوضع، إذ أن دمـج الشباب في العمـل

ضمن الكوخ الألكتروني قد يكون الحل الحقيقي لمشكلة البطالة المرتفعة بين صفوف الشباب. هذه المشكلة ستزداد نمواً انفجارياً في عدة دول في السنوات القادمة، وستجلب معها شرورها الملازمة لجرائم الأحداث والعنف والإحباط النفسي، والتي لا يمكن حلها ضمن إطار اقتصاد الموجة الثانية، باستثناء الوسائل الاستبدادية ـ كجر الشباب إلى الحرب مثلاً أو الخدمة الإلزامية.

يفتح الكوخ الألكتروني المجال الاختياري لارجاع الشباب إلى أدوار منتجة اقتصادياً واجتماعياً، أو ربما نشهد ليس قبل وقت طويل، حملات سياسية تدعو لعمل الطفل، بدلاً من الدعوة إلى تحريمه، لحمايته من الاستغلال الاقتصادي العام.

الأسرة الواسعة الألكترونية:

ووراء ذلك، يستطيع المرء التخيل أن أسرة البيت العامل تغدو شيئاً مختلفاً بصورة جذرية: «أسرة واسعة الكترونية». ربما كان النمط الأسري السائد في مجتمعات الموجة الأولى هو ما كان يدعى «بالأسرة الواسعة» Expanded Fmily التي تضم عدة أجيال تحت سقف واحد. وكان هناك أيضاً «أسراً واسعةً» التي ضمت، بالاضافة إلى اعضائها الأساسيين، يتيماً أو اثنين لا يقربانها، والصانع أو يد عاملة اضافية للحقل، وآخرون.

بصورة مشابهة، فقد تدعوا أسرة العمل في البيت المستقبلية غريباً أو اثنين للانضمام إلى العمل على سبيل المثال، زميل من الشركة التي يعمل فيها الزوج أو الزوجة أو ربما زبون أو متعهد له صلة بالموضوع أو ابن الجيران الذي يرغب بتعلم مهنة. وبالامكان التكهن بأن الاندماج القانوني لمثل هذه الأسر في وحدات عمل صغيرة ستخضع لقوانين خاصة تعزز الشركة الجماعية أو التعاونية الجماعية، لذلك ستصبح كثير من الأسر عبارة عن أسرة واسعة الكترونية.

صحيح أن معظم الجماعيات أو الكوميونات التي شكلت في الستينات والسبعينات قد انفصلت وتجزأت بسرعة، لذلك يبدو موحياً أن الكوميونات غير

ثابتة فطرياً في المجتمعات التكنولوجية المتقدمة. ونظرة عن كثب توحي أن الكوميونات التي انفصلت بسرعة كبيرة هي تلك التي نظمت لأهداف سيكولوجية بصورة رئيسية ـ للإعلاء من الحساسية في العلاقات الشخصية ولمحاربة الوحدة والعزلة ولتقديم المودة والألفة وما شابه ـ ولم تكن تتمتع بقاعدة اقتصادية، فكانت تجاربها طوباوية. بالمقارنة، فإن الكوميونات التي نجحت بمرور الزمن هي تلك التي لها مهمة ظاهرية واضحة وقاعدة اقتصادية ووجهة نظر عملية أكثر منها طوباوية. إن المهمة الظاهرية الواضحة توحد المجموعة وقد تكون السبب في تمتين القاعدة الاقتصادية الضرورية. فإذا كانت هذه المهمة الظاهرية تهدف لتصميم منتوج جديد أو ممارسة «العمل الكتابي الالكتروني» لصالح مشفى، أو لإجراء المعلومات لشركة تأمين، أو لوضع برنامج مواعيد للخطوط الجوية أو لتجهيز مخططات وتصاميم أو لأداء خدمة اعلامية تقنية، فقد يصبح الكوميون الالكتروني المستقبلي شكلاً أسرياً عاملاً وراسخاً. علاوة على ذلك، ستكون هذه الأسر الواسعة جزء مندمج في الشبكة الأساسية للنظام الاقتصادي فتتطور فرص استمرارها وبقائها بصورة حادة. وقد نجد حقاً الأسر الواسعة تتحد وتندمج لتشكل الشبكات، هذه الشبكات تؤدي بعض الأعمال الضرورية أو الخدمات الاجتماعية عن طريق السوق أو الاتحاد النقابي الذي يمثلهم. داخلياً، قد يتشاركون الجنس عبر خطوط الزواج، وقد يكونون بلا أطفال أو كثيري الأطفال.

وباختصار، إن ما نراه هو بعث ممكن للأسرة الواسعة. أما حالياً فإن 60٪ من البالغين الأمريكيين يعيشون في أسر واسعة تقليدية، وبالإمكان أن يتضاعف هذا الرقم ثلاث مرات في الجيل القادم عندما تتسع بعض الوحدات لتضم الغرباء.

لن يكون هذا حدثاً صغيراً وتافهاً، بل حركة تضم الملايين في الولايات المتحدة وحدها، وبروز الأسرة الواسعة الألكترونية قد يكون خطيراً وهاماً على مستوى الحياة الاجتماعية وأنماط الحب والزواج وتشكيل شبكات الصداقة من جديد، وعلى مستوى السوق الاستهلاكية والاقتصاد فضلاً عن الروح والعقل وبناء الشخصية. وليس من الحتمي أن تكون صورة الأسرة الواسعة مطابقة لما أوردناه، أو أنها أفضل من نماذج أسرية أخرى أو أسوأ منها: إنها مثال عن الأشكال

الأسرية الجديدة العديدة التي يرجح أن تجد بيئة ملائمة قابلة للحياة في البيئة الاجتماعية المستقبلية المعقدة.

سوء المعاملة الأبوية:

هذا التنوع الغني في الاشكال الأسرية لن يظهر إلى حيز الوجود بدون آلام المخاض، إذ أن أي تغيير في بنية الأسرة يستلزم تغييراً في الأدوار التي نحياها، وكل مجتمع من خلال مؤسساته، يخلق بنيته الهندسية الخاصة من الأدوار أو التوقعات الاجتماعية، فالشركة والنقابة تحدد تقريباً ما كان متوقعاً من العمال ورؤساء العمل، والمدارس ثبتت الأدوار الخاصة بالتلاميذ والمعلمين، وعينت أسرة الموجة الثانية أدوار رب المنزل الذي يكسب الرزق، وربة المنزل والطفل. وبينما اصبحت الأسرة النووية الآن في وضع حرج، فقد بدأت الأدوار المتعلقة بوجودها بالاهتزاز والتصدع، ومنذ نشرت «بيتي فريدان» Friedan كتابها القنبلة «اللغز الأنثوي» The Feminine Mystique شهدنا صراعاً دامياً لتحديد دور الرجل والمرأة، مارسته حركات مساواة المرأة في الكثير من الدول، في مناخ ملائم لمستقبل الأسرة ما بعد النووية Post-Nuclear Family.

إن توقعات كلا الجنسين وسلوكهما قد تحولت تبعاً للوظائف والحقوق القانونية والاقتصادية ومسؤوليات الأسرة حتى الأداء الجنسي. وقد كتب بيترنوبلر رئيس تحرير Crawdady المجلة المختصة بموسيقا الروك قائلاً «الآن، ينبغي على الفتى أن يتبارى مع النساء لتحطيم القواعد... العديد من القوانين المنظمة بحاجة إلى تحطيم، لكن هذا لا يجعل الأمر أكثر يسراً». لقد اهتزت الأدوار بسبب الخلاف حول مسألة الاجهاض مثلاً عندما تصر المرأة أنها هي صاحبة الحق في السيطرة على جسدها، وليس أهل السياسة أو القساوسة أو الاطباء أو حتى الأزواج. والأدوار الجنسية هي الأكثر غموضاً في وقت يطالب فيه الشاذون جنسياً بـ«حقوق الشاذ»، ويكسبون بعضها ولو جزئياً. وحتى أدوار الطفل في المجتمع قد تغيرت، إذ برز المحامون فجأة للدفاع عن قائمة حقوق الأطفال. وتفيض المحاكم

بقضايا تتعلق بتعريفات للأدوار الأسرة البديلة عن الأسرة النووية هل على المتزوجين بصورة غير قانونية أن يتشاركا الممتلكات بعد الانفصال؟ هل يمكن لزوجين أن يدفعا مالاً لامرأة ما بصورة قانونية لتحمل لهما طفلاً بالإخصاب الصناعي؟ (محكمة بريطانية رفضت هذا - ولكن إلى متى؟) هل يمكن لامرأة مساحقة أن تكون «أماً صالحة» وأن تحتفظ برعاية طفلها بعد الطلاق؟ (احدى المحاكم الأمريكية قضت بوجوب هذا). ماذا يقصد بتعبير «الأب الصالح»؟ لا يوجد شيء يحدد بنية الدور المتغير إلا دعوى قضائية محفوظة في ملفات بولدر - كولورادو، لرجل عمره 24 عاماً يدعى توم هانسين، وقد قال محاميه أن الآباء يرتكبون الأخطاء وبالتالي يجب صدها قانونياً ومالياً لأنهم مسؤولون عن النتائج، ونتيجة لذلك قضت المحكمة لصالح هانسين بمبلغ 350 ألف دولار كأضرار على سابقة قضائية: سوء المعاملة الأبوية.

التيسُّر إلى المُستقبل:

وراء كل هذا الاضطراب والإرتباك، فإن النظام الأسري للموجة الثالثة نظام ائتلافي قائم على تنوع الاشكال الأسرية وتنوع الأدوار الفردية، لا جماهيرية الأسرة هذه تفتح خيارات عديدة أمام الخيارات الشخصية الجديدة، فحضارة الموجة الثالثة لن تحاول إقحام الفرد بالترغيب أو بالترهيب في شكل أسري واحد. فهذا السبب، يمنح النظام الأسري المنبثق الحرية لكل فرد ليجد موقعه اللائق وبيئته المناسبة، ولاختيار أو خلق أسلوب أسري أو مسار متناغم لحاجاته الفردية، ولكن قبل أن يرقص الفرد احتفاءً بهذا لا بد الأخذ بالحسبان آلام هذا الانتقال. ولجعل التنوع الجديد يعمل لصالحنا وليس ضدنا، فإننا بحاجة إلى تغيرات على عدة مستويات في وقت واحد تتراوح بين الأخلاقية والضرائب إلى الممارسات الوظائفية. في حقل القيم لا بد من التخلص من الشعور بالذنب الذي يصاحب انهيار الأسرة وإعادة بنائها. فبدلاً من الشعور بالذنب المتفاهم وغير المبرر، يجب أن تعمل وسائل الإعلام والمحاكم والكنيسة والنظام السياسي على تخفيض مستوى الشعور بالذنب، وينبغي عليها أيضاً تيسير العيش خارج إطار العائلة النووية

وليس تعقيده. إن القيم، كقاعدة، تتغير ببطء شديد أكثر من الواقعية الاجتماعية، لذا فنحن لم نطور بعد من أخلاقيات التسامح نحو التنوع الذي يحتاجه المجتمع اللاجماهيري De-Massified Society أو في نفس الوقت، ويعرضه للخطر أيضاً، نتيجة لذلك فإن أعداداً هائلة ما تزال غير متسامحة تجاه التنوع الجديد للأشكال الأسرية لأنهم نشؤوا تحت ظروف الموجة الثانية وتعلموا على نحو صارم أن نوعاً أسرياً وحيداً هو الأمر «الطبيعي» والأشكال الأخرى مشكوك بأمرها، إن لم تكن «منحرفة». وحتى يتغير ذلك سيبقى ألم التحول كبيراً. وفي الحياة الاجتماعية والاقتصادية لا يستطيع الأفراد التمتع بفوائد الخيارات الأسرية الواسعة طويلاً، في حين ما تزال القوانين وأنظمة الضرائب والرفاه الاجتماعي والأنظمة المدرسية والاسكان وحتى الأشكال الهندسية متحيزة ضمنياً لأسرة الموجة الثانية. فهي جميعها لا تقدر الحاجات الخاصة للمرأة العاملة، ولا الرجال الذين يبقون في منازلهم للعناية بأطفالهم، ولا العازبين و«العانسات»، أو نصف المتزوجين، أو الأسر الجملية أو الأرامل. كل هذه الجماعات تعرضت للتمييز بشكل حاد أو خفيف في مجتمعات الموجة الثانية. ومع أن الأديان قد رفعت من شأن العمل المنزلي، إلا أن حضارة الموجة الثانية أنكرت منزلة الشخص الذي يزاول تلك المهمة، فالتدبير المنزلي عمل منتج وحاسم يجب ضمه إلى القطاعات الاقتصادية. ومن أجل ضمان المنزلة المعززة للتدبير المنزلي، سواء زاولته المرأة أو الرجل، أفراداً أو جماعات، ينبغي دفع أجور له أو اعتبار قيمة اقتصادية له.

في الاقتصاد خارج المنزلي، ما تزال ممارسات التوظيف في الكثير من الأماكن تزعم أن الرجل هو كاسب العيش الرئيسي وأن الزوجة متكسبة تكميلية ومستهلكة، لا مساهمة مستقلة كلياً في سوق العمل. ولكن بتسهيل متطلبات الأسبقية، وبانتشار الوقت المرن وبفتح فرص العمل نصف دوام، فإننا لا نضفي صفة الإنساني على الانتاج وحسب، لا بل نكيفه ليلائم حاجات نظام الأسرة المتعددة الأشكال والأساليب، وهناك اليوم عدة دلائل تشير أن نظام العمل بدأ يلائم نفسه والتنوع الجديد للتراتيب الأسرية. فبعد وقت قصير من بدء «سيتي

بنك»، أحد أكبر البنوك في الولايات المتحدة، بترقية الموظفات فيه إلى الوظائف الإدارية، وجد أن المدراء الرجال فيه يتزوجون من زميلاتهم الجديدات، وكان للبنك تقليد قديم يحظر توظيف الأزواج، ولكن كان لابد من تغيير هذا التقليد. ونسبة إلى «البزنس ويك»، فإن شركة الأزواج تزدهر الآن وتعود بالفائدة للشركة وللحياة الأسرية. ومن المرجح في المستقبل القريب أن نمضي وراء مثل هذه التعديلات والتكيفات القانونية فنرى مطالباً لا تريد توظيف الأزواج في الشركة بل يتعداها إلى توظيف أسر كاملة تعمل كفريق انتاجي. ولأن هذا لم يكن فعالاً في مصنع الموجة الثانية، فلا يعني كذلك أنه غير ملائم حالياً، وليس هنالك من منظور يعطي الحلول لمثل هذه السياسات، ولكن، كما في شئون عائلية أخرى، علينا أن نشجع التجارب ذات النطاق الصغير ونقدم المساعدات المالية لها.

مثل هذه المعايير قد تساعد على تيسير الطريق إلى المستقبل وتخفيف آلام الانتقال والتحول. ولكن سواء كان ذلك مؤلماً أو لا، فإن نظاماً أسرياً جديداً سيظهر ليكمل النظام الآخر المميز للموجة الثانية الماضية. هذا النظام سيكون المؤسسة النواة في المحيط الاجتماعي الغريب الذي يتشكل جنباً إلى جنب مع المحيط التقني والاعلامي الجديدين، وهو جزء من سلوك الخلق الاجتماعي الذي يتهايء به جيلنا لبناء حضارة جديدة.

الفصل الثامن عشر

أزمة هوية الشركة

كانت الشركة الكبيرة المنظمة التجارية المميزة للحقبة الصناعية. ويوجد منها حالياً عدة آلاف ضخام، منها الخاص ومنها العام، تنتشر في كافة زوايا الأرض، تنتج نسبة كبيرة من السلع والخدمات التي نستهلكها. وهي تبدو من الخارج وكأنها تملكت القوة والسيطرة؛ فهي تسيطر على مصادر واسعة وتشغل ملايين العاملين، وتؤثر بعمق في الشئون الاقتصادية والسياسية أيضاً، إنها لحواسبها الألكترونية وثرواتها المشتركة وقدرتها التي لا تضاهي على التخطيط والاستثمار وتنفيذ المشاريع على نطاق واسع يجعلها تبدو ثابتة كالطود، قوية ودائمة. وفي وقت يشعر كل فرد منا بالعجز، وهي التي تسيطر وتهيمن على قدراتنا، فإن الظاهر ليس كالباطن، إذ أن رؤساء هذه المنظمات من الرجال (وبعض النساء) يشعرون بالاحباط والعجز مثلما نشعر نحن. لأن الشركة كالأسرة النووية والمدرسة ووسائل الاعلام ومؤسسات العصر الصناعي الأخرى تتعرض للهزات العنيفة التي تصاحب تحولات الموجة الثالثة، ولا يعرف كثير من رؤساء الشركات العالمية ماذا أصابهم.

انتشار الكابوكي[1]:

إن العامل الرئيسي المباشر الذي يؤثر على الشركة هو أزمة الاقتصاد

(1) الكابوكي مسرحية شعبية يابانية يصحبها غناء ورقص. (المترجم).

العالمي. لقد عملت حضارة الموجة الثانية خلال الثلاثمائة سنة الماضية على ايجاد سوق عالمية مندمجة كانت تتراجع بصورة دورية نتيجة للحروب والكساد والكوارث الأخرى. ولكن ما إن يتعافى الاقتصاد العالمي وينتعش من جديد حتى يظهر أنه أكثر قابلية للاندماج من ذي قبل. لكن أزمة جديدة ومختلفة نزلت اليوم لتقلب المقاييس رأساً عل عقب. فخلافاً لكل الأزمات الماضية، برزت مشكلتي التضخم والبطالة في آن واحد وليس بصورة تعاقبية. وخلافاً للأزمات الماضية أيضاً، فهذه المشاكل ترتبط بصورة مباشرة بمعضلات ايكولوجية جوهرية وبأنواع تكنولوجية جديدة تماماً وكذلك مع تقديم مستوى جديد من الاتصالات إلى النظام الانتاجي. وأخيراً فهذه الأزمات ليست لازمة للنظام الرأسمالي، كما يدعي الماركسيون، ولكنها جرت معها الدول الصناعية الإشتراكية أيضاً، إنها، باختصار، أزمة عامة في الحضارة الصناعية ككل.

إن المد الاقتصادي العالمي يهدد بقاء الشركة بالأسلوب الذي نعيه الآن، ويرمي مدراءها إلى محيط غريب غير مألوف. لذا، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل السبعينات، مارست الشركة وظيفتها في محيط مستقر نسبياً، وكان النمو هو المفتاح، والدولار كان متربعاً على عرشه وبقيت العملات ثابتة مدة طويلة من الزمن. أما البيئة المالية لما بعد الحرب فقد وضعت مكان بريتون وودز Bretton Woods من قبل القوى الرأسمالية الصناعية، ووضع السوفييت نظام الكوميكون Comecon ؛ فكانا نظامين ثابتين راسخين. وكانت مستويات الفيض والوفرة ما تزال في تصاعد، ووثق الاقتصاديون بقدرتهم على التنبؤ بالمحرك الاقتصادي والسيطرة عليه حتى لدرجة أنهم تحدثوا عن «التعديل حسب الظروف». لكن هذا التعبير لا يثير اليوم إلا ضحكات ساخرة، حتى الرئيس كارتر قال إنه يعرف عرَّافاً من جيورجيا أبرع من أي متكهن اقتصادي، وكذلك قال وزير المالية السابق مايكل بلوميثال «في فهم الوضع الحالي تقترب حرفة الاقتصاد من حالة افلاس البنك». وهم على حطام متشابك للنظرية الاقتصادية وكسارة البنية التحتية لاقتصاد ما بعد الحرب، يواجه صانعو القرار في الشركات شكوكاً متزايدة. فمعدلات الفائدة تنطلق في خطوط عوجاء، والبنوك المركزية

تشتري وتبيع أحمالاً من العملات لتخمد التقلبات، لكن الدوران حول المحور يتسارع إلى حد التطرف. الدولار والين يؤديان رقصة الكابوكي، والأوربيون يرفعون من عملتهم الجديدة «الكيو» Cue ، والعرب يتخلصون باهتياج شديد من بلايين الدولارات الأمريكية، وحطمت أسعار الذهب جميع الأرقام القياسية.

وبينما يحدث كل هذا، تقوم التكنولوجيا وأنظمة الاتصالات بإعادة بناء الأسواق العالية وتصنع الانتاج الانتقالي، وكلاهما ممكن وضروري. ولتسهيل مثل هذه العمليات يتشكل الآن نظام مالي ليلائم عصر الوفرة. وتقوم شبكة مصرفية الكترونية عالمية ـ كانت مستحيلة قبل الكمبيوتر والقمر الصناعي ـ بربط هونغ كونغ ومانيلا أو سنغافورة مع جزر البهاما وجزر كيمان ونيويورك في آنٍ واحد. شبكة المصارف المنتشرة هذه من فروع سيتي بنك، باركليز، سوميتوموس وناروديز، فضلاً عن كريدت سويس وبنك أبو ظبي الوطني، تخلق بالوناً من «أسعار العملات غير المستقرة» ـ اعتمادات مالية لا تستطيع حكومة بمفردها على توفيرها ـ يهدد بالانفجار بوجه كل واحد، وحجم العملات غير الثابتة هذه تتألف من اليورودولارات Eurodollars ـ أي الدولارات خارج الولايات المتحدة. وكنت كتبت سنة 1975 عن النمو المتسارع لليورودولار، محذراً أن هذه العملة الجديدة ما هي إلا ورقة ضارة وقلت: «إن اليورودولار يسهم في التضخم ويغير من ميزان المدفوعات ويقوض أسعار العملات من مكان آخر ـ عندما يتسرب بكميات هائلة من مكان لآخر عبر الحدود القومية. في ذلك الوقت، كان هناك ما يقدر بـ 180 بليون من اليورودولارات، فكتبت مجلة «بيزنيس ويك» في نفس العام 1978 تقريراً مفزعاً بعرض «الحالة التي لا تصدق» في النظام النقدي الدولي، وأن الـ 180 بليون دولار قد تكاثرت حتى وصلت إلى ما يساوي 400 بليون يورودولار، ويوروفرنك، ويورومارك، ويوروجلدر، ويوروين. والتقديرات الحالية تقول إن مجمل العملات «اليورو» يصل إلى تريليون دولار. ويعود هذا إلى أن المصرفيين المتعاملين بالعملات المتخطية للحدود الما فوق قومية كانوا أحراراً في إصدار اعتمادات غير محدودة ـ وكانوا قادرين على الاقراض بمعدلات المساومة دون الاحتفاظ باحتياطي نقدي.

وكان نظام الموجة الثانية الاقتصادي الذي نشأت عليه الشركات والمؤسسات مقاماً على أساس الأسواق القومية والعملات القومية والحكومات القومية. لكن البنية التحتية القومية هذه لم تعد قادرة تماماً على تنظيم واحتواء «فوران اليورو» الانتقالي والألكتروني الجديد، ولم تعد البنى المصممة لعالم الموجة الثانية مناسبة ووافية بالغرض. وحقاً، فإن الإطار العالمي برمته الذي وطد العلاقات التجارية العالمية للشركات العملاقة يتعرض الآن لخطر الانقسام والتجزء. ويتعرض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة إلى هجوم عنيف ومكثف. ويتدافع الأوربيون للاتحاد سوياً في بنية جديدة تكون تحت سيطرتهم، ومن جانب، فإن «الدول النامية»، والعرب من جانب آخر الذين يلوحون مهددين بالبترودولار، كلهم يصخبون للتأثير على النظام المالي المستقبلي، ويتحدثون عن صنوهم الخاص بهم لنظام النقد الدولي. والدولار سقط عن عرشه ناخعاً متشنجاً متمزقاً في الاقتصاد العالمي. وكل ذلك مركب بنقائص شاذة مع الوفرة في الطاقة والمصادر؛ ومع تغير مواقف المستهلكين والعمال والمدراء من خلال اختلال التوازن التجاري، وفوق كل هذا مع القتالية المتزايدة للدول اللاصناعية.

إن هذا محيط متقلب ومحير لا تدخر فيه الشركات جهداً لتواصل عملها، وليس لرؤسائها رغبة في التخلي عن السلطة، وما يزالون يقاتلون من أجل مزيد من الأرباح والانتاج والتقدم الشخصي. ولكن، وهم يواجهون مستويات محلقة من عجز التكهن بالسوق، وبتصاعد حدة الانتقادات العامة والضغوطات السياسية الثقيلة، فإن أذكى المدراء يسائل أهداف وبنية ومسؤولية ومبرر وجود شركته. وتمر كثير من كبرى شركاتنا بتجربة تشبه إلى حد كبير أزمة الهوية وهي ترقب من خلال إطار الموجة الثانية الثابت والذي يتفسخ أمام ناظريها.

الإقتصاد المتسارع:

لقد تكثفت أزمة هوية الشركة جراء السرعة التي تجري الأحداث فيها، فسرعة التحول ذاته تدخل عنصراً جديداً إلى الإدارة وتجبر المدراء التنفيذيين،

الذين هم أصلاً متوترون في محيط لا مألوف لهم، على صنع قرارات تتخذ طابع السرعة. إن زمن الاستجابة قد بتر إلى أدنى حد له.

وعلى المستوى المالي، تتسارع سرعة عقد الصفقات والمعاملات التجارية بسبب ادخال الكمبيوتر إلى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى. حتى أن بعض المصارف غيرت مواقعها الجغرافية لتستفيد من الاختلافات في المناطق الزمنية، وأفادت مجلة المصرفيين الدولية «يوروموني»: «يمكن استغلال المناطق الزمنية كحد تنافسي. ففي المحيط الساخن هذا تساق الشركات الكبيرة، سواء شاءت ذلك أم أبت، إلى الاستثمار والاقتراض بالعملات المختلفة ليس بمعدل السنة أو التسعين يوماً أو الأسبوع، بل واقعياً على معدل الليلة وضحاها أو معدل الدقيقة بدقيقة».

وقد ظهرت وظيفة جديدة في الشركات وهي «مدير المال الدولي»، مهمته البقاء على إتصال دائم مع النادي الألكتروني العالمي مدة 24 ساعة يومياً للبحث عن أدنى معدلات الفائدة وأفضل مساومات العملات وأسرع التقلبات(*). وفي التسويق يتضح تسارع مشابه، فقد أعلنت مجلة «ادفرتايزنغ إيج» أنه ينبغي على «المسوقين الاستجابة بسرعة كافية ليكفلوا بقاءهم للغد»، وأفادت أيضاً أن «واضعي برامج الشبكات التلفزيونية... يسارعون في إتخاذ قراراتهم لقتل المسلسلات التلفزيونية الجديدة التي تظهر نقاط ضعف»، إذ لا مجال للانتظار ست أو سبع أسابيع أو فصلاً كاملاً... مثال آخر: شركة جونسون أند جونسون تعلم أن شركة بريستول ـ مايرز صممت على بيع التايلينول بسعر أقل من جونسون أند جونسون، فهل تتبنى الأولى موقفاً يتسم بالانتظار لرؤية النتائج؟ لا، وقت قصير جداً يتحرك لتخفيض أسعار التايلينول في المتاجر والمخازن، إذ لا مجال للتسويف أشهراً أو أسابيعاً».

ومرة أخرى نجد عملية ازدواجية لكنها أقل تقدماً في الدول الصناعية الاشتراكية. فالكوميكون الذي اعتاد على تعديل أسعاره مرة كل خمس سنوات

(*) هذه الوظيفة ليست مبتذلة. فمثل المزارع الذي يجني ربحاً أكبر من بيع الأرض على انتظار المحصول النامي، فإن بعض الشركات الكبرى تجني أرباحاً أكبر ـ أو تتحمل خسائر أعظم ـ من خلال تجارة العملات والمعالجة المالية على أن تكون من الانتاج الحقيقي.

عند اعلان الخطة الخمسية، أرغم على تعديل أسعاره سنوياً في محاولة منه لمواكبة الخطوة الأسرع، وليس مستغرباً أن تنخفض مدة التعديل إلى مرة كل ستة أشهر أو ربما أقل.

إن نتائج هذا التسارع العام متعددة: دورات حياة انتاجية أقصر؛ مزيد من الايجار والاستئجار؛ عمليات بيع وشراء أكثر ديمومة؛ أنماط استهلاكية أسرع زوالاً؛ ومزيد من التطورات الغريبة؛ مزيد من الوقت التدريجي للعاملين (الذين عليهم التكيف مع الاجراءات الجديدة)؛ مزيد من التغيرات المتكررة في العقود؛ مزيد من المفاوضات والأعمال القانونية؛ مزيد من تغيرات الأسعار؛ مزيد من تحولات الوظائف؛ مزيد من الاعتماد على المعلومات والمعطيات؛ مزيد من المؤسسات المتخصصة ـ وكلها تتفاقم بالتضخم. والنتيجة هي محيط عمل يتسم بالمخاطرة والتوتر.

المجتمع اللاجماهيري:

إن الأمر الأكثر ابهاماً وازعاجاً لمدراء الموجة الثانية هو إنهيار المجتمع الجماهيري الصناعي الذي تعلموا فيه وتدربوا. لقد تعلموا أن الانتاج الجملي هو الشكل الأكثر تقدماً وفعالية في الانتاج.. وأن السوق الجماهيرية تحتاج سلعاً موحدة القياس.. وأن التوزيع الجماهيري ضرورة.. وأن «جماهير» العمال ذوي الزي الموحد متشابهون في الأساس ويمكن دفعهم بحوافز موحدة. وتعلم مدير الشركة الفعال أن المزامنة والمركزية والمركزة والحد الأقصى الانتاجي عوامل ضرورية لتحقيقي أهدافه. كانت هذه الفرضيات في محيط الموج الثانية صحيحة تماماً. ولكن في الوقت الذي يصل فيه مد الموجة الثالثة، يجد المدير أن جميع فرضياته القديمة تتعرض للتحدي، فالمجتمع الجماهيري نفسه الذي قامت الشركة المتحدة على أساسه قد بدأ باللاجماهيرية الآن؛ وفضلاً عن المعلومات والانتاج والحياة الأسرية، بدأ السوق والعمل أيضاً بالانقسام إلى أجزاء صغيرة متباينة. فانقسمت السوق الجماهيرية إلى مجموعات دائمة التكاثر ودائمة التغير متباينة مع الأسواق المصغرة التي تتطلب دائماً معدلاً واسعاً من الخيارات والنماذج والأنماط

والأحجام والألوان والزبائنية Customization . وعلى سبيل المثال، تقوم شركة «بل تليفون»، التي كانت تأمل مرة أن تضع نفس جهاز الهاتف الأسود في كل بيت أمريكي - ونجحت في تحقيق هذا تقريباً - الآن بتصنيع حوالي ألفاً من الأجهزة المركبة أو المعدلة تتراوح بين القرمزي والأخضر والأبيض إلى أجهزة هاتف خاصة للمكفوفين ولفاقدي الحنجرة، وأجهزة هاتفية مقاومة للانفجار في مواقع البناء.

ويفسر هذا التنوع السريع في السلع والخدمات في الدول المتقدمة تقنياً بأنه محاولة من الشركات لمعالجة المستهلك في تلفيق حاجات مزيفة لتضخيم أرباحها يفرض كثير من الخيارات المتبذلة.

لا شك أن في هذا الاتهام جانب من الصحة والصدق. ومع ذلك فهنالك أساس أعمق لهذا. فالتنوع المتزايد للبضائع والخدمات يعكس أيضاً التنوع المتنامي للحاجات الحقيقية والقيم والأساليب الحياتية في مجتمع الموجة الثالثة اللاجماهيري. هذا المستوى المرتفع من التنوع الاجتماعي يغذى من قبل تقسيمات أبعد في سوق العمل، كما ينعكس ذلك في تكاثر وتبرعم مهن ووظائف جديدة، وخاصة في حقول ذوي الياقات البيضاء والخدمات. وقد رأيت في مؤتمر للوظائف الخدماتية طبيباً نفسياً يضع قائمة تضم 68 مهنة جديدة مثل حماية المستهلك والمدافع العام والمداوي الجنسي والمعالج الكيماوي - النفسي والمحقق في الشكاوى.

في حين تصبح الوظائف فيه أقل قابلية للتبادلية، كذلك يصبح الناس. إذ برفضهم معاملة قابلية التبادل يصلون لمكان عملهم بوعي حاد للاختلافات العرقية والدينية والمهنية والجنسية والثقافية والفردية. حتى أن الجماعات التي ناضلت خلال حقبة الموجة الثانية «لتندمج» و«تذوب» في مجتمع جماهيري ترفض الآن التخلي عن خصائصها، بل أنها تؤكد الآن على ميزاتها وخصوصياتها. . الفريدة. وما تزال شركات الموجة الثانية، التي تلتزم بتنظيم عملياتها في المجتمع الجماهيري، غير واثقة في كيفية استيعاب مد التنوع المتصاعد بين مرؤوسيها ومستهلكيها.

ورغم وضوحها بصورة حادة في الولايات المتحدة، تتطور اللاجماهيرية الاجتماعية في كل مكان بسرعة أيضاً. ففي بريطانيا التي كانت تعتبر نفسها متجانسة، تصبح الأقليات العرقية من الباكستانيين والهنود الغربيين والقبارصة

والأغنديين والأتراك والاسبان أكثر تغايراً في خواصها من أن تمتزج مع السكان الأصليين. في الاثناء، تترك موجات التدفق من اليابانيين والامريكيين والألمان والهولنديين والعرب والافارقة الزوار خلال العطل السنوية علاماتها المميزة من الأكشاك التي تبيع الهمبرغر الأمريكي، ومطاعم التيمبورا اليابانية، أو عبارات على واجهات المحال التجارية تقول «سي هبلا اسبانول». وفي العالم باصقاعه المختلفة، تعيد الأقليات العرقية تأكيدها على هويتها، وتطالب بحقوقها التي أنكرت طويلاً فيما يتعلق بالوظائف والدخل والترقية في الشركات. ومن ضمن هذه الأقليات الأبورجين الأستراليين والماورس النيوزيلانديين والأسكيمو الكنديين والأمريكيين السود والشيكانو، وحتى الأقليات الشرقية التي اعتبرت في مرة من المرات سلبية سياسياً. أما الأمريكيون الأصليون فيؤكدون ويدافعون عن «السلطة الحمراء»، ويطالبون باستعادة الأراضي القبلية وتفاوض بلاد الأوبيك لتقديم الدعم السياسي والاقتصادي. وحتى في اليابان، التي كانت لزمن طويل أكثر البلاد الصناعية تجانساً، تتصاعد دلائل اللاجماهيرية فيها. إذ بين ليلة وضحاها ظهر زعيم يتحدث باسم أقلية صغيرة يدعوها بشعب إينو؛ والأقلية الكورية هناك بدأت بالتململ والقلق، ويقول عالم الإجتماع ماساكي من جامعة صوفيا: «لقد أخذني القلق على حين غرة. . . فالمجتمع الياباني يفقد اليوم بسرعة وحدته واندماجه». وفي الدانمارك تدور معارك في الشوارع بين الدانماركيين والعمال المهاجرين، وبين الدراجين ذوي البزات السوداء والشباب ذوي الشعر الطويل في بلجيكا، وينشط الفالون Walloon والفليمش Flemish والبروكسيلواز Bruxelloises من خلافاتهم القديمة التي تعود إلى ما قبل العصر الصناعي في بلجيكا. وفي كندا تهدد مقاطعة كويبيك بالانسحاب من الاتحاد لدرجة أن الشركات أقفلت مقارها الرئيسية في مونتريال وبدأ مدراء الشركات الذين يتكلمون الانجليزية بأخذ دورات مكثفة لتعلم الفرنسية.

لقد انقلبت القوى التي صنعت المجتمع الجماهيري فجأة إلى قوى معاكسة، والقومية أصبحت اقليمية في التيار التكنولوجي المتقدم. وتم استبدال بوتقة الانصهار وضغوطاتها بإثنية جديدة. أما وسائل الاعلام فتنشر الثقافة اللاجماهيرية

بدل الثقافة الجماهيرية. تبعاً لذلك توازي كل هذه التطورات انبثاق التنوعات في أشكال الطاقة والتقدم نحو ما وراء الانتاج الجملي. وتخلق هذه التغيرات المترابطة إطاراً جديداً يضم منظمات المجتمع الانتاجية سواء كانت شركات اتحادية أو مؤسسات اشتراكية، أما المدراء التنفيذيون الذين ما يزالون يفكرون بلغة المجتمع الجماهيري، فإنهم يصدمون ويرتبكون بعالم لم يدركوا مجاهله.

تجديد تعريف الشركة:

إن الذي ما يزال يعمق من أزمة هوية الشركة هو ظهور حركة عالمية، ضد هذه الخلفية المتقلقلة أصلاً، لا تطالب بإجراء تغييرات متواضعة في سياسة هذه الشركة أو تلك وحسب، بل تدعو إلى تعريف جديد وعميق لأهدافها، في الولايات المتحدة كتب ديڤيد ايوينغ، رئيس تحرير «هارفارد بزنس ريڤيو» قائلاً: «لقد بدأ الغضب العام ضد الشركات يتصاعد إلى درجة مخيفة». ويشير ايونغ إلى دراسة جرت عام 1977 في كلية التجارة التابعة لجامعة هارڤارد بثت نتائجها «هزة في عالم الشركات». إذ كشفت الدراسة أن حوالي نصف مليون من أساطين المستهلكين يعتقدون أنهم يتلقون أسوأ معاملة في السوق لم تكن لتوجد قبل عقد من الزمن! وقال $\frac{3}{5}$ منهم أن السلع قد فسدت؛ وأكثر من نصفهم لا يثقون بكفالات السلع.

واستشهد ايوينغ برجل أعمال قال: «إن الأمر أصبح كالجلوس على صدع سان أندرياس». ويضيف ايوينغ أن الأسوأ من ذلك هو «الأعداد المتزايدة من الناس الذين باتوا يخافون من التكنولوجيا الجديدة ومغامرات التجارة بصورة غريبة لا معقولة». ونسبة إلى جون بيغلر، المدير التنفيذي في شركة «برايس ووتر هاوس»، وهي واحدة من كبرى شركات المحاسبة الجديدة، فإن «الثقة العامة بالشركة الأمريكية هي في أدنى مستوى لها من أي وقت مضى منذ الكساد الكبير، ويوضع العمل التجاري الأمريكي وحرفة المحاسبة على المحك من أجل إعادة التبرير على قاعدة لصفر.. إن أداء الشركة يقاس الآن بمعايير جديدة غير

مألوفة». وتتخذ اجراءات مشابهة مرئية في الدول الاسكندنافية وأوربا الغربية، وبصورة لا مرئية في الدول الصناعية الاشتراكية. أما في اليابان، وحسب جريدة تويوتا الرسمية «فهناك حركة عامة لم تشهد في اليابان من قبل تستجمع زخمها، وحركة تنتقد الأسلوب الذي مزقت الشركة فيه الحياة اليومية». لكن، من المؤكد أن الشركات تعرضت لهجوم لاذع أكثر من مرة في تاريخها. من ناحية أخرى، فإن الكثير من التذمر الحالي يختلف جذرياً عما كان؛ إنه ينبع من قيم وفرضيات حضارة الموجة الثالثة، وليس من الماضي الصناعي المحتضر.

خلال حقبة الموجة الثانية كان ينظر للشركات كوحدات اقتصادية، فتركزت أسباب الهجوم ضدها أساساً على الشئون الاقتصادية؛ إذ هاجم المنتقدون الشركات التي تدفع أجوراً ضئيلة لعمالها، والشركات التي تحمل الزبائن والمستهلكين ما لا يطيقونه من جحيم الأسعار، والكارتلات، وصناعة سلع رديئة، وآلاف من الانتهاكات الاقتصادية الأخرى. لكن مهما كانت انتقاداتهم عنيفة، فقد قبلوا بالتعريف الذاتي للشركة. فاجتمعوا في الرأي أن الشركة مؤسسة اقتصادية متأصلة.

نقاد الشركة الآن يبدؤون من مقدمات جديدة كلياً. إنهم يهاجمون الانفصال الزائف للاقتصاد عن السياسة والأخلاق وأبعاد الحياة الأخرى، ويعتبرون الشركة مسؤولة باستمرار ليس بسبب أدائها الاقتصادي وحسب، بل لآثارها الجانبية على كل شيء. اذن فهي تهاجم بسبب، مثلاً، انتاج الحرير الصخري السَّام، وفي استغلال الفقراء واعتبارهم حقول تجارب في صنع العقاقير، وفي تمزيق وتشويه التطور في العالم اللاصناعي، وفي تبنيها للعنصرية والجنسانية والتكتم والخداع. وهي مشهورة في دعمها للأنظمة السياسية الكريهة والأحزاب السياسية، من الجنرالات الفاشيين في تشيلي والعنصريين في جنوب أفريقيا حتى الحزب الشيوعي الإيطالي. وما نطرحه هنا ليس كمناقشة هذه الاتهامات فهي في غالبها لها تبريراتها، ولكن الأهم هو مفهوم الشركة في مضامينها. إن الموجة الثالثة قد جلبت معها مفهوماً مطلوباً بشدة لنوع جديد من المؤسسة العامة ـ شركة لا تعد بعد ذلك

مسؤولة عن جني الأرباح أو انتاج السلع وحسب، بل وتساهم في ذات الوقت في حل المشاكل المعقدة من بيئة وأخلاقية وسياسية واجتماعية وعرقية وجنسية. وبدلاً من التعلق بوظيفة اقتصادية حادة التخصص، تصبح الشركة مؤسسة متعددة الأهداف.

مخمّس الضغوط:

إن إعادة التعريف ليست مسألة اختيار بل استجابة ضرورية لتحولات ثورية خمس في شروط الانتاج الفعلية، فالتغيرات في البيئة الطبيعية وفي منظومة الدولة وفي الأخلاقيات، كلها تحطم صورة الشركة إلى صورة متعددة الأهداف والأوجه، أولى هذه الضغوط برزت في المحيط البيولوجي. إذ كان عدد سكان العالم في أواسط الخمسينات عندما وصلت الموجة الثانية إلى الذروة، يصل إلى 2,75 بليون نسمة، ويبلغ حالياً 4 بليون نسمة. في أواسط الخمسينات، استغل سكان الأرض 47 كوادريليون/BTU طاقة سنوياً فقط. وحالياً يستغل العالم ما يزيد عن 260 كوادريليون. وكان استهلاكنا للمواد الأولية الرئيسية في أواسط الخمسينات كالزنك مثلاً يبلغ 4,7 مليون طن متري سنوياً، واليوم يصل إلى 5,6 مليون طن متري. هذا يدل أن مطالبنا على الأرض تتصاعد بشكل عنيف، ونتيجة لذلك ترسل البيئة البيولوجية اشارات إنذار كالتلوث والتصحر وتسمم المحيطات وتقلبات المناخ الحادة، حتى أننا نتجاهل المخاطرة بكارثة هذه التحذيرات تقول أننا لن نستطيع تنظيم الانتاج كما فعلنا خلال حقبة الموجة الثانية الماضية. ولأن الشركة هي المنظم الرئيسي للإنتاج الاقتصادي، فهي أيضاً «المنتج» الرئيسي للتأثيرات البيئية. فإذا رغبنا في الاستمرار بالنمو الاقتصادي ـ إذا أردنا كذلك حقاً ـ سيكون على مدراء المستقبل تحمّل مسؤولية إضافية طوعاً أو اجبارياً لأن الظروف المتغيرة للجو البيئي تحتم هذا. فالشركة تتحول إلى مؤسسة بيئية ـ اقتصادية ـ ليس من خلال المصلحين المثاليين أو المتطرفين أو علماء البيئة أو البروقراطيين الحكوميين، بل من خلال التغير المادي في العلاقة بين الانتاج للمحيط البيولوجي.

الضغط الثاني ينشأ من التغير غير الملحوظ في المحيط الاجتماعي الذي أوجدت الشركة نفسها فيه. هذا المحيط هو الآن أكثر تنظيماً من ذي قبل، إذ كانت كل شركة تعمل في ما يسمى بالمجتمع تحت التنظيم/Underorganised Society. لكن اليوم، قفز المحيط اجتماعي، خاصة في الولايات المتحدة، إلى مستوى تنظيمي جديد، فهو محاط بمجموعة متفاعلة ومتضافرة تضم الاتحادات والوكالات والنقابات، وجماعات أخرى منظمة مدعومة جيداً. ويوجد في الولايات المتحدة حالياً حوالي 1,370,000 شركة تتفاعل مع أكثر من 90,000 مدرسة وجامعة ومع 330,000 كنيسة ومئات الآلاف من الفروع التابعة لـ 13,000 منظمة قومية، فضلاً عن مجموعات محلية لا تحصى، بيئية واجتماعية ودينية ورياضية وسياسية وعرقية ومدنية، لكلٍ منها البرامج والأولويات الخاصة.

ويستلزم التوسط في هذه العلاقات حوالي 140 ألف شركة قانونية! في هذا الجو الاجتماعي المكتظ والمتراكم تصبح لكل خطوة تقدم الشركة عليها تأثيرات ذات صدى ليس على مستوى الأفراد العزَّل أو العاجزين وحسب، بل كذلك على مجموعات منظمة، المهنية والصحفية والسياسية، وعلى المصادر التي يأتي منها الخبراء والمحامون وآخرون. إن قرارات الشركة وسط هذا الجو الاجتماعي القوي والمتماسك لا تتخذ إلا بحذر وتأمل شديدين. إن «التلوث الاجتماعي» الذي تفرزه لشركة على صورة البطالة والتمزق الاجتماعي والتنقل القسري يتم كشفه فورا، فتوجَّه الضغوط نحو الشركة لاجبارها على تحمل مسؤولية أكبر على عاتقها من ذي قبل بسبب «منتجاتها» الإجتماعية، فضلاً عن الاقتصادية.

ثالث مجموعة الضغوط تنعكس عن المحيط الاعلامي المتغير. إن لا جماهيرية المجتمع تعني تبادل معلومات أكثر من ذي قبل بين المؤسسات الإجتماعية - بما فيها الشركة - لتحافظ على توازن العلاقات بينها. وتكثف الأساليب الانتاجية الخاصة بالموجة الثالثة من طلب الشركة للمعلومات كمواد خام؛ فالشركة تتلقى المعطيات كالمكنسة الكهربائية ثم تعاملها وتنشرها للآخرين بسبل تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم. وفي حين تصبح المعلومات فيه مركزاً إنتاجياً،

ويكثر فيه «مدراء المعلومات» في الصناعة، تؤثر الشركة بالضرورة على المحيط المعلوماتي مثلما تؤثر تماماً على المحيط الاجتماعي والمحيط الطبيعي.

إن الأهمية الجديدة للمعلومات تقود إلى صراع هدفه السيطرة على معطيات الشركة المتحدة، وإفشاء مزيد من المعلومات للجمهور، والمطالبة بحسابات مكشوفة (عن الانتاج والأرباح مثلاً في شركة بترولية) الممارسة ضغوط تكشف «مزيد عن الحقائق في الاعلانات» أو«المصداقية عند الاقتراض». ففي الحقبة الجديدة تصبح «الصدمات المعلوماتية» خطيرة توازي التأثيرات الاجتماعية البيئية، وتصبح الشركة مركزاً منتجاً للمعلومات فضلاً عن وظيفتها الاقتصادية.

ورابع الضغوط على الشركة ينشأ من السياسة والمحيط السلطوي. إذ أن التنوعية المتسارعة في المجتمع وتسارع التحولات في كل مكان ينعكس في التعقيدات الهائلة للحكومات. والتمييز في المجتمع ينعكس في تمايزية الحكومة، وتبعاً لذلك ينبغي على كل شركة أن تتفاعل مع مزيد من الوحدات الحكومية المتخصصة. هذه الوحدات، حيث التنسيق بينها أسوأ مما يكون ولكل منها أولوياتها، هي، فضلاً عن ذلك، في اضطراب دائم من إعادة التنظيم. وبصورة مستمرة تجد كل شركة نفسها وقد وقعت في شرك السياسة المحلية والاقليمية والقومية وحتى الدولية. لذلك، فإن كل قرار هام يصدر عن الشركة «ينتج» على الأقل، تأثيرات سياسية غير مباشرة بالاضافة إلى مردوداتها الأخرى تعتبر مسؤولة عنها.

وأخيراً، وفي حين تتضاءل حضارة الموجة الثانية، ونظامها القيمي يتبعثر، ينشأ ضغط خامس يؤثر على المؤسسات جميعها ـ والشركة من ضمنها، وهو الضغط الأخلاقي. إن السلوك الذي كان أمراً عادياً فيما مضى، يصبح فجأة سلوكاً فاسداً لا أخلاقي تجب مقاطعته؛ فهو مثير للفضائح. فالرشاوي التي قدمتها شركة «لوكهيد» أطاحت بحكومة في اليابان. وأتهمت شركة «أولين كوربوريشن» بشحن أسلحة إلى جنوب أفريقيا. وأرغم رئيس مجلس إدارة شركة «جلف أويل» على الاستقالة إثر فضيحة رشاوى. شركة «ديستيلرز» البريطانية لم تعوض ضحايا

الثاليدومايد[1] بشكل كافٍ، وهنالك الفشل الذي أصاب شركة «ماكدونالد دوجلاس» فيما يتعلق بالطائرة D6-10 . كل ذلك ما هو إلا موجات مرية تثير رد فعل أخلاقي عنيف.

وبصورة متزايدة، ينظر إلى الموقف الأخلاقي للشركة على أنه يملك تأثيراً مباشراً على نظام القيم المجتمعي، مثلما تؤثر الشركة على المحيط الطبيعي أو النظام الاجتماعي. إنها «المنتجة» للتأثيرات الأخلاقية، هذه التحولات الخمس الزاحفة في الظروف المادية واللامادية على حد سواء للانتاج، تجعل من المتعذر الدفاع عن فكرة الموجة الثانية القائلة إن الشركة ليست إلا مؤسسة اقتصادية. ففي ظل الظروف الجديدة لا تستطيع الشركة بعد الآن العمل كآلة لتحصل على أقصى حد ممكن من الوظائف الاقتصادية، سواء كانت انتاجية أو كسبية. وقد توسع تعريف «الانتاج» بحد ذاته إلى حد متطرف ليضم التأثيرات الجانبية بالإضافة للتأثيرات المركزية، والتأثيرات الطويلة المدى بالإضافة للتأثيرات الآنية في وظيفة الشركة. وببساطة، للشركة الآن «منتوجات» إضافية تزداد مسؤوليتها عليها أكثر مما كان يعتقده مدراء الموجة الثانية ـ وهي تتضمن المنتوجات البيئية والمعلوماتية الاجتماعية والسياسية والأخلاقية فضلاً عن الاقتصادية. إن هدف الشركة قد تغير الآن إذن من المفرد إلى الجمع ـ ليس على مستوى العلاقات العامة أو الزخرفية بل على مستوى الهوية والتعريف الذاتي أيضاً. إننا نتوقع رؤية معارك داخلية في الشركات بين الملتصقين بشركة الانتاج الفردي الخاصة بالموجة الثانية وبين المستعدين لاستيعاب ظروف الموجة الثالثة في سبيل انتاج الشركة المتعددة الأهداف المستقبلية.

الشركة المتعددة الأهداف:

يصعب على من تعايش مع حضارة الموجة الثانية التفكير بهذه المؤسسات

(2) الثاليدومايد Thalidomide عقار كان يستخدم سابقاً لتهدئة الأعصاب ولإثارة النوم، ثم اكتشف فيما بعد أنه يسبب ولادة أطفال ميتين أو أنه يؤثر على نحوهم بظهور تشوهات خلقية وخاصة عدم نمو الأطراف (المترجم).

بذلك المنهج. فكيف تكون للمستشفى وظيفة اقتصادية بالإضافة إلى وظيفتها العلاجية والطبية؟ وكيف يكون للمدرسة وظيفة سياسية فضلاً عن وظيفتها التعليمية؟ أو أن للشركة وظائف اقتصادية قوية أو «غير اقتصادية» Trans-economic؟ إلا أن مثالاً عن تفكير الموجة الثانية التقليدي، وهو هنري فورد الثاني يصر على أن الشركة «أداة متخصصة» مصممة لتسد الحاجات الاقتصادية للمجتمع، وهي ليست مستعدة تماماً لتسد الحاجات الإجتماعية غير المرتبطة بالعمليات التجارية». ولكن بينما يقاوم فورد وأنصاره الآخرين إعادة تعريف المنظمة الإنتاجية، تقوم كثير من الشركات في الواقع بتغيير سياساتها وخطاباتها. فالعلاقات العامة تستبدل غالباً التغير الحقيقي بالتملق والكلام المنمق. والأبحاث التطويرية الخيالية التي تعلق بحقائق جديدة عن المسؤولية الاجتماعية غالباً ما تخفي وتموه جشع اللصوص النبلاء. مع ذلك، يحدث «تحول نموذجي» جوهري - المفاهيمية الجديدة Reconceptualization - في بنية وأهداف ومسؤوليات الشركة كردة فعل للضغوط الجديدة التي أتت بها الموجة الثالثة ودلائل هذا التحول عديدة. مثلاً، اشارت شركة أموكو Amoco البترولية الرائدة «أن من سياسة شركتنا، فيما يتعلق بمواقعها وفي تكامل التطور الاقتصادي الإعتيادي باستكشاف التبعات الإجتماعية. . . النظر إلى عوامل كثيرة ومن بينها التأثير على المحيط الطبيعي والتأثير على الخدمات العامة. . والتأثير على ظروف الاستخدام المحلية وخصوصاً فيما يتعلق بالأقليات». وتستمر أموكو في وزن اعتبارات اقتصادية أثقل، لكنها تلفت الأهمية لعوامل أخرى أيضاً. وإذا كانت المواقع الخيارية متشابهة في لغة الاقتصاد لكنها «تختلف في لغة التأثير الاجتماعي»، هذه العوامل الاجتماعية فاصلة وحاسمة.

في حالة حدوث عرض اندماجي، يأخذ المسؤولون في شركة «كونترول داتا»، وهي شركة أمريكية رائدة في تصنيع أجهزة الكمبيوتر، في الحسبان جميع العوامل «المرتبطة» - بما في ذلك تأثيرات الاندماج الاجتماعية وتأثير ذلك على المستخدمين والمجتمعات التي تمارس فيها الشركة نشاطاتها - فضلاً عن الاعتبارات المالية والاقتصادية. وبينما كانت شركات أخرى تتسارع في مواقعها إلى الضواحي،

فقد أنشأت تلك الشركة معاملها الجديدة في المناطق الداخلية في واشنطن وسانت بول ومينيا بوليس بهدف استخدام الأقليات فيها وللمساعدة في احياء مراكز المدن. وأشارت الشركة أن مهمتها «تحسين النوعية والمساواة وقدرات الناس ـ «فالمساواة» تعتبر هدفاً غير تقليدي للشركة. وفي بليسبوري شركة غذائيات رائدة تطلب من مجموعاتها الإنتاجية عدم حصر عملها في وضع خطط مبيعات في السنة القادمة، بل تطالبهابوضع خطة تتعلق باستخدام وتدريب وترقية أعضائها من النساء والأقليات فيها، وهذا الإجراء التنفيذي يتعلق بتحقيق هذه الأهداف الإجتماعية. ويتم في شركة AT&T تقييم جميع مدرائها سنوياً، ويعتبر تحقيق أهداف العمل الايجابية جزءاً من التقييم الإيجابي. وفي «كيميكال بنك» في نيويورك، يتم تقييم 10ـ15٪ من أداء مدراء الفروع على أساس الأداء الإجتماعي ـ كالإشتراك في هيئات الوكالات الإجتماعية ومنح القروض للمنظمات اللاكسبية واستخدام أفراد الأقليات وترقيتهم. وفي مجموعة شركات جانيت الصحفية، يخبر مديرها الرئيسي ألين نيوهارث المحررين والناشرين المحليين أن «نسبة كبيرة من علاواتهم سيتم تقريرها على أسس تطوير هذه... البرامج».

بشكل مشابه، نجد أن الترقيات البارزة ونفوذ المدراء التنفيذيين تتعلق جميعها بالنتائج البيئية لسلوك الشركة. هذه الاستجابة الاجتماعية التي أخذتها الشركات على عاتقها ليست في مجملها فعلية. تقول روزماري برونر، المديرة الإجتماعية في الشركة الأمريكية التابعة لشركة هوفمان ـ لاروشيه «بعض هذه الإستجابة ما هو إلا مجرد علاقات عامة بالطبع. وبعضه خدمة ذاتية. لكن معظمه يعكس فعلياً المفهوم المتغير لوظائف الشركة».

لذلك، وبسبب الاحتجاجات والدعاوى القضائية والخوف من رد فعل حكومي فضلاً عن بواعث تستحق التقدير، بدأ المدراء بالتكيف مع الظروف الجديدة للإنتاج وبقبول فكرة الشركة المتعددة الأهداف.

المسارات التحتية المتعددة:

تتطلب الشركة المتعددة الأهداف التي تبرز الآن مدراءً أكثر ذكاء. إذ ينبغي

على الإدارة أن تكون قادرة على تحديد الأهداف المتعددة وتقييمها ومعرفة علاقاتها المتبادلة، وايجاد سياسات متداثبة تنجز أكثر من هدف في وقت واحد، وهي تتطلب سياسات تفائل عدة متغيرات في آن واحد، وتستبعد المدير التقليدي في الموجة الثانية المركز على هدف واحد. علاوة على ذلك، حينما تقبل الحاجة إلى تعددية الأهداف، سيتم ابتكار مقاييس جديدة للأداء. وبدلاً من «المسار التحتي» الوحيد الذي تعلم معظم المدراء التركيز عليه، ستطلب شركة الموجة الثالثة التركيز على مسارات تحتية متعددة اجتماعية وبيئية ومعلوماتية وسياسية وأخلاقية، كل منها متعلق بالآخر. وبسبب هذه التعقيدات الجديدة يتراجع كثير من مدراء اليوم لافتقارهم للأدوات الفكرية الضرورية لإدارة الموجة الثالثة. إننا نعرف كيف نقيس أو نقيّم الأرباح في شركة ما، ولكن كيف لنا أن نقيس أو نقيم الأهداف غير الاقتصادية؟ يقول جون بيجلر مدير شركة «برايس ووترهاوس»: سيطلب من المدراء تفسير سلوك الشركة في المجالات التي لا يوجد فيها بعد مقاييس حقيقية للمسؤولية - ولذلك ينبغي أيضاً تطوير مفهوم المسؤولية». وهذا يفسر الجهود القائمة حالياً لتطوير مفهوم جديد للمسؤولية والمحاسبة. وحقاً، فإن المحاسبة ذاتها على شفير ثورة حقيقية للتخلص من الشروط الاقتصادية الضيقة التي تحيط بها وتتعلق. مثلاً، أصدر اتحاد المحاسبة الأمريكي AAA تقاريراً صادرة عن «لجنة مقاييس الفعالية اللامالية»، وعن «لجنة مقاييس النشاطات في البرامج الاجتماعية». وقد تمَّ إنجاز معظم هذا العمل بجانب هذه المسارات، حتى أن كل تقرير من هذه التقارير قد فهرس حوالي 250 بحثاً ودراسة في قائمة المصادر والمراجع.

وفي فيلادلفيا شركة استشارية تدعى «شبكة الطاقات البشرية» تعمل مع اثني عشرة شركة أمريكية كبرى لتطوير مناهج عبر صناعية تحدد ما يمكن تسميته بالأهداف ما وراء اقتصادية لشركة. وهي تحاول دمج هذه الأهداف مع خطط الشركة، والعثور على سبل لقياس أداء الشركة ما وراء الاقتصادي. في الأثناء أثارت وزيرة التجارة في واشنطن جوانيتا كريبس عاصفة من الجدل بعد أن تقدمت باقتراح إلى الحكومة يقضي بتحضير «فهرساً للأداء الإجتماعي»، والتي

وصفته بأنه «آلية تستيطع الشركات استخدامه لتقييم الأداء الإجتماعي لها ونتائجه». ويوجد في أوربا مشروع مماثل تحت التجريب، إذ نسبة إلى ماينولف ديركس وروب كوبوك من المعهد الدولي البيئي الاجتماعي في برلين: «كانت أعداد كثيرة من الشركات الكبيرة والمتوسطة في أوربا تجرب مبدأ [التقرير الاجتماعي]. . وفي جمهورية ألمانيا الإتحادية مثلاً، تنشر حوالي 20 شركة كبرى تقاريراً اجتماعية بصورة دورية فضلاً عن وجود مئة شركة أخرى تصوغ التقارير الإجتماعية لأهداف إدارية داخلية». بعض هذه التقارير ليست إلا مديحاً لأعمال الشركة «الصالحة»، حتى أنها تتجنب مشاكل مثيرة للجدل كالتلوث. لكن تقاريراً أخرى تتميز بالصراحة والموضوعية والقسوة إلى حد مثير للإعجاب. فقد أصدرت شركة غذائيات سويسرية عملاقة هي «ميجروس جينو سينشافتس» تقريراً اجتماعياً تعترف فيه، بنقد ذاتي، أنها تدفع أجوراً للنساء أقل من الرجال، وأن كثيراً من وظائفها «رتيب لحد التطرف»، وأن نسبة ما ينبعث من غاز ثاني أوكسيد النترات قد زادت خلال أربع سنوات. وقال رئيس إدارة الشركة «بيير أرنولد»: إن الأمر يتطلب الشجاعة من الشركة حتى تشير إلى الاختلافات بين أهدافها وبين النتائج الفعلية».

وقد تبنت شركات في السويد وسويسرة نظاماً أكثر تعقيداً إذ تصدر شركة «دويتش شيل» الألمانية «التقرير الاجتماعي والسنوي»، حيث المعطيات الاقتصادية والماوراء اقتصادية ذات علاقة متبادلة. إن المنهج المتبع من قبل «شيل» والمسمى «تقرير وتوصيف الهدف» يشترط أهدافاً إجتماعية وبيئية واقتصادية ملموسة لصالح الشركة، ويوضح بتعابير لا لبس فيها الاجراءات المتخذة لتحقيقها، ويقدم تقرير النفقات الموزعة عليها. وقد وضعت «شيل» أيضاً لائحة بأهداف الشركة الخمسة الإجمالية - واحد منها فقط ينبغي أن يحقق «ربح معقول للاستثمار»- وتشير أن كل من الأهداف الخمسة الاقتصادية أو غير الاقتصادية يجب أن يحمل «نفس الأهمية» في صناعة القرار في الشركة. هذا المنهج يرغم الشركات على جعل أهدافها ما وراء الاقتصادية ظاهرةً، ويساهم في تحديد الفترات الزمنية اللازمة لبلوغها وتحقيقها وكشفها علناً.

وفي مستوى نظري أوسع دعا تريڤور غامبلغ، استاذ المحاسبة في جامعة بيرمنجهام البريطانية، في كتابه «المحاسبة الاجتماعية»، إلى إعادة صياغة جذرية تبدأ بدمج وظيفة الاقتصاديين والمحاسبين في وظيفة علماء الاجتماع ليطوروا المؤشرات الاجتماعية ومناهج المحاسبة الاجتماعية. وفي هولندا، قام عميد كلية التخريج الاداري، كورنيلوس بريڤوود، بتصميم معايير متعددة الأبعاد توجه سلوك الشركة. وقد أصبح هذا ضروريا، بالنسبة له، بسبب التغيرات العميقة للقيم السائدة في المجتمعات، ومن بينها التحول من «التوجيه الانتاجي الاقتصادي» إلى «توجيه الرفاه الإجمالي». وبصورة مشابهة لاحظ تحولاً من «التخصص الوظيفي» نحو «منهج تعدد المعارف المتبادل» Interdisciplinary Approach . كلا هذين التحولين يقويان من الحاجة إلى المفهوم الكامل للشركة؛ وقد عدد بريڤوود 32 معياراً مختلفاً تقاس بها فعاليات الشركة. وتتراوح هذه المعايير بين علاقاتها مع المستهلكين والمساهمين والنقابات حتى علاقاتها مع منظمات البيئة وادارات الشركة الخاصة. ولكن، وكما يشير هو، فإن هذه المعايير عدد قليل من المقاييس التي ستختبر الشركات المستقبلية بها نفسها.

بما أن البنية التحتيـة لاقتصاد الموجة الثانيةتتمزق، وتتسارع التحولات بانتشار اللاجماهيرية، ويرسل المحيط البيئي إشارات الخطر، وارتفاع مستوى المنظومات في المجتمع، وتغير الظروف المعلوماتية والسياسية والأخلاقية، فإن شركة الموجة الثانية تصبح أثراً بعد عين. ما يحدث إذن هو صياغة مفاهيمية جديدة شاملة لمعنى الانتاج وللمؤسسة التي كانت حتى الآن مسؤولة عن تنظيمه، والنتيجة هي تحول معقد للشركة نحو أسلوب مستقبلي جديد، وبتعبير وليام هلال، استاذ الإدارة في الجامعة الأمريكية فإنه «مثلما استبدلت العزبة الاقطاعية بشركة الأعمال التجارية عندما انتقلت المجتمعات الزراعية إلى مجتمعات صناعية، فإنه أيضاً ينبغي على نموذج الشركة القديم أن يبدل بشكل جديد من المؤسسة الاقتصادية. . .». هذه المؤسسة الاقتصادية الجديدة ستضم أهدافاً اقتصادية وما وراء اقتصادية، وسيكون لها مساراتها التحتية المتعددة.

إن تحول الشركة جزء من تحولات أكبر في المحيط الإجتماعي ككل والذي

يوازي بدوره تلك التحولات الدراماتيكية في المحيـطان التقني والاعلامي، وهـذه بمجملهـا تضاف إلى تحـول تاريخي عـظيم. لكننا لا نحـول هـذه البنى الضخمـة وحسب، إننـا نغير أيضـاً الاسلوب الـذي يسلكـه النـاس العـاديـون في حيـاتهم اليومية. فنحن عندما نغير بنية الحضارة العميقة، نكون في نفس الوقت نكتب من جديد الرموز التي بها نعيش.

الفصل التاسع عشر

فك رموز القواعد الجديدة

في ملايين بيوت الطبقة الوسطى تجري دراما شعائرية تقليدية؛ يصل الابن المتخرج إلى الغداء متأخراً وهو يزمجر ويرمي إعلانات الوظائف الشاغرة وهو يصرخ قائلاً إن العمل من التاسعة صباحاً حتى الخامسة مساءً هو زيف مهين، ولا يوجد كائن بشري، حتى بأدنى درجة من احترام الذات، يرضى الخضوع لفوج «من التاسعة - إلى الخامسة». يدخل الولدان: الأب عائداً لتوه من عمله الممتد من التاسعة حتى الخامسة، والأم كئيبة ومنهمكة من تسديد آخر دفعة من الإيصالات. لقد مرا بهذه الحالة من قبل، ولأنهما خبرا حلو الزمان ومره يقترحان عليه وظيفة مأمونة في شركة كبيرة. لكن الشاب يسخر، فهو يفضل الشركات الصغيرة. إذ لا فرق بين شركة أخرى؛ من أجل مرتبة متقدمة؟ لماذا؟ كل هذا مضيعة للوقت! يدهش الوالدان وهما مدركان أن اقتراحاتهما تذهب أدراج الرياح. ويتصاعد الاحباط لديهما حتى لا يبقى عندهما إلا تلك الصرخة الأبوية الأخيرة «متى ستواجه العالم الحقيقي»؟.

هذا المشهد لا ينحصر في الولايات المتحدة وأوربة، فالشركات اليابانية الكبرى تشكو من الإنحطاط المستمر لأخلاقيات العمل والولاء للشركة، وعدم التقيد بمواعيد العمل والانضباط بين صفوف الشباب. وحتى في الإتحاد السوفييتي يواجه الآباء من الطبقة الوسطى تحديات مشابهة من أولادهم الشباب. هل ما يجري هو حالة أخرى من صراع الأجيال التقليدي؟ أم أنه هذا شيء مختلف وجديد؟ هل المشكلة أن الشباب وآباءهم لا يتحدثون عن ذات «العالم الحقيقي»؟.

في الـواقـع، إن مـا نشهـده ليس فقط مـواجهـة كـلاسيكيـة بـين الشبـاب الرومانسي والآباء الواقعيين. وحقاً، فما كان واقعياً مرة قد لا يدوم كذلك، إذ أن رموز السلوك الأساسية التي تحتوي على أسس الحياة الاجتماعية في تغير مستمر مـع وصول حضارة الموجة الثالثة المندفعة. وقد رأينا سابقاً كيف جلبت المـوجة الثـانية «كتـاب الرمـوز» معها المتضمن مجمـوعة القـواعـد والمبـادىء المتحكمـة بـالسلوك اليـومي، كـالمـزامنـة والمعـايـرة والحـد الأقصى الانتـاجي والتي طبقت في التجـارة والشئون الحكومية والحياة اليـومية. واليـوم، يظهـر كتاب مضـاد آخر يحتـوي على القواعد الأساسية الجديدة للحياة الجديدة المقامة على أسس الاقتصاد اللاجماهيري ووسائل الاعلام اللاجماهيريـة والأسرة الجديـدة وقواعـد الشركة. ومـا الصراعات التي تبدو فارغـة ولا معقولـة والدائـرة بين الشبـاب والآباء إلى جـانب الصراعات الأخـرى في المدرسـة والإدارة وكـواليس السيـاسـة، إلا صـدامـات بـين مؤيـدي ومعارضي كتاب الرموز الذي سيطبَّق.

وكتاب الرموز الجديدة يعالـج بصورة مبـاشرة الكثير من معتقـدات الموجـة الثانية ـ كأهمية التقيـد بالمـواعيد والمـزامنة، والحـاجة إلى الانسجـام والمعايـرة. إنه يتحدى فعالية المركزية والتخصصية وادعاءاتها. وهو يجبرنا على التفكير من جـديد بمعتقد أن «الأكبر هو الأفضل» ومعتقـد «التركـزية». ومـا فهم هذا الـرمز الجـديد بتباينه مـع القديم إلا تفهم مبـاشر للكثير من الصراعـات الدائـرة حولنـا، المنهكة للطاقات والمهددة للشخصية والمركز والاستقرار المادي.

نهاية الدوام الكامل «من التاسعة حتى الخامسة»:

خذ حالة المحبط من الآباء. فكما رأينا، زامنت حضارة الموجة الثانيـة الحياة اليومية بتحديد ايقاع النوم والاستيقاظ، واللهو والعمل، ونبض الآلات. ناشئون في هذه الحضارة، سلم الآباء بوجوب مزامنة العمل بأن يصل الجميـع إلى أعمالهم في نفس الـوقت، وأن فترة الازدحـام على طـرق المواصـلات أمر لا بـد منه، وأن مواعيد تناول الوجبات ثابتة، وأن على الأطفال أن ينشأوا على وعي الوقت والتقيد

بالمواعيد المحددة. إنهم لا يفهمون سبب أخذ أولادهم لأمر المحافظة على المواعيد بصورة عرضية مزعجة، وسبب عدم احتمالهم المفاجىء لوظائف الدوام الكامل من التاسعة للخامسة (أو أي وظيفة ذات وقت محدد)، بعد أن كانت جيدة كفاية في الماضي. إن السبب يتجلى في أن الموجة الثالثة تحمل معها الآن معنى مختلف تماماً للزمن. لقد قيدت الموجة الثانية الحياة بايقاع الآلة، لكن الموجة الثالثة تتحدى هذه المزامنة الميكانيكية، وتحول أحد أكثر الايقاعات الإجتماعية أهمية وتحررنا من عبودية الآلية.

وهكذا يصبح الأمرغير مفاجيء عندما نعلم أن أحد الابتكارات السريعة الانتشار في الصناعة خلال السبعينات كان مبدأ «الوقت المرن» Flextime - وهو ترتيب يسمح للعمال، ضمن حدود معروفة سلفاً، الوصول إلى المصنع أو المكتب في نفس الوقت، أو حتى في أوقات مقررة مسبقاً. أو أن الشركة التي تعمل بنظام الوقت المرن بصورة اختبارية تضع ساعات عمل أساسية يلتزم بها جميع العاملين، وتحدد ساعات أخرى للوقت المرن، وبذلك يختار كل عامل الساعات المرنة التي يرغب بالعمل خلالها.

هذا يعني أن «النهاريّ»- كل من توقظه ايقاعاته البيولوجية تكرارياً في الصباح الباكر - يمكنه اختيار موعد مباشرة عمله في الثامنة صباحاً مثلاً؛ بينما «الليليّ»، الذي له وظيفة إضافية مختلفة، يمكنه مباشرة عمله في العاشرة أو العاشرة والنصف صباحاً. وهذا يعني أيضاً أن كل مستخدم يستطيع اقتطاع وقت للتفرغ لواجباته البيتية، كالتسوق أو اصطحاب ابنه إلى الطبيب. باختصار، سيصبح الوقت ذاته لاجماهيرياً.

بدأت حركة الوقت المرن عام 1955 عندما أوصت خبيرة اقتصادية ألمانية تدعى كريستيل كيميرير Kämmerer بجذب الأمهات إلى سوق العمل. وفي عام 1967 أفادت عدة شركات ألمانية وهي: ميسرشميدت وبيلكوف وبولهم ودوتيش بوينغ أن كثيرا من العاملين فيها يصلون وقد أرهقتهم زحمة المواصلات. فقامت الإدارة بحذر شديد بالسماح لألفي عامل لاختيار ساعات عملهم المفضلة بدلاً

عن برنامج العمل من الثامنة حتى الخامسة. وخلال عامين أصبح جميع العاملين في دويتش وينغ البالغ عددهم 12 ألفاً يعملون ضمن انوقت المرن، وتخلت بعض دوائرها عن الوقت الأساسي. وورد تقرير في مجلة «يوروبا» عام 1972 يقول:

«. . . في حوالي ألفي شركة ألمانية غربية تلاشى المفهوم القومي لمواعيد العمل في غياب الماضي، والسبب هو إدخال الوقت المرن أو المنزلق Gleitzeit ». بحلول عام 1977 أصبحت ربع القوى العاملة في ألمانيا الغربية ـ أكثر من خمسة ملايين مستخدم إجمالياً ـ تعمل بصورة ما ضمن نظام الوقت المرن، وأصبح النظام معمولاً به عند 22 ألف شركة وبما يقدر بأربع ملايين مستخدم في فرنسا وفنلندا والدنمارك والسويد وإيطاليا وانجلترا. وفي سويسرا تحولت 15ـ20٪ من الشركات الصناعية إلى النظام الجديد بتطبيقه على كل أو جزء من القوى العاملة. وقد باشرت الشركات متعددة الجنسية بتصدير هذا النظام من أوربا. إذ قامت شركتي لوفتهانزا ونستله بإدخال هذا النظام إلى عملياتها في الولايات المتحدة. ونسبة إلى تقرير صدر سنة 1977 عن إتحاد الإدارة الأمريكي عمل فيه البروفيسور ستانلي نولين والمستشارة ڤيرجينيا مارتن، فإن 13٪ من الشركات الأمريكية تستخدم نظام الوقت المرن، وتنبأ التقرير أن الرقم سيصل إلى 17٪ من الشركات تستخدم 8 ملايين عامل في حدود عدة سنوات؛ ومن بين الشركات العملاقة التي أدخلت هذا النظام شركة «سكوت بيبر» و«بنك أوف كاليفورنيا»، و«جنرال موتورز» و«بريستول ـ مايرز». وقد ترددت بعض النقابات الهرئة التي تحافظ على الوضع الراهن للموجة الثانية في تطبيق هذا النظام، إلا أن العاملين الأفراد على العموم وجدوا فيه نتائج مبشرة بالانطلاق. يقول مدير إحدى شركات التأمين البريطانية:

«كانت المتزوجات حديثاً في منتهى السعادة بهذا التحول الهام في نظام العمل».

وقد كشفت دراسة سويسرية أن 95٪ من العاملين المستفيدين من هذا النظام قد أكدوا موافقتهم عليه، وأن 35٪ـ معظمهم من الرجال ـ قالوا بأنهم يقضون مزيداً من الوقت مع أسرهم. كانت أم سوداء على وشك أن تطرد من عملها في «بوسطن بنك» بسبب تأخرها المستمر عن عملها رغم أنها عاملة جيدة، وقد أظهر سجل خدمتها تحيزاً عنصرياً يعزز من الهجوم على العمال السود «الكسالى»

«المتهاونين». ولكن عندما تبنى المصرف نظام الوقت المرن لم تعد تعتبر من عداد المتأخرين، وقد ظهر، كما يقول عالم الاجتماع آلان كوهن، «إنها كانت تتأخر عن عملها بسبب اضطرارها لترك ابنها في حضانة الاطفال مما يدعوها للتأخر عن الوقت المحدد رغماً عن إرادتها».

وقد أدى هذا النظام إلى رفع نسبة الانتاج وانخفاض حالات التغيب بين العاملين؛ وهنالك بالطبع بعض الاشكالات التي لا يخلو وجودها مع ظهور أي ابتكار جديد، ولكن، نسبة إلى دراسة أجرتها وكالة AMA ، فقد رجعت 2٪ من الشركات إلى نظام التوقيت القديم.

لقد أوجز أحد المدراء في لوفتهانزا هذا كله ببلاغة قائلاً: «لا يوجد ما يدعى الآن بمشكلة مواعيد العمل».

جورجون لا تنام[1]:

إن الوقت المرن الذي ينشر على نطاق واسع جزء صغير من تجديد البناء العام للزمن الذي تتولاه الموجة الثالثة. فنحن نشهد أيضاً تحولاً قوياً نحو العمل الليلي المتصاعد. ولا يحدث هذا في مراكز التصنيع التقليدية المتواجدة في «أكرون» أو«بلتيمور»، التي يعلم فيها عدد هائل من العمال خلال النوبات الليلية، وحسب، بل يأخذ مجراه أيضاً في ميدان الخدمات والصناعات التي تعتمد على الكمبيوتر، وقد صرحت صحيفة لوموند الفرنسية أن «المدينة الحديثة جورجون لا تنام... يعمل فيها عدد متزايد من الناس خارج الايقاعات النهارية [العادية]». ويتراوح عدد العمال الليليين في الدول الصناعية بين 15٪ و25٪ من إجمالي العاملين. وقد قفزت النسبة المئوية لهؤلاء من 12٪ سنة 1957 إلى 31٪ سنة 1974 في فرنسا، وقفز عدد العاملين ذوي الدوام الكامل 13٪ بين الأعوام 1977/74 في الولايات المتحدة الأمريكية، وبلغ الرقم الإجمالي 13,5 مليون عامل بما فيهم من يعمل نصف دوام.

(1) جورجون: إحدى أخوات ثلاث في الميثولوجيا الإغريقية مكسوات الرؤوس بالأفاعي بدلاً من الشَّعر كان كل من ينظر اليهن يتحول إلى حجر. (المترجم).

كان انتشار العمل بنصف دوام أكثر إثارةً بتفضيل معظم الناس لـه، إذ أن 65٪ من القـوة العـاملة في مخـازن ج.ل. هـدسـون في ديـترويت هم من يعمـل بنصف دوام، وكـذلك تستخـدم شركـة «بـرودنشـال انشـورانس» حـوالي 1600 موظف بنصف دوام في مكاتبها الأمريكية والكندية. واجمالاً، هناك عامـل بنصف دوام تطوعي واحد مقابل خمسـة من العاملين بنصف دوام في الـولايات المتحـدة، وقد نمت القوة العاملة بنصف دوام أسرع بمرتين من القوة العاملة بدوام كامل منذ عام 1954. وتقدمت هذه العملية لدرجة أن دراسة جرت عام 1977 في جامعة جـورج تاون ألمحت أن معـظم الوظـائف في المستقبل ستكـون بنصف دوام. هذا الدراسة «الاستخدام الدائم بنصف دوام: وجهة نظر المدير»، غـطت 68 شركة، أكـثر من نصفها لجـأت إلى نظام النصف دوام، والجـدير بـالذكـر أيضـاً أن نسبـة العـاطلين عن العمـل، الـراغبـين بـالعمـل نصف دوام فقط، تضـاعفت خـلال العشرين عـاماً المـاضية. ويـرغب في الانفتـاح عـلى وظـائف بنصف دوام بشكـل خاص النساء والكبار وشبه المتقاعدين وبعض الشباب الراغبين بأجور أقل مقـابل الـوقت، للإستمـرار بممارسـة هوايـاتهم وإهتمامـاتهم الريـاضيـة والـدينيـة والفنيـة والسياسية.

مـا نراه إذن هـو انسلاخ جـوهري عن مـزامنة المـوجة الثـانية، ويعني ضم الوقت المرن ونصف الدوام والعمل الليـلي أن اعداداً مـتزايدة من النـاس يعملون خـارج نظام الـدوام من التاسعـة حتى الخـامسـة أو خـارج أي نـظام محـدد، وأن المجتمع بأكمله يتحول إلى النشاطات الدائمـة؛ خلال هـذه الأثناء، تـظهر أنمـاط استهلاكية جديدة توازي مباشرة التحولات في البنية الزمنية الانتاجية: لاحظ مثلاً تكاثر «سوبرماركات» تفتـح طوال الليـل. وقد تسـاءلت صحيفة نيـويورك تـايمز: «هل سيصبح المتسوق في الرابعة صباحاً، الذي كان يعتبر من الأشياء غير المألوفـة في كاليفورنيـا، مظهـراً نظاميـاً هنا؟»، وكـان الجواب مـدوياً بـ«أجـل!». ويقول متحدث باسم سلسلة من المخـازن في شرقي الولايـات المتحدة أن شركتـه ستفتح مخازنها طوال الليل لأن «الناس يسهـرون لوقت متـأخر من المعتـاد». وكان كـاتب احـدى الزوايـا في التايمـز قـد قضى ليلة في مخـزن نمـوذجي، فكتب عن الـزبـائن

المختلفين الذين يستفيدون من خدمة الساعات الليلية: فهذا سائق شاحنة، زوجته مريضة، يتسوق لعائلته المؤلفة من ستة أشخاص، وهذه امرأة في مقتبل العمر في طريقها إلى موعد متأخر من الليل تدخل هنا لشراء بطاقة تحية، وهنالك رجل يعمل ليلاً يدخل مع ابنه المريض ليشتري له آلة موسيقية صغيرة وقطعة حلوى، ثم تدخل امرأة إلى قسم الخزفيات لتقوم بتسوقها الاسبوعي، ويدخل صاحب دارجة نارية في الثالثة صباحاً ليشتري ورق اللعب، بينما يتشاجر في الداخل رجلات فجراً وهما في طريقها للصيد...».

وتتأثر مواعيد الوجبات بهذه التغيرات فتصبح لا تزامنية أيضاً. إذ سقط نموذج الوجبات الثلاث الحازمة يومياً بسبب ظهور أماكن تقدم الوجبات السريعة بالملايين خلال الساعات. ومشاهدة التلفزيون تتغير أيضاً إذ يبدو أن مخططي البرامج يتجهون مباشرة نحو «المراهقين والعمال الليليين ومرضى الأرق». في الأثناء، تتخلى المصارف عن «ساعات الصيارفة»، فقد ظهرت اعلانات تجارية تلفزيونية لبنك «سيتي بنك» العملاق في مانهاتن تظهر نظام العمليات المصرفية الأتوماتيكية الجديدة: «أنت على وشك شهود فجر ثوري في العمليات المصرفية. هذا هو سيتي بنك يخدمك على مدار 24 ساعة.. حيث يمكنك انجاز معظم عملياتك المصرفية اليومية في أي وقت تشاء. أنتم تعرفون وأنا أعرف أن الحياة لا تتوقف في الثالثة بعد الظهر من الاثنين حتى الجمعة... سيتي لا ينام أبدا». وإذا نظرنا إلى طريقة معاملة المجتمع للزمن نرى تحولاً حاداً قوياً وبعيداً عن ايقاعات الموجة الثانية، يتجه نحو بنية زمنية جديدة في حياتنا. أن ما يحدث هو اللاجماهيرية في الزمن الموازية للاجماهيرية مظاهر أخرى من الحياة الاجتماعية في الوقت الذي تكتسح فيه الموجة الثالثة كل مظهر.

تعيين موعد:

نحن على وشك التأثر بالتبعات الاجتماعية الناجمة عن عملية اعادة بناء الوقت. مثلاً، فبينما تجعل عملية الفردانية Individualization في نمطية الوقت

من العمل أقل أرهاقاً، تـزداد بالتـالي الوحـدة والعزلـة الاجتماعيـة إلى حد كبـير. ويصعب عى الأصـدقاء والعشـاق والأسرة الذين يعملون في سـاعات مختلفـة وفي خدمات جديدة تنسيق مواعيدهم الشخصية وترتيب احتكاك اجتماعي مبـاشر. إن المراكز الاجتماعية القديمة كالحانات المجاورة واجتماعات الكنيسة وحفلات المدرسة الـراقصة تفقـد بالتـدريج من أهميتهـا التقليديـة، وبالتـالي ينبغي ايجاد مؤسسـات للموجة الثالثة تساهم في تيسير الحياة الإجتماعية وبإمكان المرء تصور خدمة جديدة مبرمجة بالكمبيوتر ـ وليكن اسمها «الـبرنامـج الشخصي» أو«برنـامج الصـديق»ـ لا تذكرك فقط بمواعيدك الخاصة بل تخزن مواعيداً لأصدقاء مختلفـين ولأفراد العـائلة حتى يتسنى لأي فـرد في الشبكة الاجتـماعية، وبضغـطة زر، أن يجد مكـان وزمان وجود الأصدقاء والمعارف ووضع الترتيبات اللازمة.

ولكن هنالك خدمات اجتماعية ستكون أكثر أهمية من ذلك. أن لا جماهيرية الوقت تعزز نتـائج أخـرى أيضاً، ويبـدو ذلك جليـاً في تأثـيرات ذلك عـلى النقل Transportation.

لقد جلب إصرار الموجة الثانية على تعيين برامج عمل زمنية جماعيـة حازمـة أزمة اصطدام فترات الضغط المميزة؛ لكن لا جماهيرية الوقت تعيد توزيـع تيارات المواصلات زمانياً ومكانياً. وفي الواقع، فإن الحكم على مدى تقدم الموجةالثالثة في أي مجتمع يظهر في تيارات المواصلات، فإذا مازالت السـاعات الأعـظمية شـديدة الوطأة، وإذا ما كانت حركة المواصلات تسـير باتجـاه واحد في الصبـاح ثم ترجـع عكس الاتجاه في المساء فإن مزامنة الموجة الثانية ما تزال سائدة. ولكن إذا ما كـان دفق المواصلات طوال اليوم في عدد متزايد من المدن يتحرك في كافـة الاتجاهـات، لا مجرد جيئة وذهوباً، فمن الآمن الظن أن صناعات الموجة الثالثة قد تجذرت وأن عمال الخدمات قد فاقوا عمال المصانع عدداً وأن الوقت المرن قد بدأ انتشـاره، وأن نصف الـدوام والعمـل الليـلي يسـودان وأن الخـدمـات الليليـة في مـراكـز البيـع والمصارف ومحطات الوقود لن تكون بعيدة المنال.

إن التحول نحو برامج وتقتية مرنـة وشخصانيـة يقلص من تكاليف الـطاقة

ومن حدة التلوث وذلك بتسوية حملات الذروة، ويبدو هذا في استخدام البدائل الكهربائية في بضعة عشر ولاية أمريكية التي تقوم بتسعير «وقت النهار» للزبائن الصناعيين والمقيمين وذلك للحد من استخدام الطاقة خلال ساعات الذروة التقليدية، بينما حثت دائرة كونيكتيكوت لحماية البيئة الشركات الصناعية للجوء إلى تبني الوقت المرن استجابةً لمتطلبات المعايير البيئية الفدرالية.

ما ورد آنفاً هو من النتائج الأكثر وضوحاً نتيجة تحول الوقت: وباستمرار هذه العملية خلال العقود القادمة سنشهد تبعات أكثر قوة قد لا يمكن تصورها. وسوف تؤثر أنماط الزمنية الجديدة على ايقاعاتنا اليومية في المنزل وعلى الفن والبيولوجيا؛ إذ حين نلمس الزمن فإننا نلمس كل الخبرة البشرية.

كمبيوتر وماريجوانا:

تنشأ ايقاعات الموجة الثالثة من القوى النفسية والاقتصادية والتقنية العميقة؛ ومن ناحية تنشأ من طبيعة السكان المتغيرة، إذ أن الناس اليوم، الأكثر ثروة وتعلماً من آبائهم والمواجهين بخيارات حياتية أكثر، يرفضون التكتل أو أن يتم تكتيلهم Massified . وكلما ازداد اختلاف الناس، إن كان بالعمل الذي يمارسوه أو السلع التي يستهلكون، ازدادت أيضاً مطالبتهم بمعاملتهم أفراداً وازدادت مقاومتهم لبرامج المواعيد الزمنية المفروضة اجتماعياً. ومن ناحية أخرى، فإن ايقاعات الموجة الثالثة الجديدة الأكثر شخصانية يمكن عزوها إلى طيف واسع من التقنيات الجديدة التي تدخل حياتنا. فمثلاً، جعلت أشرطة الفيديو وأجهزة الفيديو المنزلية ممكناً لمشاهدي التلفزيون تسجيل البرامج التي تبث على الهواء ومن ثم مشاهدتها حتى يشاؤون من الوقت. ويقول الصحفي ستيفن بريل: «من المحتمل خلال السنوات الثلاث القادمة أن يتوقف التلفزيون عن فرض البرامج الزمنية حتى لأكثر مدمني هذا الصمام الألكتروني»، وقد كادت تتوقف مزامنة المشاهدة التي كانت تفرضها شبكات تلفزيونية كبيرة مثل الـ NBC والـ BBC والـ NHK.

وسيساهم الكمبيوتر في إعادة صياغة برامجنا الزمنية ومفاهيمنا عن الـوقت، وهـو أيضاً الـذي جعل الـوقت المرن ممكن التحقيق في المؤسسـات الكبرى. وقـد تكـون أبسط عملياتـه تسهيل التمازج المعقد لآلاف الـبرامج الـزمنيـة الشخصيـة للوقت المرن، لكنه أيضاً يحول أنماط الاتصالات في الـزمن ويسمح لنـا بالـدخول إلى المعطيات «بـتزامن» و«بلا تـزامن» Asynchronously . هذا يعني تـزايد عـدد مستخـدمي الكمبيوتـر الغارقـون حاليـاً في «المداولات الكمبيـوتريـة» Computer Conferencing هـذا النظام يسمـح لجماعـة ما الاتصـال مع بعضهـا من خـلال أجهزتها العادية الموجودة في منـازلهم أو مواقـع عملهم، ويعقد حـوالي 660 عالمـاً ومستقبلياً Futurist ومخطط ومثقف اليوم من بلاد مختلفة مناقشـاتهم المطولـة حول الطاقة والاقتصاد واللامركزية والاقمار الصنـاعية مـع بعضهم من خلال مـا يعرف بنـظام تبادل المعلومـات الألكتروني Electronic Information Exchang System وتقوم الطابعات البرقية وشاشـات الفيديـو في منازلهم ومكـاتبهم بتجهيزهم إمـا بالاتصال الفوري أو المؤجل. وبغض النظر عن تباين المناطق الزمنية يستطيـع كل مستفيد من النظام اختيار إما إرسال أو استعادة المعلومات حيثما كان ذلك مناسباً، وبامكان العديدين منهم أن يشغلوا خطاً واحداً في آن واحد إذا اختاروا.

لكن تأثير الكمبيوتر عى الزمن يمضي إلى أبعد من ذلـك، فهو يؤثـر حتى في الطريقة التي نفكر بها حول الزمن. فالكمبيوتر يقدم مفردات ومصطلحات جديدة مثـل «الوقت الحقيقي» Real-Time مثـلاً، وذلك لتفسر وتصنف وتصيـغ مفهـوم الـظواهر الـزمنية. لقـد بدأت عمليـة إرجاع السـاعـة وتقـديمهـا كـأهم وسيلة في المجتمـع لضبط الوقت أو لتحـديد السرعـة. وتحدث عمليـات الكمبيوتـر بسرعة فـائقة حتى أننـا نعامـل المعطيـات بصـورة رتيبـة بمـا يمكن أن نـدعـوه «زمن دون الوعي» Subliminal Time ـ فواصل زمنية قصيرة جداً لا تستطيع الحواس البشرية متـابعتها أو أن يضـارعها زمن بشري بـاستجابـة حياديـة. ولدينـا الآن طـابعـات الكترونية مصغرة قادرة على انتاج 10ـ20 ألف سطر بالدقيقة ـ أي أسرع مئتي مرة من أي فرد قادر على قراءتها وهذا ما يزال أبطأ جزء من أنظمة الكمبيوتر. وخلال عشرين عاماً ذهب علماء الكمبيوتر من الحديث عن جزء الألف من الثـانية -Milli

Second إلى جـزء البليون من الثـانية Nano-Seonds ـ وهـذا ضغط للزمن يعجز الخيـال البشري عن تصوره؛ أي وكـأن مجموع الحيـاة العاملة لفـرد ولنفـرض أنها 80,000 ساعة مـدفوعـة الأجر ـ ألفـا ساعـة سنويـاً مدة أربعـين عامـاً ـ يمكن تقليصها إلى 4,8 دقائق فقط.

وبعـد الكمبيوتـر نجد تقنيـات أخـرى أو سلع تتحـرك أيضـاً بـاتجـاه زمن اللاجماهـيرية. فـالمخدرات التي تؤثـر على الحـالة الـذهنيـة Mood-Influencing Drugs (وخاصة الماريجوانـا) تحول من مفهـوم الزمن الـداخلي. وفي حـين تظهـر مخدرات أكثر تعقيداً سيصبح احساسنا الداخلي بالزمن وخبرتنا للأمد أبعد فردانيـة وأقل تفاعلاً مع العام. أثناء حضارة الموجة الثانية كانت الآلات متزامنة مع بعضها بـأسلوب غير متقن، وكـان العـاملون عـلى خط التجميـع بـالتـالي مـتزامنـين مـع الآلات. ومـع النتائـج الاجتماعيـة العديـدة التي نبعت من هذه الحقيقـة، وصـل مستوى مزامنة الآلة إلى أعلى معدلاته الحادة لدرجة أن سرعـة أسرع العاملين قـد تبـاطأت أمـام الآلة بـالمقارنـة، وحتى أنـه يمكن الحصـول عـلى فـائـدة كـاملة من التكنولوجيا بنزع ربط العامل بالآلة وليس بربطها به. وبصورة مختلفة فقـد أعاقت مزامنة الآلة خلال حضـارة الموجـة الثانيـة القدرات البشريـة أمام قـدرات الآلة، وجلست الحيـاة الاجتماعيـة كلها في إطـار عـام. لقـد فعلت هـذا في المجتمعـات الرأسمالية والاشتراكية على السواء، وفي حين تتصاعد فيه مزامنة الآلة بدقة يتحـرر الناس من إسارهم تدريجياً، وأحد النتائج الاجتماعيـة لهذا التحـول هو تغـير معنى المواعيدية Punctuality . إننا ننتقل الآن من المواعيد الزمنية المبرمجة إلى المواعيدية الاختيارة أو الظرفية؛ فالوقت لم يعد يعني ـ كما يشعر ربما أطفالنا بنحو غامض ـ ما كان يعنيه دائماً.

المـواعيديـة، كما رأينـا، لم تكن بتلك الأهمية خـلال حضارة المـوجة الأولى وسبب ذلـك يعود بشكـل رئيسي إلى أن العمل الـزراعي لم يكن إتكالاً متبـادلاً. وبحلول الموجة الثانية كـان غياب عـامل واحـد كفيلا بتعـطيل انتـاج العديـد من الآخرين في المصنع أو المكتب، ولـذلك كـان الضغط الثقافي قـوياً للتشـديد عـلى

الالتزام بالمواعيدية. واليوم لأن الموجة الثالثة جلبت معها برامج زمنية شخصية ليست عامة أو شاملة فإن نتائج التأخر عن العمل هي أقل وضوحاً. إن التأخر قد لا يرضي صديقاً أو عاملاً يعتمد على المتأخر، لكن تأثيراته التمزيقية على الانتاج، والتي قد تكون قاسية في أعمال معينة، هي باستمرار أقل وضوحاً. ومن الصعب ـ خاصة للشباب ـ أن تقول متى تكون المواعيدية هامة حقاً ومتى تكون ضرورية نتيجة قوة العادة أو اللطف والكياسة أو الشعائرية فالمواعيدية لا تزال حيوية في بعض المواقف والظروف ولكن، نتيجة انتشار الكمبيوتر والسماح للناس على الارتباط أو عدمه مع دوائر العمل «على مدار الساعة» حسب الاختيار، يتقلص عدد العمال الذين تعتمد تأثيراتهم على ذلك. والنتيجة في انتشار مواقف أكثر عرضية تجاه الزمن بين الشباب. باختصار فإن المواعيدية أصبحت كالأخلاق، ظرفية. وفي حين تقترب فيه الموجة الثالثة متحدية الطريقة الصناعية القديمة في أداء الأشياء يحدث تحولاً شاملاً في علاقات حضارة كاملة مع الوقت، والمزامنة الميكانيكية القديمة التي دمرت الكثير من عفوية الحياة ومتعتها والتي كانت رمز الموجة الثانية هي في طريقها للاندثار، والشباب الذين يرفضون نظام العمل من التاسعة صباحاً حتى الخامسة بعد الظهر الذي لا يتباين مع المواعيدية الكلاسيكية قد لا يفهمون أسباب هذا الرفض، لكن الوقت بحد ذاته قد تغير في «العالم الواقعي» جنباً إلى جنب مع الأسس الثابتة التي كانت تسيطر علينا.

عقل ما بعد المعايرة:

ما أسهمت الموجة الثالثة في مجرد تحويل أنماط الموجة الثانية في المزامنة، بل هاجمت مظهراً أساسياً أخراً من مظاهر الحياة الصناعية وهو مبدأ المعايرة. وقد شجعت الشيفرة الخفية لمجتمع الموجة الثانية على مبدأ معايرة الكثير من الأشياء ـ كالقيم والأوزان والمسافات والحجوم والزمن والسلع والأسعار. وكان رجل الأعمال في الموجة الثانية يعمل بلا كلل أو ملل من أجل جعل كل شيء متطابقاً، وما زال البعض يمارس هذا حتى الآن. لكن رجل الأعمال المقتصد الآن كما رأينا، يعرف كيف «يزابن» Customize (بدلاً من أن يعاير) أدنى التكاليف، وأن يجد طرقاً

صريحة في تطبيق آخر صيحات التكنولوجيا على النزعة الفردية للسلع والخدمات ـ وفي ميـدان العمل، يتقلص بـاستمرار عـدد العمال الـذين يؤدون أعمالاً متشـابهة بازدياد تنوع المهن، وأصبحت الأجور والفوائد الهـدابية تتبـاين من عامـل لآخر. وأصبـح العمال أنفسهم أكـثر اختـلافـاً عن بعضهم، وطـالمـا أنهم (ونحن) أيضـاً مستهلكـون فإن الاختـلافـات سرعـان مـا تـترجم إلى السـوق. اذن، يتصـاحب التحول من الانتاج الجملي التقليدي مـع لاجماهـيرية مـوازية في التسـوق والتبضع Merchandising.

بـدأ المستهلكون في صنـع خياراتهم، ليس فقط لمجـرد أن سلعـة مـا تشبـه وظيفة مادية أو نفسية معينة، ولكن أيضاً بسبب الطريقة التي يتكيف فيهـا الترتيب الأكبر للسلع والخدمات مع ما يتطلبون. هذه التراتيب الفردانيـة زائلة مثلهـا مثل أساليب الحياة التي تساعد على تعريفها؛ لقد أصبح الإستهلاك، كالإنتاج، تراتبياً Configurational. وانتاج ما بعد المعايرة جلب معه استهلاك ما بعـد المعايـرة، وحتى الأسعار، التي تم معايرتها خلال حقبة الموجة الثانية، أصبحت أقـل تعايـراً الآن؛ حيث إن السلع الزبائنية تتطلب سعراً زبائنياً. فتأشيرة سعر السيـارة تعتمد على مجموعـة معينة من الخيـارات المنتقاة؛ وسعـر جهاز «الهـاي فاي» يعتمـد على الـوحدات المـدمجة وعـلى مدى الـوظيفة التي يـرغب المشـتري أن يؤديهـا الجهـاز؛ وأسعار الطائـرات ومنصات البـترول البحريـة والسفن وأجهزة الكمبيـوتر ومـواداً أخـرى عاليـة التقنية تختلف من وحـدة لأخـرى. ونشهـد اتجاهـات مشـابهـة في السيـاسة، فـالآراء تصبح غـير متعايـرة Non-Standard في تصاعـد متـواصـل، وتسقط مبادىء الاجماع Consensus في دولة بعد أخـرى، وتبرز آلاف الجـماعات المختصة بالدفاع عن قضـايا معينـة «Issue Groups» التي تسعى لكسب مجموعـة أهدافها الضيقة والمرحلية عادة.

أما الثقافة فهي بدورها تزداد لا تعايراً بـاستمرار: إذن، إننـا نشهد سقـوط العقـل الجماعي حيث تنتشر وسـائل إعـلام الاتصالات الجـديـدة التي وصفت في الفصـل الثالث عشر. أن لا جمـاهيريـة وسائـل الإعلام الجـاهيريـة تبعثر الصـورة

المتعايرة للعالم الذي بثته تقنيات الموجة الثانية الاتصالاتية، وتضخ تنوعاً جديداً من الصور والأفكار والرموز والقيم إلى المجتمع. نحن لا نستخدم سلعاً زبائنية وحسب، بل نستخدم رموزاً متنوعة من القولبة الفردية لفهم العالم الذي حولنا. لقد أوجزت مجلة «أرت نيوز» رأي «ديتر هونيش» Honisch مدير الصالة القومية في برلين الغربية: «ما يثير الاعجاب في تولون قد لا يقبل في ميونخ، ونجاحاً في شتوتغارت قد لا يثير اعجاب سكان هامبورغ. إن البلد يفقد شعوره بالثقافة القومية بسبب تحكم الإهتمامات القطاعية به».

ومن أكثر الآراء وضوحاً وجلاءً في الإشارة لعملية اضمحلال وذبول المعايرة مقالٌ نشر مؤخراً في مجلة «كريستيانتي توادي»، وهي صوت رائد للبروتستانتية المحافظة في أمريكا، فكتب المحرر: «يبدي كثير من المسيحيين ارتباكهم بسبب توفر كثير من الترجمات المختلفة للإنجيل، فالمسيحيون كبار السن لم يواجهوا هذه الخيارات من قبل». ثم تأتي الجملة الضاربة حيث توحي المجلة إلى عدم وجود نسخة من الكتب المقدس تعتبر «نموذجية» Standard . حتى ضمن الحدود الضيقة للترجمة الإنجيلية، كما في الدين بصورة عامة، نجد أن فكرة النموذج المعياري الواحد أمر يزول، وتصبح أفكارنا الدينية، كأذواقنا، أقل توحيداً وأقل تَنَمْذُجاً.

إن التأثير النهائي هو حملنا بعيداً عن المجتمع الهكسيلي Huxleyan أو الأورويلي Orwellian المشوه الشبه بشري المنزوع الفردانية الذي توسع حسب توجهات الموجة الثانية؛ وأن نتجه نحو وفرة الأساليب الحياتية والشخصيات عالية الفردانية، فنحن نشهد بروز «عقل ما بعد المعايرة» و«جمهور ما بعد المعايرة».

لهذا مؤثرات ومشاكل خاصة من اجتماعية وسيكولوجية وفلسفية، بعضها يتأتى من الشعور بالعزلة الاجتماعية من حولنا، إلا أنها تختلف دراماتيكياً عن مشاكل الإنسجام الجماهيري Mass Confirmity التي جُرِّبت خلال العصر الصناعي.

ولأن الموجة الثالثة لا تسود حتى الآن في أكثر الأمم تقدماً من الناحية

التكنولوجية، فإننا ما نزال نشعر بقوة الشد القوية التي تمارسها تيارات الموجة الثانية، ونحن ما نزال نضع اللمسات الأخيرة للأعمال غير المنجزة للموجة الثانية. فمثلاً، نشر الكتاب ذو الغلاف المقوى في الولايات المتحدة والذي اعتبر لأمد طويل صناعة متخلفة، يصل الآن إلى مرحلة التسويق الجماهيري للكتاب الورقي الغلاف ومعظم الصناعات الإستهلاكية الأخرى التي بلغتها منذ أكثر من جيل مضى، وهناك حركات يومية أخرى تبدو دونكيخوتية أحياناً، كالذي حثنا في هذه المرحلة المتأخرة على تبني النظام المتري في الولايات المتحدة لنضم إلى المقاييس الأمريكية انسجاماً مع المقاييس المتبعة في أوربا. وما يزال آخرون يشتقون من البناء الإمبراطوري البيرقراطي «الإنسجام الهرموني» لكل شيء بدءاً من مرايا السيارات حتى شهادات الدبلوم الأكاديمية، وخاصة جهود التكنوقراطيين للسوق المشتركة في بروكسل ـ «عملية توافق» Harmonization لا معنى لها لكنها هامة لنموذج الأسلوب الصناعي.

أخيراً، يوجد حركات تهدف فعلياً إلى الساعة للوراء ـ كحركة العودة إلى الأسس في مدارس الولايات المتحدة. ولكونها تنطلق من مبدأ شرعي أساسه كارثة التعليم العام أو الجماهيري، لكنها لم تلحظ أن المجتمع اللاجماهيري ينادي باستراتيجيات تعليمية جديدة، بل تسعى نحو ترميم ودعم انسجامية الموجة الثانية في المدارس. مع ذلك، فإن كل هذه المحاولات لتحقيق الإنسجامية هي أساساً محاولة تقويم حضارة مستهلكة. إن الاندفاعة التغييرية للموجة الثالثة تهدف إلى تنوعية متزايدة لا إلى عملية معايرة بعدية للحياة، وينطبق هذا على الأفكار والمقتصدات السياسية والنزعات الجنسية والمناهج التعليمية وعادات الطعام والأفكار الدينية والمواقف العرقية والتذوق الموسيقي والأزياء والأشكال الأسرية، مثلما ينطبق على الانتاج الآلي الذاتي. اذن تحققت نقطة تحول تاريخية باستبدال مبدأ المعايرة الذي كان من مبادىء الموجة الثانية المهيمنة.

المصفوفة الجديدة:

بعد أن رأينا كيف ننتقل بسرعة من المزامنة والمعايرة الصناعية، ليس من

المفاجيء إذن أن نعيد كتابة قطاعات أخرى من الشيفرة الاجتماعية. رأينا سابقاً كيف تحتاج جميع المجتمعات إلى مقياس ما من المركزية واللامركزية، بينما كانت حضارة الموجة الثانية أشد تحيزاً للمركزية مقابل اللامركزية، إذ تعاون المعايرون Standardizers الذين ساهموا ببناء الحركة الصناعية مع دعاة المركزية العظام منذ هاملتون وحتى روزفلت ولينين. ولكن يلاحظ حالياً نشاط حاد في الإتجاه المضاد، إذ تبرز أحزاب سياسية جديدة وتقنيات إدارية حديثة وفلسفات جديدة تهاجم ظاهرياً المقدمات المركزية للموجة الثانية، وأصبحت اللامركزية مسألة سياسية ساخنة من كاليفورنيا حتى كييف. وفي السويد أسقط ائتلاف أحزاب لا مركزية صغيرة حزب الديمقراطيين الاجتماعيين من السلطة بعد 44 عاماً من الحكم. وهزت الصراعات على اللامركزية والمناطقية Regionalism فرنسا في السنين السابقة، بينما وإلى الشمال من القنال الانجليزي، يضم حزب القوميين الاسكتلنديين جناحاً ملتزماً بقضية «اللامركزية الاقتصادية الراديكالية». وتظهر أحزاب سياسية مشابهة في أوربا الغربية، في حين برز فجأة في نيوزيلندة حزب القيم Values Party الصغير مطالباً «بتوسيع وظائف الحكومة المحلية والإقليمية واعطائها حكماً لا مركزياً. . . والتقليص التدريجي لوظائف وحجم الحكومة المركزية».

في الولايات المتحدة أيضاً تلقى حركة اللامركزية دعماً كبيراً وزودت ثورة الضرائب ببعض الوقود التي تكتسح البلاد دون علم من نتائجها إن كانت سلبية أو ايجابية. وعلى المستوى البلدي أيضاً تكتسب اللامركزية قوة إذ يطالب السياسيون المحليون «بالسلطة التجاورية» Neighborhood Power ، وترى هذه الجماعات ذات الأساس التجاوري مثل ROBBED (أي المقيمون المنظمون للتطوير البيئي الأفضل والأجمل) وCBBB (أي المواطنون الذين سيرجعون إلى برودواي) أن الحكومة المركزية في واشنطن هي مصدر للشرور المحلية وليست الترياق اللازم. ونسبة إلى المونسينيور جينو باروني، الذي كان من الناشطين التجاوريين سابقاً، ويشغل حالياً منصب السكرتير المساعد للتجاور في الدائرة الأمريكية للاسكان والتطوير المديني، فإن هذه الجماعات اللامركزية الصغيرة

تعكس مدى انحسار سياسة الآلة وعجز الحكومة الكبيرة على استيعاب التنوع الواسع للناس والظروف المحلية. وقالت «النيويورك تايمز» أن الناشطين التجاورين «يحرزون الانتصارات في واشنطن وفي كل الولايات». فضلاً عن ذلك، فإن فلسفة اللامركزية تنتشر في كليات الهندسة والتخطيط في «بيركلي» إلى «يال» الأمريكية وتمتد إلى الرابطة الهندسية في لندن حيث يسبر طلابها تقنيات حديثة للسيطرة البيئية والتسخين الشمسي أو الزراعة في المدن بهدف جعل المجتمعات ذات اكتفاء ذاتي جزئي في المستقبل.

إن تأثير هؤلاء المخططون الشباب والمهندسون سيتنامى بصورة كبيرة في السنوات القادمة طالما ينتقلون إلى مواقع المسؤولية. والأكثر أهمية أن مصطلح «اللامركزية» أصبح يطن ويئز في الادارات والشركات الكبرى التي تتسارع لتجزئة إداراتها إلى «مراكز ربحية» Profit Center أصغر وأكثر استقلالية. كانت الحالة النموذجية إعادة تنظيم «ايسمارك انكوربورشين»، وهي شركة عملاقة مختصة بعمليات التصنيع الغذائية والكيماوية والبترولية والتأمين، إذ أعلن مديرها روبرت رينكر أنه «في الماضي كان لدينا عملاً تجارياً غير واسع. . ولم نجد إلا أن نقسم الشركة إلى أجزاء صغيرة جداً لتطوير الجهد التعاوني. وكانت النتيجة أن وجدت ايسمارك نفسها مقسمة إلى ألف «مركز ربحي» مختلف، حيث كل قسم مسؤول عن عملياته الخاصة». وتقول بيزنيس ويك «إن النتيجة النهائية هي رفع اتخاذ القرار الروتيني عن اكتاف رينكر. اللامركزية واضحة في كل مكان إلا في المستحكمات المالية لايسمارك». إن الأهمية في هذه الشركة ليس ما تنظمه بل في النزعة العامة التي تمثلها. فعمليات إعادة التنظيم وتكريس اللامركزية تأخذ مجراها في مئات وربما آلاف الشركات وأحياناً تبالغ في تطبيقها فتتراجع عنها مترنحةً، ولكن، تدريجياً، وبمرور الوقت تقلص هذه الشركات من سيطرتها المركزية على عملياتها اليومية، وحتى على مستوى أعمق، تغير منظمات كبيرة الأنماط التنفيذية التي أقيمت المركزية على أساسها؛ فالشركة النموذجية في الموجة الثانية أو الوكالة الحكومية كانت تنتظم بمبدأ «رجل واحد، رئيس واحد». وبينما وقد يكون للموظف أو المدير التنفيذي العديد من المرؤوسين، فهو لن يقدم التقارير لأكثر من

رئيس واحد، هذا المبدأ كان يعني أن القنوات القيادية كلها تتجه نحو الأعلى.

ومن المدهش أن نشهد اليوم انهيار ذلك النظام في الصناعات المتقدمة والخدمات والمهن والعديد من الوكالات الحكومية، وفي الواقع فالكثير منا الآن أكثر من رئيس واحد، وكنت أشرت في «صدمة المستقبل» إلى التقويض المتزايد الذي يعتري المنظمات الكبرى بسبب الوحدات المؤقتة مثل «قوات المهام» Task-Forces واللجان عبر الدوائرية ـ Interdepartmental Commetties وفرق المشاريع. منذ حينه، انتقلت بعض الشركات الكبرى إلى دمج هذه الوحدات العابرة في بنية منهجية جديدة ودعيت بالمنظمة المصفوفة Matrixorgarization التي استغنت عن التحكم المركزي ووظفت عوضه ما يعرف «بنظام القيادة المتعددة» Multiple Command . وفق هذا النظام يرتبط كل مستخدم بدائرة معينة يقدم إلى من أعلى منه تقاريره بصورة اعتيادية، ولكنه مسؤول أيضاً، لوحده أو مع فريق آخر، عن انجاز الأعمال التي لا تستوعبها دائرة بمفردها. لذلك، فقد يضم فريق تنفيذ مشروع تقليدي أناساً من الانتاج والأبحاث والمبيعات والهندسة والشؤون المالية وغيرهم من الدوائر الأخرى. ويقدم أعضاء هذا الفريق تقاريرهم إلى رئيس المشروع وإلى الرئيس «الاعتيادي»، والنتيجة أن أعداداً كبيرة من الناس تقدم تقاريرها إلى رئيس مسؤول عن الإجراءات الإدارية المحضة وإلى رئيس آخر (أو تعاقب آخرين) مسؤول عن الأهداف الإجرائية العملية.

هذا النظام يجعل المستخدمين يولون الاهتمام لأكثر من مهمة في آن واحد، المنظمة على الاستجابة للظروف والمتغيرات بسرعة أكبر. ولكنه أيضاً يهدم بفعالية المنظمة عى الاستجابة للظروف والمتغيرات بسرعة أكبر. ولكنه أيضاً يهدم بفعالية السيطرة المركزية. كان من أوائل من استخدم هذا النظام شركة جنرال اليكتريك في الولايات المتحدة وشركة التأمين الاسكندناڤية في السويد، وهو منتشر الآن في جميع أنواع المنظمات من المشافي وحتى الكونغرس الأمريكي.

إن منظمة المصفوفة، وحسب رأي الأستاذ س.م. ديڤيز من جامعة بواسطن و ب.ر. لورانس من جامعة هارفارد «ليست تقنية إدارية ثانوية أو بدعة

عابرة.. إنها تمثل انعطافاً تغييرياً حاداً.. فالمصفوفة تمثل أنواعاً جديدة من منظومة الأعمال التجارية». وهذه الأنواع الجديدة أقل مركزية في الجوهر من نظام الرئيس الواحد الذي ميز حقبة الموجة الثانية، والأكثر أهمية أن اللامركزية تسود النظام الاقتصادي بمجمله. ويتوضح هذا في القوة المتزايدة للمصارف الاقليمية الصغيرة في الولايات المتحدة أمام قوة المصارف العملاقة التقليدية القليلة في «السوق النقدية» (إذ أن انتشار الصناعة على قاعدة جغرافية واسعة جعل الشركات تلجأ إلى البنوك الاقليمية بصورة متصاعدة متخلية عن اعتمادها على بنوك، المراكز النقدية»).

يقول كينيث. ل، روبرتس مدير مصرف فرست أميركان في ناشفيل «إن مستقبل الصناعة المصرفية الأمريكية لن يتوقف بعد الآن على بنوك السوق النقدية». وكما يحدث هذا مع نظام الصناعة المصرفية، فإن له دوره في الاقتصاد ذاته. لقد أدت الموجة الثانية إلى نشوء أولى الأسواق القومية، وينطبق المفهوم ذاته على الاقتصاد القومي، فتطورت بذلك الوسائل القومية للإدارة الإقتصادية - التخطيط المركزي في الدول الإشتراكية، والبنوك المركزية والسياسات النقدية والمالية في القطاع الرأسمالي، أما اليوم فكلا الوسيلتين في إنهيار وسط حيرة وارتباك رجال الاقتصاد والسياسة الذين يحاولون جاهدين الحفاظ على النظام. ورغم عدم وضوح هذه الحقيقة حتى الآن، فإن الاقتصاديين القوميين ينحلون بسرعة في الأجزاء الإقليمية والقطاعية - الاقتصاد دون القومي Sub-National economy - مع وجود بعض المشاكل المختلفة التي تعترض هذا. وبدلاً من أن تنمو أقاليم مثل «صن بيلت» في الولايات المتحدة أو ميزوجيودونو في إيطاليا أو «انساي» في اليابان على نحو متناظر كما نمت خلال حقبة الموجة الصناعية، تراها تتشعب عند بعضها بسبب متطلبات الطاقة والمصادر والتمازج المهني والمستويات التعليمية والثقافة وعوامل أساسية أخرى. فضلاً عن ذلك، وصلت بعض الاقتصاديات دون القومية هذه إلى مستوى الاقتصاديات القومية قبل جيل مضى وحسب، وعدم ادراك هذا يفسر إفلاس الجهود الحكومية في تثبيت الاستقرار الاقتصادي، وما محاولات تعويض معدلات التضخم والبطالة من خلال الزيادات الضريبية أو

حسمها أو من خلال المعالجة النقدية أو من خلال سياسات موحدة متشابهة، إلا جهد سيؤدي إلى تفاقم العلّة. وهؤلاء الذين يحاولون إدارة اقتصاد الموجة الثالثة بواسطة هذه الوسائط المركزية العائدة للموجة الثانية يشبهون طبيباً يصل صباحاً المستشفى ويصف بشكل أعمى عقار الأدرينالين لكافة المرضى - سواء كان بينهم من كسرت ساقه أو انفجر طحاله أو أصابه ورم دماغي.

إذن لا تستطيع العمل في هذا النظام الاقتصادي الجديد إلا إدارة اقتصادية لا مركزية وغير متكتلة تقوده إلى اللامركزية وبالتالي الشمولية العالمية الموحدة. إن كل النزعات المضادة للمركزية هذه - في السياسة ومنظومات الشركة أو الحكومة في الاقتصاد ذاته (مدَّعمة بتطورات موازية في الإعلام ونظم الطاقة وتوزع نفوذ الكمبيوتر، وحقول عديدة أخرى)- تكوّن مجتمعاً جديداً يلفظ أسس الأمس القديمة والبالية.

الصغير ضمن الكبير ما أجمله!:

هناك العديد من القطاعات الأخرى من شيفرة الموجة الثانية الاجتماعية تتعرض للتغيير وكتابتها من جديد بسبب وصول الموجة الثالثة. لذلك فإن التشديد المرضي لحضارة الموجة الثانية على مبدأ الحد الأعظمي يتعرض أيضاً لهجوم حاد. لم يحدث من قبل أبداً أن هوجم الداعون إلى مبدأ «الأكبر هو الأفضل» من قبل أصحاب مبدأ «الصغير جميل»، حتى فترة السبعينات عندما أثار كتاب بذلك العنوان، «SMALL IS BEAUTIFUL» ضجة كبيرة وأصبح أكثر الكتب مبيعاً في العالم.

إننا نرى في كل مكان اعترافاً واضحاً بوجود حدود للنظم الاقتصادية الزائدة عن حدها، وأن العديد من هذه النظم قد تعدت الحدود. وتبحث الشركات الكبيرة الآن فعلياً عن السبل اللازمة لتقليص حجم وحداتها العاملة؛ فالتقنيات الحديثة والتحول إلى الخدمات يقلصان إلى حد كبير من حجم العمليات، وبالتالي سيصبح من النادر أن نجد مصنع الموجة الثانية أو مكتبها، حيث يعمل آلاف

الناس تحت سقف واحد، في البلاد العالية التقنية، وحينما طلبت من رئيس شركة لصناعة السيارات في استراليا أن يصف مصنع السيارات المستقبلي أجابني بثقة كبيرة قائلاً: «سوف لن أبني، ولن أبني أبداً مصنعاً مثل هذا يضم سبعة آلاف عامل تحت سقف واحد. سوق أجزئه إلى وحدات صغيرة تضم كل واحدة منها ثلاثمائة أو أربعمائة عامل، فالتقنيات الحديثة تجعل هذا ممكناً». وقد سمعت مثل هذه الإجابات من رؤساء أو مدراء شركات غذائية وصناعية أخرى.

إلا أننا نلاحظ اليوم بأنه لا الكبير ولا الصغير هو جميل، لكن التناسب الملائم والتعشيق الذكي للصغير والكبير هو الأكثر جمالاً (هذا أمر كان يدركه ي. ف. شوماخر Schumacher مؤلف كتاب «الصغير جميل» أكثر من تابعيه الطامعين. وقد قال لأصدقائه مرة إنه لو عاش في عالم تسوده المنظمات الصغيرة فسيؤلف كتاباً يدعوه «الكبير هو الجميل»).

ونحن أيضاً نستشعر وجود أشكال جديدة من المنظمات التي تضم فوائد الإثنين، فمثلاً ما انتشار الامتيازات السريع في الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا وبلاد أخرى إلا استجابة نقص رأسمالي أو خصوصيات ضرائبية، يمكن نقدها على أسس مختلفة. لكنها تظهر منهجاً لتكوين الوحدات الصغيرة بصورة سريعة وضمها سوياً في نظم أكبر بدرجات متباينة من المركزية واللامركزية، إنها محاولة لتعشيق المنظمات ذات المدى الكبير والمدى الصغير، وبالتالي فإن مبدأ الحد الأعظمي الذي ساد في الموجة الثانية سوف يزول. ويتخذ المجتمع أيضاً رأياً جديداً بشأن التخصصية المهنية للموجة الثانية، إذ صنف كتاب الشيفرة للموجة الثانية الخبراء والفنيين تصنيفاً عالياً، وكان إحدى قواعده أن «التخصص يقود إلى النجاح». واليوم نشهد تحولاً في المواقف تجاه «الخبير» في كافة الحقول وحتى السياسة منها، وأصبحوا عرضة للنقد الدائم بسبب سعيهم وراء مكاسبهم الخاصة والتعامل على أساس نفقي. ونحن نشهد جهوداً حثيثة لتقييد سلطة الخبير وقوته بضم الأشخاص العاديين إلى هيئات إتخاذ القرار - في المشافي مثلاً، وفي مؤسسات عديدة أخرى. إن الآباء يطالبون بحقهم في التأثير على قرارات المدرسة فكثير منهم لم يعد راضياً عن ترك اتخاذ القرار للمثقفين المحترفين.

وبعد دراسة المشاركة السياسية للمواطن قبل عدة سنوات، خلصت، قوة المهام، في ولاية واشنطن إلى بيان يلخص الموقف الجديد ويوجزه: «ليس من الضروري أن تكون خبيراً لتعرف ما تريد».

وكانت حضارة الموجة الثانية قد شجعت مبدأ آخراً أيضاً هو التركيزية؛ إذ ركزت المال والطاقة والمصادر والناس، وجلبت أعداداً كبيرة من الناس إلى مركزات مدائنية. لكن هذه العملية تنهار اليوم أيضاً. فبدلاً عن ذلك نرى الانتشار الجغرافي؛ وعلى مستوى الطاقة، نستقل من الاعتماد على احتياطيات ممركزة من الوقود المستخرج إلى الأشكال المتنوعة للطاقة الواسعة الإنتشار، وتجري تجارب كثيرة تهدف إلى نزع تركيز الطاقة «De-Concent rating energy»، بالإضافة إلى نزع تركيز التوزع السكاني والمؤسساتي والتعليمي والطبي والعقلي.

وبايجاز، بإمكان المرء الانتقال تصنيفياً عبر كتاب الشيفرة بكامله لحضارة الموجة الثانية - من المعايرة والمزامنة والمركزية والحد الأعلى وحتى التخصصية والتركزية - ليرى، فقرة ففقرة، كيف يتم تشوير القواعد البالية والقديمة التي حكمت حياتنا اليومية وكذلك اتخاذ القرارات الاجتماعية بسبب اكتساح الموجة الثالثة لعالمنا.

منظمة المُستقبلْ:

رأينا سابقاً أنه عندما وضعت مبادىء الموجة الثانية قيد العمل في منظمة واحدة، كانت النتيجة بيروقراطية صناعية كلاسيكية: منظمة ميكانيكية، فيها العالي والواطىء، دائمة، هرمية، عملاقة، مصممة لانتاج سلع مكررة وقرارات مكررة في محيط صناعي مستقر نسبياً. من ناحية أخرى، وحيث يتم التحول من المبادىء القديمة إلى مبادىء جديدة، سيؤدي أئتلافها في المنظمة بالضرورة إلى تكوين أنواع جديدة تماماً من المنظمات المستقبلية التي ستتمتع بهرمية تنفيذية أكثر تسطحاً وأقل اعتماداً على سلطة عليا. وهي تتألف من عناصر وعوامل صغيرة لها

علاقاتها الخاصة مع العالم الخارجي وسياساتها الخارجية المميزة تحافظ عليها دون المرور بالمركز. وهذه المنظمات تعمل على مدار الساعة. إلا أنها تختلف عن البيروقراطيات في جانب أساسي آخر. إنها ما قد يسمى منظمات ثنائية Dual أو «متعددة» Poly قادرة على تولي أكثر من هيئة بنيوية مختلفة كلما دعت الظروف لذلك ـ مثلها مثل لدائن المستقبل التي تغير هيئتها حسب الحرارة أو البرودة لكنها تعود إلى هيئتها الأولى عندما تكون درجة الحرارة في مداها الطبيعي.

وقد يتصور المرء جيشاً ديمقراطياً وتشاركياً وقت السلم، لكنه عالي المركزية والدكتاتورية خلال الحرب، يكون منظماً، في المقام الأول، ليكون قادراً على تولي الهيئتين. ويمكننا استخدام تشبيه فريق كرة القدم الذي لا يعيد اعضاؤه ترتيب أنفسهم على شكل حرف T وترتيبات أخرى كثيرة في ألعاب أخرى وحسب، بل يكون قادراً، ومنذ انطلاق صافرة البداية، على اعادة تجميع هيئته ليلعب كفريق كرة القدم أو البيسبول أو كرة السلة، حسب اللعبة. ويحتاج هؤلاء اللاعبون إلى تدريب تنظيمي على التكيف الفوري براحة كبيرة في مدى واسع من البنى والأدوار التنظيمية الممكنة. إننا بحاجة إلى مدراء قادرين على الأداء بصورة انفتاحية حرة الدفق، كما في النموذج الهرمي، ويستجيبون إلى متطلبات المنظمة الحديثة بكل وحداتها المستقلة.

ونحن، حتى الآن، لا تسعفنا المفردات الوافية لوصف منظمات المستقبل هذه، كما قلنا عن المصفوفة Matrix مثلاً. وقد اقترح منظرون عديدون مصطلحات مختلفة. فقد قال «ليستر وندرمان» رجل الاعلان «إنها مجموعات الطاقم Ensemble Groups ، تعمل مثل كوماندوس فكري، والتي ستحلُّ حلولاً على البنية الهرمية». وقد كتب «طوني جدج، أحد ألمع منظري مفهوم المنظمة، حول الشخصية الشبكية Network Character هذه لمنظمات المستقبلية مشيراً إلى أن الشبكة ليست «بذات منسقة من قبل أي كان»؛ أي أن الهيئات المشاركة تنسق نفسها بنفسها حتى ليمكن للمرء أن يتحدث عن «التنسيق الآلي» Autocoor-dination.

ومهما اختلفت المسميات، فهناك شيء ما، ثوري بطبيعته، يغير بصورة جذرية؛ فنحن لانسهم في استيلاد أشكال تنظيمية جديدة وحسب، بل في استيلاد حضارة برمتها.

الفصل العشرون

نشوء المنتهلك*

أحياناً، يرمز لتحولات تاريخية عملاقة بتحولات لحظية في السلوك اليومي. وحدث تحول كهذا، كانت أهميته مهملة ـ في أوائل السبعينات حينما غزت سلعة جديدة الأسواق الصيدلانية في فرنسا وبريطانيا وهولندة وبلاد أوربية أخرى، وكانت جهاز اختبار الحمل الذاتي. وفي غضون سنوات قلائل تم بيع ما يقدر بـ15ـ20 مليون جهاز للنساء الأوربيات وفي الحال بدأت الصحف الأمريكية تصخب باعلاناتها: «حامل؟ كلما أسرعت بمعرفة هذا كلما كان ذلك أفضل». وعندما أنزلت شركة «وارنر لاجيرت» الأمريكية الجهاز بعلامتها التجارية، وجدت الاستجابة «رائعة بصورة ساحقة».

بحلول 1980 كانت ملايين النساء على جانبي الأطلسي يؤدين بشكل روتيني عملاً كان يتولاه الأطباء والمختبرات سابقاً. لم تكن النساء هن الوحيدات اللواتي استغنين عن الأطباء، فنسبة إلى مجلة «ميديكال وورلدنيوز» أصبح الناس العاديون «يعتمدون على العناية الذاتية ـ أي تطببهم بالاعتماد على الذات ـ فيستخدمون سماعة الطبيب وأجهزة قياس ضغط الدم والفحص الذاتي للصور وفحص لطخات الثدي والحلمة، وحتى تنفيذ بعض الاجراءات الجراحية البسيطة».

وتتلقى الأمهات اليوم مناهج التثقيف الصوتي، وفي المدارس مقررات

(*) راجع الحاشية ص 16

تدرس العناية بصحة القدم وحتى طب الأطفال العاجل، ويفحص الناس ضغط الدم لديهم بأجهزة تعمل بقطعة النقود المنتشرة في 130 مركز تجاري وفي المطارات والمخازن الكبرى في الولايات المتحدة.

كانت الأجهزة الطبية لاتباع إلا لنفر قليل من الناس من غير الاطباء سنة 1972، أما اليوم فإن سوق الأجهزة موجه إلى البيوت إذ تباع لها أجهزة كشف الإذن ووسائل تنظيفها وأجهزة غسل الأنف والحنجرة وسلع الإستشفاء المتخصصة، وكلها تلاقي ازدهاراً مستمراً، في الوقت الذي يتولى فيه الناس مسؤولية أكبر تجاه صحتهم، ويقتصدون في زيارة الطبيب والبقاء في المستشفى. قد يبدو هذا كله مجرد «موضة»، مع ذلك فإن هذه الإندفاعة لمعالجة مشاكل المرء بذاته (عوضاً عن دفع المال لآخر) يعكس تحولاً أساسياً في القيم وفي إدراك معنى المرض وفي مفهوم الجسد والذات. ومن ناحية أخرى، فحتى هذا التفسير يحول الأنظار عن معنى أكبر، ولتقدير الأهمية التاريخية الحقيقة لهذه الظاهرة، علينا النظر للوراء قليلاً.

الاقتصاد اللاّمرئي:

خلال حقبة الموجة الأولى، كان الناس يستهلكون ما ينتجونه بأنفسهم، فلم يكونوا منتجين أو مستهلكين بالمعنى الطبيعي، بل كانوا ما يمكن تسميته بـ«المنتهلكين» أو [المنتج/المستهلك]. كانت الثورة الصناعية التي وضعت اسفينها في المجتمع هي من فصل هاتين الوظيفتين، وأفسحت المجال بالتالي لما نسميه الآن بالمنتج والمستهلك. وقد قاد هذا الفصل إلى انتشار سريع للسوق أو للشبكة التبادلية ـ تلك المتاهة من القنوات التي تصلني وقد قاد هذا الفصل إلى انتشار سريع للسوق أو للشبكة التبادلية ـ تلك المتاهة من القنوات التي تصلني من خلالها ما تنتجون من بضائع وخدمات والعكس بالعكس.

وقد سبق أن ناقشت انتقالنا من مجتمع زراعي قائم على «الانتاج للاستغلال»، وهو الانتقال الذي رافق الموجة الثانية، وقضى على اقتصاد

المنتهلكين، إلى مجتمع صناعي قائم على «الانتاج للتبادل». وقد كانت الظروف الواقعية أعقد من ذلك على أية حال، فكما أن كمية صغيرة من الانتاج لا تبادل كانت وجدت خلال الموجة الأولى، كذلك استمر وجود كمية صغيرة من الانتاج للاستغلال الذاتي خلال الموجة الثانية. ويتضح ذلك من خلال تقسيم الاقتصاد إلى قطاعين؛ القطاع (آ) الذي يؤلف العمل غير المدفوع تعويضه يؤديه الناس مباشرة لأنفسهم ولأسرهم أو لمجتمعاتهم، والقطاع (ب) الذي يؤلف الإنتاج السلعي أو الخدمي من أجل البيع أو المقايضة عبر شبكة التبادل أو السوق. بهذه الطريقة يمكننا القول الآن إن القطاع (آ) ـ القائم على الانتاج للاستغلال ـ خلال الموجة الأولى كان واسعاً جداً بينما كان القطاع (ب) في أدنى حدوده. وكان العكس صحيحاً خلال الموجة الثانية، وفي الواقع، فقد تكاثر انتاج السلع والخدمات للسوق بسرعة عظيمة لدرجة أن رجال اقتصاد الموجة الثانية نسوا أخيراً وجود القطاع (آ)، حتى أن اصطلاح «الاقتصاد» بحد ذاته يستثني في تعريفه جميع أشكال العمل أو الانتاج غير الموجه للسوق، وأصبح المنتهلك لا مرئياً. هذا كان يعني، مثلاً، أن كل العمل اللامدفوع الأجر الذي تمارسه النساء في البيوت، من تنظيف وفرك وعناية بالطفل وتنظيم المجتمع يزدرى ولا يعتبر «اقتصادياً»، رغم أن القطاع (ب) ـ الاقتصاد المرئي ـ لم يكن ليوجد دون السلع والخدمات المنتجة في القطاع (آ)ـ الاقتصاد اللامرئي. فإن لم يوجد أحد في البيت ليعني بالأطفال، فلن يكون هناك جيل تال من العمال مدفوعي الأجر للقطاع (ب)، فيسقط النظام مدمراً نفسه بنفسه، وهل يتصور أحدنا اقتصاد وظائفي يقود بنفسه اقتصاداً عالي الانتاجية دون وجود عاملين كانوا قد تدربوا منذ نعومة أظفارهم كيف يتكلمون ويندمجون اجتماعياً؟ ماذا كان سيحدث للقطاع (ب) الإنتاجي لو افتقر عماله لأدنى هذه الخبرات؟.

رغم تجاهل ذلك من قبل اقتصادي الموجة الثانية، فالواقع أن انتاجية كل قطاع تعتمد بشكل كبير على الآخر.

واليوم، في حين تعاني مجتمعات الموجة الأولى أزمتها النهائية، فما زال الاقتصاديون والسياسيون ينقلون وينشرون الإحصائيات الاقتصادية القائمة بشكل

مطلق على تفاعلات القطاع (ب)، ويعبرون عن قلقهم بسبب انخفاض «النمو» و«الإنتاجية»، وهم باستمرارهم في التفكير بتصنيفات الموجة الثانية إنما يتجاهلون القطاع (آ) ويعتبرونه خارج النظام الاقتصادي - وكذلك يبقى المنتهلك لامرئياً - وبالتالي لن يكونوا قادرين على معالجة شؤوننا الاقتصادية. فنحن إن أخذنا نظرة عن كثب لوجدنا بدايات التحول الجذري في العلاقة بين هذين القطاعين لأشكال الانتاج، ونجد أن الخط الذي يفصل المنتج عن المستهلك يصبح بالتدريج واهياً، وأهمية المستهلك تزداد تصاعداً.

وخلف هذا وذاك نجد تحولاً مروعاً سيحول دور السوق ذاتها في حياتنا وفي النظام العالمي برمته. كل هذا يرجع بنا إلى ملايين الناس الذين بدأوا في أداء خدمات لأنفسهم بدلاً من أن يؤديها لهم الأطباء، وهذا بعض التحول في الانتاج من القطاع (ب) إلى القطاع (آ)، من الاقتصاد المرئي الذي يوجهه الاقتصاديون إلى اقتصاد السَّراب الذي نسوه، إنهم يدمجون المنتج والمستهلك وهم ليسوا لوحدهم.

جشعون وأرامل:

بعد معاناتها سنوات طوال من خوف يائس لتركها منزلها، وجدت ربة المنزل البريطانية كاترين فيشر سنة 1970 منظمة تشمل أناساً آخرين يعانون مخاوف مرضية مشابهة. ولهذه المنظمة وتدعى «جميعة الرهابيات» Phobiacs Sociery عشرات الفروع حالياً، وهي واحدة من آلاف المنظمات الأخرى التي تنشأ وتظهر في البلدان العالية التقنية لتساعد الناس في معالجة مشاكلهم مباشرة - من نفسية وطبية واجتماعية وجنسية. وقد ظهرت في ديترويت حوالي خمسون منظمة من «جمعيات الحرمان» التي تساعد الناس الحزانى على فقدان قريب أو صديق، وهناك منظمة في استراليا تدعى GROW تضم من كان مريضاً عقلياً سابقاً وعصابيين، ولها الآن فروع في هاواي ونيوزلندا وايرلندا. وفي الولايات المتحدة هناك منظمة تدعى «آباء الشاذين جنسياً» تنتشر في 22 ولاية هدفها تقديم العون للآباء الذين لهم أطفالاً شاذين جنسياً. وفي بريطانيا منظمة تدعى «المتحدة

للمكتئبين» لها 60 فرعاً. واسماء أخرى أيضاً تظهر في كل مكـان مثل «المـدمنون المجهولون» و«اتحاد الرئة السوداء» و«آباء بلا آباء» و«أرمل لأرمل».

بالطبع، ليس جديداً أن ينضم أصحاب المشاكل تحت لواء واحد للتصريح بمشكلاتهم والافادة من بعضهم البعض، ورغم ذلك لا يستطيع المؤرخون العثـور على هذا الانتشار السريع لحركات المساعدة الذاتية؛ إذ قدر فرانـك ريسمان وآلان جارتز، مديرا معهد الخدمات الإنسانيـة الجديـدة، ان للولايات المتحـدة لوحـدها فوق النصف مليون جمعية من هذه الجمعيات ـ أي حوالي جمعية واحدة لكل 435 أمريكياً ـ فضلاً عن الجمعيات التي هي الآن قيد التأسس.

إن العديدمن هذه المنظمات قصـيرة الأجل، لكن مـا إن تختفي واحدة منهـا حتى يحـل كثيرون محلهـا، وهي تتباين عـلى نطاق واسـع. فبعضها يقـاسم الشك الجديد تجاه الاختصاصيين ويحاولون العمل بـدونهم. إنهم يعتمدون كليـةً على مـا يسمى «بالاستشارة المشتركة»ـ أي مقايضة النصيحـة التي تشربت خبرة حيـاة المرء الذاتية، بدلاً عن تلقيها تقليدياً من المختصين. وبعضها تعتـبر نفسها كنـظام دعم لذوي المتاعب من الناس، وأخرى تلعب أدواراً سياسية في قيـامها بـدور «اللوبي» لغـرض تغييرات في مشـاريـع القـوانـين أو الضرائب. وهنـالـك منـظمات تتمتـع بشخصية شبه دينية وأخرى عبـارة عن منظمات دوليـة لا يجتمع أعضـاؤها وحسب بل يتعايشون سوياً، وهي تشكل الآن صلات اقليمية وحتى دولية.

ورغم عدم اشتراك الأطبـاء النفسيين والعـاملين الاجماعيـين أو الأطباء عـلى الاطلاق في هذا التحول، إلا أنهم يمرون بطور تحول الأدوار من دور الخبير المجرد الذي يفترض أنـه يعرف أكـثر من معرفـة المصغي بنفسه ومن دور المعلم والمـرشد الذي يعمل مع المريض أو الزبون.

وبصورة مشابهة أيضاً، فـإن المنظمات الـطوعية أو الـلاكسبية Nonprofit ـ المؤسسة أصلاً لمساعدة الآخرين ـ تتصارع لتستـدل على كيفيـة التلاؤم مـع حركـة مقامة على مبدأ المساعدة الذاتية. فحركة المساعدة الذاتية، إذن، تعيد بناء المحيط الإجتماعي، وتشكل الآن تجمعات المدخنـين والمتلعثمين والميالين للانتحار والمقامرين

وضحايا أمراض الحنجرة وآباء التوائم والملتهمين الشرهين للطعام، وتجمعات أخرى، شبكة مكتظة من المنظمات المتعشقة مع أسرة الموجة الثالثة والهياكل التعاونية المنبثقة. ولكن، مهما كانت أهميتها في التنظيم الإجتماعي فإنها تبرز تحولاً أساسياً من المستهلك السلبي إلى المنتج الإيجابي، وتتضمن بالتالي آفاقاً اقتصادية أيضاً. ورغم أنها ما زالت تعتمد كلياً على السوق وتتضفر به، فهي تنتقل فعلياً من القطاع (ب) الاقتصادي إلى القطاع (آ)؛ من قطاع التبادل إلى قطاع الانتهلاك Prosumption . وليست هذه الحركة المزدهرة القوة الوحيدة، فبعض أغنى الشركات وأضخمها في العالم، ولأسباب تكنولوجية واقتصادية خاصة بها، تتسارع لإنشاء المنتهلك.

الخدمة الذاتية:

بدأت شركة البرق والهاتف الأمريكية سنة 1965، وتحت ضغط طلبات الاتصال المنهكة، بإدخال تقنية الكترونية جديدة مكنت المشتركين من الاتصال الهاتفي المباشر مع إتصالاتهم البعيدة المدى. ومن الممكن جداً حالياً الهتف مباشرة بمكالمات عديدة لما وراء البحار، فما أن يدير المستهلك الأرقام المطلوبة حتى يؤدي خدمة كان عامل الهاتف يمارسها في السابق.

وفي عامي 1973-1974 سببت أزمة النفط الناجمة عن الحظر العربي إلى ارتفاع أسعار البنزين، فجنت الشركات البترولية العملاقة أرباحاً خيالية، ولكن كان على عمال محطات الوقود المحلية خوض معركة قاسية للبقاء الاقتصادي. ولتخفيض التكاليف، لجأت كثير من المحطات إلى إدخال نظام تعبئة الوقود بالخدمة الذاتية الذي كان في بدايته أمراً غريباً، إذ نشرت الصحف مقالات مضحكة وغريبة عن راكب الدراجة النارية الذي حاول وضع خرطوم الوقود في الرادياتور أو المشعاع. وسرعان ما أضحى مشهد المستهلكين يضخون الوقود بأنفسهم أمراً عادياً.

في عام 1974 كانت 8٪ من محطات الوقود الأمريكية فقط قد أدخلت

نـظام الخدمـة الذاتيـة، ووصل الـرقم إلى حوال 50٪ بحلول سـنة 1977. وفي ألمانيا الغربية تحولت 15٪ من محطات الوقود البالغ عـددها 33,500 إلى الخـدمة الذاتية عام 1976، هذه النسبة تعادل 35٪ من اجمـالي مبيعات البنـزين، ويقول خـبراء الصناعـة أنها ستصبـح 70٪ من الإجمـالي. ومـرة أخـرى، فـإن المستهلك يستبدل المنتج ويصبح منتهلكاً. وشهدت الفترة نفسهـا إدخال الصنـاعة المصرفيـة الألكـترونية التي لم تبـدأ باسقـاط نمط «ساعـات الدوام المصرفيـة» وحسب بل أنها أزالت على نحو مستمـر وظيفة أمـين الصندوق، تـاركة للمستهلك أداء عمليـات كانت من اختصاص موظفي البنك سابقاً.

إن عمليـة جعل المستهلك يؤدي جـانبـاً من العمـل ـ والـذي يعـرف عنـد الاقتصاديين بـ «تجسيـد كلفة العمـل Externalizing Labor Cost ـ هي جديـدة تماماً. وهو كل ما تسعى إليه المـراكز التجـارية التي تـطبق الخدمـة الذاتيـة. وبينما يتحسر البعض عن أيام الخدمة الشخصية الحلوة، فـإن كثيراً من النـاس يفضلون النـظام الجديـد، خاصـة وأنهم كانـوا يدفعـون لأنفسهم لأداء العمل الـذي كـان الموظف يمارسه مسبقاً.

ونجد هذا الشكل الجديد من «التجسيد» Externalization ينتشر اليوم في حقول أخرى، فظهور مخازن الحسم Discount Stores مثلاً يمثل خطوة جزئية في الاتجاه ذاته، وفيها يدفع المستهلك مالاً أقل مقابل بعض الجهد منه. وحتى مخازن الأحذية التي كان وجود موظف خبير فيها ضرورة، تنتقل الآن إلى الخدمة الـذاتية وترك العمل للمستهلك. وكما كتبت كارولـين بيرد Bird في كتـابها المميـز «تزامن محتشد»: أصبحت أشياء كثـيرة قابلة للتخـلي عنها وصدعهـا مقابـل اجتماع سهـل مفترض في البيت... وخلال فترة عيد الميلاد كان على المتسوقـين في بعض أفضل مخازن نيويورك العريقة إتمام هفوات المبيعات لموظفين غير قادرين أو غير راغبين في كتـابتها». وفي ينـاير/ كـانون الثـاني سنة 1978، سمـع موظف حكـومي عمـره ثلاثون عاماً يقطن في واشنطن أصـواتاً غـريبة تصـدر عن ثلاجتـه المنزليـة. كانت الخطوة التقليدية الأولى في الماضي هي استدعاء عامل الصيـانة هـاتفياً لإصـلاحها ونقده الأجر ولكن بسبب ارتفاع الأجور وصعوبة احضار عامل الصيانـة في ساعـة

ملائمة، قرأ باري نسباوم التعليمات التي جاءت مع الثلاجة واكتشف فيها 800 رقم هاتفي يمكن استخدامها للاتصال بالمصنع في متشغان مجاناً، وكان ذلك هو «الخط البارد» الذي وضعته شركة «ورلبول»ـ الشركة الصانعة ـ لمساعدة الزبائن في مشكلات الخدمة. اتصل «نسباوم» بالمصنع ورد عليه رجل من الطرف الآخر وبدأ يشرح «لنسباوم» أي من المسامير الملولبة عليه تحريكها، وأي الأصوات عليه الاصغاء لها وأخيراً ما هي الأجزاء والقطع التي يحتاجها، ويقول نسباوم: «كان ذلك الرجل عوناً هائلاً، لم يعرف ما أحتاج إليه وحسب، بل كان بنّاءً واثقاً بنفسه». وتم اصلاح الثلاجة خلال وقت قصير جداً. ويوجد لدى شركة «ورلبول» بنك مستشاري صيانة تسعة منهم يعملون بدوام كامل وبعضهم بنصف دوام. وهؤلاء كانوا يعملون في الصيانة العملية سابقاً يتجولون مرتدين جهاز سمّاعات لتلقي مثل هذه الكالمات، وتعرض شاشة أمامهم رسماً تفصيلياً لأية سلعة قيد الصيانة (تصنع ورلبول الفريزرات والمكيفات والجلايات والغسالات والثلاجات وأشياء عديدة) تساعدهم على إرشاد المستهلك. وكانت الشركة قد تلقت عام 1978 وحده حوالي 150 ألف مكالمة؛ «فالخط البارد» ما هو إلا نموذج أولي من نظام مستقبلي للصيانة يسمح لأصحاب البيوت اجراء معظم عمليات الصيانة دون اعتماد على المتخصصين. وبسبب التطورات التي خفضت المكالمات الهاتفية البعيدة المدى أصبح هذا ممكناً، وهذا ما يوحي بنظم مستقبلية تعرض على شاشة التلفزيون المنزلية فعلياً تعليمات الصيانة والاصلاح الذاتي التي يلقنها المستشار، وانتشار مثل هذه الأنظمة سيعوض عن عامل الصيانة إلا عند حدوث مهام كبيرة تستدعيه، أو قد ينقلب هذا العامل الميكانيكي (كالطبيب أو العامل الإجتماعي) إلى استاذ مرشد للمستهلكين. ومرة أخرى، ما نشهده هو انتقال الفعالية من القطاع (ب) الاقتصادي إلى القطاع (آ)؛ الانتقال من قطاع التبادل إلى قطاع الاستهلاك.

وهذا لا يبدو شيئاً بالمقارنة مع التطورات الدراماتيكية الأخرى التي أصابت أجزاء أخرى من صناعة الخدمة الذاتية. كانت الخدمة الذاتية تنحصر في اصلاح ألواح النوافذ الزجاجية أو تثبيت الأضواء المكسورة أو الأحجار اللوحية المتآكلة،

ولا شيء جديد بصدد هذا. لكن، ما تغير، بصورة مثيرة للدهشة، هو العلاقة بين الخدمة الذاتية وبين البناء المحترف والنجار والكهربائي والسبَّاك أو أياً كان. فمن عشر سنوات فقط، كانت تباع في الولايات المتحدة ما نسبته 30٪ من الأدوات الكهربائية إلى مستهلكين للخدمة الذاتية، و70٪ منها تباع للنجارين أو أصحاب صناعات مهنية أخرى.

هذه الأرقام انقلبت رأساً على عقب خلال عشر سنوات قصيرة: 70٪ من تلك الأجهزة اشتراها مستهلكون يسيرون في طريق الخدمة الذاتية صُعُداً. ومثال هام آخر نسبة إلى شركة «فروست أندسوليڤان» للأبحاث الصناعية الرائدة، «فبين الأعوام 74ـ1976 حدث للمرة الأولى أن اشترى مالكو البيوت أكثر من نصف مواد البناء كلها بدلاً عن المتعهدين، وذلك ليؤدوا عملهم بأنفسهم».

وبينما ارتفع الإتفاق الإجمالي لمواد البناء إلى 31٪ أثناء النصف الأول من السبعينات، فقد اشترى أصحاب البيوت أنصار الخدمة الذاتية أكثر من 65٪ منها، أي أكثر بضعفين. وينتهي التقرير إلى القول إن «سرعة التغير مثيرة ومستمرة».

وتتحدث دراسة أخرى لشركة «فروست أند سوليڤان» عن النمو «المتصاعد» كثيراً لهذه النفقات وتشير إلى قيمة التحول نحو الاكتفاء الذاتي، «فالعمل اليدوي علامة فخر واعتزاز الآن بعد أنْ كان الناس يزدرونه وخاصة الطبقة الوسطى منهم».

وتنشغل المدارس والجامعات ودور النشر في تقديم سيل عرمرم من دروس كتب «دليلك إلى . .»، وتقول «يو. إس. نيوز أند وورلد ريبورت»: «يلحق الفقراء والأغنياء بهذا الركب المزدهر، حيث تقدم في كليفلاند تعليمات الاصلاحات والصيانة المنزلية من قبل مشاريع الإسكان العامة، ويشيع في كاليفورنيا بيع الساونات« حمامات البخار» والينابيع المعدنية التي يركبها الأفراد».

في أوروبا، فإنه ما يسمى بثورة الـ «DIY» (اختصاراً لـ Do It Yourselves) أو الخدمة الذاتية تحرث طريقها الآن حرثاً ـ مع تغيرات طفيفة

تتبع للمناخ الوطني. (فالألمان والهولنديون ذوو نزعة الخدمة الذاتية يميلون إلى معالجة مشاريعهم بوقار ورزانة شديدين، ويضعون المعايير العالية مع تجهيز أنفسهم بعناية وحرص. بالمقارنة، فإن الإيطاليين اكتشفوا حديثاً حركة الخدمة الذاتية DIY ، ويصر كثير من الأزواج الكبار سناً أنه لمن المهين أداء العمل بأنفسهم). ومرة أخرى، فإن اسباب انتشار هذه الحركة كثيرة فهنالك التضخم وصعوبة الحصول على نجار أو سمكري ولأداء الرديء ووقت الراحة المتسع، كل ذلك يلعب دوراً هاماً. وهنالك سبب آخر أكثر قوة وفعالية، وهو ما يمكن دعوته بقانون اللافعالية النسبية Law of relative ineffeciency، وهو أنه كلما زدنا من مكننة الانتاج السلعي ذاتياً، انخفضت تكلفة انتاجها بالمعرفة، وارتفعت التكلفة النسبية للمهن اليدوية والخدمات غير المكننة ذاتياً (إذن يحصل السمكري على عشرين دولاراً مقابل ساعة عمل في البيت بناءً على مكالمة هاتفية، والعشرون دولاراً سوف تشتري حاسبة صغيرة، ويرتفع أجره في الواقع بصورة أساسية عندما تشتري العشرون دولاراً ذاتها العديد من الحاسبات الصغيرة. إذن، فقد ارتفع أجره عدة مرات بالنسبة لتكلفة سلع أخرى). لهذه الأسباب، ينبغي أن نتوقع استمرار ارتفاع العديد من الخدمات ارتفاعاً كبيراً خلال السنوات القادمة، هذا سيؤدي بدوره إلى زيادة اعتماد الناس على أداء عملهم بأنفسهم. وبإيجاز، حتى بدون وجود التضخم، فإن قانون اللافعالية النسبية سيظهر أن انتاج المرء لخدمات أو سلع يستهلكها بنفسه أكثر «ربما» له، وبالتالي يحولون إليهم نشاطاً أبعد من القطاع (ب) إلى القطاع (أ) الاقتصاديين، ومن الإنتاج التبادلي إلى الانتهلاك.

دخلاء ومطّلعون:

لأخذ نظرة شاملة عن المستقبل الواسع لهذا التطور، لا ينبغي علينا حصر اهتمامنا بالخدمات بل يتعداها إلى السلع. تبعاً لذلك نجد أن المستهلك في هذا المجال أيضاً ينجذب جذباً إلى عملية الانتاج، بل أن المصنعين يجندون - ويدفعون أيضاً - الزبائن لمساعدتهم في تصميم السلع. ولا ينطبق هذا على الصناعات التي تباع مباشرة للمستهلكين - من طعام وصابون وأدوات الزينة، إلخ - حسب، إنما

يشمل أيضاً الصناعات المتقدمة كالألكترونيات حيث اللاجماهيرية في ذروتها. يقول مدير جهاز التخطيط في شركة «تكساس انسترومينت»: «كنا أكثر نجاحاً حينما عملنا عن قرب مع زبون أو اثنين، ولم يكن أمراً ناجحاً أن نطبق بأنفسنا سلعة معايرة نطرحها للأسواق». ويصنف «سيريل هـ. براون» من شركة «أنالوج ديفايسيز» السلع نوعين: «سلع داخلية ـ خارجية Inside-out وسلع خارجية ـ داخلية»، Outside-in ، والصنف الأخير يتم تحديده من قبل الزبون الممكن وليس من قبل المصنِّع، وهي السلع المثالية نسبة إلى براون.

إذ كلما تحولنا نحو التصنيع المتقدم، ترسخت لا جماهيرية الانتاج والزبائنية فيه، وقويت علاقة الزبون في عملية الانتاج وزاد ازدهاراً وانتشاراً.

يمارس أعضاء الهيئة الدولية للصناعة بمساعدة الكمبيوتر CAM-I عملاً صعباً في تصنيف الأجزاء والعمليات وبرمجتها وتحليلها لتطبيق المكننة الانتاجية الكاملة. وما تزال التوقعات مجرد ومضة عند هؤلاء الخبراء مثل البروفسور «اينونغ هام» من هندسة النظم التصنيعية والصناعية التابعة لدائرة «بين ستيتس»، ولكن في النهاية سيكون الزبون قادراً على تغذية كمبيوتر المصنع بالمواصفات التي يرغبها مباشرة. لن يصمم الكمبيوتر السلعة التي يرغبها الزبون ـ والقول للبروفسور «هام»ـ وانما يختار عمليات المعالجة التصنيعية المستخدمة، ويحدد الآلات ويعينها، ثم يسلسل خطوات الانتاج الضرورية. وسوف يكتب البرامج الضرورية لأجهزة الكمبيوتر الثانوية أو وسائط السيطرة العددية التي ستدير الآلات، وسيغذيها بالتحكم التكييفي». Adaptivecontrol الذي يجعل هذه العمليات المختلفة أقرب إلى الكمال والفعالية من الناحيتين الاقتصادية والبيئية معاً.

في النهاية، يقوم الزبون بتشغيل المفتاح أو الزر الذي يطلق كافة العمليات الانتاجية، بعد أن وضع المواصفات التي يريد، وسيصبح جزءاً من عملية الانتاج. وبينما ما يزال نظام التصنيع الحثي للزبون Customer-activate بعيد التطبيق، فعلى الأقل تكونت بعض «خردواته». إذن، وعلى الأقل نظرياً، إذا تم وصل المقص الليزري المبرمج بالكمبيوتر، والمستخدم في صناعة الثياب والذي

وصف في الفصل الخامس عشر، بالهاتف مع كمبيوتر شخصي يصبح قادراً على تلقي تغذية من الزبون بأبعاده الخاصة، وأن يختار القماش الملائم له ومن ثم يأمر القاطعة الليزرية بالعمل ـ دون أن يغادر بيته. ويشرح هذه العملية، روبرت هـ. أندرسون رئيس دائرة الخدمات المعلوماتية في شركة «راند» والخبير الرائد في التصنيع بمساعدة الكمبيوتر، بالطريقة التالية: «خلال عشرين عاماً ستكون أبدع الابتكارات عند المرء أن يصبح زبوناً خلاقاً مبدعاً... سوف تجلس وتقوم بأداء أعمال مثل، تصميم بذلة قماشية لك أو تقوم بوضع تعديلات لتصميم قياسي، فأجهزة الكمبيوتر قادرة على قطع بذلة لك بواسطة الليزر، وقادرة على حياكتها أيضاً بواسطة جهاز تحكم عددي... إنك حقاً ستقدر، بسبب الكمبيوتر أن تأخذ مواصفاتك وتحولها إلى السيارة التي تريد، وستقوم أجهزة الكمبيوتر بالطبع ببرمجة جميع أنظمة الأمان الفدرالية داخلها وكل الوظائف الفيزيائية للظروف حتى لا تدعك تمضي بعيداً عن الحدود والقيود».

وإذا أضفنا لذلك إمكانية أن يعمل معظم الناس قريباً في اكواخهم الالكترونية المستقبلية، يمكننا تصور التحول الهام في «الأدوات» المتوفرة للمستهلك. فالعديد من الوسائل الألكترونية التي سنستخدمها في المنزل لتقوم بالعمل المدفوع الأجر، ستمكننا أيضاً من انتاج السلع أو الخدمات لاستخداماتنا الشخصية. في ظل هذا النظام، سيعود المنتهلك، الذي كان سائداً خلال حقبة الموجة الأولى، إلى مركز الفعالية الاقتصادية ـ ولكن في الموجة الثالثة ذات الأساس التكنولوجي العالي.

وباختصار، سواء تطلعنا إلى حركات الإغاثة والإعانة الذاتية ونزعات الخدمة الذاتية أو تقنيات الإنتاجية الجديدة، نجد التطور ذاته يقرب المستهلك أكثر فأكثر إلى الانتاج. وفي عالم كهذا العالم، سوف تتبدد الفروق التقليدية بين المنتج والمستهلك، والسلع الدخيلة ستصبح «مطلقة» وكذلك فإن معظم الانتاج سيتحول من القطاع (ب) الاقتصادي إلى القطاع (آ) حيث المستهلك هو المسيطر. حالما يقع هذا سنبدأ بتحويل أكثر المؤسسات الجوهرية: السوق.

أسلوب حياة المنتهلك:

إن الاغواء الرغبي للمستهلك لإشراكة في عملية الانتاج قد أشعل جذوة تطبيقات ذلك. لفهم سبب هذا، لا بد أن نتذكر الأسباب الكامنة وراء قيام السوق، وأولها انفصام المنتج والمستهلك، الذي يتم القضاء عليه الآن، لم يكن وجود السوق المركبة ضروري عندما كان معظم الناس يستهلكون ما الذي ينتجونه بأنفسهم، وقد نبعت ضرورتها حينما انفصلت مهمة الاستهلاك عن الانتاج.

كان الاقتصاديون التقليديون قد عرَّفوا السوق تعريفاً ضيقاً بأنها ظاهرة رأسمالية نقدية الأساس. لكن هذا التعريف ما هو إلا ضرب آخر من أنواع متعددة لشبكة التبادل، وكان هناك وما يزال أنواع أخرى مختلفة لشبكات التبادل. وما يألف لدينا في الغرب هو السوق الرأسمالية ذات الأساس الربحي، وهناك أيضاً أسواق اشتراكية ـ شبكات التبادل التي ينتج فيها «ايفان ايفانوفيتش» سلعاً وخدمات في سمولينك ويتاجر بها مقابل سلع وخدمات ينتجها «يوهان سمث» في برلين الشرقية. فهنالك اذن اسواق أساسها مالي وأسواق أساسها تقايضي، لذلك فإن السوق ليست رأسمالية محضة أو اشتراكية محضة أيضاً. انها نتيجة مباشرة وحتمية لطلاق المنتج والمستهلك، وأينما حدث هذا الطلاق، نشأت السوق. وأينما ضاقت الفجوة بين الاثنين، تصبح وظيفة السوق الكلية ودورها وسلطتها أمراً على بساط البحث. وما بروز المنتهلك اليوم إلا دلالة على تغير دور السوق في حياة الناس، ومن السابق لأوانه معرفة المدى الذي ستقذفنا هذه القوة الدافعة والهامة إليه.

من المؤكد أن السوق لن تختفي تماماً، فما نحن براجعون إلى اقتصاد ما قبل السوق. وما دعوته بالقطاع (ب)ـ قطاع التبادل ـ لن يبتدد ويندثر أبداً، فنحن سنستمر في الاعتماد الكلي على السوق لزمن بعيد وطويل. مع ذلك، يشير نشوء «الانتهلاكية» بقوة نحو تفسير جوهري في العلاقة بين القطاعين (آ)و(ب) ـ وهي

مجموعة العلاقات التي يتجاهلها نهائياً، وحتى الآن، اقتصاديو الموجة الثانيـة ـ لأن الإنتهـلاك يقـود إلى نـزع الأسـواقيـة De-Marketization ، أي إزالـة بعض الفعاليات المعينة على الأقـل، وهذا مـا يؤدي إلى دور تحولي للسـوق في المجتمع. إنها تلمح إلى اقتصاد مستقبلي يختلف عن أي اقتصاد عرفناه من قبـل ـ اقتصاد لن يـظل منكفىء الثقل لجـانب القطاع (آ) أو القـطاع (ب). وهي تشـير إلى انبثـاق اقتصـاد لا يناظـر اقتصاديـات الموجـة الأولى أو المـوجـة الثـانيـة، لكنـه سيصهـر خصائص كلا الاقتصادين في بوتقة تركيبة تاريخية جديدة أساسها نشوء المنتهلك.

هذه التركيبة ستقود إلى أساليب عمل جديدة تعـززها ارتفـاع تكاليف كثـير من الخدمات المدفوعة الأجرة وسقوط البيروقراطية الخدمية للمـوجة الثـانية وتـوفر تقنيات الموجة الثالثة ومشاكل البطالـة البنيويـة وكثير من العـوامل المشـتركة. وإذا سمحنا لأنفسنا بالتفكر في بعض التحولات التي ذكرت سابقاً ـ كالإنتقال نحو نزع المزامنة De-Synchronization ، ونحـو العمل نصف دوام مـدفوع الأجـر ـ يتبين بعض التحـولات في هـذه الأسـاليب الحيـاتيـة. إذن، فنحن نتحـرك إلى اقتصـاد مستقبلي لن تتمكن فيه أعداد من الناس شغل أعمال دوام كامل مـدفوعـة الأجر، أو اقتصاد يتجدد فيه تعريف «الدوام الكامل»، كما حصـل في السنوات السـابقة، وهذا يعني تقصير أسبوع العمل أو سنته تصاعدياً. (وكـان صدر في السـويد قـرار يضمن خمس أسابيع اجـازة لكل عـامل دون الأخـذ بعين الاعتبـار مدة خـدمته، فيصبح معدل العمل السنوي العادي 1840 ساعة؛ وفي الواقـع فإن التغيبيـة عن العمل Absenteeism قد تصاعدت ليصبـح المعدل الحقيقي لكـل عامـل 1600 ساعة عمل سنوياً). وفعلاً، فإن أعداداً كبيرة من العمال والمستخدمين يتلقون أجر ما يعادل ثلاثة أو أربعة أيام عمـل أسبوعيـاً، أو يستفيدون من اجـازة عن العمل لستة أشهر أو سنة سعياً وراء أهداف تعليمية أو استجمامية. هذا الإتجاه قـد يزداد بتزايد عدد أفراد الأسرة الذين يساهمون في الحصول على مدخولات، فوجـود عدة أفراد في سوق العمـل الأجري ـ «معـدلات تقاسميـة للعمل» Labor Participation Rates أعلى ـ قد ينقص ساعات العمـل للعامـل بنسبة جيـدة، وهذا يلقي مسألة وقت الفـراغ تحت الضوء. فـما أن ندرك ازديـاد وقت الفراغ لاستغـلاله في

انتاج السلع والخدمات للاستخدام الفردي ـ الانتهلاك ـ حتى ينفصل التمييز القديم بين العمل والفراغ.

إن القضية لسيت العمل مقابل الفراغ، بل العمل الأجري للقطاع (ب) مقابل غير المدفوع الأجر، الموجه والمرشد إلى الذات الفردية العائد، للقطاع (آ). وفي سياق الموجة الثالثة تصبح أساليب حياتية جديدة أساسها تناصف الإنتاج بين تبادلي واستغلالي ذاتي أكثر عملية». وكانت، في الواقع، هذه الأساليب الحياتية شائعة في الأيام الأولى للثورة الصناعية بين سكان المزارع الذين كانوا يمرون بعملية امتصاص بطيئة في البروليتاريا المدائنية. ولفترة انتقالية طويلة، كان معظم الناس يعملون نصف دوام في المصانع ونصف دوام في الأرض؛ يزرعون طعامهم ويشترون بعض حاجياتهم ويصنعون ما تبقى. وما يزال هذا النمط سائد في أجزاء كثيرة من العالم ـ ولكن على أسس تكنولوجية بدائية.

تصور هذا النمط الحياتي ـ مصطحباً بتقنيات القرن الحادي والعشرين ـ في انتاج الغذاء، فضلاً عن طرق الغوث الذاتي Self-Help الأخرى، معززاً لانتاج الكثير من الخدمات. فبدلاً عن نمط الثوب مثلاً، قد يشتري المنتهلك المستقبلي شريطاً مسجلاً عليه برنامج يشغل آلة حياكة الكترونية «ذكية»، ويصبح باستطاعة حتى أقل الأزواج براعة أن يصنع قمصانه الخاصة والمناسبة للزي السائد بمساعدة هذا الشريط. وميكانيكياً، قد يصبح بمقدور عامل صيانة السيارات أو يقوم بأكثر من مجرد ضبط المحرك، إذ قد يبني نصف سيارة. ولقد رأينا أنه من الممكن يوماً ما أن يبرمج الزبون المواصفات التي يرغب في عملية تصنيع السيارة باستخدام الكمبيوتر والهاتف. ولكن هنالك طريقة أخرى يستطيع بها المستهلك، وهذا ممكن حالياً، أن يشارك في انتاج السيارة، وهذا ما تقدمه شركة «برادلي اوتوميتيڤ» من خلال مجموعة GT للتركيب التي تسمح لك بأن «تصنع سيارتك الرياضية الفارهة». فيقوم المنتهلك الذي اشترى المجموعة ما قبل التجميعية الجزئية بنصب الهيكل المصنوع من الألياف الزجاجية على هيكل الفولكسڤاجن المعدني ويربط أسلاك المحرك ويضع أجهزة التوجيه والقيادة ويثبت المقاعد وهلم جرا. إذن، بامكان المرء تصور جيل كامل معياري تربى على اسلوب العمل

نصف الدوامي المدفوع الأجر، ويتوق لاستخدام سواعده المجهزة بكثير من الوسائل التكنولوجية الصغيرة الحجم والرخيصة في البيت، وهو الذي سيشكل قطاعاً ضخماً من السكان. هذا الجيل سيعمل بشكل متقطع، نصف وقته في السوق، والنصف الآخر خارجه؛ وعوضاً عن العمل طوال العام، سيأخذ اجازة قدرها عام بين الحين والآخر، وقد يقل كسبه للمال، إلا أنه سيعوض ذلك بتشغيل أعماله الخاصة في مهمات عدة تكلف مالاً الآن، وبالتالي يخفض من تأثرات التضخم.

ويمثل المورموني * الأميركي المدخل للأساليب الحياتية المستقبلية الممكنة، إذ أن الكثير من الأوتاد المورمونية ـ الوتد Stake يطابق الأسقفية الكاثوليكية، مثلاً ـ تمتلك مزارع خاصة تعمل بها. وينفق أعضاء الوتد، بما فيهم من يقطنون المدن، بعضاً بل وقت فراغهم للعمل مزارعين متطوعين لانتاج الغذاء، ومعظم ما ينتج لا يباع بل يخزن لأوقات الطوارىء أو يوزع على ذوي الحاجة من الطائفة. ولديهم أيضا مصانع تعليب مركزية ومراكز لتعبئة الزجاجات ومبان لتخزين الحبوب ويزرع بعض المورمونيين غذاؤهم الخاص ويأخذونه للتعليب، وآخرين في الواقع، يشترون الخضار الطازجة من «السوبرماركت» ويعلبونها في مصنع التعليب المحلي. يقول مورموني من مدينة «سالت ليك»: تشتري أمي البندورة وتعلبها، وتقوم «جماعتها»، جميعة العون النسائي للاغاثة، بتعيين يوم محدد للذهاب جميعهن بهدف تعليب البندورة للاستخدام الشخصي». وكذلك، فإن العديد من المورمونيين لا يساهمون ببذل المال لكنيستهم وحسب بل أنهم في الواقع يؤدون الأعمال الطوعية ـ كالأعمال الإنشائية مثلاً. ولا يوحي أي مما ورد أننا سنصبح كأعضاء الكنيسة المورمونية، أو أنه من الممكن مستقبلاً بعث الوشائج الاجتماعية على نطاق واسع التي يجدها المرء في جماعة عالية التعاون، والتي هي في نفس الوقت اتوقراطية لاهوتية. لكن من المرجح أن يصبح مبدأ الانتاج للاستغلال الذاتي، سواء من قبل الأفراد أو المنظمات، ذو انتشار واسع. فبتوفر العقول

(*) المورموني Mormon ، عضو في طائفة دينية أميركية انشأها جوزيف سميث سنة 1830 وقد أباحت تعدد الزوجات فترة ثم حظرته (المترجم).

الالكترونية المنزلية وتوفر البذار المصممة وراثياً للاستنبات في المدينة أو حتى الشقق، وبتوفر الأدوات المنزلية الرخيصة للعمل المبدع، وتوفر المواد الجديدة كاللواصق والأغشية الحيوانية أو النباتية، وبمنح النصائح التقنية المجانية عن طريق الهاتف وربما عن طريق شاشة التلفزيون أو الكمبيوتر، سيصبح ممكناً إبداع أساليب حياتية أكثر كمالاً وتنوعاً وأقل رتابة وأكثر إرضاءً من الناحية الابداعية وأقل كثافة أسواقية كتلك التي طبعت الموجة الثانية بطابعها.

ومن السابق لأوانه معرفة المدى الذي يمضي إليه هذا التحول من النشاط التبادلي في القطاع (ب) إلى الإنتهلاكية في القطاع (آ)، ومدى التوازن بين هذين القطاعين وتباينهما من بلد لآخر، وما هو الأسلوب الحياتي الخاص الذي سيتمخض عنهما. وما هو مؤكد هو أن التحول الهام في التوازن بين نمطي الانتاج للاستغلال والانتاج للتبادل سيظهر واجبات عميقة تجاه نظامنا الإقتصادي وقيمنا أيضاً.

إقتصاديات الموجة الثالثة:

هل من الممكن أن الهبوط المأسوف عليه لأخلاق العمل البروتستانتي مرتبط بهذا التحول من الانتاج للآخرين إلى الانتاج للذات؟ ففي كل مكان نشهد ذبول وانحطاط روح الشعب الصناعي التي رفعت من شأن العمل الجاد والمخلص، ويتذمر المدراء التنفيذيون الغربيون بسوداوية مفرطة من هذا «المرض الإنجليزي» الذي سيحولنا جميعاً إلى فقر مدقع مالم نعالجه، ويقولون أن «اليابانيين هم الوحيدون الذين ما يزالون يعملون بكد وجهد». لكنني سمعت قادة يابانين من أقطاب الصناعة يقولون إن قوتهم العاملة تعاني من نفس الإصابة، ويقولون «إن الكوريين هم الذين ما يزالون يعملون بجد». مع ذلك، فالناس نفسهم الذين لا يرغبون فرضياً بالعمل بجد في الوظيفة هم غالباً نفس الناس الذين في الواقع، يعملون بجد خارج الوظيفة ـ في إكساء حماماتهم بالآجرّ وصنع السجاد واستغلال وقتهم ومواهبهم في الحملات السياسية وحضور جلسات المساعدة الذاتية وزراعة الخضار في حدائقهم وكتابة القصص القصيرة وتغيير ديكور غرف النوم.

هل من الممكن أن الحافز القوي الذي يعزز من توسع القطاع (ب) يصب قنواته الآن في القطاع (آ)؟ أي في الإنتهلاك؟ لقد جلبت الموجة الثانية معها أكثر من مجرد المحركات البخارية والأنوال الآلية، لقد جلبت معها التحول المباشر للشخصية المنطقية Charactero-logical وما نزال نشهد هذا التحول حالياً الذي يحدث بين السكان المنتقلين من مجتمعات الموجة الأولى إلى مجتمعات الموجة الثانية - كالكوريين مثلاً الذين يقومون بتوسيع القطاع (ب) على حساب القطاع (أ). بالتباين، فإن مجتمعات الموجة الثانية التي تتأثر بالموجة الثالثة - حيث يعود الإنتاج للقطاع (أ) ويعود المستهلك لعملية الإنتاج - تبدأ تحولاً في الشخصية المنطقية، وسنسبر غور هذا التحول المدهش فيما بعد، أما الآن فما علينا إلاّ أن نضع نصب أعيننا تأثر بنية الشخصية بنشوء الانتهلاكية.

إن نشوء المستهلك سيؤثر تأثيراً كبيراً على الاقتصاد أكثر من تأثيره على أي شيء آخر، وسيكون على الاقتصاديين تطوير مفاهيم جديدة أكثر شمولية في الاقتصاد بدلاً من توجيه مدافعهم إلى القطاع (ب) - وسيكون عليهم أيضاً مهمة تحليل ما يحدث في القطاع (آ) والإفادة من تفاعل القطاعين. وفي حين تعيد فيه الموجة الثالثة بناء الاقتصاد العالمي، تهاجم من ناحية أخرى الحقول الاقتصادية بوحشية لعجزها عن تفسير ما يحدث. فحتى الأدوات الاقتصادية الأكثر تعقيداً، بما فيها النماذج الحاسوبية والمصفوفات، لا تفيدنا إلا بأقل القليل، كما يبدو، عن كيفية سير الاقتصاد وعمله. وفي الواقع، ينتهي الكثير من الاقتصاديين أنفسهم إلى أن الفكر الاقتصادي التقليدي، الغربي والماركسي، بعيد كل البعد عن الواقع المتحول بسرعة. وتكمن أحد الأسباب الرئيسية وراء ذلك أن تحولات هامة تقع خارج إطار القطاع (ب) - أي خارج عملية التبادل كلها. وحتى تعود العلوم الاقتصادية من جديد لتلمس الواقع، سيكون اقتصاديو الموجة الثالثة بحاجة إلى تطوير نماذج ومقاييس ومؤشرات جديدة تصف عمليات القطاع (آ) وسوف يجبرون على التفكير ثانية في العديد من الفرضيات الأساسية على ضوء بروز المنتهلك؛ وما إن نلاحظ تلك العلاقات القوية التي تربط الانتاج المقاس (والانتاجية) في القطاع (ب) بالإنتاج اللامقاس (والانتاجية) في القطاع (آ)،

الاقتصاد اللاامرئي، عندها سنكون مرغمين على إعادة تعريف تلك الاصطلاحات والتعابير. كان ڤيكتور فوشس، من المكتب القومي للبحوث الاقتصادية، قد شعر بتلك المشكلة منذ منتصف الستينات، إذ أشار إلى أن نشوء الخدمات جعل المقاييس التقليدية للانتاجية غير ذات جدوى وأعلن «أن المعرفة والخبرة والأمانة والحافز التي يتمتع بها المستهلك تؤثر على الانتاجية الخدماتية». ولكن حتى في روح هذه الكلمات ما تزال انتاجية المستهلك ترى من خلال رموز القطاع (ب) - أي كإسهام في الانتاج التبادلي. ولا يوجد اعتراف حتى الآن بأن الانتاج الفعلي أيضاً يأخذ مكاناً له في القطاع (آ) - ذلك أن انتاج السلع والخدمات للاستغلال الذاتي هو حقيقي تماماً، وأنه قد يستبدل السلع والخدمات المنتجة في القطاع (ب). أما أرقام الإنتاج التقليدية، وخصوصاً أرقام حاصل الإنتاج القومي، فسوف يتناقص معناها حتى تتسع لتضم بصورة واضحة ما يحدث في القطاع (آ).
إن تفهم نشوء المنتهلك يساعد أيضاً على التركيز الحاد على مبدأ الكلفة، وبالتالي نتملك البصيرة الحادة حينما ندرك أن فعالية المنتهلك في القطاع (آ) تقود إلى تكاليف أعلى أو أدنى بالنسبة للشركات أو الوكالات الحكومية العاملة ضمن القطاع (ب). فمثلاً، تضيف المعدلات المرتفعة لإدمان الكحول والتغيبية والانهيارات العصبية والاضطرابات العقلية التي تعاني منها القوة العاملة كلها إلى «كلفة انجاز العمل» كما تقاس تقليدياً في القطاع (ب). (قدر أن إدمان الكحول وحده يكلف الصناعة الأميركية 20 بليون دولار، سنوياً خلال وقت الانتاج. وفي بولندة والاتحاد السوڤييتي حيث هذا المرض أكثر انتشار تصبح الأرقام المقارنة أكثر روعاً).

لقد استفحل الأمر لدرجة أن جمعيات الغوث الذاتي تخفف من هذه المشاكل التي تعاني منها القوة العاملة فتقلص بالنتيجة من هذه التكاليف الأدائية؛ إن فعالية الانتهلاكية بالتالي تؤثر على فعالية الانتاج وهناك عوامل أكثر حدة أيضاً تؤثر على الكلفة الانتاجية في العمل. ما مدى تعلم العمال لصحة التفاهم؟ هل جميعهم يتكلم ذات اللغة؟ هل بامكانهم معرفة الوقت؟ هل هم مستعدون للعمل ثقافياً؟ هل الخبرات الاجتماعية التي اكتسبوها خلال حياتهم الأسرية تضيف من المنافسة

بينهم أم تنقصها؟ كل هذه المثالب والمواقف والقيم والخبرات والحوافز الشخصية الضرورية للإنتاجية المرتفعة في القطاع (ب)، قطاع التبادل، تُنْتَج أو بالأحرى تنتهلك في القطاع (آ). إن نشوء المنتهلك ـ إعادة دمج المستهلك في العملية الانتاجية ـ سيرغمنا على النظر أكثر قرباً إلى مثل هذه العلاقات التبادلية.

هذا التحول العظيم ذاته سيرغمنا على اعادة تعريف الفعالية Effeciency . واليوم، في تقرير مبدأ الفعالية، يقارن الاقتصاديون الطرق الاختيارية لإنتاج السلعة أو الخدمة ذاتها، ونادراً ما يقارنون فعالية انتاجها في القطاع (ب) مقابل انتهلاكها في القطاع (آ). مع ذلك، فهذا هو فعلاً ما يمارسه ملايين من الناس ـ الذين يفترض بأنهم بريئون من النظرية الاقتصادية. إنهم يكتشفون أن الانتهلاك، عندما يتم ضمان مستوى مالياً معيناً، أكثر قابلية للربح من الناحيتين الاقتصادية والسيكولوجية من أن يزداد مورد المال. وحتى رجال الاقتصاد أو الأعمال لا يتعقبون بصورة شاملة التأثيرات السلبية لفعالية القطاع (ب) على القطاع (آ) ـ مثال على ذلك: عندما تطلب شركة ما من مديريها التنفيذيين تنقلاً عالي السرعة، يتسبب هذا بموجة من الأمراض الناجمة عن الجهد والضغط وانهيار الأسرة أو قد يرفع هذا من تناول الكحول.

وقد نجد أن ما يعتبر غيرفعال في اصطلاحات القطاع (ب) التقليدية هو في الواقع عالي الفعالية عند اعتبار الاقتصاد كل واحد لا مجرد أجزاء تتناثر فيه الفعالية. ولإجلاء المعنى، ينبغي على «الفعالية» أن تشير إلى النتائج الثانوية وليس إلى النتائج الهامة ذات المقام الأول وحسب، وأن تشير لكلا القطاعين وليس أحدهما.

ماذا عن مبادىء مثل مبدأ «الدخل» أو«الرفاه» أو«الفقر» أو«البطالة»؟ وإذا ما تعايش المرء نصف تعايش داخل نظام السوق ونصف تعايش آخر خارجه، فأي السلع المادية أو غير المادية ستعتبر جزءاً من دخله؟ وإلى أي مدى تصبح أرقام الدخل بمجملها ذات معنى في مجتمع يكون الانتهلاك فيه معظم ما يمتلكه الشخص المتوسط؟ وكيف نعرّف الرفاه في مثل هذا النظام؟ أينبغي على الرفاه أن

يكون متعلق للعمل؟ وإذا الأمر كذلك، هل ينبغي أن يكون كل ذلك العمل بالضرورة داخل القطاع (ب)؟ أو هل على متلقيات Recipients الرفاه أن تشجع على الانتهلاك؟ ما هو المعنى الحقيقي للبطالة؟ هل يعتبر العامل المسرح الذي يبني سقفاً جديداً لمنزله أو يصلح سيارته عاطل عن العمل مثله مثل الذي يجلس كسولاً في بيته يتابع مباراة لكرة القدم على شاشة التلفزيون؟.

إن نشوء المنتهلك يرغمنا على استجواب طريقتنا كلها تجاه مشاكل البطالة التوأمية من ناحية، والفساد البيروقراطي والتوظيف الفائض من ناحية أخرى. لقد حاولت مجتمعات الموجة الأولى استيعاب البطالة مثلاً بمقاومة التكنولوجيا، بايقاف الهجرة أو حدها، بإيجاد تبادلات عمل، بزيادة الصادرات وتقليص الواردات، بوضع برامج العمل الشعبي، بتخفيض ساعات العمل، بمحاولة زيادة التنقلية العمالية، بترحيل أعداد كبيرة جداً من الناس، وحتى بشن الحروب لدفع الاقتصاد. مع ذلك، أصبحت المشكلة أكثر تعقيداً وصعوبة اليوم. أصحيح أن مشاكل المدد العمالي ـ الوفرة والنقص ـ لا يمكن ولن يتم معالجتها بصورة مرضية ضمن إطار مجتمع الموجة الثانية سواء كان اشتراكياً أو رأسمالياً؟ وبأخذ الاقتصاد كوحدة كلية، لا التركيز بشكل شامل على جزء منه، هل بإمكاننا تأطير المشكلة بطريقة جديدة تساعدنا على معالجتها؟ وإذا كان الانتاج حاصل في كلا القطاعين، وإذا كان الناس مشغولون في انتاج السلع والخدمات لأنفسهم في قطاع ومن أجل الآخرين في قطاع آخر، كيف سيؤثر هذا على الجدل القائم حول الدخل الأدنى المكفول للجميع؟.

نموذجياً، كان الدخل في مجتمعات الموجة الثانية مرتبط حتمياً بالعمل للاقتصاد التبادلي، لكن ألا «يعمل» المنتهلكون أيضاً حتى ولو لم يكونوا جزءاً من السوق أو هم كذلك جزئياً؟ أليس من حق الرجل أو المرأة اللذان يقضيان وقتهما في المنزل يربيان طفلاً، وبالتالي يكونا مساهمين بانتاجية القطاع (ب) من خلال جهودهما في القطاع (آ)، أن يتلقيا دخلاً، حتى لو لم يلتزما بعمل مدفوع الأجر في القطاع (ب)؟ إن نشوء المنتهلك سيحول جذرياً كل معتقداتنا الاقتصادية،

وكذلك أسس الصراع الاقتصادي. وستستمر بدون شك المنافسة بين العامل ـ المنتجون والمدير ـ المنتجون، ولكن ستتقلص أهميتها ببروز الانتهلاكية وباقتراب الالتحام مع الموجة الثالثة ومجتمعها، وسيحل مكانها صراعات اجتماعية جديدة. وستدور رحى المعارك حول الحاجات المطلوبة من القطاعين الاقتصاديين، وستحتد الصراعات حول، مثلاً، الترخيص ببناء الرموز وما شابه عندما تحاول قوى الموجة الثانية التمسك بالأعمال والأرباح من خلال منع المنتهلكين الوصول إليها. وسوف تحارب اتحادات المدرسين النقابية لتجعل الآباء بعيدين عن الفصول الدراسية بنفس الحماسة التي يحارب بها التجار للحفاظ على رموز البناء المماتة. مع ذلك، وكما أن المشاكل الصحية (كالافراط في تناول الطعام أو عدم ممارسة التمارين الرياضية أو التدخين مثلاً) لا يمكن معالجتها من قبل الأطباء فقط بل تتطلب استجابة المريض الفعالة وتعاونه، كذلك فإن المشاكل التعليمية لا تعالج دون وجود الآباء. إن نشوء المنتهلك يغير المشهد الاقتصادي كله، وجميع هذه النتائج ستتكاثف، والاقتصاد العالمي سيتغير بحقيقة تاريخية هائلة تواجهه الآن ـ والتي يبدو أن رجال الاقتصاد والفكر في الموجة الثانية لم يلاحظوها؛ هذه الحقيقة الأخيرة تقحم للمنظور كل ما قرأناه الآن في هذا الفصل.

زوال الأسواقية:

مالم يكن ملحوظاً ليس مجرد تحول أنماط المساهمة في السوق، ولكن الجوهري في الأمر هو إتمام كامل العملية التاريخية لبناء السوق. نقطة التحول هذه ثورية جداً في تضميناتها، لكنها من الدقة بحيث كاد المفكرون الرأسماليون والماركسيون على السواء في جدلياتهم الموجية الثانية أن يفقدوا دلالاتها ومميزاتها. إنها غير منسجمة مع كلا الرأيين النظريين فبقيت بالتالي غير مستبينة من قبلهما. لمدة عشرة آلاف عام على الأقل، كانت السلالة البشرية منشغلة ببناء شبكة تبادلية واسعة ـ السوق ـ وتقدمت هذه العملية للأمام بسرعة كبيرة في الثلاثمائة عام الأخيرة عندما انطلقت الموجةالثانية؛ لقد «سوّقت» حضارة الموجة الثانية العالم بأكمله. واليوم، وفي نفس الوقت الذي يبرز الانتهلاك فيه ثانية، تتجه هذه

العملية إلى الاندثار. ولا يمكن تقدير المعنى التاريخي لهذا إلا إذا أوضحنا ماهية السوق أو شبكة التبادل التي يمكن تشبيهها بخط الأنابيب ليسهل تصور الآتي. عندما اندلعت الثورة الصناعية مطلقة العنان للموجة الثانية كان نفر قليل من الناس ملتزم بالنظام النقدي؛ كانت التجارة قائمة لكن الحدود الخارجية للمجتمع كانت تلمسها فقط. وكانت الشبكات المختلفة من الوسطاء والموزعين وبائعي الجملة والمفرق والصيارفة وعناصر أخرى من النظام التجاري عبارة عن وحدات صغيرة وبدائية ـ مددها خطوط أنابيب قصيرة وضيقة ينبع منها المال والسلع. ولمدة ثلاثمائة عام قمنا بصب طاقات الأرض لبناء خط الأنابيب هذا الذي تم بطرق ثلاثة. أولها انتشار تجار ومرتزقة الموجة الثانية في كافة أرجاء الأرض لدعوة الناس بالترغيب والترهيب لدخول السوق ـ لينتجوا أكثر وينتهلكوا أقل. فتم إغراء رجال القبائل الأفريقية الذين كانوا يعتمدون على الاكتفاء الذاتي أو أجبروا على زراعة محاصيل صناعية وحفر مناجم النحاس. أما الفلاحون الآسيويون الذين يزرعون قوتهم فقد جندوا للعمل في مزارع شجر المطاط لصنع إطارات السيارات. وكذلك بدأ الفلاحون في أميركا اللاتينية بزراعة القهوة لتباع في أوربا والولايات المتحدة. وعند كل تطور جديد من هذه التطورات كان خط الأنابيب يزداد ضخامة وتوسعاً.

وثانيها تزايد نزعة «تسليع» Commoditization الحياة، فلم يكتفي بتعشيق عدد متزايد من الشعوب «في» السوق، بل تزايد تصميم سلع وخدمات مخصصة «للسوق»، وهذا تطلب تضخيم مستمر «لقنال الاستيعاب» التابعة للنظام ـ توسيع قطر الأنابيب. وأخيراً فقد توسعت السوق بطريق آخر، ففي وقت تعقد فيه نمو الاقتصاد والمجتمع، تضاعفت الاجراءات الضرورية ليمر فيها، مثلاً، لوح الصابون من المنتج إلى المستهلك. فكلما زاد عدد الوسطاء، تفرعت القنوات أو الانابيب في متاهات لا آخر لها. هذا التعقد المتزايد للنظام كان بحد ذاته شكل من أشكال نمو التطور، وأنه إضافة جديدة للقنوات والصمامات الخاصة لخط الأنابيب.

وقد وصلت جميع أشكال توسيع السوق هذه إلى حدودها القصوى اليوم،

وتناقص دمج الناس في السوق، وما يزال قليل من الناس البعيدين جداً غير متصلين بالسوق. وحتى مئات الملايين من الفلاحين في البلاد الفقيرة الذين يعملون لتوفير أودهم اللازم ما يزالون مدمجين جزئياً بالسوق ونظامها النقدي. بالتالي فإن ما تبقى ليس إلا عملية إلتهام بأفضل الحالات، والسوق بعد ذلك لا تستطيع توسعاً بابتلاع عدد هائل من السكان.

ما يزال الشكل الثاني للتوسع ممكن نظرياً على الأقل، فتصورياً، ما يزال في مقدورنا تخيل خدمات أو سلع اضافية للبيع أو المقايضة، ولكن من دقة القول أن نشوء المنتهلك يصبح ذا أهمية بالغة، إن العلاقات بين القطاع (آ) والقطاع (ب) علاقات معقدة، وتعتمد بعض نشاطات المنتهلك على شراء الأدوات أو المواد من السوق، لكن بروز نزعة الاعتماد على الذات ولا جماهيرية العديد من السلع والخدمات توحي بأن زوال الأسواقية منظور. وأخيراً يبدو أن التعقيد المتزايد «لخط الأنابيب» ـ في التوزيع وتزايد عدد الوسطاء يصل نقطة اللاعودة. وتتفوق تكاليف التبادل ذاته، حتى لو قيست تقليدياً، على تكاليف الإنتاج المادي في كثير من المجالات، وتصل هذه العملية في نقطة معينة إلى الشفير. في هذه الأثناء، فإن بروز الحواسب الالكترونية ونشوء تكنولوجية المنتهلك النشطة يشيران إلى قوائم جرد أصغر وسلاسل مبسطة في التوزيع بعد أن كان معقداً. ومرة أخرى أيضاً يشير الدليل إلى نهاية عملية الأسواقية فإن لم يحدث هذا في زماننا، فموعده قريب بعد ذلك.

إذا كان «مشروع خطوط الأنابيب» على وشك الزوال، فماذا يعني هذا الأمر بالنسبة إلى القيم والعمل والعقل؟ فالسوق، رغم كل ما ورد، لا تتألف من الفولاذ والأحذية أو القطن والطعام المعلب بل إن السوق بناء تأخذ هذه السلع طريقها من خلاله، وفضلاً عن ذلك، فهي ليست مجرد تركيبة اقتصادية، انهاإحدى طرق تنظيم الناس، واحدى طرق التفكير، روح الشعب، ومجموعة مشتركة من التوقعات والآمال (كالتوقع مثلاً أن السلع المشتراة ستُسلَّم حقاً).

بالتالي، فالسوق تركيبة سيكولوجية بقدر واقعيتها الاقتصادية، وتتجاوز

مؤثراتها الاقتصاديات. إذ أن العلاقات التبادلية بين بلايين الناس التي أوجدتها السوق، أصبحت عالماً لا يستطيع أي كان مسك زمام المبادرة أو التحكم فيه ـ لا فرد ولا دولة ولا حضارة.

لقد جلبت هذه السوق الإعتقاد أن الاندماج في السوق يعتبر «تقدمياً» بينما مبدأ الاكتفاء الذاتي يعتبر «رجعياً»، ونشرت النزعات المادية والاعتقاد أن الاقتصاد والدافع الاقتصادي هما القوة المحركة للحياة الإنسانية. وهي التي رسخت من الرأي القائل بأن الحياة ما هي إلا تعاقب معاملات تعاقدية Contractual Transactions، وبأن المجتمع مرتبط ببعضه من خلال ما يشبه «عقد الزواج» أو «العقد الاجتماعي».

لقد شكلت الأسواقية بالتالي هيئة من الأفكار والقيم والأفعال والمسالك لبلايين الناس وشغلت نغم الحضارة الموجة الثانية، فاستغرق الأمر استثماراً هائلاً للوقت والطاقة ورأس المال والثقافة والمواد الأولية لايجاد حالة يستطيع بها عميل مشتريات في كارولينا الجنوبية أن يتبادل العمل والعقود مع موظف غير مرئي ومجهول له في كوريا الجنوبية ـ كل مزود بحاسوبه الخاص أو معداده؛ وبصورة فردية عن ماهية السوق؛ وكل له مجموعة توقعات حول الآخر؛ وكل يمارس أفعال معينة قابلة للتكهن بها حيث لكل منهما خبرته الحياتية في أداء أدوار معينة قبل تحديدية؛ وكل منهما جزء من نظام عالمي عملاق يضم الملايين بل البلايين من الناس. وقد يجادل أحدنا بمعقولية أن تركيبة هذه البيئة المعقدة من العلاقات البشرية وانتشارها الانفجاري عبر زوايا الأرض كان الإنجاز الأعظم لحضارة الموجة الثانية الذي يتقزم أمامه حتى انجازاتها التكنولوجية المذهلة. إن الابداع التدريجي لبنية التبادل السيكولوجية والثقافية الإجتماعية الضرورية (المنفصلة تماماً عن وابل السلع والخدمات النابعة منها) يشبه بناء الأهرامات المصرية وقنوات جر المياه الرومانية وسور الصين وكاتدرائيات العصر الوسيط مجتمعة ومضخمة آلاف المرات.

لقد أعطى مشروع البناء الأكبر الذي لم يكن له مثيلاً في التاريخ، بناء

الأنـابيب والقنوات التي تنبض من خـلالها وتفيض الحيـاة الاقتصاديـة للحضارة، لحضارة الموجة الثانية في كل مكان قوتها الداخليـة الدافعـة والاندفـاع التسييري.
حقاً، إذا كان لهـذه الحضارة المحتضرة مهمـة على الإطـلاق، فهي عملية تسـويق العالم، وهذه المهمة أنجزت تماماً اليم وانتهى العصر البطولي لبناء السوق لتستبدل بطور جديد يجدد ويحـدث خط الأنابيب هـذا. ونحن بدون شـك سنعيد تصميم أجزاء هامة منه لينسجم مع الدفقات المتزايدة للمعلومات، وسيعتمـد النظام عـلى التقنيات الألكترونية والبيولوجية والاجتماعية الجديدة الذي سيتطلب بالتالي مصادر وخيـال خلاق ورؤس أمـوال، ولكن بمقارنتـه بالجهـد المرهق لعمليـة التسـويق في الموجة الثانية فإن هذا البرنامـج التجديـدي سيتشرب جزئيـات أصغر من الـوقت والـطاقة والمـال والخيال. إنـه سيستخدم أدواتـاً أقل وأنـاس أقل من عمليـة البناء الأصلية.

ومهما كانت عملية التحول هذه معقـدة، فإن الأسواقيـة لن تعتبر بعـد ذلك مشروع الحضارة المركزي، بالتالي، ستنتج الموجة الثالثة أول حضارة «عبر سـوقية» Transmarket في التـاريخ. ولا أعني بهـذا التعبير، عـبر سوقيـة، حضارة بدون شبكـات تبادليـة - أي حضارة تـرتد إلى مجتمعـات الإكتفاء الـذاتي تمامـاً الصغيرة والإنعزالة غير القادرةأو غير الراغبة بالتعامل التجـاري مع الآخـرين أنا لا أقصـد الرجوع نحو الخلف، بل أقصد بـ«عبر سوقية» حضارةً تعتمد عـلى السوق التي لن تستهلك بعـد ذلك الحـاجة إلى بنـاء وتوسيـع وتعقيد ودمـج هـذه الـتركيبـة؛ إنها حضارة قادرة على الاستمرار من خـلال برنـامج عمـل جديـد - بسبب أن السوق موجودة فعلاً. فكما لا يستطيع إنسان القرن السادس عشر أن يتصور كيف سيغـير نمو السوق برنامج عمل العالم بلغة التطور التكنولوجي أو السياسي والـديني والفني والاجتماعي والقانـوني والزواجي أو تطـور الشخصيـة، أيضاً من الصعـوبة بمكـان تبصر النتائج بعيدة المدى لزوال الأسواقية. مع ذلك، فتلك النتائـج تَشع في كـل صدعٍ من حياة أطفالنا، أن لم تكن حياتنا كذلك. إن مشروع الأسواقية قـد حدد سعراً، هذا السعر كان ضخماً حتى في الصيغ الإقتصـادية المحضـة، وكما ارتفعت انتاجية السلالة البشرية خلال الثلاثمائة عام الماضية، تم إدخار جزء هـام من هذه

الإنتاجية - في كلا القطاعين - ثم وزع على مشروع بناء السوق. وحيث إن مهمة البناء والتشييد الأساسية قد اكتملت اليوم، تصبح الطاقات الهائلة المستهلكة سابقاً في بناء السوق العالمي متوفرةٌ لأهداف انسانية أخرى. من هذه الحقيقة وحدها سيتدفق ترتيب لا حدود له من التحولات الحضارية: ولادة معتقدات جديدة؛ أعمال فنية لا يمكن تصور مدى نطاقها؛ تطور علمي رائع؛ وفوق هذا وذاك ظهور أنواع جديدة من المؤسسات الإجتماعية والسياسية.

إن القضية اليوم ليست مجرد رأسمالية أو اشتراكية، أو مجرد قضية طاقة وغذاء وسكان ورأس مال ومواد خام أو أعمال، إن القضية هي دور السوق في حياتنا ومستقبل حضارة. وهذا، بصورة جوهرية ما يهم نشوء المنتهلك. وما التحول في البنية الاقتصادية العميقة إلا جزء من موجة تحولات مشابهة بينها علاقات متبادلة؛ هذه التحولات التي تضرب قواعد الطاقة والتكنولوجيا ونظام المعلومات والأسرة والمؤسسات التجارية. وفي هذاالسياق أيضاً يتم تثوير النظرية التي قام عليها عالم الحضارة الصناعية ألا وهي نظرية الواقعية الصناعية.

الفصل الحادي والعشرون

الدوامة الفكرية

لم يحدث من قبل أبداً أن يصبح عدد هائل من الناس في بلدان عديدة ـ حتى المثقفون منهم ـ عاجزين عقلياً لهذه الدرجة، يغرقون في دوامة الصراع الفكري المحير والمتنافر، إن تصارع الرؤى يهز عالمنا العقلي، وكل يوم يأتي يحمل إلينا بدعاً جديدة، أو اكتشافاً علمياً أو دينياً أو حركة أو بيانات إن آلاف التيارات الحديثة والمتعارضة التي تكتسح شاشة الوعي مثل عبادة الطبيعة ونظرية العقل الباطني التراكمي ESP والطلب الهوليستيكي Holistic وعلم الأحياء الاجتماعي Sociobiology والفوضوية Anarchism والبنيوية Structualism والماركسية الجديدة والعلوم الفيزيائية الجديدة والصوفية الشرقية والولع التقني Technophilia والرهاب التقني Technophobia ، تمتلك هيئاتها العلمية أو مرشدها المؤقت. إننا نشهد هجوماً متصاعداً على العلم التأسيسي، وبعثاً واسع النطاق للأصولية العقائدية والبحث اليائس عن شيء ـ أي شيء للإيمان به. وكثير من هذه الفوضى في الواقع هي نتيجة حرب ثقافية مركزة وكثيفة ـ إنه صدام وصراع ثقافة الموجة الثالثة الصاعدة مع الأفكار الراسخة والمسلمات القائمة للمجتمع الصناعي. فكما قضت الموجة الثانية على الأفكار التقليدية السائدة ونشرت عقيدتها التي دعته بالواقعية الصناعية، كذلك نشهد اليوم ثورة فلسفية تهدف إلى خلع المسلمات التي سادت الثلاثمائة عام الماضية. لقد أصبحت الأفكار الأساسية للحقبة الصناعية موضع تكذيب وشك واسقاط من الاعتبار ويأخذ مكانها اليوم نظريات أكبر وأقوى.

لم تكسب المعتقدات الأساسية لحضارة الموجة الثانية قبولاً خلال القرون الثلاثة الماضية إلا بعد صراع مرير، ففي العلوم والتعليم الدين وفي ألف مجال ومجال حارب المفكرون «التقدميون» للحركة الصناعية ضد المفكرين «الرجعيين» الذين عكسوا عقلية المجتمعات الزراعية. واليوم دار الزمان دورته وأصبح مؤيدو الحركة الصناعية في وضع حرج أمام ثقافة الموجة الثالثة الجديدة التي بدأت بأخذ شكلها النهائي.

تصور جديد عن الطبيعة:

إن أكثر شيء يتضح فيه تصادم الأفكار ذاك هو تصورنا المتغير عن الطبيعة، ففي العقد المنصرم برزت حركة بيئية عالمية استجابة للتغيرات الأساسية والخطيرة التي أصابت المجال الحيوي للأرض. لم تحصر هذه الحركة مهمتها في مهاجمة التلوث أو المنكهات الغذائية أو المفاعلات النووية والطرق السريعة والغازات الصادرة عن «سبراي» الشعر، بل دعت إلى التفكير من جديد في مسألة الإعتماد على الطبيعة. نتيجة لذلك فنحن نتقدم نحو فكرة جديدة تؤكد على التكافل العضوي والتناغم مع الأرض بدلاً من الاعتقاد أن الإنسان منشغل بحرب دموية مع الطبيعة. إننا نتحرك من الوضعية العدائية إلى اللاعدائية على المستوى العملي. وقد قاد هذا إلى آلاف الدراسات الهادفة إلى تفهم العلاقات التبيؤية لنتمكن من تلطيف تأثيراتنا عى الطبيعة لتتوجه نحو الطرق البناءة. وبدأنا بتقدير هذه العلاقات المعقدة وديناميتها من حيث وضع مفهوم المجتمع ذي الدور المتجدد والقابلية التحديثية للنظم الطبيعية وقدراتها. كل هذا ينعكس على تحول مشابه في المواقف العامة تجاه الطبيعة، فسواء درسنا الاحصائيات الاستبيانية أو أغاني «البوب» الشعبية أو الصور المرئية في الاعلانات والمواعظ، نجد الدليل على الدور البارز للطبيعة وموقفنا تجاهها، رغم شاعريته.

من ناحية أخرى يتوق سكان المدن إلى الأرياف، إذ يشير معهد الأرض المدينية Urbanland Institution في تقاريره أن أعداداً هامة من الناس تتحول إلى

المناطق الريفية. وازدهرت في السنوات الأخيرة الدعوة إلى تناول الأطعمة الطبيعية واجراء الولادة الطبيعية والإرضاع الطبيعي والايقاعات البيولوجية أو الإهتمام برعاية الجسم. أما عدم إيمان الناس بالتكنولوجيا فقد أضحى واسع الانتشار وحتى في أوساط المتشددين بفكرة الناتج القومي الاجمالي نجد أنهم لا يدخرون جهداً في إبداء رأيهم بوجوب احترام الطبيعة وحمايتها وليس اغتصابها - إذ ينبغي الحد من التأثيرات التكنولوجية على الطبيعة وحظرها ويجب عدم تجاهلها فقوة الإنسان التدميرية للأرض أصبحت في وضع خطر أكثر مما شككت به حضارة الموجة الثانية. في نفس الوقت، تصبح الأرض نقطة متناهية الصغر أمام الكون الذي يزداد عظماً وتعقيداً في كل دقيقة تمر؛ فمنذ بدأت الموجة الثالثة منذ حوالي 25 عاماً طور العلماء مجموعة متماثلة كاملة من الوسائل الجديدة لسبر أطراف الطبيعة القصية. وقد ابرزت هذه الوسائل بدورها، من ليزرية وصاروخية ومسارعات وبلازمات والقدرات التصويرية المدهشة والعقول الألكترونية والأشعة المتصادمة، الكثير من المفاهيم المحيطة بنا إننا نشهد الآن الظواهر الكبرى والصغرى والأسرع بتراتيب حجم لم تظهر خلال الموجة الثانية، فنحن نسبر ظواهراً تعادل بدقتها وصغر حجمها 1/1,000,000,000,000,000 جزء من السنتميتر في كون يبعد طرفه عنا ما يعادل الواحد وإلى يمينه (23) صفراً من الأميال. ونحن ندرس ظواهراً تحدث في زمن قصير للغاية يعادل 1/10,000,000,000,000,000,000,000 جزء من الثانية، بالتباين، يقدر الفلكيون أن عمر الكون يناهز 20,000,000,000 سنة.

إن المدى المجرد للطبيعة القابلة للاستكشاف قد انفجر أمام فرضيات الأمس الواسعة. وفي هذا الحجم الهائل للكون المثير للدوران يقال لنا إن الأرض ربما لا تكون المجال الوحيد المأهول. يقول الفلكي «اوتو ستروف» Strove «إن عدد النجوم الهائل التي ينبغي أن يكون لها كواكباً تدور حولها، واستنتاجات علماء الأحياء أن الحياة ملك فطري لأضرب معينة من جزئيات معقدة أو متكتلات جزئيية، وتوحد العناصر الكيماوية في الكون كله، وصدور الحرارة والضوء من نجوم شبه الشمس، وعدم وجود الماء على الأرض فقط بل اكتشف في المريخ

والزهرة أيضاً، كل هذا يجبرنا على التفكير بعكس ما اعتدنا عليه سابقاً». وأن تأخذ بعين الإعتبار وجود حياة محتملة بين النجوم لا يعني بالضرورة وجود أشباه بشرٍ أقزام لونهم أخضر، ولا يعني أبداً صحوناً طائرة. لكن مجرد الإلماح أن الحياة لا تتفرد الأرض بها فهذا، ياليت شعري، يحول مفهومنا عن الطبيعة ومكاننا فيها.

منذ عام 1960 كان العلماء ينصتون إلى الظلام آملين اكتشاف إشارات آتية من حضارة ذكية بعيدة، وكذلك عقد الكونغرس الأمريكي جلسات استماع حول «امكانية وجود حياة ذكية في مكان آخر من الكون»، بينما تحمل سفينة الفضاء بيونير ـ 10 التي تبحر عبر النجوم تحية مصورة إلى سكان الفضاء. وفي حين يبزغ فيه فجر الموجة الثالثة، يتراءى كوكبنا الأرض أكثر صغراً وأكثر عرضة للعطب، ومكاننا في الفضاء يبدو أقل فخامة». وحتى الامكانية البعيدة بأننا لسنا وحدنا تعطينا برهة من التردد، إذ أن تصورنا للطبيعة لم يعد كما كان.

تصميم التطور:

مرة أخرى يجد علماء الأحياء والأركيولوجيون والانثربولوجيون أنفسهم وهم يحاولون كشف أسرار التطور Evolution ، أمام عالم أكبر وأعقد ممّا تصوروه سابقاً، ويكتشفون أن القوانين التي اعتبرت في الماضي شاملة في تطبيقاتها ما هي إلا حالات خاصة في الواقع. يقول فرانسوا جاكوب، عالم الوراثة الحائز على جائزة نوبل: «منذ داروين، طور علماء الأحياء بالتدريج خريطة بيانية لآلية التطور دعيت بالاصطفاء الطبيعي Natural Selection . من هذا الأساس قامت المحاولات لرسم التطور بجميع جوانبه وصوره ـ الكوني والثقافي والايديولوجي والاجتماعي ـ محكوماً بآلية اصطفائية متناظرة. لكن هذه المفاهيم أصبحت مندثرة طالما أن قواعدها تتغير على كل المستويات». وحتى على المستوى البيولوجي تصبح القواعد قيد الإستجواب بعد أن كانت مطبقة شمولياً، لذلك يتساءل العلماء فيما إذا كان التطور البيولوجي نتيجة للمتغيرات والاصطفاء الطبيعي أو أنه على مستوى

الجزيئيات يعتمد على تراكمات المتغيرات الناتجة عن «انحراف جيني» Genetic drift دون حصول عملية الاصطفاء الطبيعي الداروينية. ويقول الدكتور موتو كيمورا Kimura من المعهد القومي للبحوث الوراثية في اليابان «يبدد أن التطور عى المستوى الجزيئي متنافراً تماماً مع توقعات الداروينية الجديدة».

وهنالك مسلمات أخرى سادت زمناً طويلاً تتداعى للسقوط الآن، إذ قال لنا علماء الأحياء إن اليوكاريتوتيس Eukaryotes (الكائنات البشرية ومعظم أشكال الحياة الأخرى) قد تحدرت بشكل كامل من خلايا أبسط تسمى البروكاريوتس Prokaryotes (من بينها البكتريا والإشنيات)؛ هذه النظرية تتقوض الآن وتأتي فكرة أخرى بدلاً عنها تقول إن الأشكال الحياتية الأبسط قد تحددت من أشكال أعقد. فضلاً عن ذلك، فمن المفترض أن يساير هذا التطور تكيفاً يعززه البقاء. مع ذلك فإننا نسمع كثيراً عن أمثلة مثيرة من النمو التطوري Evolutionary Development الذي يمنح فائدة بعيدة المدى على حساب ضرر قصير المدى. ثم هناك الأنباء المروعة من حديقة الحيوان «جرانت بارك» في أطلانطا حيث زاوجت الصدفة نوعين اثنين من القرد ينتميان إلى فصيلتين مختلفتين من الكروموزومات (المورثات)، وكانت النتيجة عبارة عن أول قرد هجين معروف، ورغم أن الباحثين ليسوا واثقين من خصوبة هذا القرد الهجين، لكن تركيبته الوراثية الغريبة دعمت فكرة أن التطور قد يحدث من خلال تعاظم التغيرات الصغيرة. وحقاً، فبدلاً من رؤية التطور على أنه عملية هادئة طويلة النفس، نجد كثيراً من علماء اليوم من أحيائيين وآثاريين يدرسون «نظريات الكوارث» Theory of Catastrophies لتفسير «الفجوات» و«القفزات» التي حدثت في فروع متعددة من سجل التطور. وآخرون يدرسون التغيرات الصغيرة التي قد تكون تضخمت عبر التغذية الاسترجاعية Feedback في التحولات البنيوية المفاجئة.

هذه القضايا تقسم المجتمع العلمي إلى خصوم ومؤيدين، لكن هذه الخلافات تتقزم أمام حقيقة مغيّرة للتاريخ. ففي أحد أيام 1953 كان البيولوجي الشاب جيمس واطسون Watson ، من كامبردج في انكلترة، جالساً في حانة

عندما هرع إلى الداخل فرانسيس كريك Crick نشواناً وهو يصيح «اكتشفنا سر الحياة»، وبالفعل هذا ما حصل. فقد اكتشف واطسون وكريك بنية الـD.N.A، في عام 1957، حيث كانت اهتزازات الموجة الثالثة في أولها، اكتشف الدكتور آرثر كورنبرغ Kornberg كيف ينتج الـ D.N.A ذاته، ووصف النتيجة في موجز شهير يقول «لقد كشفنا رموز الـ DNA وعرفنا كيف يبث الـ DNA تعليماته إلى الخلية.. وكشفنا الكروموزومات وكيف تحدد الوظيفة الوراثية.. لقد ركبنا الخلية وحللناها.. ودمجنا الخلايا من سلالات مختلفة.. عزلنا الجينات البشرية المحضة.. رسمنا خريطة المورثة.. ركبنا المورثة وحللناها.. غيّرنا الشيفرة الوراثية للخلية». واليوم يستطيع المهندسون الوراثيون في مختبرات العالم المختلفة انتاج اشكال حياتية غريبة، فأغلقوا باب جولة التطور ذاته بعد أن تصور مفكرو الموجة الثانية أن الأنواع البشرية هي أوج الغملية التطورية الطويلة. وينبغي أن يواجه مفكرو الموجة الثالثة الآن حقيقة أننا سنصبح «مصممين» لعملية التطور، فهذه العملية لم تعد كما كانت سابقاً؛ ومثل مبدأ الطبيعة، يصاغ مفهوم جديد لمبدأ التطور أيضاً.

شجرة التقدم:

وحيث إن أفكار الموجة الثانية عن الطبيعة والتطور تتغير نحو منظور جديد، فمن غير المفاجىء أن يتم تقييم أفكار الموجة الثانية عن التقدم Progress من جديد.

كانت الحقبة الصناعية تتصف، كما رأينا، بتفاؤلية رشيقة التي رأت في كل إنجاز علمي أو في «سلعة حديثة متطورة» دليلاً على التقدم الحتمي نحو الكمال البشري. ومنذ أواسط الخمسينات عندما بدأت الموجة الثالثة بضرب حضارة الموجة الثانية، لم تتعرض الأفكار الأخرى للتقريع الشديد مثلما تعرضت له هذه العقيدة البهيجة. لقد كان ظهور «الوجوديون» في الخمسينات «والهيبيز» Hippies في الستينات فرصة لجعل التشاؤمية، وليس التفاؤلية، حول الظرف البشري

موضوعاً ثقافياً سائداً. وقد بذلت هذه الحركات جهداً عظيماً لتبدل نبرة التفاؤلية بنبرة اليأس القانط. وسرعان ما أصبحت التشاؤمية أناقة إيجابية: إذ استبدلت أفلام هوليوود في الخمسينات والستينات أبطال الفك الناتىء في الثلاثينات والأربعينات بالبطل المضاد المغترب ـ المتمرد على اللاقضية؛ القاتل المحترف الحديث؛ الإنتهازي المغفل الوسيم والجذاب؛ راكبو الدراجات المثيرون للمتاعب؛ البانكس، الجماعة العاطفية التي تتمنع عن التعبير والصعبة المراس. الحياة لعبة لم يكسبها أحد.

وقد تبنى الخيال والمسرح والفن نزعة اليأس التشاؤمي هذه في كثير من دول الموجة الثانية؛ ففي أوائل الخمسينات حدد الروائي كامو Camus المواضيع التي سيتبعها روائيون كثيرون نتيجة لذلك. وقد أوجز ناقد بريطاني هذا الأمر بما يلي: «الإنسان غير معصوم، والنظريات السياسية نسبية والتقدم الآلي مجرد سراب». وحتى الخيال العلمي الذي كان زاخراً من قبل بمغامرات يوتوبية أصبح أمراً متشائماً ومقلداً لروايات هكسلي واورويل. وأصبحت التكنولوجيا بنظر الكثيرين القوة المدمرة الماحقة للحرية الإنسانية والبيئة الطبيعية وليست محركاً للتقدم، وأصبحت كلمة «التقدم» قذرة فعلاً لكثير من علماء البيئة وغزت المكتبات مؤلفات صخمة تحمل عناويناً مثل «المجتمع المنهار» و«العصر الأسود القادم» و«مخاطر التقدم» و«موت التقدم».

عندما دخل مجتمع الموجة الثانية حقبة السبعينات وضع «نادي روما» تقريراً حول «حدود النمو» اتصف بنبرة جنائزية ستسود معظم العقد القادم ووضع تصوراً لكارثة العالم الصناعي والاضطرابات والبطالة والتضخم كثفه الحظر النفطي سنة 1973؛ كل هذا أضاف حجاباً قائماً للتشاؤمية السائدة ورفضاً لفكرة التقدم الإنساني الحتمي. وتحدث هنري كيسنجر بنبرة شبنغلرية(*) عن أفول الغرب ـ باثاً بذلك شعوراً بالنشوة يشوبه الخوف للمصاعب التي ستواجهه.

(*) أوزفالد شبنغلر Oswald Spengler (1880-1936) فيلسوف ألماني قال بأن الحضارة الغربية المعاصرة هي في طريقها إلى الموت (المترجم).

وسواء كان لهذا اليأس مبرراته أم ما تزال، فعلى القارىء أن يقرر هذا بنفسه، وما يتضح لنا أمر واحد وحسب: لقد وجدت فكرة التقدم الحتمي الوحيد المسار، وهي عماد آخر للواقعية الصناعية، قليلاً من المرحبين بها عندما بان أن نهاية حضارة الموجة الثانية وشيكة.

ويسود العالم اليوم إقرار بأن التقدم لم يعد يقاس بالتقدم التكنولوجي أو المعيار المادي للحياة ـ فالمجتمع المنحط أخلاقياً وجمالياً وسياسياً وبيئياً هو ليس مجتمعاً متطوراً مهما كان ثرياً أو تقنياً. باختصار، نحن نتقدم نحو فكرة أكثر شمولية عن التقدم ـ إنه التقدم الذي لا ينجز آلياً ولا تحدده المعايير المادية وحدها. ونحن أيضاً أقل ميلاً للتفكير أن المجتمعات تتحرك في مسار واحد وأن كل مجتمع ينتقل آلياً من محطة حضارية إلى أخرى أو إلى محطة «أكثر تقدماً» من الأخرى: فقد يكون هناك العديد من الخطوط والطرق الفرعية بدلاً عن الخط المساريّ الواحد، وأن المجتمعات قد تكون قادرة على تحقيق تقدم وتطور شاملين عبر تنوع الطرق والمناهج: فالتصور الجديد للتقدم أنه شجرة مزدهرة تمتد أفنانها المختلفة نحو المستقبل، وأن تنوع الثقافات الإنسانية وثرائها هما المقياس، في هذا الضوء قد يصبح التحول الحالي نحو عالم لاجماهيري وأكثر تنوعاً بحد ذاته قفزة هامة نحو الأمام ـ إنه التحول الذي يناظر نزعة التمييز والتركب المشترك في التطور الأحيائي. ومهما حدث بعد ذلك فمن غير المرجح أن تعود الحضارة مرة أخرى إلى النظرية التقدمية الساذجة والأحادية المسار المفرطة في التفاؤل التي ألهمت الموجة الثانية وميّزتها.

إذن، فقد شهدت العقود الماضية صياغة جديدة للمفاهيم السائدة عن الطبيعة والتطور والتقدم على حد سواء: هذه المفاهيم كانت بدورها قائمة على أفكار أولية ـ كمسلماتنا حول الزمان والمكان والمادة والسببية، والموجة الثالثة تفكك هذه المسلّمات التي كانت الصمغ الفكري الذي ربط حضارة الموجة الثانية.

مستقبل الزمن:

لا تجلب كل حضارة جديدة معها مجرد تغيرات في طريقة تناول الناس

للوقت في الحياة اليومية بل تلعب أيضاً تغيرات في الخرائط العقلية للزمن، والموجة الثالثة تعيد رسم هذه الخرائط الزمنية. لقد زعمت حضارة الموجة الثانية منذ عهد نيوتن حتى الآن بأن الزمن يسير في خط واحد يبدأ في غمامات الماضي السحيق حتى أبعد نقطة من المستقبل. وهي تصور المستقبل على أنه مطلق وموحد عبر كل أجزاء الكون يستقل عن المادة والفراغ، وزعمت أيضاً أن كل دقيقة أو كل جزء من الزمن تشبه القادم منها. أما اليوم، ونسبة إلى جون جريبن Gribbin وهو فيزيائي فلكي انقلب إلى كاتب علمي، فإن العلماء الوقورون المسلحون بأوراق اعتماد اكاديمية وبسنوات خبرة في البحوث يقولون لنا بهدوء.. إن الزمن ليس شيء يتدفق بصورة متصلبة نحو الأمام بخطى ثابتة تشير إليها الساعات والتقاويم، بل إنه الذي يلتف أو ينحرف في الطبيعة حيث تبدو المحصلة النهائية مختلفة ويعتمد ذلك على المكان الذي يقاس منه. وفي الطرف المطلق، تستطيع الأجسام فوق المنهارة Supercollapsed Objects أو الثقوب السوداء إبطال الزمن جملة وتفصيلا، وتجعله يقف بجوارها ساكناً. وفي أوائل هذا القرن أثبت آنيشتاين Einstain أن الزمن قابل للتكثف والتمدد وأطلق نظرية الزمن المطلق؛ وقد وضع المثال الخالد عن المراقبين وعربة القطار، الذي يجري تقريباً كما يلي:

يقف رجل بجانب عربة القطار ويرى وميضي ضوء ينبعثان بتزامن واحد - أحدهما في أقصى الطرف الشمالي للعربة والآخر في جنوبها، والمراقب واقف وسط المسافة بين الوميضين، يجلس شخص آخر في قطار سريع جداً يسير شمالاً بمحاذاة العربة وما إن يمر بالمراقب الواقف في الخارج حتى يرى وميضي ضوء إلا أنهما ليسا متزامتين بالنسبة له إن القطار يتسارع به من وميض إلى آخر؛ فالضوء في أحد الوميضين يصل إليه أسرع من الضوء الآخر وبالنسبة له أيضاً يبدو له أن الوميض الشمالي قد أضاء أولاً.

وبينما في الحياة اليومية تبدو المسافات قصيرة وسرعة الضوء سريعة جداً حتى ليصبح الفارق غير ملحوظ فإن المثال الذي يعرض وجهة نظر آينشتاين هو أن الترتيب الزمني للأحداث Chronological Order - ما يقع أولاً ثم ثانياً ثم... حسب الوقت - يعتمد على سرعة المراقب؛ فالزمن ليس مطلق بل نسبي. هذا

بعيد جداً عن نـوعية الـزمن الذي أسست عليـه الفيزيـاء الكلاسيكيـة والواقعيـة الصنـاعية، إذ سلم كـلاهما أن «قبـل» و«بعـد» لهـما معنى ثـابتـاً مستقـلاً عن أي مراقب، واليوم تتعرض الفيزياء لانفجارين، داخلي وخارجي. فكـل يوم يكتشف الفيزيائيون أو يفترضون أجسامـاً أولية جـديدة أو ظـواهر في الفيـزياء الفلكيـة من الكـواركات Quark إلى أشباه النجوم Quasais، مـع تطبيقـات مدهشـة يقتحم بعضها مفاهيماً جديدة عن الزمن. أحـدها مثـلاً الثقوب السـوداء Black Holes التي تنتشر في الكون انتشاراً واسعاً لتبتلع كل شيء حتى الضوء، فتشد إليها بذلك القوانين الفيزيائية إن لم نقل تحطمها. هذه الدوامـات السوداء، كـما يقال، تقضي فيها الخصوصيات التي تتلاشىٰ فيها الطاقة والمادة ببساطة؛ وقـد افترض الفيـزيائي روجر بنروز Penrose وجـود «الثقوب الحـارة» Hot Holes و«الثقوب البيضـاء» White Holes التي من خلالها تفيض الـطاقة والمـادة الضائعتـين في كـون آخـر - ومهما كان ذلك يحمل من معان فإن لحـظة واحدة بجـوار الثقب الأسود كـما يعتقد قد تكافىء دهوراً لانهائية على الأرض. لذا، إن أرسلت محطة مهمات فضائية عـبر الكـواكب سفينةً فضـائيـة لاستكشـاف ثقب أسـود فلربمـا سننتـظر نحن مـلايـين السنوات حتى تصل السفينة. مع ذلـك، وبسبب التشوه الجـاذبي Gravitational Distortion جوار الثقب الأسود ودون اعتبار تأثيرات السرعة، فإن ساعة السفينة ستشير أن الانتقال قد استغرق دقائقاً أو ثوان معدودة.

وعنـدما نـترك عالم السماوات المتناهيـة العظمـة وندخـل عـالم الأجسـام أو الأمواج المجهرية نجد ظواهراً مدهشة ومحيرة أيضاً. لقـد افترض الـدكتور جـيرالد فـاينبرغ Feinberg من جـامعـة كـولـومبيـا وجـود جسيـمات تـدعى التخيـونـات Tachyons تتحرك بسرعة تفـوق سرعة الضـوء والتي يعتبر الـزمن لديهـا متحركـاً نحـو الـوراء، ويقـول الفيـزيـائي الـبريـطاني ج.ج. تيلور: «تختلف الفكـرة الميكروسكوبية للزمن عن الزمن الماكروسكـوبي»؛ وبالنسبـة إلى فيزيـائي آخر هـو فريتجوف كاپرا فإن الزمن ببساطة أكبر «يتحرك بنسب مختلفة في أجزاء مختلفـة من الكـون». وبصورة متصـاعدة بـالتالي، لا يمكننـا التحـدث عن «الـزمن» بصيغـة المفرد، إذ يبدو أن هنـاك «أزمنة» خيـارية وجمعيـة تعمل بقـواعد مختلفـة في أجزاء

مختلفة من الكون أو الأكوان التي نقطنها. كل هذا يدك دعائم فكرة الموجة الثانية عن الزمن الأحادي المسار الشامل ـ دون أن تأخذ محل الأفكار القديمة عن الزمن الدائري Cyclical أو الحلقي.

وفي اللحظة التي نعيد فيها بناء استخداماتنا الاجتماعية للزمن بصورة جذرية ـ بإدخال الزمن أو الوقت المرن لحقل العمل ونزع تقارن العمل من الناقلة الميكانيكية، وبالطرق الأخرى التي وصفت في الفصل التاسع عشر ـ فإننا أيضاً وبصورة جوهرية نعيد صيانة الصور النظرية عن الزمن، وبينما تبدو هذه الاكتشافات النظرية للوهلة الأولى عديمة الجدوى في التطبيقات العملية للحياة اليومية، فقد كان هذا ينطبق أيضاً على علامات الطبشور التي تحتاج لتأمل ملي وهي مكتوبة على اللوح ـ إنها المعادلات التي قادت أخيراً إلى تفجير الذرة.

المسافرون إلى الفضاء (الحيِّز):

هذه التغيرات في مفهوم الزمن تحدث فجوات أيضاً في تفهمنا النظري للفضاء، فالزمن والفضاء متشابكان في العلاقة، إلا أننا نغير تصورنا عن الفضاء بأساليب فورية أيضاً. إننا نغير الأفضية التي فيها جميعنا يحيا ويعمل ويلهو، إن كيفية وصولنا للعمل ومدى ترحالنا ومكان عيشنا كل هذا يؤثر على خبرتنا عن الفضاء. وكل هذه الأمور تتغير أيضاً. في الواقع فإن وصول الموجة الثالثة يجعلنا ندخل طوراً جديداً من العلاقة بين الإنسان والفضاء.

جلبت الموجة الأولى معها، التي نشرت الزراعة في العالم، كما رأينا سابقاً مستوطنات زراعية دائمة عاش الإنسان فيها طوال حياته لا يبعد عن مسقط رأسه سوى عدة أميال. لقد أدخلت الزراعة الوجود المكثف مكانياً ولا مبارحية المكان وعززت الشعور بالمحلية ـ عقلية القرية. إلا أن حضارة الموجة الثانية قامت بتركيز السكان في المدن الكبرى وأنتجت المتنقلون لأنها كانت بحاجة لامتصاص المصادر من بعيد ولتوزيع السلع إلى أماكن قصية. وكانت الثقافة التي أفرزتها شاملة الفضائية ومتمركزة في المدينة أو الأمة لا القرية. أما الموجة الثالثة فإنها تغير خبرتنا

المكـانية وذلـك بنشر السكان بـدلاً عن تركيـزهم. وبينما مـا يزال مـلايين النـاس يصبون في المناطق المدينية في الدول التي ما زالت في مرحلة التصنيع، فإن البلدان العالية التقنية تمر الآن بانعكاس هذا التيار. كل المدن الكبرى مثل طـوكيو ولنـدن وزيوريخ وجلاسكو تفقد سكانها مثل عشرات المدن الأخـرى في حين تكسب من وراء ذلك المدن المتوسطة والصغيرة الحجم. وقد أعلن المجلس الأمريكي للتأمـين على الحياة أن «بعض خبراء المدن يعتقدون أن المدينة الأمريكيـة أصبحت شيئاً من الماضي»، وتقول مجلة «فورتشن» إن «تكنولوجية النقل والاتصالات قطعت الأوتار التي تربط الشركات الكبرى بالمدن الرئيسيـة التقليديـة». وقد حمـل أحد مقـالات مجلة «بزنس ويك» عنواناً يقول: «مشهد أمةٍ بلا مدن هامة».

إن لا تمركزية السكان وإعـادة توزيعهم سـوف يحول بمـرور الزمن مسلماتنـا وآمـالنا عن الحيِّـز الفردي والاجتماعي أيضّاً وعن مسـافات التنقـل المقبولـة وعن الكثافة الاسكانية وأمـور أخرى عـديدة. بـالاضافـة إلى هذه التغـيرات، يبدو أن الموجة الثالثة تولد وجهة نظر جديدة عن الكثافة المحلية ـ العالمية بل حتى المجراتية Galactic . وفي كـل مكان نجـد تركيـزاً جداً عـلى «المجتمع» و«الجـوار»، وعـلى السياسة والروابط المحلية في نفس الوقت الذي فيـه أعداداً كبـيرة مِن الناس ـ هم غالباً نفس الناس الموجهين بنزعة المحلية ـ يهتمون بالقضايا العالمية وينتـابهم القلق من حـرب أو مجاعـة حدثت عـلى بعد عشرة آلاف ميـل. وفي حـين تتكـاثـر فيـه الاتصـالات المتقدمـة، ونشهد تحـول العمـل إلى البيت الألكـتروني، فسـوف يتم تشجيع الـتركز الثنائي Dual Focus الجـديـد؛ إذ إن أعـداداً كبـيرة من النـــاس تبقى قريبة، منطقياً، من البيت، ويقل تنقلها من وإلى، وتسافر للمتعة ربما ولكن ليس من أجـل العمل حتـماً ـ بينما يـتراوح مجال عقـولها وخـطاباتهـا عبر الكـوكب الأرضي والفضاء الخارجي أيضاً. إن الموجة الثالثة تدمج الإهتمام بالبعيد والقريب وتتبنى تصورات عملية ونسبيـة عن الفضاء. ويـوجد لـدي في مكتبتي العديـد من الصور الفوتوغرافية الكبيرة التي التقطتها الأقمار الصناعية للأرض وكـذلك صـورة التقطتها طائرة u-2 لمدينة نيويورك وجـوارها بـالأشعة تحت الحمـراء وتصل دقتهـا الحادة لدرجة أن متحف الميتروبـوليتان واضـح جداً، وكـذلك الـطائرات الفـردية

وهي جاثمة في منحدرات مطار لاجرديا تبدو مرئية جداً. وسألت موظف مسؤول في وكالة الفضاء (ناسا) مشيراً إلى الطائرات في لاجارديا أنه إذا كبرت الصورة هل بإمكان المرء رؤية الشارات والرموز على الأجنحة، فنظر إلى باحتمال مرح وصحح من خطأي وأجاب «بل البراشيم»!.

لكننا لسنا محصورين حتى الآن بالصور الساكنة المعدلة، إذ يقول الأستاذ آرثر. هـ. روبنسون، رسام الخرائط من جامعة وسكنسن، أنه خلال عقد من الزمان سيكون بإمكان الأقمار الصناعية أن تنقل لنا خرائطاً حيةً - عرض حي لمدينة أو بلد - لنراقب النشاطات التي تحدث عليها. وبهذا تنتقل الخريطة من مرحلة العرض الساكن إلى العرض المتحرك أو السينمائي، وحقاً ستصبح كالأشعة السينية في الحركة فلا تظهر ما على سطح الأرض وحسب، بل تكشف ما يكمن تحت السطح طبقةً طبقة وما يكمن مرتفعاً عليه مهما كان عالياً. هذه الخرائط ستقدم صورة حساسة ومتغيرة باستمرار للأرض وعلاقتنا بها.

في الأثناء، يتمرد بعض واضعو الخرائط على الخريطة العالمية التقليدية التي شوهدت في كل فصل مدرسي خلال الموجة الثانية، فمنذ الثورة الصناعية، كانت الخريطة الأكثر استخداماً في العالم هي المرسومة بإسقاط مركاتور. وبينما هذا النمط من الخرائط يلائم الملاحة البحرية فقط لأنها تشوّه معيار السطوح، إن نظرة سريعة على أطلسك الصغير سيظهر لك - إذا كان يستخدم خريطة مركاتور - بأن الجزيرة الاسكندنافية أكبر من الهند رغم أن الأخيرة أكبر منها بثلاث مرات. وتدور جدالات ساخنة بين صانعي الخرائط حول اسقاط جديد طوره أرنوبيترز Arno Peters ، وهو مؤرخ ألماني، يظهر السطوح الأرضية بنسب ملائمة كل سطح للآخر، ويقول بيترز متهماً إن تشوهات خريطة مركاتور قد شجعت غطرسة الأمم الصناعية، وجعل من الصعب علينا رؤية العالم اللاصناعي بمنظور ملائم سياسياً وكذلك خرائطياً، فقد تم «التحايل على الدول النامية حول ما يتعلق بسطوحها وأهميتها».

وتظهر خريطته الغريبة على العين الأوربية والأمريكية أن القارة الأوربية

متقلصة، وآلاسكا أكثر تسطحاً وانحشاراً، بينما تبدو كندا والإتحاد السوفييتي وأمريكا الجنوبية أكثر استطالة وكذلك الجزيرة العربية والهند وأفريقيا. وقد تم توزيع 60 ألف نسخة من خريطة بيترز في البلاد اللاصناعية بواسطة بعثة فيلتمسون Weltmission التبشيرية البروتستانتية وعن طريق منظمات دينية أخرى. كل هذا الجدل يدل على عدم وجود خريطة «صحيحة» واحدة، بل مجرد صور مختلفة للفضاء لتخدم أهدافاً عدة؛ وبمعنى أكثر دقة فإن وصول الموجة الثالثة يرافقه طريقة جديدة لرؤية العالم.

الكّلانيّة والجزءانية:

هذه التحولات العميقة في آرائنا عن الطبيعة والتطور والتقدم والزمان والمكان بدأت تتجمع مع بعضها، في الوقت الذي تنتقل فيه من ثقافة الموجة الثانية، التي أكدت على دراسة الأشياء بمعزل عن الأخرى، إلى ثقافة الموجة الثالثة التي تؤكد على الأخذ بعين الإعتبار القرائن والعلاقات والكليات.

في أوائل الخمسينات، في الوقت الذي شرع علماء الأحياء فيه باستكشاف الشيفرة الوراثية، بدأ مبتكرو نظريات الاتصالات والمهندسون في مختبرات بيل، وخبراء الكمبيوتر في شركة آي. بي. إم، وفيزيائيون في مختبرات بوست اوفيس البريطاني، بالإضافة إلى مختصين في المركز القومي للبحث العلمي في فرنسا، بفترة عمل مكثف وممتع اعتمد على البحث العملياتي Operations Rsearch الذي قيض له أن يتوقف أثناء الحرب العالمية الثانية، لكن هذا العمل أفرز ثورة الأتوماتيكية الذاتية Automation وشُعب جديدة تماماً أو أنواع جديدة من التكنولوجيات التي أصبحت الأساس لإنتاجية الموجة الثالثة في المصنع والمكتب. مع هذه التقنيات جاء منهج جديد من التفكير، إذ كان المنتوج الأساسي للثورة الأتوماتيكية الذاتية هو «المنهج النظائمي» System approach.

بينما أكد المفكرون الديكارتيون على تحليل العناصر أو الأوليات وغالباً على حساب القرينة، نجد أن مفكري النظم أكدو على ما يدعوه سايمون رامو Ramo

أحـــد أول الـداعـين لنـظريـة النـظم، بـ«النـظرة الكليـة لا التجـزيئيـة نحـو المشكـلات». وقد كـان للتأكيـد على عـلاقات التغـذية الإسـترجاعيـة بين النـظم الفرعية Subsystems وبين الكليات الأكـبر التي شكلتها هـذه الوحـدات من قبل التفكير النظائمي أثراً ثقافياً واسعاً منـذ أواسط الخمسينات عنـدما بـدأت تتسرب أولاً من المختـبرات. وقد تم تـوظيف لغة هـذا التفكير ومفـاهيمـه من قبـل علماء الاجتـماع والنفس والفلسفة ومحللي السيـاسـات الخـارجيـة والمنـاطقـة واللغـويـين والمهندسين والمدراء، لكن المدافعين عن نظرية النظم ليسوا الوحيدين الذي دعـوا خلال العقدين الماضيين إلى طريقة أكثر تكاملية في رؤية المشكـلات، فالثـورة ضد التخصص المفـرط Overspecialization الضيقـة الأفق تلقى مـدداً من حمـلات السبعينات البيئية عندما اكتشف الايكولوجيون بشكل مـتزايد «الشبكـة» الطبيعيـة والعلاقات المتبـادلة بـين الأنواع وكـلانية النـظم البيئية Ecosystems Wholism. وكتب باري لوبيز في مؤلّفه «العمل البيئي»: «أن اللابيئيـين Non-Environmentalists يميلون إلى فصـل العناصر إلى أوليـات ومعالجـة كل واحـدة على حـدة في وقت واحد. بالتبـاين، يميل البيئيـون إلى رؤية الأشيـاء بصورة مختلفـة تمامـاً. . . فغريزتهم هي موازنة الكل، وليس معالجة جزء منه».

إن المنهج الايكولوجي (البيئي) والمنهج النـظائمي يتشابكـان ويتشاركـان في الاندفاعة نحو تـركيب المعرفـة ودمجها. في الأثنـاء، تسمع في الجـامعات دعـوات متزايدة لـلأخذ بـالمنهج عبر المعارفي المتبـادل Interdisciplinary Approach لأن العوائق الإدارية ما تزال تقف حجر عثرة أمام تخصب الأفكار ودمـج المعلومات في معظم الجامعات. هذا المطلب لتطبيق المنهج عبر المعارفي المتبادل أو منهج التعددية المعارفية Multidisciplinary أصبـح الآن واسع الإنتشـار لدرجـة أنه أخـذ صفة شعائرية.

هذه التحولات في الحياة الفكريـة انعكست في أماكن ثقـافية أخـرى أيضاً. الديانات الشرقية مثلاً لزمها زمن طويل حتى يعتنقها أتباع بين الـطبقات الـوسطى الأوربية، وهذا لم يحدث إلا عندما بدأ المجتمع الصناعي بالاندمـاج جديـاً، فبدأ

آلاف من الشباب الأوربي بالاحتفاء بالسواميين* وتكريمهم وبالاحتشاد عند القبة لسماع مواعظ المرشد (الغورو) الصغير (16 عاماً)، وبارتدياد المطاعم النباتية الهندوسية الطراز والرقص في الشارع الخامس ويغنون للعالم الذي لم يتجزأ لأقسام ديكارتية بل بقي «كلاً واحداً» Oness.

وفي حقل الصحة العقلية، بحث الأطباء النفسيون عن طرق علاج «الشخص الكلّي» Whole Person بتطبيق المعالجة الغشتالية، فانتشرت هذه الطريقة حتى أسست المعالجة الغشتالية ومعاهدها في الولايات المتحدة، كان هدف هذا النشاط، بالنسبة للمعالج النفسي فريدريك بيرلز «زيادة المجهود البشري بواسطة عملية الدمج «للوعي الحسي الفردي Individual-Sensory Awarness وللإدراكات والعلاقات مع العالم الخارجي. وفي الطب برزت حركة الصحة الهولستيكية أو الكلانية Holistic أساسها أن صحة الفرد تعتمد على الدمج الفيزيائي والروحي والعقلي. وتكسب الحركة، بخلط الشعوذة مع ابتكارات طبية خطيرة، قوة عظيمة كانت ذروتها في نهاية السبعينات. وقالت مجلة «ساينس» Science الأمريكية: «قبل عدة سنين لم يكن يخطر لبال الحكومة الاتحادية أن تضطر لرعاية مؤتمر حول السلامة الصحية كانت مواضيع جدول أعماله تتمثل بالمعالجة بالإيمان Faith Healing وعلم القزح Iridology والوخز الضغطي والتأمل البوذي والطب الكهربائي. ومنذ ذلك الحين تصاعد الإهتمام الشعائري بأساليب المعالجة الخيارية ونظمها التي تندرج كلها تحت لواء الطب الهوليستيكي».

تحت ظل هذه النشاطات من غير المفاجىء أن تزحف مصطلحات مثل «الكلانية» Wholism «الهوليستيكة» إلى المفردات المعجمية العامة على كافة المستويات. ويتم استخدامها حالياً دون تمييز تقريباً، إذ دعا أحد خبراء البنك الدولي إلى «تفهم هوليستيكي لا.. للملجأ المدائني». وطالبت مجموعة باحثة في الكونغرس الأمريكي بدراسات «هوليستيكة» شاملة بعيدة المدى، ودعا خبير المناهج الدراسية إلى تطبيق القراءة «الهوليستيكية» والتسجيلية لتعليم طلاب

(*) السوامي Shoami معلم ديني هندوسي (المترجم).

المدارس الكتابة، بينما تقدم القاعة الرياضية الجميلة في بيڤرلي هيلز «التمارين الهوليستيكية».

إن كل واحد من هذه الحركات مختلفة عن الأخرى، لكن عنصرها المشترك هو الهجوم الواضح على فرضية أن الكل يفهم بدراسة أجزائه، كل جزء بمعزل عن الآخر. ويوجز الفيلسوف ايرڤن لاسترلو Laszlo ، منظر النظم الرائد، إندفاعة هذه الحركات بقوله: «إننا جزء من نظامي مترابط من الطبيعة، فإذا لم يعلم أصحاب النزعة العامة Generalists بتطور النظريات النظائمية للأنماط الترابطية، فستقودنا مشاريعنا قصيرة المدى والقدرات الاستحكامية المحدودة إلى الدمار». هذا الهجوم على التجزيئية والجزئية والتحليلية أصبح أكثر ضراوة حتى أن العديد من «الهوليستيين» المتطرفين نسوا تماماً الجزءانية في سعيهم وراء الكلانية؛ هذا السعي الذي يفوق الوصف، والنتيجة ليست كلانية على الاطلاق بل تجزؤ وتشظي آخر إذ أن كلانيتهم هي شطرانية Halfism . ومن ناحية أخرى، يسعى العديد من النقاد المتبصرين إلى إقامة توازن الخبرات التحليلية للموجة الثانية مع تركيز أكثف على التركيبية Synthesis وعبّر عن هذه الفكرة بصورة جلية العالم البيئي ايوجين. پ. أودوم Odum في حثه لزملائه على توحيد الكلانية مع الانقاصية Reductionism - أي النظر إلى النظم الكلانية بالاضافة إلى النظر لأجزائها». وقد أعلن عندما فاز هو وشقيقه هوارد الأكثر شهـ ة منه جائزة معهد الحياة الفرنسي Institut de la Vie : «بما أن العناصر الأولية. . . تنضم لتنتج كليات وظائفية أعظم، فإن خواصاً جديدة تظهر لم تكن معروفة أو واضحة في المستويات المتتالية. . . وهذا لا يعني أننا نهجر العلوم الإنقاصية، فلهذا المنهج فضل كبير على البشرية وصالحها، إلا أن الوقت قد حان لمساندة الدراسات ذات النظم الدمجية على نطاق واسع».

وبمجملها، فإن نظرية النظم والإيكولوجيا والتأكيد العام على المنهج الكلاني (الهوليستيكي) مثلها كمثل مفاهيمنا المتغيرة عن الزمان والمكان هي جزء من هجوم ثقافي شامل على المقدمات الفكرية لحضارة الموجة الثانية. ويصل هذا

الهجوم ذروته في النظرة الجديدة لقوانين السببية: السببية الجديـدة New Causal-ity.

حجرة السمر الكونية:

أعطتنا الموجة الثانية وحضارتها التأكيد بـأننا عـرفنا (أو عـلى الأقل استـطعنا معرفة) سبب حدوث الأشياء، فكل ظاهـرة تحتل مـوقعاً فـريداً ومحـدداً في المكان والـزمان وأخـبرتنا أيضـاً أن الشروط ذاتها تفـرز النتائـج ذاتها دائـماً، وأن الكـون بـأكمله يتـألف من عصـا البليـارد، إن صـح التعبـير، وكـرات البليـارد ـ السبب والنتيجة. هذه الفكرة الآلية عن مبـدأ السببية كـانت وما تـزال مفيدة لحـد كبير، فهي تسـاعدنـا على الاستشفـاء من الأمراض وبنـاء ناطحـات السحاب العمـلاقة وتصميم الآلات الذكية وتجميع منظومات هائلة الحجم. ورغم قـوة هذا المبـدأ في تفسير الظواهـر التي تعمل كـالآلات البسيطة، لكنـه لم ينل كثيـراً من الرضـا عند تفسير ظواهر مثل النمو والإنحطاط والإنهيارات المفاجئة إلى مستويات جديـدة من التعقد، والتحولات الكبيرة التي تقع فجـأة أو، عكسياً، الحـوادث الصغيرة ـ التي تقع صدفة في الغالب ـ المتحولة صدفة إلى قوى انفجارية عملاقة.

واليوم يتم حشر طاولة الرهـان النيوتنيـة إلى زاوية حجـرة السمر الكـونية، فأصبحت السببية الآلية حالة خاصة تطبق عـلى بعض الظواهـر لا كلها، والعلماء والمتخصصون في كافة أنحاء العالم ينسجون فكرة جديدة عن التغير والسببية تماشياً مع الأفكار المتغـيرة عن الطبيعة والتـطور التقدم والـزمان والمكـان والمادة. فـالعالم الأبستمـولوجي مـاغورومـاروياما Maruyama اليابـاني المولـد والعـالم الإجتـماعي الفرنسي ادجار مورين Morin ومنظرو المعلوماتية مثل ستافـورد بير Beerوهنـري لابـوريت Laborit وآخزون، كلهم يقـدمون مفـاتيـح الحلول عن كيفيـة عمـل السببية في النظم اللاميكانيكية التي تولـد وتحيا وتمـوت وتتعرض للتـطور والثورة. وكذلك يذكر البلجيكي الحائز على جائزة نوبل ايليا بريغوغـين Prigogine تركيبـة الأفكـار عن النظام والفـوضي، الصدفـة والضرورة وكيف ترتبط كلهـا بالسببيـة

جزئياً، ينشأ مبدأ السببية للموجة الثالثة من مفهوم أساسي لنظرية النظم، أي فكرة التغذية الإسترجاعية. والمثال الذي يساعد على توضيح هذه الفكرة هو الثيرموستاد المنزلي الذي يحافظ على درجة حرارة معينة للغرفة في أي ظرف؛ فعندما يشغل الثيرموستاد فرنة يقوم بتوجيه ارتفاع الحرارة الناتجة حتى تصل للدرجة المطلوبة لتدفئة الغرفة وعندما تنخفض درجة الحرارة فإنه يستشعر هذا التغير في محيطه ويشغل الفرن ثانية».

ما نراه هنا هو عملية تغذية استرجاعية تصون التوازن وتثبط التغير عندما يهدد بتجاوز مستوى معين، وهي تسمى التغذية الإسترجاعية السلبية Negative Feedback ووظيفتها المحافظة على الاستقرار.

ما إن حددت التغذية الإسترجاعية وسبرت من قبل المنظرين المعلوماتيين والمفكرين النظميين في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات حتى بدأ العلماء بالبحث عن أمثلة أو مناظرات لها. وبنشوة غامرة اكتشفوا نظم صون الاستقرارية Stability-Protecting Systems المشابهة في كل مجال، بدءاً بالفسيولوجيا (كالعمليات التي يحافظ بها الجسم على درجة حرارته) وانتهاءًا بالسياسية (كما في الأسلوب التي تقمع بها مؤسسة ما، المعارضة عندما تذهب إلى ما وراء المستوى المطلوب). وتظهر التغذية الإسترجاعية السلبية في العمل أيضاً حيث تحافظ الأشياء بها على توازنها واستقرارها.

في أوائل الستينات، لاحظ الناقدون مثل ما روياما أن إهتماماً مبالغاً يُنفق على الاستقرارية وليس على التغير. ما كان ضروري، بالنسبة له، هو المزيد من الأبحاث حول« التغذية الإسترجاعية الإيجابية Positive Feedback ـ العمليات التي لا تقمع التغير بل تضخمه ولا تحافظ على الاستقرارية بل تتحداها، وأحياناً تسيطر عليها، وأكد ما روياما أن بإمكان التغذية الإسترجاعية الإيجابية أن «تركل» النظام أو تسبب له انحرافاً طفيفاً وتهدد بنيته. إذا كان النوع الأول من التغذية الإسترجاعية مقلص للتغير أو «سلبي»، فها هنا طبقة كاملة من العمليات مضخمة للتغير أو «ايجابية»، وكلاهما بحاجة إلى انتباه ومراقبة قريبة. إن بإمكان

التغذية الاسترجاعية الايجابية أن توضح السببية في العديد من العمليات الغامضة التي ورد بعض منها آنفاً.

فلإن التغذية الإسترجاعية الإيجابية تحطم الإستقرارية وتتغذى على نفسها، يساعد هذا على فهم الدوائر المفرغة Vicious Circles - والدوائر الفاضلة Virtuous circles. عد إلى مثال الثيرموستاد مرة أخرى، ولكن الذي أجهزته الحسية أو آلية التنبيه لديه منعكسة، ففي كل مرة تصبح الغرفة فيها دافئة فإن الثيرموستاد، بدلاً من اغلاق الفرن، سوف يشغله مرغماً درجات الحرارة على الارتفاع إلى مستويات أكثر سخونة، أو تصور لعبة «المونوبولي» (أو لعبة الاقتصاد الواقعي) والتي فيها كلما ازداد المال بيد اللاعب، ازدادت الأملاك التي يستطيع شراءها وهذا يعني دخلاً إيجارياً أكثر، وبالتالي مالاً أكثر ليشتري به الأملاك. وكل ما ورد أمثلة على التغذية الاسترجاعية الواقعية.

إن التغذية الاسترجاعية الإيجابية تساعد على تغيير أية عملية ذاتية الاستثارة - مثل سباق التسلح مثلاً. ففي كل مرة ينتج فيها الإتحاد السوفييتي سلاحا جديداً، تسعى الولايات المتحدة لإنتاج سلاح أكبر، وهذا ما يثير الإتحاد السوفييتي لبناء سلاح أكبر منه. حتى درجة الجنون العالمي.

وعندما نضم التغذية الإسترجاعية السلبية والإيجابية معاً، ونرى المدى الغني الذي تتفاعل فيه هاتين العمليتين المختلفتين في عملية عضوية معقدة - من العقل البشري حتى الاقتصاد - سرعان ما تنبثق رؤىً مريعة. فما إن ندرك أننا كحضارة أو كأي نظام حقيقي معقد - سواء وحدة عضوية بيولوجية أو نسقاً سياسياً عالمياً - تنزع فينا مضخمات التغير ومقلصاته، أي التغذية الإسترجاعية الإيجابية والسلبية وتتفاعل، حتى نبدأ في رؤية مستوى جديد من التعقيد في العالم الذي نتعامل معه، إن تفهمنا للسببية في تقدم، ويزداد تقدماً عندما ندرك أن مقلصات التغير ومضخماته هذه لم تكن مزروعة في النظم البيولوجية أو الإجتماعية منذ البداية؛ فلربما لم تكن أبداً حتى وجدت كنتيجة تعزى إلى الصدفة.

حادثة تائهة اذن قد تقدح زند سلسلة خيالية من التبعات غير المتوقعة.

وهذا دليل ليقول لنا لم يكن من الصعوبة غالباً تتبع التغير وتقديره استقرائياً دون حصول مفاجآت كثيرة، وهي السبب وراء احتمالية ارتداد العملية الوئيدة والثابتة إلى تغير مفاجىء أو بالعكس؛ وهذا بدوره يفسر لم قد تقود شروط ابتدائية متشابهة إلى نتائج مغايرة إلى حد التطرف أحياناً ـ وهذه فكرة غريبة على عقلية الموجة الثانية.

إن السببية في الموجة الثالثة تصور عالماً من القوى المتفاعلة المتبادلة، عالم زاخر بالمدهش، بمضخمات التغير ومقلصاته وعناصر عديدة أخرى ـ وليس مجرد كرات بلياردو تضرب بعضها على نحو متوقع مسبقاً وبصورة لا نهائية على طاولة المراهنة الكونية. إنه عالم أكثر غرابة من آلية الموجة الثانية البسيطة التي أشير إليها. هل كل شيء قابل للتنبؤ به حسب هذا المبدأ كما تضمنت ذلك سببية الموجة الثانية الآلية؟ أم أن الأشياء لا يمكن التنبؤ بها فطريا ولا يمكن تجنب حدوثها، عما ألح نقاد الآلية على ذلك؟ هل نحن محكومون بالصدفة أم بالضرورة؟ لقد جلبت الموجة الثالثة أشياء جديدة لتقال حول هذا التناقض القديم أيضاً. وفي الواقع أنها تساعدنا على التهرب من كليهما أو الوقوع في الشرك الذي طال لزمن طويل القائلين بالحتمية ضد المعارضين لها. الضرورة ضد الصدفة. . ربما يكون هذا من أكثر الفتوحات الفلسفية أهمية».

درس النمل الأبيض:

ضرب الدكتور ايليا بريغوغين، وفريقه للعمل المشترك في الجامعة الحرة ببروكسل وجامعة تكساس في اوستن، مسلمات الموجة الثانية مباشرة بإظهار كيف تقفز البنى الكيميائية وبنى أخرى إلى حالات عليا من التغاير والتعقيد بإتحاد الصدفة والضرورة. ومن أجل هذا الانجاز حاز بريغوغين على جائزة نوبل. وكان بريفوغين ولد في موسكو ونشأ منذ طفولته في بلجيكا وفي مرحلة شبابه بهرته مشكلات الزمن ودهش لتناقض ظاهري قائم. فمن ناحية كان هناك إيمان فيزيائي بعامل الأنتروبيا Entropy ـ أي أن الكون في إنهيار مستمر وأن كل

الأنماط المنظمة ستفنى في النهاية. ومن ناحية أخرى كان هناك الإعتراف البيولوجي بأن الحياة ذاتها هي منظمة وأننا باستمرار نصعد نحو مستويات أعلى وأعقد من المنظمة. فالأتروبيا أشارت إلى اتجاه، والتطور أشار لاتجاه آخر، وهذا ما قاد بريغوغين إلى التساؤل عن كيفية تكون الأشكال العليا من المنظمة، وكان جوابه سنوات من البحوث الكيميائية والفيزيائية. واليوم، يشير بريغوغين أنه في أي نظام معقد، سواء كانت الجزيئيات في سائل أو الخلايا العصبية للدماغ أو حتى حركة المرور في المدينة، تعاني أجزاؤه دائماً من تغير على نطاق ضيق: إنها في حالة تقلب مستمر والجزء الداخلي لأي نظام يهتز بالتقلب. أحياناً، عندما تظهر التغذية الإسترجاعية السلبية يتم كبت هذه التقلبات أو قمعها، فيصان توازن النظام. ولكن عندما تظهر التغذية الإسترجاعية الإيجابية، فقد تتضخم بعض هذه التقلبات بصورة هائلة لدرجة يتهدد توازن النظام فيها بالإنهيار. وقد تضرب التقلبات الناشئة في المحيط الخارجي في هذه اللحظة، فيتضخم الإهتزاز المتصاعد أكثر فأكثر ـ حتى يدمر توازن الكل، وتسحق البنية الوجودية*.

هذا الإنهيار للتوازن القديم، سواء كان بفعل تقلبات داخلية أو قوى خارجية، لا ينتج غالباً الفوضى أو الإنهيار، بل يكون بداية بنية جديدة ذات مستوى عالٍ، هذه البنية الجديدة قد تكون أكثر اختلافا عن القديمة ومتفاعلة داخلياً بصورة أكثر تعقيداً عن السابقة، تحتاج إلى مزيد من الطاقة والمادة (وربما المعلومات والمصادر) لتغذي وتساند نفسها. ويدعو بريغوغين هذه النظم الجديدة الأكثر تعقيداً بالتراكيب أو البنى التبددية Dissipative Structures بعدما لفت انتباهه التناظرات الاجتماعية معها بعيداً عن التفاعلات الكيميائية والفيزيائية، وألمح أيضاً أنه بالإمكان رؤية التطور على أنه عملية تقود إلى وحدات عضوية

(*) قد يكون مفيداً أكثر تطبيق هذه الأفكار على النظام الإقتصادي: يتم صون العرض والطلب بتوازن عمليات التغذية الاسترجاعية المختلفة. والبطالة إذا كثفت بالتغذية الإسترجاعية الإيجابية ولم تعوض ذلك بالتغذية الإسترجاعية السلبية في أي مكان من النظام، يمكنها عندئذٍ تهديد استقرارية الكل وقد تلتقي هذه المشكلة مع تقلبات خارجية كارتفاع أسعار النفط مثلاً. فتصبح الإنتقالات الدورية الداخلية والتقلبات أوسع نطاقاً حتى يتم بعثرة وتحطيم توازن النظام برمته.

متنوعة بيـولوجيـاً واجتماعيـاً ومعقدة تصـاعديـاً، من خلال انبثـاق البنى التبدديـة الجديدة العالية التراتب.

لذا ونسبة إلى بريغوغين الذي تمتلك أفكـاره رنيناً فلسفيـاً وسياسيـاً، فضلاً عن معانيها العلمية الصرفة، فنحن نطور «الترتيب» من«التقلب»، أو كما يعبر عن ذلك عنوان احدى محاضراتـه «النظام من الفـوضى»، هذا التـطور، مع ذلـك، لا يمكن تخطيطه أو تقريره وتحـديده سلفـاً بأسلوب ميكـانيكي. وحتى جاءت نـظرية الكم Quantum theory، اعتقد مفكرو الموجة الثـانية الـرواد أن الصدفـة تلعب دوراً ضئيـلاً، أو لا تلعب أي دور عـلى الاطـلاق في عمليـة التغيـير، فـالشروط الإبتدائية لها تحدد سلفـاً نتيجتها. واليـوم، يسود اعتقـاد في الفيزيـاء دون الذريـة Subatomic Physics مثلاً أن الصدفـة تهمين عـلى عملية التغيـير، وبدأ علماء في السنوات الأخيرة مثل جاك مونو Monod في البيولوجيـا ووالتر بكـلي Buckly في علم الإجتماع وماروياما في الأبستمولوجيا والسيبرنتيك Cybernetics في دمج هذه المتناقضات.

إن بريغوغين لم يضم الصدفة والضرورة سويـاً وحسب، بل اشـترط واقعياً عـلاقاتهـا كل مـع الأخرى، وبـاختصار، فـإنه يلمح أنه في اللحـظة التي «تقفز» الـتركيبة بهـا إلى مرحلة جـديدة أكـثر تعقداً يصبـح من المستحيـل عمليـاً، وحتى مبدئياً، التنبؤ بالهيئة* التي ستأخذها، ولكن ما إن يتم اختيار الطريق وتكون البنية الجديدة قائمة، تهيمن الحتمية Determinism مرة أخرى.

في مثـال مثير يصف بريغـوغين كيف يبني النمل الأبيض أعشـاشه الرفيعة البنية من خلال نشاط لا بنيوي ظاهرياً. يبدأ النمل الأبيض بالـدبيب على سـطح الأرض عشوائياً، متوقفاً هنا وهناك لإيـداع قطعـة من المادة اللزجـة، توزع هـذه الإيـداعات صـدفة، لكن المـادة تحتوي عـلى جاذب كيـماوي يجذب جمـوع النمل

(*) ينسحب هذا أيضاً بصورة محتملة على القفز من حضارة الموجة الثـانية إلى حضـارة الموجـة الثالثـة، وأيضاً على التفاعلات الكيميائية.

الأبيض. وبهذه الطريقة تتجمع المادة اللزجة في أماكن عدة، وبالتدريج تأخذ هيئة عمود أو جدار. إذا كانت هذه الإنشاءات منعزلة يتوقف العمل، لكن إذا تجاورت صدفة يتم بناء قنطرة تصبح بعد حين قاعدة تعمير العش. إن ما استهل بنشاط عشوائي تحول إلى بنى لا عشوائية معقدة جداً نرى فيها، كما يقول بريغوغين «التشكيل الغريزي للبنى المتماسكة»؛ النظام من الفوضى. كل هذا يضرب السببية القديمة بعنف، ويوجز بريغوغين هذا بقوله: «تظهر قوانين السببية الصارمة لنا حالات محدودة صالحة للتطبيق على الحالات المثالية العليا وحسب، وتقريباً تبدو كالكاريكاتور في وصف التغيير. . . علم التعقيد. . يقود إلى وجهة نظر مختلفة جداً». وبدلاً من وجهة نظر الموجة الثانية بأننا مسجونون في كون مغلق يعمل وظيفياً كالساعة الآلية، نجد أنفسنا في نظام أكثر مرونة فيه، كما يقول« احتمالية دائمة لعدم الاستقرارية التي تقود إلى ميكانيكية جديدة. إننا نعيش فعلاً في «كون مفتوح».

إن هذه الثقافة الجديدة الموجهة نحو التغيير والتنوع المتنامي ستحاول دمج الأفكار الجديدة حول الطبيعة والتطور والتقدم والمفاهيم الجديدة الأكثر غنى حول الزمان والمكان وانصهار الانقاصية مع الكلانية بالسببية الجديدة. والواقعية الصناعية التي بدت مرة قوية كاملة تطوق الكون بتفاسيرها عن انسجام الكون وعناصره يتم التخلص من فضلاتها الآن وتبددت ادعاءاتها حول الشمولية. وسوف يرى كيف كانت الايديولوجية العظمى للموجة الثانية اقليمية بقدر ما تخدم ذاتها. وما اندثار نظام الموجة الثانية الفكري إلا سبباً هاماً في اعتناق ملايين الناس لأي شيء، من الطاوية حتى التكساسية إلى الصوفية السويدية، ومن معالجة الإيمان في الفلبين حتى مهنة السحر الويلزية. فبدلاً من بناء ثقافة جديدة تلائم عالماً جديداً، تراهم يحاولون تصدير أو استزراع أفكار قديمة كانت ملائمة لأوقات معينة وأماكن أخرى، أو إحياء المعتقدات التعصبية التي كانت تلائم ظروف أسلافهم المختلفة عن ظروفنا. هذا هو بالضبط انهيار بنية العقل. . عقل الحقبة الصناعية وعدم وجود علاقة متزايدة له مع الحقائق الإجتماعية والتقنية والسياسية الجديدة التي أدت إلى بحث سلمي حالي لإجابات قديمة واستمرار تيار البدع

الفكـرية الـزائفـة التي تتفـرقـع ثم تستهلك ذاتهـا بسرعـة كبـيرة في وسط «السوبرماركت» الروحي هذا كل صخبه الحماسي ودجله الغيبي.

بالمقابل، هناك ثقافة ايجابية جديدة ستؤتي أكلها ـ ثقافة ملائمة لزماننا ومكاننا فبدأت تبصرات دمجية جديدة وقوية تفهم الواقع بعد استكشافه، وتلمح من البدايات تماسكاً وأناقة أمام أطلال الثقافية الصناعية التي يكنسها تاريخ التغيرات للموجة الثالثة. لقد كانت الايديولوجية العظمى لحضارة الموجة الثانية المتفوضة الآن تنعكس في الأسلوب الذي سلكته الصناعية لتنظيم العالم. وانعكست صورة الطبيعة المؤسسة على جسيمات منتشرة على فكرة الدولة ـ الأمة أو الدولة القومية المنتشرة والمستقلة حالياً. واليوم، في الوقت الذي تتغير فيه فكرتنا عن الطبيعة والمادة نجد أن الدولة القومية ذاتها في وضع انتقالي ـ خطوة أخرى في الطريق نحو حضارة الموجة الثالثة.

الفصل الثاني والعشرون

انحلال الأمة

في وقت تضرم فيه نار الحركات القومية في العالم ـ حيث تتكاثر الحركات القومية التحررية في بلدان مثل اثيوبيا والفلبين، وحيث تعلن جزر صغيرة مثل دومينيكا في البحر الكاريبي وجزر فيجي في جنوبي المحيط الهادي قوميتها وترسل بوفودها إلى الأمم المتحدة ـ يحدث أمر غريب في البلدان المتقدمة تكنولوجياً: فبدلاً من نشوء أمم جديدة تتعرض الأمم القديمة لخطر الإنقسام، وفي حين تبرز فيه الموجة الثالثة، تتعرض الدولة القومية ـ الوحدة السياسية الرئيسية لحقبة الموجة الثانية ـ إلى ضغوطات لا مفر منها. إحدى هذه الضغوط تريد تحويل السلطة السياسية من الدولة القومية إلى المناطق والجماعات دون القومية، وأخرى تريد نقل السلطة من الأمة إلى الوكالات والمنظمات الدولية. إن هذه الضغوط تقود إلى تقسيم الأمم المتقدمة تكنولوجياً إلى وحدات أصغر وأقل سلطة، كما توحي نظرة سريعة للعالم لهذا الأمر.

أبخازيون وتكساسيون:

الوقت هو آب/أغسطس/1977. ثلاثة رجال يرتدون القبعات جلسوا إلى طاولة بسيطة، في أحد أطرافها مشكاة وشمعة متوهج لهبها، وفي طرفها الآخر علم مجعد وعلى الراية وجه غاضب لرجل على رأسه عصابة تشبه دوامة عليها الأحرف اللاتينية FLNC. قال هؤلاء الرجال الملثمون لرجال الصحافة الذين جلبوا معصوبي الأعين إلى مكان اللقاء أنهم مسؤولون عن تفجير محطة البث

التلفـزيوني في سـيرادي بيغنو ـ وهي المحـطة الكورسيكيـة الوحيـدة لاستقبال بث التلفزيون الفرنسي. إنهم يريدون لكورسيكا أن تنفصل عن فرنسا، فبـاريس تنظر لأهل الجزيرة بإزدراء تقليدي، والحكومات الفرنسية المتواليـة لم تفعل شيئـاً يذكـر لتـطوير اقتصـاد الجزيـرة. وقد كـانت ذروة غضبهم عندمـا أبحرت وحـدات من الفيلق الأجنبي الفـرنسي إلى قواعـد في كورسيكـا بعد الحـرب الجزائـريـة، وثـار المحليـون إلى أبعد حـد عندمـا منحت الحكـومـة البييـدنـوار Piedsnoirs ـ وهم المستعمـرون السابقـون في الجزائـر ـ مساعـدات ماليـة وبعض الحقـوق الخـاصـة للاستيطان في كورسيكا. وصل المستوطنون في جماعات، واشتروا من غير ما إبطاء العديد من حقول الكرمة (وهي عصب الصناعة في الجزيرة دون اعتبار السياحة)، وهذا ما جعل أهل الجزيرة يشعرون بالغربة أكـثر على أرضهم وجزيرتهم. واليـوم تعاني فرنسا من تخمر ضيق النطاق (كالمشكلة الآيرلندية) في جزيـرتها المتـوسطيـة. وفي الطرف الآخر من البلاد تتفاعل عواطف الإنفصاليين منذ مدة طويلة، وكانت ذروتهـا السنوات الأخـيرة. إذ تلقى حركـة الانفصاليـون في بـريتـاني Brittany ، حيث فيها أعلى نسبة بطالة وأدنى الأجور في فرنسا، دعماً واسعاً، وتنقسم إلى فرق متنافسة ولها جيش إرهابي اعتقل بعض اعضائه بتهمة القيـام بتفجير بعض المبـاني الـرسمية بمـا فيها قصر في فـرساي. في الاثنـاء، تقلق فرنسـا مطالب الاستقـلال الثقافي والاقليمي لمقاطعتي الإلزاس واللورين، وأجزاء من لا نغيدوق وغيرها.

وعبر القنال الإنجليزي، تواجه بريطانيا ضغوطاً مشابهة، لكنهـا أقل عنفـاً، من الأسكتلنديين، ومنذ بدايات السبعينات كان الحديث عن القومية الاسكتلندية يعتبر «نكتة» في شـوارع لندن، لكن هـذه القضية لم تعـد مضحكة عـلى الاطلاق حالياً، وخاصة بعـد الأخذ بعـين الاعتبار أن يسـاهم نفط بحر الشـمال في تطويـر الاقتصـاد الاسكتلنـدي في المستقبـل، وعنـدمـا فشلت حـركـة لتكـوين مجلس اسكتلنـدي منفصل عـام 1979 ، ازدادت الضغوط المـطالبة بـالاستقـلال الـذاتي وبصورة أكثر عمقاً من ذي قبل. فـدعاة القـومية الاسكتلنـدية، الـذين ضايقتهم سياسات الحكومات التي تحـابي التطويـر الاقتصادي للجنـوب، يتهمون الاقتصـاد البريطاني البطيء أنه يجـرهم نحو الأسفـل، في حين اقتصـادهم منطلق لـلأعلى،

ويطالبون بسيطرة أكبر على نفطهم. ويسعون أيضاً إلى استبدال صناعات الفولاذ والسفن الكاسدة بصناعات جديدة متقدمة ذات أساس الكتروني. وفعلاً، بينما يمزق بريطانيا جدل حول دعم حكومي لصناعة أشباه الموصلات أم لا، فإن اسكتلندة هي ثالث أكبر مجمع للدارات المدمجة في العالم بعد كاليفورنيا وماساتشوسيتس وفي مكان آخر ببريطانيا تبدو ضغوط الانفصاليين واضحة في ويلز، وتظهر على السطح أيضاً حركات استقلالية صغيرة في كورنوول Cornwall ووِيسيكس حيث يطالب الاقليميون المحليون بحكم ذاتي وبمجلس تشريعي مستقل والانتقال من الصناعة المتخلفة إلى الصناعة التكنولوجية المتقدمة. إن أوربا كلها تشعر باستفحال الضغوط النابذة: في بلجيكا يتصاعد التوتر بين الڤالون Walloons والفليميش Flemish والبروكسيليين. وفي سويسرا احرزت جماعة انفصالية مؤخراً نصراً في مطالبهم لمقاطعتهم في الجورا. وفي ألمانيا الغربية يطالب الألمان السودتيين Sudeten بحقوقهم بالعودة إلى أراضيهم الأصلية في تشيكو سلوڤاكيا. وهنالك ضغوط مماثلة في تسيرولز الجنوبية في ايطاليا، والسلوڤين في النمسا، والباسك والقتلانيين في اسبانيا والكرواتيين في يوغوسلاڤيا، بالإضافة لعشرات الجماعات الأخرى المغمورة.

وعلى الجانب الآخر من الأطلسي، لم تنته بعد الأزمة الكندية الداخلية حول مقاطعة كويبيك. وقد أوجد انتخاب رينيه ليڤيسك Lévesque وتهريب رؤوس الأموال والأعمال التجارية خارج مونتريال والامتعاض المتصاعد بين الكنديين الناطقين بالانجليزية والناطقين بالفرنسية، احتمالاً حقيقياً للانفصال القومي. وحذر رئيس الوزراء الكندي «السابق» بيير ترودو الذي خاض معركة حقيقية للحفاظ على الوحدة القومية من أنه «إذا نجحت النزعات النابذة في تحقيق أغراضها، فإننا بذلك نقود البلد إلى الإنهيار أو إلى التقسيم بحيث تتحطم قدرته ووجوده للعمل كأمة موحدة». من ناحية أخرى، فإن كويبيك ليست المصدر الوحيد للضغوط الإنفصالية، فقد تعادلها في الأهمية جوقة الأصوات الإنفصالية أو المطالبة بالحكم الذاتي في مقاطعة ألبرتا Alberta الغنية بالنفط.

وعبر المحيط الهادي، هنالك أمم كاستراليا ونيوزيلندة تتعرض لنزعات

مشـابهة. ففي مـدينة بـيرث، تذمـر واحد من أقـطاب صناعـة المناجم وهـو لانج هانكوك، أن استراليا الغربية الغنية بالمعادن مجبرة عـلى شراء السلع والبضائـع من استراليا الشرقيـة بأسعـار مرتفعـة. وتدعى اسـتراليا الغـربية أنها، سيـاسياً، دون التمثيـل في «كـانبـيرا»، وأن السفـر الجـوي في أراضيهـا الـواسعـة ليس مكـافئـاً لمساحتها، وأن السياسات القومية لا تشجع الإستثمار الأجنبي في الغـرب. وتقول الـلافتـة المكتـوبة بحـروف مذهبـة والمعلقة خـارج مكتب لانج هـانكوك «حـركة انفصال استراليا الغربية»! ولنيوزيلندة أيضاً مشاكلها الإنفصالية الخـاصة؛ فـالقوة الهيدروكهربائية في «ساوث آيلند» تزود البلاد بمعظم حاجاتها لطاقة، ولكن يقـول سكان «ساوث آيلند» الذين يشكلون ثلث مجموع السكان تقريباً أنهم يتلقون أقل القليل مقابل ذلك والصناعة ما تزال ترتحل نحو الشمال. وفي اجتماع ترأسه محافظ دنيدن ولدت حركة لتعلن استقلال ساوث آيلند، إن ما رأينـاه خلال هـذه النظرة الشاملة هو الصدوع التي تتباعد باستمرار لتهدد بتمزيق الدولة القومية، ولا تغيب هذه الضغوط عن القوتين العملاقتين الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. إنه من الصعب تصور انفصال فعلي لدولة كالإتحاد السوفييتي مثلاً، كما تنبأ بذلـك المنشق أنـدريه أمـالريـك Amarlik . لكن السلطات السوفييتيـة حكمت بـالسجن عـلى قوميين أرمن بعـد الإنفجار الـذي وقع عـام 1977 في مترو موسكو، وقـام حزب الإتحاد القومي السري منـذ عام 1968 بحملة لإعـادة توحيـد الأراضي الأرمنية.

وتقوم جماعات مماثلة بذلك في جمهوريات سوفييتية أخـرى. ففي «جورجيـا» أرغم آلاف المتظاهرين الحكومة على جعل الجيورجية اللغـة الرسميـة لهذه الجمهـورية، وروع المسافرون الأجانب في مطار تبليسي عندما سمعـوا أن الرحلة المتـوجهة إلى مـوسكو هي رحلة إلى «الإتحـاد السوفييتي». وبـالفعـل، بينـما كـان الجـورجيـون يتظاهرون ضد الروس، كان الأبخازيـون ـ جماعـة الأقلية في جـورجيا ـ يعقـدون اجتماعاً في عـاصمتهم سـوخـومي للمطالبـة بالاستقـلال الذاتي عن الجـورجيين.

كانت هذه المطالب والاجتماعات الجماهيرية التي عقدت في ثلاثة مدن من الخطورة بحيث أعلن زعـماء الحـزب الشيـوعي خـطة انمـائيـة قيمتهـا 750 مليـون دولار لاسترضاء الأبخازيين.

ومن المستحيل قياس حدة وكثافة العاطفة الانفصالية في الإتحاد السوڤييتي وانحاؤه المختلفة، لكن كابوس الحركات الانفصالية لا بد أنه انتاب السلطات. فإذا ما اندلعت حرب مع الصين أو قامت فجأة ثورات في أوربا الشرقية، فمن المرجح أن تواجه موسكو ثورات انفصالية أو استقلالية علنية في كثير من جمهورياتها.

إن معظم الأمريكيين لا يدركون الظروف التي قد تمزق الولايات المتحدة إلى كيانات متعددة (مثلما لم يدرك الكنديون ذلك إلاَّ في العقد المنصرم)، لكن الضغوط الإقليمية Sectionalist هي في طريقها للظهور، ففي كاليفورنيا حالياً رواية سرية رائجة تصور الشمال الغربي ينفصل عن أمريكا بتهديدها للجوء إلى تفجير المناجم النووية في نيويورك وواشنطن. وهنالك سيناريوهات أخرى تشبه ذلك النمط، ومنها أن تقريراً أعد إلى كيسنجر عندما كان مستشاراً للأمن القومي ناقش الانفصال المحتمل لكاليفورنيا والجنوب الغربي لتشكل كيانات جغرافية ناطقة بالاسبانية أو ثنائية اللغة، وقد وردت رسالة إلى أحدى المجلات ونشرت في باب «رسائل إلى المحرر» تتحدث عن دمج ولاية تكساس مع المكسيك من جديد لتشكلان قوة بترولية جبارة تدعى «تكسيكو». وكنت اشتريت في مدينة «اوستن» [في تكساس] نسخة من مجلة «تكساس منثلي» التي انتقدت بشدة سياسة واشنطن المتسمة «بالتكشيرعن الأنياب» تجاه المكسيك، مضيفة: «ظهر في السنوات الأخيرة أننا نتقاسم الكثير من الأشياء مع أعدائنا القدماء في «مكسيكو سيتي» أكثر مما نتقاسم مع قادتنا في واشنطن... لذا فإن على تكساس ألا تفاجأ بمحاولة المكسيك تجنب النوع ذاته من الامبريالية الاقتصادية». واشتريت أيضاً من نفس المكان ملصقاً كبيراً معروضاً بشكل بارز يتألف من نجمة تكساس وعبارة: انفصلوا!.

قد يتطلب مثل هذا الكلام وقتاً طويلاً لتحقيقه، ومع ذلك فإن الحقيقة الجلية هي أن السلطة القومية توضع تحت الإختبار وأن الضغوط الأقليمية تتصاعد عبر الولايات المتحدة وعبر بلدان متقدمة تكنولوجياً، وبغض النظر عن الاحتمالية المتزايدة للانفصالية Separatism في البورتوريكو وآلاسكا، أو مطالب الأمريكيين

الأصليين للإعتراف بهم أمة «مستقلة»، يمكننا تتبع تصدعات متباعدة بين الولايات القارية ذاتها. فنسبة إلى المؤتمر القومي لهئيات الدولة التشريعية، «هناك حرب أهلية ثانية تشن الآن في أمريكا». ويعزي هذا الصراع إلى الشمال الشرقي والغرب الأوسط الصناعيين ضد ولايات الحزام الشمسي الجنوبية والجنوبية الغربية». وتحدثت نشرة أعمال رائدة عن «حرب ثانية بين الولايات»، معلنة أن «النمو الاقتصادي المتفاوت يدفع المناطق نحو صراع حاد». هذه اللغة الميَّالة للقتال يستخدمها الحكام والموظفون الرسميون من الجنوب والغرب والذين يشيرون أن ما يحدث هو «مكافىء إقتصادي للحرب الأهلية». وبسبب حنقهم على مشاريع الطاقة المقترحة من البيت الأبيض، ونسبة إلى «النيويورك تايمز»، فإن هؤلاء الرسميين قد «رهنوا كل شيء إلا الإنسحاب من الإتحاد الفيدرالي وذلك لإنقاذ مخزونات البترول والغاز الطبيعي الضرورية لنمو القاعدة الصناعية للمنطقة». تصدعات متباعدة تقسم الولايات الغربية ذاتها أيضاً. يقول جيفري نايت، المدير التشريعي لمنظمة أصدقاء الأرض: «بشكل متزايد، تدرك الولايات الغربية أنها ليست سوى مستعمرات انتاج الطاقة لولايات مثل كاليفورنيا». وقد كانت ملصقات ضخمة قد انتشرت على نطاق واسع في تكساس ولويزيانا واوكلاهوما خلال أزمة النفط في أواسط السبعينات، وتقول «دع الأنذال يتجمدون في الظلام». وقد يوجد التضمين المكشوف لحركة الإنفصال في صياغة كلمات إعلان نشرته ولاية لويزيانا في النيويورك تايمز، ويقول: «ينبغي على القارىء أن يتفهم وجود أمريكا بدون لويزيانا». وتسدى النصائح لسكان الغرب الأوسط لكي يكفوا عن «السعي وراء عوادم دخان السيارات» للانتقال إلى صناعة أكثر تقدماً وأن يبدؤوا بالتفكير كالاقليميين، بينما يقوم حكام الشمال الشرقي بتنظيم أنفسهم للدفاع عن مصالح المنطقة، ويمكن الالماح إلى هذه النزعة العامة في إعلان نشر على صفحة كاملة دعا إلى «ائتلاف لإنقاذ نيويورك»، وقال الاعلان بلغة الإتهام «إن نيويورك تنهب وتغتصب من قبل السياسات الفيدرالية» وأن «النيويوركيين قادرون على القتال».

ما كل هذا الكلام العدواني الذي يجتاح العالم، فضلاً عن الاضطرابات

والعنف؟ والجواب الصحيح هو: هذه الضغوط الداخلية والإنفجارية في البلدان هي نتاج للثورة الصناعية. فبعض هذه الضغوط ناشيء عن أزمة الطاقة والحاجة للتحول من قاعدة طاقة الموجة الثانية إلى تلك في الموجة الثالثة. وبعضها الآخر قد ينسب إلى الصراع حول الانتقال من القاعدة الصناعية للموجة الثانية إلى تلك في الموجة الثالثة، وكما تم الإشارة إليه في الفصل التاسع عشر، فإننا نشهد في عدة أماكن نمو الإقتصاد دون القومي أو الإقليمي الكبير والمعقد والمميز داخلياً، كما كان الاقتصاد القومي قبل جيل. كل هذا يشكل رأس جسر اقتصادي للحملات الانفصالية أو حملات الاستقلال الذاتي.

ولكن سواء أخذت قالب الإنفصالية أو الإقليمية أو الثنائية اللغوية أو الحكم الذاتي أو اللامركزية الصريحة، تحرز قوى التنابذ عن المركز النجاح لتلقي الدعم والمساندة بسبب عدم وجود استجابة مرنة من الحكومات القومية تجاه اللاجماهيرية المتسعة للمجتمع. وحينما يفقد المجتمع الجماهيري للحقبة الصناعية تداعجه تحت صدمة الموجة الثالثة، فإن الجماعات الإقليمية والمحلية والعرقية والإجتماعية والدينية ستصبح أقل اتحادية، فالشروط والحاجات تتشعب.

الأفراد أيضاً يكتشفون اختلافاتهم ومميزاتهم أو يؤكدونها من جديد، وتقابل الشركات هذه المشكلة بإدخال تنوع أكثر في خطوطها الإنتاجية وسياسة «تجزئة السوق». مقارنة بهذا، تجد الحكومات القومية أنه لمن الصعوبة جعل سياستها كما تتناسب وحاجات الزبون. ولأنها أسيرة تراكيب الموجة الثانية البيروقراطية والسياسية، تجد أيضاً من المستحيل معاملة كل منطقة أو مدينة، وكل جماعة عرقية أو دينية أو اجتماعية أو جنسية أو عنصرية متنافسة عى أنها مختلفة، دعك من معاملة كل مواطن كفرد. وبتنوع الظروف يبقى اصحاب القرار القوميين جاهلين للمتطلبات المحلية المتغيرة. وإن حاولوا تمييز هذه المطالب العالية المحلية او الخصّيصية، فسوف تغمرهم معطيات عسيرة الهضم، مفرطة التفصيل. وقد قال بييرترودو، عندما حشر في المعركة ضد الانفصالية الكندية عام 1967 : «أنتم لا يمكنكم توقع إجراء فعال من الحكومة الفيدرالية إذا كان جزء واحد منها سواء مقاطعة أو ولاية، له مرتبة خاصة وهامة جداً، وتميزت علاقاته مع الحكومة

المركزية عن علاقات المقاطعات الأخرى». بالنتيجة، تستمر الحكومات القومية في واشنطن ولندن وباريس وموسكو في فرض سياسات موحدة ومعايرة مصححة للمجتمع الجماهيري على جماعات قومية تتباعد وتنقسم عنها بصورة متزايدة، وتتناسى الحاجات المحلية أو الفردية وتتجاهلها، مسببة لهيب الامتعاض. وبتطور اللاجماهيرية، يمكننا التنبؤ بأن القوى الإنفصالية أو النابذة عن المركز ستتكثف بشكل مذهل، وتهدد وحدة العديد من الدول القومية. إن الموجة الثالثة تمارس ضغوطاً هائلة على الدولة القومية من بنيتها التحتية.

من الأعلى إلى الأسفل:

في نفس الوقت نرى أصابعاً قوية تمزق الأمة من بنيتها الفوقية، فالموجة الثالثة جلبت معها مشكلات بعيدة، وبنية جديدة من الاتصالات وممثلون جدد على المسرح العالمي - كلها تقلص بتطرف من قوة الدولة القومية. وكما أنه على الحكومة القومية معالجة العديد من المشكلات الصغيرة جداً والمحلية جداً بشكل فعال، وتنشأ أيضاً مشكلات جديدة هي من الكبر بحيث تعجز أية أمة على استيعابها وامتصاصها بمفردها. وكتب المفكر السياسي الفرنسي «دينيس دو روجيميه» Rougement : «إن الدولة القومية التي تعتبر ذاتها مستقلة تماماً هي من الصغر بحيث أنها لا تلعب دوراً حقيقياً على المستوى العالمي، لدرجة أن الدول الأوربية الثماني والعشرين تعجز كل بمفردها القيام بضمان دفاعها العسكري، وازدهارها الاقتصادي، ومصادرها التقنية، ومنع نشوب الحرب النووية والكوارث البيئية». ولا حتى تستطيع ذلك الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي أو اليابان.

والصلات الاقتصادية المتينة بين الدول تجعل من المستحيل لأية حكومية قومية أن تتدبر أمر استقلالية اقتصادها أو الحد من التضخم بمفردها، والفقاعات المتضخمة دائماً من النقد الأوربي مثلاً، وكما لمحنا سابقاً، لا تستطيع أمة بمفردها، مهما كانت قوتها وسلطانها، أن تنظمها. والسياسيون القوميون الذين يزعمون أن بمقدور سياساتهم المحلية أن «تحد من التضخم» أو أن «تقضي على مشكلة البطالة» هم

إما سذج أو كاذبون، طالما أن معظم الأمراض الاقتصادية قابلة للانتقال وراء الحدود القومية، ويعجز أي درع اقتصادي للدولة القومية أن يصدها.

فضلاً عن ذلك، فمثلما لا تستطيع الحدود القومية بصورة متزايدة احتواء الدفقات الاقتصادية، هي أيضاً أقل دفاعية أمام القوى البيئية. فإذا أفرغت المصانع الكيماوية السويسرية نفاياتها في نهر الراين، أصاب التلوث حتماً ألمانيا وهولندة وبحر الشمال أخيراً، فلا ألمانيا أو هولندا قادرة على حماية طرقها المائية.

والآثار الجانبية التي تخلفها ناقلات النفط، أو تلوث الهواء، أو التغيرات المناخية المفاجئة، أو تدمير الغابات وما شابه، قادرة على اكتساح الحدود القومية التي أصبحت مساحية جداً. ويفتح نظام الاتصالات العالمي الجديد المجال أمام كل أمة لغزو أمة أخرى ثقافياً من الخارج. ولطالما استاء الكنديون من وجود 70 محطة تلفزيونية أمريكية منتشرة على الحدود الكندية لتبث برامجها للجماهير. لكن هذا النموذج من الموجة الثانية عن الاختراق الثقافي يعتبر ثانوياً مقارنة مع نظم اتصالات الموجة الثالثة المرتبطة بالأقمار الصناعية والحواسب والطابعات البرقية وأنظمة الكبل الترددي والمحطات الأرضية الرخيصة. كتب السيناتور الأمريكي جورج. س. ماكجفون: «من طرق «مهاجمة» أمة من الأمم، اللجوء إلى تقييد سيل المعلومات ـ قطع الإتصال بين المقرات الرئيسية وفروع ما وراء البحار لشركة متعددة الجنسية... وبناء أسوار اعلامية حول الأمة... ويدخل كل ذلك في مصطلح دخل المعجم حديثاً وهو «السيادة الإعلامية» Information Soverignty». مع ذلك يُشَك بفعالية ختم الحدود القومية أمام الاختراقات الإعلامية إلى حد بعيد لأن التحول إلى القاعدة الصناعية للموجة الثالثة يتطلب تطوير «شبكة جهاز عصبي» أو نظام إعلامي عالي التشعب وحساس وواسع الانفتاح، وليس لجوء الدول إلى بناء سدود تقف في وجه السيول الإعلامية والمعطيات التي قد تتدخل في تطورها الاقتصادي لا أن تسرّع منه. وأكثر من هذا، فإن كل فتح تكنولوجي يقدم طرقاً جديدة أخرى لإختراق صدفة الأمة.

كل هذه المشكلات ـ الاقتصادية والبيئية وتكنولوجيا الاتصالات ـ الجديدة

تتلاقى لتشير إلى موقع الدولة القومية في المخطط العالمي، وكلها تأتي دفعة واحدة في الوقت الذي يظهر فيه ممثلون سلطويون جدد على المسرح العالمي لتحدي السلطة القومية.

المؤسسة الدوليّة:

أكثر هذه القوى شهرة ونفوذاً هي الشركة عبر القومية (الدولية)، أو كما هو متعارف عليه، الشركة المتعددة الجنسيات. ما شاهدناه في الخمسة وعشرين سنة الماضية هو شمولية عالمية غير عادية للانتاج، ليس أساسها تصدير المواد الأولية والسلع الجاهزة من بلد لآخر، بل أساسها أيضاً منظمة الانتاج عبر الحدود القومية قد تقوم الشركة عبر القومية بأبحاثها في بلد، وتصنّع المواد في آخر، وتجمعها في بلد ثالث، وتبيع السلع المصنعة في رابع، وتودع فائض أرباحها في خامس وهكذا دواليك. فهي قد تؤدي العمليات الإندماجية في عشرات البلدان.

إن حجم وأهمية هذا اللاعب الجديد وسلطته السياسية في اللعبة العالمية قد ارتفع منذ أواسط الخمسينات، وقد حققت اليوم حوالي عشرة آلاف مؤسسة مركزها في البلاد العالية التقنية وغير الشيوعية، إندماجاً خارج بلدانها الأم، واندمجت أكثر من ألفي شركة في ستٍ أو أكثر من البلاد المضيفة. ومن بين 982 شركة صناعية كبرى، تبلغ مبيعات كل منها بليون دولار، هناك 242 شركة لها حصة 25٪ أو أكثر من «السعة الأجنبية» Foreigncontent للمبيعات والموجودات والصادرات والدخول والعمالة. وبينما يختلف رجال الاقتصاد في كيفية تعريف وتقييم (وبالتالي تصنيف وإحصاء) هذه الشركات، فمن الواضح أنها تمثل عامل حاسم جديد في النظام العالمي ـ وتحدٍ للدولة القومية. ولأخذ فكرة خاطفة عن مقياسها، فإنها كانت سنة 1971 تمتلك 268 بليون دولار من موجودات السيولة القصيرة الأجل. هذا المبلغ، نسبة إلى اللجنة الفرعية للتجارة الدولية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي، كان «أكثر من إجمالي جميع المؤسسات النقدية الدولية بضعفين ذلك الوقت».

وبالمقارنة نجد أن الميزانية الإجمالية «السنوية» للأمم المتحدة تمثل أقل من 1/268 أو 0,0073 من هذا المبلغ. وفي أوائل السبعينات، كان دخل المبيعات السنوي لشركة جنرال موتورز أكبر من الناتج القومي الإجمالي لبلجيكا أو سويسرا. هذه المقارنات قادت الاقتصادي ليستر بروان، رئيس معهد الرصد العالمي، إلى الإشارة أنه «قد قيل مرة أن الشمس لا تغيب عن الامبراطورية البريطانية. واليوم فإن الشمس فعلاً قد غابت عن الامبراطورية البريطانية لكنها ليست كذلك على عشرات الامبراطوريات المؤسسية العالمية، بما فيها امبراطوريات آي. بي. إم I.B.M ويونيلفر وفولكسفاغن وهيتاشي». وتمتلك شركة ايكسون Exxon لوحدها اسطولاً من الناقلات النفطية أكبر بخمسين مرة من اسطول الإتحاد السوفييتي. وقد أشار جوزيف ڤيلشينسكي : Wilczynski المتخصص بشؤون الشرق والغرب، واستاذ الاقتصاد في الكلية الملكية العسكرية الاسترالية، مستغرباً أنه في عام 1973 كانت عائدات المبيعات لعشر من هذه الشركات المتعددة الجنسيات كافية «لتمنح الـ 58 مليون عضو في الأحزاب الشيوعية للأربعة عشر بلداً اشتراكياً إجازة ستة أشهر فخمة على المستوى الأمريكي». ويعتقد بأن هذه الشركات ابتكار رأسمالي، إلا أنه يوجد فعلاً خمسون «شركة اشتراكية متعددة الجنسيات» تعمل في بلاد الكوميكون، فتمد خطوط الأنابيب وتصنع المواد الكيماوية والآلات الميكانيكية وتستخرج البوتاس والحرير الصخري، وتسير الخطوط الملاحية البحرية. وأكثر من ذلك، تمارس البنوك والمؤسسات المالية الاشتراكية - مثل بنك نارودني موسكو وبنك البحر الأسود وشركة البلطيق العامة المتأمين - نشاطاتها في زيوريخ وڤيينا ولندن وباريس. ويعتبر بعض الماركسيين أن «تدويل الانتاج» Production Internationalization أمر ضروري و«تقدمي». بالاضافة إلى ذلك، فهنالك 140 شركة متعددة الجنسيات، من بين خمسمائة شركة غربية تخطت مبيعات كل واحدة عام 1973 أكثر من 500 مليون دولار، لها «نشاطات تجارية هامة» مع بلد أو أكثر من بلدان الكوميكون.

وليست كل هذه الشركات ذات منشأ غربي غني، فقد سعى النظام الاقتصادي لبلدان أمريكا اللاتينية مؤخراً إلى إيجاد شركات متعددة الجنسيات

خاصة لها تتولى الشؤون الزراعية ومشاريع الاسكان الشعبي والسلع الصناعية. وتقوم شركات فلبينية بتطوير الموانىء العميقة في الخليج العربي، بينما تقوم شركات هندية متعددة الجنسية ببناء المصانع الألكترونية في يوغوسلافيا ومصانع الفولاذ في ليبيا والأدوات الميكانيكية في الجزائر.

إن ظهور الشركة عبر القومية يحول من موقع وموقف الدولة القومية في العالم.

ورأى الماركسيون أن الدولة القومية هي في خدمة سلطة المؤسسات وأكدوا بالتالي على المصالح العامة بين الطرفين، مع ذلك للشركات عبر القومية، في غالب الأحيان، مصالحها الخاصة التي تتعارض ومصالح بلادها وبالعكس. فالشركات عبر القومية «البريطانية» انتهكت قرارات الحظر البريطاني، وكذلك انتهكت الشركات عبر القومية «الأمريكية» الأنظمة الأمريكية المتعلقة بالمقاطعة العربية للشركات اليهودية، وخلال فترة الحظر الذي فرضته اوبيك، قامت الشركات النفطية المتعددة الجنسيات بتخصيص الطلبيات بين البلدان حسب أولوياتها الخاصة وليس حسب أولوياتها القومية، فالولاء القومي يتبدد بسرعة عند تضرب الفرص المؤاتية في مكان آخر، لذا تقوم هذه الشركات بنقل أعمالها من بلد لآخر وتتهرب من القواعد البيئية وتثير النعرات بين بلد وآخر لمصلحتها الذاتية. وكتب ليستر براون: «خلال القرون القليلة الماضية، كان العالم مقسم إلى مجموعة من الدول القومية المستقلة ذات السيادة... وبانبثاق مئات من الشركات المتعددة الجنسيات أو الدولية، تكسو هذا التنظيم من الكيانات السياسية ذات الاقتصارية المتبادلة، شبكة من المؤسسات الاقتصادية؛ وفي هذا النسيج تقلصت نسبياً السلطة التي اقتصرت، فيما مضى، كلياً على الدولة القومية التي كانت القوة العظمى الوحيدة على المسرح العالمي. وحقاً، فقد كبرت هذه عبر القوميات وتضخمت إلى الحجم الذي أكسبها بعض مظاهر الدولة القومية ذاتها، مثل السلك شبه الدبلوماسي ووكالات الاستخبارات الفعالة التابعة لها». «إن حاجة الاستخبارات للشركات عبر القومية لا تختلف كثيراً عن حاجة للولايات المتحدة أو فرنسا أو أي بلد آخر لها». ويضيف جيم هوجان في تحليله لوكالات

الاستخبار الخاصة في مجلة «سبوكس»: «إن أي مناقشة لمعارك الاستخبارات بين السي. آي. إيه والكي. جي. بي ووكالات الأقمار الصناعية التابعة لهم ستكون ناقصة أن لم تصف الأدوار التي تزداد أهمية التي تلعبها شركات مثل ايكسون وتشيس مانهاتن وميتسوبيشي ولوكهيد وفيليبس وشركات أخرى».

والشركات عبر القومية ليست جميعها صالحة أو طالحة، فعندما تتعاون مع بلادها «الأم»، فإنها تستغل هذا لصالحها أحياناً، وتنفذ سياساتها أحياناً، وتستغل ذلك لتنفيذ سياساتها الخاصة أحياناً أخرى. ولكن بقدرتها على نقل البلايين جيئة وذهوباً عبر الحدود القومية مباشرة، فهي غالباً ما تفوق الحكومة القومية وتسبقها في نشر التكنولوجيا بسرعة نسبياً. وكتب هوغ ستيفنسون في دراسة حول تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على الدولة القومية: «إن المسألة ليست قدرة الشركات الدولية على الالتفاف على القوانين والأنظمة الإقليمية الخاصة ومدى هذه القدرة، بل إنها الإطار الكامل من فكرنا وردة فعلنا الموجود في مفهوم الدولة القومية المستقلة، والذي تصيره الشركات الدولية غير نافذ». وبلغة نظام السلطة العالمي، فقد قلص نشوء عبر القوميات دور الدولة القومية بدلاً من تعزيزه.

نسج الشبكة عبْر القومية:

رغم أنها الأكثر شهرةً، فإن الشركات عبر القومية ليست القوى الوحيدة على المسرح العالمي. نحن نشهد على سبيل المثال، بروز تكتلات نقابية عبر قومية ـ وهي انعكاس لتلك الشركات، ونمو الحركات الدينية والثقافية والعرقية المنتشرة عبر الحدود القومية لتنضم إلى بعضها البعض. ونرى الحركات المناوئة للأسلحة النووية وهي تجتذب المعارضين من بلدان كثيرة في آن واحد، وكذلك نشهد انبثاق تكتلات سياسية حزبية عبر قومية. ولذلك يتحدث الديمقراطيون المسيحيون والاشتراكيون على حد سواء، عن توحيد أنفسهم في «أحزاب أوربية» Europarties تتخطى الحدود القومية ـ وهذه حركة سرّع وجودها تأسيس البرلمان الأوربي. وفي الأثناء، يوازي هذه التطورات تكاثر سريع للاتحادات عبر قومية غير

الحكومية. وهذه الاتحادات تكرس نفسها في كل مجال بدءاً بالتعليم وحتى استكشاف المحيطات والرياضة والعلوم وانتهاءً بالبستنة واسعافات الكوارث: وتتراوح ما بين إتحاد كرة القدم الأوقيانوسي، أو الاتحاد الفدرالي لعلوم الأسنان في أمريكا اللاتينية إلى الصليب الأحمر الدولي والإتحاد الدولي للشركات التجارية الصغيرة والمتوسطة والاتحاد الدولي للمحاميات. وتمثل هذه «المظلة» من المنظمات والإتحادات ملايين الأعضاء وعشرات آلاف الفروع في مختلف الدول، وتعكس كل مدى ممكن من المصلحة السياسية حتى المصلحة الغيرية.

وفي سنة 1963، كانت تنتشر وراء الحدود القومية حوالي 1300 منظمة من هذه المنظمات، وتضاعف هذا الرقم في أواسط السبعينات حتى وصل إلى 2600 منظمة، ويتوقع أن يصل الإجمالي إلى 3500ـ4500 منظمة عام 1985 ـ أي بمعدل منظمة جديدة كل ثلاثة أيام. وإذا كانت الولايات المتحدة هي «المنظمة العالمية»، فهذه الجماعات الأقل مرئية تشكل في الواقع «منظمة العالم الثاني». إذ وصلت ميزانياتها عام 1975 إلى 1,5 بليون دولار ـ وهو جزء بسيط جداً من المصادر التي تسيطر عليها وحداتها التابعة لها. ولديها أيضاً «الرابطة النقابية» Trade Assaciation ـ أتحاد الرابطات الدولية مقره بروكسل. وتتصل هذه المنظمات مع بعضها البعض عمودياً من خلال تجمعات محلية واقليمية وقومية وتجمعات أخرى تلتقي سوياً برعاية المنظمة عبر القومية، وتتصل معها بعضها أيضاً أفقياً عبر شبكة مكثفة من الإتحادات المالية والجماعات العاملة واللجان التنظيمية الدولية وقوى المهام. هذه الروابط عبر القومية كثيفة جداً حتى أنه، ونسبة إلى دراسة حول إتحاد الرابطات الدولية، كان هناك ما يقدر بـ 52075 من العلاقات القابلة للتمييز، والمتشابكة والإرتباطات المتبادلة بين 1857 منظمة من هذه المنظمات سنة 1977؛ وهذا رقم يتصاعد دائماً.

وتعقد أيضاً آلاف من الاجتماعات والمؤتمرات والندوات عبر القومية التي تقود أعضاء هذه التجمعات المختلفة للاحتكاك المباشر. ورغم أنها ما تزال نامية نسبياً، فهذه الشبكة عبر القومية T-NET تضيف بعداً جديداً للنظام العالمي المنبثق

عن الموجة الثالثة. لكن هذا لا يكمل الدولة، فما يزال دور الدولة القومية يزداد تقلصاً في حين تسعى الدول بحد ذاتها لايجاد وكالات فوق قومية Supernational Agencies لتحافظ على أقصى قدر ممكن من السيادة والاستقلال وحرية العمل.

لكنها ترغم للانقياد خطوة وراء خطوة لقبول قيود جديدة على استقلاليتها، فالدول الأوربية مثلاً أجبرت حتماً، بالضغينة وبالتذمر، على تأسيس السوق المشتركة والبرلمان الأوربي ونظام النقد الأوربي ووكالات متخصصة مثل سيرن CERN - المنظمة الأوربية للأبحاث النووية. فأصبح بإمكان ريتشارد بورك، مثلاً، مفوَّض السوق المشتركة لشؤون الضرائب أن يلقي على عاتق الدول الأعضاء ضغوطاً تجبرها على تغيير سياساتها الضرائبية المحلية. أما السياسات الزراعية والصناعية التي كانت باريس ولندن تحددهما قبل وقت مضى، أصبح رسمها يعين في بروكسل. وفي الواقع فإن أعضاء البرلمان الأوربي يفرضون بالقوة زيادة قدرها 480 مليون دولار في ميزانية السوق رغم معارضة حكوماتهم القومية، وربما تكون السوق المشتركة المثال الرئيسي لانجذاب السلطة إلى وكالة فوق قومية، لكنه ليس الوحيد. إننا في الواقع، نشهد انفجاراً سكانياً لهذه المنظمات الحكومية الدولية IGOs - وهي مجموعة اتحادات لثلاث دول فأكثر، وهي تتراوح من منظمة الأرصاد الجوية العالمية ووكالة الطاقة الذرية الدولية إلى منظمة القهوة العالمية واتحاد أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة، ناهيك عن منظمة البلدان المصدرة للنفط - أوبيك. هذه الوكالات ضرورية اليوم لتنسيق المواصلات والاتصالات والامتيازات والعمل الدولي في عشرات الجماعات الأخرى من الرز حتى المطاط.

وقد تضاعف عدد هذه المنظمات الحكومية الدولية، إذ كان عددها 139 منظمة عام 1960 فأصبح 262 منظمة سنة 1977، ومن خلالها تسعى الدولة القومية إلى التغلب على المشكلات الاكبر غير القومية. في حين تحافظ فيه على سيطرة قرارية على المستوى القومي. مع ذلك، يحدث تحول تجاذبي ثابت تدريجياً لتلك القرارات نحو هذه الكيانات الأكبر من التنظيمية القومية.

ومن بروز المؤسسة المتعددة الجنسيات والانفجار السكاني للاتحادات عبر القومية وحتى تكوّن هذه المنظمات الحكومية الدولية، نرى مجموعة تطورات تسير

كلها في الاتجاه نفسه، فالأمم تصبح أقل قدرة على إتخاذ مبادرات مستقلة ـ إنها تفقد الكثير من استقلاليتها وسيادتها. إنها لعبة عالمية متعددة الأطراف الدول فيها والشركات والنقابات والجماعات السياسية والعرقية والثقافية، والإتحادات الدولية والوكالات فوق القومية، كلها من اللاعبين. فالدولة القومية التي تتهددها فعلاً ضغوط من البنية التحتية، تجد حرية عملها مقيدة وسلطتها مستبدلة أو متقلصة، ونظام عالمي جديد يتشكل.

الوعي العالمي:

يعكس تقلص دور الدولة القومية ظهور اقتصاد عالمي جديد الأسلوب، انبثق منذ كان للموجة الأولى اندفاعتها الأولى. لقد كانت الدول القومية الحاويات السياسية الضرورية لاقتصاديات من الحجم القومي؛ واليوم لا تتصدع هذه الحاويات وحسب بل أصبحت مهجورة لا قيمة لها لأسباب عدة. أولاً نمو الاقتصاد الاقليمي ضمنها بصورة واسعة والذي كان مرتبطاً بالاقتصاد القومي قبل ذلك. ثانياً، تضخم الاقتصاد العالمي الذي أطلقته هي حتى أصبح يتلبس أشكالاً جديدة وغريبة. لذا، فإن الشركات عبر القومية تهيمن على الاقتصاد العالمي الجديد، يساعدها في ذلك البنوك المتشعبة والصناعة المالية التي تؤدي عملها بسرعة الكترونية فائقة، فتكسب أموالاً واعتمادات لا تستطيع دولة بمفردها على تنظيمها. وهي تتجه نحو نظام العملات عبر القومية ـ ليس «مال عالمي» موحد، بل تنوعاً في العملات «العملات الماورائية» Meta-Currencies ، ولكل منها «سوق سلّة العملات» أو السلع القومية. وهي تتمزق بالصراع بين موردي الموارد ومستغليها على مستوى عالمي، وتخرّمها الديون المخيفة التي وصلت الآن إلى مستوى قياسي. إنها اقتصاد متمازج، فهي تشكل مشاريعاً مشتركة بين شركات رأسمالية خاصة وشركات الدول الإشتراكية لتعمل جنباً إلى جنب، وعقيدتها ليست سياسة عدم التدخل الاقتصادي أو الماركسية بل انها ايديولوجية العالمية Globalism ـ التي تتضمن إندثار فكرة القومية. وكما أوجدت الموجة الثانية شريحة من الناس لها مصالح تتعدى المصالح المحلية، فأصبحت القاعدة

للإيديولوجيات القومية، كذلك تعزز الموجة الثالثة بروز جماعات مصالحها تتعدى المصالح القومية، وهي تمثل أساس الايديولوجية العالمية المفرزة، التي تسمى أحياناً بـ«الوعي العالمي» Planetaryconsciousness ؛ هذا الوعي يتقاسمه المدراء التنفيذيون متعددو الجنسيات، والقائمون بالحملات البيئية ذوي الشعر المرسل، ورجال المال، والثوريون، والمفكرون والشعراء والرسامون، ناهيك عن ذكر أعضاء الوكالة الثلاثية. حتى أن جنرالاً أمريكياً يحمل أربع نجوم فوق كتفيع قد قال إن «الدولة القومية قد تغمدها الله برحمته»!. إن العالمية أكثر من مجرد إيديولوجية تخدم مصالح جماعة معينة، تماماً مثلما ادعت القومية أنها تتحدث باسم أمة برمتها، كذلك تدعي العالمية أنها لسان حال العالم كله، وظهورها ضرورة تطورية وهي خطوة أخرى نحو عقيدة «الوعي الكوني» Cosmic Consciousness.

باختصار، نحن نشهد هجوماً مدمراً عى كافة الصعد الاقتصادية والسياسية وحتى على مستوى المنظمة والإيديولوجية، يشن من النواة على عماد حضارة الموجة الثانية: الدولة القومية. وفي لحظة تاريخية دقيقة تقاتل فيها بلاد فقيرة بيأس لتأسيس هوية قومية، لأن القومية في الماضي كانت ضرورة للحركة الصناعية الناجحة، فإن البلاد الغنية، التي تتسابق خارج حلبة الصناعية، تقلص من دور الأمة أو تستبدله وتحط من قدره. وفي العقود القادمة، قد نشهد صراعات ناشئة حول تكوين مؤسسات عالمية جديدة قادرة على تمثيل الشعوب ما قبل القومية بالعدل، بالإضافة للشعوب ما بعد القومية، في العالم.

أساطير ومبتكرات:

لا يستطيع أحد اليوم، سواء خبراء البيت الأبيض أو الكرملين أو حتى رجل الشارع العادي، أن يتكهن بالأسلوب الذي سيخرج به النظام العالم الجديد ـ أيُّ أنواع جديدة من المؤسسات ستنشأ بالترتيب الاقليمي أو العالمي. لكن من الممكن تفنيد عدة خرافات شائعة. أولها خرافة الأفلام التي يعلن ـ مثل فيلم «المدحلة» و«الشبكة» ـ فيها أحد الأشرار بنظرة فولاذية أن العالم مقسم أو

سوف يقسم إلى مناطق نفوذ تحكمه مجموعة من الشركات عبر القومية. وفي شكلها الأكثر عمومية، تصور هذه الخرافة شركة طاقة واسعة واحدة، وشركة غذائية واحدة، وشركة انشاءات واحدة، وشركة سياحية واحدة وهلم جرا. وكل واحدة من هذه الشركات دائرة في فلك شركة أعظم وأضخم منها. لكن هذه الصورة الساذجة مقامة على تقديرات استقرائية من مبادىء الموجة الثانية كالتخصصية والتركيزية وحد الانتاج الاقصى.

لم تفشل هذه الفكرة وحسب في الأخذ بعين الاعتبار التنوع الغني لشروط الحياة الواقعية وظروفها والتقاء الثقافات والأديان والعادات والتقاليد في العالم، وسرعة التغيير، والاندفاعة التاريخية التي تحمل الدول العالمية التكنولوجية نحو اللاجماهيرية؛ ولم تفترض سلفاً بصورة ساذجة وحسب أن الحاجات البشرية من الطاقة والاسكان والغذاء هي أجزاء مستقلة كل عن الأخرى؛ بل أنها تتجاهل التحولات الجوهرية التي تثور بنية الشركة وأهدافها. هذه الخرافة باختصار قائمة على أساس مندثر عن الموجة الثانية عن ماهية الشركة وتركيبتها.

تصور الخرافة الأخرى بصورة خيالية كوكبا تحكمه حكومة عالمية مركزية واحدة. هذا التصور هو امتداد لبعض المؤسسات أو الحكومات القائمة ـ «الولايات المتحدة العالمية»، «دولة بروليتارية عالمية»، أو ببساطة أكبر أمم متحدة أوسع. مرة أخرى، هذه الفكرة قائمة على امتدادات مبسطة لمبادىء الموجة الثانية.

إن الرؤية العامة للمستقبل ليست شركة عالمية تهيمن عليه، ولا حكومة عالمية تسيطر عليه وتحكمه، بل إنها نظام أكثر تعقيداً من هذا، نظام أشبه ما يكون بالمنظمات المصفوفية التي وجدناها تبرز في صناعات متقدمة معينة. فبدلاً من بيروقراطيات عالمية هرمية واحدة أو متعددة، نحن نحيك الشبك أو النسيج الذي يضفر ضروباً مختلفة من المنظمات ذات المصالح المشتركة. قد نرى، مثلاً، انبثاق «مصفوفة المحيط» في العقد القادم لا يتألف فقط من الدول القومية بل وأيضاً من المناطق والمدن والشركات والمنظمات البيئية والجمعيات العلمية، وأخرى لها

مصالح في البحر. وبحدوث التغيرات، تنبثق جماعات جديدة لتنضم إلى مصفوفة واحدة، وقد تسقط أخرى، وقد تظهر بنى تنظيمية أخرى ـ وهي تظهر فعلاً الآن ـ لتعالج قضايا جديدة: مصفوقة الفضاء، مصفوفة الغذاء، مصفوفة النقل، مصفوفة الطاقة وما شابه؛ كلها تتفاعل وتتشابك وتشكل نظام مفتوح فوضوي عوضاً عن النظام المغلق المنظم. وباختصار، إننا ننتقل نحو نظام عالمي يتألف من وحدات علاقاتها متبادلة بشكل مكثف كما علاقات الخلايا العصبية الدماغية، بعد نظام الدوائر البيروقراطية. وعندما يحدث هذا ، نتوقع جدلاً حاداً سيندلع في الأمم المتحدة حول قضية بقائها كمنظمة اتحاد نقابي للدول القومية أو وجوب تحولها لتضم وحدات من نوع جديد ـ أقاليم، أديان ربما، وحتى شركات أو جماعات عرقية ـ لها الحق في وجود ممثلية فيها. وفي حين تتمزق فيه الأمم الأخرى وتبنى من جديد، وتظهر فيه على المسرح العالمي الشركات المتعددة الجنسيات وممثلون آخرون، وهي حين تنشب فيه الاضطرابات وتهديدات الحرب، فنحن جميعاً مدعوون لابتكار أشكال سياسية جديدة تماماً أو ابتكار «حاويات» جديدة للحد من مظهر خارجي في الترتيب العالمي ـ عالم أصبحت الدولة القومية فيه، لأهداف كثيرة، مفارقة تاريخية خطيرة.

الفصل الثالث والعشرون

غاندي والأقمار الصناعية

«رعدات مشنجة» . . «ثورة غير متوقعة» . . «سقوط قاس» . . هكذا بحث الصحفيون بذعر عن كلمات تصف الاضطرابات العالمية المتصاعدة. لقد أذهلتهم وأخذتهم الصاعقة لقيام الثورة الاسلامية في ايران. وقد تبدو التحولات المفاجئة للسياسة الماوية في الصين وانهيار الدولار والقتالية الحديثة للدول الفقيرة وثورات التمرد في السلفادور أو افعانستان، كلها حوادث مجفلة وعشوائية غير مترابطة. إن العالم، كما قيل لنا، يميل نحو الفوضى.

مع ذلك، فإن معظم ما يبدو فوضوياً هو ليس بفوضوي، فاكتساح حضارة جديدة للأرض سيحطم العلاقات القديمة ويبررها، ويمحق الأنظمة السياسية ويتوه النظام المالي. إن ما يبدو فوضى هو في الواقع إعادة تخطيط مكثف للسلطة لتتلاءم والحضارة الجديدة. وما إن ننظر إلى شفق الغروب لحضارة الموجة الثانية حتى نفاجأ بمحصلتها؛ فقد خلفت الحضارة الصناعية وراءها عالم ربع سكانه يعيشون بغنىً ووفرة نسبياً، وثلاثة أرباعه يعيشون في فقر نسبي و800 مليون فهم يعيشون بمستوى ما يدعوه البنك الدولي «بالفقر المطلق». وفي نهاية العصر الصناعي هذا كان 700 مليون نسمة يعانون من نقص التغذية بالإضافة إلى 550 مليون أميّ. وهناك ما يقدربمليار ومئتي مليون نسمة يعيشون دون الاستفادة من الخدمات الصحية العامة أو حتى من الماء الصالح للشرب. لقد ترك وراءه عالم فيه 20ـ30 أمة صناعية تعتمد على الموارد الخفية من الطاقة الرخيصة والمواد الخام الرخيصة في تحقيق معظم نجاحاتها الإقتصادية. وتركت وراءها أيضاً بنية تحتية عالمية ـ صندوق

النقد الدولي والبنك الدولي والإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والكوميكون ـ نظمت التجارة والمالية لصالح قوى الموجة الثانية، وتركت الكثير من الدول الفقيرة التي تعتمد على اقتصاد احادي المورد، ملوىً لخدمة حاجات الدول الغنية. إن الانبثاق المتسارع للموجة الثالثة لا يتنبأ فقط بانحطاط امبراطورية الموجة الثانية، بل ينسف كل أفكارنا التقليدية ويتخلص من الفقر المستشري فوق أرضنا.

استراتيجية الموجة الثانية:

منذ أواخر الأربعينات سادت استراتيجية واحدة لتحكم معظم الجهود الرامية إلى تقليص الهوة بين العالم الغني والعالم الفقير وهذا أدعوه باستراتيجية الموجة الثانية. انطلقت هذه الاستراتيجية من مقدمة مفادها أن مجتمعات الموجة الثانية هي قمة وذروة التقدم التطوري Evolutionary Progress لذا ينبغي على كافة المجتمعات الأخرى، من أجل معالجة مشاكلها، أن تقلد الثورة الصناعية بصورة أساسية كما حدث ذلك في الغرب والإتحاد السوفييتي واليابان. ويتكون التقدم من انتقال ملايين الناس من الزراعة إلى الانتاج الجملي، ويتطلب ذلك المدننة Urbanisation والمعايرة القياسية وجميع مبادىء الموجة الثانية. أي أن التطور باختصار يتطلب تقليداً صحيحاً لنموذج ناجح فعلاً والإيمان به. حاولت عشرات الحكومات من بلدان مختلفة تنفيذ هذه الخطة ـ اللعبة، إلا أن قلة منها فقط، مثل كوريا الجنوبيةوتايوان، حيث تسود ظروف خاصة، نجحت فعلاً في بناء مجتمع الموجة الثانية، بينما انتهت معظم هذه الجهود إلى كوارث. ونسبت عوامل الفشل في البلدان الفقيرة إلى عشرات الأسباب كالاستعمار الجديد وسوء التخطيط والفساد والأديان المتخلفة والقبلية والشركات المتعددة الجنسيات ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية والإبطاء والتسرع. مع ذلك تبقى الحقيقة، مهما اختلفت الأسباب، إن التصنيع تقليداً لنموذج واحد هو نموذج الموجة الثانية قد فشل فشلاً ذريعاً. وإيران تمثل أكثر الحالات دراماتيكية في هذا المسعى. ففي عام 1975 تبجح الشاه الدكتاتوري أنه سيجعل ايران أكثر دولة متقدمة صناعياً في

الشرق الأوسط وذلك بتطبيق استراتيجية الموجة الثانية، وكتبت نيوزويك: «يكذح مهندسو الشاه في بناء وتشييد فخمين للمصانع والسدود والطرق الحديدية والطرق المعبدة السريعة، وكل الزركشات الأخرى للنهوض بثورة صناعية كاملة التجنيح». وفي يونيو حزيران / 1978 كانت المصارف الدولية ما تزال تتزاحم لتقرض بلايين الدولارات بمعدلات فائدة ضئيلة لشركة الملاحة الخليجية الفارسية ولشركة مازاديرن للصناعات النسيجية وتاڤانير (مؤسسة الطاقة العامة ـ مملوكة للدولة) ومجمع الفولاذ في أصفهان وشركة الألمنيوم الايرانية، وشركات أخرى كثيرة. وبينما كان من المفترض أن تحول عملية البناء هذه من إيران إلى دولة «عصرية»، كان الفساد يحكم طهران، وفاقم الإستهلاك الحاد من التباين بين الفقراء والأغنياء، وكان للمصالح الأجنبية ـ وبشكل رئيسي المصالح الأمريكية ـ يوم مشهود (كان مدير ألماني في طهران يتقاضى زيادة الثلث عما كان يتقاضاه في وطنه، لكن مرؤوسين كان يعملون مقابل 1/10 مما يتقاضاه هو). ووجدت الطبقة الوسطى في المدينة نفسها جزيرة ضئيلة وسط بحر من البؤس. وباستثناء النفط، كان ثلثي السلع المنتجة للسوق تستهلك في طهران من قبل 1/10 من سكان البلاد. بينما استمرت في الأرياف، حيث كان الدخل ما كاد يصل 1/5 من دخل المدينة إلا بشق النفس، حياة الفلاحين تحت ظروف قمعية مغذية للثورة.

وبدعم من الغرب في محاولة تطبيق استراتيجية الموجة الثانية، تصور المليونيرات والجنرالات والتقنو قراطيون الذين يديرون حكومة طهران، أن التطور ما هو إلا عملية اقتصادية بحتة، بينما الدين والحياة الأسرية والأدوار الجنسية كلها أمور ستهتم هي بذاتها إذا كانت علامات الدولار مناسبة، وكانت الأصالة الثقافية تعني القليل لهم إذ رأوا العالم، من خلال انغماسهم في التصنيعية، على أنه معاير باستمرار وليس أبداً متحرك نحو التنوعية.

وكانت مقاومة الأفكار الغربية ونبذها يعتبر ببساطة أمراً «رجعياً» من قبل مجلس الوزراء الذي كان 90٪ من أعضائه قد تلقوا تعليمهم في جامعات هارڤارد

وبيركلي أو جامعات أوربية أخرى. ولولا ظروف فريدة معينة - مثل التمازج الإنفجاري للبترول والإسلام - لكان معظم ما حدث في إيران شبيهاً في بلاد أخرى والتي تسعى لتطبيق استراتيجية الموجة الثانية. إن معظم ما يشابه هذا قد ينطبق على عشرات المجتمعات الفقيرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وكان سقوط نظام الشاه في إيران قد أشعل شرارة الجدل الواسع في عواصم أخرى، من مانيلا وحتى مكسيكو، قد يسأل أحدنا مستفسراً عن سرعة التحويل، هل كانت خطوة التحول مبالغة التسارع؟ هل عانى الايرانيون من صدمة المستقبل؟ وحتى بوجود العوائد النفطية، هل تستطيع الحكومات إيجاد طبقة وسطى واسعة لتجنب الاضطرابات الثورية؟.

لكن المأساة الإيرانية واستبدال نظام الشاه بثيوقراطية قمعية يرغمنا على استجواب المنطلقات النظرية الأصلية نفسها التي انطلقت منها استراتيجية الموجة الثانية. هل الثورة التصنيعية التقليدية هي السبيل الوحيد نحو التقدم؟ وهل معنى هذا تقليد النموذج الصناعي في الوقت الذي وصلت فيه الحضارة الصناعية إلى نقطة فنائها؟.

نموذج النجاح المحطم:

طالما بقيت أمم الموجة الثانية «ناجحةً»- مستقرة وثرية وتزداد ثراءً - كان من السَّهل اعتبارها نموذجاً لبقية دول العالم. مع ذلك، فقد انفجرت الأزمة العامة للحركة الصناعية منذ أواخر الستينات، فانتشرت الاضرابات والتعتيم والانهيارات والجريمة والضغط النفسي عبر عالم الموجة الثانية، وقامت المجلات بتغطية مواضيع ساخنة مثل «لماذا لا يعمل شيء بعد الآن؟». واحتضرت نظم الطاقة والنظام الأسري، وكذلك تقوضت نظم القيمة والبنى المدائنية. وهجمت بوحشية مشكلات التلوث والفساد والتضخم والتغريب والعزلة والعنصرية والبيروقراطية والطلاق والنزعة الاستهلاكية اللامعقولة، وكذلك حذر الاقتصاديون من احتمال انهيار شامل للنظام النقدي. في هذه الأثناء، حذرت حركة بيئية عالمية من أن التلوث والطاقة ومحدودية المصادر الطبيعية قد تؤدي

جميعها خلال وقت قريب إلى استحالة استمرار الوظيفة الإعتيادية لدول الموجة الثانية. وقد أشير وراء هذا أيضاً أنه حتى ولو نجحت استراتيجية الموجة الثانية بمعجزة في الدول الفقيرة، سيحول هذا العالم كله إلى مصنع عملاق يثير الخراب والدمار البيئي، ويخيم الظلام والكآبة فوق الأمم الأكثر غنىً بسبب استفحال الأزمة العامة للصناعية، وفجأة يسأل ملايين الناس أنفسهم ليس عن قدرة استراتيجية الموجة الثانية على العمل وحسب، بل لم يريد البعض منافسة ومضاهاة حضارة عانت هي نفسها من آلام الاحتضار لمثل هذا الانحلال العنيف؟ تطور مجفل آخر يقوض أيضاً فرضية استراتيجية الموجة الثانية وهي «في البداية تتطور، ومن بعد ذلك تصبح ثرياً» - إن الغنى كان نتيجة العمل بلا كلل أو ملل، والتوفير والأخلاقية البروتستانتية وعملية التحول الاقتصادي - الاجتماعي الطويلة، مع ذلك، فقد حدَّ الحظر الذي فرضته «اوبيك»، والفيض المفاجيء للبترودولار إلى الشرق الأوسط من هذه الفكرة الكالفينية من رأسها المدبب. ففي غضون أشهر معدودة دخلت بلايين غير متوقعة وانتشرت كالقطران في إيران والسعودية والكويت وليبيا وبلدان عربية أخرى، ورأى العالم ثروة غير محددة «تتقدم» على التحول بدل أن تتبعه. وفي الشرق الأسط كان المال هو الذي أنتج حملة «التطوير»، ولم يكن «التطوير» هو الذي أنتج المال، وهذا لم يحدث على نطاق واسع أبداً من قبل. في الأثناء، كانت المنافسة بين الدول الغنية ذاتها تتسخن، فكتب مراسل «النيويورك تايمز» في طوكيو: «بالفولاذ الكوري الجنوبي يتم التشييد في كاليفورنيا، وتسوق أجهزة التلفزيون المصنوعة في تايوان إلى أوربا، والجرارات الهندية تباع للشرق الأوسط. . . الصين تنمو بشكل مثير كقوة صناعية كبرى محتملة. فيبقى السؤال: إلى أي مدى ستنافس الاقتصاديات النامية الصناعات المتقدمة في اليابان والولايات المتحدة وأوربة»!.

أما عمال الفولاذ الفرنسيين المضربين فيعبرون عن هذا الأمر بمدى أكثر غنى، إذ دعوا إلى وضع حد لـ«مجزرة الصناعة» فاحتل المحتجون برج ايفل. وفي الدول الصناعية هاجمت صناعات الموجة الثانية وحلفاؤها من السياسيين سياسة «تصدير الأعمال» وأي سياسة تنشر التصنيعية في البلاد الفقيرة، وباختصار، تتكاثر

الشكوك على مختلف الأصعدة حول لصالح من يجب أن تعمل استراتيجية الموجة الثانية المبجّلة، أو لصالح من تعمل في الأصل.

استراتيجية الموجة الأولى:

باشرت الدول الغنية في السبعينات باللجوء إلى أساليب تخطيطية جديدة نحو الدول الفقيرة يدفعها إلى ذلك فشل استراتيجية الموجة الثانية وصدمة مطالب الدول الفقيرة بمعالجة شاملة للإقتصاد العالمي، والقلق على مستقبلها. بين ليلة وضحاها، تحولت بعض الحكومات و«وكالات التطوير» بما فيها البنك الدولي ووكالة التطوير الدولية ومجلس تطوير ما وراء البحار، إلى ما يسمى باستراتيجية الموجة الأولى. هذه الاستراتيجية هي نسخة مماثلة لاستراتيجية الموجة الثانية ولكنها معكوسة: فبدلاً من ضغط الفلاحين وارغامهم على الهجرة إلى المدن المزدحمة، دعت إلى تأكيد جديد على التطوير الريفي. وبدلاً من التركيز على المنتجات الزراعية الصناعية المعدة للتصدير، فقد حثت على الإكتفاء الغذائي الذاتي، وبدلاً من السعي كالناقة العمياء وراء دخل قومي أعلى على أمل أن تسيل الفوائد للمحتاجين، قد دعت إلى تحويل المصادر مباشرة إلى «الحاجات البشرية الأساسية». وبدلاً من الإندفاع نحو وسائل تكنولوجية للإستغناء عن العمال، يحث المنهج الجديد على الإنتاج المكثف للعمال بمتطلبات قليلة من الطاقة ورأس المال والخبرة، وبدلاً من بناء مصانع الفولاذ العملاقة أو مصانع المدن الواسعة، تؤيد هذه الإستراتيجية مراكز الخدمات اللامركزية الصغيرة النطاق والمصممة للقرية.

كان أنصار استراتيجية الموجة الأولى قادرين على إظهار كارثيّة نقل العديد من التكنولوجيات الصناعية إلى الدول الفقيرة وذلك على عكس الفكرة السائدة في الموجة الثانية؛ إذ تتعطل الآلات وتبقى بلا صيانة، وهي تحتاج إلى مواد خام مكلفة ومستوردة في الغالب، فضلاً عن قلة العمال المهرة. لذا، وكما تقول الجدلية الجديدة، ما كان ضروري هو «التكنولوجيات الملائمة»، والتي تدعى بعض

الأحايين أيضا بـ«التكنولوجيات الـوسيطة» و«اللينـة» و«البديلة»، والتي تقـع «بين المنجل والحصّادة». سرعان ما أسست مراكز تـطوير مثـل هذه التكنـولوجيـات في الولايات المتحدة وأوربة مثل جمعية تطوير التكنولوجيا الوسيـطة التي كانت أسست في بريطانيا سنة 1965. لكن الدول النامية بدأت أيضاً بتأسيس مثل هذه المـراكز التي أنتجت اختراعات تكنولوجية بسيطة. فقد طور «لـواء مزارعي المـوشودي» في بوتسوانا واسطة جـر بالحـمار أو بالثـور يمكن استخدامهـا في حراثـة وزراعة ورش السماد في نسق الحراثـة الأحادي أو الثنـائي، وتبنت دائرة الـزراعة في غـامبيا أداة هيكلية يمكن استخدامها كدجـر محراث وكـرافعة للفـول السوداني، وكـذلك لنشر البذار وإقامة الضلوع في التربة. وما يـزال العمل في غـانا مستمـراً لتطويـر درَّاسة للرز تعمـل بالـدوّاسات، وضـاغط لولبي للحنـطة المستهلكة لتخمـيرها وعـاصرة مصنوعة من الخشب لاستخراج الماء من ألياف الموز.

لقـد طبقت استراتيجيـة الموجـة الأولى على أسس واسعـة أيضاً، ففي عـام 1978 حظرت الحكومـة الهنديـة الجديـدة التي كانت مـا تزال تـترنح من ارتفـاع أسعـار النفط والأسمدة، تـوسيع صنـاعـة النسيـج الممكننـة وحثت عـلى الانتـاج الواسع لمنسوجات على الأنوال اليدوية بدلاً عن الآلية. ولم يكن هدف ذلك زيادة الطاقة العمالية بل لتعويض الهجرة إلى المدن بتأييد الصناعة البيتية الريفية، وكانت هذه المعادلة الجديدة ذات مغزى ممتـاز باعـتراف الجميع. فهي تـواجه الحـاجة إلى إبـطاء الهجرة الكثيفـة إلى المدن، وتهـدف إلى جعل القـرى ـ حيث يقـطن العـدد الأعظم من فقراء العالم ـ زاخرة أكثر بالحياة، وهي أكثر تفهماً للعوامل البيئية حيث تؤكـد على استغـلال المصادر المحليـة الـرخيصـة بـدلاً من المستـوردات المكلفـة. وتتحدى كل التعاريف التقليدية والضيقة جداً «للإكتفـاء»، وتقترح سبيـلاً تنمويـاً أقل تكنوقراطيةً آخذة بعين الإعتبار العادات والثقافة المحليـة، وتؤكد عـلى تطويـر ظروف الفقراء لا على جعل رؤوس الأمـوال في أيدي الأغنيـاء على أمـل أن يهبط بعض خـيرها عليهم. ولكن بعـد كل مصـداقيتها، تبقى معـادلـة المـوجـة الأولى استراتيجية لتحسين أسوأ ظروف الموجة الأولى دون تغييرهـا أبداً. إنها اسعـاف لا علاج، أو على الأقل هي كذلـك في إدراك حكومـات عديـدة في العالم. وقـد عبر

الرئيس الاندونيسي «سوهارتو» عن فكرة معتنقة بصورة واسعة، عندما إتهم هذه الاستراتيجية بأنها «قد تكون شكلاً جديداً من الإمبريالية، وإذا ساهم الغرب بمشاريع التنمية الريفية على نطاق صغير فإن ورطتنا قد تخفف نوعاً ما، لكننا لن نتقدم أبداً».

إن علاقة الحب المفاجئة بين العمل والتكثيف تتعرض لتهمة كونها خدمة ذاتية للأغنياء. إذ طالما بقيت الدول الفقيرة ترزخ تحت ظروف الموجة الأولى، قلّت السلع المنافسة التي قد تندفع إلى السوق العالمية المتخمة، وطالما بقيت في الحقل، إذا صح التعبير، قلّ استهلاكها للنفط والغاز والموارد النادرة الأخرى وأصبحت أكثر استقراراً من الناحية السياسية.

وهنالك أيضاً، وهو أمر كان في أعماق استراتيجية الموجة الأولى، زعم على الطريقة الأبوية يقول إنه بينما تحتاج عوامل أخرى من الإنتاج الاقتصاد بها، فإن وقت العامل وطاقته لا يحتاجان لذلك - إن العمل الشاق والمضني الذي لا يؤديه بديل في الحقول أو حقول الأرز هو أمر جميل طالما أن الأمر يؤديه شخص آخر. ويوجز «سمير أمين» مدير المعهد الأفريقي للتخطيط والتنمية الإقتصادية، العديد من هذه الأفكار قائلاً إن تقنيات تكثيف العمالة قد استحالت جذابة فجأةً «والفضل في ذلك يعود لخليط من ايديولوجية الوجودية والعودة إلى اسطورة العصر الذهبي، والمتوحش النبيل، والنقد الموجه لواقعية العالم الرأسمالي». والأنكى من ذلك بعد هو أن معادلة الموجة الأولى محت التأكيد على دور العلوم والتكنولوجيا، لذلك نجد أن الكثير من التكنولوجيات التي تطور الآن باسم التكنولوجيا الوسيطة هي أكثر بدائية من تلك التي كانت متوفرة للمزارع الأمريكي سنة 1776 - قريبة من المنجل لا من الحصّادة.

عندما بدأ المزارعون الأمريكيون والأوربيون بتطبيق «تكنولوجيا أكثر ملائمة» قبل مئة وخمسين عاماً، عندما تحولوا من أسنان تسوية التربة الخشبية إلى الحديدية منها وإلى المحراث المعدني، لم يديروا ظهورهم للمعرفة المتراكمة في الهندسة والمعادنية (علم المعادن) بل استفادوا منها جل الاستفادة. وفي معرض

أقيم في باريس سنة 1855، ونسبة إلى رواية معاصرة، كانت درّاسات الحبوب المبتكرة حديثاً معروضة بصورة مثيرة ثم «عُيِّن ستة رجال للعمل على الدراسات اليدوية في الوقت الذي تباشر فيه الدراسات الآلية عملياتها المختلفة، والتالي كان نتائج ساعة عمل واحدة:

ستة درّاسين على الدراسة اليدوية	36 ليتر قمح
درّاسة بلجيكية	150 ليتر قمح
درّاسة فرنسية	250 ليتر قمح
درّاسة انجليزية	410 ليتر قمح
درّاسة أميركية	740 ليتر قمح.

هؤلاء فقط الذين لم ينفقوا سنوات العمر في كابوس العمل اليدوي استطاعوا بتؤدة التخلص من الميكانيكية التي استطاعت أن تدرس، حتى عام 1855، القمح والحبوب أسرع بـ 123 مرة من سرعة الإنسان. إن معظم ما ندعوه الآن «بالعلم المتقدم» كان علماء من الدول الغنية قد طوروه لصالح الدول الغنية، وما أقل الأبحاث القيمة التي وجهت لمعالجة المشكلات اليومية لفقراء العالم، مع ذلك، فهي أيضاً تلك «السياسة الإنمائية» التي تعمي نفسها عن احتمالات المعرفة العلمية والتكنولوجية المتقدمة، وتلعن مئات الملايين من الفلاحين الكادحين، اليائسين والجائعين وتجرهم إلى انحطاط أبدي. إن بمقدور استراتيجية الموجة الأولى أن تحسن حياة أعداد هائلة من بني البشر في بعض الأماكن وفي أوقات معينة، وبالرغم من ذلك لا يوجد دليل قوي يظهر أنه بإمكان دولة كبيرة أن تنتج بطرق الموجة الأولى قبل المكننة فائضاً لاستغلاله في التبادلات التجارية، وحقاً فهنالك مجموعة من الدلائل تشير إلى العكس تماماً. وبفضل جهد بطولي، كادت الصين الماويّة، ولكن ليس تماماً، أن تتجنب كارثة المجاعة؛ وكان إنجازاً هائلاً. ولكن في أواخر الستينات، كان الإصرار الماويّ على التنمية الريفية والصناعة الخلفية في أقصى طاقته. لكن الصين وصلت إلى طريق مسدودة، فمعادلة الموجة الأولى نفسها هي وصفة تؤدي إلى الركود، وهي ليست قابلة

للتطبيق على نطاق واسع في البلدان الفقيرة، على العكس من استراتيجية الموجة الثانية.

وفي هذا العالم المتنوع علينا ابتكار عشرات الاستراتيجيات التجديدية وغض النظر عن «الموديلات» التي تعود للحاضر الصناعي أو الماضي ما قبل الصناعي سواءً بسواء. فقد حان الوقت لننظر فيه إلى القادم من المستقبل.

قضية الموجة الثالثة:

هل نحن مجبرين على حصر أنفسنا بتلك الرؤيتين المندثرتين أبداً؟ إنني صورت تلك الإستراتيجيات البديلة كاريكاتورياً وعن عمد حتى أبين حدة الفروقات، ففي الحياة العملية، قلة من الحكومات قادرة على تبني النظريات المجردة، ونجد محاولات عدة لضم عناصر كلا الإستراتيجيتين. مع ذلك، فإن نشوء الموجة الثالثة بتلك القوة ما هو إلا إيحاء بعدم ضرورة العودة إلى الخلف جيئة وذهوباً بين هاتين الصيغتين، فوصولها يغير كل شيء بتطرف. وحيث لا تظهر أية نظرية من العالم العالي التقنية، الرأسمالي والماركسي على السواء، تعالج مشاكل «العالم النامي»، وحيث لا يوجد نماذج قابلة للتحويل بمعظمها، تنبت علاقة غريبة بين مجتمعات الموجة الأولى وحضارة الموجة الثالثة الناشئة. لقد شاهدنا أكثر من مرة محاولات ساذجة «لتطوير» غير بلد من بلدان الموجة الأولى بإدخال أشكال الموجة الثانية المتنافرة ـ الإنتاج الجملي، وسائل الإعلام الجماهيرية، التعليم المصنعي الأسلوب، حكومة برلمانية شبيهة بأنموذج ويستمنستر، والدولة القومية وغيرها كثير ـ دون إدراك أن نجاح هذا يعتمد بصورة رئيسية على تحطيم شكل الأسرة التقليدي وعادات الزواج والدين وبنية الأدوار، وعلى اقتلاع الثقافة من جذورها.

وبتباين مدهش، حصل فعلاً أن يكون لحضارة الموجة الثالثة مظاهر تشابه فعلاً مظاهر مجتمعات الموجة الأولى كالإنتاج اللامركزي والمدى الملائم والطاقة القابلة للتجديد واللامدائنية والعمل المنتج داخل البيت ومستويات الإنتهلاك

العالية وغيرها؛ إن هذا رجوعاً ديالكتياً مدهشاً بالفعل، وهذا ما يعلل الإفتتان بالماضي الريفي الذي نجده لدى مجتمعات الموجة الثالثة، وما هو مفاجىء ومذهل أن لحضارتي الموجة الأولى والموجة الثالثة صفات مشتركة كثيرة أكثر من الصفات المشتركة مع حضارة الموجة الثانية، فهما منسجمتان باختصار هل يمكّن هذا الإنسجام الغريب العديد من مجتمعات الموجة الأولى الحالية على اكتساب بعض مظاهر الموجة الثالثة ـ دون ابتلاع الجرعة بكاملها ودون تسليم ثقافاتها كلها أو بالعبور خلال «مرحلة» الموجة الثانية التطورية؟ هل من الأيسرلبعض البلدان أن تلج بنى الموجة الثالثة دون أن تمر بمرحلة التصنيع التقليدية؟ وهل من الممكن الآن لمجتمع أن يكسب مستوى معيشياً مرتفعاً دون التركيز المرضي على الانتاج التبادلي كما كان في الماضي؟ وبتوفر مدى واسعاً من الخيارات التي جلبتها الموجة الثالثة، ألا يمكن لتلك المجتمعات تخفيض معدلات وفيات الأطفال وتحسين معدل الأعمار والتعليم والتغذية والنوعية العامة للحياة دون التخلي عن أديانها وقيمها، وأن تعتنق المادية الغربية التي رافقت انتشار حضارة الموجة الثانية؟.

لن تأتي استراتيجيات «التطوير» المستقبلية من واشنطن أو موسكو أو باريس أو جنيف، بل من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وستكون أهلية تتلاءم والحاجات المحلية الفعلة. وهي لن تفرط في التركيز على الاقتصاد على حساب البنية البيئية والثقافية والدينية والأسرية والأبعاد النفسية لوجودها، وهي لن تقلد أى انموذج خارجي. سواء أكان الموجة الأولى أو الثانية أو حتى الثالثة. لكن ارتقاء الموجة الثالثة يضع كافة الجهود في منظور جديد فهي تعطي أفقر دول العالم، وحتى أغناها، فرصاً جديدة تماماً.

الشمس والقريدس والرقائق:

يوحي الإنسجام المفاجىء للعديد من المظاهر البنيوية لحضارتي الموجة الأولى والثالثة أنه بالإمكان، خلال العقود القادمة، ضم عناصر الأصالة والمعاصرة في حاضر جديد أفضل. خذ على سبيل المثال قضية الطاقة مع كل

الحديث الدائر عن أزمة الطاقة التي تواجهها الدول المتحولة إلى حضارة الموجة الثالثة ينسى غالباً أن مجتمعات الموجة الأولى تواجه أزمة طاقة خاصة بها. منطلقةً من قاعدة منخفضة جداً، أي نظم الطاقة على هذه المجتمعات أن توجدها؟ أنها بالتأكيد في حاجة إلى محطات طاقة كبيرة وممركزة تعمل بالطاقة المستخرجة، على نمط محطات الموجة الثانية. ولكن في كثير من هذه المجتمعات، كما أظهر العالم الهندي أموليا قومار ريدي Reedy، فإن الحاجة العاجلة هي طاقة لا ممركزة في الأرياف بدلاً عن الموردات المركزية العملاقة في المدن - إن أسرة فلاح لا أرض له تنفق حوالي ست ساعات يومياً بحثاً عن الأخشاب الضرورية للطهي والتدفئة، وتنفق أربع أو ست ساعات أخرى في جلب الماء من البئر وكمية مماثلة لرعي القطعان من ماعز وغنم، و«طالما أن مثل هذه الأسرة غير قادرة على استئجار عامل وشراء الأدوات الضرورية للعمل، فإن مسؤوليتها المعقولة الوحيدة هي انجاب ثلاثة أطفال على الأقل لإشباع حاجاتها من توفير الطاقة»، ويضيف ريدي أن الطاقة الريفية «قد تكون منع حمل ناجح». لقد قام ريدي بدراسة حاجات الطاقة الريفية، وخلص إلى نتيجة مفادها أن متطلبات قرية ما قد توفر بواسطة مصنع «بيوغازي» رخيص وصغير يستغل الفضلات البشرية والحيوانية في القرية ذاتها. واستمر في عرض أن عدة آلاف من هذه الوحدات ستكون أكثر إفادةً، وجيدة بيئياً وأكثر اقتصادية من محطات التوليد المركزية القليلة والعملاقة. وهذه الفكرة تجد صدى لها في البحوث البيوغازية وتجهيزاتها من بنغلادش حتى جزر فيجي، ولدى الهند حالياً 12 ألف محطة عاملة، وتخطط لبناء مائة ألف وحدة أخرى. أما الصين فتخطط لبناء 200 ألف محطة بيوغازية أسروية للعمل في زيشوان، ولدى كوريا 29450 وحدة وتأمل في أن تصل إلى 55 ألفاً عام 1985. وليس ببعيدٍ عن مدينة نيودلهي قام جاغديش كابور، كاتب المستقبليات البارز ورجل الأعمال، باستصطلاح عشرة أكرات (=10 آلاف مترمربع) وحولها إلى «مزرعة شمسية» نموذجية ذات محطة بيوغازية، وتنتج هذه المحطة الآن القمح والفاكهة والخضار تكفي لإطعام أسرته والعمّال، فضلاً عن أطنان منها تباع في السوق وتجني أرباحاً. وقد قام المعهد الهندي للتكنولوجيا بتصميم محطة شمسية

ذات قدرة تبلغ عشرة كيلوواط تولد الكهرباء في القرية لإنارة بيوتها ولتشغيل مضخات المياه وأجهزة الراديو والتلفزيون فيها. وقامت السلطات أيضاً بتدشين محطة لتحلية المياه تعمل بالطاقة الشمسية بالقرب من مدراس. وكذلك شيدت شركة «سنترال أليكترونيكس» منزل وصفي قرب نيودلهي يستخدم الخلايا الشمسية الفوتوڤولتية لتوليد الكهرباء.

إن أزمة الطاقة المرافقة لإنهيار حضارة الموجة الثانية تولد أفكاراً جديدة عن كيفية انتاج الطاقة المركزية واللامركزية الواسعة النطاق أو ضيقه في المناطق الفقيرة من العالم. وهنالك توازٍ جلي بين بعض المشكلات التي تواجه مجتمعات الموجة الأولى ومجتمعات الموجة الثالثة الناشئة، فكلاهما عاجز عن الاعتماد على أنظمة الطاقة المصممة لحقبة الموجة الثانية.

ماذا عن الزراعة؟ مرة أخرى، تقودنا الموجة الثالثة إلى وجهات لا تقليدية. ففي مختبر الأبحاث الايكولوجية في تسكون، أريزونا، يتم استنبات سمك القريدس «الأربيان» في أحواض زجاجية إلى جانب الخيار والخس - حيث تكرر فضلات القريدس في تسميد الخضار. وكذلك يقوم العلماء في ڤيرمونت بإجراء التجارب لاستنبات سمك السللور والسلمون المرقط والخضار بطريقة مشابهة، حيث يقوم الماء في حوض السمك بالتقاط الحرارة الشمسية ويطلقها ليلاً للمحافظة على درجةالحرارة، بينما تستخدم فضلات الأسماك كأسمدة. وفي ماساتشوستس يقوم المعهد الكيميائي الجديد بتربية الدجاج أعلى أحواض الأسماك، فما ترميه من فضلاتها يسمِّد الإشنيات والطحالب التي تأكلها الأسماك فيما بعد. هذه أمثلة ثلاثة من عدد لا يحصى من ابتكارات الإنتاج الغذائي والمعالجة الغذائية - وكثير منها له علاقة قائمة مع مجتمعات الموجة الأولى الحالية. وقد يعد مركز البحوث المستقبلية في جامعة جنوبي كاليفورنيا تصوراً علمياً عن الإتجاهات في مخزون الغذاء العالمي خلال العشرين عاماً القادمة، فأشارت على سبيل المثال، أن العديد من التطورات الرئيسية ستستغني عن الأسمدة الصناعية وسيكون لدينا بنسبة 10/9 مخصباً مطلقاً ومستحكماً عام 1996 والذي سيخفف الحاجة إلى الأسمدة النتروجينية بنسبة 15٪ وهنالك احتمال أن تتوفر حينئذ

الحبوب المثبتة للنتروجين والتي ستقلص حاجتها إليه على فترات. ويعتبر التقرير أنه من حكم المؤكد توليد أنواع جديدة من الحبوب تنتج غلالا أكثر للهكتار الواحد في الأراضي البعلية بنسبة 25ـ50٪. ويشير أنه من الممكن باستخدام أساليب الري الإستقطارية والآبار اللامركزية المسيرة بطاقة الرياح وتوزيع المياه بواسطة حيوانات الجر، أن يزيد انتاج الغلال ويقطع دابر التقلبات السنوية لكمية المحاصيل. فضلاً عن ذلك، يتحدث التقرير عن الحشائش العلفية التي قد تستطيع مضاعفة الاستيعاب الغذائي للدواجن والمواشي في المناطق القاحلة بسبب حاجتها لحد أدنى من المياه؛ وذلك عن قفزة محتملة تصل إلى 30٪ من الغلال غير الحبوبية في التربة الاستوائية نتيجة تفهم أفضل للتركيبات المغذية؛ وعن الفتوحات العلمية في السيطرة على الحشرات الزراعية المرضية، التي ستقضي على خسائر المحاصيل إلى حد كبير؛ وعن الطرق الجديدة المنخفضة التكاليف لضخ المياه؛ وعن السيطرة على ذبابة تسي تسي، وهذا قد يقود إلى فتح مناطق واسعة جديدة لمزارع المواشي والدواجن؛ وعن تطورات أخرى عديدة. وعلى المدى الزمني الطويل، بإمكان المرء تصور تكريس بعض الزراعة لإنتاج «مزارع الطاقة»ـ أي محاصيل لإنتاج الطاقة. وقد نشهد أخيراً تآلف تكييف الطقس والكمبيوتر والأقمار الصناعية الموجهة والهندسة الوراثية لإحداث ثورة في مخزون الغذاء العالمي. وبينما هذه الاحتمالات لا تشبع معدة فلاح جائع حالياً، ينبغي على حكومات الموجة الأولى الأخذ بعين الإعتبار هذه الإحتمالات في تخطيطها الزراعي الطويل المدى، وينبغي أن تبحث عن طرق تضم بها المعول والكمبيوتر.

وهنالك تقنيات جديدة أيضاً ترتبط بالتحول إلى حضارة الموجة الثالثة تفتح احتمالات جديدة. فالمستقبلي الراحل جون ماكهيل McHale وزوجة ماجدة كوردويل ماكهيل ينتهيان إلى القول في دراستهما الرائعة «الحاجات البشرية الأساسية» أن ظهور تقنيات بيولوجية متقدمة جداً تحمل معها أملاً عظيماً لتغيير مجتمعات الموجة الأولى. تتضمن هذه التقنيات كل شيء، من زراعة المحيطات إلى استغلال الحشرات وعضويات أخرى في العمّل المنتج، ومن معالجة الفضلات السيللوزية حتى انتاج اللحوم عن طريق العضويات المجهرية وتحويل نبات مثل

اليـوفربيـا Euphorbia إلى وقود كـبريتي حر. وهنـالك ثـورة «العـلاج الأخضر» Green Medicine ـ أي صنـاعـة المستحضرات الصيـدلانيـة من الحيـاة النبـاتيـة المجهولة سابقاً أو التي كانت مادون الإستنفاع منها، وهذه الثورة تحمل معها آفـاقاً واسعة في الكثير من بلدان الموجة الأولى.

وتلقي التـطورات التقنية في مجـالات أخرى بـظلال الشـك عـلى النـظريـة التـطورية التقليـدية، فهنـاك قضايـا ملحة تـواجه بلدان المـوجة الأولى كـالبطالـة المتفشية والإستخدام الوظيفي النامي، وقد أثار هذا نقاشاً دولياً بين منظريّ الموجة الأولى والموجة الثانية. يقول أحد الطرفين أن صناعات الإنتاج الجملي لاتستخـدم عدداً كافياً من العمالـة، وأن على خـطط التطويـر والتنمية أن تبني مصـانعاً أضيق نطاقاً وأكثر بدائية تقنياً حتى تستوعب عمالاً أكثر وطاقة ومال أقـل. ويحث الطرف الآخر على إدخال صناعـات الموجـة الثانيـة، أي التي تخرج الآن من الأمم الأكـثر تقدماً من الناحية التكنولوجية ـ كصناعة الفولاذ والسيارات والأحذية والمنسوجـات وما شابه. لكن الإندفاع نحو بناء مصنع للفولاذ على نمط الموجة الثـانية قـد يكون معادلاً لصورة مصنع يجره حصان تحت ضربات السوط المبرحة. وقد تكـون هناك أسباب استراتيجية معينة لبناء مصنع كهـذا، ولكن كم سيطول الـزمن حتى يصل الطلب على الفولاذ إلى الذروة لتكون الطاقة الإنتاجية في حدهـا الأقصى، خاصـة عند ظهور مواد مركبة جديدة أقوى وأقسى من الفـولاذ وأخف وزناً من الألمنيـوم، وعندما تحل مواد شفافة قوية كالفولاذ ومـلاط بلاستيكي مقـوى محل أنـابيب المياه المطلية بـالزنـك؟ نسبة للعـالم الهندي م. س. اينغـار Iyngar هذه التـطورات قد تجعل «التوسع الخطي في انتاج الفولاذ والألمنيـوم توسعـاً فائضـاً». وربما بـدلاً من السعي وراء القروض أو الاستثمارات الأجنبية لبناء القـدرة الفولاذيـة، هل ينبغي على البلدان الفقيرة أن تستعد الآن لـ«عصر المواد»؟.

تجلب المـوجة الثـالثة احتـمالات مباشرة أيضـاً، إذ يقول «وارد مـورهاوس» Morehouse من بحاثة برنامج سياسة البحوث في جامعة «لنـد» السويـدية، إنـه عـلى البلاد الفقـيرة أن تتطلع إلى وراء صنـاعة المـوجة الأولى الضيقـة النطاق، أو صناعة الموجة الثانية المركزية والواسعـة النطاق، وعليهـا أن تركـز بدلا عنهـما على

احدى الصناعات الرئيسية للموجة الثالثة الناشئة؛ وهي الميكروواليكترونيات Microelectronics. وكتب قائلاً: «إن التركيز المفرط على تكنولوجية التكثيف العمالي بانتاجية منخفضة قد يكون شركاً للبلدان الفقيرة؛ بينما ترتفع هذه الانتاجية إلى نحو مذهل في صناعة رقائق الكمبيوتر، ومن المؤكد أنها الفرصة الذهبية لهذه البلدان بعد توفر رؤوس الأموال للحصول على مردود أكبر بكل وحدة من رأس المال المستثمر».

والأكثر أهمية، من ناحية أخرى، هو ذلك التساوق بين تكنولوجيا الموجة الثالثة والتراتيب الإجتماعية القائمة. لذا، يقول مورهاوس، فإن التنوع السلعي الواسع في صناعة الميكرو اليكترونات يعني أنه «باستطاعة البلدان النامية أن تأخذ تقنية رئيسية وتكيفها لتلائم المتطلبات الإجتماعية فيها أو موادها الخام. إن تكنولوجية الميكرواليكترونيات تلائم لا مركزية الإنتاج». هذا يعني أيضاً انخفاضاً في الضغط السكاني على المدن الكبرى، وهذا لإنخفاض السريع يخفف من تكاليف النقل كثيراً. ومن انجازات هذا النموذج الإنتاجي انخفاض حاجاته من الطاقة ونمو سريع للسوق والتنافس الحاد جداً ـ لدرجة أن الأمم الغنية بحد ذاتها تحاول احتكار هذه الصناعات ولا يبدو أنها قد نجحت في تحقيق ذلك. ومورهاوس ليس الوحيد الذي يشير إلى تضافر الصناعة الأكثر تقدماً مع حاجات الدول الفقيرة، إذ يقول «روجر ميلين» Melen ، المدير المساعد لمختبر الدارات المتكاملة التابع لجامعة ستانفورد: «لقد نقل العالم الصناعي كل فرد من أفراده إلى حقل الإنتاج. أما الآن فإننا ننقل المصانع والقوى العاملة إلى الريف مرة أخرى، لكن بعض الأمم لم تتحول فعلاً عن الإقتصاد الزراعي للقرن السابع عشر، كالصين مثلاً. ويبدو الآن أن هذه الأمم قادرة على دمج تقنيات تصنيعية جديدة في مجتمعاتها دون الحاجة لنقل سكان بأكملهم». وإذا كان هذا ما كان، فإن الموجة الثالثة تقدم استراتيجية تكنولوجية جديدة في حربها على الحاجة.

إن الموجة الثالثة ترمي الحاجة للنقل والاتصالات في منظور جديد. لقد كانت الطرق في عصر الثورة الصناعية ضرورة وشرطاً للتطور الاجتماعي والسياسي

والاقتصادي، بينما يعتبر اليوم نظام الإتصالات الألكترونية ضرورةً. وفيما سبق، ساد الإعتقاد بأن الاتصالات هي ثمرة التطور الإقتصادي لكنها برأي «جون ماجي» Magee ، مدير شركة آرثر. دي. ليتل للأبحاث، اليوم «فرضية بالية.. إن نظم الإتصالات عن بعد هي شرط مسبق أكثر مما هي نتيجة». والتكلفة الرخيصة الحالية للإتصالات توحي باستبدال العديد من وظائف النقل بأنظمة الاتصالات، إذ أن إنشاء شبكة اتصالات متقدمة بدلاً من البنى المتشعبة للطرق والشوارع الباهظة التكاليف، هو أكثر حفاظاً على الطاقة وأقل تكلفةً وأكثر ملائمة على المدى الطويل، ومن الواضح أن النقل بواسطة الطرق ضرورة، ولكن يمكن تخفيض تكاليف إنشاء الطرق، عندما يصبح الانتاج لا مركزياً بعد مركزيته، بدون عزل القرى عن بعضها البعض وعن المدن والعالم بشكل عام.

إن ازدياد الوعي لدى قادة بلدان الموجة الأولى بأهمية الاتصالات يتضح من خلال كفاحهم الشديد من أجل توزيع جديد للطيف الالكتروني العالمي. وبسبب تطوير قوى الموجة الثانية للاتصالات عن بعد في وقت مبكر، فقد سيطرت على الترددات المتوفرة، إذ يستغل الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وحدهما 25٪ من نطاق البث على الموجة القصيرة، فضلاً عن قسم واسع من أجزاء النطاق الأكثر تعقيداً.

مع ذلك، فإن النطاق، مثل قاع المحيطات والهواء الصالح للتنفس، هو ملك للجميع ـ أو يجب أن يكون كذلك ـ وليس حكراً على قلة من الناس. لكن بعض بلدان الموجة الأولى تصر على اعتبار النطاق مصدر محدود، وتريد أن تحدد حصتها منه، حتى لو كانت حينئذٍ تفتقر للوسائل المناسبة لاستغلاله (وتزعم أيضاً أن باستطاعتها» تأجير «حصتها إلى حين تقرر فيه على استغلال هذه الحصة بذاتها). ومن تلك الدول من دعا إلى «نسق اعلامي دولي جديد» فما كان من الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي إلا أن تقاوما هذه الفكرة. مع هذا، فالمسألة الأكبر التي تواجه تلك الدول هي مسألة داخلية: كيف تقسم مصادرها المحدودة بين الإتصالات والنقل؟ وهي ذات المسألة التي يجب أن تواجهها الأمم المتقدمة تقنياً أيضاً.

قد يصبح ممكناً لمجتمعات الموجة الأولى أن تتجنب بعض النفقات الضخمة على النقل الثقيل الذي كانت أمم الموجة الثانية تتحملها بـاللجوء إلى بنـاء محطات أرضية رخيصة ونـظم الري بـالكمبيوتـر وربما أيضـاً وسائـل الاستشعار عن بعـد للتربـة، وربطهـا جميعاً بجهـاز كمبيوتـر «تيرمينـال» رخيص يستخـدم فى القـريـة والصناعة المنزلية. وقد تبدو هذه أفكاراً طوباوية حالياً، لكن سرعان ما تصبح من أوجـه الحياة التقليـدية والعـادية مستقبـلاً. وهذا المستقبـل ليس ببعيد، فقـد قـام الـرئيس الإندونيسي سـوهارتـو بضغط زر ألكتروني بـطرف سيفـه التقليـدي آذنـاً بتدشين نظام اتصالات عـبر القمر الصنـاعي يهدف لـربط الأرخبيل الإندونيسي - مثلما تم ربط الساحل الشرقي الأمـريكي بالسـاحل الغـربي بالسكة الحديدية قبل قرن من الزمان. إنه الرمز إلى البدائل الجديدة التي تقـدمها المـوجة الثـالثة للبـلاد الساعية نحو التحول. وهذه التطورات في الطاقة والزراعة وتكنولوجيا الإتصالات توحي إلى شيء أعمق - مجتمعات جديدة برمتها تنصهر في الماضي والمستقبـل، من الموجة الأولى والموجة الثالثة. وبمقـدور المرء أن يـلاحظ استراتيجيـة التحول هـذه مقـامة عـلى أساس تـطور الصناعـات الريفيـة الرخيصـة ذات التـوجـه الفـردي، المنخفضة الدفق، وتكنولوجيات مصطفاة بعناية فائقة مرتفعـة الدفق في ظـل نظام اقتصادي مطوق لحمايتها أو تطويرها وقد قال جاغديش كابور: «يجب إقامـة توازن جديد الآن بين «العلم المتطور جداً والتكنولوجيا المتـوفرة للبشريـة» وبين «الـرؤية الغاندية للمراعي الشاعرية الخضراء أو الجمهوريات الفردية»، ويضيف كابـور أن هـذا التآلف العمـلي يتطلب، تغيـير شامـل للمجتمع، لـرمـوزه وقيمـه ونـظامـه التعليمي ودوافعه ودفق مصادر الطاقة وبحوثه العلمية والصناعيـة، والكثير الكثـير من المؤسسـات الأخرى». مـع ذلك، يؤمن عـدد متزايـد من المفكرين المستقبليين والمحللين الإجتماعيين والعلماء والمتخصصين، أن هذا التحول هو في حالـة إنطلاق ويحملنا إلى فرضية جديدة وجذرية: باختصار، غاندي بأقمار صناعية !

المتهلكون الأصليون:

في ذلـك السياق أيضـاً فرضيـة أخرى عـلى مستوى أعمق تستلزم علاقـات

الناس الإقتصادية مع السوق ـ سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية الشكل، لا يهم. هذه الفرضية تطرح استجواباً حول كمية العمل والوقت الإجمالي للفرد، أي فرد، التي يجب تكريسها للانتاج وحول ذات الكمية التي يجب تكريسها للإنتهلاك ـ أي الكم المفروض للعمل المدفوع الأجر في السوق مقابل الكم المفروض للعمل الذاتي.

لقد انخرط معظم سكان الموجة الأولى فعلياً في النظام النقدي، وتم «تسويقهم» ولكن، بينما قد يكون الدخل المالي المزري الذي يكسبه فقراء العالم ضرورياًوحيوياً من أجل بقائهم، فإن الإنتاج التبادلي لا يؤمن سوى جزء ضئيل من دخولهم، ويؤمن الإنتهلاك الجزء الباقي. وتشجعنا الموجة الثالثة على النظر إلى هذه الحالة أيضاً بمنظور جديد.

إن البطالة تتفشى بين ملايين الناس في معظم بلاد العالم؛ ولكن هل التوظيف الكامل في هذه المجتمعات هو هدف واقعي؟ أين هي تلك التركيبة من السياسات القادرة على تأمين أعمال بدوام كامل حالياً لكل تلك الملايين الساخطة؟ هل فكرة «البطالة» هي بحد ذاتها مبدأ من مبادىء الموجة الثانية كما ألمح إلى ذلك الاقتصادي الآسوجي يونار ميردال؟.

يكتب «پول ستريتين» Streeten من البنك الدولي أن المشكلة ليست البطالة التي استلزمت في المفهوم الغربي وافترضت مسبقاً العمل بأجر القطاع الحديث وأسواق العمل وتبادلات العمل وتعويضات الضمان الاجتماعي. . ان المشكلة تتمثل في العمل غير المعوض وغير المنتج للفقراء وخصوصاً فقراء الأرياف». إن البروز المدهش للمنتهلكين في الأمم الغنية حالياً ظاهرةمذهلة من ظواهر الموجة الثالثة، وتقودنا أولاً وأخيراً إلى مساءلة أعمق لفرضيات وأهداف أقتصاديي الموجة الثانية، ربما يكون من الخطأ مضاهاة الثورة الصناعية الغربية التي شهدت تحول معظم النشاط الإقتصادي من القطاع (آ)ـ قطاع الانتهلاك ـ إلى القطاع (ب)ـ قطاع السوق. وربما احتاج الإنتهلاك إلى رؤية ترى فيه قوة ايجابية، وليس رمزاً من رموز الماضي المأسوف عليها. وربما يكون ما هو ضروري لمعظم

الناس عمل كامل الدوام مدفوع الأجر بالإضافة إلى رسم سياسات تصورية جديدة تهدف لجعل انتهلاكهم أكثر «انتاجية». وربط هاتين الفعاليتين الاقتصاديتين قد يكون فعلاً المفتاح المفقود من أجل البقاء لملايين من الناس، وهذا قد يعني، على أرض الواقع التزويد «بأدوات تحويلية للانتهلاك»- كما تفعل الدول الغنية الآن والتي نشهد فيها الآن تداؤب رائع بين القطاعين حيث تقدم السوق أدوات تمويلية قوية لخدمة المنتهلك - من الغسالات إلى المثقاب اليدوي والفاحصات للمدَّخرات. لكن البؤس في البلدان الفقيرة هو من القتامة بحيث يصبح التحدث عن الغسالات أو الأدوات التمويلية للوهلة الأولى خارجاً عن نطاق الوضوع، ومع هذا، ألا يوجد هناك نظير للمجتمعات المتحركة إلى ما وراء حضارة الموجة الأولى؟.

يذكرنا المعماري الفرنسي يونافريدمان أن فقراء العالم لا يريدون أعمالاً بالضرورة - انهم يريدون «الطعام والسقف»؛ والعمل هو السبيل لتحقيق هذا. إلا أنه بإمكان المرء أن يزرع طعامه ويبني سقفه أو أن يساهم في تلك العملية على الأقل. لذا قال فريدمان في بحث لليونسكو إنه ينبغي على الحكومات تشجيع ما دعوته بالإنتهلاك، وذلك بالتعامل بمرونة فيما يتعلق بقوانين الأرض وقواعد البناء. ويحث الحكومات بشدة على إزالة هذه العوائق ومساعدة الناس على بناء مساكنهم بأنفسهم بتقديم يد العون في «التنظيم وبعض المواد التي يصعب الحصول عليها. . وتطوير الموقع ان أمكن «أي تقديم الخدمات من ماء وكهرباء.

إن ما يقوله فريدمان وآخرون هو أن ما يساعد الفرد على الإنتهلاك بفعالية كبيرة يعادل في أهميته الإنتاج الذي يقاس باصطلاحات اجمالي الناتج القومي GNP التقليدية. ولزيادة «انتاجية» المنتهلك ينبغي على الحكومات أن تركز على البحوث العلمية والتكنولوجية المتعلقة بالإنتهلاك. ولكن، حتى هذه اللحظة، بمقدور هذه الحكومات وبأقل التكاليف، أن تمنح أدواتاً يدوية بسيطة والمشاغل الحرفية الإجتماعية والمهنية المدرسية المحترفية وتسهيلات الإتصالات الضرورية وأجهزة توليد الطاقة - بالإضافة إلى الترويج المشجع والدعم المعنوي لهؤلاء الذين يستثمرون «عرقهم» في بناء مساكنهم أو تحسين منتوجهم الغذائي من الأرض. إلا

أن دعاية الموجة الثانية، لسوء الحظ، تعمل على التقليل من شأن من يؤدي عمله بنفسه، وتعتبر هذا العمل أدنى نظرياً من خردة الإنتاج الجملي. لذلك على الحكومات أن تمنح الجوائز، بدلاً من تعليم الناس احتقار جهودهم الذاتية وتقييم سلع الموجة الثانية والتقليل من قيمة الأعمال الذاتية، لكل من بنى مسكناً أو سلعة بنفسه حسب معايير الابتكار والأفضلية، أو الإنتاج الأكثر «انتهلاكية»، وقد تساعد حقيقة أن أغنى شعوب العالم بذاتها تقوم بالانتهلاك بشكل متزايد على تغيير المواقف عند الفقراء جداً؛ فالموجة الثالثة تلقي الضوء على تحول العلاقة بالسوق إلى نشاطات غير سوقية في جميع مجتمعات المستقبل. وتنشيء الموجة الثالثة إهتمامات لا اقتصادية ولا تكنولوجية بحدودها القصوى، فهي تحمل رؤية جديدة نحو التعليم مثلاً، لقد كان التعليم بالإجماع عاملاً مركزياً في مسيرة التطور، ولكن أي نوع من التعليم؟.

حين أدخلت القوى الإستعمارية التعليم الرسمي إلى أفريقيا والهند وأجزاء أخرى من عالم الموجة الأولى، قامت بزرع المدارس المصنعية النموذج أو نماذج قليلة جداً لا تتجاوز 10٪ من مدارسها النخبوية. واليوم يتم اعادة النظر بنماذج الموجة الثانية التعليمية في كل مكان. ان الموجة الثالثة تتحدى فكرة الموجة الثانية في ضرورة تلقي التعليم في المدارس، بل ترى وجوب ضم التعليم إلى العمل والصراع السياسي والخدمة الاجتماعية وحتى اللهو. لذلك تحتاج فرضيات التعليم التقليدية إى اعادة تدقيق في الدول الفقيرة والغنية على حد سواء.

هل التعليم مثلاً هو هدف ملائم؟ وإذا كان كذا، ماذا يعني التعليم فعلاً؟ هل يعني القراءة والكتابة؟ في بحث مثير أعده معهد نيقيس للأبحاث المستقبلية ومقره أدنبره، قال الأنثروبولوجي الكبير سيرادموند ليتش أن القراءة أسهل في التعلم وأكثر فائدة من الكتابة وأنه ليس ضروري أن يتعلم الجميع الكتابة. وتحدث مارشال ماكلوهان عن العودة إلى الثقافة الشفوية Oral Culture أسوة بالعديد من مجتمعات الموجة الأولى.

إن تكنولوجيا التمييز الصوتي Speech Recognition تفتح آفاقاً جديدة لا

تصـدق، فقد تكـون أزرار الإتصالات الجـديـدة الـرخيصـة جـداً أو المسجـلات الصغيرة المدمجة مع المكنات الزراعية قادرة على إعطاء التعليمات الشفويـة للمزارع الأمي. وفي ضوء هذا يصبح حتى تعريف التعليم الوظيفي بحاجة إلى تفكير عملي جديد.

وأخيراً، تشجعنا الموجة الثالثة على النظر إلى ما وراء فرضيات الموجة الثانية حول الدافع أيضاً. إن التغـذية الأفضـل قد تـرفع من مستـوى الذكـاء والمنافسـة الوظيفية بين ملايين الأطفال ـ في نفس الوقت الذي تزيد فيه من الحافز والدافع. وغالباً مـا يتحدث أنـاس الموجـة الثانيـة عن سلبية وافتقـار الدافـع عند القـروي الهندي أو الفلاح الكولومبي مثلاً متناسين التأثيرات القاتلة للدافع الناتجة عن سوء التغذية والطفيلات المعدية والمنـاخ والسيطرة السيـاسية القمعيـة، وقد يكـون جزء من قتل الدافع هو عدم الرغبة بتدمير البيت والأسرة والحياة ذاتها في الحاضر لمجرد أمل مشكوك بتحقيقه من أجل حياة أفضل في السنوات القادمة.

طالما أن «التطور» يحمل معنى تركيب ثقافـة أجنبية مـع ثقافـة محلية قـائمة، وطالما أن الاصلاحات الفعليـة تبدو مستحيلة التحقيق، فهنـالك كـل سبب ممكن ليتعلق المرء بالشيء الذي يملكه مهما كان ضئيلاً. ولأن مظاهر الموجة الثالثة تتناغم ومظاهر الموجة الأولى سواء في الصين أو إيران، هذا يـوحي بأن التغيـير لن يكون تمزيقياً، وأن صدمة المستقـل ستكون أقـل إيلامـاً. بالتـالي فهي قد تضرب أسس الـلادافعية Demotivation وستجلب معهـا احتمالية التغييـر الثـوري في العقـل والسلوك الفردي، وليس فقط في حقل الطاقة والتكنولوجيا والزراعة والاقتصاد.

خط البداية:

إن حضارة الموجة الثالثة الناشئة لا تزودنا بنموذج جاهز لمضاهاتـه وحسب. فحضارة الموجة الثالثة ليست بمشكلة أبداً. إنها تفتح للفقراء والأغنياء فرصاً غريبة وربمـا محررة لأسْرهم أيضـاً. وهي لا تنبه إلى ضعف عـالم المـوجـة الأولى وبؤسه وفقره، بل إلى بعض من قواه المتأصلة؛ فمظاهر هـذه الحضارة القـديمة التي تبـدو

متخلفة جداً مقابل مظاهر حضارة الموجة الثانية، هي مفيدة جداً عند قياسها بقالب حضارة الموجة الثالثة المتطورة. وانسجام هاتين الحضارتين التي ستظهر نتائجه في المستقبل القريب ينبغي أن يغير اسلوب تفكيرنا بالعلاقات بين أغنياء العالم وفقرائه، ويتحدث الاقتصادي «سمير أمين» عن «الحاجة المطلقة» لإختراق «المعضلة الكاذبة»: تقليد تقنيات الغرب الحالي أو التقنيات القديمة التي تناسب الظروف السائدة في الغرب قبل قرن من الزمن».

وهذا بالضبط هو ما تحاول الموجة الثالثة أن تجعله ممكناً. إن الفقراء إلى جانب الأغنياء يربضون عند خط البداية استعداداً لسباق جديد ومروع إلى المستقبل.

الفصل الرابع والعشرون

فصل ختامي:
الالتقاء الكبير

نحن لم نعد نقف في نفس المكان الذي كنا عليه قبل عقد من الزمان، تبهرنا التغيرات التي كانت علاقاتها مع بعضها مجهولة لنا، ولكن هناك اليوم التحام وتماسك، في الذي أعتبر فوضى التغيير مسبقاً، للنمط المستقبلي الذي يتكون الآن. وفي التقاء تاريخي عظيم، تجري عدة انهار مع بعضها لتشكل معاً تحولاً إلى موجة ثالثة محيطة تكتسب زخماً متكاثراً كل ساعة، ولا يمثل التحول التاريخي إلى الموجة الثالثة توسعاً افقياً للمجتمع الصناعي، بل إنه تحول جذري التوجه والإتجاه ناسفاً ونافياً ما كان قائماً في السابق. إنه لا يضيف، بل إنه تحول كامل وثوري على الأقل في يومنا هذا كما كانت الحضارة الصناعية قبل ثلاثمائة عام. وما يحدث ليس بثورة تكنولوجية وحسب، إنه ولادة حضارة جديدة بكل ما تحوي الكلمة من معنى، فإذا أخذنا نظرة شاملة على البسيطة التي غطيناها، نجد باختصار تغيرات عميقة جداً موازية للكثير من المستويات الحضارية في آنٍ معاً.

إن كل حضارة تتأثر في المجال الحيوي (البيولوجي) وتؤثر فيه، وتعكس تمازج السكان والمصادر أو تحوله، ولكل حضارة مجال تكنولوجي مميز ـ قاعدة للطاقة ترتبط بنظام انتاجي يرتبط بدوره بنظام توزيعي. ولكل حضارة مجال إجتماعي مكون من مؤسسات اجتماعية لها علاقاتها المتبادلة. ولكل حضارة مجال إعلامي ـ قنوات إتصال تفيض منها المعلومات الضرورية. ولكل حضارة مجالها السلطوي الخاص بها. وبالإضافة، فلكل حضارة مجموعة من العلاقات الخصيصة

مع العالم الخارجي ـ سواء استغلالية، تكافلية، حربية، أو سلمية. ولكل حضارة عقائدها الكبرى ـ مجموعة من الفرضيات الثقافية القوية التي توحد أراءها مع الواقع وتبرر عملياتها. إن الموجة الثالثة، كظاهرة، تجلب معها تغيرات جذرية معززة ذاتياً في كل هذه المستويات المختلفة في آنٍ واحد. والنتيجةليست مجرد إنحلال المجتمع القديم، بل إنها خلق مؤسسات للمجتمع الجديد. ونحن لا نرى إلا الانحطاط والذبول والإنهيار من حولنا، فمؤسسات الموجة الثانية تتحطم فوق الرؤوس، والجريمة تتصاعد، والعائلة النووية تنقسم على ذاتها وتتجزأ، والبيروقراطيات تسيء للوظيفية، وتصدع نظم الخدمات الصحية وتذبذب الاقتصاد الصناعي على نحو خطير. مع هذا، فإن الأفول الإجتماعي هو التربة الخصبة للحضارة الجديدة.

ففي حقول الطاقة والتكنولوجيا والبنية الأسرية والثقافية وغيرها، توضع في الحيِّز البنى الأساسية التي ستميز المظاهر الأساسية لتلك الحضارة الجديدة. ونحن، في الواقع، نستطيع تمييز هذه المظاهر الأساسية لأول مرة، وبامكاننا إلى حد معين إدراك علاقاتها التبادلية.

إن حضارة الموجة الثالثة الجنينية ليست متماسكة بالمجالين البيئي والاقتصادي وحسب، لكن التصميم سيجعلها أكثر احتشاماً وديمقراطية من حضارتنا، وما من سبيلٍ يوحي بحتمية هذا. فالفترة الإنتقالية سوف تتسم بفرط التمزق الإجتماعي فضلاً عن المصاعب الاقتصادية الجمة والتصادمات القطاعية والمحاولات الإنفصالية والكوارث التكنولوجية والشغب السياسي والعنف والحروب وتهديدات الحرب. وفي ظل هذا المناخ الذي تسود فيه المؤسسات المنحلة والقيم المتفسخة سوف تبرز الحركات الفاشيستية وزعمائها تسعى وراءالسلطة وقد تحصل عليها، وما من واحد منا يجهل نتائج وعثرات هذا. إن تصادم الحضارتين يفرز مخاطر هائلة، لكن الشذوذات لا تكمن بالتدمير بل بالبقاء المطلق. ومن المهم معرفة أين تمضي بنا إندفاعة التغيير الرئيسية ـ أي نوع من العالم سنجد، فهذا يساعدنا على تجنب أسوأ المخاطر الكامنة أمامنا مباشرة. وباختصار، أي نوع من المجتمع هو في طور التكوّن؟.

أساسيات المستقبل:

بخلاف الحضارة السابقة، ينبغي على حضارة الموجة الثالثة أن تتبع أسلوب التنويع في مصادر الطاقة ـ الهيدروجينية والشمسية والافراغ البرقي وربما النووية المتطورة، بالإضافة لمصدر آخر للطاقة لا يمكن تصوره بعد في الثمانينات (وبدون شك ستستمر بعض المحطات النووية بالعمل حتى لو عانى الناس من كوارثها، وحتى أسوأ من كارثة ثري ماين آيلاند، لكنها ستصبح باهظة التكاليف واستطراداً خطيراً).

سيكون الانتقال إلى قاعدة جديدة للطاقة ومتنوعة حدثاً غريباً إلى حد كبير يرافقه تعاقب متقطع للوفرة والشح وتأرجح الأسعار المتقلب، لكن الإتجاه البعيد المدى يبدو واضحاً وهو التحول من حضارة أساسها الإعتماد على مصدر أحادي من الطاقة إلى حضارة أساسها الإعتماد على عدة مصادر، وكذلك القائمة على الإعالة الذاتية Self-Sustaining . فحضارة الموجة الثالثة التي تملك طاقة متجددة لا نافذة سوف تتكل على قاعدة تكنولوجية أكثر تنوعاً أيضاً، ناشئة من البيولوجيا والجينات والالكترونيات وعلوم المواد وعمليات سبر الفضاء الخارجي وأعماق البحار. وبينما قد نتطلب بعض التكنولوجيات الجديدة تغذية عالية بالطاقة، فإن معظم تكنولوجيات الموجة الثالثة مصممة لاستهلاك أقل قدر ممكن من الطاقة. ولن تكون هذه التكنولوجيات كثيفة وخطيرة بيئياً مثل تكنولوجيات الماضي، فكثير منها سيكون صغير النطاق، بسيط التشغيل، وسيتم تحويل فضلاتها الصناعية لمواد أولية مفيدة لصناعات أخرى.

ولأن «المعلومات» هي المادة الأولية الأساسية لحضارة الموجة الثالثة ـ وهي المادة التي لا يمكن أن تنفذ ـ وهي التي تتضمن الخيال، فمن خلالها ستكتشف بدائل للمصادر التي ستنفذ حالياً رغم أن هذا البديل سيصاحب بتأرجحات اقتصادية عنيفة. وسوف تعيد الحضارة الجديدة بناء هيكل التعليم بناء على الأهمية الجديدة للمعلومات، وستعيد تعريف البحث العلمي وتنظيم وسائط الإتصال. فوسائط الإعلام الحالية، المطبوعة والألكترونية، لا تتلاءم ومستوى القدرة

الإتصالية، ولا تفي بحاجات التنوع الثقافي اللازم والأساسي للحياة، إن الصورة ستنقلب في حضارة الموجة الثالثة اعلامياً، فلن يسيطر عليها ثقافياً مجموعة قليلة من وسائل الإعلام كما كان، بل ستتكل عى وسائل إعلام جماهيرية متفاعلة، وستغذي الصورة المرتفعة التنوع والفردانية لداخل تيار المجتمع العقلي وخارجه. وعلى المدى البعيد، سيمهد التلفزيون الطريق أمام «الفيديو الفردي أو الشخصي» Individualvideo أي البث الضيق المحمول إلى المطلق: صور تخاطب الفرد ذاته في آن معاً. وقد نستخدم أخيراً الأدوية في اتصال مباشر بين الأدمغة وبين أشكال أخرى من الاتصال الكهروكيماوي Electrochemical Communication الذي يشار إليه الآن ولكن بنحو غامض. كل هذا سيثير مشكلات سياسية وأخلاقية مروعة، وحتى لو لم تعالج، فلن تختفي. أما أجهزة الكمبيوتر المركزية والعملاقة ذات الأسطوانات التي تئز، وأنظمة التبريد المعقدة - حيث ما تزال موجودة - فسوف تستبدل بالرقائق Chips الذكية جداً، وستغزو كل بيت ومستشفى وفندق وكل الأجهزة والآليات، وأخيراً كل مبنى قرميدي - إن المحيط الألكتروني سيتكلم معنا.

وبغض النظر عن الاعتقادات العامة الخاطئة، فإن هذا التحول نحو مجتمع أساسه قاعدة معلوماتية ذات الألكترونية المرتفعة سوف يقلص حاجتنا للطاقة المرتفعة التكاليف. ولا تعني عملية «كمبترة» Computerization أو «أعلمة» In-formationalization المجتمع اقتلاع الشخصانية Depersonalization في العلاقات الإنسانية. وكما سترى في الفصل القادم، سيستمر الناس في إظهار عواطفهم من بكاء وتألم وضحك واستمتاع ولهو، ولكن ضمن إطار متغير. وما انصهار أشكال الموجة الثالثة في الطاقة والتكنولوجيا ووسائل الإعلام ألا تسريعاً للتحولات الثورية في أسلوب العمل، وما تزال عملية بناء المصانع مستمرة (وفي أجزاء أخرى من العالم سوف تبنى مصانع جديدة خلال العقود القادمة)، لكن مصنع الموجة الثالثة هو أقل شبهاً بالمصانع التي عهدنا لها، وفي البلدان الغنية سيستمر هبوط عدد الناس المشتغلين في المصانع، وفي حضارة الموجة الثالثة لن يكون المصنع نموذجاً لأنواع أخرى من المؤسسات، ولن تكون وظيفته الرئيسية

الإنتاج الجملي. إن مصنع الموجة الثالثة سينتج ـ وهو ينتج الآن فعلاً ـ سلعاً جاهزة لا جماهيرية ـ وغالباً زبائنية ـ وسيعتمد على أساليب متطورة كالكلانية أو أسلوب الانتاج «السريع» Presto» Production» . وهو في النهاية سيحتاج لطاقة أقل ومواد أولية مضاعة أقل وطاقة عمالية أقل، وسيطلب الذكاء التصميمي أكثر من أي وقت مضى. والأكثر أهمية من هذا وذاك هو تشغيل بعض آلاته مباشرة من قبل المستهلكين أنفسهم وليس العمال.

وسوف يؤدي العاملون في مصانع الموجة الثالثة عملهم بدون تلك البربرية والتكرارية القاتلة اللتان سادتا في أجواء العمل للموجة الثانية. ومستويات الضجيج ستخف، وسيأتي العمال ويذهبون في ساعاتهم المناسبة، وسيصبح مكان العمل الحقيقي أكثر انسانية وفردانية، عابقاً بالأزهار واللون الأخضر في الغالب لتقاسم المكان مع الآلات. وضمن حدود معينة، ستكون الأجور والأرباح معتمدة للعمال حسب الأفضلية الإنتاجية للفرد. أما مصانع الموجة الثالثة فسيتم تشييدها خارج مراكز المدن الكبيرة، ومن المرجح أن تكون أصغر حجماً من مصانع الماضي بوحدات تنظيمية أصغر حيث تتمتع كل منها بدرجة كبيرة من الإدارة الذاتية. وبصورة مشابهة، فإن مكتب الموجة الثالثة سيختلف تماماً عن مكتب الموجة الثانية. أما الجزء المقوّم الأساسي للعمل المكتبي ـ الورق ـ سوف يستبدل جذرياً (وقد لا يكون هذا كاملاً)، وستخرس مفاتيح الآلة الكاتبة، ويتقلص عدد خزائن الملفات. وسيتغير دور السكرتيريا مظهرياً عندما تزيل الألكترونيات الكثير من المهام العتيقة وتفتح فرصاً جديدة. وستقل أهمية الحركة التعاقبية جيئة وذهاباً عبر العديد من المكاتب والطباعة المتكررة إلى ما لا نهاية لأعمدة الأرقام، لكن صنع القرار المستقل بمشاركة أوسع سيزداد أهمية. ولتشغيل هذه المصانع والمكاتب المستقبلية، ستحتاج شركات الموجة الثالثة لموظفين عندهم القدرة على الإستجابة الحذرة والمتعقلة والواسعة الحيلة وليس الإستجابة الحفظية دون استيعاب وتفهم. ولتنشئة هؤلاء الموظفين، ستتحول المدارس عن الأساليب والمناهج الحالية التي ما تزال تنشىء منتجي الموجة الثانية للعمل المرتفع التكرارية.

إن أكثر تحولات الموجة الثالثة إثارة قد يكون نقل العمل من المصنع

والمكتب إلى المنزل، لكن بعض الأعمال لن يمكن تنفيذها فيه. وعندما تحل الإتصالات الرخيصة مكان النقل الباهظ التكاليف، وعندما يزداد دور الذكاء والخيال في العملية الإنتاجية ويتقلص دور القوة البهيمية أو العمل العقلي الروتيني، فإن شريحة هامة من القوة العاملة في مجتمعات الموجة الثالثة سوف تؤدي جزءاً من عملها في البيت على الأقل، وتبقى المصانع لهؤلاء الذين ينبغي عليهم أداء ومعالجة الأشياء المادية، وهذا يقدم مدخلاً إلى هيكلية المؤسسات في حضارة الموجة الثالثة.

لقد أشار بعض العلماء بناءً على تعاظم أهمية المعلومات، أن الجامعة ستأخذ مكان المصنع كمؤسسة مستقبلية مركزية، مع هذا، فإن هذه الفكرة التي تأتي من الأكاديميين عموماً أساسها فرضية ساذجةتقول أن الجامعة، والجامعة فقط، قادرة فعلاً على اشتمال المعرفة النظرية؛ لكنها ليست سوى فانتازيا «بروفيسورية» تتمنى لمس أرض الواقع. ويرى المدراء التنفيذيون من جميع أنحاء الأرض أن الطاقم التنفيذي هو محور المستقبل ومرتكزه. والمهنة الجديدة «مدراء المعلومات» تصور غرف الكمبيوتر التابعة لهم كمركز للحضارة الجديدة؛ لكن العلماء يرون هذا المركز في مختبرات الأبحاث الصناعية. وبعض الوجوديين يحلمون باستعادة الكميونة الزراعية في العصور الوسطى الجديدة Neo-Medieval . وقد يرشح آخرون «حجرات المسرات» Gratification Chambers للمجتمع المنقوع في أوقات الفراغ.

لكن مرشحي الخاص، ولأسباب ذكرتها سابقاً، لن يكون أي منها، إنه المنزل. ففي اعتقادي، سيتولى المنزل أهمية جديدة في حضارة الموجة الثالثة. إن نشوء المنتهلك وانتشار الكوخ الألكتروني واستنباط هياكل تنظيمية جديدة في العمل ولا جماهيرية الإنتاج والمكننة الذاتية كل هذا يشير إلى بروز المنزل ثانية كوحدة مركزية في مجتمع الغد ـ الوحدة التي تعزز من الوظائف الإقتصادية والطبية والتعليمية والإجتماعية، وليست التي تقلصها وتقضي عليها. هذا يوحي أيضاً بأن الشركات (ومنظمات الإنتاج الإشتراكية) المستقبلية لن تتعالى على المؤسسات

الإجتماعية؛ إنها ستُميِّز في حضارة الموجة الثالثة كمنظمات معقدة تسعى وراء أهداف عديدة في آنٍ واحدٍ ـ وليس مجرد الربح أو حصص نسبية من الانتاج. وبدلاً من التركيز على خط تحتي واحد، كما تمرس المدراء الحاليون على هذا، سوف يُعنى مدير الموجة الثالثة المتميز بسعة الحيلة والدهاء «بالخطوط التحتية» المتعددة وسيتحمل مسؤولية إذا فشل بتحقيق هذا. أما عائدات وأرباح المؤسسة التنفيذية فإنها ستعكس تدريجياً هذه التعددية الوظائفية الجديدة عندما تستجيب الشركة بحساسية أكبر لما تعتبره الآن عواملاً غير اقتصادية لا مترابطة من بيئية وسياسية واجتماعية وثقافية وأخلاقية من خلال وسائل طوعية أو قسرية. وسوف تصاغ مفاهيم الموجة الثانية عن الفعالية ـ والتي تقدر غالباً من خلال قدرة الشركة على تزييف التكاليف غير المباشرة للمستهلك أو جابي الضرائب ـ بصورة تأخذ بعين الإعتبار التكاليف الإقتصادية والإجتماعية الخفية وغيرها والتي تترجم غالباً إلى تكاليف اقتصادية مؤجلة أيضاً. أما نظرية «فكر بمنهج اقتصادي» المشوقة بصورة مميزة لمدير الموجة الثانية فسوف تستحيل أقل انتشاراً. وسوف تختبر الشركة أيضاً ـ كمعظم المنظمات الأخرى ـ ترميماً جذرياً عندما تسود مبادىء الموجة الثالثة الأساسية. فبدلاً من مزامنة المجتمع مع سرعة وحركة خط التجميع، فإن مجتمع الموجة الثالثة سيتحول إلى ايقاعات وبرامج زمنية مرنة، وبدلاً من القياسية الإجتماعية المتطرفة للسلوك والأفكار واللغة واسلوب العيش، سيقام مجتمع الموجة الثالثة على أساس التجزيئية والتنوعية. وبدلاً من المجتمع الذي يركز السكان ودفق الطاقة ومظاهر حياتية أخرى، فإن مجتمع الموجة الثالثة سيتناثر ويصبح لا مركزياً، وبدلاً من اختيار نطاق حد الإنتاج الأعظمي ومبدأ «الأكبر هو الأفضل»، سيفهم مجتمع الموجة الثالثة معنى «النطاق الملائم». وبدلاً من مجتمع عالي المركزية، سيلحظ مجتمع الموجة الثالثة ويدرك قيمة عملية صنع القرار بلا مركزية أوسع.

هذه التحولات تتضمن تغيراً مذهلاً من البروقراطية النموذجية البالية إلى تنوع واسع من المنظمات الجديدة في الأسلوب سواء في العمل أو الدولة أو التعليم وغيرها. وحيث تبقى هيكلية الهرم قائمة، فإنها ستميل إلى التوسع والترحُّل

وستزيل بعض المنظمات الجديدة تمسكها القديم بمبدأ «رجل واحد. . . رئيس واحد» - وكل هذا يوحي بعالم عمل ناسه يشاركون في سلطة إتخاذ القرار، وستواجه جميع المجتمعات المنتقلة إلى الموجة الثالثة مشكلات البطالة العميقة والقصيرة الأجل. فمنذ عقد الخمسينات وحتى الآن يلاحظ أن تزايد عدد الياقات البيضاء والخدميات بصورة كبيرة قد قلّص قطاع التصنيع وتشرب ملايين العمال المسرَّحين. واليوم حيث تمكنن أعمال الياقات البيضاء أيضاً تبرز مسألة خطيرة حول المدى الممكن لتوسع قطاع الخدمات التقليدي الذي يقود إلى كساده، تقوم بعض البلدان بتقنيع هذه الأزمة بواسطة سياسة استيعاب العمال الإضافي، وتضخيم البيروقراطيات العامة والخاصة وتصدير العمالة الزائدة وما شابه، لكن هذه المشكلة غير قابلة للعلاج ضمن إطار اقتصاديات الموجة الثانية. وهذا يساعد على شرح أهمية ضم المستهلك والمنتج في المستقبل - وهو ما دعوته بنشوء المنتهلك. إن حضارة الموجة الثالثة تجلب معها إحياء قطاع اقتصادي ضخم قاعدته الإنتاج من أجل الاستغلال Production for use وليس من أجل التبادل، وأساسه مبدأ الخدمة الذاتية لا مبدأ «افعل ذلك للسوق». هذا الانقلاب الدرامي بعد ثلاثمائة عام من هيمنة «الأسواقية» سيتطلب رؤى جديدة وجذرية للمشاكل الإقتصادية التي نعاني منها كالبطالة والإنعاش ووقت الراحة وأدوار العمل مثلاً. وستجلب معها أيضاً تقريراً متغيراً لدور «التدبير المنزلي» في الاقتصاد، وتغييرات جوهرية في مفهوم دور المرأة التي ما تزال تؤلف الغالبية العظمى من مدبرات المنزل. إن الاندفاعة الكبيرة للأسواقية في الأرض أصبحت في ذروتها تلازمها تبعات كثيرة لا يبزها خيال في حضارات المستقبل.

فى الأثناء، سوف يتبنى أناس الموجة الأولى فرضيات جديدة عن الطبيعة والتقدم والتطور والزمان والمكان والسببية والمادة، وتفكيرهم سيكون أقل تأثراً بالقياس على الآلة. وسيتأطر هذا التفكير بمفاهيم مثل المعالجة Processing والتغذية الاسترجاعية واللاتوازن Disequilibrium ، وسيكونون هم أكثر وعياً بالمنقطعات Discontinuities المتدفقة مباشرة من المستمرات Continuitics. وسينشأ حشد جديد من المعتقدات والمفاهيم العلمية والتصورات الجديدة عن

الطبيعة البشرية، والأشكال الغنية جديدة معها بسبب التنوعية البعيدة التي لم تكن محتملة وممكنة أو ضرورية لهذا الحد خلال العصر الصناعي. هذه التنوعية الثقافية الناشئة سيخرقها الإضطراب حتى يتم تطوير أشكال جديدة من حلول الصراع الجماعي (فالنظم القانونية الحالية تفتقر للخيال الوافي والملائم لمجتمع مرتفع التنوعية).

إن التمايز المجتمعي سيعني أيضاً دوراً متقلصاً للدولة القومية ـ القوة القياسية العظمى حتى الآن. ستقام حضارة الموجة الثالثة على توزيع جديد للسلطات لن تكون للدولة فيه نفوذ وتأثير كما كان في السابق، بينما ستتقلد المؤسسات الأخرى ـ كالشركات متعددة الجنسيات وحتى الحي المستقل أو الدولة ـ المدنية ـ سلطات أكثر أهمية، وستحصل الأقاليم والمناطق على نفوذ أوسع حالما تنقسم السوق القومية والاقتصاد القومي إلى أقسام متعددة؛ وبعض منها حالياً أكبر من السوق القومية واقتصاديات الماضي فعلاً. وستنشأ تحالفات جديدة يربطها بصورة دنيا التقارب الجغرافي وتوحدها الصلات المشتركة الثقافية والبيئية والدينية والاقتصادية. فمثلاً، قد يطور إقليم في أميركا الشمالية روابطه القوية مع إقليم في أوربة أو اليابان أكثر من تطويرها مع اقليم مجاور له أو حتى مع حكومته القومية. وربط هذا كله سوياً لن يقود إلى حكومة عالمية موحدة بل إلى شبكة كثيفة من المنظمات عبر الدولية الجديدة. وخارج الأمم الغنية، فإن الدول اللاصناعية التي تمثل ثلاثة أرباع سكان العالم ستكافح الفقر بأدوات جديدة دون أن تقنع بظروف الموجة الأولى أو تقلد بصورة عمياء مجتمع الموجة الثانية. ستظهر «استراتيجيات تطويرية» جديدة لتعكس الشخصية الدينية أو الثقافية الخاصة بكل إقليم وتستعد بوعي لتخفيف صدمة المستقبل. ولن تستمر أبداً عملية التدمير القاسية لتقاليدها الدينية وبنيتها الأسروية وحياتها الاجتماعية على أمل خلق صورة مشابهة لبريطانيا أو ألمانيا أو الإتحاد السوفييتي أو الولايات المتحدة. فالعديد من هذه البلدان ستبني على خلفية ماضيها المميز مع إدراكها للتوافق بين مظاهر معينة لمجتمع الموجة الأولى وبين المظاهر الناشئة في بلدان الموجة الثالثة على الأسس التكنولوجية الحالية.

مفهوم البراكتوبيا:

كل ما رأيناه هو المقدمات إلى اسلوب جديد من الحياة يطال الكوكب كله وليس الأفراد وحسب ومن الصعب تسمية هذه الحضارة الجديدة باليوتوبيا؛ إنها ستهتز بالعديد من المشاكل في الأعماق، هذه المشاكل التي سندرسها في الصفحات الباقية، هي مشاكل فردية ومجتمعية وسياسية، ومشاكل العدالة والمساواة والأخلاق والاقتصاد الجديد (وخاصة العلاقة بين العمل والإنتعاش والإنتهلاك)، وكلها ستجر معها جدالات عدوانية. لكن حضارة الموجة الثانية ليست مضادة يوتوبيا Anti-Utopia؛ إنها لا تحيي الصورة الروائية في رواية «ألف وتسعمائة وأربع وثمانون» أو رواية «عالم جديد وشجاع». فكلا هذين الكتابين الرائعين - ومئات أخرى من قصص الخيال العلمي المشابهة - يرسمان مستقبلاً لمجتمعات بيروقراطية عالية المركزية وقياسية حيث يتم فيها إبادة خصوصيات الفرد، إلا أننا نسير في الاتجاه المعاكس فعلاً؛ وبينما ترافق الموجة الثالثة تحديات كبيرة للإنسانية كالتهديدات البيئيةوخطر الإرهاب النووي والفاشيةالألكترونية، إلا أنها ليست استمراراً خطياً لكابوس الصناعية. إننا نلمح في الأفق ظهور ما يسمى بـ«البراكتوبيا» Practopia - حضارة ليست هي أفضل العوالم المحتملة وليست أسوائها، بل الإحتمال العملي والمفضل لعالمنا. وبصورة مغايرة لليوتوبيا، فإن البراكتوبيا ليست معصومة عن الأمراض والقذارة السياسية والأخلاق العفنة، وهي أيضاً ليست ساكنة Static أو مجمدة في اكتمال خيالي، ولا هي نسخة سابقة تقولب نفسها في مثالية سلفية، وعلى العكس من ذلك، فإن البراكتوبيا لا تجسد شراً متبلوراً ليوتوبيا تخرج عن لبوسها وهي ليست معادية للديمقراطية ولا عدوانية نظرياً ولا تقلص أفرادها إلى كينونات مشوهة ومبتورة، ولا تدمر جيرانها أو تحط من محيطها. باختصار، فإن البراكتوبيا خيار ايجابي ثوري، ومع ذلك فهي تكمن ضمن نطاق ما يمكن الوصول إليه حقيقةً.

وفي هذا المعنى نجد أن حضارة الموجة الثالثة مستقبل براكتوبي يلمح فيه المرء حضارة تتسامح مع الفروقات الفردية وتعتنق (لا تقمع) التنوعات العرقية

والإقليمية والدينية والدونية الثقافية للمجتمعات الأخرى؛ حضارة مقياسها البيت، ليست مجمدة بل تنبض بالابتكارات وتساعد على تقديم الاستقرار النسبي للأقليات. حضارة ليست غايتها بعد ذلك صب معظم طاقاتها إلى الأسواقية. حضارة قادرة على توجيه العواطف والحماس نحو الفن الخلاق، حضارة تواجه خيارات تاريخية لم يسبق لها مثيل ـ كالمورثات والتطور مثلاً ـ وتستنبط معايير أخلاقية جديدة للتعامل مع قضايا معقدة كهذه، أخيراً، إنها الحضارة الأكثر إنسانية وديمقراطية التي لها توازن أفضل مع المجال البيولوجي، والتي لن تعتمد بعد ذلك على استغلال الموارد العالمية بصورة خطيرة. عمل يصعب تحقيقه، لكنه ليس بالمستحيل.

السؤال الخطأ:

لم يحدث كل هذا؟ لم تصبح الموجة الثانية عقيمة فجأة؟ لم هذا الإندفاع الحضاري الجديد إلى الصدام مع القديم؟ لا أحد يدري حتى الآن، وبعد مرور ثلاثمائة عام على الحقيقة، يعجز المؤرخون عن معرفة «سبب» وقوع الثورة الصناعية. وكما رأينا، لكل نقابة أكاديمية أو مدرسة فلسفية تفسيراتها المفضلة، فالحتميون التقنيون يشيرون إلى المحرك البخاري، والبيئيون يشيرون إلى تدمير الغابات البريطانية، والاقتصاديون إلى تقلبات أسعار الصوف ويؤكد آخرون التغيرات الدينية أو الثقافية، كحركة الإصلاح البروتستانتي Reformation وعصر التنوير وما شابه.

نستطيع أيضاً في عالم اليوم تمييز قوى سببية متبادلة، إذ يشير الخبراء إلى شدة الطلب على احتياطيات النفط الآخذة بالنقص، والإزدياد المتضاعف لسكان العالم والتهديد المتصاعد للتلوث البيئي العالمي، على أنها قوى فاعلة في التغير البنيوي على الصعيد العالمي.

ويشير آخرون إلى التطورات اللامعقولة في حقول العلم والتكنولوجيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والتغيرات السياسية والإجتماعية المرافقة لتلك

التطورات. وما يزال آخرون يؤكدون على صحوة العالم اللاصناعي والاضطرابات السياسية التالية لها التي تهدد خطوط الطاقة الرخيصة والمواد الخام الضرورية لحياة الغرب. ويمكننا الإشارة أيضاً إلى تغير القيم المذهل - كالثورة الجنسية والاضطرابات الشبابية في الستينات والمواقف المتحولة نحو العمل. وقد يشير المرء إلى سباق التسلح فقط الذي سرَّع من تغيرات تكنولوجية معينة. واختيارياً، قد نرى مسببات الموجة الثالثة في التحولات الثقافية والأبستمولوجية في عصرنا التي تعادل في عمقها التحولات التي أنجزها عصر الإصلاح الديني وعصر التنوير مجتمعين. باختصار، هنالك عشرات بل مئات تيارات التغيير التي تغذي المركز الكبير، وترتبط كلها مع بعضها البعض بصورة تبادلية وطرق سببية مشتركة. وقد نعثر على تغذية استرجاعية ايجابية مذهلة تعمل في النظام الإجتماعي فتسرّع تحولات معينة وتضخمها، بالإضافة إلى عقد سلبية تخمد تغيرات أخرى.

وقد نجد في فترة التمرد هذه مشابهات «للقفزة» الكبرى التي وصفها ايليا بريجوجين وعلماء آخرون والتي تتمثل باختراق صُدفي لبنية بسيطة إلى مستوى جديد من التعقيد والتنوع. حقاً، قد يكون طرحنا سؤال «والسبب»؟ طريقة خاطئة في تشكيل صيغة السؤال أو أنه السؤال الخطأ جملة وتفصيلاً. ولا نقول هذا بغية اسقاط مبدأ السببية بل لندرك تعقيداته، فهو لا يوحي أبداً بالحتمية التاريخية. وقد تكون حضارة الموجة الثانية قد تحطمت وأصبحت عقيمة، لكن هذا لا يعني أن تأخذ حضارة الموجة الثالثة شكلاً معيناً، إذ قد يتغير مظهرها بعدد من القوى جذرياً؛ وما الحروب أو الإنهيارات الإقتصادية أو الكوارث البيئية إلا من مظاهر هذه القوى. والصدفة تلعب دورها هنا، إذ ما من أحد قادر على وضع حد لموجةالتغيير التاريخية الأخيرة، ولكن هذا لا يعني أننا عاجزون عن التأثير على مساراتها. فإذا صحَّ ما كنت قلته عن التغذية الإسترجاعية الإيجابية، فإن «ركلة» بسيطة للنظام منها قد تقود إلى تغييرات واسعة النطاق. والقرارات التي نتخذها اليوم أفراداً وجماعات وحكومات لقادرة على توجيه تيارات التغيير المتسارعة أو تحويلها وسيكون ولكل فرد استجابته الخاصة والمختلفة للتحديات التي يفرزها الصراع الجبار الذي ألّب أنصار الموجة الثانية على أنصار الموجة الثالثة، فالروس

سوف يستجيبون بطريقة، والأمريكيون بأخرى وكذلك اليابانيين والألمان والفرنسيين، وستصبح البلدان متباينة عن بعضها وليست مشابهة لكل منها، وهذا التباين سيجد طريقه داخل البلد ذاته أيضاً، وقد تؤدي التغيرات الصغيرة إلى نتائج كبيرة في الشركات والمدارس والمشافي والأحياء وهذا هو السبب في استمرار وجود التأثيرات الفردية الهامة، ويصح ذلك عندما ندرك أن التحولات الكامنة في طريقنا هي من نتائج الصراع وليست من نتائج التطور الآلي الذاتي. لذا نجد في كل دولة متقدمة تقنياً اقليماً ومناطق متخلفة فيها تكافح وتحارب لإتمام حركة تصنيعها وتحاول حماية مصانع الموجة الثانية فيها وأعمالها. وهذا يضعها أمام صرع جبهوي مع الأقاليم والمناطق المتقدمة جداً في بند القاعدة التكنولوجية لعمليات الموجة الثالثة. هذه المعارك تمزق المجتمع وتقسمه، ولكنها تتيح فتح فرص واسعة أمام العمل السياسي والاجتماعي الفعال والمؤثر. وهذا الصراع الجبار لا يعني أد الصراعات الأخرى تفقد أهميتها أمامه. إذ سوف يستمر صراع الطبقات والصراع العرقي وصراع والشباب والكبار ضد ما أسميته في كتاب آخر بـ«امبريالية متوسطي العمر»، والصراع بين المناطق والأجناس والديانات وبعضها سيزداد حدة طبعاً. لكن كل أشكال الصراع هذه يصوغها الصراع الجبار ويقودها إليه؛ إنه الصراع الجبار الذي سيرسم المستقبل الأساسي. في أثناء ذلك، هنالك شيئان يخترقان كل شيء ملازمان لنشوء الموجة الثالثة، الأول هو التحول إلى مستوى عالمي للتنوع في المجتمع - أي لا جماهيرية المجتمع. والثاني هو لتسارع - الخطوة الأسرع التي تقع على وطئها التغيرات التاريخية. وهذان التحولان يقيدان الأفراد والمؤسسات ويضغطان عليهما على حد سواء ويكثفان من الصراع الجبار. وفجأة، وقد اعتادت على مستوى منخفض التنوع والتغيير الوئيد، ستجد المؤسسات ومعه الأفراد نفسها وهي تحاول التماشي مع التنوعية المرتفعة والتغيير المتسارع جدا. والضغوط الناشئة عند ذلك تهدد بعجز كفاءة القرار على التحمل والنتيجة هي صدمة مستقبل.

ويبقى أمامنا خيار واحد لا خياران: وهو رغبتنا في تشكيل جديد لذواتنا ومؤسساتنا لتتعامل مع الحقائق الجديدة وهذا هو ثمن السماح لمستقبل انساني

عملي ولائق أن يطرق الأبـواب. فعلينا إذن من أجـل صنع التغيـيرات الضرورية تبني رأي جديد مفعم بالخيال في مسألتين هامتين حاسمتين لوجودنـا وبقائنـا كبشر ومغمورتين في المناظرات العامة وهما: مستقبل الشخصية وسياسة المستقبل.

الفصل الخامس والعشرون

المحيط النفسي الجديد

أينَ نحن من الحضارة الجديدة الناشئة؟ ألا تعني هذه الدفقات الإجتماعية والتحولات التكنولوجية الجديدة نهاية عهود الصداقة والحب والإلتزام والرعاية والصلات الإجتماعية؟ ألن تكون عجائب الالكترونيات المستقبلية وبالاً على العلاقات الإنسانية، فتحولها إلى علاقات فارغة إتكالية أكثر مما هي اليوم؟.

إنها أسئلة مشروعة نابعة عن مخاوف منطقية ودلائل هذه المخاوف ترى في الانهيار النفسي ـ المنطقي Psycho-Logical الذي له وقع القنبلة في «المجال السيكولوجي» المشاعي، وفي الواقع نحن نمر في مرحلة تحطم مجالات الموجة الثانية من تقنية وإعلامية واجتماعية ونفسية أيضاً، فتسمع عبر كل بلدانها اسطوانةً مألوفة جداً: معدلات مرتفعة من انتحار اليافعين والأحداث، ومن الإدمان على الكحول والإحباط النفسي الواسع والجريمة والتخريب المتعمد للممتلكات العامة. وفي الولايات المتحدة تكتظ غرف الطوارىء «بالمحششين» و«ضحايا القيادة المتهورة» و«مستنشقي الكوكائين» و«مدمني الهيروين». ناهيك عن ضحايا «الإنهيارات العصبية». وتزدهر مهن العمل الإجتماعي والصحة النفسية في كل مكان. ففي واشنطن، أعلنت اللجنة الرئاسية للصحة النفسية أن ربع سكان الولايات المتحدة يعانون من شكل معين من الضغوط العاطفية الحادة. وصرح عالم نفسي من المعهد القومي للصحة النفسية أنه لا توجد أسرة إلا وتعاني من أحد أشكال الإضطراب النفسي وأن «التمرد النفسي ـ المنطقي متفشٍ في المجتمع

الأمـيركي المضـطرب والقلق عـلى مستقبله والمنقسم عـلى نفسـه». صحيح أن الاحصائيات التي لا يعتمد عليها والتعاريف اللينة تجعل الأجيال الجديدة في شك من الأمـر وأن المجتمعـات الأولى عـانت من الأمـراض النفسيـة ولم تكن نمـوذجـاً يحتذى به، لكن هناك شيء غير طبيعي يجري حالياً. فالحياة اليوميـة يتنازعهـا حد مـاضٍ كحد السيف يـرهقها ويثير الأعصاب ويجعـل الأمزجـة خاضعـة لسيـطرة هشـة؛ لقد طفـح الكيل عنـد ملايـين من الناس. وفـوق ذلـك يشـاحنهم جيش متضخم ظاهريـاً من جماعـات الكوكس Kooks والفـلاكس Flakes والمعتوهـين وغـريبي الأطوار في الملبس والمسلك، والـذي يفتن سلوكهم الإجتماعي بـاستمرار وسائل الإعلام. وفي الغرب على الأقل نرى تصويراً رومانتيكياً مؤذياً يمجد الجنون Insanity ومساكنته، فتزعم كتب أفْضل المبيعات أن الجنون اسطورة، بينما تقـول مجلة أدبية مقرها في مدينة بيركـلي أن هدفهـا ورسالتهـا اعتبار «الجنـون والعبقريـة والقداسة صفات تسكن مملكة واحـدة لها نفس هيبـة الأخرى». في الأثنـاء، نرى ملايين الناس تبحث عن هويتها أو عن علاج سحري لدمج شخصياتها من جديد ليزودها بالألفة أو النشوة الفورية أو يقودها إلى حالات «أرقى» من الـوعي. ومنذ أواخر السبعينات أخذت «حركة الطاقات البشرية الكامنة» تنتشر انتشاراً سريعاً في الولايات المتحدة وأحدثت أكثر من ثمانية آلاف «طريقة علاجية مختلفة» تتألف من غرائب ووسائل التحليل النفسي والأديان الشرقية والتجارب الجنسية واللهو واحياء الأيـام الخوالي. وذكـرت احصائيـة نقديـة أن هذه الـوسائـل» لُفَّت بعنايـة وأناقـة وصُـدِّرت من الساحـل الشرقي للساحـل الغربي بـأسماء مثـل دينـاميكـا العقـل، الأريكا Arika ، ورسالة التحكم الذهني والتـأمل المعـرفي المتعالي وديـانتيك علم العلوم Scientology Dianetics ، موزعة طرقها العلاجية الخاصة.

منذ الخمسينات، وفي نفس الوقت، دخلت الطوائف الدينية الأميركية هـذا الخضم، فنشرت بهدوء عبر البلاد تدعمها الاعتمادات المالية المرتفعة وحملات تجنيد الأعضاء». وتفوق الحركة البروتستانتية الأميركية أهمية صنـاعـة القـدرات البشرية الكامنة، فهي تروق أكثر للشرائح الفقيرة والأقل ثقافـة في المجتمع وتتضخم هـذه الحركة باستغلالها المتطور للإذاعة والتلفزيون القويا التأثير. ويتدافع وكـلاء حركـة

«الولادة الثانية» الدينية لبث الخلاص من مجتمع يصورونـه متفسخاً منحـلاً هالكـاً ملعوناً.

لكن موجة القلق هذه لم تضرب جميع أجزاء العالم الصناعي بقوة متكـافئة، فيعتبرها الأوربي ظاهرة أميركية بحتة لا تطاله. وحتى في الولايات المتحدة ذاتهـا لا يزال البعض يعتبرهـا تجسداً آخـر من التآكـل الخرافي لكـاليفورنيـا، قد لا يكـون هذان الرأيان مخطئـين، فإن كـان الكرب النفسي والـروحي والإنحلال واضحـين بصورة مذهلة في الـولايات المتحـدة وخاصـة في كاليفـورنيا، فهـذا دليل عـلى أن الموجة الثالثة قد وصلتها قبـل وصولهـا إلى أي مكان آخـر فتركت تـداعي وانهيار البنى الإجتماعيـة يقـع في وقت بـاكـر جـداً. حقـاً، فقـد استقـر في العـديـد من المجتمعـات نوع من «البـارانويـا» Paranoia ، وليس في الولايـات المتحدة فقط، فترى الإرهابيين في شوارع رومـا وتورينـو يمشون شمَّ الأنـوف، وتزداد في بـاريس ولنـدن اللتان زال الهـدوء عنهما، حـوادث السرقات المسلحـة وتخريب الممتلكـات المتعمـد. ويخشى المسنون في شيكاغو التجول في الشوارع بعد هبوط الظلام، وفي كاليفورنيا تقدم إحدى المجلات لقـرائها دليـلاً عملياً عن «المسـدسات ودروس في إطلاق النار. وكلاب مدربة وأجهزة إنذار ضد السرقة وأجهزة السلامة الشخصيـة ودروس في فن الدفاع عن النفس وأنظمة الأمن الألكترونية». هنالك رائحة عفنة في الهواء؛ إنها رائحة احتضار حضارة الموجة الثانية.

الهجوم على الشعور بالوحدة:

لخلق حياة عاطفيـة مرضيـة ومحيط نفسي سليم لحضارة المستقبـل الناشئـة، ينبغي علينا تحديد ثلاثة متطلبات أساسية للفرد: الحاجة إلى مجتمـع Community والحـاجـة إلى بنية، والحاجة إلى معنى. إن تفهم الأسلوب الذي قوض المتطلبات الثلاثة لمجتمع الموجة الثانيـة يوحي لنـا بالكيفيـة التي نصمم بها محيط نفسي أكـثر صحة لنا ولأطفالنا في المستقبل. أول تلك المتطلبـات أن يولـد أي مجتمع متحضر شعوراً بالجماعة فهذا تعويض عن الشعور بالوحشة والتوحد ويعطي الناس شعوراً

حيوياً بالانتماء. مع ذلك فإن المؤسسات القائمة حالياً التي يعتمد المجتمع عليها تتقوض جميعاً في المجتمعات التكنولوجية، والنتيجة هي وباء منتشر من التوحد والوحشة يمتد من لوس انجلوس حتى لينغراد يصيب اليافع والأزواج التعساء والكهل والعامل العادي بالعزلة الإجتماعية. ويعترف الآباء بأن أولادهم ينشغلون عنهم وعن زيارتهم أو حتى مكالمتهم هاتفياً. ويطلق أحد علماء الإجتماع على الغرباء المنعزلين في الحانات ومحلات غسل الملابس آلياً بأنها رمز «للأسرار الحزينة اللامتناهية»، بينما تمثل نوادي ومراقص المنفردين Singles المرتع لحالات الطلاق اليائسة. والطلاق عامل مهمل في النظام الاقتصادي، فكم من ربات البيوت من الطبقات الأرستقراطية والوسطى، اللواتي ينفذن إلى اللامبالاة بسبب الفراغ المعشعش في منازلهن الثرية في الضواحي، ذهبن إلى سوق العمل للمحافظة على سلامتهن العقلية؟ وكم من الحيوانات الأليفة (وكميات ضخمة من طعامها الخاص) قد اشتريت لكسر طوق الصمت في بيت فارغ؟ إن الشعور بالوحدة يفسر الكثير من أسفارنا وشؤون لهونا ويسهم في تعاطي المخدرات والشعور بالإحباط وتدني الإنتاجية، ويوجد صناعة مربحة في حقل «القلوب الموحشة» Lonelyhearts ، التي تساعد، كما تزعم، عى تحديد واصطياد المرأة أو الرجل المنفرد والوحيد.

وليس جديداً الألم بالشعور بالوحدة، لكنه منتشر جداً حالياً حتى أضحى خبرة مشتركة في المجتمعات فالمجتمع لا يتطلب مجرد أواصر الإشباع العاطفي بين الأفراد، بل يتطلب أيضاً روابط ولاء قوية بين الأفراد ومؤسساتهم. إن ملايين الناس يشعرون بالإنسلاخ عن مؤسساتهم والذين هم جزء منها في نفس الوقت الذي يفقدون به صداقات وصحبة أفراد آخرين، فيتوقون إلى مؤسسات جديرة باحترامهم وتأييدهم وولائهم. والشركة تمثل حالةً في هذا المجال. لقد أصبحت الشركة بشكل متزايد متجردة عن الأفراد، وتنوعت نشاطاتها بتفاوت كبير حتى بات موظفوها لا يشعرون بالمهمة المشتركة، وغاب شعور الجماعة وكذا تعبير «ولاء الشركة» حتى أصبح كثير من الناس يعتبرونه خيانة للذات فقالت «فليتشر نيبل» في روايتها الشهيرة «المسار التحتي» التي تدور أحداثها حول الأعمال التجارية

العملاقة، وعلى لسان بطلتها بكلمات لاذعة لزوجها المدير التنفيذي «ولاء الشركة! هذا يجعلني أرغب بالتقيؤ».

وفيما عدا اليابان حيث ما يزال نظام العمل مدى الحياة والطريقة الأبوية في معاملة عمال الشركات Paternalism قائماً (رغم أنهما لنسبة مئوية متقلصة من القوة العاملة)، فإن علاقات العمل هي زائلة بصورة متزايدة وغير مشبعة عاطفياً. وحتى حينما تحاول الشركات إضفاء بعد اجتماعي في علاقات العمل ـ كالرحلات السنوية والفرق الرياضية وحفلات أعياد الميلاد في مقارها ـ إلا أن معظم هذه العلاقات سطحية جداً. لهذه الأسباب هنالك قلة قليلة لديها شعور الإنتماء دون أنفسهم. وينبع هذا الشعور الدافىء المشترك من وقت لآخر عند الأزمات والضغوط والكوارث أو الثورات الجماهيرية؛ واضرابات الطلاب الكبيرة في الستينات مثلاً أفرزت الشعور الجماعي الغريزي. وتفعل المظاهرات المعادية للأسلحة النووية حالياً فعل تلك الأزمات، ولكن سرعان ما تذري الرياح تلك المشاعر التي أفرزتها جميع تلك الحركات، لأن المجتمع يعاني من أزمة الإمدادات القصيرة Short Supply . وأحد المداخل إلى وباء التوحد والوحشة هو المستوى المرتفع من التنوع الإجتماعي إذ تساعد لاجماهيرية المجتمع وتأكيد الفروقات لا التشابهات على فردنة Individulize ذوات الناس بإشباع القدرات الكامنة لدى كل فرد تقريباً، وهذا ما يعسر التواصل والاحتكاك الإنساني، فكلما تَفَرْدَنَ الفرد، ازدادت صعوبة العثور على صديق أو عشيق تلقى عنده الاهتمامات والقيم والأذواق والبرامج الزمنية المشتركة. ومن الصعب أيضاً الإلتقاء بأصدقاء بسبب تزايد التدقيق في اختيارهم عبر الروابط الإجتماعية، والنتيجة هي علاقات أساسها مريض ومخلخل أو لا علاقات على الإطلاق. إذن، فبينما يحمل انهيار المجتمع الجماهيري معه وعد الإشباع الذاتي الفردي بصورة أعظم، فلا بد من المرور حالياً بألم العزلة الإجتماعية. وإذا لم يكن مجتمع الموجة الثالثة الناشىء معدني القلب بارده، فعليه أن يواجه تلك المشكلة مباشرة ويصلح المجتمع.

كيف نباشر بعمل ذلك؟ ما إن نلاحظ أن الوحدة والوحشة لم تعدان قضية شخصية بل مشكلة جماعية أوجدها تفسخ مؤسسات الموجة الثانية حتى تتضح

رؤى كثيرة نستطيع المباشرة بها؛ ونبدأ من حيث يبدأ المجتمع عادة ـ من الأسرة وذلك بتوسيع وظائفها التي كانت تقلصت.

لقد تم تخليص الأسرة منذ الثورة الصناعية تدريجياً من عبء كهولها، وقد حان الوقت للترميم الجزئي لهذه المسؤولية الأسروية، وأقول جزئياً لأن الأحمق الذي يتوق للماضي فقط هو الذي يؤيد ويفضل تفكيك نظم «البنسيونات» العامة أو الخاصة، أو جعل الكهول يعتمدون كلياً على أسرهم كما كان في الماضي. ولكن لم لا تقدم ضريبة وحوافز أخرى إلى الأسرة ـ بما فيها الأسرة النووية وغير التقليدية ـ التي تعني بكهولها بدلاً من توكيل «بيوت» المسنين المجردة عن المشاعر بهذه الوظيفة؟ لماذا لا نكافىء اقتصادية هؤلاء الذين يحافظون على الروابط الأسرية ويمتنونها من خلال الخطوط الجيليَّة بدلاً من معاقبتهم؟ ويمكن توسيع المبدأ نفسه إلى وظائف أخرى للأسرة أيضاً. إذ ينبغي تشجيع الأسرة على أخذ دور أكبر ـ لا ضئيل ـ في تعليم صغارها. وكذلك على المدارس أن تأخذ على عاتقها تقديم العون اللازم للآباء الراغبين في تعليم أولادهم في المنازل، وعدم اعتبار هذا الأمر فلتاناً أو خرقاً للقانون. وينبغي أن يكون للآباء أيضاً تأثيراً أكبر على المدارس، وفي نفس الوقت هناك أمور كثيرة على المدرسة تأديتها من أجل ايجاد نوع من الانتماء، فبدلاً من اعطاء الدرجات للطلاب مقابل الأداء الفردي يمكن جعل جزء من علامة الطالب معتمدة على الأداء في الصف ككل أو أداء فريق ما ضمنه. هذا يعطي تعزيزاً مبكراً لفكرة أن كل منا يتحمل مسؤولية تجاه الآخرين. وبقليل من التشجيع قد يلحق المثقفون الخلاقون بالآخرين بطريقة أفضل لترقية شعور الجماعة. وللشركات أيضاً فعالية كبيرة لبناء الروابط الإنسانية من جديد، فالانتاج في الموجة الثالثة يمكن من انتشار وحدات العمل اللامركزية الصغيرة والأكثر شخصانية. وقد تقوم الشركات الإبتكارية بتعزيز المعنويات والإحساس بالإنتماء عندما نطلب من العمال تنظيم أنفسهم في شركات صغرى أو تعاونيات للتعاقد معها مباشرة لإنجاز أعمال معينة. إن تقسيم الشركات الكبيرة إلى وحدات صغيرة ذات إدارة ذاتية قد لا يطلق طاقات انتاجية جدّيدة وحسب، بل يبني المجتمع من جديد أيضاً.

نورمان ماكراي، المحرر المساعد في جريدة الإيكونوميست قال في اقتراح: «إن فرقاً شبه مستقلة تتألف من 6ـ17 شخصاً يختارون أنفسهم كأصدقاء لا بد أن تعلمها قوى السوق أي وحدات القياس أو النتاج التي ستتقاض أجرها عليها والنسبة التعويضية لكل وحدة منتجة، وبالتالي يجب أن يسمح لها تدريجياً اتباع الطريقة الإنتاجية بحسب ما تراه ملائماً». ويضيف ماكراي: «سيقوم هؤلاء الذين يستنبطون تعاونيات جماعية من الصداقات الناجحة بتقديم الكثير لصالح المجتمع وربما قد يستحقون بعض المساعدات المادية أو الاعفاءات الضريبية». (المثير في هذه التراتيب بشكل خاص هو استطاعة المرء تكوين تعاونيات داخل شركة ربحية أو إذا لزم الأمر داخل شركات ربحية ضمن إطار مؤسسة انتاجية اشتراكية).

وقد تعيد الشركات النظر في أمور لوائحها التقاعدية. إن اخراج عامل مسن عن العمل لا يجرده من مرتبه المنتظم والكامل وينهي ما اعتبره المجتمع دوره الإنتاجي وحسب بل انه يعتبر أيضاً العديد من الروابط الإجتماعية. فلماذا لا يوضع المزيد من خطط التقاعد الجزئي والبرامج التي تعين شبه المتقاعدين على تعليم خبراتهم للخدمات الإجتماعية القليلة الكادر مقابل أجر جزئي أو طوعياً؟ وهناك طريقة أخرى لجذب المتقاعدين والإحتكاك مع الشباب وبالعكس، فيمكن في أي مجتمع أن يعين كبار السن «مدرسين مساعدين» أو«ناصحين مخلصين» وذلك بدعوتهم لتعليم بعض خبراتهم ومهاراتهم في المدارس المحلية على أساس نصف دوام أو التطوع، أو اعطاء التلاميذ «دروساً خصوصية» في النصائح والتعليمات، ويتم تحت إشراف المدرسة تعليم التصوير الفوتوغرافي من قبل مصورين متقاعدين أو اصلاح المحركات من قبل ميكانيكي السيارات أو مسك الدفاتر من قبل المحاسبين، وهكذا دواليك. وفي الكثير من الحالات ستنشأ رابطة سليمة بين مسدي النصائح ومتلقيها من خلال النصح، وإنها ليست بخطيئة أن تشعر بالوحدة ويجب ألا تكون ناقصة في مجتمع تتفسخ تراكيبه بسرعة وقد طرح أحدهم في رسالة إلى جريدة «جويش كرونيك» اللندنية سؤالاً يقول: لم يعتبر من «غير اللائق» الالتحاق بجماعات، مع أنه واضح تماماً أن سبب وجودها هو ترتيب لقاءات مع الجنس الآخر؟». وينطبق هذا السؤال أيضاً على حانات العزاب

ومراقصهم وأماكن قضاء عطلاتهم. وتشير الرسالة إلى وجود مؤسسات مثل «شادشين» في أوربة الشرقية تهدف إلى جمع القابلين للزواج مع بعضهم وهنالك أيضاً مكاتب لعقد المواعيد بين الجنسين وخدمات الزواج ووكالات مشابهة أخرى، وتختتم بالقول «إننا بحاجة إلى القدرة على إباحة الإعلان للعون والاحتكاك الإنساني والحياة الاجتماعية». إننا بحاجة إلى خدمات عديدة جديدة ـ تقليدية ومبتكرة ـ لجمع شمل الذين يشعرون بالوحدة بطريقة لائقة تحفظ ماء الوجه، ويعتمد بعض الناس اليوم على إعلانات «القلوب الموحشة» المنتشرة في المجلات والتي تساعدهم على تحديد شريك أو صديق. ولن يطول الوقت حتى تدير خدمات التلفزيون المحوري المحلي أو المجاور اعلانات تظهر صفات أزواج المستقبل لكل من يريد قبل اللقاء الأول المباشر. (بدون شك سيكون لهذه البرامج نسبة نجاح هائلة). ولكن هل ينبغي حصر خدمات المواعدة من أجل علاقات عاطفية وحسب؟ ولم لا تكون خدمات ـ أو أماكن ـ يأتي الناس إليها للقاء ومصاحبة صديق جديد؟ إن المجتمع بحاجة إلى هذه الخدمات، وطالما أنها شريفة ومهذبة، لا ينبغي الشعور بالحرج عند ابتكارها واللجوء إليها.

مجتمع عن بعد:

على مستوى السياسة الإجتماعية طويلة المدى لا بد من الانتقال بسرعة إلى «المجتمع عن بعد» Telecommunity. أما هؤلاء الذين يتمنون ترميم المجتمع واصلاحه فيجب عليهم أن يركزوا على تأثير التقسيم الإجتماعي على تنقلات العمل والتنقلية العالية. وكنت ذكرت هذا في كتابي «صدمة المستقبل»، ولذلك لن استعيد النقاش كله من ذهني.

لكن احدى الخطوات الأساسية التي قد تتخذ لبناء شعور الجماعة في الموجة الثالثة هي استبدال وسائل التنقل بالإتصالات الاصطفائية. أما الخوف العام من الحواسب الألكترونية ووسائل الإتصال عن بعد سوف يجردنا من الاحتكاك المباشر ويجعل العلاقات البشرية أكثر إتكالية وهذه نتيجة ساذجة وغافلة. وفي الواقع،

فإن العكس قد يكون صحيحاً، أجل ستضعف بعض العلاقات في المصنع والمكتب، ولكن مقابل هذا ستتعزز وتتوطد الروابط في البيت والمجتمع بهذه التكنولوجيات الجديدة. ان العقول الألكترونية ووسائل الإتصال عن بعد تساعد على ايجاد مجتمع، وعلى الأقل تحرر الكثير من الناس من التنقل اليومي بين البيت ومكان العمل ـ وهو القوة النابذة التي تقذف بنا في كل الإتجاهات عند كل صباح، وتقودنا إلى علاقات العمل السطحية وتضعف من الروابط الإجتماعية الأهم في البيت والمجتمع.

هذه التكنولوجيات الجديدة، عندما تصبح متوفرة للناس للعمل بواسطتها في البيت (أو في مراكز عمل مجاورة)، ستكون لصالح الأسر في جعلها مترابطة وأكثر دفئاً وتقرباً ومزاجية أرقى. وقد يصبح الكوخ الألكتروني مكان العمل المميز للأم والأب في المستقبل، وقد يقود هذا إلى تكون وحدة عمل أسرية جماعية جديدة تضم الأطفال وأحياناً الأقرباء أيضاً. ومن المؤكد أن يقضي الزوجان العاملان في المنزل خلال النهار امسياتها خارجه (بينما النموذج الشائع جد اليوم هو انهيار المتنقل من العمل إلى المنزل تعباً حال وصوله إليه بعد العمل وسيأبى على نفسه تجاوز عتبة الباب ثانية). وعندما تحل الاتصالات عن بعد مكان التنقل نتوقع تكاثر للمطاعم والمسارح والحانات والنوادي المجاورة واحياء أماكن التعبد ونشاطات الجماعات الطوعية ـ وكلها قائمة على أساس الاحتكاك المباشر وجهاً لوجه. ولن تزدرى جميع العلاقات الاتكالية، فالمسألة ليست مسألة تواكل بل سلبية وعجزية. لذلك سيجد الخجول أو العاجز غير القادر على مغادرة البيت أو الخائف من مواجهة الناس أن المحيط الإعلامي المنبثق سيقوم له اتصالات الكترونية متفاعلة مع آخرين عندهم الإهتمامات ذاتها والمشتركة ـ لاعبو الشطرنج، جامعو الطوابع، عشاق الشعر والأدب أو الرياضة ـ فيتم الإتصال بهم مباشرة من أي مكان في البلد، وحتى لو كانوا اتكاليين. ستكون هذه العلاقات علاجاً أفضل للشعور بالوحدة من التلفزيون الذي نعرفه اليوم حيث تصب كل خطاباته في اتجاه واحد فيقعد المتلقي عاجز عن التفاعل مع الصورة الظاهرة على الشاشة. فإذا طبقت هذه الإتصالات بصورة اختيارية، فستقود إلى

تكوين مجتمع عن بعد. باختصار، هنالك أموراً عدة نستطيع من خلالها مساندة واغناء المجتمع وليس تدميره عند بناء حضارة الموجة الثالثة.

بنية الهيروين:

إن إعادة بناء المجتمع هي جزء من عملية أكبر وأشمل، وأفراد هذا المجتمع يحتاجون إلى بنية حياتية بعد أن تطعمت بنية الحياة ومعانيها بانهيار مؤسسات الموجة الثانية. فالحياة التي تفتقر إلى بنية مفهومة ومدركة هي حطام لاهدفي، وغيابها يغذي ذلك الإنهيار. أما وجودها فيزود المجتمع بنقاط مرجعية ثابتة نسبياً وضرورية، لهذا السبب يعتبر الكثير من الناس أن العمل بنية حاسمة نفسياً، وأنه فوق الأجر وأعلى منه ـ وما مطالب هؤلاء الناس بأمور معينة في وقتهم وطاقتهم إلا دليلاً على انتظام حياتهم حول عنصر البنية الشاملة ذاك. وكذلك فإن الواجبات المطلقة الموكلة للآباء لتربية الأطفال ومسؤوليةرعاية العاجز والانضباط الصارم من العضو في هيئة دينية أو في حزب سياسي هي بنية بسيطة مفروضة على الحياة.

لكن بعض الشباب يلجؤون إلى تعاطي المخدرات لخلق بنية مرئية غائبة عنهم، ويقول العالم النفسي رولو ماي May: «إن إدمان تعاطي الهيروين يشق طريقاً إلى الحياة بالنسبة للشاب المدمن. ولأنه قد عانى من اللاهدفية الدائمة، فإن بنيته تتألف الآن من كيفية هروبه من الشرطة وكيف يحصل على المال وأين يمارس عادته ـ كل هذا يعطيه نسيجاً جديداً من الطاقة بدلاً من العالم اللابنيوي الماضي». لقد كانت الأسرة النووية والبرامج الزمنية المفروضة اجتماعياً والأدوار الشديدة التمييز، والمميزات المرئية في المرتبة والظرف وخطوط السلطة المفهومة، كلها عوامل أوجدت بنية حياتية كافية لمعظم الناس خلال حقبة الموجة الثانية. وانهيار الموجة الثانية حالياً يفكك هذه البنية في العديد من أوجه الحياة الشخصيةوذلك قبل أن تظهر مؤسسات الموجة الثالثة المستقبلية الحاملة لتلك البنية. ولهذا السبب، وليس مجرد بعض الفشل الشخصي، يشعر الملايين حالياً

باحتقار الحياة اليومية لأي مظهر من مظاهر الترتيب المميز، وفقدان هذا الترتيب بضيف فقدان المعنى أيضاً، ويتأتي هذا الشعور «بقيمة» الحياة من جملة العلاقات السليمة مع المجتمع المحيط بنا ـ من الأسرة والشركة والدين والحركة السياسية؛ ويعتمد هذا الشعور على مدى قدرتنا في رؤية أنفسنا كجزء من مخطط أكبر بل من مخطط كوني شامل.

لقد أدى التحول الإجتماعي المفاجىء عن القواعد الإجتماعية الجوهرية، كالتحول عن وضوح الأدوار والفروقات المرتبية وخطوط السلطة وانغمار ثقافة الصورة المركبة، وفوق هذا وذاك انهيار النظام الفكري الضخم للواقعية الصناعية، إلى تبعثر الصورة الشاملة والعالمية التي زرعها كل فرد في عقله. بالنتيجة، فإن معظم الناس الذين يدرسون العالم من حولهم لا يرون إلا فوضى قائمة فيعانون من شكل من أشكال العجزية واللاهدفية الشخصية.

عندما ندرك كل هذه الأمور في كلٍّ واحد ـ الشعور بالوحدة وفقدان البنية وانهيار المعنى، التي صاحبت تقوض الحضارة الصناعية ـ نستطيع فهم بعض أكثر الظواهر الإجتماعية إثارة للضجة في عصرنا، وليس أقلها إلا النشوء المدهش للطوائف الدينية.

سرُّ الطوائف الدِّينية:

لم ينغمس كثير من الرجال البارزين والناجحين في حياتهم في الإنضمام إلى طوائف دينية كثيرة العدد والتي تظهر حالياً في نظام الموجة الثانية المتصدع؟ والذي يعلل السيطرة المطلقة التي كانت لـ«جيم جونز» على اتباعه؟ يقدر حالياً بأن حوالي ثلاثة ملايين أميركي ينتمون الآن إلى حوالي ألف طائفة دينية أكبرها تحمل أسماء مثل «كنيسة التوحيد» و«مهمة النور الإلهي» و«الهيركريشنا» و«الطريق»، حيث تمتلك كل منها معابدها وفروعها الخاصة في معظم المدن الكبرى. احدى هذه الطوائف وهي «كنيسة التوحيد» التي يرأسها «صن ميونغ مون» ويبلغ عدد اعضائها بين 60ـ80 ألفاً، تصدر صحيفة يومية لها في نيويورك وتمتلك مصنعاً

لتعليب الأسماك في فرجينيا فضلاً عن مشاريع ومؤسسات لها مجالاتها الأخرى والتبرعات الهائلة.

ولا تنحصر هذه الجماعات الدينية في الولايات المتحدة وحدها، فقد لفتت دعوى قضائية مثيرة أنظار العالم إلى مركز «النور السماوي» في سويسرة بمدينة فنترتور. ولكن كما قالت صحيفة «الايكونوميست» اللندنية: تكثر هذه الطوائف والشيع والجماعات الدينية في الولايات المتحدة لأنها تتقدم عشرين عاماً عن بقية العالم، ولكن يمكن اكتشاف مثل هذه الظاهرة في أوربة شرقيها وغربيها وأماكن عديدة أخرى». والسؤال الذي يطرح ذاته هنا، لم تفرض هذه الجماعات طاعة عمياء وتكريساً مطلقاً لها على اعضائها؟ وسر هذا بسيط للغاية؛ فهي تدرك حاجة الناس إلى مجتمع وبنية ومعنى. لهذه الأسباب تعمل الطوائف وتنجح، وفي البداية تقدم للطوائف للأفراد الذين يشعرون بالوحدة صداقة لا تمييز فيها. ويقول مسؤول في كنيسة التوحيد موضحاً: «إذا كان الشخص الراغب بالإنتساب يعاني من الوحدة، نتحدث إليه ونعطيه الأمل وما أكثر الناس الذين يعانون هذا». فيحاط العضو الجديد بأناس يقدمون الصداقة له فيشرق وجهه ويرضى.

يرى العديد من الطوائف الحاجة الضرورية للحياة الجماعية المشتركة وتقدم الحوافز لأعضائها من حنان ودفء ورعاية فيتخلون وهم راضين عن الاحتكاك مع اسرهم وأصدقائهم السابقين، ويكدسون ما يكسبون للطائفة ويمسكون عن ممارسة الجنس أحياناً وعن تعاطي المخدرات مقابل ذلك. لكن الطائفة تبيع، فضلاً عن احياة الإجتماعية، البنية الضرورية جداً، فتفرض كوابحاً شديدة على السلوك وتوجب الإنضباط الصارم، ويمضي بعضها إلى فرض هذا النظام لدرجة العقاب والعمل الشاق القسري وأشكال خاصة من النبذ والسجن. يقول دكتور الأمراض النفسية هـ. أ. س. سوخديو من كلية نيوجرسي الطبية، بعد أن التقى الناجين من الإنتحار الجماعي الذي جرى في «جونز تاون» وقراءاته لكتابات أعضاء طائفة «معبد الشعوب» Peoples Temple : «إن مجتمعنا في منتهى الحرية والإباحية ويواجه ناسه خيارات كثيرة يعجزون خلالها على الاختيار بسبب عدم قدرتهم على اتخاذ قرار مؤثر في أي خيار. انهم يريدون الآخرين ليتخذوا القرار

عنهم وسـوف ينقادون وراءهم». ويلخص رجـل يدعى شـيروين هـاريس الـذي كانت زوجته السابقة وابنته من بين من الذين انتحروا مع جيم جونـز في غويـانا، هذا كله في جملة: «هذا مثال لم سيتعرض له بعض الأميركيـين ما لم يـأتوا ببنيـة ما في حياتهم».

والسلعـة الضرورية الأخـيرة التي تسـوّقهـا الـطوائف هي «المعنى»، فلكـل طائفة صورتها المقدسة والموجهة عن الواقع ـ السياسي أو الثقافي و الديني. وتمتلك الـطائفة الحقيقـة المطلقـة وكل من يفشـل في تمييـز قيمـة هـذه الحقيقـة من العـالم الخارجي هو شيـطان من أتباع ابليس، أمـا العضو الجـديد في الـطائفة فلن يكـل التطبيل والتزمير لرسالة الجماعـة في أطراف النهـار وآناء الليـل ويوعظ بـلا انقطاع حتى يبدأ باستخدام مصطلحات الطائفـة ومفرداتهـا عند الحـاجة ومن ثم صـورها المجازية عن الوجود. قد يكون «المعنى» الذي تلقنه الطائفة سخيفاً منافـياً للعقل بـالنسبة للغـريب، ولكن هذا لا يهم، فـالمحتوى الثـابت في رسالـة الطائفـة هـو عـرضي معظمَ الأحيـان وقوتـه تكمن في تقديم الفـرضيات والبـدائـل عن ثقـافـة الصورة المركبة والمجزأة التي حولنا. وعندما يتم قبـول الإطار العـام من قبل جنـد الـطائفة يبـدأ الأعضاء في تنـظيم معـظم المعلومـات الفـوضـويـة التي تقصف من الخارج، وسواء كان هذا الإطار الفكري منسجم مع الواقع الخارجي أو لا، فـإنه يقـدم للعضو مجمـوعة دقيقـة من الأمـاكن الضيقـة والمقفلة التي يستـطيـع تخـزين المعـطيات الـواردة بها، وهـذا الإطار، بـالتالي، يـزيح الضغط الملقى عـلى عـاتق العضو ولا يقدم الحقيقـة بل النـظام والترتيب وبـالتالي المعنى. وبـإحساس عضـو الطائفة بأن لوجـوده معنى ـ هذا المعنى الـذي يجب أن ينقله إلى الغربـاء ـ كذلـك تقـدم الطائفـة الهدف والتـماسك في عـالم يبدو منحـلاً غير متـماسك. اذن، تبيـع الطائفة الجـماعية والمعنى والبنيـة بسعر بـاهظ إلى حد بعيـد: الاستسلام الـلاعقلي للذات. انـه للبعض بلا شك الخيـار الـوحيـد والأمثـل لضـمان عـدم الانحـلال الشخصي، ولكثير منا فإن سبيل الطائفة مكلف جداً.

لذلك، من أجل جعل حضارة الموجة الثالثة ديمقراطية وسليمة من النـاحية

النفسية والعقلية علينا أن نتوجه إلى أبعد من مجرد ايجاد موارد جديدة للطاقة أو الإنغماس في تكنولوجيات جديدة.

نحن بحاجة إلى أكثر من خلق المجتمع الإجتماعي، إن للبنية والمعنى ضرورة قصوى أيضاً. ومرة أخرى تبدو هنالك أشياء بسيطة نستطيع تأديتها حتى نبدأ.

منظمو الحياة وأشباه الطوائف:

على المستوى الأبسط والأكثر مباشر، لم لا نكوِّن كادراً من «منظمي الحياة» المختصين وفوق المختصين؟ مثلاً، قد نحتاج إلى أطباء نفسيين أقل ليحفروا جحوراً كجحور الخلد للوصول إلى الهوية والآن وإلى اناس أكثر يساعدوننا، حتى ولو بأبسط السبل، على الانسجام مع حياتنا اليومية. فمن أكثر التعابير الغربية انتشاراً حالياً هي «غداً سأنظم نفسي» و«انني أصل إلى تفاهم مع سلوكي»، ومع ذلك فإن بناء حياة الفرد تحت الظروف الحالية من الاضطراب الإجتماعي والتكنولوجي الشديد يصعب تحقيقه. وإن تحطم بنى الموجة الثانية الطبيعية والإفراط في عرض خيارات أساليب الحياة والبرامج الزمنية والفرص التعليمية، كلها كما رأينا تصعد من الصعوبات، وبالنسبة للفقراء تفرض الضغوط الإقتصادية عليهم بنية مرتفعة، والعكس صحيح بالنسبة للطبقة الوسطى وخاصة الأطفال منها، فلم لا ندرك هذه الحقيقة. إن بعض الأطباء النفسيين يؤدون اليوم وظيفة تنظيم الحياة لمرضاهم. فبدلاً من قضاء سنوات على أريكة الطبيب، تراهم يقدمون مساعدات عملية للعثور على عمل أو اختيار فتاة معينة أو صديق لها أو تظيم ميزانية مالية أو حتى تطبيق الحمية الغذائية وهكذا. نحن بحاجة للمزيد من هؤلاء المستشارين الذين يشيدون البنية لنا، وما من داع للخجل عند السعي وراء الاستفادة من خدماتهم.

وفي حقل التعليم نحتاج إلى الانتباه لأمور تجاهلناها بصورة رتيبة؛ فنحن ننفق ساعات طوال في تعليم دروس متنوعة كثيرة حول بنية الحكومة أو بنية وحيدة

الخلية (الأميبيا) مثلاً. ولكن كم نبذل من الجهود في تدريس بنية الحياة اليومية - كطريقة تقسيم وتخصيص الزمن فيها - وطرائق الانفاق المالي الشخصي أو الأماكن التي يجب ارتيادها للمساعدة في مجتمع ينفجر بالتعقيدات؟ إننا نسلم بمعرفة الشباب لطريقهم إلى بنيتنا الإجتماعية، وفي الواقع لدى معظمهم صورة مشوشة عن الأسلوب الذي يتبعه العالم في تنظيم العمل، ولا يوجد عند معظم الطلاب مفهوماً عن الهندسة الاقتصادية لمدينتهم نفسها أو الطريقة التي تعمل بها البيروقراطية المحلية أو عن المكان الذي يجب للذهاب إليه للشكوى ضد تاجر ما، ومعظمهم لا يفهمون كيف تمت هيكلة مدارسهم - أو حتى جامعاتهم - ناهيك عن جهلهم لكيفية تحول هذه البنى بتأثير صدمة الموجة الثالثة. ونحن بحاجة أيضاً إلى نظرة جديدة عن المؤسسات المزوِّدة بالبنية - بما فيها الطوائف الدينية. فالمجتمع المتوازن هو الذي يطرح طيفاً واسعاً من المؤسسات تتراوح بين تلك ذات الهيكل الحر أو تلك ذات الهيكل المتماسك. ونحتاج إلى فصول مدرسية مفتوحة Open بالإضافة للمدارس التقليدية، وكذلك إلى منظمات مرنة وفي نفس الوقت لها تراتيب رهبانية صارمة، واليوم تتسع الهوة بين البنية الكلية المقدمة من الطائفة وبين اللابنيوية الكلية للحياة اليومية.

وإذا وجدنا أن السيطرة والخضوع الكاملين الموجبين في العديد من الطوائف الدينية منفر ومكروه، فلربما كان علينا تشجيع تشكيل ما قد يسمى بـ«شبه الطوائف الدينية» Semi-Cults التي تقع في حيز ما بين الحرية اللابنوية وبين النسق الموحد - Regimentation ذي البنية المتماسكة. فقد يتم تشجيع المنظمات الدينية والخضريون Vegeterians وشيع أخرى على تشكيل جماعات يفرض عليها ترغيب اعضائها بين البنية العالية والبنية المعتدلة حسب اسلوب العيش الذي يبتغون. وقد يرَّخص لشبه الطوائف هذه اللجوء إلى التعنيف الجسدي أو العقلي أو أنها لن تتورط في هذا أو في ممارسات أخرى كالإختلاس والإبتزاز وما شابه، ان تكون فترة العضوية فيها بالنسبة للراغبين ببنية خارجية أخرى تتراوح بين الستة أشهر أو السنة ثم يغادرونها دون ضغوط أو توجيه اتهامات مضادة، فقد يجد بعض الناس أن العيش في شبه طائفة لفترة معينة ثم الرجوع إلى العالم الخارجي

مرة أخرى ومن ثم الإنضمام إلى المنظمة لفترة زمنية وهكذا، أمراً مساعداً لهم.

أو ليس ممكناً لهؤلاء الناس الإستفادة من التخيير بين واجبات البنية العالية المفروضة وبين الحرية المقدمة من قبل المجتمع الأكبر؟ إن شبه الطوائف الدينية هذه تفي بالحاجة إلى منظمات دنيوية موقعها بين حرية حياة المدينة وبين الإنضباط العسكري. وهي قد تؤسس سلكاً متنوعاً من خدمات المدينة يؤدي خدمات اجتماعية مفيدة. وقد تقوم به منظمات المدن أو المدارس أو الشركات الخاصة فتجند الشباب على أساس تعاقدي ويعيشون مع بعضهم ضمن قواعد انضباطية صارمة وتكون أجورهم حسب نظام أجور الجيش (وبشد هذه الأجور إلى الحدود الدنيا السائدة يستفيد أعضاء السلك من حسومات خاصة في التعليم الجامعي أو التدريب المهني مثلاً). هذه المنظمات، مثل سلك مكافحة التلوث وسلك الصحة العامة وسلك أشباه الأطباء وسلك مساعدة الكهول، تستطيع منح ايرادات عالية للمجتمع والفرد. وهي تستطيع جلب المعنى الضروري جداً لحياة اعضائها من خلال قيامهم بتأدية خدمات مفيدة وبعض من البنية الحياتية، هذا المعنى الذي لا يكون نوعاً من الصوفية الزائفة أو اللاهوتية السياسية بل الفكرة المثلى والبسيطة في خدمة المجتمع، ووراء هذه المعايير سنحتاج إلى دمج المعنى الشخصي مع وجهات نظر العالم الأكبر والأشمل، فلا يكفي فهم - أو الاعتقاد بهذا الفهم - الإسهامات الصغيرة تجاه المجتمع. بل لا بد من التأقلم في مخطط أكبر من المعاني، فعندما تصل الموجة الثالثة سنحتاج إلى صياغة أفكار العالم في قالب دمجي جديد - أي تراكيب متماسكة تربط الأشياء ببعضها وليس مجرد تراكيب مفككة ومجزأة. وطالما أنه لا توجد وجهة نظر واحدة للعالم تلملم أطراف الحقيقة كلها، فلا بد من تطبيق مجازات متعدددة ومؤقتة لتكوين صورة كاملة (إذا لم تصبح كاملة بعد) للعالم. ولكن الإعتراف بهذه المسلّمة لا يعني أن الحياة لا معنى لها، وحقاً حتى لو كانت الحياة بلا معنى ضمن معنىً كونياً ما فباستطاعتنا بناء هذا المعنى مشتقاً من علاقات إجتماعية لائقة ومن اعتبار أنفسنا جزء من دراما أكبر - الكشف المترابط للتاريخ.

إذن، يجب علينا في بناء حضارة الموجة الثالثة أن نمضي وراء مهاجمة الشعور

بالوحدة، فعلينا البدء في تزويد الحياة بإطار من النظام والهدف، فالبنية والمعنى والمجتمع شروط مسبقة ذات علاقة متبادلة من أجل مستقبل صالح للعيش. وفي العمل لتحقيق هذه الأهداف، فقد يكون مساعداً لنا تفهم أن الألم الحالي من العزلة الإجتماعية واللاشخصانية اللابنيوية والإحساس باللامعنى الذي يعاني الكثير من الناس فيه، هو عرض من أعراض إنهيار الماضي وليس وميضاً من المستقبل.

مع ذلك، لن يكون كافياً لنا أن نغير المجتمع، ففي حين نشكل فيه حضارة الموجة الثالثة من خلال أفعالنا اليومية فإنها بدورها ستشكلنا حسبما تشاء. فهناك محيط نفسي جديد ينبثق سيغير جوهر الشخصية.

الفصل السادس والعشرون

شخصية المستقبل

بينما تتخلل حضارة غـريبة صلب حيـاتنا نتسـاءل إن أصبحنـا نحن أيضـاً أشياءً من الماضي. ومن غير المفاجىء إذا شعرنا أحياناً مثلما شعر الناس في المـاضي عندما واجهوا حضارة المـوجة الثـانية بـوجود عـاداتهم وقيمهم وأعمالهم الإعتيـادية وأجوبة أسئلتهم. ولكن إذا كان بعض منا قد أصبح بوجوده مفارقة تاريخية، فهل بيننا أناس من المستقبل يساهمون في بناء حضارة الموجة الثالثـة القادمـة؟ وبرؤيتنـا للإنحلال السائد حولنا، هل نرى الخطوط الرئيسية لشخصية المستقبـل، أو قدوم «الإنسـان الجديـد» Un Homme Nouveau ، ان صح التعبـير؟ وإذا كان الأمـر كذلك، فلن تكـون هذه المـرة الأولى التي ينظر فيهـا للإنسـان الجديـد القادم من الأفق. ففي مقالة رائعة وصف أندريه ريتزلير Reszler من مركز الثقافـة الأوربية المحاولات الأولى للتنبؤ بمقدم نوع جديد من الكائنات البشرية. ففي نهايـة القرن الثـامن عشر كان هنـاك، على سبيـل المثال، «آدم الأمـيركي»- الرجـل المولـود في أميركا الشمالية المفترض ألا يحمل آثام ضعف الرجل الأوربي. وفي منتصف القرن العشرين كان من المفترض أن يظهر الـرجل الجـديد في ألمـانيا الهتلريـة، وقد قـال «هيرمان راوشسننـغ Rauschning «أن النازية هي أكثر من مجرد عقيدة؛ إنها ارادة خلق «الـرجل الخـارق». Superman وهذا «الآري» القـوي سيكون في تكـوينه فلاح ومقاتل وآلة». وقد قال هتلر لرواشـــننغ: «لقـد رأيت الرجـل الجديـد؛ إنه جسور وباسل وقاس وعندما وقفت أمامه ارتعدت فرائصي». هذا التصور للإنسان الجديد (ونادراً ما تحدث أحدهم عن «المرأة الجديدة» إلا كعبارة في فكرة تخطر بعد

فوات الأوان)، انتاب الشيوعيين أيضاً؛ فما يـزال السوفييت يتحـدثون عن قـدوم «الإنسان الاشتراكي»، لكن تروتسكي هو الذي تحدث بعـاطفة زاخـرة وحيَّة عن إنسان المستقبل: «سيصبح الإنسان بصورة لا تقارن مـع رجل المـاضي فهو أقـوى وأكثر حكمة ووعياً وجسده أكثر تناسقاً وحركاته أكثر ايقاعـاً وصوتـه أكثر مـوسيقةً ونغميـة. وستكتسب أساليبـه في العيش نوعيـة مثيرة وقـويـة أو سيصـل الإنسـان المتوسط إلى مستوى أرسطو أو غوته أو ماركس». وقبـل عقد أو عقـدين أعلن عن قدوم رجل جديد سيكون له «عقلاً جديداً». ووجد «جيفارا» Guevara الإنسان المثالي المستقبلي بتملكه لحياة باطنية أغنى.

ومـع ذلك يشـير ريتزلـير عـلى نحـو مقنـع أن وراء معـظم التصـورات عن «الرجل الجديد» يكمن ذلـك الرفيق القـديم والمألوف أي النبيل الـبربري Noble Savage ، المخلوق الأسـطوري المتمتع بكـل السجايـا والصفـات التي أفسـدتهـا الحضارة أو قضت عليها. وعندما يستجوب ريتزلـير هذا الإضفـاء الرومـانسي على البدائي، يذكرنا بأن الأنظمـة التي انطلقت عمـداً في إيجاد «الـرجل الجـديد» قـد جلبت معها الخراب الديكتاتوري عادةً في بـداياتهـا. وسيكون من الحـماقة بـالتالي الإعـلان مرة أخـرى عن مولـد «الرجـل الجديـد» (إلا إذا عنينا ذلـك من خـلال السياق البيولوجي المحض المخيف الذي يعمل المهندسون الوراثيون فيه). وتوحي الفكرة بتكوين نموذج أصلي Prototype واحد أو نموذج مثالي وحيد تجهـد حضارة بأكملها لمضاهاته. وفي مجتمع يتحرك بسرعة نحـو اللاجماهيريـة كل شيء يصبح ممكناً. مع ذلك من الحمق الإعتقاد أيضاً أن الظروف المادية للحياة المتغيرة بشكـل جـوهري ستـترك الشخصية، أو بـدقة أكـثر، الشخصية الإجتـماعية غـير متأثـرة؛ فالإنتقال إلى بنية اجتماعية عميقة يحمل معه تعديلاً للشخصيـة الإجتماعيـة. وحتى لو آمن واحد منا بطبيعة بشرية معينة لا متغيرة ـ وهي فكـرة عامـة أرفضها ـ فـإن المجتمـع سيستمر بـإفراز بعض الخصـال الشخصية ومكـافأتهـا ومعـاقبـة خصـال أخـرى، وسيقود إلى تغيـيرات تطوريـة في توزيـع الخصال بـين النـاس. ويعـرّف المحلل النفسي اريـك فـروم Fromm ، الـذي يعتـبر أفضـل من كتب في حقـل الشخصية الإجتماعية، هذه العمليـة «بأنها ذلـك الجزء من بنية الناس الشخصيـة

المتشركـة عند معـظم أفراد الجـماعة». ويقـول أنه في أيـة حضارة هنـالك خصـال مشتركة بين الناس لتؤلف الشخصيـة الإجتماعيـة. وبدورهـا تشكل الشخصيـات الإجتماعية الناس حتى يضحي «سلوكهم ليس مسألة قرار واعٍ فيما يتعلق باتباع أو عـدم اتباع النمط الإجتـماعي، بل من يـريد منهم التصرف كـما يجب أن يتصرف ويجد في نفس الوقت جاذبية للتصرف وفقاً لمتطلبات الثقافة».

بالتالي، فإن هدف الموجة الثالثة ليس خلق الرجل الخارق المثالي أو نوع من الفضائل البطولية التي تجري متشامخة بين ظهـرانينا، بل انتاج التغيـيرات المثيرة في الخصـال الموزعـة في المجتمـع ـ ليس الـرجـل الجـدد بـل الشخصيـة الإجتـماعيـة الجديدة. ومهمتنـا بالتـالي هي ليست التفتيش عن «الرجـل» الأسطوري بـل عن الخصال التي تقيّمها حضارة المستقبل عـلى الأرجح. وخصـال الشخصية هـذه لن تعكس الضغوط الخارجية على النـاس، فهي تنبع من التـوتر القـائم بين الـدوافع الـداخلية وتعـدد الرغبـات عند الأفـراد وبين الـدوافع الخـارجيـة أو ضغـوطـات المجتمع. ولكن ما إن تنشأ خصال الشخصيـة المشتركـة وتتشكل حتى تلعب دوراً تأثيريـاً في التطور الإجتـماعي والإقتصادي للمجتمـع. لقد صـاحب قدوم المـوجة الثـانية عـلى سبيل المثـال انتشار الأخـلاق البروتستـانتية التي أكـدت على التـوفـير والكفاح المتواصل وإرجاء اشبـاع الحاجـات ـ وهي خصال وجهت طـاقات هـائلة نحـو مهـمات التـطويـر الإقتصـادي. وجلبت المـوجـة الثـانيـة أيضـاً تغيـيرات في الموضوعية ـ الذاتية والفردانية والمواقف تجاه السلطة السياسية والقدرة عـلى التفكير المجـرد والتقمص العاطفي والخيـال. ولكي يتم مكننة الفـلاحين في قـوى العمل الصناعية كان لا بد من اعطائهم مبادىء القراءة والكتابة؛ كان لا بد من تعليمهم وإعـلامهم وصياغتهم وأن يفهمـوا احتماليـة أسلوب معيشي آخر. وكـانت هنـاك حـاجة لأعـداد كبيرة من النـاس عندهم قـدرة على تصـور أنفسهم في دور جديـد ومنظور مكاني ـ زماني جديد، وبالتالي كان لا بـد من تخليص عقولهم من الحـاضر المباشر وذلك، بدرجة معينة، بدمقرطة وسائل الإتصال والسياسـة وإرغام الحـركة الصناعية على دمقرطة الخيال. ونتيجـة هذه التحـولات النفسو ـ ثقـافية Psycho-Cultural أُجريت عملية توزيع جديدة للخصال ـ شخصية اجتماعية جديدة.

ونحن اليوم على حافة ثورة نفسو - ثقافية جديدة. وحقيقة ابتعادنا عن الإنتظام الأورويللي Orwellian Uniformity يصعِّب التعميم حول شكل العقل الآتي. ومن هنا نستطيع تأمل التعامل مع المستقبل، وبالتالي نشير إلى تحولات قوية يرجح أن تؤثر على التطور السيولوجي في مجتمع الموجة الثالثة. وهذا يقودنا إلى طرح أسئلة مدهشة إن لم تكن استنتاجات. فهذه التحولات تؤثر على تربية الأطفال والتعليم ومرحلة المراهقة والعمل وحتى على الطريقة التي نشكل من خلالها تصوراتنا الشخصية. ويستحيل تغيير كل ذلك دون اجراء تغيير عميق في كامل الشخصية الاجتماعية المستقبلية.

النشوء مختلفاً:

لنبدأ أولاً بطفل المستقبل؛ إذ من المرجح أن ينشأ طفل المستقبل في مجتمع أقل تمركزاً حول الطفل Child-Centered من مجتمعنا. ويتضمن تعمير Aging السكان في جميع البلدان العالية التكنولوجية اهتماماً كبيراً بحاجات الكبار وبالتالي تركيزاً أقل على الصغار. وأكثر من ذلك، بعد أن دخلت المرأة الأعمال والمهن في الإقتصاد التبادلي، فقد زالت الحاجة التقليدية لتوجيه كل طاقاتها نحو الأمومة. وخلال الموجة الثانية ظل ملايين الآباء أحياءً في أحلام أطفالهم - وغالباً لأنهم أملوا أن يؤدي أطفالهم دوراً اجتماعياً واقتصادياً أفضل مما أدوه هم. وقد أدى هذا الأمل التنقلي الصاعد إلى تركيز الآباء لطاقات عقلية هائلة على أطفالهم. ويواجه آباء الطبقة الوسطى حالياً خيبة أمل مؤلمة لأن أطفالهم - في عالم يزداد صعوبة - يتحركون إلى أسفل السلم الإجتماعي - الإقتصادي لا قمته؛ وتتلاشى أيضاً احتمالية الإنجاز البديل. لهذه الأسباب سيدخل الوليد المستقبلي إلى مجتمع لم تعد تستحوذ عليه - وربما ليس معماً لحد كبير - حاجات ورغبات التطوير السيكولوجي واشباع حاجاته مباشرة. ولذلك سيحث أشباه الدكتور سبوكس Dr.Spocks المستقبليين على طفولة أكثر بنائية ومطلوبية، وعلى تقليص التساهل تجاه الآباء، ولن تكون مرحلة المراهقة عملية مطولة ومؤلمة كما هي حالة الكثيرين اليوم.

إن ملايين الأطفال يتربون حالياً في بيت مكون من أب واحد (أب أو أم)

عامل مضغوط باقتصاد غريب الأطوار وبأقل حد من الرفاهية والوقت المتاح الذين كانا لجيل الستينات من الأطفال. وفيما بعد من ناحية أخرى، قد ينشأ أطفال آخرون في أسر تعمل في المنزل ـ أو أسر الكوخ الاكتروني. وكما عند العديد من أسر الموجة الثانية بإمكاننا توقع إلتحاق أطفال الكوخ الألكتروني المستقبلي بمهام العمل مباشرة الذي تمارسه الأسرة ممثلة بالأب والأم، فتنشأ عندهم مسؤولية متنامية منذ نعومة أظفارهم. وتوحي هذه الحقائق بقصر مرحلة الطفولة والشباب إلا أنها أكثر انتاجية ومسؤولية. وخلال فترة الإنتقال إلى مجتمع الغد، ومهما كانت الوظائف قليلة، ستقاتل نقابات الموجة الثانية بدون شك لاستثناء الشباب من سوق العمل خارج المنزل. وسوف تطالب النقابات (والمدرسين سواء كانوا أعضاء نقابة أم لا) بمد فترة التعليم الإلزامي لسنوات أطول. وبفرض نجاح هذا المطلب سيستمر ملايين الشباب في مساعيهم دون الرضوخ القسري لسجن المراهقة المطولة. وسنشهد بالتالي تبايناً حاداً بين الشباب الذين ينضجون بسرعة بسبب مسؤوليات العمل المبكرة في الكوخ الألكتروني وبين هؤلاء الناضجون ببطء في خارجه. مع ذلك، وعلى المدى الطويل، قد نتوقع تغيير النظام التعليمي أيضاً. فالتعليم بصورة متزايدة سيأخذ مكانه خارج الفصول المدرسية، وستقلص سنوات التعليم الإلزامي رغم الضغوطات النقابية. وبدلاً من الفصل القاسي حسب الأعمار، فإن الكبير سيختلط مع الصغير، وسيصبح التعليم متعشقاً مع العمل وأكثر تمازجاً معه وأكثر امتداداً مع عمر الفرد، والعمل بحد ذاته ـ سواء من أجل الإنتاج للسوق أو الاستهلاك المنزلي ـ سيصبح أكثر احتمالاً في سن مبكرة مما كان عليه قبل جيل أو اثنين. لهذه الأسباب قد تؤيد حضارة الموجة الثالثة نزعات متباينة بين الشباب ـ المستجيبية الأقل للأنداد والتوجيه الإستهلاكي الأقل وانغماساً أقل في المتعية. وسواء تحقق هذا أم لا، فهنالك شيء أكيد واحد وهو أن النضوج سيكون مختلفاً، وكذلك ستكون الشخصيات المنتجة.

العامل الجديد:

عندما ينضج المراهقون ويلجون مجتلد العمل ستظهر قوى جديدة في

الشخصية تجزي خصالاً وتعاقب أخرى و تحرمها. وكان العمل خلال حقبة الموجة الثانية في المصنع والمكتب ينمو تكرارياً وتخصصياً تدريجياً وبصورة ثابتة، وبانضغاط الوقت، كان المستخدم يريد عمالاً مطيعين وملتزمين بالوقت وبأداء المهام الصماء، وقد عززت المدارس هذه الخصال الملائمة وكافأتها الشركة. وفي حين تنسل فيه الموجة الثالثة في ثنايا مجتمعنا يصبح العمل أقل تكرارية تقسيماً بحيث يؤدي كل شخص مهمة أكبر نسبياً. وقد أخذ الوقت المرن والتطوير التسارعي الذاتي مكان الضرورة القديمة لمزامنة السلوك الجماعي. ويرغم العمال على مسايرة تغيرات أكثر دواماً في مهامهم فضلاً عن تعاقب مستتر لنقل ملاك الموظفين Personnel Transfer والتغير الإنتاجي وبناء التنظيمات من جديد. بالتالي، فإن ما يحتاجه مستخدمو الموجة الثالثة هو أشخاص يقبلون المسؤولية ويتفهمون كيفية تعشق عملهم مع عمل الآخرين، ويستطيعون أداء مهمات أكبر ويتكيفون بسرعة مع متغيرات الظروف ويألفون بحساسية بالغة من حولهم.

كانت شركة الموجة الثانية دائماً تنتج ربحاً من السلوك البيروقراطي الكادح، لكن شركة الموجة الثالثة تتطلب أناساً أقل عرضة للبرمجة المسبقة والأسرع على أقدامهم. ويقول دونالد كونوفر المدير العام لشركة Corporate Education For Western Electric أن الفرق هو كالذي بين الموسيقيين الكلاسيكيين الذي يعزف كلٌ منهم نوطته حسب نمط مقرر سلفاً وموضوع سلفاً، وبين مرتجلي موسيقا الجاز؛ فما إن يقررون الأغنية التي سيعزفونها، حتى يلتقط كل واحد منهم بشكل حساس تلميحات الآخر ومن ثم، وعلى هذا الأساس، يقررون أي النوطات سيعزفون. هؤلاء فعلاً يمثلون نموذج قوى العمل اللاجماهيرية التي تحتاجها صناعات الموجة الثالثة. ونسبة إلى باحث الآراء دانييل يانكيلوفيتش فإن 56٪ فقط من العمال الأميركيين ـ وخاصة الكبار سناً ـ ما تزال الحوافز التقليدية تدفعهم للعمل، وهم أسعد حالاً بخطوط توجيه العمل الصارمة والمهام الواضحة، وهم لا يتوقعون أن يجدوا «معنىً» في عملهم. بالمقارنة، فإن 17٪ من القوى العاملة تعكس حالياً قيماً جديدة تنبثق فعلاً من الموجة الثالثة. ويقول يانكيلوفيتش، انهم، وأكثرهم من المدراء الشباب المتوسطي العمر، «الأكثر توقاً إلى تحمل

مسؤولية أكبر وممارسة عمل أكثر حيوية مع الإلتزام الذي يجدد مواهبهم ومهاراتهم». إنهم يسعون وراء المعنى بالإضافة إلى الحافز المادي. ولتجنيد مثل هؤلاء العمال، بدأ المستخدمون بعرض جوائز فردية وهذا يفسر عدم تقديم بعض الشركات المتقدمة (مثل شركة .TRWINC ، الشركة العالية التكنولوجية في كليفلاند) مجموعة ثابتة من الفوائد الهدابية لمستخدميها بل تقدم تنوعاً واسعاً من العطل الإختيارية والفوائد الطبابية والتأمينات والإقامة، وبوسع كل عامل أن يختار ما يريد من هذه الحوافز. يقول يانكيلوڤيتش: «لا يوجد هناك مجموعة واحدة من الحوافز التي تبعث الدوافع عند عدد كبير من القوة العاملة»، ويضيف بأنه في خضم هذا الخلط بين الحوافز والعمل لم يعد المال القوة الدافعة ذاتها التي كانت مرةً، ولا يوحي أحد بأن المال ليس هدفاً للعمال، فهم يريدونه بالتأكيد.

ولكن عندما يتم تحقيق مستوى مادي معين فإنهم ينوعون الحوافز التي يريدونها فلم تعد الزيادات المالية ذلك التأثير السابق على السلوك، فعندما قام «بنك أميركا» في سان فرانسيسكو بترقية ريتشارد ايزلي نائب الرئيس المساعد ونقله إلى فرع يبعد عشرين ميلاً فقط رفض ايزلي هذا العرض، فهو لا يريد الإنتقال.

وقبل عقد من الزمان عندما قدم «صدمة المستقبل» أول وصف لضغوط تنقلات العمل، كان 10٪ فقط من المستخدمين يرفضون الإنتقال من الشركات ثم قفز الرقم إلى ما بين الثلث والنصف نسبة إلى شركة ميريل لينش لإدارة النقل من المواقع، رغم أن الإنتقال يصاحبه عادة زيادة كبيرة في الراتب، ويقول نائب رئيس شركة سيلاينز: «قد تحول التوازن بالتأكيد من الترحيب بقرار الشركة والإنتقال إلى تمبكتو إلى التأكيد الأكبر على الأسرة والمحافظة على أسلوب حياة معين». وفي شركة الموجة الثالثة التي تستجيب لأمور غير الربح يصبح للمستخدم أيضاً «خطوطاً أساسية متنوعة». في الأثناء تتغير أيضاً أكثر أنماط السلطة تأصلاً ورسوخاً. فللمستخدم في شركة الموجة الثانية رئيساً واحداً حيث يتم فض الخلافات بين المستخدمين بعد رفعها للرئيس، ويختلف الأسلوب تماماً في شركات المصفوفة الجديدة. فللعمال أكثر من رئيس واحد في آن واحد ويلتقي أناس من مراتب وخبرات مختلفة في مجموعات مؤقتة منشأة لتأدية مهمة معينة -Ad-Hocratic

groups . وحسب ديفيس ولورانس الذين ألفا نصاً رائعاً حول هذا الموضوع: «تعالج . . . الخلافات بدون رئيس عام موجود مباشرة ليفصل في الشؤون الخاصة . . . فالمصفوفة ترى أن هذا الخلاف قد يكون في صالحها . . . فيتم تقييم الخلافات والإختلافات ويعبر الناس عن آرائهم حتى بعلمهم أن الآخرين لا يقرونهم الرأي». هذا النظام يتخلص من العمال الذين يبدون طاعة عمياء ويكافىء الذين يجيبون بفظاظة ـ ضمن الحدود. والعمال الذين يسعون وراء المعنى في عملهم ويستجوبون السلطة والذين يريدون ممارسة حرية التصرف أو الذين يطالبون بأن يكون عملهم ذو مسؤولية اجتماعية، هؤلاء قد يعتبرون مثيري شغب في صناعات الموجة الثانية، لكن صناعات الموجة الثالثة لا تستطيع المسير بدونهم.

وخلال هذا العرض فإننا نشهد تحولاً حاداً وعميقاً في الخصال الشخصية التي يجزيها النظام الإقتصادي وهو تحول لا يساعد الشخصية الإجتماعية القديمة بل يشكلها.

أخلاقية المنتهلك:

ليست تربية الطفل والتعليم والعمل هي التي ستؤثر على تطوير الشخصية في حضارة الموجة الثالثة. فهنالك قوى أعمق تلعب دورها في تشكيل عقل المستقبل، والإقتصاد لا ينحصر تأثيره في مجالات العمل والأجر. وقد افترضت في سياق سابق أنه يمكن تصور الإقتصاد بقطاعين إثنين، الأول ينتج السلع بهدف التبادل والآخر يقوم بعمل أشياء لصالحنا. فالأول هو قطاع الإنتاج أو السوق والثاني هو قطاع الاستهلاك ولكل منها آثاره النفسية علينا وقيمه وتعريفه الخاص للإنتاج.

خلال الموجة الثانية، شجع التوسع الكبير لاقتصاد السوق ـ الرأسمالية والإشتراكية ـ على إبداع الإكتسابية Acquisitive ، وأنشأ تعريفاً اقتصادياً ضيقاً للنجاح الشخصي. أما الموجة الثالثة فتقدم، كما رأينا، ظاهرة متزايدة من المساعدة الفردية والذاتية ونشاط الخدمة الذاتية أو الانتهلاك. ووراء مفهوم الهواية

Hobbyism المجرد، يتوقع أن يحمل هذا الإنتاج بهدف الإستغلال الذاتي أهمية اقتصادية أكبر. وكما أنه قد غدا يحتل معظم وقتنا وطاقتنا، فهو يبدأ أيضاً بتشكيل نمط الحياة ويقولب الشخصية الإجتماعية. فبدلاً من تصنيف الناس حسب ما يملكون كما تفعل ذلك أخلاقيات السوق، فإن أخلاقيات الانتهلاك ستضع قيمة كبيرة على الفعل الإنتهلاكي. وتملك الأموال الكثيرة ما يزال يحمل هيبة، ولكن هنالك صفات أخرى سيكون لها ثقلها إلى جانب ذلك، ومن بينها الإعتماد الذاتي والقدرة على التكيف في ظروف صعبة والتعايش معها والقدرة على العمل اليدوي - سواء في بناء جدار أو طهي اللحوم وصنع الملابس الخاصة بالمنتهلك أو صيانة وترميم خزانة قديمة. وأكثر من هذا، فبينما تطنب أخلاقيات الإنتاج أو السوق من توطيد العزم على السعي وراء هدف مستقطب لكل القوى، فإن أخلاقيات المنتهلك تدعو إلى تنوعية Roundedness الأهداف والأوجه. وكما تقيم الموجة الثالثة التوازن بين الإنتاج التبادلي والإنتاج الإستغلالي في النظام الإقتصادي، تبرز مطالب مرتفعة الصوت تطالب «بتوازن» الحياة ذاتها. فهذا التحول النشط من قطاع الإنتاج إلى قطاع الاستهلاك يوحي أيضاً بمقدم شكل آخر من التوازن في حياة الناس.

إن أعداداً كبيرة من العمال تنشغل في الإنتاج من أجل السوق وتنفق وقتها في التعامل مع المجردات - كلمات وأرقام ونماذج - وأناس لا يعرفونهم إلا قليلاً إن لم يكن البتة. وللعديد من الناس، فإن «العمل الذهني» فاتناً ومجزياً، لكنه غالباً ما صاحبه شعور بالانفصال عن مناظر وأصوات ونسيج الحياة اليومية ووجوها وبحق، فالتمجيد المتصاعد للمهن اليدوية حالياً، كالبستنة، وللفلاح أو ذي الياقة الزرقاء ولما يمكن تسميته بـ «أناقة سائق الشاحنة»، قد يكون تعويضاً للمد المتصاعد المتمثل في التجرد عن قطاع الإنتاج. بالمقارنة، نحن نتعامل في قطاع الاستهلاك مع واقع أكثر مادية ومباشرة - من خلال الاحتكاك المباشر مع الأشياء والناس. وما ازدياد عدد الذين يقسمون وقتهم للعمل نصف دوام وللعمل منتهلكين بدوام كامل إلا رغبة منهم للتمتع بالمادي والمجرد، والتمتع المتمم للعمل الذهني والعمل اليدوي. إن أخلاقيات المستهلك تعيد الاحترام مرة أخرى

إلى العمل اليدوي بعد أن احتقر ثلاثمائة عام. هذا التوازن الجديد سيؤثر أيضاً على توزيع الخصال الشخصية. فكما رأينا، كان بروز الحركة الصناعية والمصنع ذا الاتكالية المتبادلة قد شجع الرجال الذين يعملون فيه أن يصبحوا أكثر موضوعية، بينما رفع البقاء في المنزل والعمل في مهمات منخفضة الاتكال المتبادل من الذاتية بين النساء. ولكن انجذاب أعداد كبيرة من النساء إلى العمل الإنتاجي من أجل السوق حالياً قد حولهن إلى التمتع بالموضوعية، وتشجع النساء على التفكير بطريقة «الرجال». وبشكل معاكس، عندما يلتزم كثير من الرجال بالبيت ويتولون حصة أكبر من التدبير المنزلي، فإن حاجتهم «للموضوعية» تنخفض ويمرون بعملية التحول إلى «الذاتية» Subjectivize . وغداً عندما يقسم العديد من أناس الموجة الثالثة حياتهم بين العمل بنصف دوام في شركات كبيرة متبادلة وبين العمل بنصف دوام من أجل الذات والأسرة في وحدات صغيرة مستقلة ومنتهلكة، فإن هذا قد يؤدي إلى توازن جديد للموضوعية والذاتية بين الجنسين. وبدلاً من أن نتعامل مع موقف «ذكوري» أو موقف «أنثوي»، وليس أي منهما صالح التوازن، فإن النظام سيكافىء الناس القادرين بصورة سليمة على رؤية العالم من خلال المنظورين: الذاتي الذي يفكر بموضوعية Objective Subjectivist والعكس صحيح أيضاً. باختصار، وبسبب الأهمية المتزايدة للاستهلاك في الاقتصاد ككل، يتفجر تيار سريع من التغيير السيكولوجي، وتعد التأثيرات الكلية للتحولات الأساسية في الإنتاج والاستهلاك، فضلاً عن التحولات العميقة في تربية الأطفال والتعليم، بتغيير شكل الشخصية الاجتماعية، بشكل دراماتيكي على الأقل، كما فعلت الموجة الثانية قبل ثلاثماية عام. وحتى لو ثبت بطلان كل هذه التبصرات والتكهنات، فما يزال هناك سبباً أخيراً وكبيراً يقودنا لتوقع تمزق المحيط النفسي. ويوجز هذا السبب في كلمتين اثنتين: «ثورة الاتصالات».

الأنا الجشتالتية(*) The Gestalt Me

إن الصلة بين الإتصالات وبين الشخصية صلة معقدة لا يمكن إختراقها.

(*) الأنا الجشتالتية أو الأنا الصورية Configurative هي البنية أو الصورة من ظاهرة سيكولوجية =

ولا نستطيع تحويل كل وسائل الإتصال على أن لا نتغير، فالثورة في وسائل الإعلام والاتصال تعني ثورة في العقل. خلال حقبة الموجة الثانية وجِّه الناس ليغرفوا من بحر من الصور المنتجة للجماهير عموماً Mass Produced imagary، وغذت الصحف والمجلات ومحطات الراديو والتلفزيون والأفلام المنتجة كلها مركزياً ما يدعوه النقاد.. بالوعي المتناغم والكلي التماسك» Monolithic Consci-ence. فكان الأفراد يُشجعون باستمرار على مقارنة أنفسهم مع عدد قليل نسبياً من النماذج الوظيفية Role Models، وتقييم أنماط حياتهم بالنسبة لأفضل الإحتمالات القليلة. ونتيجة لذلك كان نطاق النماذج الأسلوبية الشخصية المجازة اجتماعياً ضيقاً نسبياً. لكن بروز لا جماهيرية وسائل الإعلام حالياً يفرز تنوعاً مدهشاً للنماذج الوظيفية والأساليب الحياتية التي يقارن الفرد خصائصه بها. علاوة على ذلك، لا تغذينا وسائل الإعلام الجديدة بأجزاء كاملة التشكُّل، بل بأجزاء مكسرة وصور غير كاملة من الصورة كلها. وبدلاً من إعطائنا خيارات من الهويات المتماسكة لنصطفي منها ما يلائم، طلب منّا ضم الأجزاء إلى بعضها البعض لتكوين الكل الكامل: الأنا الصوَرية أو المعدلة التردد Modulater. وهذا وضع صعب يفسر بحث ملايين الناس اليأس عن هوية.

وبسبب لحاق ذلك الجهد بنا، فإننا نطور وعياً عالياً بفردانيتنا الخاصة ـ أو الخصال المميزة لفردية المرء ـ فتتغير بالتالي صورتنا الذاتية. إننا نطالب بأن نعامل كأفراد وهذا يتزامن مع تطلب النظام التعليمي للعمل الأكثر فردانية. ووراء مساعدتنا لبلورة ما هو شخصي محض لنا، تحولنا وسائل الإتصال الجديدة للموجة الثالثة إلى منتجين ـ أو بالأحرى منتهلكين ـ لصورتنا الذاتية. وقد أشار الشاعر والناقد الاجتماعي الألماني هانز ما غنوس إنزنسبرغر Enzensberger أن وسائل الإتصال القديمة تضمنت «التمييز التقني بين المتلقي والمرسل العاكس لتقسيم العمل الإجتماعي إلى منتجين ومستهلكين». وكان هذا خلال حقبة الموجة الثانية يعني أن المتصِّل المتخصص كان ينتج الخطابات للجمهور، وبقي الجمهور

= متكاملة وتؤلف وحدة وظيفية لا يمكن استمدادها من أجزائها بمجرد ضم بعضها إلى بعض فيدرس سلوكها من زاوية استجابتها لوحدات أو صور متكاملة (المترجم).

عاجزاً عن الإستجابة مع مرسل الخطابات. بالمقارنة، فإن المظهر الثوري في وسائل الإتصال الجديدة أن الكثير منها تفاعلي حيث تسمح لكل مستخدم لها صنع الصور أو إرسالها بقدر ما يتلقاها بشكل مجرد من الخارج. إن الكابل الثنائي الإتجاه والڤيديو كاسيت والناسخات الرخيصة والمسجلات كلها تضع وسائل الإتصال في متناول الفرد، وعلى المدى البعيد قد يصبح التلفزيون العادي تفاعلياً. فيصبح في الإمكان التحدث مع مقدمي البرامج والتأثير على سلوكهم خلال العرض. وهذا متاح الآن جزئياً من خلال Qube Cable System الذي يمكّن المشاهدين لعرض درامي الاتصال بالمخرج لتسريع المشهد أو إبطاؤه أو اختيار نهاية مغايرة للقصة.

إن ثورة الاتصالات تعطي كل منا صورة مركبة عن الذات وتزيد من تميّزنا عن الآخرين، وتسرع العملية التي «نجرّب» من خلالها صور تختلف عن صور ذاتنا، وفي الواقع تسارع من تقدمنا من خلال صور متعاقبة. وتجعل من الممكن أيضاً تسليط الضوء على صورتنا إلكترونيا للعالم كله، ولا يتوقع أحد نتيجة هذا على الشخصية، فلم يسبق لأي حضارة أن تملكت لمثل هذه الوسائل. إننا نتملك وسائل الوعي، والعالم الذي ندخله ناءٍ جداً عن تجاربنا السابقة، والذي تهتز له - باعتراف الجميع - كافة النظريات السيكولوجية. وما هو واضح بصورة مطلقة أن قوى جديدة تهب معاً لتحويل وتغيير الشخصية الإجتماعية - لاستخراج خصال معينة وقمع أخرى، وبالتالي التغيير الكلي. وعندما ننتقل إلى ما وراء حضارة الموجة الثانية، فهذا لا يعني مجرد التحول من ناظم طاقة قديم إلى آخر جديد أو من قاعدة تقنية إلى أخرى، بل أيضاً القيام بثورة في الفضاء الداخلي أيضاً. على ضوء هذا، سيكون منافياً للعقل قذف الماضي إلى المستقبل - تصور حضارة الموجة الثالثة بمصطلحات الموجة الثانية. فحتى لو كانت فرضياتنا صحيحة جزئياً، سيتباين الأفراد حيوياً في المستقبل أكثر من تباينهم الحالي، ويحتمل أن ينضج المزيد منهم في عمر مبكر ويتحمل المسؤولية منذئذٍ، وأن يكونوا أكثر قابلية للتكيف وإظهار فردانية هامة. ومن المرجح أن يستجوبوا السلطة كما لم يستجوبها آباءهم. سيحتاجون للمال ويعملون مقابل هذا - ولكنهم سيقاومون العمل من أجل المال

فقط، باستثناء من وقع تحت ظروف الحرمان. فضلاً عن ذلك، فمن المرجح أن يسلموا التوازن في حياتهم ـ التوازن بين العمل واللهو، الإنتاج والاستهلاك، العمل الذهني والعمل اليدوي، المجرد والملموس، وبين الموضوعية والذاتية. وسوف يرون أنفسهم ويعرضونها بأسلوب معقد لم يسبق له مثيل. وعندما تكبر حضارة الموجة الثالثة، لن نخلق الإنسان الطوباوي المتفوق على إنسان الماضي، ولن نخلق سلالة من «السوبرمانات» الذين شار إليهم أرسطو وجوته (أو رجال مثل جنكيزخان أو هتلر)، بل يأمل المرء بخلق سلالة ـ وحضارة ـ تستحق أن تسمى سلالة بشرية. ولا يمكن هذا حتى نواجه حقيقة أخيرة ملحة وهي الحاجة إلى التغيير السياسي، وهو التوقع ـ المرعب والمبهج في آن معاً ـ الذي نستكشفه في هذه الصفحات الأخيرة، فشخصية المستقبل لا بد أن يقابلها سياسة المستقبل.

الفصل السابع والعشرون

الضريح السياسي

يستحيل أن تنسف الحضارة الصناعية ثورة في الطاقة وثورة في التقنية وثورة في الحياة الأسرية وثورة في الوظائف والأدوار الجنسية وثورة عالمية في الإتصالات دون أن تواجهها أيضاً - إن عاجلاً أو آجلاً - ثورة سياسية. فكل الأحزاب السياسية في العالم الصناعي ومجالس الشيوخ والبرلمانات ومجالس السوفييت والنظم الرئاسية والوزارات والمحاكم والوكالات التنظيمية والبيروقراطيات الحكومية - باختصار جميع الأدوات التي نستخدمها في حياتنا والقرارات الجماعية - هي أدوات مات نفعها وعلى وشك التغيير. فلا تستطيع، بالتالي، حضارة الموجة الثالثة أن تعمل بهيكلية الموجة الثانية السياسية. وكما لم يقدر الثوريون الذين أوجدوا العصر الصناعي على ممارسة سلطاتهم عن طريق نظام الإقطاعية المتخلف، كذلك تواجه الحضارة الجديدة الحاجة لابتكار أدوات سياسية حديثة؛ وهذه هي الرسالة السياسية للموجة الثالثة.

الثقب الأسود:

واليوم رغم عدم إدراك خطورتها، فإننا نشهد أزمة عميقة، ليست في هذه الحكومة أو تلك، بل في الديمقراطية النيابية ذاتها في كل أشكالها. وتقصر التقنية السياسية من بلد لآخر في أداء مهامها على نحو خطير، فنجد في الولايات المتحدة شللاً كاملاً تقريباً في صنع القرار السياسي عند مواجهة المجتمع لقضايا مصيرية.

وبعد شنوات ست على حظر الأوبيك، رغم تأثير ذلك على الإقتصاد وتهديد الإستقلال وحتى الأمن العسكري، ورغم مناقشات الكونجرس ودراساته اللامتناهية، ورغم تنظيم البيروقراطية مرات عدة، ورغم الذرائع الحماسية الرئاسية، ما تزال الميكانيكية السياسية الأميركية تسقط عن محاورها، وتعجز عن إنتاج أي شيء يشبه سياسية الطاقة المتماسكة ولو في أدنى حدودها. هذا الخواء السياسي ليس فريداً فالولايات المتحدة تفتقر أيضاً إلى سياسة مدائنية شاملة (أو قادرة على الشمولية) وسياسة بيئية وأسرية وتكنولوجية وهي حتى لا تملك ـ حسب رأي النقاد الأجانب ـ سياسة خارجية بصيرة. ولا يمتلك النظام السياسي الأميركي القدرة على دمج هذه السياسات وسلسلتها حسب الأولوية حتى لو كانت موجودة.

هذا الفراغ السياسي يعكس إنهيار صنع القرار، حتى أنه أرغم الرئيس جيمي كارتر، في حديث سابق، على إدانة «الشلل.. والركود.. والإنحراف» الذي تتصف به حكومته. ان انهيار صنع القرار إذن ليست صفة لحزب واحد أو رئيس واحد، فقد كان يتعمق منذ أوائل الستينات ويعكس مشاكل بنيوية تحتية لا يستطيع أي رئيس ـ ديمقراطي أو جمهوري ـ أن يقاومها ضمن إطار النظام الحالي.

وأدت هذه المشاكل السياسية إلى زعزعة الإستقرار في المؤسسات الإجتماعية الرئيسية الأخرى كالأسرة والمدرسة والشركة. وهنالك عشرات القوانين لها تأثير مباشر على الأسرة وحياتها تلغي وتناقض بعضها بعضاً وتزيد من سوء الأزمة الأسرية. وتزامن فيض المساعدات المالية للنظام التعليمي مع بدء إنخفاض سكان العمر المدرسي؛ مع ذلك نقد تبع الإندفاع وراء بناء المدارس غير المجدي قطعاً للمعونات المالية عندما كانت في منتهى الضرورة لأهداف أخرى. في الأثناء ترغم الشركات على ممارسة عملها في محيط سياسي متقلب حتى أنها تعجز عن التكهن يومياً بالذي تريده الحكومة منها. في البداية طلب الكونجرس من شركة «جنرال موتورز» وشركات مصنعة لسيارات عديدة أن تدمج محولات حافزة في السيارات الجديدة من أجل الحفاظ على البيئة. فيما بعد، وبعد أن أنفقت جنرال موتورز 300 مليون دولار على هذه المحولات ووقعت عقداً لعشر سنوات بقيمة 500 مليون دولار لتوريدها بالمعادن النفسية الضرورية لصناعتها، أعلنت

الحكومة أن السيارات المزودة بتلك المحولات تطلق حامض الكبريت بمعدل 35 ضعفاً من السيارات غير المزودة بتلك المحولات. في نفس الوقت، تولد الآلة التنظيمية السريعة التقلب شبكة غير نفاذة من القوانين واللوائح ـ 45 ألف صفحة سنوياً من الأنظمة الجديدة المعقدة. وهنالك 27 وكالة حكومية تنظم حوالي 5600 من القوانين الفيدرالية التي تخص صناعة الفولاذ لوحدها. (وهذا ينطبق على آلاف القوانين الإضافية المنظمة لعمليات الصناعة المنجمية والتسويق والنقل الخاصة بصناعة الفولاذ). وتنفق شركة صيدلانيه رائدة هي «إيلي ليلي» وقتاً أكثر في إملاء الإستمارات الحكومية من القيام بأبحاث تتعلق بأمراض القلب والسرطان. وتقرير واحد من شركة ايكسون النفطية إلى وكالة الطاقة الفيدرالية يتألف من 445 ألف صفحة ـ أي ما يعادل ألف مجلد!.

إن النظام السياسي التائه يعقد بصورة كبيرة كفاح مؤسساتنا الإجتماعية الرئيسية من أجل البقاء، وليست ظاهرة إنهيار القرار ظاهرة أميركية بحتة. فحكومات فرنسا وألمانيا واليابان وبريطانيا وإيطاليا تتعرض للأعراض ذاتها، كما تتعرض لها الدول الصناعية الشيوعية كذلك. وقد صرح رئيس الوزراء الياباني قائلاً: «نسمع مراراً وتكراراً عن أزمة الديمقراطية العالمية. والذي يتعرض للتحدي هي القدرة على معالجة المشكلات أو ما يسمى بقابلية ممارسة السلطة الديمقراطية! لذا فإن الديمقراطية البرلمانية اليابانية هي على المحك أيضاً». وتواجه ميكانيكية صنع القرار في جميع تلك البلدان إجهاداً وإرهاقاً وحملاً ثقيلاً من المعطيات اللاعلاقيّة وأخطاراً غير عادية. بالتالي، يقف صانعو السياسة الحكومية عاجزين أمام مسؤولية صنع القرارات ذات الأولوية المرتفعة (أو يصنعونها بأسوأ ما يكون)، وتراهم يتسابقون كالريح لصنع آلاف القرارات الأقل قيمة والسطحية غالباً. وحتى عندما تظهر قرارات هامة، يكون قد فات الأوان عليها ونادراً ما تحقق الهدف الذي صدرت من أجله. يقول أحد المشرعين البريطانيين: «لقد عالجنا جميع المشكلات بالتشريع، فأصدرنا قوانيناً سبعاً لمعالجة مشكلة التضخم، وقضينا على الظلم كثير المرات، ووصلنا إلى حل مشابه تجاه مشكلة البيئة، لقد عولجت

كـل مشكلة مرات عـدة من قبـل التشريـع، وبقيت تلك المشكـلات قـائمـة. ان التشريع غير فعال. . لا يعمل».

لكن مذيعاً تلفزيونياً أميركياً يعبر عن هذه الأزمة بـاللجوء إلى صـور الماضي قائلاً: «أشعر بأن الأمة ما هي إلا عـربة أسفـار تجرّهـا جياد مسرعـة قُدمـاً يحاول قائدهـا جذب العنـان إليه لكن الخيـل لا تستجيب له». ان هـذا لأبلغ تعبير عـما يشعر به أصحاب المناصب الهامة من عجز وقعود عن الواجب بشكل أمثـل. وقد أسرَّ إليَّ سيناتور أمريكي مشهور عن شعـوره بالإحبـاط العميق لعجزه عن عمـل أي شيء ذي فائدة إذ يحاصره تحطم حيـاتـه الأسريـة وخـطى كينـونتـه المسعـورة والسـاعات الـطوال والسفر القلق والمحمـوم والمؤتمرات التي لا يبـدو لها من نهايـة والضغوط المتواصلة، فيتساءل: «أيستحق الأمر كل هذا العنـاء»؟. وطرح عضـو بـرلماني بـريطاني السؤال ذاتـه مضيفاً أن «مجلس العمـوم ما هـو إلا قطعـة أثـريـة تذكارية»!. حتى إن موظف رفيـع المستوى في البيت الأبيض تـذمر إلى قـائلاً إنـه حتى الرئيس ذاته الذي يفترض بأنه أقـوى رجل في العـالم يشعر بـالوهن مضيفـاً: «يشعـر الرئيس وكـأنه يصرخ في سـماعة الهـاتف بينما لا يـوجد أحـد على الـطرف الآخر». هذا الإنهيـار المتعمق للقدرة عـلى صنع القـرار يغيّر حتى أكـثر العلاقـات الإجتماعية عمقاً. فمجتمع النخبة في ظل ظروف عادية لم تغيرهـا الثورة، يستغـل النـظام السياسي في أي مجتمـع ليعزز من قـواعده ويحقق أبعـد غايـاتـه، وتتحـدد سلطته وقوتـه في القدرة عـلى إحداث أشيـاء معينة أو منـع حدوث أمـور أخرى. وهذا يفترض قدرته على التكهن بالأحداث والتحكم بها - أي ما إن يجذب العنان حتى تستجيب الخيـــل لـه فتقف. لكن الأمـــور انقلبت رأسـاً عـــلى عقب الآن، فـالنخبة لم تعـد قادرة عـلى التنبؤ بمحصلات أعـمالها إذ أن النـظام السياسي الـذي كانت تعمل من خلاله قد استحال عتيقـاً متصدع البنيـان تسبقه الأحـداث دومـاً. وحتى إن «تحكمت» النخبة فيـه عن كثب لمصلحتها الخاصـة، تكون نتـائج ذلـك عكسية عادةً. وهـذا لا يعني أن السلطة التي فقدتهـا النخبة قـد تراكمت لصـالح بقيـة المجتمع: إنها لم تنتقـل إليه بـل تتوزع عشـوائياً حتى يجهـل أحدهم من هـو المسؤول عـــما حـــدث ومن هـــو المتمتـــع بتلك السلطة الحقيقيـــة (وليس السلطة

الإسمية)، أو إلى أي مدى ستدوم فيه تلك السلطة، في هذه الفوضى العارمة يزداد تشاؤم الناس ليس من «نوابهم» وحسب، بل وبصورة أشمل من احتمالية كونهم نوابهم حقاً.

نتيجة لذلك بدأت «طقوس الثقة الإنتخابية» للموجة الثانية تفقد قوتها ويوهن عزمها فتتقلص عاماً إثر عام المشاركة الأمريكية العامة في التصويت. ففى الانتخابات الرئاسية التي دارت سنة 1976 لم يشارك فيها إلاّ 46٪ من المقترعين المؤهلين، وهذا يعني أن انتخاب الرئيس كان من قبل ربع الناخبين تقريباً ـ أي 8/1 من اجمالي عدد السكان. ومؤخراً وجد المستطلع «باتريك كادل» أن 12٪ من جمهور الناخبين ما يزالون يشعرون بأهمية الإنتخاب لهم. وعلى نحو مشابه، تفقد الأحزاب السياسية سلطتها في جذب الأنصار والأعضاء. إذ قفز في الفترة ما بين الأعوام 1960 ـ 1972 عدد «المستقلين» غير المنضمين لأي حزب في الولايات المتحدة إلى 400٪، وكان العام 1972 يشهد المرة الأولى منذ قرن الذي يتساوى فيه عدد الأعضاء المستقلين مع عدد أعضاء واحد من الأحزاب الكبرى.

وتظهر نزعات شبيهة في دول أخرى أيضاً. فقد انضمر حزب العمال الذي حكم بريطانيا حتى عام 1979 إلى الحد الذي يعتبر فيه محظوظاً إذا زعم أنه يضم مائة ألف عضو في بلد يبلغ عدد سكانه 65 مليوناً. وفي اليابان كتبت صحيفة «يوميوري شيمبن» أن للمصوتين ثقة أقل بحكوماتهم فهم يشعرون بأنهم معزولون عن قادتهم. وتجتاح موجة من الضعف السياسي بلاد الدانمارك ويعلل مهندس دانماركي سبب ذلك فيقول «إن السياسيين عاجزون عن وقف حد للنزعات التي لا تخدم مصلحة الناس». ويكتب المنشق السوفييتي فيكتور نيكيبلوف عن الحالة السياسية في الاتحاد السوفييتي قائلاً: «شهدت السنوات العشر الأخيرة حداً فظيعاً من الفوضى العميقة وتعزيزاً متنامياً للقدرات العسكرية، وفوضى اقتصادية حتى الكارثة، وزيادة تكاليف المعيشة ونقص المواد الغذائية الأساسية، وارتفاع معدلات الجرائم وادمان الكحول والفساد والإختلاس وفوق هذا وذاك سقوطاً مريعاً لهيبته القيادة الحالية من عيون الشعب». وفي

نيوزلندة قاد الخواء السياسي السائد أحد الساخطين النيوزلنديين إلى تحويل اسمه لـ«ميكي ماوس» وأعلن نفسه مرشحاً رئاسياً. ويلجأ إلى ذلك الكثيرين كأن يطلق أحدهم على نفسه اسم «أليس في بلاد العجائب»، لكن البرلمان كان بالمرصاد فأصدر قانوناً يحظر من تسلم أي شخص لمنصب سياسي إذا كان قد غيّر اسمه قانونياً خلال ستة أشهر قبل إجراء الإنتخابات.

ليس الغضب وحده هو شعور الناس، بل ردة فعل مفاجئة وإدانة لقادتهم السياسيين ومسؤوليهم وهم يشعرون أيضاً بأن النظام السياسي الذي وجد ليكون موجهاً وعامل استقرار لهم في مجتمع متخبط ومتقلب هو نفسه قد تحطم وتشرذم وفقد إتزانه. عندما قام فريق من العلماء السياسين باستبيان في العاصمة الأمريكية واشنطن لمعرفة «من يدير هذا المكان»؟، جاءهم الجواب بسيطاً صاعقاً، وقد أوجز الأستاذ أنطوني كنج King من جامعة ويسيكس البريطانية هذا التقرير الذي نشره معهد المشاريع الأمريكي، بقوله «سيكون الجواب المقتضب: لا أحد، لا يوجد أحد هنا يتولى المسؤولية». وليست الولايات المتحدة هي الوحيدة في هذا الضعف بل تشاركها في ذلك دول الموجة الثانية التي تتعرض لرياح التغيير من الموجة الثالثة. هنالك خواء وفراغ سلطوي سائد ـ «ثقب أسود» في المجتمع.

الجيوش الخاصة:

من الممكن قياس الأخطار الضمنية لهذا الفراغ السلطوي بالعودة إلى فترة منتصف السبعينات عندما برزت مشكلة الطاقة والمواد الأولية على إثر الحظر الذي فرضته الأوبك، وتعاظمت البطالة والتضخم وتدهور الدولار، وبدأت أمريكا الجنوبية وآسيا وأفريقيا بالمطالبة بنظام اقتصادي جديد وعادل، فعلت أمارات المرض كل دولة من دول الموجة الثانية. ففي بريطانيا التي تشتهر بأنها موطن التسامح واللباقة، بدأ الجنرالات المتقاعدون بتجنيد جيوش خاصة لفرض النظام، وكذلك رشحت حركة فاشية بريطانية هي «الجبهة القومية» بعض أعضائها في أكثر

من تسعين دائـرة انتخابيـة برلمـانية. واجتمـع الفاشستيـون وجناح اليسـار لخوض صراع جماهيري في شوارع لندن. وفي إيطاليا، قام الفاشيون اليساريـون وهم جماعـة الألوية الحمراء بتصعيد عمليـات الإختطاف والإغتيـال وإطلاق النـار على رضف الرُكب. وفي بولندة أدت محاولـة الحكومـة لرفـع أسعار المـواد الغذائيـة تماشيـاً مع التضخم إلى اقتيـاد البلاد لحـافة الثـورة، وفي ألمانيـا الغربيـة التي دمـرتهـا جـرائم الإرهابيين، أصدرت مؤسسة حـانقة سلسلة من القـوانين المكـارثية لقمـع صوت المعارضة. ولكن ما إن تعافت الإقتصـاديات الصنـاعية جـزئياً (ومؤقتـاً) في أواخر السبعينات حتى تراجعت علامات عدم الإستقرار السياسي. فالجيوش الخاصـة في بريطانيا لم تمارس مهامها أبداً، أما الألوية الحمراء، وبعد اغتيال «الدومـورو» فقد اختفت تقريباً لإعادة تنظيم نفسها. وفي اليابـان تسلم زمام السلطة فيهـا بهدوء نـظام جديـد، بينما تـوصلت الحكومـة البولنـديـة إلى اتفـاقيـة سـلام صعبـة مـع المتمردين. مع ذلك، دلائل عدم الإستقرار هذه تحفزنا على التساؤل عن احتماليـة صمود أنظمة الموجة الثانية السياسية القائمة في البلاد الصناعية أمام جولة ثانية من الأزمات؛ إذ أن أزمات الثمانينات والتسعينات ستكون أكثر حدة وتمزيقاً مما سبق.

وتبقى الحقيقة أن الهياكل السياسية للموجة الثانية هي الأكثر فساداً اليوم مما كانت عليه خلال السبيعينات وأن قادتها غير مستعدين لمواجهة أحداث غـريبة ستـطفو عـلى السـطح في الخليج والمكسيـك حيث النفط الذي يعتمـد الغرب عليـه فضـلاً عن أزمات اقتصادية تزعزع الإستقرار العالمي. وقصارى القول إن الحكومات ستكون أقل تنافساً وابداعية وأقصر نظراً في معـالجة أزمـات الثمانينـات والتسعينات وهـذا يدلنا على ضرورة إجراء فحص جذري لواحدة من أكثر الأوهام السياسيـة خطورة وانتشاراً.

عقدة المخلِّص:

إن عقـدة المخلِّص The Messiah Complex هي الوهم بقـدرتنا، بـطريقة مـا، على انقـاذ أنفسنا بتغييـر الرجـل (أو المرأة) الـذي في القمة. إلا أن مـلايـين الناس الذي شهدوا تعثر سياسييّ الموجة الثانية بالمشكلات الناجمـة عن انبثاق المـوجة

الثالثة اهتدوا، تحفزهم الصحافة على ذلك، إلى تفسير وحيد وبسيط عن سبب معاناتهم وويلاتهم ألا هو «فشل القيادة»؛ وما يريدونه هو ما يشبه المسيح المخلص يرجع الأمور إلى نصابها ثانية في حقل السياسة. هذا التوق الشديد إلى قائد بارع ماخوي يبثه عدد كبير من الناس، حتى من حسنت نيتهم منهم، فعالمهم الذي ألفوه يتقوض ومحيطهم يزداد غموضاً مكتنفاً بالأسرار بينما تصعَّد عندهم اللاتوقعات والحاجة إلى نظام وبنية وقدرة على الإستبصار. لذا فنحن نسمع، كما قالها اورتيغا غوسيه Gosset عندما رأى نجم هتلر في صعود خلال الثلاثينات، «صرخة مرعبة ترتفع كعواء أعداد لا تحصى من الكلاب إلى مهد النجوم تطلب شخصاً ما أو شيئاً ما أن يتولى القيادة». وفي الولايات المتحدة فإن أكثر ما يدين الرئيس بصورة عنيفة هو «الإفتقار لموهبة القيادة»، وما كان انتخاب مارغريت تاتشر في بريطانيا إلا لكونها «السيدة الحديدية». وحتى في الدول الصناعية الشيوعية، حيث القيادة إلا خلاعة للفؤاد، تتكاثف الضغوط وخاصة في الإتحاد السوفييتي من أجل «قيادة أقوى». وما نشر رواية «النصر» لألكسندر شاكوفسكي إلا جزء من حملة تنادي بالستالينية الجديدة Restalinization ، وهي تمجد من قدرة ستالين على اتخاذ «القرارات السياسية الملحَّة». وفجأة ظهرت صور صغيرة لستالين على زجاج السيارات وفي البيوت والفنادق والأكشاك، فكتب «فيكتور نيكيبيلوف» صاحب رواية «معهد الأغبياء»: «أن هذه الظاهرة عبارة عن مد مفاجىء جاء من الأسفل.. واحتجاج، مهما كان منافياً للعقل ومدعاة للعجب، على الإنحلال الحالي والإفتقار للقيادة». وفي فاتحة عقد جديد وخطير تزداد المطالبة بـ«القيادة» وتتزامن مع تنشط جديد لقوى سوداء منسية تعمل بين ظهرانيننا. فورد في صحيفة «النيويورك تايمز» أنه في فرنسا، وبعد أكثر من ثلاثة عقود من السبات، «تسعى جماعات يمينية صغيرة لكنها متنفذة من جديد وراء النور الفكري الساطع فتطرح نظريات النخبوية Elitism السياسية والبيولوجية التي فقدت مصداقيتها غداة هزيمة الفاشية في الحرب العالمية الثانية». وبالثرثة عن تفوق العرق الآري ومعاداة الولايات المتحدة، فإن هذه الجماعات تسيطر على النتاج الصحفي الأكبر في جريدة «لوفيغارو» الإسبوعية. وتقول هذه الجماعات إن

الأعراق البشرية ولدت غير متساوية ويجب أن يبقى الأمر هكذا بفرض سياسة إجتماعية، وهي تربط جدلياتها ونظرياتها بالمرجعية إلى ي. و. ويلسون Wilson وآرثر جنسين Jensen لاكتساب صبغة علمية مزعومة في تحيزهم الخبيث المعادي للديمقراطية. وفي اليابان أمضيت وزوجتي منذ فترة ليست ببعيدة عن الذاكرة قرابة الـ45 دقيقة وسط ازدحام مروري نشهد عن كثب تعاقب شاحنات تحمل معارضين سياسيين يرتدون زياً موحداً وخوذاً ويلوحون بقبضاتهم نحو السماء احتجاجاً على السياسة الحكومية. وقال لنا أصدقاءنا من اليابانيين بأن جماعات هذا الإجتماع العاصف لها علاقة بجماعات «الياكوزا» الشبيهة بعصابات المافيا التي تنادي للعودة إلى الدكتاتورية الفاشستية التي كانت قبل الحرب العالمية الثانية. ولكل هذه الجماعات أندادها في قوى «اليسار»- وهي الجماعات الإرهابية التي تتشدق ملء فيها بشعارات الديمقراطية الإشتراكية ولكنها مستعدة لاقحام نفسها على المجتمع باسلوب دكتاتوري باللجوء إلى الكلاشينكوف والقنابل الحارقة. ونرى في الولايات المتحدة، كدلالة على عدم الإستقرار، بعثاً للعنصرية المشينة، فمنذ عام 1978 قامت عصابة الكوكلاكس كلان، التي ظهرت من جديد مرة أخرى، بإحراق الصلبان في أطلانطا وطوقت مجلس مدينة ديكاتور في آلاباما بالمسلحين، وكذلك أطلقت الأعيرة النارية على كنائس السود وعلى كنيس يهودي في «جاكسون»، ولاية المسيسيبي. وفي كارولينا الشمالية قتل رجال الكوكلاكس كلان الذين يجهرون باعتناق النازية أيضاً خمسة يساريين معادين للعصابة.

وقصارى القول، إنَّ موجة المطالبة «بالقيادة الأقوى» تتزامن أيضاً مع تفشي نشاط للجماعات الفاشستية التي تأمل الإستفادة من انهيار الحكومة التمثيلية، واقتراب الوقود من الشرارة يهدد بالخطر الإنفجاري. وهذه الدعوات الصارخة للقيادة أساسها اعتقادات ثلاثة خاطئة أولها خرافة الفعالية الفاشستية التي تدعي أن الدكتاتوريين هم وحدهم القادرين على «تسيير القطار في وقته المحدد». وانهيار العديد من المؤسسات وعدم القدرة على التكهن بما سيقع لاحقاً يجعل ملايين الناس مستعدون لمقايضة بعض حرياتهم (أو حرية الآخرين وهذا أفضل) لجعل قطاراتهم الإقتصادية والسياسية والإجتماعية تنطلق في وقتها المحدد. مع هذا

فالقيادة القوية ـ وحتى الدكتاتورية ـ لا شأن لها في الفعالية، ولا يوجد دليل عظيم يوحي أن الإتحاد السوفييتي يدير أموره بصورة فعالة رغم أن قيادته بالتأكيد هي «أقوى» وأكثر فاشية من حكومات الولايات المتحدة وفرنسا والسويد، وبغض النظر عن الجيش والشرطة السرية والوظائف القليلة الأخرى، الحيوية لاستمرار النظام، فإن الإتحاد السوفييتي هو حسب كل التقييمات، حتى بتقييمات الصحافة السوفييتية «سفينةً موحلة وقذرة»، وهو مجتمع مشلول بالنفايات والإهمال والفساد والجمود ـ باختصار، إنه مشلول بـ«اللافعالية الدكتاتورية».

وحتى ألمانيا النازية، الفعالة بصورة مثيرة في ابادة البولنديين والروس واليهود والكثير من «غير الآريين» لم تكن فعالة في حقول أخرى. ويذكرنا ريموند فليتشر عضو البرلمان البريطاني الذي تلقى تعليمه في ألمانيا وبقي فيها يراقب عن كثب الظروف الإجتماعية الألمانية بحقيقة الواقع المنسي قائلاً: «نحن نتصور ألمانيا النازية نموذجاً للفعالية. ولكن في الواقع كانت بريطانيا تنظم الحرب بصورة أفضل من الألمان. وفي «الرور» استمر النازيون في انتاج الدبابات وناقلات الجنود المدرعة ولم يستغلوا خطوط السكك الحديدية لنقلها وكذلك لم يستغلوا علماءهم بصورة كبيرة؛ فمن بين 16 ألف اختراع ذا أهمية عسكرية وضعت خلال الحرب، ذهب قليل منها فعلاً للإنتاج بسبب اللافعالية السائدة حينئذٍ. وأثخنت جراح وكالات المخابرات النازية في التجسس على بعضها بعضاً بينما كانت المخابرات البريطانية رائعة. وكان البريطانيون ينظمون الأفراد طوعياً للمساهمة في صنع الأسلاك الشائكة وقدور الطهي في حين كان الألمان ما يزالون ينتجون البضائع الفخمة ووسائل الرفاهية. وبينما أجرى البريطانيون القرعة على النساء لتجنيدهن في الخدمة العسكرية، لم يتخذ الألمان هذا الأمر أبداً. هتلر نفسه كان مثال الحيرة والتردد. وبعد هذا، فإن اعتبار الرايخ الثالث نموذجاً للفعالية الاقتصادية أو الصناعية هو خرافة سخيفة ومضحكة». إن ما نريده هو أكثر من مجرد قيادة قوية كما سنرى فيما بعد لجعل القطار ينطلق في موعده.

أما الخرافة الثانية فتزعم أن أسلوب القيادة الناجح في الماضي سيكون ناجعاً وناجحاً في الحاضر والمستقبل. ويتأتى هذا الإعتقاد من خلال صور مستجدة من

لماضي تبرز قيادات ناجحة مثل روزفلت وتشرشل وديجول، لكن الحضارات المختلفة تتطلب باستمرار صفات قيادية مختلفة فما يكون قيادة قوية في حضارة ما قد لا يلائم حضارة أخرى بل ويجرها نحو الهاوية. خلال الموجة الأولى أو الحضارة الزراعية كانت القيادة حقاً موروثاً بالولادة وليس بالعمل والإنجاز، فكان الملك بحاجة إلى مهارات عملية معينة - كالقدرة على قيادة الجيوش في المعارك، والدهاء الماكر لضرب باروناته مع بعضهم البعض، والذكاء في إتمام مراسيم زواج انتهازي. أما معرفة الكتابة والقراءة والقدرة على تملك ناحية الفكر التجريدي فلم تكن من ضمن الضرورات. فضلاً عن ذلك كان القائد حراً في ممارسة سلطاته الفردية الشاملة باسلوب نزوي وحتى الأرعن أيضاً دون مسائلة من الدستور أو الرأي العام. وان احتاج إلى الموافقة على أمر ما، نالها من زمرة صغيرة من النبلاء والأسياد والوزراء، فكانت قدرة القائد على حشد هذا الدعم «قويةً». بالمقارنة، تعامل القائد في الموجة الثانية مع سلطة مجردة، وازداد عدد القرارات التي ينبغي أن يتخذها على صعد واسعة ومتنوعة بدءاً من التلاعب بوسائل الإعلام والتأثير فيها وحتى إدارة الإقتصاد الكبير. وكان لا بد لقراراته أن تنفذ عبر سلسلة من المؤسسات والوكالات التي يفهم علاقاتها المعقدة مع بعضها بعضاً ويوائم فيها بينها. ومن شروطه أن يكون مستعلماً متملكاً لناحية المنطق المجرد؛ وأصبح عليه أن يثير ترتيباً معقداً من القوى النخبوية وقوى النخبوية التحتية بدلاً عن البارونات. فضلاً عن ذلك، كانت سلطاته - حتى لو كان دكتاتوراً مستبداً - مقيدة، على الأقل اسمياً، بالدستور والقضاء والسياسة الحزبية وقوة الرأي الجماهيري. بعد عقد هذه المقارنة سيبدو «أقوى» قادة الموجة الأولى ضمن الإطار السياسي للموجة الثانية «أضعف» قادة الموجة الثانية وسيتصف بالإرتباك وغرابة الأطوار ولن يكون زعيماً ملائماً أبداً.

بالتالي فإن تسارعنا الحالي نحو مرحلة حضارية جديدة يجعل الزعماء الأقوياء للمجتمعات الصناعية كروزفلت وتشرشل وآيزنهاور وحتى ستالين يبدون غرباء غير مناسبين لتولي زمام السلطة وكأن الملك لودفيع المجنون قد أصبح في البيت الأبيض! والبحث عن قادة حاسمين متشبثين برأيهم - مثل كنيدي وكونالي وريغان

وشيراك وتاتشر - هو تمرين في البحث عن الماضي والصورة المثالية ذات الفرضيات المندثرة، فضعف قادة اليوم هو ليس انعكاس لصفات الشخصية بقدر ما هو ناتج عن انهيار المؤسسات التي يعتمدون عليها لممارسة سلطاتهم. وبكلام أدق فإن ضعفهم الظاهري هو نتيجة حتمية لإتساع نطاق «سلطاتهم». وفي حين تستمر فيه الموجة الثالثة في تغيير المجتمع رافعة إياه إلى مستوى أكثر تنوعاً وتعقيداً، أصبح القادة يعتمدون على مدد متزايد من الناس لمساعدتهم في صنع القرارات وتنفيذها. فكما زادت الوسائل التي تمكن من ترسيخ سلطة القائد - المقاتلات الأسرع من الصوت والأسلحة النووية والعقول الألكترونية ووسائل الإتصالات عن بعد - زادت أيضاً اتكاليته ولم تقل. هذه القاعدة لا يمكن دحضها لأنها تعكس التعقيد العالي الذي تستند السلطة إليه بالضرورة وهذا هو السبب الذي يجعل الرئيس يجلس بجانب زر إطلاق الصواريخ النووية لكي يدمر الكوكب عن آخره في أي لحظة ومع ذلك يظل عاجزاً لشعوره «بعدم وجود أحد على الطرف الآخر من الهاتف»؛ فالقدرة والعجز هما جانبان متضادين للرقاقة شبه الموصلة ذاتها.

للأسباب هذه تتطلب حضارة الموجة الثالثة الجديدة نوعاً مختلفاً تماماً من القيادة وليس من الواضح حتى الآن الصفات الأساسية اللازمة لقادة الموجة الثالثة. فقد نجد أن القوة لا تكمن في تمسك القائد بقراره الذي لا رجعة فيه بل في القدرة على إصغائه للآخرين؛ كلا ليس بالقوة الجبارة بل باللجوء إلى الخيال والإبتكار؛ وليست تتمثل في جنون العظمة بل في الإعتراف بحد طبيعة القيادة في العالم الجديد. وقد يكون على قادة المستقبل التعامل مع مجتمع لا مركزي يتسم بالتعاون والإسهام في جهود الكل - مع مجتمع لا يمت بصلة إلى مجتمع اليوم. وليس من المحتمل أن يوجد إنسان يتحلى بكل الخصال والصفات والشروط المطلوبة للقيادة المستقبلية، فهذه القيادة قد تصبح مؤقتة إلى حد كبير، أكاديمية وتتبع نظام الشورى. وقد شعرت «جيل تويدي» الكاتبة في صحيفة الغارديان بهذا التحول فكتبت: «من اليسير انتقاد كارتر. . من الممكن أنه كان يتسم بالضعف والتردد، ولكن الأمر وارد جداً. إن خطيئة جيمي كارتر الكبرى اعترافه

الضمني بأن المشاكل تصبح . . عامة عندما يتقلص العالم وجوهرية ومتبادلة التواكل إلى حد بعيد حتى يتعذر معالجتها من قبل مبادرة رجل واحد أو حكومة بمفردها كما كان». إنها توحي باختصار بإننا نتحول نحو المطالبة بقائد من صنف جديد ليس بسبب الصالح العام ولكن لسبب بسيط هو ضرورة ذلك لطبيعة المشكلات التي تتطلب هذا. وأزمة أفول حكومة الموجة الثانية التمثيلية هي أزمة حتمية حتى لو وجد من يتصدى لهذا من العباقرة والقديسين والأبطال الذين يركبون الصعاب، فمشكلتنا الأساسية ليست مشكلة الكادر المناسب.

النسيج العالمي:

إذا كان اختيار قائد «أفضل» هو همنا الوحيد يمكن معالجة هذه المشكلة ضمن إطار النظام السياسي القائم، لكن المشكلة أعمق من ذلك بكثير. فالقادة، وحتى «أفضلهم» هم في الواقع مشلولون لأن المؤسسات التي يعملون فيها أصبحت مماتة. لقد وضعت الهياكل السياسية والحكومية في وقت كانت فيه الدولة القومية تتشكل وكان بإمكان أي حكومة أن تصنع قراراتها مستقلة تقريباً. ولكن هذا لم يعد ممكناً الآن رغم تمتعنا بخرافة الإستقلال، وأصبح التقدم مشكلة عبر قومية حتى أن بريجينيف ومن خَلَفَهُ لا يستطيعون التصدي للعدوى الآتية عبر حدودهم. والدول الصناعية الشيوعية، رغم انفصالها عن الاقتصاد العالمي جزئياً، والتحكم الاقتصادي داخلياً فيها، تعتمد على المصادر الخارجية من بترول وغذاء وتكنولوجيا وديون وضروريات أخرى. وفي عام 1979 اضطر الإتحاد السوڤييتي إلى رفع بعض أسعار السلع الإستهلاكية، وضاعفت تشيكوسلوفاكيا من سعر الوقود فرفعت هنغاريا من سعر الكهرباء بنسبة 51٪ فقرار في بلد يؤدي إلى رود فعل من الثاني. وتبني فرنسا مصنعاً للمعالجة النووية المكررة في رأس دولاهاج (الأقرب إلى لندن من مفاعل ونديكال النووي البريطاني) حيث تدفع الرياح السائدة هناك الغبار الذري أو الإشعاعات (إذا ما تسربت) إلى بريطانيا مباشرة. أما البقع البترولية المكسيكية فتعرض سواحل تكساس التي تبعد 500 ميل فقط لخطر الكارثة. وإذا ما رفعت السعودية أو ليبيا من نسبة الإنتاج النفطي

أو خفضتها فسيكون لهذا تأثيرات ايكولوجية مباشرة أو طويلة المدى في العديد من الدول.

وسط هذه الشبكة المتينة الخيوط يفقد القادة القوميون الكثير من الفعالية مهما قالوا معسول الكلام أو استلوا السيوف مهددين. وأصبحت قراراتهم تصدر أصداءً مكلفة غير مرغوب بها وخطيرة غالباً على كلا الصعيدين الدولي والمحلي. إن نطاق الحكومة ومعه توزيع سلطة صنع القرار خاطئان حتى العجز في عالم اليوم، وهذا هو بالتالي أحد أسباب اعتبار البنى السياسية القائمة غير ذات جدوى.

المشكلة المتناسجة:

تعكس مؤسساتنا السياسية أيضاً منظومة معارف أكل الدهر عليها وشرب، ولكل حكومة وزراء ودوائر مكرسة للتصرف في المجالات المالية والشؤون الخارجية والدفاع والزراعة والتجارة والبريد والنقل.. إلخ. ولمجلس الشيوخ الأمريكي فضلاً عن هيئات تشريعية أخرى، لجان منبثقة عنها تتعامل مع مشكلات تخص تلك المجالات، ولكن ما تعجز أي حكومة من الموجة الثانية عن معالجته، مهما كانت مركزية الحكم، هو مشكلة التناسج المتمثلة في كيفية دمج نشاطات كل تلك بالوحدات لتنتج برامج منظمة وكلانية لا برامجاً متمازجة أو متناقضة تبطل نفسها بنفسها. وإذا ما تعلمنا شيئاً خلال العقود الماضية فهو أن كل المشكلات الإجتماعية والسياسية متناسجة ومتحبكة - وأن الطاقة مثلاً تؤثر على الإقتصادالذي بدوره يؤثر على الصحة التي بدورها تؤثر على التعليم والعمل والأسرة وآلاف الأشياء الأخرى. ولكن التعامل مع مشاكل محددة معزولة عن المشاكل الأخرى - وهذا من مخلفات العقلية الصناعية - يؤدي إلى الفوضى فالكارثة، ومع هذا فإن الهيكل التنظيمي للحكومة يعكس فعلاً واقع هذه العقلية الصناعية. هذه البنية التي تنطوي على مفارقة تاريخية تقود إلى صراعات قضائية لا متناهية وإلى تبرير النفقات (إذ تحاول كل وكالة معالجة مشكلاتها الخاصة على حساب الوكالات

الأخرى) وإلى جيل كامل من الآثار الجانبية المناوئة. وهذا هو السبب الذي يجعل كل محاولة حكومية لعلاج مشكلة ما تقود إلى سلسلة متلاحقة من المشاكل الجديدة أسوأ من المشكلة الأصلية في الغالب. وتحاول الحكومات نموذجياً معالجة مشكلة التناسج هذه من خلال المركزية الأوسع - أي بترشيح «قيصر» يتخطى الخط الأحمر. إلا أن هذا القيصر سرعان ما يخلع عن عرشه بعد اجراء التغييرات وتجاهل تأثيراتها الجانبية المدمرة وتجاوزه لكل الخطوط الحمراء، فمركزية السلطة لم نعد منهجاً ناجعاً. وهناك معيار يائس آخر يتمثل في تشكيل لجان شاملة الدوائر Interdepartmantal لا تعد ولا تحصى للتعاون مع بعضها وتعيد النظر في القرارات الصادرة وتنسقها. والنتيجة بالتالي بناء مجموعة أخرى من الإرباكات والفترات الزمنية اللازمة للقوانين أن تتعداها - وزيادة الطين بلة في متاهة البيروقراطية.

إن حكوماتنا وهياكلها السياسية القائمة هي مماتة لأنها تنظر إلى العالم من خلال عدسات الموجة الثانية وهذا بدوره يثير مشكلة أخرى.

التسارع القراري:

كانت الحكومات والمؤسسات البرلمانية للموجة الثانية قد صُمِّمت لصنع القرارات برويَّة ليتناسب هذا مع عالم تأخذ الرسالة البريدية فيه أسبوعاً لتصل إلى نيويورك من بوسطن أو فيلادلفيا. واليوم إذا ما عطس آية الله في «قم» فينبغي على المسؤولية في واشنطن وموسكو ولندن وباريس أن يستجيبوا لذلك بقرار خلال دقائق. إن سرعة التحول تصيب الحكومات والسياسيين بالغفلة وتساهم في شعورهم بالعجز والإرتباك بينما تقوم الصحف بجعل هذا جلياً. ومنذ ثلاثة أشهر فقط قالت مجلة «أدفيرتايزنغ إيج»: كان البيت الأبيض يدعو الأمريكيين إلى ترشيد انفاقهم وتوفير دولاراتهم، أما الآن فقد تخلت الحكومة عن حث المستهلكين على عدم الإنفاق بكل حرية. وكتبت مجلة «اوسينبولتيك»، مجلة الشؤون الخارجية الألمانية أن خبراء النفط توقعوا تفجر أسعار البترول ولكن ليس

تفجر «سرعة التحولات». وقد ضربت فترة الركـود عام 1974 ـ 1975 صـانعي سياسة الولايات المتحدة بما دعته مجلة «فورتشن» «بالتسارع المذهل والممزق».

التحول الإجتماعي يتسارع أيضاً ويلقي باعباء إضـافية عـلى عاتق صـانعي القرار السياسي، وقد صرحت «بيزنس ويـك» بأن الولايات المتحدة كانت تـرى «أنه طالما الهجـرة الصناعيـة والسكانيـة هي هجرة تـدريجية» فهـذا ساعـد على تـوحيد الأمة. لكن هذه العمليـة تخطت الحـدود خلال السنـوات الخمس الأخيرة حتى لم تعد المؤسسات السياسية القائمة قادرة على احتوائها».

وحتى أعمال السياسيين تسارعت أيضاً وغالبـاً ما تـأخذهم عـلى حين غـرة، ففي سنة 1970 تكهنت مارجريت تاتشر أنه لن يتم تعيين امـرأة في مركـز قيادي رفيع في الحكومة البريطانية خلال فترة حياتها، فأصبحت هي بذاتها رئيسة للوزراء سنة 1979. وفي الولايـات المتحدة كـان جيمي كارتـر المغمور قـد وصل أعتـاب البيت الأبيض في أشهر عدة فقط، والأكثر من هذا أصبـح كارتـر الرئيس الفعـلي فوراً رغم أن الرئيس الجديد لا يتقلد منصبه في العادة بعد الانتخاب إلا في شهـر يناير. ولقد كان كـارتر وليس المهـزوم فورد هـو من سحقته الأسئلة حـول الشرق الأوسط وأزمة الطاقة وقضايا أخرى قبـل إعداد أصـوات الإقتراع. وأصبـح فورد البطة العرجاء مباشرة، ولأسباب عملية، فإن البطة قد نفقت لأن الزمن السيـاسي أصبح مضغوطاً جداً الآن وتسارع التاريخ لا يسمح بالتأجيل التقليدي. وبـالتالي فإن «شهر العسل» مع الصحافة الذي يتمتع به الرئيس الجـديد دائـماً قـد بُـتر مع الزمن، وقد قضي على آمال كارتر حتى قبل توليه الرئـاسة فعليـاً بسبب ترشيحـاته الخـاصة لـوزرائه وأرغم عـلى سحب ترشيحـه لتولي رئـاسة المخـابرات المـركزيـة الأمـيركية. وفي خـلال أقل من نصف السنـوات الأربع تـوقع المـراسل السيـاسي المتبصر «ريتشارد ريفرز» بـولاية رئـاسية قصـيرة لكارتـر لأن «وسائـل الاتصالات الفورية قد اختصرت الزمن لدرجة أن الفترة الرئاسية الممتدة أربع سنـوات تزخـر بكثير الأحداث والمشاكل والمعلومـات مما لم يكن يـلاقيه رئيس يَتـولى منصبه ثـماني سنوات في الماضي». هذا التسخين لخطوة الحياة السيـاسية الـذي يعكس التسارع

العـام للتغيير يكثف اليـوم من الإنهيار السيـاسي والحكومي. وبتعبـير أبسط يعجز قادتنا ـ وهم مرغمون على أداء عملهم من خلال مؤسسات الموجة الثانية المصممة لمجتمـع تسارعـه بطيء ـ عن صنـع قرارات مـتروية وذكيـة بالسرعـة التي تجـري الأحداث فيها، فيـأتي القرار إمـا متأخـراً أو تسود الحـيرة والتردد في اتخـاذه. وقال الأستاذ روبرت سكيدليسكي من كلية الدراسات الدولية المتقـدمة التـابعة لجـامعة جونزهوبكنز: «أصبحت السياسة المالية في النهاية عقيمة الإستخدام لأنها تستغرق وقتاً طويلاً للحصول على معايـير مناسبـة من الكونجـرس، حتى لو كـانت أغلبيته مـوافقة عليهـا». وهذا كـلام قيل عـام 1974 قبل وقت طـويل من دخـول أزمة الطاقة في الولايات المتحدة سنتها السادسة.

لقـد تغلب تسارع التحـولات والتغييرات عـلى قدرة الاستيعـاب القـراريـة لمؤسساتنا جاعلاً إياها والبنى السياسية الحالية مماتة بغض النظر عن الإيديـولوجيـة الحزبية أو القيادية، فلم تعد تفي لا بالسرعة ولا بتدرجـاتها القيـادية؛ ولكن هـذا ليس كل شيء.

إنهيار عُرف الإجماع:

مثلما أفرزت الموجة الثانية المجتمع الجـماهيري كـذلك تجعـل الموجـة الثالثـة المجتمـع لا جماهـيري، فهي تحول النـظام الإجتماعي بـرمته إلى مستـوى أعلى من التنوع والتعقيد. هذه العملية الثورية التي تشبه إلى حد بعيد الإصطفاء البيولوجي الـذي يحدث في عمليـة إرتقاء الأنـواع، تساعـد على تفسـير أحـد أهم الـظواهـر السيـاسية الحـالية ـ إنهيـار مبدأ الإجمـاع Consensus . إننا نسمـع السياسيـين في العالم الصناعي من أقصاه إلى أقصاه ينعون ضياع «الهدف القومي» وغيـاب «روح دنكرك» القديمة الطيبة الذكر، وتآكل «الوحدة القومية» والتكاثر المفاجىء والمذهل للجماعات التمزيقية ذات السلطة العالية. آخر هذه الجماعات الطنانـة في واشنطن هي «جماعة القضية الواحدة» التي تشير إلى المنـظمات السياسيـة التي تعد بـالآلاف التي تتولى الدفـاع عن قضية عـاجلة واحدة كـالاجهاض والحـد من سباق التسلح

وحقوق الشاذين جنسياً والطاقة النووية وهكذا. هذه الإهتمامات متشعبة ومتعددة جداً على المستويين القومي والمحلي لدرجة أن المسؤولين والسياسيين لا يستطيعون إدراكها.

فقد نظم مالكو البيوت المتحركة أنفسهم للدفاع عن حقوقهم أمام تغييرات تقسيم المناطق في الدولة، ويكافح المزارعون خطوط نقل الطاقة، ويتحشد المتقاعدون ضد الضرائب المدرسية ناهيك عن حركات تحرر المرأة والشيكانو والآباء الوحيدون وحملات محاربة الإباحية والجماعات البيئية التي تنظم أنفسها استعداداً للنضال. وقد أوردت احدى المجلات في الغرب الأوسط تقريراً عن تشكيل منظمة «النازيون الشاذين جنسياً»!.

في نفس الوقت تلاقي المنظمات الجماهيرية صعوبة في تمتين تماسكها ووحدتها إذ يقول أحد المشاركين في مؤتمر للمنظمات الطوعية: «لم تعد الكنائس المحلية تتبع الكنائس الطليعية على المستوى القومي». وقال أحد خبراء العمل أنه عوضاً عن قيام حملة سياسية متوحدة وواحدة بقيادة إتحاد العمال الأميركي، فإن النقابات المتحدة تزيد من حملاتها الخاصة لتحقيق مآربها. وليس جمهور الناخبين وحده الذي ينقسم إلى جزئين، فجماعات الجزيء نفسها هي مؤقتة لا تدوم إذ تبرز للوجود فجأة ثم تموت فتشكل تياراً متقلباً يصعب تحليله، يقول مسؤول حكومي: «نعتقد الآن أن عمر المنظمات الطوعية الجديدة في كندا سيكون من ستة إلى ثمانية أشهر فضلاً عن منظمات كثيرة سريعة الزوال». بهذه الطريقة يتحد التسارع والتنوع لخلق نوع جديد من الأمة السياسية، Body Politic . هذه التطورات ذاتها تجرف إلى غياهب النسيان أفكارنا عن الإئتلافات السياسية والتحالفات والجبهات المتحدة بعد أن كان أي زعيم سياسي في الموجة الثانية قادراً على توحيد ستة جبهات كبرى كما فعل روزفلت عام 1932 لسنوات عدة قادمة. واليوم إذا وحدت مئات بل آلاف الجماعات الصغيرة القصيرة العمر ذات الهدف الواحد، فسيكون هذا الإئتلاف قصير العمر أيضاً. وهي قد تتوحد لمدة كافية لانتخاب

رئيس ما ثم تنفصل بعد الإنتخاب تاركة إياه بدون قاعدة دعم لتنفيذ برامجه.

إن لا جماهيرية الحياة السياسية هذه التي تعكس كل النزعات العميقة التي ناقشناها في حقول التكنولوجيا والإنتاج والإتصالات والثقافة، تدمر بصورة أبعد قدرة السياسيين على صنع قرارات حيوية بعد أن اعتادوا على التلاعب بجماهير الناخبين المنظمة والمفهومة جيداً. أما الآن فهم محاصرون بجماهير الناخبين الجديدة والتي لا تحصى عدداً والسلسلة التنظيم والتي تطالب بالإنتباه الفوري لحاجاتها الواقعية والضيقة غير المألوفة. فتتدفق هذه المطالب المتخصصة من كل حدب وصوب إلى المشرعين والبيروقراطيين فلا يتاح الوقت لهم لإجراء التداول. والأكثر من هذا، لأن المجتمع يتحول بخطى متسارعة، ولأن القرار المؤجل قد تكون عاقبته أسوأ من عدم اتخاذ قرار على الإطلاق، فإن كل فرد يطالب بجواب فوري. بالتالي ظل الكونجرس مشغولاً جداً لدرجة أنه، ونسبة للنائب الديمقراطي ن. و. مينيت من كاليفورنيا، «يجتمع الأشخاص فيه في كل جيئة وكل ذهاب وهذا لا يسمح أبداً بمسار متماسك للتفكير». والظروف تتباين من بلد لآخر، ولكن المشترك بينها هو التحدي الثوري الذي فرضته الموجة الثالثة في القضاء على مؤسسات الموجة الثانية البطيئة العاجزة عن مسايرة خطر التحول والتغيير والضئيلة أمام المستويات الجديدة للتنوعات السياسية والإجتماعية. إن مؤسساتنا التي صممت لمجتمع بطيء وبسيط تغرق في مستنقع الزمن ولا يمكن إصلاح قواعدها فقد تعطل الزعم الجوهري لنظرية الموجةالثانية السياسية: وهو مبدأ التمثيل النيابي. لذا فإن انبثاق التنوع يعني إستحالة تشكيل أغلبية حتى في القضايا المصيرية رغم أن الأنظمة السياسية أسست نظرياً على قاعدة الأغلبية. إنهيار عرف الإجماع هذا يعني أيضاً تزايد الحكومات التي تستحيل حكومات «أقلية» قائمة على ائتلافات متقلبة غير مؤكدة. وهذه الأغلبية المفقودة تستهزيء الكلام المنمق الديمقراطي والمسدج وهذا يقودنا إلى التساؤل عن نوع الناخبين الذين «سيُناب» عنهم. كان الإجماع في المجتمع الصناعي الجماهيري حيث كان الناس متحدون وحاجاتهم أساسية، هدفاً يمكن تحقيقه، لكن في المجتمع اللاجماهيري نفتقر إلى الهدف القومي ناهيك عن الهدف الإقليمي والمحلي المتمثل في الولاية والمدينة.

وأصبح التنوع في أي منطقة انتخابية أو دائرة برلمانية سواء في فرنسا أو اليابان أو السويد واسعاً جداً حتى أن نائبها لا يمكن أن يدعي أن يمثل الأغلبية. وهو لا يستطيع أن يمثل الإرادة العامة لسبب بسيط هو غياب هذه الإرادة. بالتالي ما هو مصير «الديمقراطية النيابية»؟. إن طرح هذا السؤال ليس تهجماً على الديمقراطية (فالموجة الثالثة ستفتح الطريق أمام ديمقراطية أكبر وأغنى) بقدرة ما هو تجسيد لحقيقة واحدة وواضحة لا مفر منها وهي عقم الإدعاءات التي قامت عليها مؤسسات الموجة الثانية.

الإنفجار الضمني للقرار:

إن القرارات المتسرعة والكثيرة والمشكلات الغريبة وغير العادية كالإفتقار إلى القيادية تفسر عجز القرارات السياسية وعدم صلاحيتها اليوم، فمؤسساتنا تترنح اليوم تحت ضربات الإنفجار الضمني للقرار. والعمل بتكنولوجية سياسية متخلفة يُفسد من قدرتنا على صنع القرار الفعال، فكتب وليام شكروس في مجلة «هاربر» مناقشاً سياسة نيكسون - كيسنجر في كمبوديا قائلاً: «عندما كان محتماً أن تصدر كل القرارات عن البيت الأبيض، كان الوقت ضيقاً بحيث لم تدرس جميعاً من كل الجوانب». وفي الواقع فإن البيت الأبيض يعاني من أزمة إتخاذ القرار في كل شيء من مشكلة تلوث الهواء وتكاليف المعالجة في المشافي والطاقة النووية وحتى إلغاء اللعب الخطرة لدرجة أن أحد مستشاري الرئيس أسرَّ لي قائلاً: «الجميع هنا يعانون من صدمة المستقبل»!.

وليست الوكالات التنفيذية بحال أفضل، فكل دائرة منها تتحطم تحت ثقل القرار وتُجبر على إقحام أنظمة لا تحصى فيها وتضطر إلى إصدار قرارات لا نهائية يومياً بسبب ضغوط التسارع. وهنالك دراسات جيدة وقليلة حللت هذه المشكلة القرارية وأفضلها تحليل «تريفور أرمبرستر» لحادثة السفينة «بيبلو» التي وقعت سنة 1968 والمتعلقة باحتجاز كوريا الشمالية لسفينة تجسس أميركية التي أدت إلى مكاشفة الأوراق السياسية بين البلدين. ونسبة إلى «أرمبرستر» فإن مبعوث

البنتاجون الذي درس درجة «التقييم الخطر» لمهمة السفينة، وأثبت ذلك، كان لديه ساعات قليلة فقط ليقوم بتقييم درجة الخطر لـ 76 مهمة عسكرية مقترحة ومختلفة. نتيجة لذلك رفض المبعوث أن يقيم كم كان لديه من الوقت عملياً لدراسة مهمة السفينة «بيبلو»، لكن أحد موظفي وكالة استخبارات الدفاع فسر الأمر كما يلي: «ربما حدث الأمر على النحو التالي. . لقد وجد المبعوث كتاباً على مكتبه في الساعة التاسعة من صباح أحد الأيام مع أمر أن يعيده عند الظهيرة. وكان الكتاب عبارة عن مجلد ضخم. ولربما وجد أنه يستحيل دراسة كل مهمة بتفصيلاتها المعقدة». مع ذلك، وتحت ضغط عامل الوقت، فقد صنف درجة الخطر لمهمة السفينة بيبلو بـ«درجة دنيا». وإذا كان عميل استخبارات الدفاع مصيباً في تحليله فإن كل مهمة عسكرية مقيّمة ذلك الصباح استغرقت أقل من دقيقتين ونصف من التفكير والدراسة في المتوسط، فلا عجب إذن أن تقع تلك الأخطاء. وهنالك مثال آخر، فقد أضاع البنتاجون 30 بليون دولار في طلبات خارجية لشراء الأسلحة ولا يدري إن كان هذا يعكس أخطاء فاحشة في الحسابات أم إخفاق فني في تحصيل المبالغ المطلوبة من المشترين أم أنفقت هذه الأموال على أمور مختلفة كلياً. وحسب مراقب الإنفاق في استخبارات الدفاع فإن عملية البلايين الفاشلة هذه لها «إمكانية مهلكة كمدفع طليق على متن سفينتنا». ويعترف قائلاً: «الحقيقة المؤسفة هي جهلنا لحجم هذه الفوضى وسيلزمنا أكثر من خمس سنوات للتخلص منها». فإذا كان البنتاجون بكل حواسبه الألكترونية وأنظمة معلوماته الدقيقة قد أصبح من الضخامة والتعقيد بحيث لا يدار بصورة صحيحة وسليمة فكيف الحال بحكومة ككل؟.

إن مؤسسات صنع القرار القديمة تعكس بشكل مطرد الفوضى السائدة في العالم، وقد تحدث ستيوارت آيزنشتات مستشار الرئيس كارتر عن «تقسيم المجتمع إلى جماعات لها مصالحها الخاصة وبالتالي تقسيم مجتمع السلطة التشريعية إلى جماعات ثانوية». وبهذا الظرف الجديد لن يستطيع أي رئيس فرض إرادته على الكونجرس بعد أن كان الرئيس بصورة تقليدية قادراً على الإتفاق مع أكبر ستة من رؤساء اللجان سناً من ذوي النفوذ ليقدموا له الأصوات اللازمة للموافقة على

برنامجه التشريعي. واليوم لا يستطيع رؤساء اللجان التشريعية أن يحصلوا على أصوات الأعضاء الأصغر سناً في الكونجرس كما يستطيع ذلك مثلاً اتحاد العمال الأميركي أو الكنيسة الكاثوليكية. كل هذا يجعل من غير الممكن للكونجرس أن يحصر انتباهه لأية قضية أو أن يستجيب بسرعة لحاجات الأمة وهو في هيكليته الحالية. ومشيراً إلى «جدول الأعمال المسعور» يوجز تقرير صادر عن دار المقاصّة حول المستقبل التابعة للكونجرس التعقيد المطرد والأزمات المتلاحقة بصورة نابضة بالحياة. إذ تم خلال اسبوع واحد التصويت على تخفيض تنظيم الغاز وروديسيا وقناة بنما وحول وزارة جديدة للتعليم، ودفعات المنتوجات الغذائية والتخلص من الفضلات الصلبة والحيوانات الخطرة على الإنسان.. لقد تحول الكونجرس الذي كان مركز المداولات المتروية والحذرة إلى هيئة بلهاء». ومن الواضح أن العمليات السياسية تتباين من بلد لآخر لكن قوىً متشابهة تتشاطر هذه المآزق، فقالت مجلة «يو. إس. نيوز أند وورلد ريبورت» أن الولايات المتحدة ليست البلد الوحيد الذي يبدو مضطرباً وراكداً، وتضيف قائلة: «جل بنظرك في أرجاء الإتحاد السوفييتي ترى أنه لا يوجد هناك استجابة إلى الدعوة الأميركية للحد من الأسلحة النووية، وهناك تأجيل وتسويف طويل للتفاوض حول الإتفاقيات التجارية مع الدول الإشتراكية والرأسمالية. وكان هناك معاملة محرجة للرئيس الفرنسي جيسكار ديسكان خلال زيارته الرسمية لموسكو، بالإضافة إلى عجز في سياسته الشرق أوسطية ودعوات متناقضة لشيوعيي أوربا الغربية لتتعاون مع حكوماتها الوطنية..

وحتى في نظام الحزب الواحد من المستحيل تقريباً وضع سياسات حازمة أو الإستجابة بسرعة لقضايا معقدة». وفي لندن أخبرنا عضو برلماني أن الحكومة المركزية «تحمل عبئاً ثقيلاً جداً». أما سير ريتشارد مارش، الوزير السابق في الحكومة البريطانية ورئيس إتحاد الناشرين والصحفيين البريطانيين الآن صرح أن «البنية البرلمانية بقيت ثابتة نسبياً خلال المئتين وخمسين عاماً الماضية وهي ليست مكيفة مع نموذج صنع القرار الإداري الحالي.. وهي برمتها ليست فعالة»، ويضيف أن «مجلس الوزراء ليس أفضل حالاً». وماذا عن السويد بحكومتها الإئتلافية المهتزة والعاجزة عن معالجة المسألة النووية التي شطرت البلاد نصفين

متعارضين؟ أو إيطاليا بالإرهاب الذي يمارس على أراضيها وأزماتها السياسية المتكررة - وهي غير القادرة على تشكيل حكومة تدوم ستة أشهر؟.

إن هذه الأزمات السياسية التي نواجهها لا يمكن للقادة الأقوياء منهم والضعفاء أن يعالجونها طالما هم يعملون مجبرين ضمن مؤسسات مجدبة هدامة تنوء بأثقال هائلة. يجب ألا يكون النظام السياسي قادراً على صنع القرارات وتنفيذها وحسب، بل عليه أن يعمل بالميزان الدقيق وأن يقدر على دمج سياسات متباينة وصنع القرار في سرعة مناسبة وأن يعكس تنوع المجتمع ويستجيب له، فإذا فشل في تحقيق أياً من تلك الشروط كانت الكارثة وما أدراك ما الكارثة. إن مشاكلنا لم تعد مسألة «يمين» أو «يسار»، «قيادة قوية» أو «قيادة ضعيفة»، بل أصبح نظام القرار ذاته معرضاً للخطر وتبقى الحقيقة المدهشة هي استمرار حكوماتنا في أداء وظائفها كاملة. ولكن رئيس شركة ما لن يحاول إدارة شركته الضخمة بالرجوع إلى اللوائح التنظيمية التي وضعت أول ما وضعت في القرن الثامن عشر بريشة أحد الأسلاف التي كانت خبرته لا تتعدى إدارة مزرعة؛ ولن يحاول طيار سليم العقل أن يسير بطائرة تفوق سرعتها سرعة الصوت بقراءة تعليمات الملاحة القديمة والتحكم الخاصة بمناطيد بليروا أو لندبرغ، ولكن هذا هو بحق ما نحاول فعله سياسياً.

إن التداعي المستمر لنظم الموجة الثانية السياسية في عالم يزخر بالأسلحة النووية ويتجه نحو حافة الإنهيار الإقتصادي والبيئي، يخلق تهديداً عظيماً للمجتمعات جميعها فقراؤها وأغنياؤها، الصناعية وغير الصناعية. وهذه النظم التي يطلق عليها إسم النظم «العصرية» هي نسخ عن نماذج اخترعت قبل اختراع نظام المصنع والغذاء المعلب والتبريد والضوء والتصوير والآلة الكاتبة وفرن بيسيمر، وقبل اختراع الهاتف وقبل أن يطير الأخوان رايت بأول طائرة، وقبل أن تختصر الطائرة والسيارة من المسافات وقبل أن يطغى سعر الراديو والتلفزيون على العقول وقبل الموت المصنع في معسكرات أو شفتز النازية وقبل ظهور غاز الأعصاب والقذائف النووية وقبل الكمبيوتر والناسخات وحبوب منع الحمل

والـترانزستـور والليزر. لقـد صممت هذه النـظم في عالم عقـلاني لا يمكن تصوره ويعجـز الخيـال عن إدراكـه ـ عـالم وجـد قبـل ظهـور مـاركس وداروين وفـرويـد وآنيشتاين. بالتالي فإن المسألة السياسية الـوحيدة الأهم التي تـواجهنا هي تـداعي مؤسساتنا الحكـومية والسيـاسية الأسـاسية. وبتـلاحق الأزمات قـد يظهـر من بين الصدوع الهرئة مستبـدون مثل هتلر وستـالين يقـولون بـأنه قـد آن الأوان لمعالجـة المشاكل بالتخلي عن الهيئات الدستورية ومصـادرة الحريـات أيضاً. لكن التسـارع نحو حقبة الموجة الثالثة لا يتطلب من الذين يريدون توسيع أفق الحـرية الإنسـانية الدفاع عن المؤسسات القائمة بل عليهم إبتكار مؤسسات جديدة أخرى.

الفصل الثامن والعشرون

الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين

إن بناء حضارة جديدة على أنقاض الحضارة الماضية يتطلب تصميم هياكل سياسية جديدة وملائمة أكثر في العديد من الأمم في آن واحد. وهذا مشروع يؤلم الفؤاد لكنه ضرورة وبدون شك سيستغرق تحقيقه عقوداً عديدة. ومن المرجح أن يتطلب هذا معركة ضروساً طويلة ستصلح من جذور - أو حتى تقضي نهائياً على - الكونجرس الأميركي واللجان المركزيةوالمكاتب السياسية الشيوعية في الدول الصناعية الإشتراكية ومجلس العموم ومجلس اللوردات ومجلس النواب الفرنسي والبندشتاغ الألماني والوزارات الكبيرة والخدمات المدنية في كثير من الدول، والدساتير وأنظمة الحكم - باختصار، معظم الأجهزة غير النافذة وغير العملية في الحكومات التمثيلية. ولن تقف موجة الصراع السياسي عند المستوى القومي، إذ ستواجه «آلة القانون الدولية» - من الأمم المتحدة وحتى مجالس الإدارة المحلية في المدن والقرى - مطالب اصلاحية شاملة خلال العقود القادمة. كل هذه الهياكل سيكون ضروري تغييرها ليس لأنها شريرة بالفطرة وليس لأنها تتحكم بهذه الطبقة أو تلك الجماعة ولكن لأنها غير مجدية وعاطلة بصورة مطردة - وغير ملائمة نهائياً لحاجات عالم متغير.

هذه المهمة الجبارة ستحتاج لملايين الناس، فإذا ما تم مقاومة هذا الإصلاح الجذري فستراق الدماء حتى الركب ويعتمد هدوء وسلام هذه العملية على عوامل عدة منها مدى مرونة المؤسسات النخبوية القائمة أو تصلبها، وإمكانية تزامن هذه العملية الإصلاحية مع إنهيار اقتصادي وحدوث تهديدات خارجية أو تدخلات

عسكربة؛ وواضح أن المخاطر جمّة. ولكن مخاطر عدم إصلاح المؤسسات السياسية أعظم وطامتها كبرى، ولذلك كلما أسرعنا بهذه العملية كانت النتائج أسلم. ولبناء حكومات فعالة من جديد ـ وأن ننفذ ما يبدو أهم مهمة سياسية في عصرنا ـ علينا أن نزيل شعارات حقبة الموجة الثانية المتراكمة، وعلينا أن نعيد التفكير بالحياة السياسية من خلال قنوات ثلاثة رئيسية التي قد تتحول إلى مبادىء راسخة لحكومات الموجة الثالثة المستقبلية.

سلطة الأقليات:

أول مبادىء حكومة الموجة الثالثة هو سلطة الأقليات الذي يعتبر أن قاعدة الأغلبية التي كانت القاعدة الشرعية الرئيسة لحقبة الموجة الثانية قد ماتت واندثرت، فما يهم هو الأقليات وليست الأغلبيات، وينبغي على أنظمتنا السياسية أن تعكس هذه الحقيقة. معبراً عن معتقدات جيله الثوري أكد جيفرسون Jeffer-son أنه على الحكومة أن « تذعن بصورة مطلقة لقرارات الأغلبية » فبدأت الولايات المتحدة وأوربا في فجر الحقبة الثانية بإجراء عملية طويلة قادتها أخيراً إلى تكوين مجتمعات جماهيرية صناعية، وبالتالي فإن مبدأ قاعدة الأغلبية يناسب بشكل تام حاجات تلك المجتمعات. واليوم، كما رأينا، خلفنا وراءنا الصناعية متجهين نحو تكوين المجتمع اللاجماهيري. بالتالي صعب وأحياناً يستحيل حشد الأغلبية أو الإئتلافات الحاكمة، لهذا السبب كانت إيطاليا لمدة ستة أشهر بدون حكومة وكذلك بقيت هولندة خمسة أشهر. ويقول العالم السياسي والتردين برنهام من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا: «أنا لا أرى في الولايات المتحدة أية قاعدة إيجابية للأغلبية تجتمع على أمر ما مطلقاً». ولأن شرعيتها تعتمد على ذلك فقد ادعت المؤسسات النخبوية للموجة الثانية دائماً أنها لسان حال الأغلبية، فكانت حكومة الولايات المتحدة «من الشعب. . وإلى الشعب». أما الحزب الشيوعي السوفييتي فقد كان يتكلم باسم «الطبقة العاملة»، بينما ادعى نيكسون أنه يمثل «الأغلبية الأمريكية الصامتة».

وفي الولايات المتحدة هاجم مثقفوا التقليدية الجديدة مطالب أقليات جديدة لها صوتها كالسود وحركات المرأة والشيكانو، وادعوا أنهم يتكلمون عن مصالح الأغلبية الكبيرة والمعتدلة والوسطى. وبتمركزهم في الجامعات الكبيرة بالشمال الشرقي من الولايات المتحدة وفي أحواض المفكرين بواشنطن ونادراً ما يوجدون في أماكن مثل «مارييتا» و«أوهايو» و«سالينا»، يعتبر التقليديون الجدد من الأكاديميين أن «أمريكا الوسطى» هي «كتلة» كبيرة غير مغسولة يوحدها سكان الضواحي الجهلة المعادين للفكر من العمال والمستخدمين. مع ذلك، فهذه المجموعات ليست موحدة اللون كما قد يبدو للمفكرين والسياسيين إذ من الصعب العثور على الإجماع في أمريكا الوسطى كحال الأمر في أماكن أخرى ـ وإن وجد فهو في أفضل حالاته متذبذب ومحدد في قضايا قليلة جداً. إذن ربما يوجه التقليديون الجدد سياساتهم المناهضة للأقليات تحت غطاء خرافة الأغلبية لا الحقيقة.

وينطبق هذا الأمر على الطرف الآخر من النطاق السياسي. إذ تزعم الأحزاب الإشتراكية والشيوعية في العديد من البلدان الأوزبية أنها تمثل «الجماهير العمالية». ولكن ما إن ننتقل إلى ما وراء المجتمع الجماهيري الصناعي حتى نجد أن الإدعاءات الماركسية قد بهتت وذبلت إذ تفقد الجماهير والطبقات الكثير من خصوصياتها في حضارة الموجة الثالثة القادمة. إن المجتمع التشكيلي Configura-tive سيحتل مكان المجتمع عالي الطبقية حيث لا توجد فيه سوى قلة قليلة من المجموعات الكبرى تتحالف سوياً مشكِّلةً الأغلبية، ويتألف هذا المجتمع من آلاف الأقليات بعضها مؤقت الوجود وبعضها يشكل انماطاً غريبة جداً لكنها سريعة الزوال وهي نادراً ما تلتحم في إجماع نسبته 51٪ على القضايا الكبرى. وبالتالي فإن تقدم حضارة الموجة الثالثة سيضعف شرعية العديد من الحكومات القائمة. والموجة الثالثة تتحدى أيضاً كل ادعاءاتنا التقليدية حول علاقة قاعدة الأغلبية بالعدالة الإجتماعية. فخلال حضارة الموجة الثانية كان الدفاع عن قاعدة الأغلبية إنسانياً مطلقاً للحريات وبقي الأمر كذلك في الدول التي ما تزال في مرحلة التصنيع مثل جنوب أفريقيا، وفي مجتمعات الموجة الثانية كانت قاعدة

الأغلبيـة تعني دوماً التحـدي المنصف للفقـراء لأنهم «كـانـوا» يشكلون الأغلبيـة، ولكن العكس هـو الصحيح الآن في البـلاد التي تهزهـا الموجـة الثالثـة. فالفقـراء الحقيقيـون لم يعودوا بـالضرورة أعداداً كبـيرة بـل أصبحـوا أقليـة في العـديـد من البلدان وسيبقون كذلك لأنهم السد القائم أمام هولوكست إقتصادي.

بالتالي، لم تعد قاعدة الأغلبية ملائمة كمبدأ شرعي صحيح، فهي أيضـاً لم تعد بالضرورة إنسانية أو ديمقراطية في المجتمعات المنتقلة إلى الموجـة الثالثـة. لكن مفكري الموجة الثانيـة يرون أن تحـطم المجتمع الجـماهيري هـو «تقسيماً» و«بلقنـة» Balkanization له ويعزون هذا إلى «الأنانية» المتنامية للأقليات وتعمى أبصارهم عن رؤية هذا التنوع الغني كفرصة للتطور البشري. وهذا التفسير السـطحي يأتي بالنتيجة محل السبب لأن الفعاليـة الناشئـة للأقليـات ليست نتيجة بـداية مفـاجئة للأنانية بل هي انعكاس لحاجات نظام الإنتاج الجديد الذي يتـطلب مجتمعاً أكـثر تنوعاً وتلوناً وتقدماً وتبايناً من أي مجتمع سـابق لضمان وجـوده واستمراريتـه، وما تنطوي عليه هذه الحقيقة هام جداً، إذ يعني هـذا مثلاً أنـه عندمـا يحاول الـروس قمع التنوعيـة الجديـدة أو كبح التعـددية السيـاسية النـاتجة عنهـا فإنهم في الـواقع «يقيدون وسائل الإنتاج»- أي أنهم يبـطئون التحـولات الاقتصاديـة والتكنولـوجية للمجتمع، وعندمـا نواجـه نحن في العالم الـلاشيوعي الخيـار ذاته فـإما أن نقـاوم تنامي التعددية كمحاولةأخيرة لا طائل منها حفاظاً على مؤسسـاتنا السيـاسية أو أن نعـترف بهذه التنـوعية ونغـير من هيكليـة مؤسسـاتنـا جـذريـاً. ويمكن أن تستغـل الإستراتيجية الأولى بـاللجوء إلى الأسـاليب الإستبداديـة في وسط ركود اقتصـادي وثقافي، أما الأخـرى فإنها ستقـود إلى تطور اجتـماعي وديمقراطيـة أساسهـا أقليات القـرن الحادي والعشرين. ولتشكيـل الديمقـراطية بشروط المـوجـة الثـالثـة علينـا التخلص من الـزعم القائـل بأن التنـوع الـزائـد يجلب معـه آليـاً تـوتـراً مـتزايـداً وصراعات متعددة في المجتع؛ ولكن العكس سيكون هو الصحيح حقاً. فالصراع المجتمعي ليس ضرورة وحسب بل مطلباً أساسيـاً مرغـوباً ضمن حـدوده المعينة. فإذا سعى مائة رجل دفعة واحدة للحصـول على نفس خـاتم الصُفر فـلا بد أنهم سيتقاتلون، ولكن من ناحية أخرى، إذا كان لكل رجـل من المائـة هدفـاً مختلفاً،

فسيكون مجزياً لهم أن يتَّاجروا مع بعضهم ويتعاونوا وتكون العلاقات التكافلية سائدة بينهم. وبتوافر شروط اجتماعية معينة، تستطيع هذه التنوعية أن توجد حضارة آمنة ومستقرة، إذ أن الإفتقار إلى المؤسسات السياسية الملائمة هو الذي يصعد من حدة التوتر بين الأقليات حتى درجة الإقتتال، وهذا الإفتقار هو الذي يجعل الأليات عنيدة ومتصلبة في مواقفها وهو أيضاً الذي يصعِّب من العثور على الأغلبية بصورة متزايدة.

إن علاج هذه المشكلات لا يتمثل في كم فاه منشق أو إتهام الأقليات بالأنانية (وكأن النخبة وخبراءها ليس لهم مصالح شخصية مشابهة). لكن العلاج يكمن في إيجاد تراتيب مبتكرة تكيف والتنوعية وتجعلها شرعية - أي مؤسسات جديدة حساسة للمتطلبات المتغيرة للأقليات المتكاثرة والمتنوعة. وبروز حضارة لا جماهيرية يرافقه طروحات متقلبة عن مستقبل قاعدة الأقلية ونظام التصويت الآلي برمته المعبر عن التفضيل. يوماً ما قد يرى المؤرخون في المستقبل أن التصويت والبحث عن الأغلبية أصبح عُرفاً مهجوراً ينهمك فيها بدائيون اتصاليون. أما اليوم ونحن في عالم خطير لا نستطيع فيه تحمل تفويض السلطة لأي كان ولا حتى نستطيع تسليم التأثير والنفوذ العام الذي قام تحت نظم الأكثرية ولا نستطيع السماح للأقليات الصغيرة أن تصدر قرارات واسعة وتفوض استبدادها على جميع الأقليات الأخرى. لهذا السبب علينا أن ننسف منهجية الموجة الثانية الشائبة التي نسعى من خلالها وراء الأغلبية، نحن بحاجة إلى وسائل جديدةمصممة لديمقراطية الأقليات-منهجيات هدفها الكشف عن التباينات وليس حجبها من قبل الأكثريات الزائفة التي أساسها التصويت الإستبعادي والصياغة السفسطائية للقرارات والإجراءات الإنتخابية الصارمة. وقصارى القول ما نحتاجه هو تحديث للنظام برمته لتقوية دور الأقليات المتنوعة حتى تسنح الفرصة لها لتشكل الأغلبيات. وهذا الهدف في تحقيقه يتطلب إجراء تحولات جذرية في كثير من الهياكل السياسية بدءاً من رمز الديمقراطية ذاته ألا وهو صندوق الإقتراع. في مجتمعات الموجة الثانية تم تزويد التصويت لتعيين الإرادة الشعبية بمصدر هام من التغذية الإسترجاعية للنخبة الحاكمة. فعندما تصبح الظروف لا تطاق لسبب أو

لآخر للأغلبية ويسجل المقترعون بنسبة 51٪ عن رفضهم لها، كان بإمكان النخبة أن تغير الأحزاب والسياسات وطرح التسويات على الأقل. لكن مبدأ الـ 51٪ في المجتمع الجماهيري غدا في الأمس أداة مقدارية كليلة فالتصويت لتعيين الأغلبية لا يعبر عن نوعية آراء الناس. إنه يعبر عن عدد الناس الذين يريدون (س) في لحظة معينة ولكن ليس عن مدى حاجتهم إليه، وفوق كل ذلك لا يخبرنا عما يرغبون تناوبه مع (س)- معلومات حاسمة في مجتمع مؤلف من عدة أقليات، ولا يشير إلى خطر ما يهدد أقلية معينة إذا ما وجد. وفي المجتمع الجماهيري احتملت نقاط ضعف قاعدة الأغلبية لأسباب أخرى أيضاً منها افتقار معظم الأقليات لقوة استراتيجية تخلخل النظام وقد زال هذا الافتقار للقوة في مجتمع اليوم المرتبط بصورة متينة الذي نعتبر فيه أعضاء لجماعات الأقلية. وبالنسبة إلى مجتمع الموجة الثالثة اللاجماهيري أصبحت أنظمة التغذية الاسترجاعية التي سادت المرحلة الصناعية تشوبها الشوائب، بالتالي علينا استخدام نظام التصويت وصناديق الإقتراع بطريقة مختلفة جذرياً. فبدلاً من السعي وراء الأصوات (نعم أو لا) علينا أن نستفيد من المقايضات التعاقبية Trade-offs الكامنة مثل: «إذا ما تخليت أنا عن موقفي من قضية الإجهاض، فهل ستتخلى أنت عن موقفك من الإنفاق على الدفاع أو الطاقة النووية»؟ أو« إذا ما وافقت أنا على ضريبة إضافية صغيرة لدخلي الشخصي في السنة القادمة لتدعم أغراض مشروعك فما الذي ستقدمه لي مقابل ذلك»؟.

وفي عالم نتسارع فيه بتقنيات الإتصالات الغنية يصبح للناس الكثير من المبررات ليسجلوا هذه الآراء بدون الذهاب إلى حجرة الإقتراع. وهناك طرائق أيضاً، كما سنرى بعد قليل، للاستفادة من هذه التسهيلات في عملية صنع القرار السياسي. وقد نلجأ أيضاً إلى إزالة قوانين التصويت حتى لا تتاح الفرصة أمام مناهضي الأقليات لممارسة نشاطاتهم. وهنالك أساليب عدة لتحقيق هذا وأحد هذه الأساليب التقليدية تبني أحد متغيرات التصويت التراكمي كما هو متبع اليوم في بعض الشركات لحماية حقوق أصحاب الأسهم من الأقليات. وتمنح هذه الأساليب الناخبين تسجيل قوة خياراتهم وترتيباتها وليس من يرشحون فقط.

وسنرغم تقريباً على نبذ الهياكل الحزبية المهاتة التي صممت لعالم بطيء التغير متكون من الحركات الجماهيرية والترويج الجماهيري، وابتكار أحزاب مؤقتة ومعدِّلة تخدم هيئات الأقليات المتغيرة. وقد نحتاج إلى تعيين «دبلوماسيين» أو «سفراء» ليست مهمتهم التوسط بين بلدين بل التوسط بين الأقليات في الدولة، وقد نحتاج أيضاً إلى مؤسسات شبه سياسية لمساعدة الأقليات ـ سواء كانت مهنية أو عرقية أو جنسية أو إقليمية أو استجمامية أو دينية ـ لتشكل التحالفات بسرعة وتزيلها بسهولة. وقد نحتاج على سبيل المثال إلى توفير ميادين تجتمع فيها الأقليات بالتناوب أو عشوائياً لتتناول المشكلات القائمة وتتفاوض حول البرامج الحكومية وتحل الخلافات وقد يتمخض عن ذلك تحالفات مفاجئة وبناءة بينها أو على الأقل كشف الإختلافات واستكشاف قاعدة المقايضة السياسية. لكن هذه المعايير ينبغي ألا تزيل كل أشكال الصراع، بل أنها تستطيع رفع وتيرة الكفاح السياسي والإجتماعي إلى مستوى أذكى وبنَّاء ـ خاصة إذا ما اندمجت في صياغة هدف طويل الأمد. واليوم، تفرز تعقيدات القضايا المطروحة تنوعاً عظيماً من النقاط التي يمكن المساومة عليها، لكن النظام السياسي ليس مؤهلاً ومركباً ليستفيد من هذه الفرص الحقيقية بل على العكس فإنه يصعد بدون مبررات من التوتر بين الجماعات ويزيد من أحمال تفوق طاقته على منكبيه. من ناحية أخرى قد يصبح ضرورياً أن نمضي وراء هذه المعايير الإصلاحية، فقد نلجأ إلى ترسيخ تمثيل الأقليات نظام سياسي مصمم للمجتمع الجماهيري وذلك بانتخاب بعض المسؤولين باقدم هذه الطرق: سحب القرعة. مع ذلك، اقترح البعض أن يتم اختيار المشرعين أو أعضاء البرلمان في المستقبل بالطريقة نفسها التي يختار بها هيئة المُحلفين اليوم. وقد طرح «ثيودور بيكر Becker أستاذ القانون والعلوم السياسية في جامعة هاواي السؤال التالي: «لم تتحذ أحكام الموت والحياة من قبل المحلفين.. بينما تحفظ مسؤولية اصدار القرارات حول ميزانية مراكز رعاية الطفولة والنفقات الدفاعية عند «ممثلي» هؤلاء المحلفون»؟. ومتهماً التراتيب السياسية القائمة بخداع الأقليات يذكرنا «بيكر»، من سلطة دستورية، إنه بينما يشكل غير البيض نسبة 20٪ من سكان الولايات المتحدة فقد شغلوا 4٪ فقط من مقاعد مجلس النواب و 1٪ فقط من

مقاعد مجلس الشيوخ (عام 1976). أما النساء اللائي يشكلن حوالي 50٪ من مجمل السكان فلم يشغلن إلا 4٪ من مقاعد مجلس النواب ولم يحصلن على أي مقعد في مجلس الشيوخ. وبصورة مشابهة لا يستفيد الفقراء والشباب والعجزة والمعاقين الأذكياء أو أية شريحة أخرى من السعي وراء تلك المجالس. ولا ينطبق هذا على الولايات المتحدة فقط، ففي البندشتاغ الألماني تشغل النساء 7٪ فقط من مقاعده وتوجد هذه الإتجاهات المنحازة نفسها في حكومات أخرى أيضاً. ولن يعالج هذا التشويه العظيم إلا بالإقلال من تأثير حساسية النظام على حاجات الجماعات المنقوص حقها في التمثيل. ويقول بيكر في هذا السياق: «ينبغي أن يتم اختيار 50ـ60٪ من أعضاء الكونجرس الأميركي عشوائياً من بين الشعب الأميركي وذلك بالطريقة نفسها التي يكره بها الشباب على أداء الخدمة الإلزامية بالقرعة عند الضرورة». للوهلة الأولى يرغمنا هذا الإقتراح على الأخذ جدياً بعين الإعتبار أن اختيار النواب عشوائياً قد يكون أسوأ من اختيارهم بالأساليب الحالية. ولكن تبقى هناك خيارات أخرى، فلا يوجد شيء يرغمنا على إلتقاط مجموعة من الناس بالقرعة ونرميهم في مجالس الكونجرس أو البرلمانات هكذا، إنه بإمكاننا ـ حفاظاً على التقليد ـ جعل النواب يصوتون 50٪ من الأصوات فقط في أية مسألة مطروحة وتبقى الأصوات الأخرى من حق عينة عشوائية تمثل الرأي العام. وباستخدام الحواسب ووسائل الإتصال عن بعد والإقتراع يصبح الأمر بسيطاً للغاية ليس فقط في اختيار عينة عشوائية من الرأي العام بل أيضاً في جعلها تطّلع لحظة بلحظة على المعلومات الحديثة المتعلقة بالمسألة المطروحة. وعندما يكون أمر تشريع قانون ما ضرورياً يجتمع النصاب الكامل للنواب المنتخبين تقليدياً، بالطريقة التقليدية تحت قبة «الكابيتول» أو في «وستمنستر» أو في «البندسهاوس» أو«الدايت» حتى يتداولون القوانين المقترحة ويناقشونها ويعدلونها. ولكن ما إن يحين وقت اتخاذ القرار يصبح من حق النواب طرح 50٪ من مجموع الأصوات، بينما تقوم العينة العشوائية المنتشرة جغرافياً في منازلها وأماكن عملها بطرح الـ50٪ الباقية من الأصوات بالوسائل الالكترونية هذا النظام الجديد سيوجه ضربة قاضية للجماعات ذات المصالح الخاصة وجماعات الضغط «اللوبي» التي

تزحف باستمرار إلى الأروقة البرلمانية، فضلاً عن تعزيزه للعملية النيابية أكثر مما قامت به الحكومة «النيابية» من قبل.

وقصارى القول أنه إذا كانت للموجة الأولى سياسة «ما قبل الأغلبية» Pre-Majoritarian ثم تحولت إلى سياسة «الأغلبية» خلال الحقبة الثانية فإنها ستصبح مستقبلاً «الأغلبية المصغرة» Mini-Majoritarian - انصهار قاعدة الأغلبية في قوة الأقلية.

الديمقراطية شبه المباشرة:

العماد الثاني للنظم السياسية المستقبلية هو مبدأ «الديمقراطية شبه المباشرة» Semi-direct Democracy ويتمثل في التحول عن الاعتماد على النواب إلى تمثيل أنفسنا. إن انهيار مبدأ الإجتماع كما رأينا قبل قليل يهدم مبدأ التمثيل Repre-sentation ذاته.

بدون الاتفاق بين المرشَّحين اللذين يعودون إلى بيوتهم، فمن هم الذين «يمثلهم» النواب حقاً؟ لقد أصبح المشرعون يعتمدون بإطراد على دعم المساعدين والخبراء في طلب المشورة عند تشكيل القوانين، فأعضاء البرلمان البريطاني الرديئو السمعة ضعفاء أمام بيروقراطية الحكومة البريطانية لافتقارهم إلى طاقم ملائم من المساعدين، وبالتالي يحولون السلطة من البرلمان إلى الإدارة المدنية غير المنتخبة. أما الكونجرس الأميركي، في محاولة منه للتوازن مع تأثير البيروقراطية التنفيذية، فقد أوجد بيروقراطيته الخاصة مثل مكتب الميزانية التابع للكونجرس ومكتب التقييم التكنولوجي ووكالات ولواحق أخرى ضرورية. فزاد بالتالي عدد مساعدي الكونجرس من 10700 حتى 18400 خلال العقد المنصرم. إن نوابنا المنتخبون تنقص معرفتهم باستمرار عن المعايير الكثيرة التي ينبغي الإعتماد عليها لوضع القرار، فيجبرون على الإعتماد بصورة مستمرة على أحكام الآخرين؛ فالنائب لم يعد يمثل نفسه. ومن ناحية أخرى، كانت البرلمانات والمجالس التشريعية أماكن إنهاء النزاعات وادعاءات الأقليات المنافسة، فكان «نواب» هؤلاء قادريون على

وضع خيارات بديلة. ولكن لا يوجد مشروع الآن قادر على اقتفاء أثر الكثير من الجماعات الصغيرة بواسطة الأدوات السياسية العتيقة وعديمة الجدوى والتي هو يمثلها ناهيك بالطبع عن وسيطهم أو مسوِّق مشاكلهم. وكلما ازدادت الأحمال الإضافية على عاتق الكونجرس أو البندشتاغ أو الشتورتنغ النرويجي، تفاقمت أزمة هذا الوضع وهذا ما يعين على تفسير تصلب وتعنت جماعات الضغط السياسية الأحادية الهدف التي أصبحت مطالبها غير قابلة للتفاوض من قبل النظام. وتنهار أيضاً نظرية الحكومة النيابية بصفتها الوسيط المطلق، فتحطم المساومة على القرار وشلل المؤسسات النيابية المزداد سوءاً يعني على المدى الطويل تحول اتخاذ القرار من قبل أعداد صغيرة من النواب الزائفين Pseudo-Repre-Sentitives إلى جمهور الغاضبين ذاته. فإذا كان الوسطاء المنتخبون غير قادرين على رسم البرامج لنا، علينا إذن القيام بهذه المهمة بأنفسنا. وإذا كانت القوانين تزداد نأياً عن حاجاتنا ولا تستجيب لها، فعلينا أن نشرع قوانيننا، وبالتالي سنحتاج إلى مؤسسات وتقنيات جديدة أيضاً. لقد كان ثوريو الموجة الثانية الذين أوجدوا المؤسسات النيابية الحالية يعون جيداً احتمالات الديمقراطية المباشرة المناقضة للديمقراطية النيابية. فوجدت بعض آثار الديمقراطية المباشرة والذاتية في الدستور الثوري الفرنسي عام 1793. وعرف الثوريون الأميركيون دار البلدية Townhall في نيوانجلند وتشكيل الإجماع الدستوري. وفيما بعد في أوروبة استحضر ماركس وأتباعه كميونةباريس على أنها نموذج إسهام المواطن في صنع القوانين أو استثنائها. لكن نقائص وحدود الديمقراطية المباشرة كانت ملاحظة بصورة جيدة، فكانت أكثر إقناعاً في حينها.

وقدم قدم «ماكاولي» MacCauley و«رود» Rood و«جونسون» Jounson في مجلة «ذي فيديراليست»، وهم أصحاب إقتراح الإستفتاء القومي العام في الولايات المتحدة، اعتراضان على هذا الإبتداع قائلين: «أولاً، لا تسمح الديمقراطية المباشرة بتقمص أو تأخير ردود الفعل العامة العاطفية والمؤقتة. وثانياً، عجزت وسائل الإتصال في تلك الفترة عن معالجة الجوانب التقنية منها». هذه مشكلات لا غبار عليها، لكن كيف كان الرأي العام الأميركي المحبط والملتهب

في أواسط الستينات سيصوِّت على إلقاء قنبلة نووية فوق هانوي أو عدم القائها على سبيل المثال؟ أو ردة فعل الرأي العام الألماني الغربي على اقتراح جماعة بادر - ماينهوف الإرهابية لإقامة معسكرات «للمتعاطفين» معها؟ أو ماذا لو مارس الكنديون استفتاءً عاماً حول مصير «كويبيك» بعد اسبوع من تسلم «رينيه ليڤيك» لزمام السلطة؟.

ولكن يبقى من المفترض أن يكون النواب أقل عاطفية أو عقلانية من الرأي العام، ومشكلة الإفراط العاطفي في الاستجابة أو ردة الفعل الجماهيرية، بالتالي، يمكن التغلب عليها بطرق عدة كتطلب فترة امتصاص أو تهدئة أو اجراء تصويت ثان قبل اتخاذ القرارات الكبرى عن طريق استفتاء شعبي Referendum أو أي شكل آخر من أشكال الديمقراطية المباشرة. وفي هذا السياق يقترح أسلوب مبتكر نفذه السويديون في أواسط السبيعنات عندما دعت الحكومة الشعب للإشتراك في صياغة سياسة طاقوية وطنية. وقد أدركت الحكومة أن المواطنين لا يلمون بمعرفة التقنية الملائمة للخيارات الطاقوية المتنوعة من شمسية ونووية وحرارية فأوعزت الهيئات المختصة لتقديم منهاج عن الطاقة مدته عشر ساعات ودعت كل مواطن سويدي اتَّبع المنهاج أو أي منهاج معادل له أن يقدم توصيات رسمية إلى الحكومة. في نفس الوقت قامت النقابات ومراكز التثقيف الشبابية والأحزاب من كافة الأطراف السياسية بتقديم تلك المناهج وكان من المتوقع أن يشارك فيها 10 آلاف سويدي. ووسط دهشة الجميع احتشد حوالي 80 ألف سويدي للنقاش في البيوت ومراكز الخدمات الجماعية - وهو رقم يعادل حوالي مليوني مواطن حسب الميزان الأميركي - يحاولون جميعاً التوصل إلى حل تلك المشلكة القومية. وهنالك نظم أخرى مشابهة يمكن بتطبيقها إبطال الاعتراضات على «نزعة الإفراط العاطفي» عن طريق الإستفتاءات الشعبية أو أحد أشكال الديمقراطية المباشرة الأخرى.

من ناحية أخرى، يمكن دحض الإعتراض الثاني، فبسبب حدود الإتصالات القديمة هذا الأمر لم يعد يقف حجر عثرة أمام الديمقراطية المباشرة الواسعة. فتطورات تكنولوجيا الإتصالات المذهلة تفتح لأول مرة آفاقاً مثيرة

للعقل عن احتمالات مشاركة المواطن المباشرة في صنع القرار السياسي. وليس منذ وقت بعيد، كان لي شرف الإشارة إلى حادثة تاريخية عظيمة ـ أول «دار بلدية» الكترونية في العالم ـ ونظام تلفزيون كيوب Qube المحوري في كولومبوس بولاية أوهايو. باستخدام نظام الإتصالات التفاعلي هذا أصبح بإمكان سكان ضاحية كولومبوس الصغيرة المساهمة باتخاذ دور فعلي في اجتماع سياسي لمجلس التخطيط المحلي عن طريق وسائل الإتصالات الألكترونية. فكانوا قادرين بضغطة زر وهم جلوس في منازلهم على التصويت المباشر على مقترحات تتعلق بعملية تقسيم المناطق المحلية مثلاً ورموز الأحياء والمنازل وتشييد الطرق السريعة، ولم يكن التصويت بنعم أو لا بل كان في المشاركة بالنقاش والتحدث على الهواء. وكانوا قادرين أيضاً حتى على إخبار رئيس الجلسة بالإنتقال إلى البند التالي على جدول الأعمال. ان هذا الأمر لا يتعدى أن يكون سوى أول تضمين أكثر بدائية من امكانيات المستقبل حول وسائل الديمقراطية المباشرة. فباستخدام الحواسب المتقدمة والأقمار الصناعية والهواتف والكابلات المحورية وتقنيات مبتكرة غيرها، سيصبح بمقدور جماعة المواطنون المثقفة، ولأول مرة في التاريخ، أن تشرع بصنع قراراتها السياسية.

إن القضية ليست إمّا ـ أو، وليست مسألة ديمقراطية مباشرة ضد ديمقراطية غير مباشرة، أو التمثيل الذاتي ضد التمثيل الغيري. فكلا النظامين يتمتع بمزايا معينة والإبداعية؛ ولكن حتى الآن لم يستفد منهما إلا بحدهما الأدنى في ضم مشاركة المواطنون المباشرة في النظام الجديد للديمقراطية شبه المباشرة. قد نقرر على سبيل المثال اجراء استفتاء حول قضية مثيرة للجدل مثل قضية التطوير النووي كما لجأت لهذا النمسا وكاليفورنيا، ولكن بدلاً من قذف القرار المطلق مباشرة إلى المقترعين سنكون مازلنا بحاجة إلى هيئة نيابية ـ كالكونجرس مثلاً ـ للمداولة وإقرار المسألة نهائياً. بالتالي إذا صوت الشعب لصالح التطوير النووي ستبقى هنالك مجموعة من الأصوات المتصلبة والمعارضة تعطى لأنصار القضاء على النووية في الكونجرس، وهؤلاء قد يمنحون حداً آلياً يبلغ 10٪ أو 25٪ في الكونخرس نفسه بسبب دعم رد الفعل الجماهيري لهم ويعتمد هذا على قوة الصوت المناصر في

الاستفتاء العام. وبهذه الطريقة تنتفي الآلية المحضة في رغبات المواطن، وهي تحمل فعلاً وزناً معيناً.

إنني سأكف عن طرح هذه الاقتراحات «الحالمة» حتى أشير إلى نقطة هامة: هنالك طرق قوية لدمقرطة نظام ما والذي هو الآن على وشك الانهيار. ولكن ينبغي علينا التفكير خارج الأثلام البالية للثلاثمائة عام الماضية، فلم نعد نستطيع معالجة مشكلاتنا من خلال الايديولوجيات والنماذج والبنى المتبقية للموجة الثانية. وهذه المقترحات الغريبة المشحونة بتضمينات غير مؤكدة تسوغ تجريبها على نطاق محلي بحذر قبل تطبيقها على نطاق واسع. ولكن مهما كان شعورنا وموقفنا تجاه هذا الإقتراح أو ذاك فإن الاعتراضات الشديدة على الديمقراطية المباشرة تضعف بإطراد في الوقت الذي تتصاعد فيه الإعتراضات على الديمقراطية النيابية بقوة وزخم شديدين. والديمقراطية شبه المباشرة التي قد تبدو خطيرة وغريبة للبعض هي مبدأ معقول يساعدنا على تصميم مؤسسات مستقبلية جديدة، فعالة وعملية.

تقسيم القرار:

إن انفتاح النظام السياسي لسلطة الأقلية بصورة تزايدة والسماح للمواطنين بلعب دور مباشر في سياسة الحكم هي مطالب ضرورية لكنها ليست إلا جزءاً من تقدمنا. فالمبدأ الجيوي الثالث لسياسيي المستقبل يهدف لوضع حد لأزمة القرار وتحويله إلى حيث ينتمي؛ فهو ترياق الشلل السياسي وأدعوه بمبدأ «تقسيم القرار» Dicisiondivision

بعض المشكلات لا تعالج إلا على المستوى المحلي، وأخرى لا تعالج إلا على المستوى القومي وغيرها يتطلب عملاً على عدة مستويات في آنٍ واحد. وأكثر من هذا، فإن المكان الملائم لمعالج المشكلة هو غير ثابت أو ساكن، بل يتغير مع استمرارية الزمن. ولعلاج أزمة القرار الحالية الناتجة عن الإرهاق الذي تتحمله المؤسسات نحتاج إلى تقسيم القرارات وإعادة توزيعها ـ أي أن تكون مشتركة على نطاق واسع وأن يتحول موقع صنع القرار حسب المشكلات المطروحة. وتنتهك

التراتيب السياسية الحالية هذا المبدأ بصورة واسعة، وبينما تتغير المشكلات فإن سلطة القرار لم تتغير وبقيت كما هي. لذا ما تزال بعض القرارات ممركزة في الهياكل المؤسساتية المعقدة على المستوى القومي. بالتباين ليس هناك قرارات كافية تصنع على المستوى الدولي، وما تزال التركيبات الضرورية لذلك نامية بتطرف، بالإضافة إلى ذلك تترك قرارات قليلة جداً لتصنع على المستوى ما دون القومي Subnational ـ كالأقاليم والولايات والمقاطعات والدوائر المحلية أو أية تجمعات اجتماعية غير جغرافية. وكما شاهدنا قبل قليل فإن الكثير من المشكلات التي تواجه الحكومات القومية هي ببساطة فوق طاقة أية حكومة لتواجهها بمفردها. بالتالي نحن بحاجة ماسة إلى ابتكار مؤسسات جديدة على المستوى الدولي التي يمكن تحويل العديد من المشاكل لها. إننا لا نستطيع على سبيل المثال التوقع بأن نصبح على مستوى السلطة الواسعة جداً التي تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بها ـ التي هي نفسها خصم للدولة القومية ـ من خلال تشريع قومي صارم. نحن بحاجة إلى تراتيب دولية جديدة لتؤسس ولو بالقوة إن لزم الأمر مجموعة قوانين codes الإدارة المدمجة Corporate Conduct على المستوى العالمي. ولنأخذ قضية الشركة مثالاً: إن الشركات الأمريكية التي تتعامل مع الخارج قد تأذت بسبب القوانين الأمريكية المتعلقة بمحاربة الرشوة، بينما تسمح حكومات أخرى، وتشجع أحياناً، مصنعيها على رشوة الزبائن الأجانب. وبشكل مشابه، سوف تستمر الشركات المتعددة الجنسيات، الساعية وراء سياسات بيئية مسؤولة، في مواجهة المنافسة غير المنصفة من الشركات التي لا يهمها الأمر البتة طالما أنه لا توجد بنية تحتية ملائمة على النطاق الدولي. إننا بحاجة إلى مراكز احتياطية دولية للغذاء ومنظمات النجدة والمساعدة عند وقوع الكوارث والنكبات في البقاع الساخنة، وكذلك نحن بحاجة إلى وكالات عالمية جديدة تقدم الإنذار المبكر وتصوراتها عن نمو المحاصيل الزراعية وعن سبل تسوية الإختلال في أسعار المصادر الرئيسية وعن التحكم بالإنتشار السريع لتجارة الأسلحة. إننا بأمس الحاجة إلى اتحادات مالية ومنظمات غير حكومية تتصدى للمشكلات العالمية المتعددة، وإلى وكالات أفضل تنظم مجريات الأحداث الخارجة عن نطاق السيطرة. وسنحتاج إلى بدائل عن

البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والكوميكون وحلف شمال الأطلسي (الناتو) ومؤسسات مشابهة أخرى. ويجب أن توجد وكالات جديدة تنشر فوائد التكنولوجيا وتحد من آثارها السلبية. وعلينا أن نسرِّع من بناء وكالات دولية قوية تتحكم بالفضاء الخارجي والمحيطات، وكذلك واجب علينا إصلاح الامم المتحدة المتحجرة في مكانها، واصلاح البيروقراطية من رأسها حتى أخمص قدميها.

وعلى المستوى الدولي، ما نزال نحن بدائيون ونامیون سياسياً حتى اليوم كما كنا على المستوى الوطني عندما بدأت الثورة الصناعية قبل ثلاثمائة عام. وتحويل بعض القرارات «فوق» الدولة القومية لا يجعلها تعمل بفعالية أكبر على المستوى الذي تكمن فيه معظم مشاكلنا الإنفجارية، بل في تزامن واحد نقلص من العبء القراري على المركز الذي يحمل فوق طاقته وهذا المركز هو الدولة القومية. إن تقسيم القرار ضرورة ملحة أما تحويل اتخاذ القرارات إلى ما فوق النطاق القومي فهو نصف المهمة إذ من الواضح ضرورة تحويل كم هائل من صنع القرار إلى ما تحت المركز. ومرة أخرى فإن المسألة ليست مسألة خيار، وليست اللامركزية مقابل المركزية بالمعنى المطلق. بل هي توزيع جديد ومنطقي لصنع القرار في النظام الذي يعاني من مركزية لا تحتملها طاقته لدرجة أن سيول المعلومات تُغرق صانعي القرار السياسيين. واللامركزية السياسية ليست ضماناً للديمقراطية فمن المحتمل ظهور دكتاتوريون فوقيون. والسياسيون المحليون هم عادة أكثر فساداً من السياسيين القوميين، وأكثر من هذا فإن معظم ما يقرر لصالح اللامركزية - اعادة منظومة حكومة نيكسون مثلاً - هو نوع من المنظومات الزائفة الآتية في مصلحة المركزية. مع ذلك، ومع وجود كل هذه الاعتراضات التافهة، ما من امكانية هناك لترميم «فعالية» النظام والإدارة في العديد من الحكومات دون تنازل (عن السلطة من قبل الحكومة المركزية للسلطات المحلية) عن السلطة المركزية. إننا بحاجة إلى تقسيم عبء القرار وتحويل قسم هام منه إلى أسفل الهرم. وليس سبب هذا إرادة فوضوية رومانسية تبغي ترميم «ديمقراطية القرية» أو أن دافعي الضرائب الأغنياء يريدون تخفيض خدمات الرفاه الإجتماعي للفقراء. فسبب ذلك عجز أي من البنى السياسية عن معالجة هذا القدر من المعلومات وعن انتاج كمية ونوعية

معينة من القرارات، وقد دفع هذا الانفجار القراري الحكومات إلى ما وراء الحد الحرج. والأكثر من هذا، يجب أن تربط المؤسسات الحكومية مع البنية الاقتصادية ونظام المعلومات ومع مظاهر أخرى من مظاهر الحضارة. واليوم نشهد عملية لا مركزية جوهرية في النشاط الإنتاجي والإقتصادي رغم عدم ملاحظة الاقتصاديون التقليديون لها إلا قليلاً. وبحق لم تعد الوحدة السياسية اقتصاداً قومياً. ان ما نراه، وكما كنت قد أكدت، هو ظهور اقتصاديات ثانوية كبيرة واقليمية متماسكة ضمن كل إقتصاد قومي. وتختلف هذه الإقتصاديات عن بعضها بمشكلات متشعبة بحدة فأحدها قد يعاني من البطالة وأخرى تعاني من نقص العمالة. ففي «ڤالونيا» Wallonia البلجيكية احتجت المقاطعة على تحويل الصناعة إلى فنلندة؛ ورفضت ولايات جبال الروكي الأمريكية أن تكون «مستعمرات طاقة» للشاطىء الغربي. فكان للسياسات الاقتصادية الموحدة التي أخمدت في واشنطن وباريس وبون آثارها الجذرية المختلفة على هذه الإقتصاديات الثانوية، إذ أن السياسة الإقتصادية القومية نفسها التي تساعد اقليما أو صناعة ما تدمر بصورة متزايدة الأخرى. لهذا السبب ينبغي أن يكون صنع السياسة الإقتصادية لا قومياً مركزياً.

وعلى مستوى الشركة لا نرى جهوداً تنصب على قضية اللامركزية الداخلية وحسب (وقد جرى اجتماع لـ280 من المدراء التنفيذيين لشركة جنرال موتورز استمر يومين للمداولة في كيفية وضع حد للأنماط البيروقراطية وتحويل المزيد من القرارات لخارج المركز)، بل وعلى قضية اللامركزية الجغرافية أيضاً. وكانت «بيزنس ويك» قد كتبت عن «الهبوط الجغرافي للإقتصاد الأميركي حيث شيدت العديد من الشركات مصانعها ونقلت مكاتبها إلى أجزاء من البلاد أقل انفتاحاً». كل هذا يعكس جزئياً انتقالاً هائلاً للسيول المعلوماتية في المجتمع، فنحن نمر في مرحلة اللامركزية الأساسية للإتصالات بينما تتضاءل سلطة الشبكة الرئيسية. وهناك تكاثراً مذهلاً للحواسب المحورية وأنظمة البريد الألكتروني الشخصية والتي تدفع المجتمع إلى اتجاه اللامركزية. وليس ممكناً لمجتمع أن لا يمركز النشاط الإقتصادي ووسائل الإتصالات وعمليات حاسمة أخرى إن لم يكن، عاجلاً أم

آجلاً، سيجبر على عملية لا مركزية صنع القرار الحكومي أيضـاً. إن تطبيق مبـدأ تقسيم القرار لا يقلص العبء القراري عـلى الحكومـات القوميـة وحسب بل إنـه يغيّر جذرياً من البنية النخبوية Elites ويقودها نحو التلاؤم والتناسق مع متطلبات الحضارة القادمة.

البنية النخبوية الواسعة:

إن مـفهـوم «عـبء القـرار» Decision Load أمـر حـتمـي لأي فـهـم للديمقـراطية. وتتـطلب جميع المجتمعـات كماً معينـاً ونوعيـة محـددة من القـرارات السياسية حتى تمارس وظيفتها، وبالتالي فلكل مجتمع بنية القرار المميزة له وكلما زاد عدد وتنوع وتعقـد الإجراءات الـلازمة ليصبـح القرار سـارياً، ازداد ثقـل «عبء القرار» السياسي - والطريقة التي يتم المشاركة بهـا عبء القرار جـوهريـاً تؤثر عـلى حجم الديمقراطية في المجتمع. في المجتمعات ما قبل الصناعية عندمـا كان تقسيم العمل بدائياً والتحولات وئيدة الحركـة كان عـدد القرارات السيـاسية أو الإداريـة الضروريـة عملياً للحفـاظ على سـير مجريـات الأمور في حـده الأدنى وكان بـالتالي عبء القـرار ضئيلاً. وكـانت طبقة حـاكمة صغـيرة شبه مثقفـة وغـير متخصصـة تستطيع تقـريباً تسيـير الأمور بـدون مساعـدة من الأسفل، فحملت عبء القـرار برمته لوحدها. لكن ما ندعوه بالديمقراطية الآن تندفع نحـو الأمام عنـدما تصبـح قدرة النخبة القديمة على تحمل عبء القرار ضئيلة.

إن وصول الموجة الثانية يرافقها التجارة الواسعة وتقسيم عـال للعمل قفـزة كبيرة في المجتمع المعقد سبب انفجـاراً داخلياً مشابهاً للقرار كالـذي تسببه المـوجة الثالثة الآن. نتيجة لذلك غرقت قدرات اتخاذ القرار للجماعـات الحاكمـة القديمـة فكان لا بد من تجنيد نُخب وشبه نخب جديدة لتتكيف مـع عبء القرار وتصميم مؤسسات ثورية سياسية جديدة لهذا الغرض. وبتطور المجتمـع الصناعي وتعقـده أكثر من أي وقت مضى، كانت نُخُبـه المدمجـة «تقنيو السلطة» تجـبر باستمـرار على تجنيد سيل جديد من النخب تساعدها على تحمـل عبء القرار المتعـاظم. وكانت هـذه العملية الـلامرئيـة هي التي جرَّت الـطبقة الـوسطى إلى الحلبـة السياسيـة.

وكانت هذه الحاجة الواسعة للمساعدة في صنع القرار هي التي قادت إلى اعطاء الإمتياز الأوسع لغير السلطة وإيجاد الكثير من الأماكن اللائقة ليشغلها التحتيون. وقد كانت المعارك السياسية المريرة في بلدان الموجة الثانية - نضال الأميركيون السود للإندماج، ونضال النقابات البريطانية للفرص التعليمية المتساوية ونضال المرأة للحصول على حقوقها السياسية وحرب الطبقات الخفية في بولندة والإتحاد السوفييتي - قد أخذت بعين الإعتبار توزيع هذه المراكز الجديدة في التراكيب النخبوية. ومع ذلك كان هناك سقفاً معيناً لعدد الناس الإضافيين الممكن استيعابيهم في النخب الحاكمة وكان هذا السقف يتماشى وحجم عبء القرار. ورغم إدعاء نظام الجدارة من قبل مجتمع الموجة الثانية كانت شرائح سكانية بأكملها تحجب عن المشاركة في تلك النخب لأسباب عنصرية وجنسانية وما شابه. وبصورة دورية، كلما قفز المجتمع لمستوى معقد جديد وتضخم عبء القرار، تبدأ الشرائح المستثناة وهي تشعر بقيمة الفرص الجديدة بتكثيف جهودها للمطالبة بحقوق متساوية فتفتح النخب الباب قليلاً أمامها، وبالتالي يمر المجتمع على ما يبدو بأنه موجة من الدمقرطة Democratization الواسعة. وحتى لو كانت هذه الصورة صحيحة تقريباً، فإنها تقول بأن مدى الديمقراطية يعتمد في توسيعه بصورة أقل على الثقافة وأقل على الطبقة الماركسية وأقل على الشجاعة القتالية وأقل على الكلام المنمَّق وأقل على الإرادة السياسية من عبء القرار لأي جمع. فالديمقراطية الأوسع ستساهم في تحمل جزء من عبء القرار الثقيل، وطالما اتسع العبىء القراري للنظام الاجتماعي فإن الديمقراطية لا تصبح مسألة خيال بل مسألة الضرورة التطورية، والنظام لا يستطيع الاستمرار بدونها.

ما يشير إليه كل هذا هو القفزة الديمقراطية التي ستحملنا إلى وسط جديد يطرح آفاقاً مثيرة واسعة وجذرية للمشاركة السياسية.

الصراع الكبير القادم:

إن الحاجة إلى مؤسسات سياسية جديدة توازي بالضبط حاجاتنا إلى

مؤسسات أسروية وتعليمية وشركاتية جديدة أيضاً. وهي مرتبطة بعمق في بحثنا عن قاعدة طاقوية جديدة وتقنيات وصناعات جديدة، وتعكس ثورة الإتصالات وضرورة بناء العلاقات مع العالم غير الصناعي. إنها باختصار الإنعكاس السياسي للتغيرات المتسارعة في جميع تلك المجالات المختلفة. وبدون ملاحظة هذه الروابط يستحيل فهم كل الأنباء الرئيسة من حولنا. فالصراع السياسي الوحيد الأكثر أهمية الآن لم يعد بين الأغنياء والفقراء أو بين الجماعات العرقية العليا والسفلى أو حتى بين الرأسماليين والإشتراكيين بل انه الصراع الحاسم بين من يحاولون مساندة المجتمع الصناعي والحفاظ عليه وبين هؤلاء المستعدون للتقدم إلى ما ورائه، وهذا هو الصراع الكبير القادم في المستقبل. لكن الصراعات التقليدية الأخرى بين الطبقات والأعراق والايديولوجيات لن تتلاشى بل قد تزداد حدة خاصة عند حدوث انهيار اقتصادي واسع النطاق. لكن كل هذه الصراعات تصب في تيار الصراع الكبير الذي سيتسرب عبر كل نشاط بشري من الفن والجنس وحتى الأعمال التجارية والإنتخاب. وهذا هو السبب الذي يجعلنا نجد حولنا حربين سياسيتين أولهما الصدام السياسي لجماعات الموجة الثانية مع بعضها للحصول على أغراض مباشرة وثانيهما تعاون هذه الجماعات التقليدية من الموجة الثانية للتصدي للقوى السياسية الجديدة من الموجة الثالثة. وهذا التحليل يفسر لم تبدو الأحزاب السياسية القائمة، المتماثلة بنيوياً وعقائدياً، صوراً انعكاسية باهتة، فالحزب الديمقراطي والجمهوري والمحافظين والديغولي والديمقراطيين المسيحيين والليبرالي والاشتراكي والشيوعي - رغم اختلافاتها وخلافاتها - كلها أحزاب من الموجة الثانية، وكلها، وهي تتسابق لاكتساب السلطة، ملتزمة أساساً بالحفاظ على النظام الصناعي المحتضر. بصورة أخرى، إن التطور السياسي الأهم في عصرنا هو انبثاق معسكرين أساسيين، الأول ملتزم بحضارة الموجة الثانية والثاني ملتزم بحضارة الموجة الثالثة. والأول مكرس تماماً للحفاظ على المؤسسات الجوهرية للمجتمع الصناعي الشامل - الأسرة النووية ونظام التعليم الجماهيري والشركة العملاقة والنقابة الجماهيرية والدولة القومية المركزية وسياسات الحكومة التمثيلية الزائفة. أما الثاني فيدرك أن المشاكل العاجلة حالياً كالطاقة والحرب والفقر

والتلوث البيئي وتفسخ العلاقات الأسرية لم يعد بالإمكان معالجتها ضمن إطار الحضارة الصناعية. ولم تلاحظ الخطوط بوضوح بعد بين هذين المعسكرين. ونحن كأفراد نجد أن معظمنا منقسم بين المعسكرين، قدم هنا وقدم هناك. بالإضافة إلى ذلك فإن كل معسكر يتألف من عدة جماعات تسعى لتحقيق أغراضها الذاتية الضيقة بدون وجود رؤية فوق رئيسة. ولا يحتكر أي جانب منهما فضيلة أخلاقية، فهنالك أناس فاضلون لدى الجانبين! مع ذلك فالإختلافات بين هذه التشكيلات السياسية التحتية هائلة جداً. ونموذجياً يتصدى المدافعون عن الموجة الثانية لسلطة الأقليات ويهزءون من الديمقراطية المباشرة باعتبارها ديمقراطية شعبية Populism ويقاومون اللامركزية والإقليمية ويستميتون للمحافظة عى نظام الطاقة المتخلف ويؤلّهون الأسرة النووية والمراكز البيئية المزدراة وينظّرون بالقومية التقليدية للحقبة الصناعية ويعارضون التحول إلى نظام اقتصادي وعالم أكثر انصافاً. بالتباين، فإن قوى الموجة الثالثة تؤيد الديمقراطية التي تشارك بها قوة الأقلية وهي مستعدة لتجريب الديمقراطية المباشرة وتؤيد السلطة عبر القومية Transnationalism وتطورها الجوهري وتدعو إلى إسقاط البيروقراطيات العملاقة وتطالب بنظام طاقوي متجدد أقل مركزيةً وبشرعية الخيارات للأسرة النووية. وهي أيضاً تصارع خصومها من أجل تخفيض القياسية والمعايرة وصب أهمية كبيرة على النزعة الفردانية في المدارس، وهي تولي المشاكل البيئية صدر اهتماماتها وتدرك الحاجة إلى إعادة بناء الإقتصاد العالمي على أسس أكثر توازناً وعدلاً. فوق كل هذا، وبينما يمارس أنصار الموجة الثانيةاللعبة السياسية التقليدية، فإن أنصار الموجة الثالثة يتشككون من جميع المرشحين السياسيين والأحزاب (حتى الجديدة منها) ويدركون أن القرارات الفاصلة والضرورية للوجود لا يمكن أن تخرج من الإطار السياسي الحالي. وما يزال معسكر الموجة الثانية يضم الأغلبية من أصحاب السلطة الإسمية في مجتمعنا ـ السياسيون ورجال الأعمال وزعماء النقابات والمثقفون ورؤساء وسائل الإعلام ـ رغم قلق الكثيرين منهم من آراء عالم الموجة الثانية القاصر. وعددياً، ما يزال معسكر الموجة الثانية يتلقى دعماً لا محدوداً من المواطنين العاديين أيضاً رغم التشاؤمية وخيبة الأمل اللذان ينتشران بسرعة بين صفوفهم.

ومن الصعب تمييز أنصار الموجة الثالثة فبعضهم يرأس شركات كبرى بينما الآخرون هم من الحركات الاستهلاكية Consumerists المناهضة للشركة، وبعضهم بيئيون وآخرون يهتمون بالأدوار الجنسية والحياة الأسرية وحتى النمو البدني الشخصي. والبعض يركز بشمولية على تطوير أشكال طاقوية بديلة ويهتم آخرون بالوعد الديمقراطي الذي تحمله ثورة الإتصالات؛ وبعضهم منسحب من «يمين» الموجة الثانية وآخرون منسحبون من «يسارها» - دعاة الأسواق الحرة ومؤيدو مذهب حرية الإرادة والإشتراكيون الجدد وأنصار الحركات النسائية وأعضاء الحقوق المدنية وبعضهم أعضاء نشطين في حركات السلام، وآخرون ما اشتركوا في مسيرات طوال حياتهم، بعضهم متدين ورع وآخرون منه ملحدون مقاومون بعناء لأي تغير.

ويتداول العلماء إمكانية قيام جماعات متشتتة بتشكيل «طبقة»، وهذه «الطبقة الجديدة» تضم موظفي المعلومات والمثقفين والمفكرين والتقنيين، وبالطبع فإن العديد من هؤلاء في معسكر الموجة الثالثة هم من الجامعيين المثقفين ومن الطبقة الوسطى. ومن بين الجماعات الرئيسية العابرة إلى لا جماهيرية المجتمع الصناعي هناك الأقليات العرقية غير المثقفة، ولكن ماذا عن المرأة التي تريد التخلص من قيود الأدوار الوظيفية في مجتمع الموجة الثانية؟ والأكثر من هذا، كيف للمرء أن يصف ملايين الأعضاء في منظمات العون الذاتي؟ وماذا عن هؤلاء المضطهدين سيكولوجياً - ضحايا مرض الإنعزال، والأسر المشتتة والآباء الوحيدون والأقليات الجنسية - الذين لا يناسبون مراتب المجتمع ومهنه مع أنهم مصادر هامة لقوة حركة الموجة الثالثة، وحقاً فإن تعبير «حركة» Movement قد يكون مضللاً - جزئياً لأنه يتضمن مستوى أعلى من الوعي المشترك للوجود حتى الآن، وجزئياً لعدم ثقة أنصار وسكان الموجة الثالثة بحركات الماضي العامة. مع ذلك سواء هم يؤلفون طبقة أو هيئة أو حركة متغيرة من الأفراد والجماعات العابرة فإن القاسم المشترك الأعظمي بينهم هو الشعور بخيبة أمل عميقة من المؤسسات القديمة - اعتراف جماعي بعدم جدوى اصلاح النظام القديم.

إن الصراع الجبار بين قوى الموجة الثانية والثالثة هو كالخط الناتىء الذي

يعبر الطبقات والأحزاب والجماعات العرقية والجيلية والأفضليات الجنسانية والثقافات التحتية. إنه يعيد تنظيم وتشكيل الحياة السياسية، وبدلاً عن مجتمع المستقبل المتناعم واللاطبقي واللاصراعيّ واللاايديولوجي، فإن هذا الصراع يشير إلى حدوث أزمات متصعدة وقلاقل اجتماعية عميقة في المستقبل القريب، وسوف تشق الصراعات السياسية الضاربة في العديد من الدول ليس فقط من أجل من يستفيد من تركة المجتمع الصناعي بل من أجل من يشارك في تشكيل خلف هذا المجتمع ويتحكم به أخيراً. هذا الصراع الجبار الحاد سيؤثر على السياسة المستقبلية حتماً وعلى شكل الحضارة ذاتة، وكل واحد منا مهما كانت مشايعته في هذا الصراع، واعٍ أو غير واع، له دور يؤديه وهذا الدور إما أن يكون هدّاماً أو بنّاءً مبدعاً.

وهنا نختتم ترجمة الكتاب بحمد الله

المحتويات

شهدت ميادين الفكر الحديث في العقود الأخيرة اهتماماً واسعاً بعلم المستقبليات Futurology.

وهذا الكتاب ينتمي لهذا الفرع من العلوم وبعد مرور حوالي عقد على صدور الكتاب يمكننا أن نستشف من خلال التطورات الأخيرة التي شهدها العالم مثل سقوط الفكر الشيوعي وتوجه دول العالم إلى التكتل وتحلل الفكر الرأسمالي وثبات لا إنسانيته، نستشف أن الحضارة الحديثة بمفاهيمها المختلفة قد تعرضت لضغوطات جماهيرية تخلصاً من نيرها واستغلالاتها اللامحدودة.

لقد تحول العالم وتغير وهذه هي البداية فقط...

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان